



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنُسْتَهْدِيهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أما بعد ..

فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَعَثَ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، وَأَتَمَّ عَلَى الْخَلْقِ بِهِ النُّعْمَةَ، وَلَمْ يَقْبِضْهُ إِلَيْهِ حَتَّى اسْتَوْفَى مَا أُمِرَ بِهِ مِنَ الْبَلَاغِ؛ لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ بَعْدَهُ عَلَى رَبِّهِمْ حُجَّةٌ، كَمَا قَالَ ﷺ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وَعَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ:

مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَغْطَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ، يَقُولُ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٧٦]^(١).

(١) جزء من حديث صحيح. أخرجه مسلم (رقم: ١٧٧) والترمذي (رقم: ٣٠٦٨) واللفظ له، وقال: «حديث حسن صحيح».

فترك ﷺ أمته من بعده على هدى وبصيرة ونهج مستقيم، كما قال: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيَاضِ، لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ»^(١).

فإن الله قد أكمل الدين، ورسوله ﷺ قد أكمل البلاغ، ولا نبوة بعده ولا رسالة؛ وذلك لتبقى رسالته مزجج الأمة حتى تقوم الساعة، وهذا الضمان في قوله ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وعليه، فلم يبق للناس بعده أن يستحدثوا من الشرائع والأحكام ما لم يأت عنه، بل مزجج كل شيء إلى بَيَانِهِ وتفصيله، وكلُّ مُسْتَجِدٍّ من الأحوال فإنه لا يخلو من استيعابه ذلك البَيَانُ منه ﷺ، فإن الله تعالى قال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، ولا يحلُّ الاعتقاد لشيء مات عنه ﷺ وهو حلال أن يصير حراماً بعده، ولا لشيء كان حراماً أن يصير حلالاً بعده، فإن ذلك من تغيير دين الله، إذ لا سبيل إلى ذلك من غير طريق

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٧/٢٨) رَقْم: ١٧١٤٢) وَابْنُ مَاجَةَ (رَقْم: ٤٣) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٤٧/١٨) رَقْم: ٦١٩) وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» (٩٦/١) رَقْم: ٣٣١) وَالدَّخَلُ إِلَى الصَّحِيحِ» (ص: ٨١) وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ عَلَى مُسْلِمٍ» (رَقْم: ٢) وَابْنُ الطَّبْرِيِّ فِي «السُّنَّةِ» (رَقْم: ٧٩) مِنْ طَرِيقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ الْعِرْبَابُضَ بْنَ سَارَةَ، قَالَ، فَذَكَرَهُ مَرْفُوعاً ضَمَّنَ حَدِيثٍ. قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَصَحَّحَ أَضْلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ. وَشَاغَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ زِيَادَةُ لَفْظِ (الْمُحْتَجَّةِ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِهِ.

الوحي، وَقَدْ انْقَطَعَ بِقَبْضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِمْ أَنبَاءُنَا قَالَ أَسْكَنْتُمْ أَهْلَ الْبُيُوتِ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَيْتُمْ بِضُرٍّ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ تُؤْتُونَ ذَكَرَهُ لَكَمْ تَكُونُونَ أَتَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ١٥]، فَإِذَا كَانَ هَذَا شَأْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّتْهُ مِنْ بَعْدِهِ أُولَىٰ مِنْهُ بِذَلِكَ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْهَا التَّبْدِيلُ لِأَحْكَامِ اللَّهِ وَشُرَائِعِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَمْلِكُ ذَلِكَ، وَلَا سَبِيلَ لَهَا إِلَيْهِ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَحْكَامَ بَعْدَهُ ﷺ تَثَبَّتْ: إِمَّا بِالنُّصِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ بِالاجْتِهَادِ فِي النَّصِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ثَالِثٍ، وَلَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ يُسْتَبْتُونَ الشَّرَائِعَ بِنَاءً عَلَى النَّظَرِ فِي التُّصَوِّصِ، وَصَوَابِهِمْ وَخَطْأُوهُمْ تَابِعِينَ لِقُوَّةِ ذَلِكَ النَّظَرِ وَضَعْفِهِ، وَلَمَّا كَانَ الصُّوَابُ فِي نَظَرِ أَحَدِهِمْ مُحْتَمَلًا، لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ لَازِمًا دُونَ قَوْلِ مُخَالِفِهِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي مَظْهَرِي الْخَطِإِ وَالصُّوَابِ، وَلِذَا فَلَا يُجْزَمُ لِقَوْلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقَاوِيلِ بِأَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ دِينِ اللَّهِ، يُؤَيِّدُهُ كَذَلِكَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ لِأَهْلِ الذِّكْرِ أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُم الْقَوْلَ الْيَوْمَ وَيَرْجِعَ عَنْهُ غَدًا، وَمِنْ هَذَا جَاءَ دَمُ التَّقْلِيدِ وَقُبْحُهُ.

هَذَا الَّذِي قَدِّمْتُ حَقَائِقَ مُسْلِمَاتٍ، لَكِنْ يُلْجَأُ إِلَى التَّذْكِيرِ بِهَا الْخَلَلُ فِي وَاقِعِ التَّطْبِيقِ، فَالْكَاسُ إِزَاءَ مَا ذَكَرْتُ طَرَائِقَ شَتَّى، لَا يُسْتَوْعَبُ الْبَيَانُ لِأَنْمَاطِهِمْ تِلْكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَإِنَّمَا لَكَ أَنْ تَجْعَلَ مِنْ مَوْضِعِ هَذَا الْكِتَابِ مَثَلًا صَالِحًا لِمَا إِلَيْهِ قَصِدْتُ، وَهُوَ مَثَالٌ فِي الطَّبَقَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى الْعِلْمِ، بَلَّةُ الْإِتْبَاعِ.

قَضِيَّةُ هَذَا الْبَحْثِ وَاحِدَةٌ مِنْ تِلْكَ الْقَضَايَا الْكَثِيرَةِ فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ، تُعَاشُهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، لَهَا قَدْرُهَا الْمُنَاسِبُ فِي الْمِيزَانِ الْإِسْلَامِيِّ، نَعَمْ

ليست هي قضية اعتقاد، ولا مسألة تعبد، لكن لها ثقلها باعتبار أثرها في الواقع سلباً أو إيجاباً، من جهة كونها جزءاً ضمن دائرة الحلال والحرام، الذي هو من أخطر أبواب شريعة الإسلام؛ لصلته المباشرة بحدود الله ﷻ التي أوجب حفظها وحرّم تجاوزها، كما قال تعالى:

﴿وَمَنْ يَعْذُ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

والحديث اليوم عن الغناء والموسيقى ليس كما كان شأنه حين تعرض له من سلف حين كان أهل الثرف والملك يكون لأحدهم الجارية تغنيه، أو يقصد له الأماكن المخصوصة، النزم لا يكاد يسلم بيت أو مكان من الابتلاء بأصوات الغناء والموسيقى جميعاً، أو الموسيقى وحدها، فأجهزة التلفاز والمذياع والهواتف والحواسيب، والأماكن العامة، وغيرها لا يمكن الانفكاك عن سماع تلك الأصوات منها أو فيها.

فإن كانت حراماً، فما المخرج لحال الناس؟ وإن كانت حلالاً فلماذا تأثم المسلمون والشق عليهم؟ ولماذا تكون سمة المتدين من يبدل الغناء والمرح واللعب في وقته ومناسباته كالغرس والعيد لنفسه أو أولاده وأهل بيته إلى ضيق وعنت، بل يتدلّع من البدائل في بغض تلك المناسبات ما لا يتوافق معها حالاً ولا شرعاً، كببدال بغضهم للهو والغناء في الغرس بقراءة القرآن وإلقاء المحاضرات والمواظ؟

وأنبه ابتداءً إلى اعتبار أمر له صلته بمنهج البحث في المسائل الشرعية ومراجعتها وفق الأصول المعتمدة والقواعد المعروفة، فأقول: اعلم أن من خلل البحث البناء على مقدمات ذهنية غير موثقة، فترى الناظر في قضية ما يستضج تلك المقدمات المختلة؛ لإقامة صرح

فتواه أو اعتصار خلاصة رأيه، ومن المسلمات: أن فساد المقدمات
يوجب فساد النتائج ولا بُدَّ.

وهذه القضية - موضع البحث - من جملة القضايا الكثيرة التي
شملتْها تلك الهندسة المختلة في تصور كثيرين ممن تعرض للكلام فيها،
فلقد تأملتها دارساً زماناً طويلاً لعلّي استوعبت فيه أكثر ما كتبت حولها
وما قيل قديماً وحديثاً، فرايت أكثر أولئك الكتاب نساخاً ومنتحلين، بين
مزدّدٍ لعبارات أبي الطيّب الطبريّ وابن قيم الجوزيّة، يُقابلهُ المعارض
بعبارات ابن خزم وأبي حامد الغزالي، وكلّما تجد ذلك الذي يجتهد وسعهُ
في النظر والتأمل وتدقيق البحث وتحرير القضية من أصولها.

وطائفة ممن اجتهد في ذلك قد استقرّ الحكم عنده قبل ابتداء
بحثه، فيخرج الدليل لتلك النتيجة الثابتة سلفاً، فيكون دليلاً محكوماً
عليه قبل استعراضه.

وناظرٌ متردّدٌ يتجاذبه الورع تارة، وتغيّر الزمان أخرى، وآراء
البست هالة التعظيم تارة أخرى، فكيف يتصور أن تكون نتيجة بحثه
وحاصل رأيه؟

وصنّف جريء، طويل اللسان، سباب شتام، جدير أن لا يكون
معدوداً في أهل العلم، سلم لمقدمات مخلوطة مغلوطة، لا يصف
مخالفة إلا بأقذع الأوصاف وأشنع العبارات، فمرة: مكابر، وأخرى:
مريض القلب، وثالثة: صاحب هوى، ورابعة: إباحي، وأخرى: فاسق.

عبارات ذنبة لا تليق بمُنْتَسَبٍ للعلم في أبواب الخلاف، يُريد
المسكين بذلك إثبات رأيه!!

قضية (الغناء والموسيقى) - موضوع هذا البحث - قضية خلافية،
يجب على المتكلم فيها أن يراعي أدب الخلاف، والبحث العلمي يثبت
أن الخلاف في مثلها معقول مقبول، لا يوجب حكماً لمخالف على
مخالفه، بل كلُّ مُخْتَلِفَيْنِ في مثله في حاجةٍ إلى أن يعذر أحدهما
الآخر، إذ هي من باب: (رأيي صوابٌ يحتملُ الخطأ، ورأيي غيري
خطأٌ يحتملُ الصواب)، وغايةُ الحُسْنِ من المجتهد في هذا المقام أن
يكونَ قد سعى لإصابة الحقِّ بأسبابه، فإن وُفِّقَ للصواب في علم الله أو
لم يوفق، فقد أتى بالممكن له، ولا يكلفُ الله نفساً إلاّ وسعها.

وفيمن سوى هذا الأخير من الأصناف المذكورة خلق كثير من
دوي الفضل والعلم والفهم، لهم من الكلام في هذا الباب ما فيه كثير
من الصواب والهدى، لكني لم أجد في بيانهم الكفاية والمفنع في هذا
الموضوع الخطير الذي عمت به البلوى، بل رأيتُ المُجيد في هذا
الباب لم يخلُ من التقليد الذي لا يناسب أن يكونَ منهجٌ قاصدٌ
للتجديد في أي زمنٍ من الأزمان.

قال الإمام أبو حامد الغزالي: «ومن طلب الحق في التقليد فمهما
استقصى تعارضت عنده هذه الأقاويل، فيبقى متحيراً، أو مائلاً إلى
بعض الأقاويل بالتشبه، وكلُّ ذلك قصور، بل ينبغي أن يطلب الحق
بطريقه، وذلك بالبحث عن مدارك الخطر والإباحة»^(١).

فاطمأت النفس للإقدام على النظر في هذا الموضوع وتحرير
الكلام فيه، اهتداءً بما نصَّبَهُ لَنَا رَبُّنَا ﷻ ونبَّهَهُ ﷺ من معالم الهدى في

(١) إحياء علوم الدين (٢/٢٧٠).

الكتاب والسنة، فإن الله ﷻ أنزل الكتاب وبعث رسوله محمداً ﷺ ليحكم الخلق بالحق والعَدْل، وإن حكمه تعالى قاض على كل قول وحكم سواه، والعالم مهما بلغ قدره محكوم بحكم الكتاب والسنة، والعصمة لا نعتقدها لبشر بعد رسول الله ﷺ، وإنما آمناً بعصمته وحده؛ لكونه لم يكن ينطق إلا بالحق والهدى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، وكل من سواه ﷺ فكما قال الإمام مالك بن أنس، رحمه الله، وغيره: «كل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا صاحب هذا القبر» يعني النبي ﷺ.

لأجله؛ اعتبرت القاعدة العامة لضبط المقدمات التي تستخلص منها النتائج السليمة، هي: البراهين الصحيحة من الوحي المعصوم، مجردة عن سواها من الآراء والأنظار، قائمة بذاتها.

ولا بد لصحة البراهين من اعتبار أمرين:

الأول: ثبوت الثقل، وهو مسلم لأهل الإسلام في شأن الكتاب العزيز، وليس كذلك في شأن السنن المروية عن النبي ﷺ.

والثاني: صحة دلالة النص على المراد، وهذا يوجب دراية بأصول النظر في أدلة الأحكام، ومن أبرز ذلك معرفة دلالات الألفاظ، ومعاني الأحكام وعللها، وما يقبل منها التعليل وما ليس كذلك.

وهاتان مقدمتان ضرورتان لصحة البرهان.

وجميع ذلك قد حرر أحسن تحرير، ولو تعنى الناظر البحث واجتهد في إدراكها قبل النظر في تفاصيل الفروع لوجد ذلك سهلاً التحصيل، ولأغناه عن أكثر تكلف المتكلفين الذين يبقى أحدهم حياته، وعلمه (قال فلان) و(قال فلان).

نعم، لم يزل في تينك المقدمتين مجالاً للتظنر له دوز في وقوع الخلاف بسببه، شأن دلالات المشترك اللفظي، وبعض القواعد الأصولية، وقوانين علوم الحديث، لكن يبقى ذلك المجال ضيقاً مخضوراً، كما لا يخفى على المعتمدين بها، لا يصح أن نعيد إليه أكثر ما هو واقع من الخلاف في المسائل الشرعية.

ولست أريد بالدعوة إلى تصحيح المقدمات وضبطها القضاء على الخلاف، فالخلاف باقٍ ما احتل البرهان الوجوه المتعددة، ولست نقول ذلك في قضية اعتقاد مسلمة من دين الإسلام؛ لقطع النصوص السبيل دون التعدد فيها، وإنما الحديث في باب يني في الأصل على سبب مفهوم، وجرى على معنى مذرك معلوم، فأحكام العادات مبناها على اعتبار العلل والمناسبات، وللعقل فيها مجال رخب، وما كان كذلك فإنه يقبل التعدد في النظر ولا بُد، وعليه فهو من مسوغات الخلاف حتى مع ضبط المقدمات.

فإذا كان ذلك بيننا فإن حسب المجتهد أن يبين على المقدمات الصحيحة في اجتهاده، ولن يضُر ورود الخلاف بعدئذ، بل إنه سيذكر به السعة لمخالفيه الذي وافقه في سلوك نفس المنهج فصار إلى نتائج مخالفة، وكل معذور، بل مأجور، كما قال النبي ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (رقم: ٦٩١٩) ومسلم (رقم: ١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص، وأبي هريرة.

وقضية هذا البحث (الغناء والموسيقى) داخلة تحت هذا الوصف،
قابلة لعرضها بهذا المنهاج.

لذا اجتهدت في تحرير حكمها بعيداً عن الرّد إلى الخلاف،
مجانباً التقليد وتكرار العبارات المحفوظة لفلان وفلان، بعيداً عن
مؤثرات الواقع، إذ مع إيماني بأن الواقع يوجب أن يكون الحكم
مناسباً، لكنني مؤمن بأن بيان الله ورسوله ﷺ مناسب أبداً لكل زمان
ومكان، وإنما يقع الخلل في تنزيل حكم الله ورسوله ﷺ على الوقائع،
ولا يليق بحال أن نجعل تغير الزمان مؤثراً في أصل الحكم الشرعي،
فأحكام الشريعة الثابتة المستقرة لا يجوز إخضاعها للمؤثرات فيستباح
المحرّم أو يحرم المباح بسبب تغير الزمان، ولا يجوز أن نخلط بين
الحكم الثابت، والفتوى الطارئة، فالفتوى تكون مناسبة لمقتضاها، فتأثر
بحسب المقتضي، وليس كذلك الحكم الشرعي.

وأزجو بما شرحته في هذه القضية أن أكون وفقت للتأصيل لها
والإبانة عن حكم الكتاب والسنة فيها بضوابطه، مع إعطاء الفرصة
لعامل الديانة والثقوى أن يكون المؤثر في سلوك المسلمين في عصر لا
نحكم فيه فتاوى (إغلاق الباب) حال الناس والتي ربما حرم بسببها
الحلال، زيادة على ما في تلك الفتاوى من ضعف الاستدلال وركائبه،
ومن ثم تسلط عليها بالنقض من يهّم ومن لا يهّم.

واعتبرت ما استقرّ العلم به من يسر الإسلام منهاجاً لفهم شرائعه
وتنزيلها منازلها، وأصلاً تخرج عليه كل الأحكام الشرعية، عادلاً بقصد
عن تلك المذاهب المتنطعة والآراء التي لا تقوم إلا على فكرة التائيم
والتجريم لما يقوم به عامة الناس، حتى نجد من إنسان حال أحدهم

تَرْدِيهِ الْقَوْلِ: (هَلَكَ النَّاسُ)، فَتَفَرَ مِنْهُمْ النَّاسُ، وَكُلَّمَا بُعِثَ فِي الْأُمَّةِ مُجَدِّدٌ لِيُصْلِحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا فَسَدَ مِنْ بِنَائِهَا قَابَلَتْهُ هَذِهِ الطَّائِفَةُ الَّتِي تَعِيشُ فِي غَيْرِ زَمَانِهَا بِالطَّعْنِ وَالْقَمْعِ وَالتَّشْهِيرِ وَالتَّنْفِيرِ، إِذْ مِنْهَا جُهَا حَمَلُ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْيٍ مَيِّتٍ، مَاتَ بِمَوْتِ أَهْلِهِ، بَدَلَ أَنْ تُصَيَّرَ بِالنَّاسِ إِلَى هَدْيِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِفَهْمٍ يُصَحِّحُ الْمَقُولَةَ: (الْإِسْلَامُ هُوَ الْحُلُّ)، وَ(الْإِسْلَامُ صَالِحٌ لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ)، وَ(الْإِسْلَامُ لِكُلِّ بَشَرِيَّةٍ)، بَلُغَةَ الزَّمَانِ، لَا بَلُغَةَ بَنِي أُمِّيَّةٍ وَبَنِي الْعَبَّاسِ.

أَضْلَ هَذَا الْكِتَابُ:

وَكُنْتُ قَدْ أَخْرَجْتُ مِنْ قَبْلُ أَضْلَ هَذَا الْكِتَابِ، وَالَّذِي اصْطَلَحْتُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِ(التَّأْلِيفِ الْأَوَّلِ)، وَذَلِكَ سَنَةَ ١٤٠٦ هـ الْمَوَافِقِ ١٩٨٦ م، وَكُنْتُ جَمَعْتُ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ مِنْ يَذْهَبُ مَذْهَبَ الْمَنَعِ الْمَطْلُوقِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ النُّصُوصِ الْحَدِيثِيَّةِ وَالْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ، وَبَيَّنْتُ دَرَجَاتِهَا، وَلَقِيَ الْكِتَابُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَبُولًا طَيِّبًا أَحْمَدُ اللَّهُ وَحْدَهُ عَلَيْهِ، كَانَ مِنْ أَجْلِهِ فِي نَفْسِي ثَنَاءُ الْعَلَّامَةِ الْمُحَدِّثِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ «تَحْرِيمُ آلَاتِ الطَّرَبِ».

وَكَانَ لِلشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى تَأْلِيفِي بَعْضِ الْمَلَاخِظَاتِ ذِكْرُهَا فِي مَحَالِّهَا مِنَ الْكِتَابِ، وَقَدْ اسْتَنَارَنِي هُوَ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ لِإِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ، بِمَا أَخَذُوهُ عَلَيَّ مِنْ تَرْكِي فِي (التَّأْلِيفِ الْأَوَّلِ) الْكَلَامَ عَلَى حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ، مَعَ إِيْمَانِي بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُلْزَمُنِي أَنْ يَكُونَ بَيَانُ الْحُكْمِ ضَمَّنَ ذَلِكَ الْكِتَابِ.

كَذَلِكَ كَانَ مَا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (مَسْأَلَةُ الْغِنَاءِ وَالْمَعَازِفِ) مِنَ الصَّدَى

والتأثير في الواقع المعاصر، وما لمستُهُ في الكتابات المعاصرة حولها
 مما أشرتُ إليه في صدر هذه المقدمة، وما وقع من إلحاح قريب من
 إخواني أن أعيد نشر (التأليف الأول)؛ لانعدامه من الأسواق منذ زمن
 بعيد، ولما اجتمع لدي من زيادات علمية حديثة خلا منها التأليف
 الأول، جميع ذلك دفعني لإخراج هذا الكتاب كما هو بين يديك.

منهاج البحث:

ما أشرتُ إليه آنفاً من أنني كنتُ تتبعتُ في (التأليف الأول) جميع
 ما وجدتُ من ذهب مذهب التَّحريم في هذا الباب أوزده من
 الأحاديث، ونقدتها نقداً علمياً حديثاً، كان ذلك مقدمةً مهمةً لتحرير
 حكم المسألة، فعلى ضوئه بنيتُ في هذا الكتاب تحرير دلائل
 النصوص على حكم الموسيقى والغناء مضموماً إلى ذلك التحقيق
 الحديثي، فجاء تقسيم البحث في هذا التأليف على باين:

أولهما، أفردته لدراسة حكم الموسيقى والغناء.

وثانيهما، لتحقيق الروايات الحديثية التي تعلق بها الناس في
 التشديد في الموسيقى والغناء.

وتحت كل من الفصول والمباحث ما يُناسبه ويقتضيه، على ما
 تراه مبسوطاً في الكتاب.

ثم ختمته بنتائج البحث وخلاصته، ومسرداً لمراجعته، وفهرساً
 لموضوعاته.

وجائبتُ في موضع الاستدلال الاستدلال بما لا يثبت من

الحديث عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَطَرَحْتُ مِنَ الْأَدْلَةِ الْمُبِيحَةِ وَأَنَا أَعَالِجُ حُكْمَ الْقَضِيَّةِ عَدَدًا؛ لَوْهَائِهِ وَضَعْفِهِ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ، عَلَى الْمَنْهَاجِ الَّذِي أَتَدْرِي بِهِ فِي الْعِلْمِ، فَقَدْ تَرَى فِي بَعْضِ الْكُتُبِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ نَاصِرًا بِهِ مَذْهَبَ الْإِبَاحَةِ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ مِمَّا يَنْبُتُ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ شَيْءٌ سِوَى الَّذِي سُفِّتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ^(١)، وَإِنَّمَا اسْتَوْعَبْتُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمَحْرُومُ مِنْ ذَلِكَ؛ لَكُونِهِ النَّاقِلَ عَنِ الْأَصْلِ، وَاسْتَعْمَلَهُ كَثِيرُونَ دُونَ اعْتِبَارِ ثُبُوتِهِ مِنْ عَدَمِهِ، فَأَوْجَبَ كَمَالَ النَّصِيحَةِ ذِكْرَهُ عَلَى رَجْهِ الْحَاضِرِ.

وَأِنِّي لِأَزْجُو أَنْ أَكُونَ بِهَذَا الْكِتَابِ قَدْ شَارَكْتُ فِي إعْطَاءِ مِثَالٍ لِكُلِّ مَا يَقْتَضِي مِمَّا إِعَادَةَ النَّظَرِ فِيهِ مِنْ قَضَايَا شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، فِي حُدُودِ أَدْلَةِ التَّشْرِيعِ لَا آرَاءِ الرُّجَالِ، وَلَقَدْ أَذْرَكْتُ - وَاللَّهِ - مِنْ هَذِهِ الْمَنْهَجِيَّةِ أَنَّ الثَّنَائِجَ دَائِمًا تَأْتِي مُتَنَاسِبَةً بَيْنَ مَقَاصِدِ التَّشْرِيعِ وَتَحْقِيقِ مَصَالِحِ الْمَكْلُفِينَ فِي وَاقِعَاتِ الْمَعَاصِرِ، وَأَكْثَرُ مَلَائِمَةٍ مِنَ التَّعْلُوقِ بِمَذَاهِبِ اجْتِهَادِيَّةٍ غَيْرِ مَعْصُومَةٍ، جَعَلَهَا بَعْضُ النَّاسِ بِمَنْزِلَةِ الْأَدْلَةِ، بَلْ هِيَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَوْقَ الْأَدْلَةِ.

وَلَأُخْلِجُ أَنْ تَنْتَفِعَ بِكِتَابِي هَذَا أَذْكُرُكَ قَبْلَ أَنْ تَقْرَأَهُ بِالتَّجَرُّدِ لَطَلَبِ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ، وَالتَّنَجُّبِ - وَلَوْ مَوْقِفًا - لِآرَاءِ الرُّجَالِ وَمَذَاهِبِهِمْ، وَأَنْ تَدْعَ الْاِخْتِيَارَ لِعَقْلِكَ مَنَاطِ التَّكْلِيفِ مِنْكَ، مُسْتَهْدِيًا بِمَا يَضْلُحُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَسَلِّ اللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقَ وَأَنْ يَشْرَحَ صَدْرَكَ، وَأَخْلِصَ نِيَّتَهُ، وَاحْذَرْ أَنْ تَرِنَ بِالْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ، فَذَلِكَ مُجَانِبٌ لِمَقْتَضَى الْعَقْلِ وَالثَّقَلِ، كَمَا أَنْصَحُكَ بِأَنْ تَحْذَرَ

(١) رُبَّمَا ذَكَرْتُ فِي الْآثَارِ مَا يَنْبُتُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَتْ الْآثَارُ أَدْلَةً، إِنَّمَا هِيَ مَذَاهِبُ وَرَائِي، ذَكَرْتُ أَكْثَرَ ذَلِكَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، وَأَكْثَرُهُ مِمَّا أوردته هَامِشًا.

العصبية، فهي ممقونة تُعَمِّي صاحبها عن إدراك الهدى، فلعلك إن أخذت بنصحي هذا أن تُدرك ما لم يَرِدْ في ظَنِّكَ، وما هذا الذي نصحتك به إلا مُحَاكِمَةٌ إِلَى مَنْطِقِ الدَّلِيلِ بِسَطَرِيهِ: الثَّقَلِي، والعَقْلِي.

وبعد ذلك، فما أَدْعِي في بياني هذا الصَّواب، ولكني أَرْجُوهُ، وإني لمَقْتَضِي الدَّلِيلِ خَاضِعٌ ذَلِيلٌ، إِذْ هُوَ فَرَضُ الْعُبُودِيَّةِ وَالذِّيانَةِ، وَالْحَقُّ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَخَدَهُ، غَايَةُ أَمْرِنَا أَنْ نَبْذُلَ الْوُسْعَ فِي أَمْرَيْنِ: إِصَابَةِ مُرَادِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَالتَّجَرُّدِ مِنَ الْهَوَى. والله وَخَدَهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ.

وكتب

عبدالله بن يوسف الجديع

يوم الخميس ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ

الموافق ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣م

مدينة ليدز - المملكة المتحدة



الباب الأول

حكمُ الموسيقى والغناءِ

مداخل

تعريفات وأصول وقواعد

قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي بَيَانِ الآرَاءِ وَمُنَاقَشَةِ الْأَدْلَةِ، يَجْدُرُ التَّبَصُّرُ بِطَرَفِ
مِنَ الْمَقْدَمَاتِ يَسْتَضِحُّهَا الْمُسْتَبْصِرُ لِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَإِدْرَاكِهَا عَلَى
وَجْهِهَا، وَتِلْكَ الْمَقْدَمَاتُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى قِسْمَيْنِ:

□ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفَات.

كَثِيرًا مَا يَنْشَأُ الْخَلْطُ فِي الْبَابِ مِنْ أَبْوَابِ الْعِلْمِ، بِسَبَبِ عَدَمِ أَوْ
نَقْصِ التَّصَوُّرِ لِمُفْرَدَاتِهَا، أَوْ بَعْضِهَا، وَدَفْعًا لِمُورِدِ الْأَشْيَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ
عِبَارَاتِ هَذَا الْبَابِ فَهَذِهِ تَعْرِيفَاتٌ مُحَرَّرَةٌ تُحَقِّقُ الْمَقْصُودَ:
اسْتَعْمَلَ السَّابِقُونَ فِي هَذَا الْبَابِ مُضْطَلَحَ: (السَّمَاعُ)، وَعَنَوْا بِهِ:
الْغِنَاءَ وَالْمَوْسِيقَى.

معنى الغناء:

الْغِنَاءُ مِنَ الصَّوْتِ: مَا طُرِبَ بِهِ، قَالَ حُمَيْدُ بْنُ تَوْرٍ:

عَجِبْتُ لَهَا أُنَى يَكُونُ غِنَاؤُهَا فَصِيحًا، وَلَمْ تَقْعَرْ بِمَنْطِقِهَا فَمَا^(١)

(١) لسان العرب (مادة: غنا).

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كُلُّ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِشَيْءٍ وَوَالَى بِهِ مَرَّةً بَعْدَ
أُخْرَى، فَصَوْتُهُ عِنْدَ الْعَرَبِ غِنَاءٌ، وَأَكْثَرُهُ فِيمَا شَاقَ مِنْ صَوْتٍ، أَوْ شَجَا
مِنْ نَغْمَةٍ وَلُحْنٍ، وَلِلَّذَلِكَ قِيلَ: غَنَّتِ الْحَمَامَةُ، وَتَغْنَى الطَّائِرُ، قَالَ
الْمَجْنُونُ:

أَلَا قَاتَلَ اللَّهُ الْحَمَامَةَ غُدُوَّةً عَلَى الْغُصْنِ مَاذَا هَيَّجَتْ حِينَ غَنَّتِ
وَقَالَ آخَرُ:

تَغْنَى الطَّائِرَانِ بِبَيْنِ سَلْمَى عَلَى غُصْنَيْنِ مِنْ عَرَبٍ وَبَانٍ^(١)
قُلْتُ: وَهَذَا حَدٌّ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَهُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
بِالشُّعْرِ، لَكِنَّهُ فِيهِ أَغْلَبُ وَبِهِ الْصَّقُّ، مِنْ أَجْلِ الْأَوْزَانِ وَالْقَوَافِي.
قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: «وَعِنْدِي أَنَّ الْغَزَلَ وَالْمَدَحَ وَالْهَجَاءَ إِنَّمَا يُقَالُ فِي
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا: غَنَيْتُ، وَتَغْنَيْتُ، بَعْدَ أَنْ يُلْحَنَ فَيُغْنَى بِهِ»^(٢).
وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْغِنَاءَ التَّرْنُمُ^(٣).

وَمِنْهُ: التَّشِيدُ^(٤)، وَغِنَاءُ الْأَغْرَابِ الْمُسَمَّى بِ(الْخَدَاءِ) بِضَمِّ الْحَاءِ
وَكَسْرِهَا، وَتَرْجِيعُ الصَّوْتِ الْمُسَمَّى بِ(التَّضْبِ).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْغِنَاءَ صَوْتُ يُوَالَى بِهِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ بِتَلْحِينٍ
وَتَطْرِيبٍ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الصَّفِيرُ وَالتَّصْفِيقُ، بَلْ هُوَ كَصَوْتِ فَلَا يَخْتَصُّ
بِالْحَيِّ، لِذَا تُسَمَّى أَصْوَاتُ الْمَوْسِيقَى (غِنَاءً)، وَأَلَانُهَا (آلَاتُ غِنَاءٍ).

(١) غريب الحديث (١/٦٥٦).

(٢) لسان العرب (مادة: غنا).

(٣) البارع، لأبي علي القالي (ص: ٤١٩).

(٤) النهاية، لابن الأثير (٣/٣٩٢).

والغِنَاءُ) على معنى القُرْ المعروف، يُبَيِّنُهُ ابنُ خَلْدُون بقوله:
«هذه الصَّنَاعَةُ هِيَ تَلْحِينُ الأشْعَارِ الموزونة، بتقطيع الأصوات على
نسبٍ مُنتَظِمَةٍ معروفة، يُوقَّعُ على كُلِّ صَوْتٍ منها توقيعاً عندَ قَطْعِهِ
فيكونُ نَغْمَةً، ثُمَّ تَوَلَّفَ تلكَ النَغْمَ بعضها إلى بعضٍ على نسبٍ
مُتعارَفةٍ، فيلِدُ سَمَاعُهَا لأجلِ ذلكَ التَّنَاسُبِ، وما يحدثُ عنه من الكيفيَّةِ
في تلكَ الأصواتِ»^(١).

وهو أنواعٌ بحسبِ أثرِهِ في السَّامِعِ^(٢):

فمنه: ما يُبْكِي ويرقُّ، وهو الغِنَاءُ بِشِغْرِ العَزَلِ، والتَّشَوُّقِ إلى
الوَطَنِ، والبُكَاءِ على الشَّبابِ، والمراثي، والزُّهْدِ.

ومنه: ما يُطْرِبُ، وهو الغِنَاءُ بِشِغْرِ الخَمْرِ ومجالسِهِ.

ومنه: ما يُشَوِّقُ وترتاحُ له النَّفْسُ، مثل: صِفَةِ الأشجارِ، والزُّهْرِ،
والمتزَّهاتِ، والصَّيْدِ.

ومنه: ما يَسُرُّ ويُفْرِحُ ويحثُّ على الكَرَمِ، مثل: المديحِ، والفَخْرِ.

ومنه: ما يُسَجِّعُ، مثلُ شِغْرِ الخَرْبِ.

وَدَكَرَ أَهْلُ الأَدَبِ أَنَّ الغِنَاءَ عِنْدَ العَرَبِ كَانَ على ثَلَاثَةِ أَوجِهٍ^(٣):

(النَّضْبُ)، وهو أَكْثَرُ غِنَاءِ العَرَبِ في الجاهليَّةِ وصَدَرَ الإسلامِ،
ويُسَمُّونَهُ (غِنَاءَ الرُّكبانِ)، ويُقالُ له أَيْضاً: (المراثي)، ويُعْنِيهِ الْفِثْيَانُ.

(١) المقدمة، لابن خلدون (٥١٢/٢).

(٢) انظر «المختص» لابن سيده (٩/٤) ومنه نقلت الأنواع الثلاثة بتصرفي، وهو
يحكيها عن بعض الموسيقيين.

(٣) انظر: الملاهي وأسماءها، للمفضل بن سلمة اللغوي (ص: ٢٩ - ٣٠).

و(السُّنَادُ)، وهو: الثَّقِيلُ ذُو التَّرْجِيحِ والتَّعَمُّمِ والتَّبَرُّ.

و(الهِزَجُ)، وهو: الخَفِيفُ الَّذِي يُنْشَى عَلَيْهِ وَيُلْهَى وَيَسْتَخَفُّ الحُلُومَ، وهو ما يُمكن تَسْمِيَتُهُ اليوم: الأغاني الرَّاقِصَة، ويُجمَعُ على (أهازيج).

وهذه القِسْمَةُ على ضِدِّ زَعَمِ بَعْضِهِمْ أَنَّ الغِنَاءَ عِنْدَ العَرَبِ هُوَ (النُّصْبُ) خَاصَّةً، وبعْضُهُمْ قال: (غِنَاءُ الأعرابِ)، وعَرُّ هؤلاءِ كَثْرَةُ ذِكْرِ (الحُدَاءِ)، وَكَانَ مِنْ أَغْرَاضِهِ حَثُّ الإِبْلِ على السَّيْرِ، وهذا لأهلِ البَادِيَةِ، والرَّاكِبِ، لكن ما أَعْجَبَ أَنْ يَتَلَهَّى بِالغِنَاءِ البَدَوِيُّ والمَسَافِرُ دُونَ مَنْ اسْتَقَرَّ بِهِ المَقَامُ فِي المَدِينِ والحَوَاضِرِ، وَالَّذِي يَجِدُ مِنْ فُسْحَةِ الوَقْتِ وَمِنْ الرِّخَاءِ والرَّفَاهِيَةِ أَكْثَرَ مِمَّا يَجِدُ سِوَاهُ.

و(الغِنَاءُ) عِنْدَ مُحْتَرِفِيهِ فَنٌّ وَأَدَبٌ، لَا مُجَرَّدَ مَتْعَةٍ، وَلَهُ قَوَائِيْنُهُ وَأَسَالِيْبُهُ، وَإِنْ كَانَ كِشَانٍ غَيْرِهِ مِنَ الفُنُونِ، يَتَجَرَّأُ عَلَيْهِ مَنْ يُحْسِنُهُ وَمَنْ لَا يُحْسِنُهُ، بَلْ تَقَحُّمُ هَذَا الفَنِّ أَكْثَرَ مِنْ تَقَحُّمِ غَيْرِهِ؛ لِاتِّصَالِهِ بِاللَّهُوِ المَشْتَهَى لِلنَّفْسِ، وَجَزْئِهِ مَعَ العَادَاتِ والأَعْرَافِ.

لِذَا تَجِدُ فِي المُنْشَوْبِينَ لَهُ خَلْقاً سَمَّاهُمُ العَبَثَ والفُسْكَ، لَا يَضْبِطُهُمْ قَانُونٌ، كِشَانِ زَمَانِنَا الَّذِي فَسَدَتْ فِيهِ الأَذْوَاقُ، وَضَعُفَتْ مَكَارِمُ الأخْلَاقِ، وَجَاءَتِ الفَتَوَى لَتُعْظِمَ الشُّقَّةَ بَيْنَ أَهْلِ الفَنِّ والدِّينِ، فَلَمَّا عَزَلَ هؤلاءِ عَنِ أَهْلِ التَّدْبِيرِ، اسْتَفْرَدُوا دُونَ رَقَابَةِ بِمَا يُغَرُونَ بِهِ العَامَّةَ، وَأَحْدَهُمْ عَلَى صِفَةِ ذَاكَ الَّذِي كَانَ يُغْنِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ البُصْرَةِ، فَجَعَلَ يَكْسِرُ عَيْنَيْهِ فِي غِنَائِهِ وَيَمْطُ حَذْيَهُ وَيَثْنِي أَصَابِعَهُ، فَبَعْدَ أَنْ قَرَعَ سَأَلَ أَعْرَابِيًّا عَنْ غِنَائِهِ، فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ:

أَرَاكَ صَاحِحًا قَبْلَ شَدُوكَ سَالِمًا فَلَمَّا تَغَنَّيْتَ اسْتَفَاءَ لَكَ الخَبَلُ

فَإِنْ كَانَ تَرْجِيْعُ الْغِنَاءِ مُورَثًا جُنُونًا، فَأَخْزَى اللهُ ذَلِكَ مِنْ عَمَلٍ^(١)
مَعْنَى الْمَوْسِيقَى:

المَوْسِيقَى: لَفْظٌ يُطْلَقُ عَلَى فُنُونِ الْعَزْفِ عَلَى آلَاتِ الطَّرَبِ^(٢).

و(علم المَوْسِيقَى): عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ التَّغَمُّ مِنْ حَيْثُ
الِاتِّفَاقُ وَالتَّنَافُرُ، وَأَحْوَالِ الْأَزْمَنَةِ الْمُتَخَلِّلَةِ بَيْنَ النَّقَرَاتِ مِنْ حَيْثُ الْوُزْنُ
وَعَدَمُهُ لِيَعْرِفَ كَيْفَ يُؤَلَّفُ اللَّحْنُ^(٣).

المَعَارِزُ، وَكَانُوا يُسَمُّونَهَا: الْمَلَاهِي، هِيَ: آلَاتُ الْعَزْفِ.

وَالْأَضْلُ فِي مَادَّةِ (عَزَف) الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْانْصِرَافُ عَنِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: (عَزَفْتُ عَنِ الشَّيْءِ) إِذَا
انْصَرَفْتُ عَنْهُ.

وَالثَّانِي: الصَّوْتُ، وَمِنْهُ (الْعَزِيفُ)، وَهُوَ أَصَوْتُ الْجِنَّ، وَمِنْهُ
(عَزَفُ الرِّيحِ) وَهُوَ صَوْتُهَا وَدَوِّيْهَا، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «وَأَشْتَقُّ مِنْ هَذَا
الْعَزَفُ فِي اللَّعْبِ وَالْمَلَاهِي»^(٤).

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «وَالْمَعَارِزُ: الْمَلَاهِي، وَالْعَارِزُ: اللَّاعِبُ بِهَا،
وَالْمَغْنَى»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٨١/٢) عَنْ خَلْفِ بْنِ حَيَّانٍ الْأَحْمَرِ.

(٢) الْمَعْجَمُ الْوَجِيزُ (ص: ٥٩٤).

(٣) انْظُرْ: كَشَفُ الظُّنُونِ، لِحَاجِي خَلِيفَةَ (١٩٠٢/٢)، وَ: أَبْجَدُ الْعُلُومِ، لَصَدِيقِ
حَسَنِ خَانَ (٥٣٢/٢)، وَ: الْمَعْجَمُ الْوَجِيزُ (ص: ٥٩٤).

(٤) مَقَائِسُ اللَّغَةِ (٣٠٦/٤).

(٥) الصَّحَاحُ، لِلْجَوْهَرِيِّ (١٤٠٣/٤).

وَوَاحِدُ (المَعَارِفِ) مِعْرَفٌ، وَمِعْرَفَةٌ، وَالْعَرَفُ: اللَّعِبُ بِالْمَعَارِفِ،
وَهِيَ الدُّفُوفُ وَغَيْرُهَا مِمَّا يُضْرَبُ.

قَالَ الرَّاجِزُ:

لِلْحَوَائِجِ الْأَزْدَقِ فِيهَا صَاهِلٌ عَرَفٌ كَعَرَفِ الدُّفِّ وَالْجَلَّاجِلِ^(١)

ف(المعارفُ) إِذَا مَلَاهِي مَخْصُوصَةً، فَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ مَثَلًا ل(الْكُرَةِ)
الَّتِي يُلْعَبُ بِهَا: مِعْرَفٌ، مَعَ أَنَّهَا مِنَ الْمَلَاهِي، وَإِنَّمَا (المعارِفُ) الْآلَاتُ
الَّتِي يُلْعَبُ بِهَا: بِالضَّرْبِ عَلَيْهَا، كَالطُّبْلِ وَالدُّفِّ وَالْعُودِ وَالْقَانُونِ
وَالْبَيَانُورِ. أَوْ التَّفْخِخِ فِيهَا، كَالْمِزْمَارِ وَالبُوقِ، فَتُحْدِثُ الْأَصْوَاتَ الْمَلْحَنَةَ
الْمُتَنَاسِبَةَ مَعَ أَصْوَاتِ الْغِنَاءِ، بِتَصْرِفِ الضَّارِبِ أَوْ النَّافِخِ.

وَلَأَجْلِهِ سُمِّيَ الْمَغْنِيُّ (عَارِفًا).

وَمَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَسْمًى (الآلَةِ) الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى
جَمِيعُ آلَاتِ الْعَرَفِ قَدِيمِهَا وَحَدِيثِهَا.

وَقَدْ ذَكَرُوا الدُّفَّ كَثِيرًا وَعَيْنُوهُ بِالتَّمْثِيلِ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَغَلَبَتِهِ عَلَى
مَا كَانَ موجوداً عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ سَائِرِ الْآلَاتِ، وَلِعَلَّ ذَلِكَ لسهولةِ
اقتِنَائِهِ، وَذَلِكَ صَرِيحٌ مِنْهُمْ أَنَّ الدُّفَّ (مِعْرَفٌ)، وَهُوَ تَصْرِيحٌ مُطَابِقٌ لِمَا
تَقَدَّمَ مِنْ تَعْرِيفِ الْمَعَارِفِ، وَبِهِ تَعَلَّمُ خَطَأً مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا،
فَقَوْلُهُ خَارِجٌ عَنِ لُغَةِ الْعَرَبِ وَاسْتِعْمَالِهَا^(٢).

(١) لسان العرب (مادة: عرِف).

(٢) وسيأتي في حديث علي بن أبي طالب فيما هَمَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّهُ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سُمِّيَ الضَّرْبُ بِالدُّفِّ (عَرَفًا).

وَأَنبَأَهُ هَهُنَا عَلَى أَسْمَاءِ آلَاتِ الْمَوْسِيقَى الْمُتَكَرِّرِ ذِكْرُهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْهَا عَلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْفَرْعِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي يُضْرَبُ عَلَيْهَا بِالْيَدِ أَوْ الْأَصَابِعِ، أَوْ بِقَضِيبٍ.

ومنها: الدُّفُّ، وَالطَّبْلُ، وَمِنْ أَسْمَاءِ الدُّفِّ: الْغِزْبَالُ.

وَقَدْ يَكُونُ الدُّفُّ بِجَلَاجِلٍ^(١) أَوْ صُنُوجٍ^(٢)، وَيَكُونُ بِدُونِهَا، وَلَا يَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ فِي التَّصْوِصِ؛ لِذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الصَّفَتَيْنِ، وَإِنْ ذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى التَّفْرِيقِ، فَيَقُولُونَ: الدُّفُّ مَا كَانَ بِغَيْرِ جَلَاجِلٍ أَوْ صُنُوجٍ، فَإِنْ كَانَ بِجَلَاجِلٍ أَوْ صُنُوجٍ فَهُوَ (الْمِزْهَرُ)، كَذَا قَالُوا! وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِي (الْمِزْهَرِ)، إِذْوَ أَطْرَافِهِ إِذَا ضَرَبَ بَعْضُهَا بَعْضًا، سِ الصَّغِيرَةُ بِالْجَلَاجِلِ؛ وَ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِي (الْمِزْهَرِ)، فَهوَ عِنْدَهُمْ آلَةُ الْعُودِ، وَلَيْسَ الدُّفُّ بِالْجَلَاجِلِ أَوْ الصُّنُوجِ^(٣).

وَمِنْ طُبُولِهِم: الْكَبِيرُ، وَهُوَ فِيمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «الطَّبْلُ دُو الرُّأْسَيْنِ، وَقِيلَ: الطَّبْلُ الَّذِي لَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ»^(٤).

(١) الْجَلَاجِلُ، جَمْعُ: جُلْجُلٍ، وَهِيَ قِطْعٌ مِنْ نُحَاسٍ أَوْ مَعْدِنٍ غَيْرِهِ تُجَدُّ صَوْتًا إِذَا ضَرَبَ بَعْضُهَا بَعْضًا عِنْدَ تَحْرِيكِ الدُّفِّ، تُثَبَّتُ فِي جَوَانِبِ إِطَارِ الدُّفِّ أَوْ أَطْرَافِهِ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْأَجْرَاسُ الصَّغِيرَةُ بِالْجَلَاجِلِ.

(٢) الصُّنُوجُ: جَمْعُ صَنْجٍ، وَهُوَ: قِطْعٌ نُحَاسِيَّةٌ تَكُونُ عَلَى شَكْلِ دَائِرِيٍّ، تُثَبَّتُ عَلَى الدُّفُوفِ عَلَى صِفَةِ الْجَلَاجِلِ، وَتُحَدِّثُ الْأَصْوَاتَ عِنْدَ تَحْرِيكِ الدُّفِّ.

(٣) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ فِي تَفْسِيرِ (الْمِزْهَرِ) بَأَنَّهُ الْعُودُ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ: «فَهَذَا الْمِزْهَرُ لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ» (غَرِيبُ الْحَدِيثِ: ٢٧٧/٤).

(٤) الْتَهَامَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (١٤٣/٤).

القِسْمُ الثَّانِي: النَّفْخِيَّةُ، وَهِيَ الْمَصْنُوعَةُ عَلَى صِفَةِ التَّجْوِيفِ،
يُنْفَخُ فِيهَا عَلَى صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، فَتُضِيدُ أَصَوَاتًا مُقَسِّمَةً وَفَقَّ مَعْرِفَةٍ
أَهْلِ الصَّنْعَةِ.

وَمِنْهَا: الْمِزْمَارُ، وَهُوَ قَصَبَةٌ مُجَوِّفَةٌ بِثُقُوبٍ مَعْدُودَةٍ، يُنْفَخُ فِيهَا
فَتُخْرِجُ صَوْتًا يُصَرِّفُ مِنْ قِبَلِ الزَّامِرِ بِهَا وَفَقَّ نِسْبٍ مَعِيْنَةٍ مَعْرُوفَةٍ
لَهُ^(١).

وَهُوَ ذَاتُهُ (الشُّبَّابَةُ)، وَ(الْيَرَاع) وَ(المَوْضُول) وَ(الثَّاي).

وَحَيْثُ اسْتَعْمِلَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي مَوَاضِعٍ عَدَّةٍ عَلَى مَعَانٍ، فَهَذَا
تَوْكِيفٌ عَلَى وَجْهِهَا وَمَا تَأْتِي عَلَيْهِ:

اعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي مَادَّةِ (زمر) الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

الْأَوَّلُ: قَلَّةُ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ (رَجُلٌ زَمَرُ الْمَرْوَةِ) أَي قَلِيلُهَا.

وَالثَّانِي: جِنْسٌ مِنَ الْأَصْوَابِ، الزَّمْرُ، وَالزَّمَارُ: صَوْتُ النَّعَامَةِ.

وَمِنْ هَذَا اسْتَنْقَتِ (الزُّمَرَةُ) وَهِيَ الْجَمَاعَةُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ
كَانَتْ لَهَا جَلْبَةٌ وَزِمَارٌ^(٢).

وَمِنْهُ أَلَّةُ الزَّمْرِ (المِزْمَار) وَهُوَ قَصَبَةُ الزَّمْرِ، وَالزَّمْرُ بِالْمِزْمَارِ: الْغِنَاءُ
بِالْفَصْبِ^(٣).

فَيُقَالُ لِلْقَصَبَةِ: (زَمَارَةٌ)، وَلِلْمَرْأَةِ الْمَغْنِيَةِ: (زَمَّارَةٌ)، كَمَا يُقَالُ:

(١) انظر: المقدمة، لابن خلدون (٥١٢/٢).

(٢) مقاييس اللغة (٢٣/٣ - ٢٤).

(٣) لسان العرب (مادة: زمر).

(غِنَاءُ زَمِيرٍ) أَي حَسَنٌ، وَزَمَرَ: إِذَا غَنَى^(١)، كَمَا يُقَالُ فِي الْآلَةِ: (مِزْمَار) وَ(مَزْمُور).

وَقَوْلُهُ ﷺ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «لَقَدْ أُوتِيَتْ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»^(٢) تَشْبِيهُ لَصَوْتِهِ بِصَوْتِ الْمِزْمَارِ؛ لِحُسْنِهِ وَحِلَاوَةِ نَغْمَتِهِ، ثُمَّ التَّشْبِيهُ بِمِزْمِيرِ دَاوُدَ خَاصَّةً، قِيلَ: لِذَاتِ الصَّوْتِ، فَقَدْ كَانَ إِلَى دَاوُدَ الْمَتْنَهَى فِي حُسْنِ الصَّوْتِ، وَفِي بَعْضِ أَخْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَنَّ الْمِزْمَارَ كَانَ مَعْرِفَةً، وَرُبَّمَا تَقْوِيَةً قَرِيبَةً «آل دَاوُدَ» مَعَ ظَاهِرِ الْجَمْعِ لِلْمِزَامِيرِ، فَإِنَّ الْأَشْبَهَ أَنَّهَا كَانَتْ الْآلَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمَقْصُودُ فِي الْحَدِيثِ مَدْحُ أَبِي مُوسَى فِي حُسْنِ صَوْتِهِ بِالْقُرْآنِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَشْبَهُ حُسْنَهُ حُسْنَ أَصْوَاتِ الْمِزَامِيرِ.

وَوَرَدَ ذِكْرُ الزَّمَارَةِ بِمَعْنَى (الْقَصَبَةِ) الَّتِي يُزَمَّرُ بِهَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ فِي زَمَارَةِ الرَّاعِي^(٣)، وَفِيهِ: «سَمِعَ صَوْتَ زَمَارَةٍ رَاعٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى صَحِيحَةٍ: «سَمِعَ صَوْتَ زَامِرٍ»، وَالتَّفْسِيرُ: سَمِعَ صَوْتَ زَمَرٍ مِنْ رَاعٍ بِمِزْمَارِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ: «مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ» وَ«مِزْمَارَةٌ» وَ«مَزْمُورٌ» عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ، حِينَ رَأَى جَوَارِ فِي بَيْتٍ عَائِشَةً يُغْنِيْنَ وَيَضْرِبْنَ بِدُقَيْنِ، فَمُرَادُ بِهِ الدُّفُّ، كَمَا يَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَجْمُوعَ مَا كُنَّ يَفْعَلْنَ

(١) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (٣١٢/٢).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٤٧٦١) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٧٩٣).

(٣) سَبَاتِي ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَكَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ الثَّالِي وَحَدِيثُ كَسْبِ الزَّمَارَةِ، وَالْكَلَامُ عَنْ دَلَالَتِهَا فِي مَنَاقِشَةِ أَدْلَةِ الْمُحَرِّمِينَ مِنَ الشُّعْثَةِ.

من ضَرْبِ الدُّفِّ والغِنَاءِ؛ لِأَنَّ الغِنَاءَ يُسَمَّى (زَمْرًا) كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْهُ قَالُوا لِلْمَغْنِيَّةِ: (زَمَّارَةٌ).

فَالزَّمَّارُ إِذَا: الْآلَةُ، وَالغِنَاءُ، وَالزَّمَّارَةُ: الْآلَةُ، وَالْمَغْنِيَّةُ.

لَكِنْ لَيْسَ مِنْهُ حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ كَسْبِ الزَّمَّارَةِ؛ لِأَنَّ الزَّمَّارَةَ فِيهِ هِيَ الزَّائِيَةُ، وَسَيَأْتِي لَذَلِكَ مَزِيدُ بَيَانٍ.

و(البوق) غَيْرُ (المزمار)، فَهَذَا مِنْ نُحَاسٍ، أَجَوْفٌ أَيْضًا، وَهُوَ مَعْرُوفٌ.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: الْوَتَرِيَّةُ، وَهِيَ ذَوَاتُ الْأَوْتَارِ الْمَمْدَدَةِ عَلَى آلَةٍ صُنِعَتْ عَلَى هَيْئَةٍ إِذَا ضُرِبَ عَلَى الْوَتْرِ مِنْهَا أَوْ مُرِّرَ عَلَيْهِ عَوْدٌ أَوْ شَيْءٌ أَخْرَجَتْ صَوْتًا، يُصَرِّفُ ذَلِكَ الصَّوْتُ عَلَى صِفَةٍ خَاصَّةٍ يُمَيِّزُهَا أَهْلُهَا.

وَمِنْهَا (الْعُودُ)، وَهُوَ مَعْرُوفٌ.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ: الْمِزْمَرُ، وَالْبَزِيطُ، وَالطَّنْبُورُ، وَقِيلَ: الطَّنْبُورُ يُشْبِهُ الْعُودَ.

وَمِنْهَا: الرَّيَابُ، أَوْ الرَّيَابَةُ، وَيَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْبَوَادِي.

وَكَمَا قَدَّمْتُ، فَإِنِّي لَمْ أَغْنِ أَنْ آتِيَ عَلَى ذِكْرِ أَسْمَاءِ الْآلَاتِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا النَّاسُ فِي الْبُلْدَانِ وَالْأَزْمَانِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيحِ، فَذَلِكَ وَاسِعٌ، وَلَيْسَ مِنْ مَقْصُودِ كِتَابِنَا.

و(الموسيقى) فِي زَمَانِنَا قَدْ وَأَدَبٌ، وَعِلْمٌ، وَمَادَّةٌ تُدْرَسُ فِي الْمَدَارِسِ فِي مَرَاجِلِ التَّعْلِيمِ الْمُخْتَلِفَةِ، حَتَّى يَتِمَّ التَّخْصُّصُ فِيهَا، كَعِلْمِ مِنَ الْعُلُومِ، لَيْسَ أَدْنَى حِفْظًا مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ الْأَدَبِيَّةِ، وَذَلِكَ فِي أَكْثَرِ

دَوْلِ الْعَالَمِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ عَلِمَ لَهُ أَصُولُهُ وَقَوَانِينُهُ، وَيُعْبَرُ فِي كُلِّ بَيْتَةٍ وَمُجْتَمَعٍ عَنْ جُزْءٍ مِنَ الْهَوِيَّةِ لِأَبْنَاءِ ذَلِكَ الْمَجْتَمَعِ، حَتَّى تَجِدَ الشُّعُوبَ تَتَفَنَّنُ لِإِبْرَازِ ذَلِكَ الْإِنْتِمَاءِ إِلَى الْبَلَدِ وَالْمَجْتَمَعِ بِمَعْرِفَاتٍ وَالْحَاجِ خَاصَّةً.

هَذَا طَرَفٌ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ، وَلِمُفْرَدَاتٍ أُخْرَى مُسْتَعْمَلَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ تَعْرِيفَاتُهَا فِي مَوَاضِعَ ذَكَرَهَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، لَمْ أُورِذْهَا هُنَا لِلصُّوْقِ الْإِبَانَةِ عَنْ مَعَانِيهَا بِمَحَالِّهَا حَيْثُ تُذَكَّرُ.

□ وَالْقِسْمُ الثَّانِي: أَصُولٌ وَقَوَاعِدُ.

أَتَبَّهُ هَهُنَا عَلَى أَصُولٍ وَقَوَاعِدَ عَامَّةٍ هِيَ طَرَفٌ مِنَ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي تَحْرِيرِ مَسَائِلِ هَذَا الْكِتَابِ، وَتَرَى فِي ثَنَائِيهَا سِوَاهَا الْكَثِيرَ، مِمَّا كَانَ بَيَانُهُ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ أَلْصَقَ بِتَحْقِيقِ الْمَقْصُودِ.

فَمِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ مَا يَلِي:

١ - الْأَصْلُ فِي بَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الْوُقُوفُ عِنْدَ مَا جَاءَ بَيِّنًا فِيهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ.

وَهَذَا أَصْلٌ بَيِّنٌ قَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِالْفَضْلِ فِيهِ، سَدًّا لِبَابِ التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ بِالْهَوَى وَالظُّنُونِ، فَمَنَعَ مِنَ الْقَوْلِ فِيهِ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ ﷻ.

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ آذَنَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ تَقَرُّونَ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [يُرْس: ٥٩، ٦٠].

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبْنَا لَكُمْ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَقُولُونَ ﴿١١٧﴾ مَتَّعَ قَيْلٌ وَلَمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٨﴾﴾ [الشحل: ١١٧، ١١٨].

وَقَالَ عَنِ الْمَشْرِكِينَ الْمُحَرِّمِينَ بِأَهْوَائِهِمْ: ﴿قَدْ حَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ [الأنعام: ١٤٠].

٢ - مِنَ الْأَصُولِ الْوَاجِبِ اعْتِبَارُهَا فِي الْمَوْسِقَى وَالْغِنَاءِ مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا: هِيَ قَضِيَّةٌ عَادِيَّةٌ، لَا تَعْبُدِيَّةٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَادَاتِ الْجُلُ.

وهذا مقررٌ في كتابِ الله تعالى بكلِّ جلاءٍ، كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الْمَعْرُوفَةِ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْأَصْلِ.

ثَانِيًا: كَمَا أَنَّهُمَا مِمَّا يَنْدَرُجُ تَحْتَ الزَّيْنَةِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا الْإِبَاحَةُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وَالزَّيْنَةُ: جَمَالٌ، وَقَدْ اعْتَبَرَتْ الشَّرِيعَةُ الْجَمَالَ وَالزَّيْنَةَ فِي الْجُمْلَةِ مِمَّا امْتَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى عِبَادِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْمَنْظَرِ الْجَمِيلِ مِنَ الْأَنْعَامِ: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْهَوْنَ وَحِينَ تَضَرَّهْنَ﴾ [الشحل: ٦]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالْحَيْلُ وَالْإِغَالُ وَالْحَمِيرُ لِزِينَتِكُمْ وَزِينَةِ وَخَلْقٍ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشحل: ٨].

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»، قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُجِبُّ أَنْ يَكُونَ

ثَوْبُهُ حَسَنًا وَتَغْلُهُ حَسَنَةً؟ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِثْرُ بَطْرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ»^(١).

وَالصُّوْتُ الْحَسَنُ جَمَالٌ وَزِينَةٌ، وَالطَّيْبُ فِيهِ فِطْرِيٌّ، وَتَأْثِيرُهُ فِي الْمُؤَدِّي لَهُ وَالسَّامِعِ لَهُ لَا يُنْكَرُ فِي الرَّاقِعِ مِنْ أَحَدٍ؛ لِذَا أَحَبَّتِ الشَّرِيعَةُ أَنْ يُؤَدَّى بِهِ الْقُرْآنُ، بَلْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصُّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا»^(٢).

ثالثاً: الصُّوْتُ بِالنُّطْرِ إِلَى كُلِّ مُسْتَلَدٍّ مِنْهُ، يَعُودُ إِلَى الْأَضَلِّ فِي اللَّذَّةِ وَهُوَ إِدْرَاكُ الْمَلَائِمِ لِلطَّبْعِ وَالْفِطْرَةِ، وَهُوَ مَعْنَى الطَّيْبِ، أَي: مَا تَسْتَطِيعُهُ النَّفْسُ وَتَلْتَدُّ بِهِ، مِنْ مَذُوقٍ أَوْ مَسْمُوعٍ أَوْ مَنْظُورٍ أَوْ مَشْمُومٍ أَوْ مَلْمُوسٍ.

وَالْأَضَلُّ فِي الطَّيْبَاتِ: الْجِلُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْتَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤]، وَقَالَ ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا غَرَمَ لَهُمْ طَيِّبَاتٌ مِمَّا حَلَّلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]، وَقَالَ فِي نَعْبِ نَبِينَا ﷺ: ﴿وَحِلٌّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَحْرَمٌ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٣ - الذَّرَائِعُ الْمَفْضِيَّةُ إِلَى الْحَرَامِ تَكْفَلَتِ الشَّرِيعَةُ بِضَبْطِ بَابِهَا فِي كُلِّ مَا كَانَ مَعْهُوداً زَمَنَ التَّشْرِيعِ، وَمَا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ مِنْ بَابٍ مَفْتُوحٍ فَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ سَدَّهُ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رقم: ٩١)، وَ(بَطْرُ الْحَقِّ) رَدُّهُ، وَ(غَمَطُ النَّاسِ) احْتِقَارُهُمْ.

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (رقم: ٣٣٧٣) وَالحَاكِمُ (رقم: ٢١٢٥) وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعْبِ» (رقم: ٢١٤١) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ. وَانْظُرْ كِتَابِي: «الْمَقْدَمَاتُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» (ص: ٤٩٩ - ٥٠٣).

فهذا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»^(١)، فَحَرَّمَ عَلَى الرِّجَالِ مَنَعَ النِّسَاءِ مِنَ الذَّهَابِ إِلَى الْمَسَاجِدِ إِذَا أُرْذِنَهَا، فَفَتَحَ بَابَ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ خَمْسَ مَرَّاتٍ أَوْ تَزِيدُ إِلَى الْمَسَاجِدِ كُلِّ يَوْمٍ، مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، وَهُوَ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَالْوَحْيِ، وَيُشْرِعُ لِلنَّاسِ تَشْرِيْعاً أَبَدِيًّا، بِإِذْنِ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ، فَلَمَّا رَأَى بَعْضُ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مَا كَرِهَهُ مِنَ النِّسَاءِ فِي خُرُوجِهِنَّ إِلَى الْمَسَاجِدِ، قَالَ: لَنُمنَعَهُنَّ، فَزَجَرَهُ الْفَقِيْهَةُ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِأَغْلَظِ عِبَارَةٍ وَأَشْدَّهَا.

فَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمُ إِلَيْهَا»، قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنُمنَعَهُنَّ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ، فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنُمنَعَهُنَّ؟!^(٢).

وَقَدْ عَلَّلَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَا رَأَاهُ بِسَدِّ الذَّرِيعَةِ، فَقَالَ كَمَا جَاءَ فِي رَوَايَةٍ لِلْقِصَّةِ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: لَا نَدْعُهُنَّ يَخْرُجْنَ فَيَتَّخِذْنَهُ دَعَاً^(٣)، قَالَ: فَزَجَرَهُ^(٤) ابْنُ عُمَرَ، وَقَالَ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا نَدْعُهُنَّ؟!^(٥).

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْمُ: ٨٥٨) وَمُسْلِمٌ (٣٢٧/١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٢٧/١)، وَهُوَ أَخَذَ سِيَاقَاتِ حَدِيثِهِ السَّابِقِ.

(٣) فَيَتَّخِذْنَهُ دَعَاً: أَيِ خِدَاعاً وَسَبِيحاً لِلْفَسَادِ.

(٤) زَجَرَهُ: نَهَرَهُ.

(٥) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ (٣٢٧/١) أَيْضاً.

ولَمَّا قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مَقَالَتِهَا الْمَشْهُورَةَ فِي ذَلِكَ: لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحَدَتْ النِّسَاءُ بَعْدَهُ لَمَنَعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ، كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ^(١).

لَمْ يَمَثِّلْ ذَلِكَ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِمَا ثَبَتَ لَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ النَّبَوِيِّ بِفَتْحِ ذَلِكَ الْبَابِ، وَكَأَنَّ لِسَانَ الْحَالِ يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَجَاوَزَتْ فِي خُرُوجِهَا إِلَى الْمَسَاجِدِ بِفِعْلِ مَا لَا يَحِلُّ، فَلَيْسَ طَرِيقُ مَنَعِهَا مِنَ الْخَطِئِ أَنْ تُنَمَّعَ مِمَّا شَرَعَ اللَّهُ لَهَا وَرَسُولُهُ ﷺ، وَإِنَّمَا أَنْ يُحَالَ بِبَيْنِهَا وَبَيْنَ ذَاتِ ذَلِكَ الْخَطِئِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ فِي كُلِّ تَجَاوُزٍ لِلْمَشْرُوعِ، يُنَمَّعُ مِنْ ذَلِكَ التَّجَاوُزِ، لَا مِنَ الْمَشْرُوعِ.

وَالْمَقْصُودُ أَنْ تَارِيخُ الْفَقْهِ فِي هَذَا الْأَمَةِ، وَقَعَتْ فِيهِ تَجَاوُزَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الرَّأْيِ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَتْ طَائِفَةٌ مَا سُمِّيَ (سَدُّ الدَّرَائِعِ)، فَكُلُّ مَا رَأَوْهُ تَجَاوُزَ فِيهِ النَّاسُ حُدُودَ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَوْ قَدَّرَ الْمَشْرُوعِ، قَالُوا: نَحْسِمُ مَادَّةَ الْفُسَادِ، فَتَمْنَعُ مِنْ كُلِّ ذَرِيعَةٍ تَرْصُلُ إِلَيْهَا أَوْ تَوَقُّعُ فِيهَا.

كَالَّذِي وَقَعَ فِي أَعْرَافِ الْمُسْلِمِينَ فِي شَأْنِ الْمَرْأَةِ، وَمَا أَكْثَرَهُ! حِينَ حَالُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشْرُوعِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ فِي حَقِّهَا عَنْ مَشْرُوعِيَّتِهِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ، فَحِيلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، بِحُجَّةٍ (سَدُّ الدَّرَائِعِ)، كَتَعْلِيمِ الْمَرْأَةِ، وَعَمَلِهَا، وَخُرُوجِهَا مِنْ مَنْزِلِهَا، وَصَوْتِهَا، بَلْ

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (رَقْم: ٥٣٣) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (رَقْم: ٨٣١) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٤٤٥) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٥٦٩) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (رَقْم: ١٦٩٨).

قُلْتُ: عَلَى أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لَمْ تَقُلْ: امْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَإِنَّمَا انْتَكَزَتْ إِحْدَانَهُنَّ، فَلَمْ تَفْعَلْ مَا فَعَلَ أَصْحَابُ الْغَيْرَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ حِينَ حَرَمُوا الْمَرْأَةَ مِمَّا شَرَعَ اللَّهُ لَهَا، مَعَ فَقْدِ عَائِشَةَ وَعِلْمِهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَتَجَاوَزَ حُكْمُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَهِيَ خَزِيجَةُ بَيْتِ النَّبَوَةِ.

وَكَلَامُهَا عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ الْمَفْتُونَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، فَكَمْ خَفِيتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِعَ، وَكَمْ ابْتَدَعْتَ مِنْ مَذَاهِبَ، وَلَمْ تَجْنِ الْأَمَّةَ مِنْهَا خَيْرًا، وَإِنَّمَا صَيَّرْتَهَا وَرَاءَ الْأَمَمِ فِي كُلِّ أَشْبَابِ الْحَيَاةِ، وَشَوْءَ ذَلِكَ كَثِيرًا صَوْرَةً رِسَالَتِهَا الَّتِي تَرَكَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ بَيَّضَاءَ نَقِيَّةً!!^(١).

٤ - مَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى فِي عَهْدِ التَّنْزِيلِ لَا يَصِحُّ تَصَوُّرُ خَفَاءِ حُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ مَا كَانَ مِنْ تَصَرُّفٍ أَوْ شَيْءٍ لَا يَكَادُ النَّاسُ يَنْفَكُونَ عَنْ مُلَابَسَتِهِمْ لَهُ، أَوْ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ، أَوْ تَعَرُّضِهِمْ لَهُ، فَمِثْلُهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُتْرَكَ إِدْرَاكُ حُكْمِهِ لِلْاجْتِهَادِ؛ لِتَخْتَلِفَ فِيهِ الْأَنْظَارُ، وَإِنَّمَا عُمُومُ الْحَاجَةِ وَالِابْتِلَاءُ بِهِ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيهِ بَيِّنًا مَعْلُومًا.

فَإِنْ قُوِّدَ التَّنْصِيفُ عَلَى نَاقِلِ أَضْلٍ الْاسْتِصْحَابِ، فَحُكْمُ الشَّرْعِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ مَا جَرَى عَلَى الْاسْتِصْحَابِ.

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْفُقَهَاءُ هَذَا أَضْلًا فِي تَحْرِيرِ أَحْكَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْعَقْرِ عَنْ يَسِيرِ النُّجَاسَةِ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ، وَعَدَمِ الزُّكَاةِ فِي الْخَيْلِ، وَإِبَاحَةِ صُورٍ مِنَ الْمَعَامَلَاتِ، وَالْعَقْرِ عَنْ يَسِيرِ الْغَرَرِ، وَعَدَمِ اعْتِبَارِ لَفْظِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فِي الْبَيْعِ رُكْنًا فِي صِحَّتِهِ.

(١) انظر كتابي «تيسير علم أصول الفقه» (ص: ١٩٠ - ١٩١) في تحقيق الراجع في استعمالِ أَضْلٍ (سَدُّ الدَّرَائِعِ)، وَأَنَّ مَذْهَبَ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: (لَيْسَ حُجَّةً) أَصَحُّ الْمَذْهَبَيْنِ، وَالْعُمْدَةُ فِي بَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ عَلَى مَوَارِدِ التَّصَوُّصِ، لَا يُمْكِنُ أَنَّ الْبَحْثَ فِي صُورِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُسْتَعْمَلُ لَهَا هَذَا الْأَضْلُ يُثْبِتُ اسْتِغْنَاءَ حُكْمِهَا بِالذَّلِيلِ، شَأْنٌ مَا تَرَاهُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ: الْفَنَاءُ وَالْمَوْسِقَى.

وَرَجَحَتْ بِهِ طَائِفَةٌ فِي أَبْوَابِ اخْتِلَافِ فِيهَا، كَطَهَارَةِ الْمَنِيِّ،
وَالْمَذْيِ، وَعَدَمِ تَقْضِي الْوُضُوءِ بِمَسِّ الْمَرَأَةِ، وَعَدَمِ الْفِطْرِ بِيَلْعِ الْبَلْعِمِ،
وَصِحَّةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ الْمَخْرُوقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

بَلْ مَعْرُوفٌ فِي أَصُولِ الْحَنْفِيَّةِ: رَدُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَإِنْ صَحَّ ظَاهِرًا
إِذَا رَوَى فِي مَسْأَلَةٍ نَعَمْ فِيهَا الْبَلَوَى حُكْمًا لَا يَرَوِيهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ عُمُومَ
الْبَلَوَى مُوجِبٌ لِشُرْعِ الْعِلْمِ بِحُكْمِ الشَّرْعِ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ.

وَهَذَا قَائِلُهُ فِي مَسْأَلَةٍ وَرَدَ فِيهَا التَّقْلُّ غَيْرُ الْمُسْتَفْضِي، فَتَأَمَّلْ
مَسْأَلَتَنَا هَذِهِ: الْمَوْسِقَى وَالْغِنَاءُ، هَلْ تَرَى فِيهَا خَبَرَ أَحَادٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ
يُنْقَلُ الْحُكْمُ الثَّابِتُ بِأَصْلِ الْإِسْتِصْحَابِ، الَّذِي هُوَ الْإِبَاحَةُ، إِلَى غَيْرِهِ،
مَعَ عُمُومِ الْبَلَوَى بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَسَتَعْلَمُ أَنَّهَا فِي النَّاسِ مِثْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفِي
الْأَنْصَارِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ، فَأَيُّ شَيْءٍ جَاءَهُمْ فِيهَا مِنَ التَّبْدِيلِ
لِمَا عَهْدُوهُ؟

فَاسْتَضْجِبْ هَذَا الْأَصْلَ، فَسَيَنْفَعُكَ فِي تَدْبِيرِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ النَّاسُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٥ - الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ لَا يَحِلُّ بِنَاءُ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ.

هَذَا أَصْلُ ضَرُورِيٍّ يَجِبُ أَنْ يُدْرَكَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا
تَعَلَّقَ النَّاسُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ حُكْمِهَا هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَثْبُتُ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَنْقَسِمٌ عَلَى دَرَجَاتٍ مِنَ الضَّعْفِ: أَدَانَاهَا رَوَايَةُ
سَيِّئِ الْحَفِظِ كَثِيرِ الْغَلَطِ مُتَكَرِّرِ التَّفَرُّدِ، وَأَكْثَرُهَا رَوَايَاتُ الْمَجْهُولِينَ
وَالْمَتْرُوكِينَ وَالْهَلَكَى وَالْمُتَّهَمِينَ بِالْكَذِبِ وَوَضَعَ الْحَدِيثَ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ

الشيء واجباً أو مُستحباً بحديثٍ ضَعِيفٍ، وَمَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ خَالَفَ
الإجماع^(١).

قلتُ: فكَيْفَ أَنْ يُجْعَلَ الْمَبَاحُ حَرَاماً أَوْ مَكْرُوهاً؟ فَذَلِكَ أَشَدُّ فِي
الدِّينِ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا كُفِّرْنَا بِكُمُ الْكَذِبَ عَنِّي،
مَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلَا يَقُولُنَّ إِلَّا حَقّاً أَوْ صِدْقاً، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ
فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢).

وَلَا نِزَاعَ أَنَّ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دِينٌ، فَإِذَا اثْبَتَ الْحُكْمُ فِي
مَسْأَلَةٍ بِنَاءً عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي تُدْعَى بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ، دُونَ اعْتِبَارِ صِحَّةِ تِلْكَ
النِّسْبَةِ فَذَلِكَ مُورِدٌ لِلْخَطَرِ مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأولى: الكَذِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ، بَعْضُ النَّظَرِ
عَنْ بَابِ ذَلِكَ الْكَذِبِ فِي مَسْأَلَةٍ لَهَا أَضْلٌ، أَوْ لَيْسَ لَهَا أَضْلٌ.

والثَّانِيَّةُ: تَشْرِيعُ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ بِالْأَعْوَى الْبَاطِلَةِ، وَقَدْ قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ
لِنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١٦٦﴾
مَتَّعَ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٦٧﴾﴾ [الشُّعْل: ١٦٦، ١٦٧]، وَقَالَ ﷻ: ﴿وَحَرِّمُوا
مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ أَفَرَّءَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الْأَنْعَام: ١٤٠].

(١) قاعدة جلية في التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ (ص: ١٦٢).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٩٧/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (رقم: ٣٥) وَغَيْرُهُمَا مِنْ
حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ. وَانْظُرْ كِتَابِي «تَحْرِيرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (١١٠١/٢ - ١١١٤) فِي
فَصْلِ خَاصٍّ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

فإن قلت: لكن الضعيف دون الموضوع.

قلت: نعم، لكنه مُتَكَرِّرٌ إذا تفرَّد به راويه، والمنكُرُ في هذه الصُّورَةِ: رِوَايَةُ الضَّعِيفِ ما لا يُعْرَفُ لَهُ أَصْلٌ إِلَّا مِنْ طَرِيقِهِ، وهذا قد تَرَجَّعَ جَانِبُ الْعَلَطِ فِي رِوَايَتِهِ، وَانْحَسَرَ احْتِمَالُ الْجَفْظِ، حَتَّى صَارَ مِنْ قَبِيلِ الظَّنِّ الْمَرْجُوحِ الَّذِي لَا يُعْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً.

رِغَايَةُ مَا يُتَسَهَّلُ فِيهِ مِنْ ضَعِيفِ الْحَدِيثِ عَلَى خِلَافٍ: مَا كَانَ خَفِيفَ الضَّغْفِ لَا يَبْلُغُ التَّكَارَةَ فَضْلاً عَنِ الْوَضْعِ، فِي بَابٍ مَعْرُوفٍ مِنْ جِهَةِ الْأَدَلَّةِ الثَّابِتَةِ، كَالْتَرغِيبِ فِي عِبَادَةِ ثَابِتَةِ الْمَشْرُوعِيَّةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، أَوْ التَّرْهِيْبِ مِنْ عَمَلٍ ثَابِتٍ التَّحْرِيمِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

وهذا المَذْهَبُ - لو سَلَّمْنَاهُ - فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، فَإِنَّ جَمِيعَ مَنْ قَالَ بِهِ لَا يَبْنِي الْأَحْكَامَ عَلَيْهِ، وَالْأَحَادِيثُ فِي مَوْضُوعِ (الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِقَى) إِنَّمَا هِيَ فِي حُكْمِهَا لَا فِي بَابٍ تَرغِيبٍ أَوْ تَرْهِيْبٍ مَعْلُومٍ الْحُكْمِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ.

فَكَيْفَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ أَكْثَرَ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ الَّتِي حُشِيَتْ بِهَا كُتِبَ كَثِيرَةٌ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْمُنْكَرِ وَالْوَاهِي الْمَوْضُوعِ؟!

٦ - الْأَصْلُ فِي تَفْسِيرِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا جَاءَ مِنْ بَيَانِهَا فِي نَفْسِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَالْآيَةُ تُفَسِّرُهَا الْآيَةُ، وَتُفَسِّرُهَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، وَمَا أَجْمَلَ فِي مَحَلٍّ فُسِّرَ فِي آخَرَ، وَهَكَذَا سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) انظر تأصيل ذلك في كتابي «المقدمات الأساسية في علوم القرآن» (ص: ٢٩٧ - ٣٠٤).

وَعُزْفُ الاستِعمالِ زَمَنَ التشريعِ حُجَّةٌ فِي فَهْمِ دَلالاتِ النُّصوصِ .
 والمعنى : أَنَّ النُّصَّ الوارِدَ في مَسْأَلَةٍ يَجِبُ أَنْ يُرَاعَى لِفَهْمِهِ كَيْفَ
 كَانَ تَنْزُلُهُ عَلَى واقِعِ المَخاطَبِينَ بِهِ يَوْمَئِذٍ، وَكَيْفَ فَهِمُوهُ، وَكَيْفَ امْتَثَلُوهُ،
 فَإِنَّه جَاءَ لِيُعَالِجَ تِلْكَ البَيْئَةَ أَصَالَةً، وَإِنَّمَا تَنَاوَلَ مِنْ بَعْدَهُمْ بِالتَّبَعِ، كَمَا
 قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَ بِهِ وَمَنْ يَلْغُ﴾ [الأنعام: ١٩] .

وَلِذَلِكَ نَقُولُ: فَهْمُ السُّنَّةِ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ السَّيَرَةِ .

فَلَوْ جِئْتُ لَفَهْمِ حُكْمِ الرُّبَا الَّذِي حَرَّمَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، فَإِنَّكَ لَنْ
 تُذَكِّرَكَ عَلَى الْوَجْهِ دُونَ اعْتِبَارِ مَا كَانَ يَقَعُ عَلَيْهِ تَعَامُلُ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ،
 وَإِذَا جِئْتُ إِلَى النُّصوصِ المَشْدَدَةِ فِي حُكْمِ الصُّورِ وَالْمَصُورِينَ، وَلَمْ
 تَعْتَبِرْ واقِعَ الْخِطَابِ يَوْمَئِذٍ وَأُجْرِنْتَ الْأَحْكَامَ عَلَى ظَوَاهِرِ الْأَلْفَاظِ بِحَسَبِ
 اسْتِعمالِ النَّاسِ لَهَا الْيَوْمَ، فَإِنَّكَ سَتُخْطِئُ عَلَى الشَّرِيعَةِ .

وهكذا بَابُ (المَلاهي)، كَيْفَ وَرَثَتِهَا النَّاسُ عَنْ جَاهِلِيَّتِهِمْ؟ وَمَا
 الَّذِي طَرَأَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَكَيْفَ تَعَامَلَتِ الصَّحَابَةُ مَعَهَا وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ
 وَالرَّسُولُ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ؟

والمقصودُ: التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُصَارُ إِلَى التَّفْسِيرِ لِلْمُجْمَلَاتِ إِلَى
 غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ حَتَّى يُغْدَمَ رَجْهُهُ، فَعِنْدَئِذٍ يُصَارُ إِلَى الاسْتِعمالِ اللُّغَوِيِّ
 الْعَامِّ، وَيُتَخَيَّرُ مِنْ مُشْتَرَكَاتِهِ بِالْقُرْآنِ .

٧ - تَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ لِلْفَظِّ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ مُقَدِّمٌ عَلَى تَفْسِيرِهِ مَنْ جَاءَ
 بَعْدَهُمْ .

وَذَلِكَ لِجَمْعِهِمْ لِلأسبابِ الموجِبَةِ لذلِكَ التَّقْدِيمِ، كعَرَبِيَّةِ اللُّسَانِ
 أَصَالَةً، وَخِدَائَةِ الْعَهْدِ بِالتَّنْزِيلِ، وَاسْتِشْعَارِ تَوَجُّهِ الْخِطَابِ الْقُرْآنِيِّ

وَالنَّبِيُّ حَيْثُ كَانُوا يَعِشُونَ قَصَّتْهُ، وَيَعْرِفُونَ مَوَارِدَهُ، وَكَفَاهُمْ أَنْ يَكُونَ
أَسَاذَهُمْ فِي ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَبَاشَرَةِ لَا بِالْوَسَائِطِ.

فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُقَدَّمَ تَفْسِيرَاتُ تُحْكَى فِي كُتُبِ اللُّغَةِ عَلَى تَفْسِيرِ
يَصِحُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ ابْنِ عُمَرَ أَوْ عَائِشَةَ^(١).

٨ - مَذَاهِبُ أَفْرَادِ الصُّحَابَةِ أَعْلَى فِي الْمَنْزِلَةِ مِنْ مَذَاهِبِ مَنْ
بَعْدَهُمْ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ، وَلَكِنْ لَا حُجَّةٌ فِي رَأْيٍ مِنْ جِهَةِ جَلَالَةِ
صَاحِبِهِ، إِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي الدَّلِيلِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الصُّحَابَةِ مَحْفُوظٌ فِي
الْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ، فَلَيْسَ قَوْلُ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ،
كَمَا لَا يُمَكِّنُ الْمَصِيرُ إِلَى الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ لَتُسْتَعْمَلَ جَمِيعًا؛
لِتَعْدِلَ جَمْعُ التَّقْيِضِينَ، كَمَا أَنَّ الصُّحَابَةَ فِيمَا تَوَاتَرَ عَنْهُمْ فِي الْوَقَائِعِ
الْمُخْتَلَفَةِ يَرُدُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ إِلَى الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ، لَا إِلَى آرَاءِ أَنْفُسِهِمْ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ (الْمَوْسِقَى وَالْغِنَاءُ) كَمَا سَتَرَى.
وَتَارَةً يُثَبِّتُ الْأَمْرَ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَلَا يُثَقِّلُ لَهُ مُخَالَفَ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ
أَحْسَنَ فِي الْاِخْتِيَارِ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ، لَكِنْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمُخَالَفِ لَا يَعْنِي
انْتِفَاءً؛ إِذْ لَمْ نَجِدْ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ مَا ضَمَّنَ لَنَا حِفْظَ
مَذَاهِبِ الصُّحَابَةِ، فَلَا نَدْرِي إِنْ كَانَ وَقَعَ الْخِلَافُ وَلَمْ يَبْلُغْنَا، وَإِنَّمَا
ضَمَّنَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا حِفْظَ الذِّكْرِ الَّذِي أَنْزَلَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الجبر: ٩]، وَلَيْسَ مِنْهُ مَذَاهِبُ الصُّحَابَةِ.

(١) انظر كتابي «المقدمات الأساسية» (ص: ٣٠٧)، و«تيسير علم أصول الفقه» (ص: ٢٠١).

فالبقاء في إطار قول أحدهم أو الطائفة منهم أولى من الخروج عنه،
لكنه غير واجب، وإنما الواجب اتباع ما دل عليه الكتاب والسنة^(١).

٩ - ما ينسب إلى علماء السلف من المسائل والآراء، وسائر
الأئمة الفقهاء بعدهم، ينبغي أن يعتبر فيه أمران:

أولهما: ثبوته عن قائله من جهة الإسناد، فإن باب الآثار وقع فيه
جميع صور الضعف، ففيه الضعيف من جهة خطأ راويه أو سوء حفظه
ووهيمه، وفيها الضعيف لنكارتيه، حيث يأتي على خلاف المحفوظ
عنه، وفيه الواهي الباطل، وفيه الكذب الموضوع، ونسبة القول إلى
أحد بما لم يقله لا تحل، إذ لا تخلو من الوصف بالخطأ أو الكذب،
فأما الثاني فافتراء عليه، وأما الأول فظن مرجوح.

لكن لكون المنقول عن أحدهم ليس مما يكون حجة في الدين،
إذ لا حجة على أحد بغير الكتاب والسنة، فيحذف فيه ما لا يخفف في
الحديث، فيقبل منه رواية من يقول فيه أهل الحديث: (يعتبر بحديثه)،
وهو الراوي الموصوف بالصدق أصلاً، لكنه يخطئ ويهمل، ولم يبلغ
ذلك به حد الترك، ولم يتبين في روايته تلك ما يبطلها، فيقبل منه في
باب الآثار، كما يقبل منه الحديث في باب الشواهد لا لذاته.

وسبب قبول الآثار ممن هذا وصفه: أن الآثار لا تزيد على أن
يستشهد بها ويسانئ، وليست حجة لذاتها.

وفي هذا الكتاب آثار من رواية من يعتبر به من الرواة أحكم
عليها بما يناسبها من وصف حال من فيه ضعف من نقلتها، فإذا قلت:

(١) وانظر كتابي «تيسير علم أصول الفقه» (ص: ٢٠٠).

(إسناد صالح) فيكون في روايات بغض المستورين ومن أشبههم من الموصوفين بالصدق مع اللين^(١).

وثانيهما: التثبت من صيغة العبارة المنقولة عن الإمام من السلف، فإن الكثير من المسائل تحكى فيها العبارات مخترعة على الصفة التي فهمها الحاكي، فإذا وقفت على نص العبارة لم تجد لها على ذلك الوصف.

وهذا الموضوع (الموسيقى والغناء) حكي فيه القول عن جماعات من العلماء من السلف والأئمة، على أنهم كانوا يقولون فيها بالتحريم، حتى خيل إلى كثير من الناس الإجماع على ذلك، فحين بحثنا عن صيغ عباراتهم، وجدناها على غير ما حكي عنهم، فربما جاءت العبارة أن فلانا كره كذا، أو ترك كذا، أو قال عبارة دم ما، فنقلها الناقل على أنها قول بالتحريم، كما ترى أمثله عند ذكر مذاهب السلف والفقهاء الأربعة.

١٠ - الشوك النبوته لما أضله الإباحة، لا تدل بمجردها على أكثر من الكراهة للمشرك.

وقد تكون كراهة دينية، وقد تكون جبليّة، فإن كانت الأولى فما لم يّم دليل على الخصوصية به ﷺ فالأصل استحباب الاقتداء به فيها، لا وجوبه، كترك مصافحة النساء إذا خلّت من الشهوة، وإن كانت الكراهة جبليّة فليست تشريعاً للأمة^(٢).

وقد وقع في هذا الباب ما حمل فيه بعض المتأخرين الشرك

(١) انظر كتابي «تحرير علوم الحديث» (١/٧٧).

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتابي «تيسير علم أصول الفقه» (ص: ١٢٤).

النَّبَوِيُّ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَهُوَ خَطَأٌ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، كَمَا سَتَلَحِظُهُ عِنْدَ مُنَاقَشَةِ أدْلَةِ التَّحْرِيمِ.

١١ - دلالات النصوص المخبرية عن أمر مستقبلٍ على الأحكام.

أخبار الوحيِّ عَمَّا سَيَقَعُ بَعْدَ عَهْدِ التَّنْزِيلِ قد تَكُونُ إخباراً عن تَغْيِيرِ الزَّمَانِ، وقد تَكُونُ إخباراً عن عَلَامَةٍ على شيءٍ يَدُلُّ على صِدْقِ الرُّسُولِ ﷺ، وَرُبَّمَا كَانَ بِشَارَةً كَالْبِشَارَاتِ بِانْتِشَارِ الْإِسْلَامِ فِي الْأَرْضِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ نَذَارَةً، كَرَفْعِ الْعِلْمِ وَكَثْرَةِ الْجَهْلِ وَالْقَتْلِ.

وقد يَدُلُّ الشَّيْءُ مِنْهَا عَلَى حُكْمٍ شَيْءٍ يُذَكَّرُ فِيهِ، كَالَّذِي يَرِدُ مُورِدَ الدِّمِّ.

فالإخبارُ عن الشرورِ، كَالْقَتْلِ وَالظُّلْمِ لَا رَيْبَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى إِنْكَارِهَا وَأَنَّهَا مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي جَاءَتْ شَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ بِمَنْعِهَا وَتَحْرِيمِهَا.

لَكِنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِهَا مِنَ الشرورِ وَالْمُنْكَرَاتِ لَمْ يُعَلِّمْ مِنَ الدِّينِ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ الْحَبْرِ، وَإِنْ أَشْعَرَ بِهِ، وَإِنَّمَا عَلِّمَ بِالصَّبِيغَةِ الْإِنْشَائِيَّةِ الْطَلِيئَةِ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ مُمَكِّناً لِكُلِّ مَكْلُفٍ عَلَى عَهْدِ التَّنْزِيلِ أَنْ يَعْلَمَهُ بِالخِطَابِ الْمُبَاشِرِ، وَأَنْ يَقْدِرَ عَلَى امْتِثَالِ التَّكْلِيفِ بِهِ.

وَلَمْ تَجِدْ فِي نُصُوصِ الْأَخْبَارِ عَنِ الْمَغْيِبَاتِ الَّتِي أَنْبَأَ عَنْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَصّاً دَلَّ عَلَى حُكْمٍ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَرِدْ لَهَا دَلِيلُهَا الْخَاصُّ الْمَفِيدُ لِحُكْمِهَا.

وقد رَأَيْتُ بَعْضَ النَّاسِ اعْتَرَضَ بِاسْتِعْمَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ هَذَا التَّنْعِ مِنْ النُّصُوصِ فِي بَعْضِ فُرُوعِ الْمَسَائِلِ، وَحَسِبَ ذَلِكَ مِنْهُمْ اسْتِدْلَالاً بِتِلْكَ النُّصُوصِ فِي إِبْتِهَاتِ حُكْمٍ لَمْ يُعْرَفْ مِنْ غَيْرِهَا، وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ

ذَكَرَ مَا جَاءَ مِنْ شَأْنِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَقْبِضَ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ»^(١).

فَقَالُوا: هَذَا دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ كَسْرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الْخَنزِيرِ.

وَأَقُولُ: غَايَةُ مَا أَفَادَ الْخَبَرُ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَفْعَلُ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ يَضَعُ الْجِزْيَةَ أَيْضًا، وَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، وَهَذِهِ أَخْبَارٌ مُجْرَدَةٌ، لَا رَيْبَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ مَا سَيَفْعَلُهُ، وَأَنَّهُ مِنَ الْعَدْلِ وَالْقِسْطِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِجْبَابُ شَيْءٍ مِمَّا دُكِّرَ بِمَجْرَدِ هَذَا الْحَدِيثِ.

كَمَا فِي ذَلِكَ أَيْضًا إِعْلَامٌ بِنِهَايَةِ دِينِ النُّصْرَانِيَّةِ، فَلَا يَعْرُدُ الصَّلِيبُ وَلَا أَكْلُ الْخَنزِيرِ لَهُمْ شِعَارًا.

فَأَمَّا أَنْ يُسْتَفَادَ حُكْمُ بُوجُوبِ كَسْرِ الصَّلِيبِ أَوْ قَتْلِ الْخَنزِيرِ فَهَذَا لَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ فَشَكَا قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ: «يَا عَدِيُّ، هَلْ رَأَيْتَ الْجِيزَةَ؟»، قُلْتُ: لَمْ أَرَهَا، وَقَدْ أَنْبِئْتُ عَنْهَا، قَالَ: «فَإِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ، لَتَرَيْنَ الطُّعْمَةَ»^(٢) نَزَّاجِلُ مِنَ الْجِيزَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ»، قُلْتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي: فَايَنْ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٢١٠٩، ٢٣٤٤، ٣٢٦٤) وَمُسْلِمٌ (رقم: ١٥٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) الطُّعْمَةُ: الْمَرْأَةُ.

دُعَار^(١) طَيِّعِ الَّذِينَ قَدْ سَعَرُوا الْبِلَادَ . . . حَتَّى قَالَ عَدِي: فَرَأَيْتُ
الطَّلَعِيَّةَ تَزْنَحُلُ مِنَ الْحَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكُغْبَةِ لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ.
الحديث^(٢).

قَالَ بَغُضُ النَّاسِ: اسْتَفَادَ بَغُضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازَ أَنْ
تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ دُونَ مَحْرَمٍ إِذَا أَمِنَتْ الطَّرِيقَ.

قُلْتُ: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ صَحِيحاً، وَإِنَّمَا اعْتَبَرَتْ
طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عِلَّةَ النَّهْيِ عَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ دُونَ مَحْرَمٍ: الْخَوْفُ
عَلَيْهَا مِنَ التَّعَرُّضِ لَهَا بِالْأَذَى، وَهَذَا مَعْنَى لَمْ يَخْتِجِ الْقَائِلُونَ بِهِ إِلَى
هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمَّا وَجَدُوا الْحَدِيثَ لَمْ يَأْتِ عَلَى ذِكْرِ الْمَحْرَمِ فِي سَفَرِ
الْمَرْأَةِ مِنَ الْحَيْرَةِ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ، كَانَ شَاهِداً حَسَناً لِمَا اسْتَنْبَطُوهُ مِنَ
الْعِلَّةِ.

وَأَقُولُ: الْحَدِيثُ مُوَافِقٌ لِدَلَالَةِ فَهْمِ الْمَقَاصِدِ وَتَفْسِيرِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ
عَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ، وَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتٌ مَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ.

وَالْمَقْصُودُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، مِلَاحَظَةُ مَا يَأْتِي بَيَانُهُ
بِخُصُوصِ بَغْضِ التُّصَوُّصِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَوْسِقَى وَهِيَ تُخْبِرُ عَنْ حَدَثٍ
مُسْتَقْبَلٍ.



(١) دُعَار: جَمْعُ دَاعِرٍ، وَهُوَ الْخَبِيثُ الْمَفِيدُ، وَأَرَادَ: قُطَاعَ الطَّرِيقِ (انظر: النّهية،
لابن الأثير ١١٩/٢).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٣٤٠٠).

أصل حُكم الشرع في الأصوات

إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَهَبَ الْإِنْسَانَ نِعَمَ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ: السَّمْعَ، وَالْبَصَرَ، وَالذَّوْقَ، وَالشَّمَّ، وَاللَّمْسَ، وَامْتَنَّنَ عَلَيْهِ بِهَا، وَسَائِلَ لِإِدْرَاكِ الْأَشْيَاءِ، وَتَمَيِّيزَ مَا يَنْفَعُهُ مِنْهَا وَمَا يَضُرُّهُ، وَعَلَّقَ بِهَا الْكَثِيرَ مِنَ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ.

وَنِعَمَتَا السَّمْعِ وَالْبَصَرِ أَعْظَمُ تِلْكَ النِّعَمِ وَأَشْرَفُهَا، وَلِذَلِكَ مُيِّزَتَا مَعَ الْعَقْلِ عَلَى سَائِرِ النِّعَمِ بِالْإِمْتِنَانِ عَلَى بَنِي الْإِنْسَانِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفِيدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، وَالسَّعِيدُ مَنْ اسْتَعْمَلَهَا فِيمَا يُرْضِي اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَالشَّقِيُّ مَنْ حَرَّمَ نَفْعَهَا بِالطَّبْعِ عَلَيْهَا، فَلَذَهَبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ خَيْرُ دُنْيَاهُ وَآخِرَاهُ.

وَالْأَضَلُّ فِي هَاتَيْنِ النِّعَمَتَيْنِ الْإِطْلَاقُ، لَا الْكَفُّ، وَضَابِطُهُمَا: حِلُّ اسْتِعْمَالِهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا شَيْئاً فَرَضَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ مَنَعَهُمَا مِنْهُ، شَأْنُ سَائِرِ النِّعَمِ، يَسْتَفْتَحُ بِهَا صَاحِبُهَا بِإِذْنِ الْمُنْعَمِ عَزَّ وَجَلَّ كَيْفَ شَاءَ دُونَ خَرَجٍ، إِلَّا فِي اسْتِثْنَاءٍ مَحْدُودٍ، غَايَتُهُ مَصْلَحَةُ الْعَبْدِ.

فَإِذَا جِثَّتْ إِلَى الْمَسْمُوعِ، فَهُوَ كُلُّ صَوْتٍ، حَسَنًا كَانَ أَوْ قَبِيحًا،

نافعاً أو ضاراً، لكنَّ العقولَ رُكِبَتْ على تَمييزِ ما تَسْتَحْسِنُهُ من
الأضواءِ وما تَسْتَقْبِحُهُ، فَتَلْتَذُّ بِصَوْتِ البَيْلَبِلِ، وَتَقْفُرُ مِنْ صَوْتِ الجِمَارِ،
وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩].

وَاللَّذَّةُ بِسَمَاعِ الْأَصْوَاتِ هِيَ سَبَبُ إِقْبَالِ النَّفْسِ عَلَيْهِ، وَاشْتِغَالِهَا
بِهِ، كَانَتْ غِنَاءً أَوْ مُوسِيقَى، أَوْ قَرَأْنَا وَأَذَانًا وَمَوْعِظَةً، وَلَا يَلْتَذُّ الْإِنْسَانُ
بِمَا يَسْتَقْبِحُهُ عَقْلًا، إِذِ الْأَضْلُ فِي اللَّذَّةِ، أَثْهَا: «إِدْرَاكُ الْمَلَائِمِ مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ مَلَائِمٌ، كَطَعْمِ الْحَلَاوَةِ عِنْدَ حَاسَّةِ الذَّوْقِ، وَالتَّوَرُّعِ عِنْدَ الْبَصَرِ»^(١).

قَالَ ابْنُ خَلْدُون: «وَالْمَحْسُوسُ إِنَّمَا تُدْرِكُ مِنْهُ كَيْفِيَّتُهُ، إِذَا كَانَتْ
مُنَاسِبَةً لِلْمُدْرِكِ وَمُلَائِمَةً كَانَتْ مَلَذُوزَةً، وَإِذَا كَانَتْ مُنَافِيَةً لَهُ مُنَافِرَةً كَانَتْ
مُؤْلِمَةً، فَالْمَلَائِمُ مِنَ الطَّعْمِ مَا نَاسَبَتْ كَيْفِيَّتُهُ حَاسَّةَ الذَّوْقِ فِي مِزَاجِهَا،
وَكَذَا الْمَلَائِمُ مِنَ الْمَلْمُوسَاتِ، وَفِي الرُّوَاحِ مَا نَاسَبَ مِزَاجَ الرُّوحِ
الْقَلْبِيِّ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْمُدْرِكُ، وَإِلَيْهِ تُؤَدِّيهِ الْحَاسَّةُ، وَلِهَذَا كَانَتْ
الرِّيَاحِينَ وَالْأَزْهَارَ الْعَطْرِثَاتِ أَحْسَنَ رَائِحَةً وَأَشَدَّ مَلَاءِمَةً لِلرُّوحِ؛ لَغَلَبَةِ
الْحَرَارَةِ فِيهَا، الَّتِي هِيَ مِزَاجُ الرُّوحِ الْقَلْبِيِّ. وَأَمَّا الْمَرِئِيَّاتُ
وَالْمَسْمُوعَاتُ، فَالْمَلَائِمُ فِيهَا تَنَاسُبُ الْأَوْضَاعِ فِي أَشْكَالِهَا وَكَيْفِيَّاتِهَا،
فَهُوَ أَنْسَبُ عِنْدَ النَّفْسِ وَأَشَدُّ مَلَاءِمَةً لَهَا، فَإِذَا كَانَ الْمَرِئِيُّ مُتَنَاسِبًا فِي
أَشْكَالِهِ وَتَخَاطِيطِهِ الَّتِي لَهُ بِحَسَبِ مَادَّتِهِ، بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَمَّا تَقْتَضِيهِ
مَادَّتُهُ الْخَاصَّةُ مِنْ كَمَالِ الْمُنَاسَبَةِ وَالْوَضْعِ - وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْجَمَالِ
وَالْحُسْنِ فِي كُلِّ مُدْرِكٍ - كَانَ ذَلِكَ حِينَنَدٍ مُنَاسِبًا لِلنَّفْسِ الْمُدْرِكَةِ فَتَلْتَذُّ
بِإِدْرَاكِ مَلَائِمِهَا... وَلَمَّا كَانَ أَنْسَبَ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَأَقْرَبَهَا إِلَى

(١) التَّعْرِيفَاتُ، لِلْجُرْجَانِيِّ (ص: ٢٤٥).

مَذْرُكِ الْكَمَالِ فِي تَنَاسُبِ مَوْضُوعِهَا هُوَ شَكْلُهُ الْإِنْسَانِي، فَكَانَ إِدْرَاكُهُ لِلْجَمَالِ وَالْحُسْنِ فِي تَخَاطُطِهِ وَأَصْوَاتِهِ مِنَ الْمَدَارِكِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ إِلَى فِطْرَتِهِ، فَيَلْهَجُ كُلُّ إِنْسَانٍ بِالْحُسْنِ فِي الْمَرْتَبَةِ أَوْ الْمَسْمُوعِ بِمَقْتَضَى الْفِطْرَةِ^(١).

وَتَوَافَقَ اعْتِبَارُ الْمَلَأَمَةِ بَيْنَ سَمَاعِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ وَمِزَاجِ الْإِنْسَانِ وَطَبْعِهِ، أَنَّ الْأَطِبَّاءَ قَالُوا: «الصَّوْتُ الْحَسَنُ يَسْرِي فِي الْجِسْمِ، وَيَجْرِي فِي الْعُرُوقِ، فَيَضْفُو لَهُ الدَّمُ، وَيَرْتَاحَ لَهُ الْقَلْبُ، وَتَنُمُو لَهُ النَّفْسُ، وَتَهْتَرُ الْجَوَارِحُ، وَتَخَفُ الْحَرَكَاتُ» وَلِلَّذَلِكَ كَرِهُوا لِلطُّفْلِ أَنْ يُنَوِّمَ عَلَى أَثَرِ الْبُكَاءِ حَتَّى يُرْقِصَ وَيَطْرَبَ^(٢).

فَتَأْمَلُ مَا لِلتَّغْنِيِّ بِالْقِرَاءَنِ مِنْ أَثَرٍ فِي جَلْبِ الْخُسُوعِ وَالسُّكُونِ وَالْإِنْسِ بِذِكْرِ اللَّهِ، وَمَا فِي التَّرْتُّمِ بِعِبَارَاتِ الذِّكْرِ وَالشُّكْرِ لِلْمُنْعِمِ تَعَالَى مِنْ أَثَرٍ يُلَامِسُ الْمَشَاعِيرَ الْبَاطِنَةَ، وَمَا فِي الْإِنْشَادِ بِالشَّعْرِ الْجَمِيلِ فِي الْحِكْمَةِ وَالْعِلْمِ وَالْأَدَبِ وَحُبِّ الْخَيْرِ مَا يَشُدُّ الْقُلُوبَ إِلَى الْعَمَلِ، وَمَا لِسَمَاعِ أَصْوَاتِ الْبَلَابِلِ وَالْعَصَافِيرِ مِنْ مَجْلِبَةٍ لِلْسُّكُونِ وَالْفِكْرِ، كَمَا يَجِدُ ذَلِكَ مَنْ يَعْيشُ حَيْثُ الْخُضْرَةُ وَالشَّجَرُ.

وَسَيَاتِي التَّنْبِيهُ عَلَى مَا لِلأَصْوَاتِ الْمَوْسِيقِيَّةِ مِنْ أَثَرٍ وَاقِعٍ وَدَوَاءٍ نَاجِعٍ لِعِلَاجِ بَعْضِ الْأَمْرَاضِ.

بَلِ الْوَاقِعُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ الصَّوْتِ الْمَوْزُونَ الْمُتَأَلِّفَ الصَّادِرَ مِنَ الْخَنَاجِرِ وَالْأَلْسِنَةِ أَوْ مِنَ الْأَلَاتِ يُؤَثِّرُ حَتَّى عَلَى أَمْرِجَةِ الْحَيَوَانِ.

(١) المقدمة، لابن خلدون (٥١٣/٢ - ٥١٤).

(٢) العقد الفريد، لابن عبدزبه الأندلسي (٤/٧).

فتأثيرُ الحُداءِ في الإِبلِ مغرُوفٌ عندَ الغَرَبِ، وقد رأينا ذلكَ.

وكذلكَ استُخدِمَ الموسِيقَى للبقَرِ لإِدْراكِ اللَّبَنِ.

كَذلكَ الثَّخُلُ - فيما قالُوا - أَطْرَبَ الحَيَوانِ إلى الغِناءِ^(١).

فالأصواتُ الحَسَنَةُ مؤثِّرةٌ على العُقُولِ والأذهانِ وفاعِلَةٌ في الطَّباعِ
والأمزجةِ، بما لا يَخْفَى إدراكُهُ في واقعِ الحَيَاةِ، خُصوصاً تلكَ الَّتِي
تَخْرُجُ على الأصولِ والقوانينِ.

فبالنَّظَرِ إلى المسموعِ بهذا الاعتبارِ، فإنَّ الأضْلَ: جِلَّةٌ في شَرِيعَةِ
الإِسلامِ، جَرِياً على قواعِدِها وأصولِها، في مُجاراةِ الفِطْرَةِ، إذ الإِسلامُ
دينُ الفِطْرَةِ، فاللَّذَةُ بِذلكَ لَذَّةٌ مَشْرُوعَةٌ في أَصلِها؛ لموافَقَةِ الطَّبِيعَةِ
الإِنسانِيَّةِ، والحُكْمُ تَأْصِيلاً في كُلِّ لَذَّةٍ: أنَّها على الحِلِّ.

وحيثُ يُستلَذُّ بالسَّماعِ، فما كانَ لَذَّةً فالأضْلُ فيه الإِباحَةُ، وعليه:
فَسَماعُ كُلِّ ما هُوَ حَسَنٌ مُباحٌ.

هذا الأضْلُ لا يُسْتثنى مِنْهُ إلَّا ما استثناهُ حُكْمُ الله تعالى وحُكْمُ
نَبِيِّهِ ﷺ.

فحُكْمُ الله تعالى هُوَ الَّذِي زادَ في قَدَرِ سَماعِ القرآنِ إلى ما فوقَ
الإِباحَةِ المَجْرُودَةِ، كَمَا قالَ تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ
وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فَأَمَرَ بِالاستِماعِ له والإِنصاتِ،
وهذا خَيْرُ السَّماعِ، وأحلى وأجَلُّ ما أَضَعَّتْ إِلَيْهِ الآذانُ.

وقَدِ اعتَبَرَتِ الشَّرِيعَةُ فِيهِ طَرِيقَةَ الأداءِ لِتَكُونَ أَوْقَعَ في النَفْسِ،

(١) المعقد الفريد (٦/٧).

فَامَرَتْ بِتَحْسِينِ آدَائِهِ وَالتَّغْنِي بِهِ، كَمَا فِي نُصُوصٍ عَدِيدَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنَ تَرِيلاً﴾ [المزمل: ٤]، وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَزَيْنَا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(١)، وَكَذَلِكَ سَمَاعُ الذِّكْرِ وَالْعِلْمِ، فَهُوَ سَمَاعٌ مَأْمُورٌ بِهِ إيجاباً أَوْ نَذْباً.

وَمَدَحَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَيَنْتَرِ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]، فَهَؤُلَاءِ يَسْتَمِعُونَ لِكُلِّ قَوْلٍ لَمْ يَنْتَهَوْا عَنْ اسْتِمَاعِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُونَ إِمَامَهُمْ أَحْسَنَ مَا سَمِعُوا.

وَدَمَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ سَمَاعَ اللَّغْوِ وَالِاشْتِغَالِ بِهِ، وَنَزَعَ عِبَادَةَ عَنْهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنِي الْجَهْلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، وَهَذَا لَغْوُ الْكُفَّارِ الْمَعْرِضِينَ عَنِ الْحَقِّ، وَهُمْ الْمَرَادُونَ بِالْجَاهِلِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي سِيَاقٍ وَضَفِ عِبَادَهُ: ﴿وَإِذَا حَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، فَلَغْوُ الْكُفَّارِ كَانَ سَبَّ الْمُؤْمِنِينَ وَإِذَاءَهُمْ بِالْقَوْلِ، وَالتَّشْوِيشَ بِهِ عَنْ سَمَاعِ الذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْقَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَقْلُبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦].

وَهَذَا لَغْوٌ مُحَرَّمٌ الْإِقْبَالُ عَلَيْهِ وَالْإِنْصَاتُ إِلَيْهِ، وَتُبْحُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْإِيمَانِ شَرْعِيٌّ وَعَقْلِيٌّ، وَلَيْسَ عَنْدهُمْ مَحَلًّا لِلذِّقَّةِ وَلَا رَغْبَةٍ^(٢).

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٨٣/٤) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ سِوَى التِّرْمِذِيِّ. وَانْظُرْ كِتَابِي: الْمَقْدَمَاتُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ (ص: ٥٠٠).

(٢) كَذَلِكَ مِنَ اللَّغْوِ: كُلُّ مَا صَدَّكَ سَمَاعُهُ عَنِ الْخَيْرِ، فَإِنْ كَانَ صَدًّا عَنْ وَاجِبٍ أَثِمْتَ مِنْ جِهَةِ تَرْكِ الْوَاجِبِ، وَإِنْ صَدَّكَ عَنْ مَنْدُوبٍ فَوُتَّ عَلَى نَفْسِكَ الثَّوَابَ بِسَبَبِهِ.

وَكَذَلِكَ الْأَصَوَاتُ الْخَائِضَةُ فِي الْبَاطِلِ، فِيهِ يَمَّا تَنْفُرُ مِنْهُ نَفُوسُ أَهْلِ
 الْإِيمَانِ، وَلَا يَسْتَلْذُهَا إِلَّا مَنْ أَظْلَمَ قَلْبُهُ بِالْكَفْرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ
 الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي مَآئِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]،
 وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ مَآيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا
 وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْبُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [التكوير: ١٨] إِذَا سَمِعْتُمْ أَنَّ اللَّهَ
 جَامِعُ الْمُتَّقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ [النساء: ١٤٠].

وَكُلُّ صَوْتٍ مُنْكَرٍ حَسًّا أَوْ شَرْعًا فَلَيْسَ بِطَيِّبٍ يَسْتَلْذُ.

وحاصل هذا وتأصيله:

أَنَّ سَمَاعَ الْأَصْوَاتِ الْحَسَنَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْ حُكْمِهَا فِي الشَّرْعِ مُبَاحٌ
 كُلُّهُ، كَانَ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ حَيَوَانٍ أَوْ آلَةٍ، وَهَذَا يُوجِبُ إلْحَاقَهَا بِالطَّيِّبَاتِ
 الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتُ﴾
 [المائدة: ٤].

فَمَا نَطَقَ الشَّرْعُ فِيهِ بِحُكْمٍ سِوَى ذَلِكَ، فَلَعَلَّةٌ خَارِجَةٌ عَنْ حُسْنِيهِ
 لِذَاتِهِ، فَتَنْظُرُ فِي كُلِّ صَوْرَةٍ بِحَسَبِ مَا نَطَقَ بِهِ الدَّلِيلُ.

وِغَايَةُ مَقْصُودِنَا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ الْإِبَاطَةُ عَنْ هَذَا الْأَضْلِ فِي
 الْأَصْوَاتِ الْحَسَنَةِ.

= وَمِنْ هَذَا إِبْطَالُ مُسْمَى اللَّغْوِ فِي الشَّرْعِ عَلَى الْكَلَامِ الْمُبَاحِ إِذَا وَقَعَ وَالْخُطْبُ
 يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لَمَا يَفُوتُ مِنْ مَصْلَحَةِ اسْتِمَاعِ الْخُطْبِ، فِي حَقِّ الْمَتَكَلِّمِ
 وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَاضِرِينَ.

وَمَا لَا يَنْفَعُ مِنَ الْكَلَامِ لَغْوُ مُبَاحٍ، لَا خَرَجَ فِيهِ تَأْصِيلًا، وَلَا تَنْفَكَ عَنْ نَفْسٍ إِلَّا
 مَنْ عَصَمَ اللَّهَ، وَلَيْسَ هُوَ الْمَعْنِيُّ فِي مَدْحِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ؛ لِلدَّلَالَةِ
 السَّيَاقِ.

الفصل الأول

**مذهب المانعين من الموسيقى
والغناء ومرتكزاته**



تَقْدَمُ بَيَانُ مَزْجِجِ الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ إِلَى كَوْنِهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْوَابِ
الَّتِي تُسْتَلَذُّ بِالطَّبْعِ، وَأَنَّ الْأَضْلَّ فِي تِلْكَ الْأَصْوَابِ الْإِبَاحَةُ، وَالْإِبَاحَةُ
الْمُسْتَفَادَةُ بِأَضْلِ الْأَسْتِصْحَابِ جَائِزٌ أَنْ يَرِدَ الدَّلِيلُ بِنَقْلِهَا عَنْهُ إِلَى حُكْمِ
آخَرَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ.

وَالْأَمَّةُ قَدْ تَنَازَعَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالنُّظَرِ إِلَى أَضْلِهَا: هَلْ انْتَقَلَ
حُكْمُهَا عَنْ ذَلِكَ الْأَضْلِ، أَمْ لَا؟ وَتَرَدَّدَتْ الْمَذَاهِبُ فِيهَا عَلَى أَقَاوِيلَ
كَثِيرَةٍ تَرَدَّدُوا وَاسِعًا، فَمَذْهَبٌ فِي التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا، يُقَابِلُهُ مَذْهَبٌ مَنْ يُبْقِيهَا
عَلَى الْإِبَاحَةِ مُطْلَقًا، وَمَذْهَبٌ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَوْسِيقَى فِي حُكْمِهَا وَالْغِنَاءِ،
فِيُحَرِّمُ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي، وَمَذْهَبٌ يُبِيحُ بَعْضَ آلَاتِ الْمَوْسِيقَى وَيُحَرِّمُ
سَائِرَهَا، إِلَى مَذَاهِبٍ جُزْئِيَّةٍ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ، لَمْ نَجْعَلْ مِنْ شَرْطِ كِتَابِنَا
الْإِتْيَانَ عَلَى قَائِلِيهَا وَلَا عِبَارَاتِهِمْ، إِلَّا مَنْ جَاءَ الثَّقَلُ عَنْهُ مِنَ السَّلَفِ مِنْ
الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى زَمَنِ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّ تَفَاصِيلَ الْأَقْوَالِ كَثُرَتْ
بَعْدَهُمْ^(١)، وَالَّذِي يَعْينُنَا تَحْرِيرُ الْحُكْمِ مِنْ دَلِيلِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدْتُ
إِلَى اسْتِيعَابِهِ لَجَمِيعِ الْمَذَاهِبِ، الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمَتَأَخِّرَةِ، وَهُوَ الَّذِي عَقَدْتُ

(١) سِيَاتِي ذَكَرُ مَذَاهِبِ السَّلَفِ فِي (الفصل الثاني) مِنْ هَذَا الْبَابِ.

له هذا الفضل بتمامه، فما أهدرْتُ شيئاً من أدلة من خَرَجَ بالحُكْمِ عن الإباحة مطلقاً أو مقيداً.

فتأملتُ وجوه استدالات من ذهبَ إلى تحريم الغناء والمعارف أو التشديد فيها، فوجدتُ مجموعها يعودُ إلى أربعة أنواع:

الأول: أدلة صريحة في إفادة التحريم، غير صحيحة من جهة الثقل.

الثاني: أدلة صحيحة من جهة الثقل، غير صريحة في الدلالة على التحريم.

الثالث: دعوى الإجماع على تحريم الغناء والمعارف، أو المعارف خاصة.

الرابع: معانٍ أخرى خارجة عما تقدّم.

أما النوع الأول فقد استوعبتُ بيانه في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب، وعامته أحاديثُ رُفِعَتْ إلى رسولِ الله ﷺ ولم تثبتْ نسبتُها إليه، وقد بينتُ هناك درجاتها، وأكثرها من قبيل الواهي الساقط، وأدناه الضعيف الذي اتفقوا على عدم جواز بناء الأحكام عليه، على أنَّ هذا المقدار ليس خارجاً عما سببته من التفسير لأدلة النوع الثاني من الأدلة غير الصريحة.

وأما النوع الثاني من تلك الأدلة، فقد تفحصتُه دقراً طويلاً، فلم يند لي في شيءٍ منه الدلالة على التحريم، كذلك لم تتجاوز دعوى الإجماع حيز الدعوى كما وصفتها، حيث تفتقر إلى الإثبات، ودون ذلك سائر ما استدُلَّ به.

وتفسيرُ هذه الجملة على ما سترأه في المباحث الأربعة التالية:

بَيَانُ مَا اسْتُدِلُّ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ

وذلك في أظهره في خمس آيات من كتاب الله تعالى:

الآية الأولى: قوله تعالى لإبليس لعنه الله: ﴿وَأَسْتَفِزُّ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَلْبَبَ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجَلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِندَهُمْ﴾ الآية [الإسراء: ٦٤].

قيل: صَوْتُ الشَّيْطَانِ آثَاتُ الْمَعَارِفِ وَالْعَنَاءِ.

واستدل له بما روي عن مجاهد في تفسيرها: ﴿وَأَسْتَفِزُّ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ قال: بالمزامير، ﴿وَأَلْبَبَ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجَلِكَ﴾ قال: كُلُّ رَاكِبٍ رَكَبَ فِي مَعْصِيَةٍ فِي خَيْلِ إبليس، وَكُلُّ رَجُلٍ فِي مَعْصِيَةٍ فَهُوَ رَجُلٌ خَيْلِ إبليس^(١).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ «دُمُ الْمَلَاهِي» (رقم: ٧٢) قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمِ الطَّوِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَاوَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ حَمْزَةَ الزُّبَايَ، عَنْ شَيْبِلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ لَيْسَ بِمُجَاهِدٍ، زَاوَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ.

قلت: وهذا لم يَصِحَّ عن مُجاهِدٍ رِوَايَةً، لَكِنْ هَبْ أَنَّهُ صَحَّ.
 قيل: إِذَا الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَعَازِفِ؛ لِأَنَّ الْمَزَامِيرَ صَوْتُ
 الشَّيْطَانِ يَسْتَفْزُ بِهِ سَامِعِيهِ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

قلت: كَلَّا، بَلْ هَذَا الْاِسْتِدْلَالُ خَطَأٌ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: مِنْ حَيْثُ التَّأْصِيلُ فَإِنَّ قَوْلَ مُجَاهِدٍ - كَانَ صَوَاباً فِي
 نَفْسِهِ أَوْ خَطَأً - لَيْسَ مِمَّا تُخَصُّ بِهِ عُمُومَاتُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، إِذْ تَخْصِيصُ
 الْعَامِّ وَتَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ لَا يَصْحَاحُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
 مُجَاهِدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ رَأْيٌ يُقْضَى بِالنَّصِّ عَلَيْهِ، لَا يُقْضَى بِهِ عَلَى النَّصِّ.

وهذا التفسير لو لم يُعْرَفَ عَنِ السَّلَفِ غَيْرُهُ لَمَا صَحَّ حَمْلُ اللَّفْظِ
 عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يَشْمَلُهُ الْعُمُومُ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَصَوِّرُكَ﴾ عَلَى أَصَحِّ مَا
 يُقَالُ فِي هَذَا الْبَابِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ وَغَيْرِهِمْ، فَمُجَاهِدٌ إِمَامٌ عَارِفٌ
 بِكِتَابِ اللَّهِ، وَحَمَلَ عِلْمَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ تُرْجِمَانُ الْقُرْآنِ
 بِبَرَكَتِهِ دَعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، كُلُّ هَذَا حَقٌّ، لَكِنَّهُ لَمْ يُصَيِّرْ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ
 مَعْصُومًا، فَكَيْفَ بِقَوْلِ مُجَاهِدٍ؟

نَعَمْ، نَقُولُ: إِذَا وَرَدَ التَّفْسِيرُ عَنِ السَّلَفِ فَلَا يَنْبَغِي مُجَاوِزَتَهُ إِلَى
 غَيْرِهِ، لَكِنْ ذَلِكَ إِذَا جَاءَ عَلَى مُوَافَقَةِ الْأَصُولِ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ وَدَلَالَتِهَا، لَا أَنْ يَكُونَ مُلْزَمًا بِنَفْسِهِ.

أُورِدْتُ هَذَا لَا لِكَوْنِ قَوْلِ مُجَاهِدٍ جَاءَ عَلَى خِلَافِ الْأَصُولِ
 هَهُنَا، وَإِنَّمَا لِيَبَيِّنَ الْقَدْرَ الَّذِي تَكُونُ عَلَيْهِ الْأَثَارُ لَا تَتَجَاوَزُهُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: لَيْسَ هَذَا التَّفْسِيرُ خَطَأً مِنْ مُجَاهِدٍ، وَإِنَّمَا الْخَطَأُ أَنْ
 يُخْصَرَ مَعْنَى اللَّفْظِ فِيهِ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ نَفْسِهِ بِإِسْنَادٍ قَرِيبٍ مِنْ

هذا، قال: «اللَّعْبُ وَاللَّهُوُ»، كَمَا قَالَ فِي رِوَايَةٍ: «اللَّهُوُ وَالْغِنَاءُ»^(١).

وهذا التفسيرُ أعمُّ من قوله: «المزَامِيرُ»، بل في التعميمِ بإطلاقِ
اللَّهُوِ واللَّعْبِ زيادةٌ على مدلولِ لَفْظِ الصَّوْتِ كما هو واضحٌ، فليسَ
مُطَابِقاً.

وأحسنُ منه في تفسيرِ الآيَةِ ما رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه،
قال: «صَوْتُهُ: كُلُّ دَاعٍ دَعَا إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ»^(٢)، فهذا وإن لم يُثَبِّتْ
إسنادهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، إلا أَنَّهُ أَوْلَى لِعُمُومِهِ الْمُطَابِقِ لِلْفَظِ الْآيَةِ، وَهُوَ
الْمُوَافِقُ لِأَصْلِ دَلَالَةِ اللَّسَانِ.

وقَدْ صَحَّ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ السُّدُوسِيِّ، وَلَا يَخْفَى قَدْرُهُ فِي
التفسيرِ فِي طَبَقَةِ التَّابِعِينَ: ﴿بِصَوْتِكَ﴾ قال: «دُعَايِكَ»^(٣).

لهذا قال ابنُ جرير: «وأولى الأقوالِ في ذلك بالصَّحَّةِ أن يُقالَ:
إنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتعالى قالُ لِإِبْلِيسَ: وَاسْتَفْرِزْ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ مَنِ اسْتَطَعْتَ
أن تَسْتَفِرِّزَهُ بِصَوْتِكَ، وَلَمْ يَخُصَّ مِنْ ذَلِكَ صَوْتاً دُونَ صَوْتٍ، فَكُلُّ
صَوْتٍ كَانَ دُعَاءً إِلَيْهِ وَإِلَى عَمَلِهِ وَطَاعَتِهِ وَخِلَافاً لِلدُّعَاءِ إِلَى طَاعَةِ اللهِ،
فهو داخلٌ في معنى صَوْتِهِ الَّذِي قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتعالى اسْمُهُ لَهُ:
﴿وَاسْتَفْرِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾»^(٤).

(١) أخرجه ابنُ جرير (١١٨/١٥) بإسنادٍ ضعيفٍ، فيه لبثُ بنُ أبي سُلَيْمٍ في الروایتين
جميعاً، وهو ضعيفٌ لكثرةِ خطئه وتخلُّطه.

(٢) أخرجه ابنُ جرير في «تفسيره» (١١٨/١٥) بإسنادٍ ضعيفٍ، فيه عليُّ بنُ أبي طلحة
لم يَسْمَعْ من ابنِ عَبَّاسٍ.

(٣) أخرجه ابنُ جرير (١١٨/١٥) بإسنادٍ صحيحٍ.

(٤) تفسيره (١١٨/١٥).

قلتُ: فهذا التفسير هو المناسب لسياق القرآن، والمتفق مع دلالات الألفاظ.

الوجه الثالث: الصوت هنا لم يكن بمجرد موضع الدَّم، إنما الدَّم لكونه منسوباً إلى إبليس لعنه الله، ولا ريب أن أصوات الغناء والمعارف من جملة الأصوات، فالأصل أن ينالها الدَّم حين تكون وسيلة شيطانية تدعو إلى معصية الله، فإن لم تكن كذلك فإن الآية ساكتة عن حكمها، غير شاملة لها بلفظها ولا فحواها، كشأن سائر الأصوات.

وتأمل نظيرها في قوله تعالى في نفس الآية: ﴿وَلَجِبَ عَلَيْهِمْ بِحَبْلِ وَرَجَلِكَ﴾، فقد قالوا: حَبْلُهُ وَرَجْلُهُ: كلُّ رَاكِبٍ رَكِبَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، حَبْلٌ تَسِيرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، أَوْ رَجُلٌ تَمْشِي إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلَا وَجْهَ فِيهَا لِتَعْلِيْقِ الدَّمِّ بِالْحَبْلِ أَوْ الْأَرْجْلِ، وَلَا الرُّكُوبِ أَوِ السَّيْرِ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَيَأْتِي عَلَى مُرَادِ إِبْلِيسَ، لَعَنَهُ اللَّهُ.

فإذا كان هذا يَبَيِّنُ، فمثله القول في الأصوات.

الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ آتَاكَ هَؤُلَاءِ فَأُولَئِكَ هُمُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [لقمان: ٦].

قيل: لهُوَ الْحَدِيثِ فَسْرَةٌ مُجَاهِدٌ بِالطَّبْلِ، وَهُوَ مِنَ الْمَعَارِفِ.

أقول: هذا التفسير لم يَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَإِنَّمَا وَرَدَ عَنْهُ بَلْفُظٍ: «اللَّهُوُ: الطَّبْلُ»^(١). ولم يقل: (لَهُوَ الْحَدِيثُ: الطَّبْلُ).

(١). أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٠٥/٢٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ، =

وَمِنْ جِهَةِ الدَّرَايَةِ، فَهَذَا التَّفْسِيرُ الْمَدْعَى عَلَى مُجَاهِدٍ تَخْصِيصٌ
لِلْعَامِّ بِغَيْرِ يُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ مَا أوردتهُ عَلَى الْآيَةِ
السَّابِقَةِ وَزِيَادَةً، فَإِنَّ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَ (لَهُوَ الْحَدِيثِ) وَ(الطَّبْلِ) أَوْ (صَوْتِ
الطَّبْلِ) فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، فَهَذَا لَيْسَ بِحَدِيثٍ لِيُضَافَ لَهُوَ إِلَيْهِ، إِلَّا
عَلَى وَجْهِ مِنَ الْعُجْمَةِ لَا نَفْهَمُهُ!

فَتَأْوِيلُ (لَهُوَ الْحَدِيثِ) بِالْآلَةِ أَوْ صَوْتِهَا لَيْسَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

أَمَّا تَفْسِيرُهُ بِالْغِنَاءِ، فَهوَ مَنْقُولٌ مَعْقُولٌ، حَيْثُ وَرَدَ فِي الْآيَةِ وَجْوهٌ مِنَ
التَّأْوِيلِ أَشْهَرُهَا هَذَا التَّفْسِيرُ، وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَيْرِهِ.

لَكِنْ هَذَا مَعَ صِحَّتِهِ رِوَايَةً عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَطَائِفَةٍ
بَعْدَهُمْ، وَمَعَ صِحَّتِهِ دَرَايَةً مِنْ جِهَةِ انْدِرَاجِهِ تَحْتَ مَسْمُومِ (لَهُوَ
الْحَدِيثِ)، فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ غَيْرُ حَاصِرٍ لِدَلَالَةِ هَذَا اللَّفْظِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ الْغِنَاءُ
خَاصَّةٌ لَا يُسَلَّمُ بِالْأَثَرِ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى تَنْصِيصٍ، وَعُمُومَاتِ الْقُرْآنِ
وَالسُّنَّةِ لَا يُخَصِّصُهَا تَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ، عَلَى أَقْوَى قَوْلِي الْأَصُولِيِّينَ، وَهُوَ
قَوْلُ مَالِكٍ وَالصَّحِيحُ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

= عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ
مُجَاهِدٍ دُونَ وَاسِطَةٍ وَلَا سَمَاعٍ، فَلَا شُبْهَ أَنْ يَكُونَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ حَمَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
هَذَا، وَإِبْرَاهِيمُ جِجَازِيٌّ مَعْمُورٌ غَيْرُ مَشْهُورٍ.

وَالْأَشْبَهُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ ابْنُ جُرَيْجٍ حَمَلَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَدَلَّسَهُ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَيْضاً
ابْنُ جُرَيْجٍ (٦٣/٢١) مِنْ طَرِيقِ حَبَّاجِ الْأَعْمَرِيِّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.
وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخَذَ الْأَثْمَةَ، لَكِنَّهُ كَانَ فَيَّحَ التَّدْلِيْسِ، لَا يَكَادُ يُدَلِّسُ
إِلَّا عَنْ مَجْرُوحٍ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: «لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُجَاهِدٍ إِلَّا حَدِيثاً
وَاحِداً: فَطَلَفُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ» (تَقْدِمَةُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ:
ص: ٢٤٥).

على أنّا نرى إعمال قول الصحابي ههنا، وإنّا نقول: لا يصح أن يكون تفسيره هو المعنى خضراً دون ما سواه.

فلنخرّز معنى اللّهُو في لسان العرب واستعمال الشرع، ثمّ ننظر دلالته في الآية:

أضلّ (اللّهُو) كما يقول ابن فارس: «كُلُّ شَيْءٍ شَعَلَكَ عَنْ شَيْءٍ، فَقَدْ أَلْهَكَ»^(١).

قلت: وهذا واسع يدخل فيه الحقّ والباطل، لكنك إذا تأملت استعمال هذا اللفظ في نصوص الكتاب والسنة، فإنك لا تجد تسمية من صلى أو قرأ القرآن لاهياً، إنّما ترى اللّهُو يأتي دائماً مقروناً بذكر الدنيا ومتاعها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [المنكبر: ٦٤]، وقال: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَهْوٌ وَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠].

وسائر أهل اللغة ذهبوا إلى تفسيره بمعانٍ مندرجة في عموم ما ذكره ابن فارس، لكنهم تأثروا في تعريفهم بالحقائق الشرعية في استعمال هذا اللفظ، والتي تُخرج الانشغال بالحق من عموم اللّهُو.

فقال الجوهري وغيره: «اللّهُو: اللّعب»^(٢).

وقال الخليل بن أحمد: «اللّهُو: ما شغلك من هوى وطرب»^(٣).

(١) مقاييس اللغة (٢١٣/٥)، ونقل ابن سيده في «المخصص» (١٣/٤) معناه عن صاحب «العين».

(٢) القاموس المحيط (مادة: لها)، الصحاح (٢٤٨٧/٦)، لسان العرب (مادة: لها).

(٣) البارع، لأبي علي القالي (ص: ١١٣).

كما قال بعضهم: اللّهُوَ: النّكاح، قال امرؤ القيس:

أَلَا رَعِمْتَ بِسِبَاسَةِ الْيَوْمِ أَتُنِي كَبْرَتْ، وَإِنْ لَا يُحْسِنُ اللَّهُ امْتَالِي^(١)

وكذا فسروا اللّهُوَ في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ مَوَآءَ

[الأنبياء: ١٧] بالمرأة.

فعلى هذه المقدّمة، فتفسير اللّهُوَ بالغِنَاءِ تفسيرٌ صحيح، فإنّ الغِنَاءَ وتوابعه من زينة الدُّنيا وعملها، وليس هو بقرينة في نفسه، فلا تشغال به لهُوَ، وقد سمّاه النبي ﷺ لهُوَاً في الحديث الصحيح:

فَعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا زَفَّتِ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ مَعَكُمْ لهُوَ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللّهُوَ»^(٢).

وهذا اللّهُوَ مُفسَّرٌ في عدّة أخبارٍ صحيحةٍ بأنّه الغِنَاءُ وضرب المعازيب، كما سأذكره من بعد.

وجميع ما يكون من اللّعب كذلك في الأصل هو لهُوَ، بل تفسير اللّهُوَ باللّعب أقرب ما يدلُّ عليه الاستعمال، وعطفُهما في بعض نصوص القرآن على بعضهما هو من باب عطف الخاص على العام أو العكس، وذلك للتنبية على معنى زائد فيه، فإن ورد الذمّ فاللّعب أكّد من غيره من أنواع اللّهُوَ في وقوع الذمّ له.

(١) البارع (ص: ١١١).

(٢) حديث صحيح. أخرجه البخاري (رقم: ٤٨٦٧) والحاكم في «المستدرک» (رقم: ٢٧٤٩) والبيهقي (٢٨٨/٧) من طريق محمد بن سابق، حدّثنا إسرائيل، عن

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلت: كذا قال، وهو في البخاري كما علمت.

فإذا كَانَ النُّصْرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْآثِرِينَ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ عَامًّا فِي كُلِّ لَهْوٍ، لَمْ يَدُلُّ عَلَى ذَمِّ بَتَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ بِمَقَرِّدِهِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ فِي اللَّهْوِ عَلَى مَرَاتِبٍ، بَلْ هُوَ فِي التَّحْقِيقِ مُنْقَسِمٌ عَلَى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ: الْوُجُوبُ، وَالنَّدْبُ، وَالْإِبَاحَةُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالتَّحْرِيمُ.

فَالنَّدْبُ كُلُّهُوَ الْعُرْسُ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِالْحَضِّ عَلَيْهِ، لَا مُجَرَّدَ الْإِذْنِ فِيهِ، بَلْ جُعِلَ عَلَامَةً شَرْعِيَّةً فَاصِلَةً بَيْنَ النِّكَاحِ وَالسَّفَاحِ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْلَانِ النِّكَاحِ وَإِظْهَارِهِ، كَمَا فِي حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَاطِبٍ الْجَمَحِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَضْلٌ مَا بَيْنَ الْحَلَائِلِ وَالْحَرَامِ الدُّفِّ وَالصُّوْتِ فِي النِّكَاحِ»^(١).

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٩/٢٤) رَقْمًا: (١٥٤٥١) وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (رَقْمًا: ٦٦٩) وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٦٤/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (رَقْمًا: ١٠٨٨) وَالثَّوَالِيسِيُّ (رَقْمًا: ٣٣٦٩) وَابْنُ مَاجَةَ (رَقْمًا: ١٨٩٦) وَأَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكُتَّانِيُّ فِي «جُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ» (ق: ١/١٤٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٩/٧) جَمِيعًا عَنْ مُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَلْعَجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٣/٣٠) رَقْمًا: (١٨٢٧٩) وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (رَقْمًا: ٦٢٩) وَالتُّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٤٢/١٩) رَقْمًا: (٥٤٢) وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٨٠/٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَّانَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَلْعَجٍ، بِإِسْنَادِهِ، وَفِيهِ: «الصُّوْتُ وَضَرْبُ الدُّفِّ». وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ كَذَلِكَ (رَقْمًا: ١٨٢٨٠) وَالثَّوَالِيسِيُّ (رَقْمًا: ٣٣٧٠) وَالْحَاكِمُ (رَقْمًا: ٢٧٥٠) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَلْعَجٍ، بِإِسْنَادِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ وَالثَّوَالِيسِيُّ الدُّفَّ فِي رَوَايَتِهِمَا، إِنَّمَا وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ: يَعْنِي الضَّرْبُ بِالدُّفِّ، لَكِنْ رَوَايَةُ الْحَاكِمِ فِيهَا: «الصُّوْتُ بِالدُّفِّ».

وَلَا أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ فِي رَوَايَتِهِمَا عَنْ أَبِي بَلْعَجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ: إِنِّي قَدْ تَرَوُجْتُ أَمْرَيْنِ لَمْ يُضْرَبْ عَلَيَّ بِدَفٍّ، قَالَ: بَشَمَا صَنَعْتُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قُلْتُ: وَفِي هَذَا مَا يُبْطِلُ تَخْصِصَ طَائِفَةٍ لِضَرْبِ الدُّفِّ فِي الْعُرْسِ بِالنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ، فَمَا هَكَذَا فَعَلَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ صَاحِبُ الثَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَايَ الْعُمُومِ. =

كما ترى في حديث عائشة المتقدم حصَّ النبي ﷺ على ذلك، ولا يردُّ مثلُ هذا في مُجرَّد الإباحة.

والوجوبُ كتعلُّم الرماية عندما تتعيَّن للجهاد في سبيلِ الله، فهي من لَهْوِ الْحَقِّ، والوَضَفُ له باللَّهْوِ من جَهَةِ أَصْلِهِ والانشغال به مجرّداً عن القَصْدِ المطلوب، وتقييدهُ بِ(حَقِّ) مُخرِجٌ له من اللَّهْوِ الباطلِ.

وليسَ هذا الوَضَفُ اجتهادياً، بل ثَبَتَ بِهِ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ اللَّهْوِ إِلَّا ثَلَاثٌ: تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، وَمُلاَعَبَتُهُ امْرَأَتَهُ، وَرَمْيُهُ بِقَوْسِهِ»، وفي رواية: «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهَوُ بِهِ ابْنُ آدَمَ فَهُوَ بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثًا: رَمْيُهُ عَنْ قَوْسِهِ، وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ، وَمُلاَعَبَتُهُ أَهْلَهُ، فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ»^(١).

هذه الصُّورُ مُستثناة من اللَّهْوِ الباطلِ، لا باعتبارِ أَصْلِهَا، بل باعتبارِ الْقَصْدِ فِيهَا، فَرَمْيُ الْقَوْسِ وتأديبُ الْفَرَسِ لمعنى الجهاد في

= قال الترمذي: «حديث حسن».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ».

قُلْتُ: هُوَ حَسَنٌ كَمَا قَالَ الترمذي.

ولا يُعَكِّرُ عليه روايةُ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٣/٤) له موقوفاً على مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَخَالَفَهُ عَنْ شُعْبَةَ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ عَنْهُ جَمَلَةٌ وَتَفْصِيلًا، عُنْدَ زُخَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ وَوَكَيْعٍ، وهؤلاء الثلاثة من حِفَاطِ حَدِيثِ شُعْبَةَ، خُصُوصاً الْأَوَّلَيْنِ، وَشَبَابَةُ وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً إِلَّا أَنَّهُ دُونَ أَحَدِهِمْ عَنْ شُعْبَةَ، فَكَيْفَ وَقَدْ وَافَقَ شُعْبَةَ عَلَى رَفْعِهِ هُنَيْمٍ وَأَبُو عَوَانَةَ؟

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمْنِيُّ بِالرَّوَايَةِ الْأُولَى، وَاحْمَدُ وَالتَّرمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ بِالرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ.

وقد استوعبت الكلامَ عليه في التعليلِ على كِتَابِ «الْأَزْبَعِينَ فِي الْحَثِّ عَلَى الْجِهَادِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ (رقم: ٢٩).

سَبِيلِ اللَّهِ والاستعداد للقاءِ الْعَدُوِّ، ومُلاعبةُ الرُّؤُوسِ لِمَعْنَى حُسْنِ الْعِشْرَةِ، وَتَحْقِيقُ مَقُومَاتِ بِنَاءِ الْبَيْتِ وَالْأُسْرَةِ، مَعَ مُرَاعَاةِ طَبَائِعِ النِّسَاءِ وَحَاجَتِهِنَّ إِلَى ذَلِكَ، وَهَذِهِ مَعَانٍ حَسَنَةٌ، بَلْ جَلِيلَةٌ مَظْنُونٌ بِالشَّرِيعَةِ الْعَظِيمَةِ الْكَامِلَةِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ أَنْ تَأْتِيَ بِمِثْلِهَا.

فِيهِذَا الْاِعْتِبَارِ صَحَّ أَنْ تَوْصَفَ بِالْحَقِّ، وَهَذَا الْوَصْفُ كَافٍ لِلإِبَانَةِ عَنْ نَذْبِهَا عَلَى أَقْلِ الدَّرَجَاتِ؛ لِأَنَّ وَصْفَ (الْحَقِّ) لِمَعَانِيهَا الْمُتَّصِلَةِ بِهَا أَخْرَجَهَا مِنْ بَابِ الْمَبَاحِ فَمَا دُونَهُ.

وَالرَّمَايَةُ كَمَا تَقَدَّمَ سَبَبٌ مَطْلُوبٌ فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَاجَةُ، وَهَذَا مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ النُّذْبِ وَالْوُجُوبِ، وَنَزَجُ جَانِبِ الْوُجُوبِ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا تَحْقِيقُ الْوَاجِبِ فِي الْجِهَادِ، لِلأَضْلِ الْمَعْرُوفِ (مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ)، وَدَلِيلُهُ هَهُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ: «﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾: أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِّيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِّيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِّيَّ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ، وَيُكْفِيكُمُ اللَّهُ، فَلَا يَغْزِرُ أَخَذُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ»^(١).

فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي صَيَّرَ اللَّهُ مَندُوباً أَوْ وَاجِباً، فَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْمَحْرَمِ وَالْمَكْرُوهِ وَلَا بُدَّ، حَيْثُ لَا فَرْقَ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ بَرَوَائِيهِ: مُسْلِمٌ (رَقْم: ١٩١٧، ١٩١٨).

فَحَرَّمَ الشَّرِيعَةُ الْقِمَارَ، وَهُوَ لَهْوٌ، لَمَّا تَرَجَّحَ فِيهِ جَانِبُ
 الْمَفْسَدَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ
 كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آثَرٌ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، وَقَالَ:
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَكْذَابُ يَجْعَلْنَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ
 فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩١﴾﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ
 فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴿٩٢﴾﴾
 [المائدة: ٩٠، ٩١].

وَالانْشِغَالُ بِمَا يُفَوِّتُ الْمَصَالِحَ الدِّينِيَّةَ مِنَ اللَّهِوِ يَصِيرُ إِلَى دَرَجَةٍ
 مِنَ الذَّمِّ تَرْتَدُّ بَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالتَّحْرِيمِ، فَإِنْ فَوِّتَ وَاجِبًا صَارَ بِالتَّفْوِيتِ
 إِلَى مُقَابِلِهِ، وَهُوَ الْمَحْرُومُ وَلَا بُدَّ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ عَلَى
 جِهَةِ الْإِلْزَامِ وَعَدَمِ التَّخْيِيرِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ رَجَعَ إِلَى أَصْلِ (الْأَمْرِ
 بِالشَّيْءِ) نَهْيٍ عَنْ ضِدِّهِ، وَلِذَلِكَ صَحَّ تَرْتُّبُ الْإِثْمِ عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ،
 وَمُقْتَضَاهُ اسْتِحْقَاقُ الْإِثْمِ بِفِعْلِ الْمَحْرُومِ.

وَعَلَيْهِ يَتَفَرَّغُ حُكْمَانِ:

الْأَوَّلُ: كُلُّ لَهْوٍ يُسَبِّبُ تَرْكَ الْوَاجِبِ فَهُوَ مُحْرَمٌ.

وَالثَّانِي: كُلُّ لَهْوٍ يُسَبِّبُ فِعْلَ الْحَرَامِ فَهُوَ مُحْرَمٌ.

فَإِنْ حَصَلَ بِهِ تَفْوِيتُ مَصْلَحَةٍ دِينِيَّةٍ مَدْنَوِيَّةٍ، صَارَ بِفَاعِلِهِ إِلَى ضِدِّ
 النَّدْبِ، وَهُوَ الْكَرَاهَةُ، وَيَبْقَى الْأَصْلُ فِي اللَّهْوِ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ تِلْكَ
 الْمَعَانِي عَلَى الْإِبَاحَةِ.

هَذَا مُقْتَضَى الْأُصُولِ.

وَبِهِ يَظْهَرُ تَفْسِيرُ (اللَّهُوِ) وَتَأْصِيلُهُ حَيْثُ وَرَدَ، وَبَقِيَ تَوْضِيحُ

المعنى في إضافة اللّهُو في الآية إلى الحديث، ثُمَّ المراد بهذا التركيب في الآية.

تُلاحظُ أن اللّهُو في الآية لم يأت مطلقاً، إنّما قيّدَ بالإضافة إلى الحديث، فخرَجَ بهذا القيد ما لا يوصفُ بكونه حديثاً من أنواع اللّهُو، فلا يصحُّ أن يُعنى به الطُّبُل ولا غيره من الآلات.

والحديث مضافاً إلى اللّهُو عامٌ في كُلِّ كلام يُتْلَى به، لم تخصَّص الآية منه كلاماً دونَ كلام، فيدخلُ ضمنه الغناء والقصص والأساطير والكُتُب وغير ذلك ممَّا يُتْلَى به من الكلام.

فإذا عدت إلى الآية وتأملت ما ورَدَت لأجله، فهل تراها أفادت حكماً خاصاً بلّهُو الحديث؟ سلّمنا أن لّهُو الحديث يشملُ الغناء وشبهه من الكلام الذي يُتْلَى به، لكن أين نجدُ في الآية حكماً بخصوص ذلك؟

حتى على طريقة من لا يُبالي أن يبتزَّ بعض النص فيستدل به لمذهبه، فإننا لا نجدُ الآية علّقت أيَّ حكم بلّهُو الحديث، لا باعتبار مُفردَي اللّهُو والحديث، ولا باعتبار تركيبهما، إنّما صريحُ اللفظ ترتب الوعيد الشديد على اشتراء لّهُو الحديث إذا كان بقصد الإضلال عن سبيل الله واتخاذها هُزواً.

فعجباً لمن يتعلّق من الآية بصذرِها، فيقول: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَّهُوَ الْحَدِيثَ﴾ قال ابنُ مسعود: الغناء، أو: قال غيره: الطُّبُل؛ ليُخرِجه بُرهاناً لرأيه، من غير تدبُّرٍ لدلالة هذا الاقْتِضاب!

إنَّ الله ﷻ قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَّهُوَ الْحَدِيثَ لِيُضِلَّ عَن

سَبِيلِ اللَّهِ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَصْنَامًا وَتَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَرْؤُهَا لَئِيمًا يُدْرِكُ الْآيَاتُ أَذُنَهُ وَقَدْ أَفْشَرَهُ بِعَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٧٦﴾ [لقمان: ٧٦].

فلا حُكْمَ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ مُجَرَّدًا، وَحَيْثُ لَا حُكْمَ إِذَا فَلَا وَعِيدٌ وَلَا عُقُوبَةٌ، إِنَّمَا الْحُكْمُ فِي تَتَمُّعِ السِّيَاقِ مُعَلَّقًا بِسَبَبِ اشْتِرَاءِ لَهْوِ الْحَدِيثِ، فَلَيْسَ هُوَ فِي اشْتِرَاءِ مُجَرَّدٍ، وَلَا لَهْوٍ مُجَرَّدٍ، وَلَا حَدِيثٍ مُجَرَّدٍ، وَلَا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي مُجْتَمِعَةً، إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ مَن اشْتَرَى ذَلِكَ يُرِيدُ بِاشْتِرَائِهِ الْإِضْلَالَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِالْجَهْلِ وَالْهَوَىٰ وَاتِّخَاذِ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَصِحُّ بَعْدَهُ إِسْلَامًا، كَانَ ذَلِكَ اللَّهْوُ الْغِنَاءُ وَالْعَزْفُ، أَوِ الْكُتْبُ وَالْقَصَصُ وَالرُّوَايَاتِ وَالتَّمَثِيلَاتِ وَالْمَسْرَحِيَّاتِ وَالْأَفْلَامِ.

فَأَيْنَ هَذَا مِنْ مُجَرَّدِ الْإِشْتِغَالِ بِلَهْوِ الْحَدِيثِ بِمَعْرَلٍ عَنْ هَذَا الْقَضِيَّةِ؟ وَمَنْ ذَا يُحَرِّمُ قِرَاءَةَ حِكَايَةِ أَوْ قِصَّةٍ يَسْتَطِرِفُ بِهَا وَيَلْهَوُ، أَوْ يَسْلَى بِقِرَاءَةِ دِيْوَانِ شِعْرِ، وَهُوَ لَا يَقْصِدُ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى؟

كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَدِيمَ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، فَكَانَ يَرَى الْعَمْدَ إِلَى اشْتِرَاءِ الْجَوَارِي الْمَغْنِيَّاتِ وَجَمْعِ النَّاسِ عَلَيْهِنَّ مِنْ فِعْلِ رَعُوسِ الشُّرْكِ مَا يُشَوِّشُونَ بِهِ عَلَى دَعْوَةِ الْحَقِّ، يَحُولُونَ دُونَ النَّاسِ وَالِاسْتِمَاعِ إِلَيْهَا، فَتَقْسِيرُهُ مُنَاسِبٌ لَطَرْفٍ مِنْ وَاقِعِ حَالِ أُولَٰئِكَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى بَغْضَ نَعْتِهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَالَّتِي تَلِيهَا، كَمَا قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٢٦].

فلا يَصِحُّ أَنْ يَقْتَطَعَ مِنْ بَيَانِ الْآيَةِ تَفْسِيرُ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّذِي جَرَى

مَجْرَى الْمَثَالِ لِمَا كَانَ يَفْعَلُهُ الْمُشْرِكُونَ بِقَصْدِ الصَّدِّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ،
وَيُسْتَدَلُّ بِهِ بُرْهَانًا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ غِنَاءٍ، فَذَلِكَ الْاِقْتِطَاعُ خُرُوجٌ عَنْ
دَلَالَةِ السِّيَاقِ، وَمُخَالَفٌ لِمَبْنَى الْكَلَامِ وَنَظْمِهِ. وَبَتَرٌ بَعْضِ النَّصِّ لِنُضْرَةِ
قَوْلٍ أَوْ مَذْهَبِ الصَّوِّ بِحَالِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، الَّذِينَ كَانُوا إِذَا رَأَوْا لَفْظًا فِي
آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ رَبُّمَا نَصَرَ أَهْوَاءَهُمْ فِي ظَاهِرِهِ أَظْهَرُوا الشَّمْسُكَ بِهِ
وَالْاِتِّصَارَ إِلَيْهِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَى مَنْ لَا يَفْطَنُ إِلَى أَحْوَالِهِمْ أَنَّهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ
النُّصُوصِ وَالْوَقَافِينَ عِنْدَ الْأَثَرِ.

إِنَّ اخْتِلَافَ الْأَنْظَارِ فِي فَهْمِ قَضِيَّةٍ وَاقَعَ حَاصِلٌ فِي عَامَّةٍ مَا يَدْخُلُهُ
الاجْتِهَادُ مِنْ مَنْصُوصٍ وَغَيْرِ مَنْصُوصٍ، بَلْ حَتَّى فِيمَا ظَنَّهُ الظَّانُّ يَقْبَلُ
اجْتِهَادًا فَأَخْطَأَ فِي ظَنِّهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُحْتَرَمُ لِأَهْلِهِ، لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ حَقًّا
فِي نَفْسِهِ، بَلْ مِنْ جِهَةٍ قَصِدِ صَاحِبِهِ لِصَابَةِ الْحَقِّ مِنْ دِينِ اللَّهِ، لَكِنْ
جَمِيعُ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِأَنْ يُقَامَ عَلَى مِيزَانِ الْعِلْمِ، فَيَبْقَى فِي حُدُودِ مَا
تُجِيزُهُ أَصُولُ النَّظَرِ وَيَجْرِي عَلَى الْقَوَاعِدِ.

وَإِذَا كَانَ يُعَابُ عَلَى الْعَالَمِ أَنْ يَفْقَهُ النَّصُّ دُونَ مِرَاعَاةِ نَظَائِرِهِ فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَوَاعِدِ التَّشْرِيعِ، فَكَيْفَ بَانَ يَفْقَهُ بَعْضُ الْآيَةِ دُونَ اعْتِبَارِ
سَائِرِهَا؟

فَحَاصِلُ الْقَوْلِ فِي دَلَالَةِ هَذِهِ الْآيَةِ:

مَنْ اشْتَرَى لَهْوَ الْحَدِيثِ: مِنْ غِنَاءٍ وَشِبْغٍ وَحِكَايَاتٍ وَأَقَاصِيصَ
وَتَمَثِيلَاتٍ وَمَسْرَحِيَّاتٍ وَأَفْلَامٍ وَكُلِّ مَا يَصْغُ أَنْ يُسَمَّى حَدِيثًا يَمَّا يُمْكِنُ
التَّلَهِّي بِهِ، يَقْصِدُ بِذَلِكَ الْأَمْتِرَاءَ الْإِضْلَالَ عَنْ دِينِ اللَّهِ وَالصَّدِّ عَنْ
تَشْرِيعِهِ وَالسُّخْرِيَّةِ بِهِ، فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ.

أما ما تجرّد عن هذا القصد من الأحاديث الملهيّة بما تقدّم ذكره وغيره، فلا يلحقُ بهذه الآية، ولا يصحُّ أن تكونَ دليلاً على منع شيءٍ من تلك الملاهي، فمن ذهب إلى التّحريم في شيءٍ منها فليطلبْ دليلاً في غير هذه الآية.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْفِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

قيل: عاب الله على المشركين المكاء والتّصديّة ودّهم على ذلك، ولو كان جائزاً ما دّمهم عليه، والمكاء: الصّفير، والتّصديّة: التّصفيق، وآلات المعارف أشدُّ في أصواتها، فهي أولى بالعيب من الصّفير والتّصفيق.

وأقول: تفسيرُ (المكاء) بالصّفير و(التّصديّة) بالتّصفيق تفسيرٌ صحيحٌ لا يُنكر، لكن المنكر أن يُقال: إن الله تعالى عاب عليهم في هذه الآية صفيرهم وتصفيقهم لنكارة التّصفير والتّصفيق لذاتهما، فإنّ الآية في غاية الظّهور والبيان تذكّر من حال المشركين أنّهم كانوا يجعلون التّصفير والتّصفيق صفةً لصلاتهم عند البيت الحرام، كما كانوا يطوفون به عراً، والصلاة عبادة، فهم كانوا يعبدون بتصفير وتصفيق.

قال الإمام أبو محمّد ابن عطية في «تفسيره»: «والذي مرّ بي من أمر العرب في غير ما ديوان: أن المكاء والتّصديّة كان من فعل العرب قديماً قبل الإسلام على جهة التّقرب به والتّشريع، ورأيت عن بعض أقرباء العرب أنّه كان يَمكو على الصّفا فيسمع من جبلٍ جراً، وبينهما أربعة أميال، وعلى هذا يستقيم تعبيرهم وتنقّصهم بأن شرّعهم وصلاتهم وعبادتهم لم تكن زهبة ولا رغبة، إنّما كانت مكاءً وتصديةً من نوع

اللَّعِبِ، وَلِكُلِّهِمْ كَانُوا يَتَرَايِدُونَ فِيهَا وَقَتَ النَّبِيِّ ﷺ لِيَشْغَلُوهُ وَأَمَّتَهُ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَالصَّلَاةِ^(١).

قلتُ: من هذه الجهة جاء قُبْحُ هذا الصَّنِيعِ، وهكذا مَنْ جعل دينه لَهْوًا وَلَعِبًا، وما هذا المعنى بصدِّ ما نحنُ فيه، إنما نتحدَّثُ عن اللَّهْوِ في أَصْلِهِ دُونَ اتِّخَاذِهِ دِينًا.

ومِمَّا يَزِيدُ ذَلِكَ وَضوحاً: أَنَّ شَرِيعَةَ الإسلامِ لم تأتِ بشيءٍ يَمْنَعُ التَّصْفِيرَ والتَّصْفِيْقَ إِذَا لم يَجْرِ مَجْرَى التَّعْبِيدِ كما كَانَ يَفْعَلُهُ الْمُشْرِكُونَ.

وما قِيلَ من أَنَّهُ من فعلٍ قومٍ لوطٍ فأخبارٌ كَذَبٌ لا يُعْلَقُ بها شيءٌ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «التَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ»، فَقَالَ: التَّصْفِيْقُ من خِصَائِصِ النِّسَاءِ، فَأَلْحَقَ بِهِ أَصْوَاتَ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى.

وأقولُ: صَدَرُ هذا الحديثِ: «والتَّسْيِيْحُ لِلرِّجَالِ»^(٢).

(١) المحرَّرُ الوَجِيزُ (٦/٢٩٣ - ٢٩٤).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ١١٤٥) ومُسْلِمٌ (رقم: ٤٢٢) من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

كَمَا أَخْرَجَا نَحْوَهُ بِذِكْرِ سَبَبِ الْوُرُودِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ؛ لِيُضْلِحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأَقِيمُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى رَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيْقَ انْتَفَتَ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ انْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ =

وهذا له مَوْرِدٌ خاصٌّ، فهو عامٌّ في مثله، وذلك أنَّ الرِّجَالَ أرادوا تنبيه الإمام لشيءٍ طرأ له وهم في الصَّلَاةِ فَصَفَّقُوا، فبيَّن لهم أنَّهم إذا نابَهُمْ شيءٌ في صَلَاتِهِمْ سَبَّحُوا، لا يُصَفِّقُونَ، وكأنَّ المعنى فيه: أنَّ التَّسْبِيحَ النَّصَقُ بأحوال الصَّلَاةِ مِنَ التَّصْفِيْقِ، لكن حينَ كانت ضُفُوفُ النِّسَاءِ متأخِّرةً بعدَ الرِّجَالِ مع ما عُرِفَ عن المرأةِ في طَبْعِهَا من خَفْضِ الصَّوْتِ أو ضَعْفِهِ بِخَلْقَتِهِ، فلا يبلُغُ تَسْبِيحُهَا الإمامَ، كما أنَّ ما قد يوردهُ سَمَاعُ الرِّجَالِ أصواتَهُنَّ مِنَ التَّشْوِيشِ نظراً لموقعهنَّ من الضُّفُوفِ، فكانَ الغَدُولُ إلى التَّصْفِيْقِ أيسرَ في تحقيقِ المقصودِ.

واستعمالُ هذا الحديثِ لحالٍ خارجِ الصَّلَاةِ للسَّبَبِ المذكورِ مُجاوِزةٌ لمورِدِ الخُطَابِ، وألَّا لَرِمَ حَضَرَ التَّسْبِيحِ فِي الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، وهذا لا وَجْهَ له.

وأما القولُ: إِنَّ التَّصْفِيْقَ من حَصَائِصِ النِّسَاءِ مُطْلَقاً، فيُقالُ في جَوَابِهِ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ فَكَيْفَ عَقَلَ عَنْهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ صَفَّقُوا؟

بل الَّذِي يُسْتَفَادُ من مَوْرِدِ هذا الحديثِ: أَنَّ التَّصْفِيْقَ جَارٍ فِي عَادَتِهِمْ يَفْعَلُهُ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ، ولذا اسْتَعْمَلُوهُ لِلنِّبْيَةِ.

فَوَاهُ أَنَّ التَّنْبِيَةَ بِالْكَلَامِ فِي الْأَصْلِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ؛ لِأَنَّهُمْ

= أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعْتَ إِذْ أَمَرْتُكَ؟»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيْقَ؟ مِنْ رَأَيْهِ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْبَحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّوَتَّ إِلَيْهِ، وَرَأَى التَّصْفِيْقَ لِلنِّسَاءِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٦٥٢ ومواضع أخرى) ومسلم (رقم: ٤٢١).

مُنِعُوا مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، فَبَقِيَ أَنْ يَسْتَعْمِلُوا مَا جَزَتْ بِهِ عَادَتُهُمْ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْقُوقِ لِلغُرُوضِ، وَهُوَ التَّصْفِيقُ، فَلَمَّا جَاءَ الْبَيَانُ النَّبَوِيُّ فَإِنَّمَا أَرْشَدَهُمْ إِلَى بَدِيلٍ خَيْرٍ مِنْهُ يُحَقِّقُ الْمَقْصُودَ.

فهذا الحديث لم يجعل التَّسْبِيحَ لِلرُّجَالِ سُنَّةً لِلتَّنْبِيهِ خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ شَرْعاً، كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّصْفِيقَ خَاصّاً بِالنِّسَاءِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ.

وعليه، فَإِنَّ عُمُومَ الْأَحْوَالِ بَاقِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْجَوَازِ، فَلَوْ أَرَدْتَ مَنَادَةً بَعِيدَ الْبَصِيرِ فَمَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ حَرَجٍ، وَإِذَا أَرَدْتَ زَجَرَ الطَّيْرِ عَنْ بُسْتَانِكَ فَصَفَّقْتَ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ حَرَجٍ، فَإِذَا لَهَوْتَ بِتَضْفِيرِ وَتَصْفِيقِ عَادَ ذَلِكَ إِلَى الدُّخُولِ فِي عُمُومِ اللَّهْوِ: إِنْ خَلَصَ مِنْ مَعْنَى مَطْلُوبِ الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ كَانَ مُبَاحاً.

الآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي صِفَاتِ عِبَادِهِ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢].

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾: لَا يَسْمَعُونَ الْغِنَاءَ.

قِيلَ: فَهَذَا دَلِيلٌ يَقْتَضِي دَمَ هَذِهِ الصِّفَةِ؛ لِمَذْحِ ضِدِّهَا.

وَأَقُولُ: نَعَمْ، هُوَ مُقْتَضٍ لَدَمَ الزُّورِ، أَمَّا اقْتِضَاؤُهُ لَدَمَ الْغِنَاءِ فَمَبْنِيٌّ عَلَى تَصْحِيحِ تَفْسِيرِ (الزُّور) بِهِ، وَكَوْنِهِ هُوَ الْمَرَادُ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ مِنْ جِهَتِي الرُّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ كَمَا يَلِي:

أَمَّا عَمَّنْ نُقِلَ هَذَا التَّفْسِيرُ، فَإِنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَمُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، رَجَمَهُمُ اللَّهُ، وَلَمْ أَقِفْ فِيهِ عَلَى إِسْنَادٍ يَثْبُتُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ:

فالرواية عن ابنِ الحنفية، أخرجها ابنُ أبي حاتم^(١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِي عَمَرَ الْأَسَدِيِّ الْبَزْزَارِ، عَنِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، **﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾**، قَالَ: اللَّهُوَ وَالْغِنَاءُ.

قلت: وهذا إسنادٌ ضَعِيفٌ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَلْمَانَ هَذَا يُعْرِفُ بِ(الْأَزْرَقِ)، كُوفِيٌّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جَدًّا.

والرواية عن مُجَاهِدٍ، أَخْرَجَهَا ابْنُ جَرِيرٍ^(٢) قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْمُحَارِبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: **﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾**، قَالَ: لَا يَسْمَعُونَ الْغِنَاءَ.

قلت: وهذا إسنادٌ سَاقِطٌ، مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ هُوَ السُّدِّيُّ الصَّغِيرُ، كُوفِيٌّ مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، وَشَيْخُهُ لَيْثٌ هُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ مَشْهُورٌ بِالضَّعْفِ.

والرواية عن الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الْحَسَنِ، **﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾**، قَالَ: الْغِنَاءُ وَالنِّيَاحَةُ، لَا يَخْرِقُ لَهُ سَمْعُهُ، وَلَا يَزِنَاحُ لَهُ قَلْبُهُ، وَلَا يَسْتَهِيهِ.

قلت: وهذا إسنادٌ ظَاهِرُ الضَّعْفِ؛ لِإِبْهَامِ رَاوِيهِ عَنِ الْحَسَنِ.

(١) فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١٤/٧) (ب).

(٢) فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤٨/١٩).

(٣) فِي «تَفْسِيرِهِ» أَيْضًا (١١٥/٧) (ب).

فهذا حال الروايات عن السلف في ذلك. وأما النظرُ درايةً، فإنه على تسليم ثبوت الثقلِ عمن ذكره، فهو تفسيرٌ فيه نظرٌ من وجوه:

الأول: قولٌ بتفسيراتٍ أخرى متعدّدة، فقول: الشُّرك، وقيل: الكذب، وقيل: المعاصي، وقيل: أعيادُ المشركين، وقيل: اللُّعْبُ أو نوعٌ منه، وقيل غير ذلك، فما الذي يجعلُ تفسيره بالغناءِ أولى من غيره؟

الثاني: لفظُ (الرُّور) في الآيةِ عامٌ في كلِّ رُورٍ، وأصلُ الرُّورِ في كلامِ العربِ كما يقول ابنُ جرير: «تَحْسِينُ الشَّيْءِ وَوَضْفُهُ بِخِلَافِ صِفَتِهِ، حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَى مَنْ يَسْمَعُهُ أَوْ يَرَاهُ أَنَّهُ خِلَافُ مَا هُوَ بِهِ»^(١).

وأحسنُ ما يُفسَّرُ به القرآنُ هو القرآنُ نفسه، وقد قال الله ﷻ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]، ولهم فيه أقاويلُ كُلُّها عائدةٌ إلى معنى (الكذب)، وهو مثلُ قوله في موضعين آخرين: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكُ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان: ٤]، و﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مَنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]، فالزُّورُ في هذه المواضع هو الكذب.

قال مجاهدُ الدين الفيروزآبادي: «والزُّور: الكذب؛ لكونه ماثلاً عن الحق»^(٢).

وهذا في الجملةِ مُتناسِقٌ مع ما ذكره ابنُ جريرٍ في أصلِ معنى الزُّورِ، أنه الكذب.

(١) تفسير الطبري (٤٩/١٩).

(٢) بصائر ذوي التمييز (١٤٧/٣).

وعامة ما ذكره في تفسير هذه الآية من الألفاظ المختلفة عائد إلى وصف الكذب، إلا الغناء، فإن الواقع أنه يكون بكلام ربما كان حقاً في نفسه وربما كان باطلاً وزوراً، فلو أدخنا ما يكون منه كذباً في نفسه في جملة الزور فهذا صواب، لكن تصويبه من جهة أنه بكلام كذب، لا من جهة كونه غناءً.

قال القاضي أبو بكر ابن العربي: «القول بأنه الكذب هو الصحيح؛ لأن كل ذلك إلى الكذب يرجع».

وقال: «وأما القول بأنه الغناء، فليس ينتهي إلى هذا الخلد»^(١).

الثالث: قد ثبت في الأخبار الصحيحة سماع الغناء الحسن في مواطن، وبإذن رسول الله ﷺ، بل وبأمره، ووقع من خيار الناس من الصحابة فعلاً واستماعاً، كما سيأتي ذكر الروايات فيه من بعد.

وتلك الأقول مهما ذهب إليه المخالف في تأويلها، فإنه لا يجحد وقوع ما سمي غناءً فيها، فإذا صح ذلك فهو دالٌّ على فساد إطلاق الزور على جميع ما يسمى غناءً، فإن أولئك الأخبار في الأحاديث والآثار، ممن سمع الغناء واستغمله، مرادون بوصف المدح في الآية باجتناب الزور، فإذا صح عنهم سماع بعض الغناء فهو برهان على أن ذلك ليس من الزور، وأن لفظ (الزور) لا يراد به الغناء ابتداءً.

وحاصل القول في ذلك: أن تفسير (الزور) بالغناء تفسير في غير محله، بل الأليق أن يكون خطأ وتكلفاً مردوداً.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَمِعْتُمْ﴾ ﴿التجم: ٦١﴾.

(١) أحكام القرآن (١٤٣٢/٣).

قيل: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هُوَ الْغِنَاءُ بِالْجِنْيَرِيَّةِ، اسْمُ دِي لَنَا: تَعْنِي لَنَا»^(١)، وهذا دالٌّ على التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَابَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَ.

أقول: كَلَّا، إِنَّ النَّصَّ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، فَلَا تَتَكَلَّفُ وَضْعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَلَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مِنْ قَوْلِهِ مَا هُوَ أَكْثَرُ صَرَاحَةً وَبَيَانًا فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ، حَيْثُ قَالَ: «﴿سَيِّدُونَ﴾ هُوَ الْغِنَاءُ، كَانُوا إِذَا سَمِعُوا الْقُرْآنَ تَغَنَّوْا وَلَعِبُوا، وَهِيَ بَلْعَةُ أَهْلِ الْيَمَنِ، يَقُولُ الْيَمَانِيُّ إِذَا تَغَنَّى: اسْمُدْ».

وهذا المعنى أكبرُ من ظَنِّ بَعْضِ النَّاسِ حِينَ اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ مُطْلَقِ الْغِنَاءِ، الْآيَةُ تَذَكُّرُ هَذِهِ صِفَةً لِلْكُفَّارِ، كَانُوا إِذَا دُعُوا إِلَى الْقُرْآنِ أَعْرَضُوا عَنْهُ مُشْتَغِلِينَ بَلَهْوِهِمْ وَلَعِبِهِمْ.

وهذا شَبِيهٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فُطِّلَتْ: ٢٦].

وَالَّذِي جَعَلَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ وَارِدَةً عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: ﴿أَفَنَ هَذَا الْوَيْثُ مَعْجُونَ ﴿٥٨﴾ وَتَضَعُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٥٩﴾ وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ ﴿٦٠﴾﴾، فَمَا هُوَ بِغِنَاءٍ مُجَرَّدٍ، وَإِلَّا فَمَنْ ذَا يُحَرِّمُ الضَّحِكَ لِدَاتِهِ؟

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي دَلَالَاتِ هَذِهِ الْآيَاتِ:

نَسْتَخْلِصُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْاسْتِدْلَالَ بِهَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْخَمْسَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ بَبْغُضِهَا عَلَى تَمْيِيزِ حُكْمِ الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِفِ، اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ بَعِيدٌ لَا يَجْرِي عَلَى الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ.

(١) انْزُ صَحِيحٌ، يَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ١٢).

فَأَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ مَا مِنْ شَأْنِهِ الدَّعْوَةُ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَهَذَا حُكْمٌ لَا يَجُوزُ التَّرَدُّدُ فِيهِ، وَهُوَ مِمَّا يَنْتَقِلُ بِهِ الْمَبَاحُ إِلَى التَّحْرِيمِ، بَلْ زُبْمًا إِلَى الْكُفْرِ.

وَدَلَّتِ الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ عَلَى حُرْمَةِ مَا كَانَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُتَّخَذَ لِلْإِضْلَالِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ أَنْوَاعٍ لَهْوِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا الْآيَاتُ الثَّلَاثُ الْأُخْرَى فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّفَ أَحَدٌ إِيرَادَهَا فِي هَذَا الْبَابِ الْبَيِّنَةِ، وَالْوَاجِبُ أَنْ تَوْضَعَ مَوَاضِعَهَا.

فَلَا يَصَحُّ الاسْتِدْلَالُ بِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْآيَاتِ عَلَى مَنَعِ الْغِنَاءِ وَلَا الْمَلَاهِي وَلَا اللَّعِبِ وَلَا الضُّحِكِ لِذَاتِهَا مَجْرُودَةً عَنِ الْقَضْدِ الْمَشَارِ إِلَى فِي الْآيَةِ الثَّانِيَّةِ، بَلْ هِيَ عَلَى الْأَصْلِ فِي اسْتِضْحَابِ الْإِبَاحَةِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ دَلِيلٌ خَاصٌّ يَنْقُلُهَا عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا مَا نَحْنُ بِصَدَدِ الْبَحْثِ عَنْهُ فِي مَوْضِعِ الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى، وَلَمْ نَجِدْهُ بَعْدُ وَقَدْ فَرَّغْنَا مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ الْمَانِعُونَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.



مناقشة الاستدلال بالسنة

وذلك ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أحاديث عامة في وصف الله بالباطل.

ويتدرج تحته الحديثان التاليان:

١ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«لَيْسَ مِنَ اللَّهِوَ إِلَّا ثَلَاثٌ: تَادِبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، وَمُلاَعَبَتُهُ امْرَأَتَهُ، وَرَمْيُهُ بِقَوْيِهِ».

وفي رواية: «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ ابْنُ آدَمَ فَهُوَ بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثًا: رَمْيُهُ عَنْ قَوْسِهِ، وَتَادِيَتُهُ فَرَسَهُ، وَمُلاَعَبَتُهُ أَهْلَهُ، فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ»^(١).

٢ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرَ بْنَ عُمَيْرٍ الْأَنْصَارِيِّينِ يَزِيمَانِ، فَمَلَّ

(١) حديث حسن، تقدم تخريجه وإحاطته.

أحدهما فجلس، فقال الآخر: كَسَلْتُ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ لَعْنٌ وَلَهْوٌ، إِلَّا أَرْبَعَةٌ خِصَالٍ: مَشْيَ الرَّجُلِ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ، وَتَأْدِيبُهُ قَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ، وَتَعَلُّمُ السَّابِقَةِ»^(١).

قِيلَ: ذَلَّ الْحَدِيثَانِ عَلَى ذَمِّ اللَّهْوِ مُطْلَقًا، إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ، وَالْمَعَارِيفُ آلَاتُ اللَّهْوِ، وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهْوِ، وَلَيْسَا مِمَّا اسْتُثْنِيَ. وَجَاوَزَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: قَوْلُهُ: «بَاطِلٌ» دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ، فَالْبَاطِلُ يَعْنِي الْمَحْرَمَ، وَرُبَّمَا غَيَّرَ بَعْضُهُمْ لَفْظَ (باطل) فِي الْحَدِيثِ إِلَى (حرام) جَهْلًا بِالرَّوَايَةِ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الثَّسَالِيُّ فِي «عَشْرَةِ النِّسَاءِ» (رَقْم: ٥٤) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (رَقْم: ٨١٤٣) وَ«الْكَبِيرِ» (٢١١/٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بُحَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ، بِهِ.

كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (رَقْم: ١٧٠٤) لَكِنْ سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ - فِيمَا أَرَى - مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، فَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ بِهِ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي خَرَّجَهَا التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرِ بْنِ عُمَيْرٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ».

فَلْتُمْ: قَدْ يُعَكِّرُ عَلَى دَعْوَى تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ رَوَايَةَ الثَّسَالِيِّ فِي «الْعَشْرَةِ» (رَقْم: ٥٢) مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ.

لَكِنْ رَوَايَةُ مُوسَى هَذِهِ وَقَعَ فِيهَا: (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ) بَدَلَ (عَبْدِ الْوَهَّابِ)، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ لِلثَّسَالِيِّ فِي «الْعَشْرَةِ» (رَقْم: ٥٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ بِإِسْنَادِهِ، وَفِيهِ: (عَبْدُ الرَّحِيمِ الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءٍ).

وَهَذَا - فِيمَا أَرَجَحُهُ - وَهَمٌّ أَوْ تَحْرِيفٌ، وَصَوَائِهِ أَجْمَعُ: (عَبْدُ الْوَهَّابِ) وَيَكُونُ مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ دَافِعًا لِتَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ بِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، مَعَ شَهْرَتِهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَلَمَةَ هَذَا.

وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ عَلَى مَا رَجَحْتُهُ مِنَ الصُّوَابِ فِيهِ.

وأقول: هذا استدلالٌ غيرُ صوابٍ، وذلك من وجوه:

الأول: تقدّم أن اللّهو لا يتّصل به حكمٌ لذاته إلا الإباحة، ويصيرُ إلى غيرها بالغرَضِ الَّذِي تُستعملُ له، فإن كانَ مطلوباً تحصيلُهُ شرعاً كانَ اللّهو مطلوباً بحسبه، وإن كانَ مطلوباً تركُهُ شرعاً كانَ اللّهو ممنوعاً كراهةً أو تحريماً بحسبه.

الثاني: الأمور الثلاثة المستثناة في حديثِ عقبة ليستَ حصراً، ألا تراه زادَ عليها في حديثِ جابرٍ ما لم يُذكر في حديثِ عقبة؟

وليسَ تأديبُ الفرسِ أو رميُ القوسِ أو مُلاعبةُ الزوجة أو تعلُّمُ السباحة أفعالاً استحقّت الاستثناء لذاتها، إنّما ذلكَ للعلّة التي من أجلها صارتَ مرغّباً فيها، وهي الاستعدادُ للجهادِ وما في معناه أو حُسْنُ العشرة، وإلا فإنّها أفعالٌ ربّما كانتَ لغرضٍ مذموم، فلا تكونُ مشروعّة، ولا تندرجُ تحتَ ما دلّ عليه النصُّ من التّرجيبِ؛ لِمَا يتّصلُ بها من المقاصدِ الفاسدة، كما نرى اليومَ مثلاً الفرسَ تُؤدّبُ للرّياء والمباهاة والقمار.

فإذا لاحظتَ هذا تبيّنَ به أن زيادةَ نوعٍ من الملاهي في حديثِ جابرٍ على ما في حديثِ عقبة دليلٌ على عدمِ حُضُرِ الملاهي المشروعة في المذكورات، وإنّما هو استثناء لكلِّ لهُوٍ يُستعملُ لغرضٍ مشروع، وبجامع هذه العلّة يندرجُ تحتَ الاستثناء كلُّ لهُوٍ لم تُحرّمهُ الشريعة بعينه^(١)، إذا رجّحَ ذلكَ اللّهو وجودُ منفعةٍ مرغوبةٍ شرعاً، ومن أجله

(١) كاللعبِ المقترون بالمقامرة، مثلُ الترد، كما في حديثِ بُزينة بن الحُصيب، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَعِبَ بِالْزُرِّ شِيرَ فَكائِماً صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمٍ خنزِيرٍ وَدَبِهِ» حديثٌ صحيحٌ أخرجه مسلمٌ (رقم: ٢٢٦٠).

جاء استحباب اللّهُ في الغُرسِ والعِيدِ، ولم يُذكر في حديثي عُقبَة وجابر.

الثالث: لا تَلَزُمُ بَيْنَ (باطل) و(محرم) لا لُغة ولا شُرْعاً، وبيان ذلك كما يأتي:

مادة (باطل) من (بطل)، والأصلُ فيها الدَّلالةُ على ذهابِ الشَّيءِ وقلةِ مَكْنِهِ ولُبِّهِ، و(بَطَلَ الشَّيءُ) ذهبَ ضياعاً وخُسراً^(١).

ويقولُ الفَيروزيّ آبادي: «هُوَ ما لا ثَبَاتُ لَهُ عِنْدَ الفَخْصِ عَنْهُ، وَقَدْ يُقالُ ذَلِكَ فِي الاعْتِيارِ إِلَى المَقالِ والفِعَالِ»^(٢).

وقالوا: والباطِلُ ضِدُّ الحَقِّ، ذَلِكَ أَنَّ الأَصْلَ فِي مادَّةِ (حَقَّ) الدَّلالةُ عَلَى إِحْكامِ الشَّيءِ وصَحَّتِهِ^(٣).

ومنه «سُمِّيَ الشَّيْطانُ: الباطِلُ؛ لِأنَّهُ لا حَقِيقَةً لأفعاليهِ، وَكلُّ شيءٍ مِنْهُ فلا مَرْجوعَ لَهُ ولا مُعوَّلَ عَلَيْهِ»^(٤).

قلتُ: ولذلك سُمِّيَ: العَرورَ.

كَذلِكَ قالوا لِكُلِّ ما لا مَنفَعَةَ فِيهِ: (باطِل)، وَلِلْفاسِدِ: (باطل).

= وفي البابِ عن أبي موسى الأشعريّ بإسنادٍ ضَعيفٍ كذلِكَ.
وحولُ معنى التُّردِ المحرَّمِ فِي الشَّرْعِ تَفْصِيلٌ لَهُ مُحَلَّةٌ، وَهُوَ حُكْمُ مَعْلَلٍ بالمَقامَرَةِ المَلازِمَةِ لَهُ، وَليسَ التَّحريمُ لِمَجْرَدِ اللُّغَةِ.

(١) انظر: مقاييس اللُّغة، لابن فارس (٢٥٨/١)، لسان العرب (مادة: بطل).

(٢) بصائر ذوي التَّمييز (٢٥٢/٢).

(٣) مقاييس اللُّغة (١٥/٢).

(٤) مقاييس اللُّغة (٢٥٨/٢).

وعليه قيل: «الباطل»: ما لا قُرْبَةَ إلى الله تعالى فيه، ولا يصلح التَّوَصُّلُ به إلى قُرْبِهِ»^(١).

وقال ابن تيمية: «الباطلُ ضدُّ الحقِّ، والحقُّ يُرادُ به الحقُّ الموجودُ اعتقادهُ والخبرُ عنه، ويُرادُ به الحقُّ المقصودُ الذي ينبغي أن يُفَضَّدَ، وهو الأمرُ النَّافِعُ، فما ليسَ من هذا فهو باطلٌ ليسَ بنافعٍ»^(٢).

إذاً (الباطل) ما ليسَ بنافعٍ، فوجودُ المنفعةِ يُحيلُ الباطلَ حقًّا، كما في الأفعالِ المستثناةِ في حَدِيثِي عَقْبَةَ وجابرٍ، وما لم يوجَدْ فيه ذلكَ المعنى من الملاهي فهو باقٍ على وَضْعِهِ بالباطلِ، وهو مُباحٌ ومَكْرُوهٌ ومحَرَّمٌ.

قال الحليمي: «ليسَ كُلُّ ما يُسَمَّى بـ(الباطل) يَحَرِّمُ، فإنَّ اللَّعِبَ بالصُّوْلُجَانِ^(٣) باطلٌ ولا يُكْرَهُ، وكذلك المصارعة»، قال: «وَجُلُوسُ الرَّجُلِ المستطيعِ للمُجْهَدِ والعبادةِ فارغاً إلَّا من الفرائضِ باطلٌ؛ لأنَّ كُلَّ ساعةٍ تمرُّ بالعبدِ وهو فيها غيرُ مُتَعَبِّدٍ لله تعالى بما يُقَرِّبُهُ إليه بلا عُذْرٍ وعلَّةٍ، فهي ضائعةٌ لا حَظَّ له فيها ولا فائدةٌ له في إدراكها، ولكن ليسَ ذلكَ مِمَّا يَحَرِّمُ»^(٤).

قلت: فإذا ظَهَرَ هذا؛ فلا يصحُّ أن يُقالَ: (الباطلُ) المُحَرَّمُ.

(١) المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي (١٩/٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢٣/٣٢).

(٣) الصُّوْلُجَان: فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وهو المِخْجَن، والمِخْجَن: عصا مَعْقُوفَةُ الرَّاسِ، والمقصودُ: اللَّعِبُ بالعصي، على ما يقعُ فعلُهُ إلى اليَوْمِ في بعضِ البلادِ الإسلاميةِ، كريفٍ ومُضَرٍّ وغيره.

(٤) المنهاج في شعب الإيمان (١٩/٣، ٢٠).

فَتَعَيَّنَ بِالنَّظَرِ إِلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ أَنْ لَا دَلَالَهَ فِي مُسَمًّى (اللَّهُو) وَلَا مُسَمًّى (الْبَاطِل) عَلَى تَحْرِيمِ الْعَزْفِ أَوْ الْغِنَاءِ لِدَاتِهِمَا، بِمَجْرَدِ انْدِرَاجِهِمَا كِفَعْلَيْنِ تَحْتَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ، لَوْ صَحَّحْنَا انْدِرَاجَهُمَا مُطْلَقًا.

عَلَى أَنَّنَا نَقُولُ بِاسْتِحْبَابِ الْغِنَاءِ وَالْعَزْفِ - وَأَقْلَهُ بَضْرِبِ الدُّفِّ - فِي النِّكَاحِ وَالْعَزْسِ؛ وَذَلِكَ لِمَعْنَى شَرْعِيٍّ مَقْصُودٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ بَرَاهِينِهِ.

النُّوعُ الثَّانِي: أَحَادِيثُ ذَكَرَتِ الْمَعَارِيفَ أَوْ بَعْضَهَا وَالْغِنَاءَ.

وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا أَحَادِيثُ، أَذْكُرُهَا مُتَّبِعًا كُلَّ حَدِيثٍ مِنْهَا بِمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الْبَيَانِ:

الحديث الأول: عَنْ أَبِي عَامِرٍ، أَوْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَّ، وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمَرَ، وَالْمَعَارِيفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ، يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ - يَعْنِي الْفَقِيرَ - لِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا: ازْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا، فَيَبِيتُهُمُ اللَّهُ، وَيَضَعُ الْعِلْمَ، وَيَمْسُخُ آخَرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

قِيلَ: هَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ الْمَعَارِيفِ، الَّتِي هِيَ آلَاتُ الْعَزْفِ.

وَقِيلَ: لَوْ لَمْ يَرِدْ سِوَاهُ لَكَفَى؛ لظهورِ دَلَالَتِهِ وَجَلَاءِ إِفَادَتِهِ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، يَأْتِي تَحْرِيرُ الْقَوْلِ فِي ثَبُوتِهِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رقم: ١).

وهذا السِّبَاقُ ضَعِيفُ الإسْنَادِ، وفيهِ اخْتِلَافٌ عن سِبَاقِ الحديثِ الصَّحِيحِ المُنْتَدَمِ، لكنَّ اسْتِشْهَادِي به لَتَرْجِيحِ أَنَّ الْعُقُوبَةَ المَذْكُورَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْمُسْتَحْلِينَ، وَلَا بِأَسَى بِهَا كِرْوَايَةُ مُفَسَّرَةٍ.

وَيُقَوِّي هَذَا التَّفْسِيرَ الْحَدِيثَانِ الْآخَرَانِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَهُمَا:

حَدِيثُ ابْنِ سَابِطٍ وَغَيْرِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ فِي أُمَّتِي خَسْفًا وَمَسْخًا وَقَذْفًا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا ظَهَرَتِ الْمَعَازِفُ، وَالْخُمُورُ، وَلَيْسَ الْحَرِيرُ».

وَحَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَبْكُونُ فِي أُمَّتِي الْخَسْفُ وَالْمَسْخُ وَالْقَذْفُ»، قَالَ: قُلْتُ: فِيمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بَاتِّخَاذِهِمُ الْقَيْنَاتِ، وَشُرْبِهِمُ الْخُمُورَ»^(١).

فَهَذِهِ أَخْبَارٌ مُتَوَافِقَةٌ، وَعَلَيْهِ قُلْتُ: إِنَّ عُقُوبَةَ الْخَسْفِ وَالْمَسْخِ فِي أَقْوَامٍ يَسْتَحِلُّونَ الْفُرُوجَ الْمَحْرَمَةَ وَالْجَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ.

فَأَيْنَ مَنْزِلَةُ حُكْمِ الْمَعَازِفِ مَحَلُّ الْبَحْثِ فِي هَذَا؟

هَذَا الْحَدِيثُ خَبَرٌ، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْحُكْمِ، لَكِنَّهُ لَا يُفِيدُهُ بَدَايَتُهُ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِدَلِيلٍ آخَرَ^(٢)، فَحُكْمُ الْمُسْتَحْلَاتِ هُنَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ مِنَ الشَّرْعِ بِغَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِيهِ، وَالْمَحْرُمُ لِلْمَعَازِفِ يَقُولُ: دَلُّ

(١) حَدِيثُ ابْنِ سَابِطٍ حَسَنٌ، وَحَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ صَحِيحٌ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى دَلَالَتِهِمَا بَعْدَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي مَرْتَبَتِهِمَا فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رقم: ٢، ٣).

(٢) انظُرْ فِي (الْمُدْخَلِ): أَصُولُ وَقَوَاعِدُ (رقم: ١١).

الحديث على أَنَّ المذكورات مُحَرَّمَةٌ فَتُسَحَّلُ، فَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الحديثَ عندهُ إِنَّمَا هُوَ علامةٌ على وجودِ التَّحْرِيمِ في المذكوراتِ، لا أَنَّهُ الدَّلِيلُ عليها.

وعليه فيكونُ الاستِدلالُ به على التَّحْرِيمِ خطأ، وإِنَّمَا الواجبُ أنْ نَبْحَثَ عن أدلَّةِ التَّحْرِيمِ للمذكوراتِ في غيره.

ثُمَّ القولُ: هو علامةٌ على ثبوتِ التَّحْرِيمِ بدليلٍ آخَرَ، إِنَّمَا مَبْنَاهُ على دَلَالَةِ لَفْظِ «يُسَحَّلُونَ»، وعلى اقترانِ المذكوراتِ ببعضِها.

وهَلْ يُسَلِّمَ هذا؟

الجوابُ: أَمَّا مُطْلَقاً فَلَا، وَيَبْأَنُهُ كَمَا يَأْتِي:

تفسيرُ لَفْظِ «يُسَحَّلُونَ»:

هذا اللَّفْظُ يَقَعُ اسْتِعْمَالُهُ فِي اسْتِبَاحَةِ الْحَرَامِ وَاسْتِبَاحَةِ الْمُبَاحِ جَمِيعاً، كَمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ.

فَأَمَّا اسْتِعْمَالُهُ لاسْتِبَاحَةِ الْحَرَامِ، فَبِمُوَافَقَتِهِ وَاعْتِقَادِ إِبَاحَتِهِ، فَإِنْ كَانَ اعْتِقَادُهُ ذَلِكَ بغيرِ إِذْنٍ مِنَ الشَّرْعِ أَوْ عُذْرٍ كَتَاوِيلٍ أَوْ جَهْلٍ كَانَ كُفْراً.

وَمِنْ شَوَاهِدِ اسْتِعْمَالِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، قَوْلُهُ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ»^(١)، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفُرُوجِ التَّحْرِيمُ، وَهَذَا اسْتِحْلَالٌ بِإِذْنِ الشَّرْعِ.

(١) جُزْءٌ مِنْ خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رقم: ١٢١٨) وَغَيْرُهُ.

ومن شواهد قول أَنَّمَا السُّنَّةُ: «لَا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ».

وأما استحلال الحلال، فإنَّنا وَجَدْنَا ذَلِكَ الاسْتِعْمَالَ فِي حَدِيثِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي، وَهُوَ مُتَكَيٍّ عَلَى أَرِيكَتِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ»^(١).

فَدَلَّ الْاِشْتِرَاكُ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ (الاسْتِحْلَالِ) فِي اسْتِباحَةِ الْحَرَامِ وَاسْتِباحَةِ الْحَلَالِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدُلُّ بِنَفْسِهِ عَلَى اسْتِحْلَالِ الْحَرَامِ، إِنَّمَا تَوَقَّفَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ عَلَى دَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْ نَفْسِ لَفْظِ (الاسْتِحْلَالِ).

وعليه، فلا يصحُّ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: دَلَّ اسْتِحْلَالُهُمْ إِيَّاهَا أَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ حَرَامًا، وَيَسْتَبْدُ إِلَى نَفْسِ دَلَالَةِ هَذَا اللَّفْظِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الدَّلِيلَ الْمَنْفَصَلَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَدْ تَوَاتَرَ فِي تَحْرِيمِ الزُّنَا وَالْخَمْرِ دُونَ اسْتِثْنَاءِ، فَاسْتِحْلَالُهَا اسْتِحْلَالٌ لِمَعْلُومِ الْحُرْمَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٩/٢٨) رَقْم: (١٧١٩٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (رَقْم: ٢٦٦٤) وَابْنُ مَاجَةَ (رَقْم: ١٢) وَالدَّارِمِيُّ (رَقْم: ٥٩٢) وَالحَاكِمُ (١٠٩/١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ جَابِرٍ اللَّخْمِيِّ، عَنِ الْمَقْدَامِ، بِهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وَهُوَ حَسَنٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ جَابِرٍ عَنِ الْمَقْدَامِ، إِنَّمَا تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَوْفٍ الْجُرَشِيُّ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (رَقْم: ١٧١٧٤) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٤٦٠٤) وَابْنُ جِبَّانَ (رَقْم: ١٢). وَاسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

كما تَوَاتَرَتِ السُّنَنُ فِي بَيَانِ حُكْمِ لِبَاسِ الْحَرِيرِ، غَيْرَ أَنَّهَا فَضَّلَتْ:
فَأَبَاحَتْهُ لِلْإِنَاثِ، وَحَرَّمَتْهُ عَلَى الذُّكُورِ، بَلِ اسْتَثْنَتْ جَوَازَهُ لِلذُّكُورِ
لِلْحَاجَةِ، كَمَا رَخَّصَتْ فِي بَسِيرِهِ، فِي تَفَاصِيلَ تُعَرَّفُ مِنْ مَقَانِهَا،
فَالْمَرْأَةُ إِذَا لَبَسَتِ الْحَرِيرَ فَقَدْ اسْتَحَلَّتِ الْحَلَالَ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ
مِنْ بَأْسٍ، وَالرَّجُلُ إِذَا اسْتَحَلَّهُ لَغَيْرِ عِلَّةٍ وَكَانَ كَثِيرًا فَقَدْ اسْتَحَلَّ الْحَرَامَ.

وإِنَّمَا فَضَّلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ فَضَّلَتْهُ، وَلَمْ يَتَعَاضَّضِ الْإِسْتِحْلَالُ مَعَ
هَذَا التَّفْصِيلِ، وَلَا رَيْبٌ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعُقُوبَةِ لَا يَكُونُ عَلَى اسْتِحْلَالِ
الْحَلَالِ، فَالْحَرِيرُ الْمُسْتَحَلُّ فِي الْحَدِيثِ مَحَلُّ الْكَلَامِ هُنَا هُوَ الَّذِي لَا
يَحِلُّ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ مَا يَحِلُّ لِنَفْسِهِ لَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ.

وهذا جَمِيعُهُ إِنَّمَا عَلِمْنَاهُ بِذَلِيلِهِ الْمُسْتَقْلَ، لَيْسَ هُوَ حَدِيثُ أَبِي
عَامِرٍ أَوْ أَبِي مَالِكٍ.

والمقصودُ هُنَا أَنْ نُذَرِكَ أَنَّ لَفْظَ الْإِسْتِحْلَالِ لَا يُفِيدُ حُكْمَ التَّحْرِيمِ
لِذَاتِهِ.

دَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ:

وَأَمَّا التَّعْلُقُ بِالْاِقْتِرَانِ كَذَلِيلٍ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَعَازِفِ، فَتَعْلُقُ ظَاهِرُ
الضَّغْفِ، فَإِنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْحَرِيرَ لَا يَشْبَهُ فِي حُكْمِهِ الزُّنَا وَشُرْبُ
الْخَمْرِ.

فَإِنْ قِيلَ: ذَلَّ السِّيَاقُ عَلَى أَنَّ لِلْمَعَازِفِ قَدْرًا مِنَ الدَّمِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قلنا: نَعَمْ، هَذَا مَعْنَى لَا يَنْبَغِي إِنْكَارُهُ، فَإِنَّهُ ﷺ ذَكَرَ تَرْتِيبَ
الْعُقُوبَةِ لَهُمْ عَلَى هَذَا الْإِسْتِحْلَالِ الْوَاقِعِ مِنْهُمْ، وَفِي جُمْلَتِهِ اسْتِحْلَالُهُمُ
الْمَعَازِفَ.

فلا يصح أن يتخيّل أحد أن ذكرَ المعازِفِ هنا كذكرِ مباحٍ مُطلقٍ
الإباحة، فهذا لا يستقيم مع عَدها أحدَ أسبابِ ترتيبِ العقوبةِ على القومِ
المشارِ إليهم في الحديثِ.

نعم دَلالةُ الافتِرانِ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ جُمهورِ أَهْلِ الْأَصُولِ، لَكِنْ هَذَا
لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَمَّا قُرِئَتْ (الْمَعَاذِفُ) بِالزُّنَا وَالْخَمْرِ أَخَذَتْ حُكْمَهَا، فَهَذَا
الاسْتِدْلَالُ ضَعِيفٌ مُزْدَوْدٌ، فَإِنَّ التُّصْرُصَ قَدْ تَقَرَّرَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ
فِي أَحْكَامِهَا، أَمَّا إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: لَمَّا اشْتَرَكَتْ (الْمَعَاذِفُ) مَعَ
الْمَذْكُورَاتِ كَسَبَبٍ لِلْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى قُدْرِ يَتَنَاوَلُهَا مِنْ شَبِّهِ
حُكْمِ الْمَذْكُورَاتِ، وَهَذَا الَّذِي نُصَوِّبُهُ وَنَقُولُ: فِي الْحَدِيثِ عَلَامَةٌ عَلَى
حُكْمِ يَخْصُصُ (الْمَعَاذِفُ) هُوَ مِنْ جِنْسِ حُكْمِ الْمَذْكُورَاتِ.

وَلَكِنْ كَمَا عَلِمْنَا حُكْمَ هَذِهِ الثَّلَاثِ: الزُّنَا وَالْخَمْرُ وَالْحَرِيرُ،
بِأَدْلَتِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا، فَلْنَنْظُرْ كَذَلِكَ الْمَعَاذِفَ، وَلْنَبْحَثْ فِي أَدْلَةِ الْأَحْكَامِ
لَا فِي الْأَخْبَارِ عَمَّا سَيَقَعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، عَلَى مَا يُبَيِّنُ الْمَرَادَ بِمَا أَشَارَ
إِلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حُكْمِ الْمَعَاذِفِ، وَكَمَا صَحَّحْنَا التَّفْصِيلَ فِي
الْحَرِيرِ، فَلْنَسْتَخْصِرْ جَوَازَ أَنْ يَكُونَ الشَّأْنُ كَذَلِكَ فِي الْمَعَاذِفِ.

وَأَمَّا الْعُقُوبَةُ الْوَارِدَةُ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهَا مَرْتَبَةٌ عَلَى جَمْعِ هَؤُلَاءِ
الْأَقْوَامِ لِلْمَذْكُورَاتِ، وَلَيْسَ عَلَى اسْتِحْلَالِهِمْ لِبَعْضِهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَهَذَا
ظَاهِرٌ لَا يَتَّبَعِي إِنْكَارُهُ.

قِيلَ: مُجَرَّدُ تَرْتِيبِ الْعُقُوبَةِ شَرْعًا عَلَى عَمَلٍ، ذَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ.
قُلْنَا: هَذَا صَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ التَّأْصِيلُ لَا نُنَازِعُ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ
هَهُنَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ رُتِبَتْ عَلَى الْمَجْمُوعِ، وَنَحْنُ نَبْحَثُ عَنِ
الْحُكْمِ لِكُلِّ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ.

فَحَاصِلُ الْقَوْلِ فِي دَلَالَةِ هَذَا الْحَدِيثِ:

أَنَّهُ أَفَادَ أَنَّ الْمَذْكُورَاتِ تَكُونُ شِعَاراً لِأَقْوَامٍ، يَسْتَوْجِبُونَ بِهَا سَخَطَ اللَّهِ فَيُخَسِفُ بِهِمْ، وَيَمْسُخُ مِنْهُمْ آخَرِينَ قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ، وَلَمْ يُسَقِّ لِبَيَانِ حُكْمِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ لِأَفْعَالِهِمْ تِلْكَ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا تَكُونُ مَعَهُ مُبَاحَةً، بِقَرِينَةٍ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ الْمَوْجِبِ لِتِلْكَ الْعُقُوبَةِ بِجُمْلَتِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: أَقْرَزْتُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ أَشْعَرَ بِوُجُودِ حُكْمٍ لِلْمَعَازِفِ لَيْسَ هُوَ الْإِبَاحَةُ، كَمَا لَا يَكُونُ الْكَرَاهَةُ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ أَسْبَابِ الْعُقُوبَةِ فِي الْحَدِيثِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ التَّحْرِيمُ.

قُلْتُ: يَنْبَنِي هَذَا عَلَى تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي (الْمَعَازِفِ)، وَهَلْ يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ لِذَاتِهَا، أَمْ حُكْمُهَا بِاعْتِبَارِهَا وَسِيلَةً؟

اسْتَخْصِرَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مُطْلَقِ (اللَّهُو) وَأَنَّهُ فِي الْأَضْلِ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا بِحَسَبِ مَا يُسْتَعْمَلُ لَهُ، فَإِنَّمَا طَاعَةٌ فَيَتَحَوَّلُ إِلَى بَابِهَا، وَإِنَّمَا غَيْرُهَا فَيَتَحَوَّلُ إِلَى كَرَاهَةٍ أَوْ تَحْرِيمٍ، يَبَيِّنُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَقَمَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ الْآيَةَ [الإِسْرَاءُ: ٦٤]، وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَغْيِرَ عَلَيْهِ وَيَزْجِفَهَا هُزُوًّا أُولَئِكَ هُمُ عَذَابُ مُهِينٍ﴾ [لُقْمَانَ: ٦].

فَهُنَا لَمَّا جَامَعَتِ (الْمَعَازِفُ) الرُّنَا وَالْخَمَرُ كَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهَا اسْتَعْمِلَتْ مِنْ أَوْلَثِ الْأَقْوَامِ الْمَخْسُوفِ بِهِمْ وَسِيلَةً لِلْحَرَامِ وَعَوْنًا عَلَيْهِ وَدَاعِيًا إِلَيْهِ، خُصُوصاً مَعَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِ مَنْ يَجْتَمِعُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفَسَقَةِ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَتَمُّ أَنْسُهُمْ وَيَحْلُو لَيْلُهُمْ دُونَ طَرْبِ

السَّماع، بأصواتِ الآلاتِ والغِناءِ المشوِّقِ إلى الخَمْرِ والنِّساءِ، فهي
وَسائِلُ اتَّخَذَتْ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ.

ولا أَصَحُّ الْقَوْلَ بِلُحُوقِ حُكْمِ التَّحْرِيمِ لِلنَّفْسِ الْآلَةِ وَنَفْسِ
الصُّوْتِ؛ لِأَنِّي بَحُثْتُ عَنِ الدَّلِيلِ الْخَاصِّ الْمَقِيدِ لَذَلِكَ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَإِنَّمَا
الَّذِي وَجَدْنَا الْأَدْلَةَ قَدْ وَرَدَتْ فِيهِ أَنَّ (المَعَارِفَ) كَانَتْ مَوْجُودَةً عَلَى
عَهْدِ التَّشْرِيعِ، وَاسْتِعْمَالِهَا كَذَلِكَ فِي مُنَاسَبَاتٍ وَأَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَكَذَلِكَ
الْغِنَاءُ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهَا ذَلِيلٌ وَاحِدٌ صَرِيحٌ يُبَيِّنُ حُرْمَتَهَا عَلَى سَبِيلِ
الِاسْتِقْلَالِ، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي تَحْرِيمِ الخَمْرِ والزَّنا، وَمَا ادَّعِيَتْ فِيهِ
الصُّرَاحَةُ فَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُهُ، وَقَدْ عَلِمْتَ الْغَايَةَ فِي دَلَالَتِهِ، وَبَاقِي مَا
اسْتَدِلُّ بِهِ فَهُوَ دُونُهُ إِمَّا دَلَالَةٌ إِنْ صَحَّ، وَإِمَّا رِوَايَةٌ، وَهُوَ الْغَالِبُ.

وَإِذَا صَحَّ لَنَا التَّفْصِيلُ فِي حُكْمِ الْحَرِيرِ حِينَ نَظَرْنَاهُ مُفْرَدًا عَنِ
الْمَذْكُورَاتِ، فَكَذَلِكَ وَجَدْنَا الْكَلَامَ فِي (المَعَارِفِ) لَا يَسْتَقِيمُ فِيهِ إِلَّا
التَّفْصِيلُ حِينَ بَحْثُنَاهُ مُفْرَدًا.

فَإِنْ قُلْتَ: صَحَّ دَعْوَاكَ أَنَّ اسْتِعْمَالَ (المَعَارِفِ) كَانَ مَوْجُودًا فِي
عَهْدِ التَّنْزِيلِ.

قُلْتُ: نَعَمْ، أَمَّا (الدُّفُّ) فَهُوَ أَبْرَزُ مَعَارِفِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
وَالْإِسْلَامِ، وَأَدْلَى ذِكْرِهِ كَثِيرَةٌ، تَجَدُّ سِيَاقُ جُمْلَةٍ مِنْهَا فِي تَفْصِيلِ أَحْكَامِ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَزِيدُكَ مِمَّا ثَبَتَ بِهِ الثَّقَلُ عَنْ عَهْدِ التَّشْرِيعِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمْ غَيْرَ
(الدُّفِّ) مِنْ (المَعَارِفِ)، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ:

الْأَوَّلُ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ الْجَوَارِي إِذَا نَكَحُوا
كَانُوا يَمْرُونَ بِالْكَبَرِ وَالْمَزَامِيرِ، وَيَتْرَكُونَ النَّبِيَّ ﷺ قَائِمًا عَلَى الْمَنْبَرِ

وَيَنْقُضُونَ إِلَيْهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] ^(١).

قلت: الكبير: الطبل، والمزامير جمع مِزمارٍ، وهو آلة الزمر ^(٢).
فدل الحديث على أنَّ الطبول والمزامير كانت موجودة في عهد النبي ﷺ.

على أنَّ هذا النص إنما ذمهم بالإقبال عليها وتركهم النبي ﷺ قائماً يوم الجمعة يخطب، لا في سائر الأحوال، ألا تراه قال قبل ذلك: ﴿يَجْعَلُونَ؟﴾ والتجارة لا تُمنع ولا تحرّم، والإقبال عليها لا يُمنع ولا يحرم، ولكن الاشتغال بذلك والخطيب يخطب يوم الجمعة هو موضع التحريم، وهذا التحريم لمعنى تلك الساعة، لا لذات اللهو والتجارة.

والقصد من إيراد هذا الخبر الاستدلال به على كون آلات العزف

(١) حديث صحيح. أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٠٥/٢٨) قال: حدثنا محمد بن سَهْل بن عَسْكَرٍ، قال: حدثنا يحيى بن صالح، قال: حدثنا سَلِيمَان بن بِلَالٍ، عَنْ جَعْفَر بن مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهِ.
قلت: وهذا إسناد صحيح.

ولأضل هذه القضية شاهد من حديث أبي هُرَيْرَةَ، قال: قَدِمَ دُخَيْنَةُ الكَلْبِيُّ المَدِينَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ والنبي ﷺ قائماً يخطب على المنبر، وَكَانَ رَجُلًا جَمِيلًا، فَخَرَجَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ يَسْأَلُونَ عَنِ الشَّفَرِ، وَخَرَجَ جَوَارِيٌّ مِنَ جَوَارِيِ المَدِينَةِ وَهُنَّ يَضْرِبْنَ بِدُفُوفِهِنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَزَكَّوْا قُلُوبَهُمْ﴾.

أخرجه الثَّقَلَانِ أَبُو العَبَّاسِ حَاجِبُ بنِ مَالِكٍ بنِ أَرْكِينَ القُرْغَانِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١/٢٤٨/١) مِنْ طَرِيقِ سَلَامِ أَبِي المُنْذِرِ القَارِي، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ عُبَيْدٍ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) انظر معنى (الكبر) والمزامير في المدخل.

الموجودة في عهد التشريع لم تكن مقتصرة على الدف، كما زعمه بعضهم.

الثاني: عن نافع مولى ابن عمر: أن ابن عمر سمع صوت زمارة راع، فوضع أصبعيه في أذنيه، وعدل راحلته عن الطريق، وهو يقول: يا نافع، أسمع؟ فأقول: نعم، فيمضي، حتى قلت: لا، فوضع يديه، وأعاد راحلته إلى الطريق، وقال: رأيت رسول الله ﷺ وسمع صوت زمارة راع، فصنع مثل هذا^(١).

فالزمارة هنا: القصبة التي يزمز بها، وهي مغرفة، ولها من حسن الصوت ما لا يخفى على من سمعها.

فأكد هذا دلالة الحديث المتقدم من أن المعازف من دف وطبل ومزمار كانت موجودة على عهد التشريع يستعملها الناس.

الثالث: حديث عائشة، رضي الله عنها، المشهور بحديث أم زرع، وفيه قصة الإحدى عشرة امرأة يصفن أزواجهن، وكانت عائشة تحدث بذلك النبي ﷺ، فذكرت فيما قالت:

قالت العاشرة: زوجي مالك، وما مالك؟ مالك خير من ذلك، له إبل كثيرات المبارك، قليلات المسارح، وإذا سمعت صوت المزهر، أيقن أنهم هوالك^(٢).

(١) حديث صحيح، سيأتي بيان القول في مرتبته في الفصل الأول من الباب الثاني (رقم: ٥).

(٢) حديث صحيح. متفق عليه: أخرجه البخاري (رقم: ٤٨٩٣) ومسلم (رقم: ٢٤٤٨).

و(المَرْهَرُ): العود، على ما يَبْتَنُّه في المدخل لهذا الباب.

قَالَ إِمَامُ اللُّغَةِ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ: «أَرَادَتْ أَنْ زَوَّجَهَا قَدْ عَوَّدَ إِلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ بِهِ الضَّيْفَانُ أَنْ يَنْحَرَ لَهُمْ وَيَسْقِيَهُم الشَّرَابَ، وَيَأْتِيَهُمْ بِالْمَعَارِيفِ، فَإِذَا سَمِعَتْ الْإِبِلُ ذَلِكَ الصَّوْتَ، عَلِمْنَ أَنَّهُنَّ مَنْحُورَاتٌ، فَذَلِكَ قَوْلُهَا: أَتَقَرْنَ أَنَّهُنَّ هَوَالِكٌ»^(١).

وَالنَّاظِرُ فِي أَخْبَارِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ يَجِدُهُمْ يَعْرِفُونَ آيَاتَ أُخْرَى مِنَ الْمَعَارِيفِ غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثِ، وَلَوْ أَرَدْنَا الْإِثْبَاتَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْأَدَبِ مِنْهَا لَجِئْنَا عَلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ الْآيَاتِ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَهُ، لَكِنْ لَيْسَ تَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ مَقْصُودِ هَذَا الْكِتَابِ، وَمَا وَرَدَ بِذِكْرِهِ الْحَدِيثُ كَافٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقْصُودِ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَعَارِيفَ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا لَمْ نَعْتَنِ بِتَتْبِيعِهِ كَانَتْ عِنْدَهُمْ عَلَامَةً لِإِظْهَارِ الْكَاحِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِثْلَهَا ظَاهِرٌ شَائِعٌ لَا يَخْفَى، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ فِي الْخُرْمَةِ كَالْخَمْرِ وَالزُّنَا، وَلَا يُنْقَلُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ مُسْتَقِلٍّ فِي حُكْمِهَا، صَرِيحٌ لَا يَقْبَلُ الظَّنُّونَ وَالتَّأْوِيلُ؟ بَلْ يَنْبَغِي لِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهَا أَنْ يَكُونَ حُكْمُ التَّحْرِيمِ فِيهَا مَنْقُولًا بِالتَّوَاتُرِ، كَمَا نُقِلَ حُكْمُ الزُّنَا وَالْخَمْرِ.

نَعَمْ، الْحَدِيثُ الرَّاحِذُ الصَّحِيحُ السَّالِمُ مِنَ الْعِلَلِ تَثَبُّتٌ بِهِ الْأَحْكَامُ، لَكِنَّ السُّؤَالَ: أَيْنَ هُوَ ذَلِكَ الْخَيْرُ الصَّحِيحُ الصَّرِيحُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ فِي تَحْرِيمِ الْمَعَارِيفِ بِخُصُوصِهَا؟

حَدِيثُ أَبِي عَامِرٍ أَوْ أَبِي مَالِكٍ هَذَا لَمْ يَقَمْ حُجَّةً بِذَاتِهِ عَلَى

(١) غريب الحديث، لأبي عبيد (٢/٢٩٩ - ٣٠٠).

تَحْرِيمٍ مُطْلَقٍ الْمَعَاذِفِ، وَلَا يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ لشيءٍ كَانَ موجوداً شائعاً في عهد التشريع ولم يأتِ نَصٌّ بِتَحْرِيمِهِ: هُوَ حَرَامٌ، بِالاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ، فَإِنَّ سُكُوتَ الشَّارِعِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْحُكْمِ، وَعَدَمُ الْحُكْمِ دَلِيلُ الْإِبَاحَةِ فِي بَابِ الْعَادَاتِ.

وَالذَّمُّ لِلْمَعَاذِفِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ لَيْسَ لِحُرْمَتِهَا فِي الْأَصْلِ، إِنَّمَا لِحُرْمَةِ مَا اتَّخَذَتْ لِأَجْلِهِ.

وقد جاءت أصول الشريعة في باب المباح بإمكان تحويله إلى حكم آخر، كالاستحباب أو الوجوب من جهة طلب الفعل، أو الكراهة أو التحريم من جهة طلب الترك، وهذا سهل التصور جداً، فإن الله تعالى أباح الأكل والشرب وهو لذّة البدن وقوامه، لكن حرّم الإسراف فيه، فبيح الأكل والشرب دون الإسراف، والإسراف معنى زائد يحول الإباحة إلى التحريم، كما قال الله ﷻ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

فوضف الإباحة ثابت للشيء المباح الذي لم يرِدْ دليل خاص ينقله إلى حكم آخر، وينتقل إلى حكم آخر بمؤثرات زائدة، كما سأذكره في الفصل الثاني.

ومن هذا نستخلص: أنَّ المعازِفَ لا يتصل حكمها بذات الآلة، وإنما هو بأصواتها، ولذا اندرج الغناء ضمنها لغة.

ثم إنَّ اتصال الحكم بأصواتها عائد إلى اعتبار الصوت دعوته، كما تقدّم في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفِزُّ مَنِ اسْتَقَطَّ مِنْهُمْ بَصَوْتِكَ﴾ وأنه كلُّ داعٍ إلى معصية الله، فإذا كان الصوت يُدعى به إلى معصية كان مُحَرِّماً

بهذا الاعتبار، وإذا كان يُدعى به إلى طاعة كان مرغوباً مطلوباً، وإذا لم يكن كذلك كان مباحاً شأن سائر الأضواء.

ولو دعاك داع فقال: (تعال يا فلان اسمز معنا الليلة)، فإن كانوا يسْمُرُونَ في طاعة الله كان ذلك الدعاء طاعة، وإن كانوا يسْمُرُونَ في معصية كان ذلك الدعاء معصية، وإذا كانوا يسْمُرُونَ في مباح كان الدعاء مباحاً خالٍ من اعتبار الثواب والعقاب.

وهذه النتيجة لها نظير في نهْي النبي ﷺ عن الظروف، وهي الأوعية التي كانوا يصنعون فيها الخمر، ثم إذنه فيها وقوله: «وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ لَا تُحَرِّمُ شَيْئاً وَلَا تُجِلُّهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(١).

والشريعة في هذه الأبواب جارية مع المعاني والعِلَل؛ ولذا فإن المِعْرَفَ إذا صَوَّت به لعُرْس كان تصويماً مطلوباً مرغوباً فيه؛ إما يحقق من مقصود شرعي، وإذا صَوَّت به لمجالس الخمر والفجور كان محرماً.

فَخَلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي دَلَالَةِ حَدِيثِ الاسْتِخْلَالِ الْمَذْكُورِ:

أنه لا بُدَّ من حملِه على الأضواء الداعية إلى معصية الله وموافقة حال الزناة وأهل الخمر فيما هم فيه من معصية وفجور، ولا يفيد حكماً لسائر الأحوال، وإنما يستفاد حكم كل حال بحسبها.

(١) حديث صحيح. أخرجه أحمد (٣٥٦/٥، ٣٥٩) ومسلم (رقم: ٩٧٧) والترمذي (رقم: ١٨٦٩) من طريقين عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال، به. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وَأَنْ حَمَلَهُ عَلَى تَحْرِيمِ الْآلَاتِ لِدَايَتِهَا مَرْدُودٌ لَا يَصُحُّ.

فَكَيْفَ يَصُحُّ لَفَقِيهِ بَعْدُ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ (نَصُّ)
(وَصَرِيحٌ) فِي حُرْمَةِ الْآلَاتِ وَأَصْوَاتِهَا مُطْلَقاً مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَيَانِ
وَالْإِيرَادِ؟!

الْحَدِيثَانِ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ:

حَدِيثُ ابْنِ سَابِطٍ وَغَيْرِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنْ فِي أَمْنِي خُسْفًا وَمَسْخًا وَقَذْفًا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ
يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا ظَهَرَتِ الْمَعَازِفُ،
وَالْخُمُورُ، وَلَبَسَ الْحَرِيرُ».

وَحَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«سَيَكُونُ فِي أَمْنِي الْخُسْفُ وَالْمَسْخُ وَالْقَذْفُ»، قَالَ: قُلْتُ: فِيمَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِاتِّخَاذِهِمُ الْقَبَائِثِ، وَشُرْبِهِمُ الْخُمُورِ»^(١).

قُلْتُ: دَلَالَةُ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَبَعْضُهَا
يُفَسِّرُ بَعْضًا، كَمَا بَيَّنَّاهُ آنفًا، وَفِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا تَنْبِيْهَانِ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟)
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ: «يَسْتَحِلُّونَ» لَيْسَ عَلَى
مَعْنَى اعْتِقَادِ الْجِلِّ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مَوَاقِعَةُ الْفِعْلِ الْمَحْرَمِ دُونَ مُبَالَاةٍ
بِتَحْرِيمِهِ.

(١) هُمَا حَدِيثَانِ ثَابِتَانِ، الْأَوَّلُ حَسَنٌ، وَالثَّانِي صَحِيحٌ، تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي مَرْتَبَتَيْهِمَا فِي
الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٢، ٣).

يُقَوِّيه: أَنَّ الْحَدِيثَ السَّابِقَ رَتَّبَ الْخَسْفَ وَالْمَسْخَ عَلَى مُوَاقِعَةٍ تِلْكَ الْأَفْعَالِ لَا بِسَبَبِ اعْتِقَادِ الْجُلِّ لَهَا، وَهَذَا مُتَنَاسِبٌ مَعَ قَوْلِهِمْ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

وَهُوَ كَذَلِكَ مُعْتَصِدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أُولَئِكَ الْأَقْوَامَ مِنْ أُمَّتِهِ، فِي قَوْلِهِ: «لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي».

وَالثَّانِي: فِي قَوْلِهِ «ظَهَرَتْ» إِمَارَةً إِلَى الْإِنْتِشَارِ وَالشُّيُوعِ، وَلَا يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ الْيَسِيرِ فِي حَيَاةٍ جَادَّةٍ، وَإِنَّمَا ظَهَرَ حَتَّى صَارَ غَالِبًا، وَهَذَا فِي جُمْلَتِهِ يَفِيدُ الْاسْتِغْرَاقَ فِي أَمْرَيْنِ: اللَّهُوَ، وَالتَّزَرُّفُ، دُونَ مُرَاعَاةِ حَلَالٍ وَحَرَامٍ.

وَهَذَانِ وَضَفَانِ مَا تَمَكَّنَا مِنْ قَوْمٍ إِلَّا هَلَكُوا، كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَدُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا ۝﴾ [الإسراء: ١٦].

وَالْتَّكَاسُرُ فِي غَيْرِ أَمْرِ الْآخِرَةِ حَتَّى وَإِنْ كَانَ فِي الْمُبَاحَاتِ الْمَجْرُودَةِ، يَقُودُ إِلَى التَّنَاقُصِ الْمَذْمُومِ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ، مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تُبْسِطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَاقَسُوهَا كَمَا تَنَاقَسُوهَا، وَتُهْلِكُكُمْ كَمَا أَهْلَكْتَهُمْ»^(١).

كَمَا يَسُوقُ إِلَى التَّفْرِيطِ فِي الْمَأْمُورِ وَمُوَاقِعَةِ الْمَحْظُورِ؛ لَضَعْفِ الْمَوَانِعِ، إِذْ تَحْصِيلُ أَسْبَابِ الْوِقَايَةِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي حُدُودِ اللَّهِ إِنَّمَا يَكُونُ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٢٩٨٨، ٣٧٩١، ٦٠٦١) وَاسْلَمٌ (رقم: ٢٩٦١).

بتغليب أمر الآخرة على أمر الدنيا، وأن يُستعمل المباح مقروناً بشكر نعم الله وذكره، ولأضعف الوازع، وغلب المُنازع، فقد قال الشيطان لعنه الله لربه تعالى: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا يَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧]، والمسلم الصالح من حمى نفسه من الوقوع في حدود الله، واتخذ من المباحات أسباباً معينة على ديمومة العمل الصالح.

ففي هذين الحديثين إذاً إعلام للأمة بخطير الإغراق في الملذات الزائلة، وظاهر الأمر من السياق إرادة هذا المعنى، وأما أحكام أفراد هذه الجزئيات فعائد إلى ما تقدم بيانه في توجيه الحديث السابق، وهو إثبات حكم كل جزئية يبرهانها المستقل، أو تأخذ حكماً بالتبعية.

الحديث الرابع: عن عائشة، رضي الله عنها، قالت:

دَخَلَ [علي] أبو بكر، وعندي جاريان من جواري الأنصار [تَلَمَبَانِ بِذُفْنَيْنِ]، تَغْتَابَانِ بِمَا تَقَاوَلَت [به] الأنصار يوم بُعِثَ، قَالَتْ: وَلَيْسَتْا بِمُغْنِيَتَيْنِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرَامِيرُ (وَفِي لَفْظٍ: أَمْرَمُورٍ، وَفِي لَفْظٍ: أَمْرَمَارُ) الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ (وَفِي رِوَايَةٍ: فَتَهَاوُنُ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: أَتَفْعَلُونَ هَذَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ؟!)، وَذَلِكَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ [الْفِطْرِ]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيداً، وَهَذَا عِيدُنَا»^(١).

قِيلَ: ذَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى حُرْمَةِ الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِفِ مِنْ وُجُوهِ:

(١) حديث صحيح، يأتي بيان القول في تخريجه وألفاظه في الفصل الأول من الباب الثاني (رقم: ٨).

أولها: إنكار أبي بكر، فإنه لم يكن ليُنكَرَ من تلقاء رأيه، إنما استصحاباً لحُكْمِ التَّحْرِيمِ الثَّابِتِ لديه.

وثانيها: إضافة المزمارِ إلى الشَّيْطَانِ.

وثالثها: إقرار النَّبِيِّ ﷺ لقول أبي بكر: (يَزمَرُ الشَّيْطَانُ)، إنما بَيَّنَّ لَهُ الاستثناءَ لذلك اليَوْمِ خاصَّةً؛ لأنَّه يومُ عيدٍ، والرُّخصةُ تُقْصَرُ على محلِّها.

هذه الوجوه الثلاثة هي أبرز ما يَسْتَدِلُّ به المحرِّم من هذا الحديث.

وأقول: استفادة حُكْمِ التَّحْرِيمِ بناءً على اعتبارِ هذه الوجوه، نَتِيجَةٌ لَا تُسَلَّمُ للمحرِّمِ دُونَ أَنْ تَكُونَ بَيِّنَاتٌ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ صَحِيحَةٍ.

فهو يقول: التَّحْرِيمُ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ، فَبَنَى عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ إِنْكَارَهُ، وإضافة المزمارِ للشَّيْطَانِ، وأقرَّه النَّبِيُّ ﷺ، سوى أَنَّهُ رَخَّصَ بِهِ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ خاصَّةً لِأَجْلِ الْعِيدِ.

فالمقدمةُ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا المحرِّمُ هِيَ ثُبُوتُ التَّحْرِيمِ سَلَفًا؛ لأنَّه يقول: لو لم تَكُنْ حَرَامًا لَمَا أَنْكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ.

فأقول: إِنْ كَانَ التَّحْرِيمُ ثَابِتًا لَدَيْكَ فِي الْأَصْلِ فَاسْتَضَحَّه أَبُو بَكْرٍ، فَلِمَ عَدَلْتَ عَنْ دَلِيلِ الْأَصْلِ؟ وَلِمَ لَمْ تُبْرِزْهُ فَتَبَيَّنْ عَلَيْهِ، وَتَجْعَلَ قِصَّةَ أَبِي بَكْرٍ هَذِهِ مِنْ بَابِ التَّفْرِيعِ عَلَيْهِ؟ أَتُرَاكَ ظَنَنْتَ ضَيَاعَ حُكْمِ الْأَصْلِ الْمَثْبُوتِ لِلتَّحْرِيمِ، فَصِرْتَ تَتَعَلَّقُ بِالظُّنُونِ؟ ثُمَّ كَيْفَ سَوَّغْتَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ قِصَّةَ أَبِي بَكْرٍ هَذِهِ دَلِيلًا قَائِمًا بِذَاتِهِ عَلَى التَّحْرِيمِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَزْعُمُ فِيهِ أَنَّ التَّحْرِيمَ ثَابِتٌ بِغَيْرِهَا سَلَفًا؟

هذه لَوَازِمُ لَا انْفِكَكَ لَكَ عنها، وعليه فَأَنْتَ مُطَالِبٌ مَرَّةً أُخْرَى
بِالدَّلِيلِ الْمُسْتَقْلِ الدَّالِّ عَلَى التَّحْرِيمِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا فَمَا وَجْهُ إنْكَارِ أَبِي بَكْرٍ؟ ثُمَّ مَا وَجْهُ إِضَافَةِ ذَلِكَ
إِلَى الشَّيْطَانِ؟ ثُمَّ مَا مَعْنَى الإِقْرَارِ التَّبَوُّيِّ بِاسْتِثْنَاءِ يَوْمِ الْعِيدِ؟

قُلْتُ: تَقْدَمُ بَيَانُ أَنَّ الْغِنَاءَ وَأَصْوَاتَ الْمَعَازِفِ تَنْدَرُجُ تَحْتَ مُسَمًّى
(اللَّهُو)، وَهُوَ مُنْقَسِمٌ عَلَى الْأَحْكَامِ بِحَسَبِ مَا يُتَّخَذُ لِأَجْلِهِ، فَيَكُونُ
مَشْرُوعاً مَرْغَباً فِيهِ، وَمَمْنُوعاً مَنْقَرأً عَنْهُ، وَمُبَاحاً يَسْتَوِي طَرَفَاهُ فِعْلاً
وَتَرْكاً.

وَأَدْنَى دَرَجَاتِ اللَّهُو الْمَأْذُونِ فِيهِ هُوَ الْإِبَاحَةُ، وَتَقْدَمُ أَنَّ اللَّهُوَ
الْمُبَاحَ مَنْدَرُجٌ تَحْتَ وَصْفِ الْبَاطِلِ، وَذَلِكَ لَخُلُوءِهِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ الدِّينِيَّةِ،
وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ حَظٌّ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَا يَحْصُلُ بِهِ مِنْ
تَفْوِيْتِ الْوَقْتِ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ لِلْعَبْدِ، وَالْقُرْبَةَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ يَغِيظُ
الشَّيْطَانُ، وَاللَّهُوُ وَاللَّعْبُ شَاغِلٌ عَنْهَا بِمَا يُحَقِّقُ رَغْبَتَهُ فِي تَفْوِيْتِ
الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ بِإِغْتِنَامِ الْوَقْتِ، وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بِغَمَّتَانِ
مَغْبُوتٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصُّحَّةُ، وَالْفَرَاغُ»^(١)، وَالزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا
الرَّاغِبُ فِي الْآخِرَةِ مَنْ يَأْخُذُ مِنْ مَتَاعِهَا الْمُبَاحِ كَزَادِ الْمَسَافِرِ.

وهذا بَابٌ غَيْرُ بَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٧٧/٤) رَقْمًا: ٢٣٤٠، وَه٥/٢٧٧ رَقْمًا: ٣٢٠٧
وَالْبُخَارِيُّ (رَقْمًا: ٦٠٤٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (رَقْمًا: ٢٣٠٤) وَالدَّارِمِيُّ (رَقْمًا: ٢٦٠٧) وَابْنُ
مَاجَةَ (رَقْمًا: ٤١٧٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، بِهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

فلما رأى أبو بكرٍ اللّهُوَ الَّذِي هُوَ مِنَ الْبَاطِلِ يُضْنَعُ فِي بَيْتِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْبَرَ ذَلِكَ وَاسْتَغْظَمَهُ، فَمَقَامُ النَّبِيِّ ﷺ أَرْفَعُ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ
ذَلِكَ بِحَضْرَتِهِ.

وهذا معنى رَفِيعٌ شَرِيفٌ، ولذلك جاء في روايةٍ صحيحةٍ لهذه
القصة: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَعَشٍّ بِثَوْبٍ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى
كَذَلِكَ: فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوْلَ وَجْهِهِ^(١).

وأقول: هذا ظاهرٌ في إِعْرَاضِهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَعَدَمِ مُشَارَكَتِهِ؛
لِذَلِكَ تَوَجَّهَ إِنْكَارُ أَبِي بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ وَالْجَارِيَتَيْنِ اسْتِعْظَامًا لِمَقَامِ
النَّبِيِّ ﷺ، وَحَقٌّ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِمَجْرَدِ أَنْ يَسْتَضْحِبَ كَوْنُ
اللّهُوَ مِنَ الْبَاطِلِ.

وهذا التَّوَجُّهُ أَلْتَقَى بِاعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَى أَضْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَبِاعْتِبَارِ
مُرَاعَاةِ الْمَقَامِ النَّبَوِيِّ، بِخِلَافِ طَرِيقَةِ الْمُحَرِّمِ، فَإِنَّهُ فَقَدْ دَلِيلَ الْأَضْلِ
الَّذِي ظَنَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَضْحَبَهُ، ثُمَّ تَقَحَّمَ مَا لَا يَجُوزُ، وَتَجَرَّأَ غَفْلَةً
عَلَى أَمْرِ عَجَبٍ، فَجَوَّزَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَطْنُ بِالنَّبِيِّ ﷺ السُّكُوتَ عَلَى
حَرَامِ يُفْعَلُ فِي بَيْتِهِ وَبِحَضْرَتِهِ، وَلَا يُغَيِّرُهُ.

وهذا بِخِلَافِ أَنْ يَسْتَكْبِرَ الصَّدِيقُ أَنْ يَفْعَلَ اللّهُوَ الْمُبَاحُ بِحَضْرَتِهِ ﷺ؛
لِمَا قَامَ فِي عِلْمِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مُدَارَاتِهِ لِعَائِشَةَ ؓ، فَقَدْ يُجَارِيهَا
فِيمَا لَيْسَ هُوَ مِنْ شَأْنِهِ مِنَ الْمُبَاحِ، كَمَا فَعَلَ فِي قِصَّةِ لَعِبِ الْحَبَشَةِ
وغيرِهَا.

(١) الرواية الأولى للبخاري وغيره، والثانية للشيخين، وتأتيان في الفصل الأول من
الباب الثاني (رقم: ٨).

ثُمَّ إِنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا وَقَعَ مِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ، أَذْكَرُ مِنْهَا
وَاقِعَتَيْنِ:

الأولى: فِي قِصَّةِ لَعِبِ الْحَبَشَةِ بِحِرَابِهِمْ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

فَمِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، وَأَنَا
أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا جَارِيَةٌ، فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُمْ، أَمْنَا يَا بَنِي أَرْفَدَةَ» يَعْنِي مِنَ الْأَمْنِ ^(١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِرَابِهِمْ، إِذْ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَفْوَى إِلَى
الْحَضْبَاءِ يَخْصِبُهُمْ بِهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُمْ يَا عُمَرُ» ^(٢).

والثانية: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، وَابْنُ زَوَاحَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ
يَقُولُ:

خَلُّوا بَنِي الْكُفَّارِ عَنْ سَبِيلِهِ الْيَوْمَ نَضْرِبُكُمْ عَلَى تَأْوِيلِهِ
ضَرْبًا يُزِيلُ الْهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ وَيُذْهِلُّ الْخَلِيلَ عَنْ خَلِيلِهِ

فَقَالَ عُمَرُ: يَا ابْنَ زَوَاحَةَ، فِي حَرَمِ اللَّهِ، وَبَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
تَقُولُ هَذَا الشُّعْرَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَلَّ عَنْهُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ،

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَبَيَّانُ أَلْفَاظِهِ وَتَخْرِيجُهُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ
مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٨).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٢٧٤٥) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٨٩٣).

لَكَلامُهُ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَقَعِ النَّبْلِ، وفي لَفْظٍ: «فَلَهُوَ أَسْرَعُ فِيهِمْ مِنْ نَضْحِ النَّبْلِ»^(١).

قلت: ففي الحديث الأولِ أَتَكَرَّ عُمَرُ اللَّهَوُ، وبالعَ في ذلك بأعظمِ مِمَّا فعلَ أبو بكرٍ، فإنه عَمَدَ إلى رَمِيهِم بِالْحَضْبَاءِ مَعَ زَجْرِهِ لَهُمْ، فهل يقولُ المتعلِّقُ بقَصَّةِ أَبِي بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ فعلَ ذَلِكَ اسْتِصْحَاباً لِحَكْمِ التَّحْرِيمِ؟!

وفي الحديث الثاني أَتَكَرَّ عُمَرُ إِنْشَادَ الشُّعْرِ في مَخْضَرِ النَّبِيِّ ﷺ وفي بَيِّنَةِ الله، فهل يقولُ المحرِّمُ: اسْتَصْحَبَ عُمَرُ التَّحْرِيمِ؟!

مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّهَا سَأَلَتْ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ عِنْدَهُ الشُّعْرَ؟ فَقَالَتْ: قَدْ كَانَ ابْتِغَاضَ الْحَدِيثِ إِلَيْهِ^(٢).

ومَعَ هَذَا التَّشْدِيدِ فَإِنَّهُ لَمْ يُحَرِّمُهُ، بَلِ اسْتَحَبَّهُ فِي أَحْوَالِ، كَمَا فِي شِعْرِ ابْنِ رَوَاحَةَ وَحَسَّانَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعَةِ عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ﴾ ۚ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ ۚ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا﴾ [الشُّعْرَاءُ: ٢٢٤ - ٢٢٧]، فَاسْتَشْنَى اللَّهُ تَعَالَى وَمَا ذَمَّ كُلَّ الشُّعْرِ وَلَا كُلَّ شَاعِرٍ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ التَّسَائِي (رقم: ٢٨٧٣، ٢٨٩٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (رقم: ٢٨٥١) وَأَبُو يَعْلَى (رقم: ٣٣٩٤، ٣٤٤٠) وَابْنُ جِبَّانَ (رقم: ٥٧٨٨) وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٢٨/١٠) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، بِهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَهُوَ كَمَا قَالَ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٤/٦، ١٤٨، ١٨٨ - ١٨٩) مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ بْنِ شَيْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْفَلٍ بْنُ أَبِي عَقْرَبٍ، قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ، بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

والمقصود أن إنكار عُمر لم يكن بسبب تحريم ما أنكره، إنما هو لاستصحاب حال الأصل في اللّهُو حين اتّكر لعب الحبسة، اجتهداً منه في ملازمة الجِدِّ، كما استصحب الأصل في الشُّعر؛ لما أبدل الله تعالى به النَّاس من القرآن والذكر، ولما يلحقه من وجوه الدَّم المختلفة في غالب الأحوال.

وليس في الأسباب التي تعلّق بها المحرّم في قصّة أبي بكر شيء إلا ونظيره في بغض ما فعله عُمر، ومع ذلك فلا يصح أن يتعلّق بإنكار عُمر في هذين الحديّثين لتحريم ما أنكره من لعب الحبسة وقول الشُّعر في المسجد الحرام.

وأما إضافة ذلك للشيطان في قول أبي بكر: (مِرْمَارُ الشَّيْطَانِ)، فمن أجل أن الشيطان له حظ في الاشتغال بالمباح من اللّهُو؛ لأنّه أدنى دَرَجات صدّه العبد عما ينفعه، ويأخذ منه نصيباً بتفويت العمر عليه فيما لا فائدة فيه حتّى وإن خلا من الضرر، كما تقدّم قريباً، وليس هذا من الألفاظ المفيدة للتحريم.

وقد جاءت له نظائر عدّة، أذكر منها ما يلي:

١ - عن السائب بن يزيد، رضي الله عنه: أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقال: «يا عائشة، أتعرفين هذه؟» قالت: لا، يا نبي الله، فقال: «هذه قَيْنَةُ بَنِي فَلَانٍ، تُحِبُّنَ أَنْ تُعْنِيكَ؟»، قالت: نعم، قال: فأعطها طبقاً، فعتتها، فقال النبي ﷺ: «قد نفخ الشيطان في منخرنهما»^(١).

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد وغيره، ويأتي بيان مرتبته في الفصل الأول من الباب الثاني (رقم: ١٠).

٢ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، رضي الله عنه، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَزَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذُّفِّ وَأَتَعْتَّى، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنْتَ نَذَرْتَ فَاضْرِبِي، وَإِلَّا فَلَا»، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ، فَأَلْقَتْ الذُّفَّ تَحْتَ اسْتِهَا ثُمَّ قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ، إِنِّي كُنْتُ جَالِسًا وَهِيَ تَضْرِبُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ، فَلَمَّا دَخَلْتَ أَنْتَ يَا عُمَرُ أَلْقْتَ الذُّفَّ»^(١).

٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ، رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، فَسَمِعْنَا لَعَطًا وَصَوْتَ صِبْيَانٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا حَبَشِيَّةٌ تَزْفُنُ^(٢) وَالصَّبْيَانُ حَوْلَهَا، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، تَعَالِي فَاَنْظُرِي»، فَجِئْتُ فَوَضَعْتُ لَحْيِي عَلَى مَنْكِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهَا مَا بَيْنَ الْمَنْكِبِ إِلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ لِي: «أَمَا شَبِعْتَ؟ أَمَا شَبِعْتَ؟»، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: لَا؛ لِأَنْتَظُرُ مَنْزِلَتِي عِنْدَهُ، إِذْ طَلَعَ عُمَرُ، قَالَتْ: فَارْقَضُ النَّاسَ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَنْتَظُرُ إِلَى شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ قَدْ قَرُّوا مِنْ عُمَرَ»، قَالَتْ: فَزَجَعْتُ^(٣).

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ، وَيَأْتِي بَيَانُ مَرْبِّتِهِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٩).

(٢) تَزْفُنُ: تَرْفُصُ.

(٣) حَدِيثٌ حَسَنٌ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ، وَسَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٨).

فهذه ثلاثة أخبار كلها ثابتة، شبيهة بقصة أبي بكر رضي الله عنه، وجميعها في اللّهو، أولها وثانيها في العزف والغناء، فهما متوافقان مع قصة غناء الجاريتين، وفيهما من زيادة العلم على ضد قول المحرم ما يأتي ذكره في الفصل الثاني.

وما كان رسول الله ﷺ أن يعرض على عائشة التلهي بما هو محرم بسبب كونه مضافاً إلى الشيطان، وما كان ليقرئ النذر بضرب الدف والغناء ويقر الوفاء به وهو محرم لإضافته إلى الشيطان.

وهذا ظاهر بهذا المقدار هنا لا يحتاج إلى مزيد بيان.

فالإضافة إلى الشيطان لا تعني حُرمة المضاف بمجرد ذلك، وإنما تعني في الجملة تحصيل الشيطان حظاً من الإنسان بفعله ذلك.

إذاً، فالقول: إن النبي ﷺ أقر إنكار أبي بكر، ليس بصواب، بل أنكر إنكاره حين قال له كما في الروايات الصحيحة: «دعهما يا أبا بكر، إن لكل قوم عيداً، وإن عيدنا هذا اليوم».

فإن قلت: إنما كان إنكاره على أبي بكر لأجل كونه يوم عيد، أمّا فيما سواه من الأيام والأوقات فهو يقره على صحة قوله.

قلت: يقره على ماذا؟ إن قلت: على التحريم، فقد تبين بما تقدّم خطؤك في ادعائه، وإن قلت: على تسميته (مزمارة الشيطان) فتعم، وتقدّم معناه وأن لا دلالة فيه على التحريم.

على أن التعليل بيوم العيد ناقل لذلك اللّهو عن الباطل المجرد، وذلك لمعنى العيد وما يستحب أن يدخل فيه من السرور والتوسيع على أهل البيت، ويثبت من قبل أن ما حقق مصلحة راجحة معتبرة فإنه

يَصِيرُ بِذَلِكَ إِلَى جَانِبِ التَّرْغِيبِ الشَّرْعِيِّ، وَلَيْسَ هَذَا مُخْتَصًّا بِالْعِيدِ،
وَالِاسْتِثْنَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِرَاعَاةً لِلْمُنَاسَبَةِ لَا حَضْرًا فِيهَا؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ
عَلَى إِرَادَةِ سَبَبِ الْاسْتِثْنَاءِ لَا غَيْرِهِ، وَهُوَ مُنَاسَبَةُ الْفَرَحِ.

كَمَا يَنْبَغِي أَنْ لَا تَغْفَلَ أَنَّ لِبَيْتِ التُّبُوَّةِ مِنَ الشَّأْنِ مَا لَيْسَ لِسِوَاهُ
مِنَ الْبُيُوتِ، وَلِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَحْوَالِ مَا لَا يُشَبِّهُهُنَّ فِيهِ سَائِرُ
النِّسَاءِ، ﴿يَنْسَاءُ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكَ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضْلَعُ لَهَا
الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (٢٤) وَمَنْ يَقْتُلْ مِنْكَ لِلَّهِ
وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا تُوَفَّهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٢٥﴾
يَنْسَاءُ النَّبِيُّ لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴿[الْأَحْزَابُ: ٣٠ - ٣٢].

وَلِذَا كَانَ إِنْكَازُ أَبِي بَكْرٍ مُعْلَلًا أَيْضًا بِمِرَاعَاةِ ذَلِكَ الْمَقَامِ الْخَاصِّ،
كَمَا قَالَ: (فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
جَالِسٌ؟) تَعْظِيمًا لِشَأْنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا مَعْنَى لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، إِذِ الشَّأْنُ
حِينَئِذٍ مِنْ بَابِ قِيَاسِ الْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى، وَهُوَ فَاسِدٌ، وَلَيْسَ الْمَقَامُ
النَّبَوِيُّ مُحَلًّا لِلْإِلْحَاقِ، إِنَّمَا يَنْدُبُ الْإِتِّدَاءُ بِأَفْعَالِهِ وَالتَّشْبُهُ بِأَحْوَالِهِ، ﷺ.

فَحَاصِلُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

أَنَّهُ لِأَجْوِزٍ بِمَا تَقَدَّمَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنْ جِهَةِ ضَعْفِ الْاسْتِدْلَالِ
بِهَا عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى، بَلْ هُوَ أَوْفَقُ دَلَالَةٍ، وَسَتَعْلَمُ أَنَّ
الصُّوَابَ صَحَّةَ الْاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى إِبَاحَةِ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى مِنْ حَيْثُ
التَّأْصِيلُ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي.

تَنْبِيْه:

فَسَّرَ الْمُحَرِّمُونَ قَوْلَ عَائِشَةَ فِي الْحَدِيثِ: (وَلَيْسَتْا بِمُغْنِيَتَيْنِ) أَيِ:
لَيْسَتْا بِمَنْ يُخَيِّنُ الْغِنَاءَ.

وأقول: هذا تفسير لا تُساعد عليه الروايات الصحيحة الأخرى للقصّة، حيث جاء في بعضها: (قَتْنَانِ ثَغْنَانِ)، ولَفْظُ الثَغْنَانِ يعني المغنّية في استعمالهم دون تكلف، وفي بعضها: (وَحَمَامَةٌ وصاحبُها ثَغْنَانِ)، وهذا يُشعرُ بكونهما مِمَّنْ عُرِفَ بالغِناءِ، وقد قيلَ.

وإنّما الألبتُّ أن يُجمَعَ بين الألفاظِ على وَجْهِ يَسْتَعْمِلُهَا جَمِيعاً، وذلكَ فيما أرى أنَّ نَعْتَهُمَا بكونِهِمَا (لَيْسَتَا بِمَغْنَتَيْنِ) يعني لم تكونا مِمَّنْ يَمْتَنِهُنَّ الغِناءَ ويَحْتَرِفُهُ.

الحديث الخامس: عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ:

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ صَوْتَ زَمَارَةٍ رَاحَ، فَوَضَعَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَعَدَلَ رَاحِلَتَهُ عَنِ الطَّرِيقِ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا نَافِعُ، أَسْمَعُ؟ فَأَقُولُ: نَعَمْ، فَيَمْنُضِي، حَتَّى قُلْتُ: لَا، فَوَضَعَ يَدَيْهِ، وَأَعَادَ رَاحِلَتَهُ إِلَى الطَّرِيقِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَمِعَ صَوْتَ زَمَارَةٍ رَاحَ، فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا^(١).

قيل: زَمَارَةُ الرَّاعِي مِغْرَقَةٌ، ولو لم تُكُنْ مُحَرَّمَةً لَمَا تَكَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَأَعْرَضَ عَنِ الاسْتِمَاعِ.

وأقول: قولكم: (لو لم تُكُنْ مُحَرَّمَةً) إقرارٌ منكم بأنَّ التَّحْرِيمَ بغيرِ هذا الدَّلِيلِ، وإنّما هذا في رأيكم تَخْرِيجٌ على أَصْلِ مَعْلُومٍ، وهو ما تَرَدَّدَ يَقِينًا في عَجْزِكُمْ عَنْهُ.

(١) حديث صحيح، أخرجه أبو داود وغيره، وبأني بيان مرتبته في الفضل الأول من الباب الثاني (رقم: ٥).

ثُمَّ إِنَّ غَايَةَ مَا فِي الْحَدِيثِ مِمَّا تَتَعَلَّقُونَ بِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَضَ عَنِ الاسْتِمَاعِ، وَهَذَا هُوَ الْأَكْمَلُ فِي حَقِّهِ ﷺ، فَلَا تَرُدُّ فِي أَنْ الاسْتِغَالَ بِالْمَلَاهِي وَاسْتِمَاعِهَا لَيْسَ مِنَ الْفَضَائِلِ الَّتِي يَسْعَى لِتَحْصِيلِهَا الْمُشْمُرُونَ لِلْآخِرَةِ، فَكَيْفَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَإِذَا كَانَ قَدْ أَعْرَضَ عَنْ لَهْوِ عَائِشَةَ مَعَ الْجَارِيتَيْنِ فِي بَيْتِهِ مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي وَهُوَ الْمُنَاسِبَةُ، حَيْثُ كَانَ يَوْمَ عِيدٍ، وَهُوَ يَوْمٌ يَكُونُ فِيهِ مِنَ اللَّهْوِ وَاللَّعِبِ مَا لَا يَكُونُ فِي غَيْرِهِ، فَكَيْفَ بِسَائِرِ الْأَحْوَالِ حَيْثُ لَا مُنَاسِبَةُ؟

وَهَذَا غَايَةُ مَا يُفِيدُهُ الْإِعْرَاضُ النَّبَوِيُّ هُنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَعْرَضَ عَنْ مُحَرَّمٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ قُلْنَا: عَنْ مُحَرَّمٍ، فَعَجَزْنَا فِي التَّحْقِيقِ وَإِنَّا كُنَّا أَنْ نَقْفَ عَلَى دَلِيلِهِ فِيمَا اسْتَعْرَضْنَاهُ؟ وَإِنْ قُلْنَا: عَنْ غَيْرِ مُحَرَّمٍ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا، أَوْ مُبَاحًا، وَلَا يَنْصَوِّرُ الْإِعْرَاضُ النَّبَوِيُّ عَنْ مَطْلُوبٍ مَدْنُوبٍ رَاجِحِ الْفَضْلِ.

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَةِ الثَّرْوِكِ النَّبَوِيِّ، إِذِ الْإِعْرَاضُ تَرْكُ، وَالتَّرْكُ النَّبَوِيُّ فِي أَمْرٍ عَادِيٍّ غَيْرِ تَعْبُدِيٍّ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيَانًا لِمُحَرَّمٍ ثَبَتَتْ حُرْمَتُهُ بِدَلِيلِهِ، فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْإِبَاحَةِ، وَأَمْرُ الْمَلَاهِي عَادِيٍّ لَا تَعْبُدِيٍّ، وَقَامَتِ الْبَرَاهِينُ الَّتِي تَخْلُلُ هَذَا الْبَحْثَ مِنْهَا جُمْلَةً، عَلَى جَرَيَانِ الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ عَلَى الْإِعْرَاضِ عَنْهَا^(١).

وَالْمُبَاحُ يَصِيرُ إِلَى الْكَرَاهَةِ بِمُجَرِّدِ تَفْوِيتِ الْمُسْتَحَبِّ، وَاسْتِمَاعُ زَمَازَةِ الرَّاعِي لَا يُحَقِّقُ قُرْبَةً فِي ذَاتِهِ، وَالتَّبْيُّ ﷺ فِي حَالِ قُرْبَةٍ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، كَمَا كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) وَانْظُرْ (أَصُولَ وَقَوَاعِدَ) فِي الْمَدْخَلِ لِهَذَا الْبَابِ.

يَذْكُرُ اللهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ^(١)؛ لَذَا كَانَ إِعْرَاضُهُ ﷺ مُنَاسِباً لِحَالِ
الِاسْتِغَالِ بِالْقُرْبَةِ.

وَهَذَا يُصَحِّحُ مَسَلَّكَ مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى كَرَاهَةِ الْاسْتِغَالِ
بِالْمَلَاهِي كَرَاهَةً تَنْزِيهٍ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، مَا لَمْ يَوْجَدْ الْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِ، كَمَا
وُجِدَ فِي الْغُرْسِ وَنَحْوِهِ.

فَإِذَا بَانَ هَذَا، فَهَهُنَا سَوَالٌ لَمْ يُخَسِّنِ الْمَحْرَمُ جَوَابَهُ، وَهُوَ: لِمَاذَا
سَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبَيَانِ لِلرَّاعِي، وَلَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ السُّكُوتُ عَنِ
الْمَنْكَرِ يَقَعُ مِنْ أَفْرَادِ أُمَّتِهِ دُونَ الْإِنْكَارِ أَوْ الْبَيَانِ؟ مَعَ مَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ
ﷺ قَالَتْ: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَيْئاً قَطُّ بِيَدِهِ وَلَا امْرَأَةً وَلَا
خَادِماً، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَا يَبْلُ مِنْهُ شَيْءٌ قَطُّ فَيَنْتَقِمَ مِنْ
صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْتَهَكَ شَيْءٌ مِنْ مُحَارِمِ اللهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ ﷻ»^(٢).

وَجَذْتُ الْمَحْرَمَ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَجَوِبَةٍ مُضْطَرَّةٍ دَفَعَهُ إِلَيْهَا
اسْتِسْلَامُهُ لِلْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ، فَتَكَلَّفَ إِيجَادَ الْجَوَابِ، فَمَرَّةٌ يَفْتَرِضُ أَنَّ
الرَّاعِي كَانَ فِي رَأْسِ جَبَلٍ أَوْ مَكَانٍ يَغْسُرُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ، وَأُخْرَى: بَأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ صَوْتَهُ وَلَمْ يَرَهُ، وَمَرَّةٌ: بِأَنَّهُ لَيْسَ مُكَلِّفًا، وَمَرَّةٌ: قَبْلَ أَنْ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٠/٦، ١٥٣، ٢٧٨) وَمُسْلِمٌ (رقم: ٣٧٣) وَأَبُو
دَاوُدَ (رقم: ١٨) وَالثَّرْمَذِيُّ (رقم: ٣٣٨٤) وَابْنُ مَاجَةَ (رقم: ٣٠٢) مِنْ طَرِيقِ
زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْبَهِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، بِه.
وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ (الْحَيْضِ) بَابِ (تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَابِيكَ
كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ)، وَفِي كِتَابِ (الْأَذَانِ) بَابِ (هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ هَهُنَا
وَهَهُنَا). وَقَالَ الثَّرْمَذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٣٣٦٧) وَمَوَاضِعُ أُخْرَى
وَمُسْلِمٌ (رقم: ٢٣٢٨) وَاللَّفْظُ لَهُ.

يوجب الله تعالى إنكار المنكر، ومرة: قضية عين تخرج على سبب أو حال، إلى غير ذلك من الافتراض.

وأقول: هذا لا يلزمنا شيء منه، فإننا نعتقد وجوب سلوك طريق الجمع بين النصوص الواردة في باب قبل التسلیم لدلالة نص دون اعتبار لغيره، ومن ثم فلا نكون مضطرين لسلوك طرق الترجيح المقتضية إبطال دلالات النصوص، بسبب ما التزمناه من المقدمات الضعيفة والفاسدة.

فأنت أيها المنتصر للقول بالتحريم، حين سلّمت هذه المقالة ابتداءً، فاجأك هذا الحديث بأن النبي ﷺ سكّت عن صنيع الراعي، فتحيّرت فيه، فصرت تضرب له الأمثال وتحتمل له الوجوه، وفاتك أنه ليس كل احتيال يبطل معه الاستدلال، فإننا لو سلّمنا مَقَالَكَ بدليلها الذي لم نجدّه، ورَضينا ما احتملت في شأن الراعي، فكيف الجواب عن سكوت النبي ﷺ عن البيان لابن عمر، فإنه تركه يسمع، والترك النبوي مجرداً لا يفيد التحريم، فابن عمر كان محتاجاً إلى البيان كحاجة الراعي إليه، ومن ثم فالأمة محتاجة من بعد أن ينقل لها ابن عمر البيان النبوي، فلما انتفى دلّ السكوت على القدم، وعَدَمُ البيان إقراراً للأصل في الحكم، وهو الإباحة فيما تحرّر لنا، حيث نقّذنا دليل المنع، لكننا استفدنا بالترك النبوي هنا الكراهة في حق النبي ﷺ، وهو أقصى ما يفيدُه هذا الخبر، ولا ريب أنه يُسنُّ الاقتداء به ﷺ في ذلك، كما صنّع ابن عمر.

يتأكد ما ذكرته بأن ابن عمر وقّع له مع مولاه نافع نظير ما وقّع له مع النبي ﷺ، وهو يستحضر الواقعة، ومع ذلك فلم يأت في القصة

أن يكونوا استفادوا الترخيص من الحال على عهد التشريع، أو مما جرى عليه عمل الناس من غير تكبير، ولا يصح الجزم بأن ما كان كذلك فله حكم الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، لاحتمال أن يعود لعمل الناس الذي لا مصادم له في الأدلة.

ولو سلمنا أن له حكم الرفع، فإن المحرم بنى استدلاله به على أن الترخيص إنما يكون استثناء من أضل المنع، فهل يصح هذا؟

الواقع أن المحرم لم يزل يحيل على أضل موهوم، يقول: الغناء والمعازف مُحَرَّمَةٌ، ورُخص في تلك المحرمات في الغرس بهذا الحديث وما يجري مجراه من الأحاديث الواردة في اللغو في الغرس، وتبقى نطالبه بتصحيح أضله.

نعم، الحديث ظاهر في رفع الحرج في ضرب الدف والغناء في الغرس، ولا يلزم مفهومه وهو وقوع الحرج في غير الغرس؛ لأن مبنى المسألة على تحرير أضلها في باب العادات لا في باب العبادات، والأضل في هذا الباب رفع الحرج، وإنما يُمنع منها بالنص. وههنا نعود بالمحرم إلى مطالبته بالبرهان الناقل عن ذلك الأضل والمثبت بنفسه للتحريم والمورد للحرج فيما سوى الغرس من الأحوال.

على أنه من الجائز أن يكون الصحابة المذكورون في الحديث أجزوا ذلك على ما كان معهوداً من غير تكبير، والذي لا يلزم في سواه التكبير إلا إذا ورد، ونحن نسلم وروده، لكن لا على معنى التحريم، وإنما غايته الكراهة، كما تقدم بيانه في الكلام على حديث غناء الجاريتين، ويؤزل أثر الكراهة بمرجح، كمصلحة غير ممنوعة.

ومن وَجِهٍ آخَرَ: فَإِنَّ الرُّخْصَةَ فِي التَّحْقِيقِ لَا تُقَابِلُ المَحْرَمَ، إِنَّمَا تُقَابِلُ العَزِيمَةَ، وَفِي بَابِ المَلَاهِي فَإِنَّ العَزِيمَةَ فِي الجِدِّ لَا فِي الهَزْلِ وَاللَّهْوِ، إِذِ الجِدُّ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحَيَاةِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الثَّابِتُ، بِخِلَافِ ضِدِّهِ وَهُوَ الهَزْلُ وَاللَّهْوُ فَإِنَّهُ طَارِئٌ؛ لِكَثْرَةِ مَا عَلَى الْمَرْءِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمَسْئُولِيَّاتِ. فَلِمَصْلَحَةِ رَاجِحَةٍ فِي الْعُرْسِ صَارَ اللَّهْوُ رُخْصَةً مِنْ هَذَا الْأَصْلِ. هَذَا هُوَ الْجَارِي عَلَى الْأَصُولِ.

يَزِيدُ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ تَأْكِيداً: أَنَّ مَا ظَنَنَّا المَحْرَمَ مَفْهُومَ لَفْظِ الرُّخْصَةِ هُنَا، مُعَارَضٌ بِالْمَنْطُوقِ فِي الْأَدَلَّةِ الَّتِي سَأَذْكُرُهَا فِي الْفَصْلِ الثَّانِي، وَالذَّالَّةُ عَلَى سَعَةِ هَذِهِ الرُّخْصَةِ لَتَشْمَلَ صُوراً أُخْرَى غَيْرَ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَحْسَنُ الْقَهْمِ لِدَلَالَةِ التَّصْوِصِ فَهَمُّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي رِوَايَةٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ اسْتِدْلَالُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَهُوَ أَخَذَ أَصْحَابَ هَذِهِ الْقِصَّةِ، بِأَذْنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ، عَلَى رَنْعِ الْحَرَجِ فِي غَيْرِ الْعُرْسِ، خِلَافاً لِمَنْ اسْتَعْمَلَ مَفْهُومَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

فَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُغْتَكِفُونَ عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ، وَعِنْدَهُمْ قَيْئَنَةٌ، فَقُلْتُ: أَنْتُمْ التُّجَبَاءُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!! فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لَنَا فِي الْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ. الْحَدِيثُ (١).

(١) رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ. أَخْرَجَهَا أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْأَصْبَهَانِيِّينَ»، وَسَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٦). وَقَوْلُهُ فِيهَا: (عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ) مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرَابِ الْمُبَاحِ.

قلت: فهذه قصة ظاهرها بين أن هؤلاء النفر من الصحابة لم يكونوا اجتمعوا على سماع الغناء في عرس، إنما في أنس، واستدل أبو مسعود على إباحة ما كانوا عليه بما ورد في الغناء في العرس.

والقصة وإن كان ظاهرها غير الأولى، لكن الحديث المستدل به هو ذاته الأول.

الحديث السابع: عن السائب بن يزيد:

أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقال: «يا عائشة، أتعرفين هذه؟» قالت: لا، يا نبي الله، فقال: «هذه قينة^(١) بني فلان، تحبين أن تُغنيكِ؟» قالت: نعم، قال: فأعطاهما طبقاً، فغنتها، فقال النبي ﷺ:

(١) الأصل في مادة (قين) الدلالة على إضلاح وتزيين. (مقاييس اللغة: ٤٥/٥).

ومن ذلك قيل للحذاد: (قَيْن)؛ لأنه يُضْلِحُ الأشياءَ ويلبها، كما قالوا للصانع: (قَيْن). والفقين: التزيين، ويقولون للمرأة التي تزين النساء: (مُقَيِّنة). وكلُّ عبيد فهو عند العرب (قَيْن) والامة (قَيْنَة). والعلّة في تسميتهما بذلك: حال مهنتيهما، وما يقومان به من صناعة أو إضلاح وتزيين، وذكر ابن فارس عن قوم في الأمة: «إنما سُميت بذلك؛ لأنها قد تُعَدُّ للغناء» قال: «وهذا جيد» (مقاييس اللغة: ٤٥/٥).

قلت: لكن الأول، وهو حال المهنة، أولى؛ لأنهم أطلقوه على العبد، ولم يكن في العادة مشتملاً على هذا الوصف.

و(القينة): المغنية (انظر صحاح الجوهري: ٢١٨٦/٦، واللسان، مادة: قين).

قال الأزهري: «إنما قيل للمغنية: قينة، إذا كان الغناء صناعة لها، وذلك من عمل الإمام دون الحرائر» (اللسان، مادة: قين).

قلت: وهذا يشير إلى أن تسمية المغنية (قينة) إنما جاء من جهة أن الغناء كان يُعزف في الإمام دون الحرائر، ثم جرى إطلاقه في كل مغنية.

فحاصل ذلك: أن لفظ (قينة) مُشْتَرَكٌ بين الأمة مطلقاً، والامة المغنية خاصة، وكلُّ مغنية، وتحدد المراد فيه يعود في كل موضع إلى قرائنه.

«قَدْ نَفَعَ الشَّيْطَانُ فِي مِنْخَرِهَا»^(١).

قِيلَ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ غِنَاءَهَا مِنْ نَفْعِ الشَّيْطَانِ فِي مِنْخَرِهَا، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْحَقِّ لَمَا أَضِيفَ إِلَى الشَّيْطَانِ.

وَأَقُولُ: قَدْ تَقَدَّمَ فِي تَوْجِيهِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: (مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ) مَا تَفِيدُهُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ، وَأَنَّهُ لَا تَلَازُمَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَحْرِيمِ الْمُضَافِ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: فَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضاً أَنَّ اللَّهْوَ أَلْصَقُ بِالْبَاطِلِ لَا بِالْحَقِّ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْحَقِّ بِاعْتِبَارِ الْغَايَةِ.

وَإِنِّي لِأَعْجَبُ مِمَّنْ يَسْتَدِلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ أَوْ الْعَزْفِ، وَقَدْ وَقَعَ كُلُّ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ بِإِذْنِ صَرِيحٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ بَلَغَ مِنْ مُدَارَاتِهِ لِعَائِشَةَ ؓ أَنَّ يَغْرِضَ عَلَيْهَا إِنْ أَحَبَّتْ أَنْ تَسْمَعَ الْغِنَاءَ، وَأَعْطَى الطَّبَقَ لِلْقَيْنَةِ لِتَضْرِبَ بِهِ، وَوَصَفَ الْمَرَأَةَ بِأَنَّهَا قَيْنَةٌ وَتُغْنِي، وَهَذَا نَعْتُ مَنْ تُعْرَفُ بِالْغِنَاءِ، فَتَأَمَّلْ مَا يَأْتِي بِهِ هَذِي النَّبِيُّ ﷺ مِنَ السَّعَةِ، وَمَا يَأْتِي بِهِ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّفُونَ مِنَ الضُّيْقِ وَالْمَصَادِمَةِ لَهُذِيهِ؟ يَقُولُ قَائِلُهُمْ: هَذَا الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى حُرْمَةِ الْغِنَاءِ، وَيَنْسَى أَنَّهُ بِإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِقْرَارِهِ، بَلْ يَغْفُلُ عَمَّا وَرَاءَ قَوْلِهِ مِنَ التَّقْدِيمِ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الْحُجُرَاتُ: ١].

وَشَبَّهَ بِهَذَا الْحَدِيثِ اسْتِدْلَالَ مَنْ اسْتَدَلَ بِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي النَّاذِرَةِ أَنَّ تَضْرِبَ بِالْذُّفِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَيَأْتِي بَيَانُ مَرْتَبَتِهِ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ١٠).

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عليه السلام، قَالَ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا هَمَمْتُ بِشَيْءٍ (وَفِي لَفْظٍ: بِقَبِيحٍ) مِمَّا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَهْمُونَ بِهِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ، كِلَاهُمَا يَغْصِمُنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمَا، قُلْتُ لَيْلَةً لَفَتَنِي كَانَ مَعِيَ مِنْ قُرَيْشٍ فِي أَعْلَى مَكَّةَ فِي أَغْنَامٍ لَأَهْلِهَا تَرْعى: أَبْصِرْ لِي غَنَمِي حَتَّى أَسْمُرَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِمَكَّةَ كَمَا تَسْمُرُ الْفَتَيَانُ، قَالَ: نَعَمْ، فَخَرَجْتُ، فَلَمَّا جِئْتُ أَدْنَى دَارٍ مِنْ دُورِ مَكَّةَ سَمِعْتُ غِنَاءً وَصَوْتَ دُفُوفٍ وَزَمْرٍ (وَفِي لَفْظٍ: سَمِعْتُ عَزْفًا بِفَرَابِيلٍ وَمَزَامِيرٍ)، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: فَلَانٌ تَزُوجُ فَلَانَةَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ تَزُوجُ امْرَأَةً، فَلَهَوْتُ بِذَلِكَ الْغِنَاءِ وَالصَّوْتِ (وَفِي لَفْظٍ: فَجَلَسْتُ أَنْظُرُ) حَتَّى غَلَبَتْني عَيْنِي، فَنِمْتُ فَمَا أَبْقَظَنِي إِلَّا مَسُّ الشَّنَسِ، فَرَجَعْتُ فَسَمِعْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي مِثْلُ مَا قِيلَ لِي، فَلَهَوْتُ بِمَا سَمِعْتُ (وَفِي لَفْظٍ: فَجَلَسْتُ أَنْظُرُ) وَغَلَبَتْني عَيْنِي، فَمَا أَبْقَظَنِي إِلَّا مَسُّ الشَّنَسِ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى صَاحِبِي فَقَالَ: مَا فَعَلْتَ؟ فَقُلْتُ: مَا فَعَلْتُ شَيْئًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُولُ اللَّهِ، مَا هَمَمْتُ بَعْدَهَا أَبَدًا بِسُوءٍ مِمَّا يَفْعَلُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ حَتَّى أَكْرَمَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِنُبُوَّتِهِ»^(١).

فَقِيلَ: ذَلِكَ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ سَمَاعَ الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِفِ مِنْ فِعْلِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِي وَصَفَ فِي الْحَدِيثِ بِالْفُجْحِ وَالسُّوءِ، وَعَصَمَ اللَّهُ نَبِيَّهَ ﷺ مِنْهُ قَبْلَ الْبُعْثَةِ.

وَأَقُولُ: لَيْسَ تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَوَابًا، وَلَمْ يَكُنْ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي «السِّيَرَةِ» وَمِنْ طَرِيقِهِ جَمَاعَةٌ، وَيَأْتِي بَيَانُ تَخْرِيجِهِ وَمُرْتَبِئِهِ فِي الْقَصْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْمٌ: ١١).

الَّذِي هُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَفْعَلَهُ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ مَرَّتَيْنِ هُوَ سَمَاعُ الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِيفِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «كِلَاهُمَا يَغْصِمُنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمَا»، وَهُوَ لَمْ يَغْصَمْ مِنْ سَمَاعِ الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِيفِ فِي الْمَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ: «فَلَهُوْتُ بِذَلِكَ الْغِنَاءِ وَالصُّوْتِ (وَفِي لَفْظٍ: فَجَلَسْتُ أَنْظُرُ) حَتَّى غَلَبَتْني عَيْنِي»، وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ فِي الْمَرَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا جِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي مُنَاسَبَاتِهِمْ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الْمَظْنُونِ بِشُبَّانِ الْجَاهِلِيَّةِ فَعَلُوهَا كَاللَّهْرِ بِالْفَوَاحِشِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَلَيْسَتْ الْغِنَاءُ وَالْمَعَارِيفُ.

يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّهُ ﷺ حِينَ رَجَعَ إِلَى صَاحِبِهِ فَسَأَلَهُ عَمَّا فَعَلَ، أَجَابَهُ بِقَوْلِهِ: «مَا فَعَلْتُ شَيْئاً»، وَهُوَ قَدْ نَظَرَ لِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ، وَسَمِعَ الْغِنَاءَ وَالْمَعَارِيفَ، بَلْ وَلَهَا بِهَا، حَتَّى نَامَ، فَلَوْ كَانَ أَرَادَهَا بِالسُّوءِ وَالْفُحْجِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: «مَا فَعَلْتُ شَيْئاً» وَهُوَ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ؟؟ حَاشَا أَنْ يَكُونَ هَذَا مُرَادَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

بَلْ هَذَا النَّظَرُ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ سَمَاعَ الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِيفِ بِمَجْرَدِهَا لَا حَرَجَ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْحَرَجُ - إِنْ وَقَعَ - فَبِمَا يَقْتَرُنُ مَعَهَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ، كَالَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ كَالْخَمْرِ وَالْفَاحِشَةِ، وَقَدْ أَبْهَمَ فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يُعَيِّنْ.

فَإِذَا قَارَأْتَ بَيْنَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي بَيَّنْتُ وَمَا وَرَدَ فِي سَائِرِ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِذْنِ الْبَيِّنِ فِي الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِيفِ بِمَجْرَدِهَا، تَأَكَّدَ لَكَ الْخَطَأُ فِي إِيرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ كَدَلِيلٍ مِنْ أَدَلَّةٍ مَتَعِبِهَا.

وَمِنْ فَائِدَةِ هَذَا الْحَدِيثِ: الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ مَعَارِفَهُمْ لَمْ تَكُنِ الدُّفُوفَ وَخَذَهَا، بَلْ فِي هَذَا ذِكْرُ الْمَزَامِيرِ أَيْضاً، وَالْعَرَابِيلِ: جَمْعُ

عُزْبَالٍ، وَهُوَ الدُّفُّ، وَسُمِّيَ الضَّرْبُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ (عَرْفًا)، وَتَقَدَّمَ
التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ.

النُّوعُ الثَّلَاثُ: أَحَادِيثُ اشْتَمَلَتْ عَلَى الْفَافِظِ ظَنُّ الْمَحْرُومِ دَلَالَتَهَا عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَيَنْدَرُجُ تَحْتَ هَذَا مِمَّا ثَبَّتَ إِسْنَادُهُ حَدِيثَانِ:

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيَّ - أَوْ حَرَّمَ - الْخَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْكُوبَةَ، وَكُلُّ
مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ بَدِيْمَةَ: مَا الْكُوبَةُ؟ قَالَ:
الطَّبْلُ^(١).

قِيلَ: فَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ الطَّبْلِ مِنَ الْمَعَازِفِ، وَأَكْثَرُ
آلَاتِ الْعَزْفِ فِي الْمَعْنَى أَشَدُّ مِنَ الطَّبْلِ، فَلَهَا حُكْمُهُ كَذَلِكَ.

وَأَقُولُ: نَعَمْ، هُوَ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ الطَّبْلِ لَوْ صَحَّ مَا قَالَهُ ابْنُ
بَدِيْمَةَ.

وَلَوْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الطَّبْلُ) بَدَلُ «الْكُوبَةِ» لَكَانَ نَصًّا لَا يَقْبَلُ
التَّرَدُّدُ فِي تَحْرِيمِهِ، خُصُوصًا وَهُوَ حَدِيثٌ لَا شُبْهَةَ فِي صَحِّهِ، وَصَرَّاحَةٌ
التَّحْرِيمِ فِيهِ لَمْ يَأْتِ بِهَا خَيْرٌ سِوَاهُ فِي الْبَابِ.

فَهَلْ يَصِحُّ مَا قَالَهُ ابْنُ بَدِيْمَةَ؟

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، رَأَيْتِي بَيَانُ مَرْتَبَتِهِ وَالْفَافِظُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ
مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٤).

تَبَيَّنَتْ مَا قَالَه النَّاسُ فِي تَفْسِيرِ هَذَا اللَّفْظِ، فَوَجَدْتُهُمْ يَذْكُرُونَ لَهُ ثَلَاثَةً مَعَانٍ:

الأول: آله الطُّبُلِ.

وَهُوَ تَفْسِيرُ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ الْمَذْكُورُ فِي تَتَمُّعِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ مَعْرُوءًا إِلَيْهِ صَرَاحَةً، وَقَالَه بَعْضُ الرُّوَاةِ بَعْدَهُ، كَمَا تَرَاهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى طُرُقِ الْحَدِيثِ وَالنَّفَاطِظِ.

وَقَالَ بِهِ مِنَ اللَّفْظِيِّينَ: مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ فِيمَا حَكَاهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنْهُ، كَمَا ذَكَرَ عَنْهُ الْقَوْلَ الثَّانِي^(١).

كَذَلِكَ هُوَ اخْتِيَارُ الْجَوْهَرِيِّ، قَالَ: «وَالْكُوبَةُ: الطُّبُلُ الصَّغِيرُ الْمَخْضَرُ»^(٢).

الثاني: لُعْبَةُ التَّرْدِ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: «وَأَمَّا الْكُوبَةُ، فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ (الْكُوبَةَ) التَّرْدُ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الطُّبُلُ»^(٣).

قُلْتُ: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ هَذَا أَحَدُ الرُّوَاةِ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، نَزَلَ الْمِصْبِصَةَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ، كَانَ صَدُوقًا لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ.

وَهَذَا التَّفْسِيرُ بِكَوْنِهَا (التَّرْدُ) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «هُوَ الصَّحِيحُ»^(٤).

(١) معجم تهذيب اللغة (٣/٣٠٦٣).

(٢) الصَّحاح (١/٢١٥).

(٣) غريب الحديث (٤/٢٧٨).

(٤) لسان العرب (مادة: قنن).

وبه صدّر ابن الأثير شرح اللَّفْظ في حديث النَّبِيِّ ﷺ المذكور، حيث قال: «هي التُّرْدُ، وقيل: الطُّبْلُ، وقيل: البَرْبَطُ»^(١).

الثالث: البَرْبَطُ.

حكاه ابن الأثير كما عَلِمْتُ، والبَرْبَطُ: العودُ، أو: ملهاة تشبه العود.

قلتُ: وهذا التفسير للكُوبَةِ بالبَرْبَطِ لم أجد لأهل اللُّغَةِ تعويلاً عليه، ووجدتُ ظاهرَ كلامِهِمْ في ترجيحِ القولِ الثاني: أنَّها لُغَةُ التُّرْدِ، وهو ما يُشعرُ به تصرفُ أبي عُبَيْدٍ وابنِ الأثيرِ فيما نقلتُ عنهُما، لا سيما في حديثِ النَّبِيِّ ﷺ المذكور، حيثُ إنَّهُما في مَعْرِضِ شَرْحِهِ، كما أنَّه الذي جَزَمَ الأزهرِيُّ بأنَّه الصَّحِيحُ.

وقد قامَ لديَّ من البُرْهَانِ على تَرْجِيحِهِ، بل تَصْوِيهِ، أمران:

أولُهُما: ما ثَبَتَ عَنْ فَضالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، وكانَ يَجْمَعُ مِنَ المَجاميعِ، فَبَلَّغَهُ أَنَّ أَقْواماً يَلْعَبُونَ بالكُوبَةِ، فقامَ غَضَباناً يَنْهَى عَنْها أَشدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قالَ: أَلَا إِنَّ اللَّاعِبَ بِها لَيَأْكُلُ قَمَرها كَأَكْلِ لَحْمِ الخَنْزِيرِ وَمُتَوَضِّئٍ بالْدَمِ، يعني بالكُوبَةِ التُّرْدَ^(٢).

(١) النِّهاية (٢٠٧/٤).

(٢) أخرجه البُخاريُّ في «الأدب المفرد» (رقم: ٧٨٨، ١٢٦٧) قال: حَدَّثَنَا عِصامُ، قال: حَدَّثَنَا حَرِيزٌ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ سُمَيْرٍ الأَلْهَانِيِّ، عَنْ فَضالَةَ، به.

قلتُ: وإسناده جَيِّدٌ، شَيْخُ البُخاريِّ هو عِصامُ بْنُ خالِدٍ الحَضْرَمِيُّ جِمصِيُّ صَدُوقٌ، وَحَرِيزٌ هو ابْنُ عُثْمانَ مِنْ مَشاھيرِ ثقاتِ الشَّامِيِّينَ، وَسَلْمانُ بْنُ سُمَيْرٍ شاميٌّ تابعيٌّ نَقَّه، وثَقَّه العِجْلِيُّ وابنُ جَبَّانَ، وقالَ أبو داوُدَ السَّجِسْتانيُّ: «شَيْوخُ حَرِيزٍ كُلُّهُمْ ثقاتٌ».

قلت: وَفَضَالَةٌ مِنْ خِيَارِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَائِهِمْ بِالشَّامِ، وَهُوَ رَجُلٌ
مِنَ الْأَنْصَارِ.

فَفِي هَذَا الْخَبَرِ تَفْسِيرٌ صَرِيحٌ لِلْكُوفَةِ، وَأَنَّهَا بِلِسَانِهِمْ وَعُزْفِهِمْ هِيَ
النُّزْدُ لَا الطُّبْلُ، وَقَوْلُ فَضَالَةَ الْمَذْكُورُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ
لَعِبَ بِالنُّزْدِ شَبِيرَ فَكَأَنَّمَا صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خَنْزِيرٍ وَدَمِهِ»^(١).

قلت: فَهَذَا وَخَدَهُ كَافٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ ذَلِكَ الزَّمَانِ، لَا سِوَمَا
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانُوا يَعْرِفُونَ أَنَّ الْكُوفَةَ هِيَ النُّزْدُ، وَهُوَ لُغَةُ الْقِمَارِ.
وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الْقَائِلِ: (لَا يَزَالُ مَعَهُ كُوبُ الْخَمْرِ وَكُوفَةُ الْقَمَرِ)،
قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «وَهِيَ النُّزْدُ وَالشُّطْرُنْجُ»^(٢).

وثانیهما: بَحْثُنَا عَنْ شَاهِدٍ يَقْوِي تَفْسِيرَ (الْكُوفَةِ) بِالطُّبْلِ، فَأَقْدَمَ مَا
وَجَدْنَاهُ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ أَحَدِ الرُّوَاةِ فِي سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ، وَعَلِيُّ هَذَا
رَجُلٌ مِنْ أَتْبَاعِ التَّائِبِينَ، مِنَ الْمَوَالِي، كُوفِي نَزَلَ حِرَّانَ، وَهُوَ ثِقَةٌ جَيِّدُ
الْحَدِيثِ، مَوْتُهُ سَنَةُ (١٣٦)، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهِ: كَانَ أَعْرَابِيًّا فَصِيحُ
اللُّسَانِ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ لِدَلِيلِهِ، وَلَيْسَ بِفَقِيهِ يَعْرِفُ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ وَمَخَارِجِهَا
لِيُعْتَمَدَ تَفْسِيرُهُ، وَلَا بَلُّغُوهُ عُرِفَ بِالْعِنَايَةِ بِلِسَانِ الْعَرَبِ كَالْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي
عُبَيْدٍ، وَإِنَّمَا غَايَةُ أَمْرِهِ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مِنَ الثَّقَلَةِ، وَفِيهِمْ كَثِيرٌ مِنْ ثِقَاتِ
الْعَجَمِ.

فَهَلْ يَصِحُّ فِي الْعِلْمِ اعْتِمَادُ قَوْلِ مَنْ هَذَا وَصَفُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ؟!

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْمٌ: ٢٢٦٠). وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى
الْأَشْمَرِيِّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ كَذَلِكَ.

(٢) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ (ص: ٤٠٠).

نَعَمْ، لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّانِ وَوُجِدَ لِقَوْلِهِ شَاهِدٌ لاعتَدَدْنَا بِهِ مِنْهُ،
وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: لَفِظُ (الْكُوبَةِ) مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الثَّرْدِ وَالطُّبْلِ، ثُمَّ يَرْجَحُ
المَقْصُودُ بِالْقِرَائِنِ، لَكِنَّ الرَّجُلَ لَا يَتَلَعَّ فِي فَصَاحَتِهِ أَنْ يُضَاهِيَ قَوْلَهُ هَذَا
المَعْمُودُ فِي زَمَنِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ تَصْحِيحَ الْأَزْهَرِيِّ لِتَفْسِيرِ الْكُوبَةِ بِالثَّرْدِ، وَمَا أَشْعَرَ بِهِ
تَصَرُّفُ أَبِي عُبَيْدٍ وَابْنِ الْأَثِيرِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِهَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ الَّذِينَ ذَكَرْتُ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَعْيَانِ اللَّغَوِيِّينَ، فَعَلَيْكَ أَنْ
تُلَاحِظَ أَنَّهُ ذَكَرَ كَذَلِكَ تَفْسِيرَهُ بِالثَّرْدِ، وَكَانَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ قَدْ رَوَى
الْحَدِيثَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الثَّوْرِيِّ كَأَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، فَجَائِزٌ أَنْ
يَكُونَ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ التَّفْسِيرُ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ ابْنِ بَذِيمَةَ، كَمَا كَانَ عَنْدهُ
الْقَوْلُ الْآخَرُ عَنِ الْعَرَبِ، فَحَكَاهُمَا قَوْلَيْنِ.

ثُمَّ إِنَّ تَقْدِيمَ مَا حَكَاهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ
الضَّنْعَانِيُّ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَهُمْ أَهْلُ اللُّسَانِ، وَهُوَ لَيْسَ بِعِيدِ الطَّبَقَةِ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ، أَصَحُّ فِي الْعِلْمِ مِنَ الْإِعْتِدَادِ بِقَوْلِ ابْنِ بَذِيمَةَ، وَلِذَا
قَدَّمَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبَهُمْ مَنْ قَالَ (الطُّبْل) كَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدِّ بِهِ.

فَبِهَذَا التَّفْصِيلِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ تَفْسِيرَ (الْكُوبَةِ) بِالطُّبْلِ تَفْسِيرٌ ضَعِيفٌ فِي
اللُّسَانِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّرْدُ.

وَوَجَدْتُ مَنْ يَقُولُ: عَلِيُّ بْنُ بَذِيمَةَ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ فِي النَّهْيِ
عَنِ الْكُوبَةِ، وَالرَّأْيُ أَعْلَمُ بِمَا رَوَى.

وَأَقُولُ: هَذِهِ دَعْوَى لَا يُسَلِّمُهَا مَنْ حَيْثُ النَّاصِلُ نَقَلَ صَحِيحًا وَلَا
نَظَرَ صَرِيحًا.

فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبْلَغَهُ غَيْرُهُ، قُرْبَ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَقْفَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»^(١).

وَابْنُ بَزْزِيمَةَ لَمْ يَقُمْ لَهُ مِنَ الْأَوْصَافِ مَا يُصَيِّرُ تَفْسِيرَهُ حُجَّةً، وَإِذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ الرَّائِي مِنَ الصُّحَابَةِ لِلْفِظِ فِي رَوَاتِيهِ، فَكَيْفَ الشَّأْنُ بَعْدَهُمْ مِنَ الرَّوَاةِ؟

نَعَمْ، هُنَاكَ مَنْ تَبَعَ ابْنَ بَزْزِيمَةَ فِي تَفْسِيرِهِ، لَكُنْهُمْ جَرَوْا عَلَى آثَرِهِ.

وَنَقُولُ: لَوْ لَمْ نَجِدْ تَفْسِيرًا لِلْفِظِ (الْكُوتَةِ) إِلَّا التَّفْسِيرَ بِالطُّبْلِ، فَلَيْسَ مِنْ بُدْ إِلَّا أَنْ تَقْبَلَهُ؛ لِأَنَّا سَنَكُونُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ نُعْمِلَ النَّصَّ بِذَلِكَ التَّفْسِيرِ، وَإِمَّا أَنْ نَدَّعَى لِلْجَهْلِ بِمَعْنَى (الْكُوتَةِ)، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ أَخَذُنَا بِتَفْسِيرِ ابْنِ بَزْزِيمَةَ لَا مَنَاصَ مِنْهُ؛ لِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ الضُّدُّ مِنْ تَرْكِ الْعَمَلِ بِالنَّصِّ. لَكِنْ هَذَا غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ هُنَا بَعْدَ أَنْ عَلِمْنَا الْمَرَادَ بِالْفِظِ بِتَفْسِيرِ رُوَيْتٍ فِيهِ الْحَقِيقَتَانِ: اللَّغْوِيَّةُ، وَالشَّرْعِيَّةُ، فَأَمَّا اللَّغْوِيَّةُ فَلَأَنَّهُ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٦٧/٣٥ رَقْم: ٢١٥٩٠) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٣٦٦٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (رَقْم: ٢٦٥٦) وَالدَّارِمِيُّ (رَقْم: ٢٣٣) مِنْ طُرُقٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ سُلَيْمَانَ مِنْ وَلَدِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَانَ بْنَ عُثْمَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، بِهِ. قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ زَوَاهُ كَذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ، مِنْهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَجَبْرِ بْنُ مُطْعِمٍ، وَأَبُو الدُّزْدَاءِ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَغَيْرُهُمْ. وَقَدْ ذَهَبَ بِغَضِّ الْعُلَمَاءِ لِكَوْنِهِ مُتَوَاتِرًا؛ لِمَا رَأَوْهُ مِنْ كَثَرَةِ طُرُقِهِ، وَخَرَجَ طَرُقُهُ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَدِينِيُّ فِي جُزْءٍ نَشَرَهُ أَخُونَا الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ بَنُورُ الْبَذَرِ، وَلِلْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْمَحْسَنِ الْعَبَادِ كِتَابٌ قِيمٌ هُوَ أَوْعَبُ مَا صُنِّفَ فِيهِ، سَمَاءُ «دِرَاسَةِ حَدِيث: نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، رَوَايَةً وَدِرَايَةً».

معروف من لغة الصحابة ولغة أهل اليمن، وأما الشرعية فمن واقع استعمال الصحابة، فهو أحد ما يبين المراد الشرعي باستعمال اللفظ.

فحاصل القول في هذا اللفظ:

أن (الكوبة) هي لغة الرد، وهي التي حرّمها النبي ﷺ في هذا الحديث، وأما الطبل فلا يصح إيرادُه هنا، وتفسير (الكوبة) به أشبه أن يكون من شواذ اللغة مع ما تقدّم من الاستدلال، وعليه: فلا يجوز استعمال هذا الحديث للاستدلال به على حرمة المعازف؛ لأنه وضع للنص في غير محله، واستدلال به في غير موضعه.

تنبيه:

وردّ في بعض روايات هذا الحديث من غير طريق ابن عباس زيادة تحريم (القنين)، وفُسِّرَت بألّة (العود)، كما فُسِّرَت بغيرها، وقد كُنْتُ صَحَّحْتُهَا روايةً في التآليف الأولى^(١)، لكن ظهر لي فيها من بعد علّة قاذخة، فالغيتُها من جُمْلَةٍ ما يردّ في هذا المبحث لضعفها، على أنها لو ثبتت ففيها نزاع قريب من النزاع في (الكوبة)، غير أن تفصيل البيان في ذلك مع ضعف الرواية ضرب من التكلف.

الحديث الثاني: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

«بئس الكسب أجر الرّماة». وفي لفظ: نهى رسول الله ﷺ عن كسب الرّماة^(٢).

(١) أحاديث دَمَ الغناء والمعارف في الميزان، (ص: ٤٠)، وسيأتي بيانُ علّتها في الكلام على حديث «الكوبة» في الفصل الأول من الباب الثاني (رقم: ٤).

(٢) حديث صحيح، أخرجه أبو بكر العطّار في «جزء من حديثه» والبيهقي وغيرهما، ويأتي بيان القول فيه في الفصل الأول من الباب الثاني (رقم: ٧).

قيل: (الرَّمَاةُ) في الحديثِ المعْنِيَّةُ، أو التي تَعْرِفُ بالمُزْمَارِ، والنَّهْيُ
عن كَسْبِهَا لِلتَّحْرِيمِ، وَتَحْرِيمُ كَسْبِهَا لِتَحْرِيمِ لَمَهْنَتِهَا، وَهُوَ الْغِنَاءُ أَوِ الْعَزْفُ.

وأقول: هذا تفسِيرٌ غَيْرُ مُسَلِّمٍ في هذا الحديثِ، مَرْدُودٌ عِنْدَ أَهْلِ
اللسانِ وأهْلِ الحديثِ، وإنَّ صَحَّ في أَضَلِّ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ، فَالشَّأْنُ في
دَلَالَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ في الْخَبَرِ:

قالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: «قَالَ الْحَجَّاجُ»^(١): الرَّمَاةُ:
الرَّائِيَّةُ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «فَمَعْنَى قَوْلِهِ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: إِنَّهُ نَهَى عَنِ مَهْرِ
الْبَغْيِ، وَالتَّفْسِيرُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَرْفَ إِلَّا فِيهِ، وَلَا
أَدْرِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَخَذَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الرَّمَاةُ، وَهَذَا عِنْدِي خَطَأٌ فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ، إِنَّمَا الرَّمَاةُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهَا مَاخُودٌ مِنْ
الرَّمَزِ، وَهِيَ الَّتِي تَرْمِي بِشَفَتَيْهَا أَوْ بَعَيْنَيْهَا، فَأَيُّ كَسْبٍ لَهَا هَهُنَا يُنْهَى
عَنْهُ؟ وَلَا وَجْهَ لِلْحَدِيثِ إِلَّا مَا قَالَ الْحَجَّاجُ: الرَّمَاةُ، وَهَذَا عِنْدَنَا أَثْبَتُ
مِمَّنْ خَالَفَهُ، إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الرَّائِيَّةِ، وَبِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ
فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا لِلْبَيْتِ عَلَى الْإِفَاءِ إِنْ أَرَادَ نَحْصًا لِلْبَيْتِ عَرَضَ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا﴾ [الثَّور: ٢٣]، فَهَذَا الْعَرَضُ هُوَ الْكَسْبُ، وَهُوَ مَهْرُ الْبَغْيِ، وَهُوَ
الَّذِي جَاءَ فِيهِ النَّهْيُ، وَهُوَ كَسْبُ الْأَمَةِ، كَانُوا يُكْرِهُونَ فَتَيَاتِهِمْ عَلَى
الْبِغَاءِ وَيَأْكُلُونَ كَسْبَهُنَّ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ النَّهْيَ»^(٢).

وَاعْتَرَضَ ابْنُ قُتَيْبَةَ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ فَقَالَ: «الصَّوَابُ: الرَّمَاةُ؛ لِأَنَّ
مِنْ شَأْنِ الْبَغْيِ أَنْ تَرْمِضَ بَعَيْنَهَا وَحَاجِبَهَا»^(٣).

(١) هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمُضَيَّيْ شَيْخُهُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(٢) غَرِيبُ الْحَدِيثِ (١/٣٤١ - ٣٤٣).

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ (مَادَّةُ: زَمَر).

وَرَدَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى ابْنِ قُتَيْبَةَ، وَصَوَّبُوا قَوْلَ أَبِي عُبَيْدٍ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا وَجَدْتُهُ جَوَاباً عَنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْأَثْبَارِيِّ: «وَالَّذِي رَوَاهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ: (الرِّمَازَةُ) بِالرَّاءِ قَبْلَ الرَّايِ خَطَأً، وَالِاخْتِيَارُ عِنْدِي (الرِّمَازَةُ) بِالرَّايِ الْمَعْجَمَةِ، عَلَى مَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ؛ لِحُجَجِ ثَلَاثٍ: إحداهما: أَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ أَجْمَعُوا عَلَيْهَا، وَلَمْ يَغْرِفُوا الرِّاءَ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ (الرِّمَازَةَ) الْفَاجِرَةَ، لِأَنَّهَا تُحَسِّنُ نَفْسَهَا وَكَلَامَهَا، وَالرِّمْرُ عِنْدَ الْعَرَبِ: الْحَسَنُ، قَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

يَنَانِي حَنَانِي بَيْنَهُمَا رَجُلٌ أَجَشُّ غِنَاؤُهُ زَمِيرُ
قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: (الرِّمْرُ) الْحَسَنُ.

قَالَ: وَمِنْ هَذَا قِيلَ لِلْفَاجِرَةِ: (زَمَارَةٌ)؛ لِأَنَّهَا تَزْمُرُ نَفْسَهَا، تُحَسِّنُهَا.

وَقَالَ الْأَضْمَعِيُّ فِي قَوْلِهِ: (غِنَاؤُهُ زَمِيرٌ) أَي: غِنَاؤُهُ حَسَنٌ، كَأَنَّهُ مِنْ (مَزَامِيرٍ) آلِ دَاوُدَ.

وَالْحُجَّةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّهَا سُمِّيَتْ (زَمَارَةً) لِمَهَانَتِهَا وَقِلَّةِ مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: زَمِيرُ الْمُرُوءَةِ^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُؤَيَّدٌ بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ: (مَهْرُ الرِّمَازَةِ) بَدَلٌ (كَسَبٌ)، وَالْمَهْرُ: مَا تُعْطَاهُ الْمَرْأَةُ صَدَاقاً مُقَابِلَ اسْتِبَاحَةِ بُضْعِهَا، وَسُمِّيَ مَا نَأْخُذُهُ الرِّمَازِيَّةُ مِنْ أَجْرَةِ الرِّثَا بِذَلِكَ؛ لِكَوْنِهِ مُقَابِلَ مَنْفَعَةٍ فُرِجَهَا.

(١) تَصَحِيفَاتُ الْمُحَدِّثِينَ، لِأَبِي أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيِّ (١٧٨/١).

على أَنْ أَحْسَنَ مَا يُنْسَرُ بِهِ الْحَدِيثُ هُوَ الْحَدِيثُ نَفْسُهُ، وَهَذَا قَدْ وَرَدَ تَفْسِيرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ^(١).

بَلْ جَاءَ تَحْوُ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَفْسِهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ^(٢).

فَبَعْدَ هَذَا التَّفْصِيلِ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُجَاوِزَ ذَلِكَ لِيَقُولَ: هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَةِ الْغِنَاءِ أَوْ الْمَعَازِفِ، وَلَيْسَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ صِلَةٌ، وَلَا عَلَى سَبِيلِ الْاِحْتِمَالِ.

حَاصِلُ الْأَدْلَةِ النَّقْلِيَّةِ:

بِمَا تَقْدُمُ بَيَانُهُ نَكُونُ قَدْ أَتَيْنَا عَلَى كُلِّ خَبَرٍ ثَابِتٍ ثَقَلًا، تَعَلَّقَ بِهِ مُتَعَلِّقٌ لِتَحْرِيمِ الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ، فَمَا وَجَدْنَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ مَا يُصَحِّحُ دَعْوَاهُ. بَلْ تَحَرَّرَ مِمَّا سَبَقَ انْعِدَامُ وُجُودِ نَصٍّ وَاحِدٍ ثَابِتٍ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهَا؛ لِذَلِكَ وَجَبَ التَّزَامُ حُكْمِ الْأَصْلِ فِيهَا تَأْصِيلًا، وَهُوَ الْإِبَاحَةُ.



(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٢١٢٢، ٢١٦٢، ٥٠٣١، ٥٤٢٨) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ١٥٦٧).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٢١٦٣، ٥٠٣٣).

مناقشة الاستدلال بالإجماع

ادّعى ذلك كثيرُونَ، عامَّتُهُم بعدَ المذاهبِ الفقهيَّةِ المشهُورَةِ،
وللتقليدِ في ذلك تأثيرٌ كبيرٌ.

وأقولُ: صحَّةُ الاستدلالِ بهذا مَبْنِيَّةٌ على مُقَدِّمَتَيْنِ:

الأولى: صحَّةُ الاستدلالِ بالإجماعِ.

والثانية: صحَّةُ وقوعِ الإجماعِ في هذه المسألةِ.

وفسادُ إحداهُما فسادٌ للنتيجةِ على أيِّ تقديرٍ.

أما الأولى، فلا نُسَلِّمُ إمكانَ وقوعِ الإجماعِ على تحريمِ شيءٍ كانَ
موجوداً في عهدِ التشريعِ ولا نَصٌّ فيه على التَّحريمِ، بل من الخطأ تصوُّرُ
ذلك أضلاً، إذْ عَدَمُ النَّصِّ يعني عَدَمَ التَّحريمِ، وعَدَمُ التَّحريمِ يعني
الإباحةَ، فكيف يصحُّ وقوعُ الإجماعِ على تحريمِ ما أقرَّتِ الشريعةُ ضِدَّهُ؟!

ومن جهةٍ أخرى، فالإجماعُ على التَّحقيقِ لا يصحُّ وجودُهُ في
مسألةٍ لم يَتَّبِعْ حُكْمُهَا بالضرورةِ من دينِ الإسلامِ، كأركانِ الإسلامِ
والإيمانِ، وحُرْمَةِ الزَّنا والقتلِ، فهذا هوَ الإجماعُ الصَّحيحُ الَّذي من

أَثَرَهُ مَا ثَبَتَ بِهِ كَفَرَهُ؛ لِإِنْكَارِهِ مَعْلُوماً مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَخُرُوجِهِ
عَنِ الْجَمَاعَةِ بِاتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وهذا الإجماع لا يصحُّ ادِّعَاؤُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّهَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ
وَاحِدٌ كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى إِبْطَالِ التَّحْرِيمِ فِيهَا، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ فِيهَا الْإِجْمَاعُ؟

وإنَّ أَرِيدَ بِهِ عِنْدَ مُدَّعِيهِ الْإِجْمَاعِ السُّكُوتِي، وَهُوَ اسْتِهَازُ الْقَوْلِ
بِالتَّحْرِيمِ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالمُخَالَفِ بَعْدَ اسْتِقْرَاءِ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَهَذَا
مُخْتَلَفٌ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الطَّعْنُ عَلَى الْمُخَالَفِ فِيهِ
بِوَجْهِ؛ لِأَنَّ الدِّيَانَةَ لَا تَلْزَمُ بِمِثْلِهِ أُسَاساً، وَأَمَّا أَنْ يُفْسَقَ أَوْ يُكْفَرَ
المُخَالَفُ فِيهِ فَتِلْكَ مِنَ الْبِدَعِ الْمَمْقُوتَةِ.

وِغَايَةُ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ اعْتِبَارُ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِجْمَاعِ: أَنْ يُسْتَأَنَّسَ بِهِ
مَعَ النَّصِّ، أَمَّا أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ مُجَرِّداً فَلَا، وَذَلِكَ لِاحْتِمَالَاتٍ، مِنْهَا:

١ - أَنْ يُوَجَدَ الْقَوْلُ الْمُخَالَفُ وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ مُدَّعِي الْإِجْمَاعِ، أَوْ
لَمْ يُحَفَظْ ذَلِكَ الْقَوْلُ أَصْلاً، إِذْ لَمْ يَتَكْفَلْ لَنَا رَبُّنَا ﷻ بِحِفْظِ جَمِيعِ
أَقَاوِيلِ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُذَرِّكٌ ضَرُورَةً.

ولهذا كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «مَا يَدَّعِي فِيهِ الرَّجُلُ
الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَذِبٌ، مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، لَعَلَّ النَّاسَ
اخْتَلَفُوا، مَا يُذَرِّبُهُ! وَلَمْ يَنْتَهَ إِلَيْهِ، فَلْيَقُلْ: لَا نَعْلَمُ النَّاسَ اخْتَلَفُوا، هَذِهِ
دَعْوَى بَشَرٍ الْمَرِيسِيِّ وَالْأَصَمِّ^(١)، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: لَا نَعْلَمُ النَّاسَ اخْتَلَفُوا،

(١) الْمَرِيسِيُّ هُوَ بَشَرُ بْنُ غِيَاثٍ، بَغْدَادِيٌّ، رَأْسٌ فِي الْبِدْعَةِ مَشْهُورٌ، تَكَلَّمَ بِالْقَطَائِمِ فِي

أَصُولِ الدِّيَانَةِ، مَاتَ سَنَةَ (٢١٨).

أو: لم يَنْلُفْنِي ذَلِكَ^(١).

٢ - أَنْ يَسْكُتَ الْمُخَالَفُ عَنْ إِبْدَاءِ خِلَافِهِ مَعَ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ
الْآخَرِ؛ لَعَلَّةٌ: كَخَوْفٍ، أَوْ مُرَاعَاةٍ مُصْلِحَةٍ رَاجِحَةٍ عِنْدَهُ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ.

كَمَا ثَبَتَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ وَزَفَرُ بْنُ
أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ أَتَيَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، فَأَخْبَرَهُمَا بِقَوْلِهِ فِي إِنْطَالِ
الْعَوْلِ^(٢) وَخِلَافِهِ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ زُفَرُ: فَمَا
مَنَعَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَنْ تُشِيرَ عَلَيْهِ بِهَذَا الرَّأْيِ؟ قَالَ: هَيْبَتُهُ^(٣).

وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى الْمُبَاهَلَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٤)، وَمَعَ ذَلِكَ
فَيَسْكُتُ عَنْ إِظْهَارِ خِلَافِهِ هَيْبَةً لِعُمَرَ.

فَإِنْ تَصَوَّرْتَ وَقُوعَهُ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَهُوَ وَارِدٌ مُحْتَمَلٌ مِنْ
كُلِّ عَالَمٍ مِثْلِهِ أَوْ دُونِهِ.

= وَالْأَصَمُّ هُوَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَيْسَانَ الْأَصَمُّ، أَخَذَ أَعْيَانِ الْمَعْتَرِلَةِ، مَاتَ
سَنَةَ (٢٠١) وَقِيلَ فِي وَفَاتِهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) إِعْلَامُ الْمُوقَعِينَ، لِابْنِ الْقَيْمِ (٣٠/١) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ فِي
«مَسَائِلِ أَحْمَدَ» رِوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ (النَّصُّ: ١٨٢٦) قَرِيباً مِنْهُ.

(٢) الْعَوْلُ فِي مَسَائِلِ الْمَوَارِيثِ، هُوَ: أَنْ تَزِيدَ سِيَهَامُ الْمِيرَاثِ عَلَى سِيَهَامِ الْمَالِ.

(٣) أَثَرُ حَسَنِ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٥٣/٦) وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ»
(١٨٠/٤ - ١٨١) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

(٤) أَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (رَقْمٌ: ٣٧) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي
زَبَاحٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّاسَ لَا يَأْخُذُونَ بِقَوْلِي وَلَا بِقَوْلِكَ، وَلَوْ مَتَّ
أَنَا وَأَنْتَ مَا اقْتَسَمْنَا مِيرَاثًا عَلَى مَا نَقُولُ، قَالَ: فَلْيَجْتَمِعُوا فَلْيَضَعُ أَيْدِيَنَا عَلَى
الرُّؤُوسِ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَتَجْعَلَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ، مَا حَكَّمَ اللَّهُ بِمَا قَالُوا.
قُلْتُ: عَامَّةُ الصَّحَابَةِ فِي هَذَا عَلَى خِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٣ - أن لا يَغْلَمَ المجْتَهِدُ بالقَوْلِ فَيُنْكَرَهُ أو يُوافِقَهُ.

٤ - أن لا يكونَ قد أَتَشَأَ رأياً في المسألة لا وِفاقاً ولا خِلافاً، ومعلومٌ ضرورةً أنَّ العالمَ رُبُّما تَوَقَّفَ في المسألة لِتَثَرُّدِ فيها وَعَدَمِ ظُهورِ المرجَحِ.

فهذه الاحتمالاتُ وغيرها حائِلَةٌ دونَ تَصحيحِ الاحتِجاجِ بهذا النوعِ من الإجماعِ، وإنَّما الفَقِيهَ فيه في سَعَةِ أن يأخُذَ به، وليسَ بِحُجَّةٍ مُلْزِمَةٍ في دينِ الله، إنَّما الحُجَّةُ في نُصوصِ الكتابِ والسُّنةِ.

والإجماعُ المدَّعى في حُزْمَةِ الغِناءِ والمعاذِفِ لو سَلِمَ وجودُهُ فلا يكونُ إجماعاً حَقِيقِيّاً، إنَّما أَحَسَنُ أحوالِهِ أن يكونَ من النوعِ الثاني من نوعي الإجماعِ في كَلامِ أَهْلِ الأُصولِ، وهو الإجماعُ السُّكوتِيّ، وليسَ هُوَ بِحُجَّةٍ كما تقدَّمَ، فتكونُ بذلكَ هذه المَقْدُمَةُ الَّتِي تَعَلِّقُ بِها مَن تَعَلَّقَ قَدْ هَوَتْ، وذلكَ وأخذه كافٍ لِإِبْطالِ هذا الاسْتِدْلالِ.

لكن أزيدُ ذِكْرٍ خَلَّلِ المَقْدُمَةَ الثَّانِيَةَ، وهي رَغْمُ وَقوعِ الإجماعِ ولو على أدنى مَعْنِيَتِيهِ في تَحْريمِ الغِناءِ والموسيقى، أو الموسيقى خاصَّةً، فأقولُ: ليسَ ذلكَ مُطابِقاً لِلوَاقِعِ، من ثَلاثِ جِهاتٍ:

الجَهةُ الأولى: مَجِيءُ الأدلَّةِ بِما يَثْبُتُ ضِدُّهُ، كما تقدَّمَ طَرَفٌ منها في بَعْضِ ما ظَنَّنُهُ المُحَرِّمُ دَلِيلًا على التَّحْريمِ، فَكانَ دَلِيلًا على إِبْثاتِ الحَلِّ في الأَصْلِ، وكما سيأتي في الفَضْلِ الثَّاني في ذِكْرِ طَرَفٍ آخَرَ منها. فَإِنَّ عُرِفَ المَنْعُ عن طائِفَةٍ والسُّكُوتُ من سائِرِ الأُمَّةِ، فَإِنَّ سُكُوتَ مَنْ سَكَتَ جَارٍ على الأَصْلِ في هذه المسألةِ، وهو ما تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عليه السَّلامُ من الإِباحَةِ، بِمَقْتَضَى تلكَ الأدلَّةِ الَّتِي سَلِمَتْ مِنْ

المعارض، أما أن يُحْمَلَ ذلك السُّكُوتُ منهم على مُوافقة قولِ المحرِّمِ الذي لم يَنْهَضْ له دليلٌ واحدٌ على التَّحْرِيمِ، دونَ إبقاءِ سُكُوتِهِمْ على الأضَلِّ الذي عَلمُوهُ بِمَقْتَضَى الأدلَّةِ، فَلَهُوَ عَكْسُ الأضَلِّ.

الجهةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَدْعِي الإجماعَ هُنَا يَذْكُرُهُ قَوْلًا مُجْمَلًا دونَ سِياقِ عباراتِ المجتهدِينَ والفُقهاءِ لِلنَّظَرِ فِي حَقِيقَةِ دَلِيلِهَا، أَوْ يَخْلِطُ بَيْنَ المَخْتَلَفَاتِ فِي هَذَا البَابِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ عِبَارَتُهُ فِي الْغِنَاءِ خَاصَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الآلَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ عِبَارَتُهُ فِي بَعْضِ سَمَاعِ الصُّوفِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ فِي غِنَاءِ الْفُسَّاقِ، وَهَذِهِ فِي التَّحْقِيقِ مَخْتَلَفَاتٌ بِحَسَبِ الْأَعْرَاضِ، لَا يَجُوزُ أَنْ تُجْمَلَ كَالْعِبَارَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَذَلِكَ فِي ثَقُلِ الْعِلْمِ مَحْظُورٌ مُنَافٍ لِلْأَمَانَةِ.

فَالْقَوْلُ الْمُجْمَلُ فِي حِكَايَةِ الإجماعِ لَا يُغْنِي فِي صَحَّةِ نِسْبَةِ الْإِتِّفَاقِ إِلَى عَامَّةِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَالَّذِي يُمَثَّلُ بِإِطْلَاقِهِ عُلَمَاءُ الصُّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَإِنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا فَهَمَهُ مُدَّعِي الإجماعِ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ، كَذَلِكَ الَّذِي قَالَ: (صَحَّ تَحْرِيمُ الْغِنَاءِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ)، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ حَقِيقَةَ هَذِهِ النُّسْبَةِ عَلَى تَسْلِيمِ ثُبُوتِ الْأَسَانِيدِ إِلَيْهِمْ، وَجَدْتَهَا بَاطِلَةً؛ فَإِنَّ هَذَا الْقَائِلَ حَمَلَ عِبَارَاتِهِمْ الدَّلَالََةَ عَلَى مَذْهَبِهِ، فَجَزَمَ بِنِسْبَةِ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ لَهُمْ، وَإِنَّمَا اسْتِفَادَهُ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ مَسْعُودٍ - مَثَلًا - لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَتَيْنَ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ الْآيَةَ، قَالَ: «الْغِنَاءُ»، فَزَعَمَ هَذَا الرَّاعِي أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ حَرَّمَ الْغِنَاءَ، وَهَكَذَا فِي سَائِرِ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الصُّحَابَةِ، وَهَذِهِ جُرْأَةٌ فِي الْعِلْمِ لَا تَقُومُ عَلَى قَدَمٍ.

وَحَذَّ مِثَالًا آخَرَ فِي التَّصَوُّصِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ بَعْضِ أَعْيَانِ الْأَثْمَةِ،
قَوْلَ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ:

فَعَنَ إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ، قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَمَّا
يَتَرَخَّصُ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الْغِنَاءِ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا
الْفُسَّاقُ»^(١).

فَقَالُوا: هَذَا مِنْ مَالِكٍ تَحْرِيمٌ لِلْغِنَاءِ.

وَأَقُولُ: هَذَا إِطْلَاقٌ لَا تُوجِبُهُ الصِّيغَةُ، إِنَّمَا غَايَتُهُ وَضْفُ الْوَافِعِ
الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِي الْمَدِينَةِ فِي عَهْدِ مَالِكٍ، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْغِنَاءَ فِيهِ إِلَّا
مِنْ عَمَلِ الْفُسَّاقِ؛ لِتَنَزُّهِ أَهْلِ الصَّلَاحِ عَنْ تَعَاطِيهِ أَوْ إِقْرَارِ ذَلِكَ مِنْ حَالِ
الْفُسَّاقِ، وَهَذَا لَيْسَ بِتَحْرِيمٍ، نَعَمْ فِيهِ إِتْكَارُ مَالِكٍ لِذَلِكَ الْحَالِ؛ لِأَنَّ
غِنَاءَ الْفُسَّاقِ لَا يَخْلُو مِنْ مَحْذُورٍ اسْتَحَقُّوا بِهِ مِنْ مَالِكٍ وَضْفَ الْفِسْقِ،
فَلَيْسَ إِتْكَارُ مَالِكٍ لَذَاتِ الْغِنَاءِ، وَإِنَّمَا أَتَكَرَّ غِنَاءُ الْفُسَّاقِ.

وَمِثَالُهُ الْآخَرُ قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ فِي الْغِنَاءِ فِي الرَّجُلِ
يُعْنِي فَيَتَّخِذُ الْغِنَاءَ صِنَاعَتَهُ، يُؤْتَى عَلَيْهِ وَيَأْتِي لَهُ، وَيَكُونُ مَنْسُوباً إِلَيْهِ
مَشْهُوراً بِهِ مَعْرُوفاً، وَالْمَرْأَةُ: «لَا تَحْزُرُ شَهَادَةَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ
مِنَ اللَّهْوِ الْمَكْرُوهِ الَّذِي يُشْبِهُ الْبَاطِلَ، وَأَنْ مَنْ صَنَعَ هَذَا كَانَ مَنْسُوباً
إِلَى السُّفْهِ وَسَقَاطَةِ الْمُرُوءَةِ، وَمَنْ رَضِيَ بِهَذَا لِنَفْسِهِ كَانَ مُسْتَحَقّاً، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ مُحَرِّماً بَيْنَ التَّحْرِيمِ، وَلَوْ كَانَ لَا يَنْسُبُ نَفْسَهُ إِلَيْهِ، وَكَانَ إِنَّمَا
يُعْرِفُ بِأَنَّهُ يَطْرُبُ فِي الْحَالِ فَيَتَرَنَّمُ فِيهَا، وَلَا يَأْتِي لِذَلِكَ وَلَا يُؤْتَى عَلَيْهِ
وَلَا يَرْضَى بِهِ، لَمْ يَسْقِطْ هَذَا شَهَادَتُهُ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ».

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي «الْعِلَلِ» (رَقْم: ١٥٨١) وَالْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (ص: ١٤٢) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ فِي الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ الْمُعْتَبَيْنِ، وَكَانَ يَجْمَعُ عَلَيْهِمَا وَيُعْشَى لَذَلِكَ: «فَهَذَا سَفَهٌ تُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ، وَهُوَ فِي الْجَارِيَةِ أَكْثَرُ، مِنْ قَبْلِ أَنْ فِيهِ سَفَهًا وَدِيَانَةً، وَإِنْ كَانَ لَا يَجْمَعُ عَلَيْهِمَا وَلَا يُعْشَى لَهُمَا كَرِهْتَ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ».

وَقَالَ: «وَهَكَذَا الرَّجُلُ يُعْشَى بَيُوتَ الْغِنَاءِ، وَيَعْشَاهُ الْمُعْتَبُونَ، إِنْ كَانَ لِدَلِكِ مُدِينًا، وَكَانَ لِدَلِكِ مُسْتَغْلِنًا عَلَيْهِ مَشْهُودًا عَلَيْهِ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ سَفَهٍ تُرَدُّ بِهَا شَهَادَتُهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَقِلُّ مِنْهُ لَمْ تُرَدِّ بِهِ شَهَادَتُهُ؛ لِمَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَرَامٍ بَيِّنٍ، فَأَمَّا اسْتِمَاعُ الْجِدَاءِ وَتَشْيِيدِ الْأَعْرَابِ فَلَا بَأْسَ بِهِ قُلٌّ أَوْ كَثْرٌ، وَكَذَلِكَ اسْتِمَاعُ الشُّعْرِ».

قَالَ: «فَالْجِدَاءُ مِثْلُ الْكَلَامِ وَالْحَدِيثِ الْمُحْسَنِ بِاللَّفْظِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا فِي الشُّعْرِ كَانَ تَخْسِينُ الصُّوْبِ بِذِكْرِ اللَّهِ وَالْقُرْآنِ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَحْبُوبًا»^(١).

قُلْتُ: فِهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْغِنَاءِ كَمَا تَرَى، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَنِ الْمَوْسِيقَى فِي أَثْنَائِهِ بِشَيْءٍ، وَلَهُ فِيهَا مُفْرَدَاتٌ قَلِيلَةٌ مَنشُورَةٌ يَأْتِي ذِكْرُهَا فِي الْفَصْلِ الثَّالِي، لَيْسَ فِيهَا مَا يُبَيِّنُ عَنْهُ التَّحْرِيمَ صَرَاحًا.

وَهَذَا النُّصُّ الَّذِي ذَكَرْتُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْغِنَاءِ أَكْثَرُ الدَّاهِيَيْنِ إِلَى التَّحْرِيمِ يَذْكُرُونَهُ عَنْهُ مَبْتُورًا، فَلَا يَكَادُونَ يَذْكُرُونَ قَوْلَهُ: «وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا بَيِّنَ التَّحْرِيمِ»، وَقَوْلَهُ: «لَيْسَ بِحَرَامٍ بَيِّنٍ».

عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا نَبَّهْتُ قَبْلُ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُذَكَّرُ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ

(١) الأم (١٣/٤٦ - ٤٧، ٤٨).

في ذلك إنما هو في الغناء، لا تكاد تجد لهم كلاماً في المعارف سوى
الدُّفِّ والطَّبْلِ في الغالب، فكيف يستقيم مع ذلك حكاية الإجماع عنهم
في التحريم؟

وما زوي من آثار عن بغض السلف من التابعين فمن بعدهم في
إتلاف آلات المعارف، وأكثره في خرق الدفوف، فإنه غير متلازم مع
القول بالتحريم من جميعهم، إنما يتخرج على صورتين:

الأولى: أن يكون الفاعل للإتلاف أو المرخص فيه يذهب إلى
التحريم.

والثانية: أن يكون من باب إتلاف آلة الفساد عقوبة لأجل الفساد،
وهذا أمر لا ننازع في صحته، فإن إتلاف الآلة عقوبة على ما تتخذ
لأجله من المنكر صحيح في البراهين وإن كانت الآلة مباحة في ذاتها،
وأصل ذلك مقرر في موضعه.

وهكذا ترى لجميع عباراتهم المنقولة وجوهاً من المعاني غير
استفادة التحريم منها، ليقول القائل من بعد: قد أجمعوا.

الجهة الثالثة: المخالف موجود في القديم والحديث.

أما في القديم، فشهرته عن أهل الحجاز لا تحتاج إلى كثير
استدلال، نقله عنهم خلق كثير من العلماء، كالزهرى^(١)،

(١) أخرجه ابن عساكر (٣٦١/١) بإسناد حسن إلى الزهرى، قال: ينبغي للناس أن
يدعوا من حديث أهل المدينة حديثين، ومن حديث أهل مكة حديثين، ومن
حديث أهل العراق حديثين، ومن حديث أهل الشام حديثين، فأما حديث أهل
المدينة فالسماع والقيان، وذكر سائر الخبر.

والأوزاعي^(١)، ومَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ^(٢)، وَبَحْيَى الْقَطَّانِ^(٣)، مِمَّنْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِمْ، وَغَيْرِهِمْ.

ثُمَّ شَهَرَهُ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ تُفْصَلَ، فَلَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ يُصَنِّفُونَ فِيهَا عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ، وَطَائِفَةُ مِمَّنْ ذَهَبُوا إِلَى التَّحْرِيمِ لَمْ يَمْنَعُهُمُ الْإِنْصَافُ مِنَ الْإِقْرَارِ بِأَنَّهَا مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ. نَعَمْ، هُنَاكَ مَنْ يَسْتَخِفُّ بِالْمُخَالَفِ يَقُولُ: إِنَّمَا خَالَفَ فِي ذَلِكَ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِرَأْيِهِ!!

وهذا القولُ زيادةً على ما فيه من الاستخفافِ، فإنَّه لم يجعلِ الْحَكَمَ فِي الْاخْتِلَافِ الدَّلِيلَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ اللَّائِقَ بِمَقَامِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ لَا يَكَاذُ يَسْلُمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنْ خَطَاٍ يُوْخَذُ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتَدَرَ عَنْ مُخْطِئِهِمُ الَّذِي قَدْ ثَبَتَ خَطْوُهُ بِالْبُرْهَانِ، لَا بِمُوَافَقَةِ قَلْبِهِ أَوْ كَثْرَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص: ٦٥) وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الْكَبْرِ» (٢١١/١٠) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٥٨/٥٤، ٥٩) بِإِسْنَادٍ صَالِحٍ إِلَى الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: نَجْتَنِبُ - أَوْ نَتْرُكُ - مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ خَمْسًا، وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ خَمْسًا، فَذَكَرَهَا وَفِيمَا قَالَ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ: اسْتِمَاعُ الْمَلَاهِي. وَلَهُ طَرِيقَانِ آخَرَانِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْرَجَهُمَا ابْنُ عَسَاكِرَ (٣٦١/١، ٣٦٢) وَأَحَدُهُمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ أَيْضًا، وَإِسْنَادَاهُمَا ضَعِيفَانِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (رَقْم: ١٧٠) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخَذَ يَقُولُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي السَّمَاعِ - يَعْنِي الْغَنَاءَ - ، وَإِثْنَانِ الشَّاءَ فِي أَذْيَارِهِمْ، وَيَقُولُ أَهْلَ مَكَّةَ فِي الْمَتَعَةِ وَالصَّرْفِ، وَيَقُولُ أَهْلَ الْكُوفَةِ فِي الْمُسْكِرِ، كَانَ شَرًّا جِبَادَ اللَّهِ.

(٣) أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي «مَسَائِلِهِ» (رَقْم: ١٨٧٥ - رَوَايَةُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) قَالَ: سَمِعْتُ بِحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَمِلَ بِكُلِّ رُخْصَةٍ: يَقُولُ أَهْلَ الْكُوفَةِ فِي الشَّبِيدِ، وَأَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي السَّمَاعِ - يَعْنِي الْغَنَاءَ - ، وَأَهْلَ مَكَّةَ فِي الْمَتَعَةِ، كَانَ بِهٍ فَاقِيًا.

والله ﷻ يَقُولُ: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ قُرْآنَهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وإذا عُدنا بما نَخْتَلِفُ فيه إلى المختلفين فلن يتبين الحق ولن يُعَرَفَ الهدى، ويصير الإنسان متقلبا بين الآراء، لا ضابط له يضبطه، بل هو بين جلالَةِ الشيخ مرّة، وكثرةِ القائلين بالقولِ أخرى، ورويا منام تارة، واستغيت قلبك وإن أفتوك تارة أخرى.

والمقصود هنا الإبانة عن بطلانِ دَعْوَى الإجماع على تحريم الغناء والموسيقى، وقد صَنَّفَ القاضي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشُّوكَانِيُّ اليماني في ذلك كتاباً رأيتُه سَمَاءً: «إبطالُ دَعْوَى الإجماعِ على تحريمِ مُطْلَقِ السَّمْعِ».

واعلم أنني مع إثباتي للخلاف في هذه المسألة، فإنني لا أقولُ ببناءِ حُكْمٍ ما في أيِّ مسألةٍ على وجودِ الخلاف فيها، كما تَسْلُكُهُ طائفةٌ فتَجْعَلُ من الاختلافِ رُخْصَةً في الأمرِ المختلفِ فيه، فالنزاع لا يهدي إلى الصواب فيه إلا الرّحي، كما أمر الله تعالى بذلك، ثُمَّ لَتَقْبَلِ النَّيْجَةُ مَهْمَا كَانَتْ، مع الإيمانِ المطلقِ بأنه تعالى لم يَجْعَلْ علينا في الدينِ مِنْ حَرَجٍ، وذلك في عمومِ شرائع الإسلام، ومنها الحلال والحرام، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ١٧٨].

وانظر الفصلَ الثَّالِي في ذِكرِ مذاهبِ السُّلَفِ، فسرى ما يؤكّد لك ما ذُكِّرْتُ في هذا المبحثِ.



الاستدلال بمعاني خارجة عما تقدّم

ساق بغض من ذهب مذهب التحريم وجوهاً من الاستدلال غير ما تقدّم ذكره من الآي والحديث، ودغوى الإجماع، أسوق ذلك بإيجاز مع التعليق عليه بما يناسبه:

الوجه الأول: قالوا: أضوات الآلات محرمة؛ لكونها مطربة.

وأقول: الأضل في الطرب: جفّة وهزة تُثير النفس لفرح أو حزن أو ارتياح، وأغلب ما يستعمل اليوم في الارتياح، و(التطرب): ترجيع الصوت وتحسينه، وقيل للمغني: (مطرب) وهو الحسن الصوت والأداء^(١).

وهذا المعنى مُذكر في الغناء والموسيقى لا يُنكر، تجد لذلك النفس ارتياحاً وانسافاً قد يزيد فيهنّ له الإنسان.

لكن اعتباره علّة مؤثرة لتحريم أضوات الموسيقى، يوجب أن يكون كل صوت مطرب محرماً، صدر من آلة أو من حنجرة إنسان أو

(١) انظر: المعجم الوجيز (مادة: طرب).

طَبِير، كَانَ ذَلِكَ بِكَلَامٍ أَوْ صَوْتاً مُجَرَّداً، فَإِنْ كَانَ بِكَلَامٍ اسْتَوَى أَنْ يَكُونَ بِشِعْرِ عَزَلٍ أَوْ شِعْرِ حِكْمَةٍ، بَلْ وَبِأَنْ يَكُونَ بِقِرَآنٍ أَوْ ذِكْرِ أَوْ أَذَانٍ، وَهَذَا تَعْلِيلٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَلِ السُّنَّةُ بَيِّنَةٌ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّغْنِي بِالْقِرَآنِ وَالْأَذَانِ.

وَالْأَدْلَةُ الْآذِنَةُ بِالْغِنَاءِ حَتَّى عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَخْصُرُهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ خَاصَّةٍ كَالْعُرْسِ وَالْعِيدِ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَثَرَ الصَّوْتِ فِي إِطْرَابِ السَّامِعِ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْحُكْمِ، إِنَّمَا يُدْخَلُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْعُقُولِ مَا يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْإِعْتِدَالِ، وَيَهْبِطُ بِالْكُهُولِ إِلَى التَّصَابِي.

الْوَجْهُ الثَّانِي: وَقَالُوا: هِيَ مِنْ شِعَارِ شَارِبِي الْخُمُورِ وَالْمَخْثِيِّينَ، وَالتَّشْبَهُ بِهِمْ حَرَامٌ.

وَأَقُولُ: هَذَا إِطْلَاقٌ فَاسِدٌ، وَخَطَأٌ عَلَى الشَّرْعِ، وَتَجَنُّ عَلَى التَّارِيخِ. فَتَعْلَمُ يَقِيناً أَنَّ الشَّرِيعَةَ أَبَاحَتْ الْغِنَاءَ تَأْصِيلاً، وَأَبَاحَتْ الدُّفَّ مَعَهُ فِي مُنَاسَبَاتٍ أَوْ مُطْلَقاً عَلَى الْخِلَافِ، وَأَبَاحَتْ سِوَاهُ مِنَ الْآلَاتِ عَلَى مَا سَبَّأْتِي بَيَانُهُ لِعَدَمِ التَّاقِلِ، وَوَقَعَ التَّغْنِي وَضَرْبُ الدُّفِّ فِي خَيْرِ مُجْتَمَعٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، مُجْتَمَعِ الصُّحَابَةِ، فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ إِطْلَاقُ مِثْلِ هَذَا الْوَصْفِ؟

وَمَنْ تَمَّ فَقَدْ عَهِدَ الْغِنَاءُ وَالْمَوْسِيقَى فِيمَنْ عُرِفَ بِالدِّينِ، كَمَا كَانَ مِنْ شَأْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَامِعِ الْمَغْنِيِّ، وَكَانَ فِي زَمَنِ أَتْبَاعِ الثَّابِعِينَ^(١)، وَكَمَا كَانَ مِنَ السَّيِّدَةِ الْفَاضِلَةِ الْمَغْنِيَّةِ عَلِيَّةَ بِنْتِ الْمَهْدِيِّ أَخْبِ

(١) مِنْ مَشَاهِيرِ الْمَغْنِيِّينَ، وَكَانَ صَاحِبَ قِرَآنٍ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ. انْظُرْ أَخْبَارَهُ فِي «الْأَغَانِي» (٢٨٩/٦).

الرَّشِيد^(١)، وَسَيِّدُ الْمَغْنَيْنِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْصِلِيِّ^(٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ ثُبُلَاءِ الْمَغْنَيْنِ وَالْمَغْنِيَّاتِ فِي التَّارِيخِ.

بل وإلى يَوْمِنَا هَذَا، فَمَنْ يُذَكِّرُ بِالْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى لَا يَجُوزُ تَعْمِيمُ إِطْلَاقِ هَذَا الْوَصْفِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَتَعَاطَى ذَلِكَ يُعَدُّ فِي أَهْلِ الْخُمُورِ وَالْفُجُورِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ مَلَاهِي، وَأَهْلُ الْفِسْقِ وَالْمَعَاصِي أَكْثَرُ حَظًّا مِنْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ مِنْ جِهَةِ اللَّهْوِ، بِخِلَافِ حَظِّ أَهْلِ الدِّينِ وَالْعِبَادَةِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَا يَجْعَلُ الْحَلَالَ حَرَامًا.

وَأَمَّا وَصْفُ مَنْ كَانَ يَتَعَاطَى الْغِنَاءَ مِنَ الرُّجَالِ بِالتَّخَنُّثِ، فَهَذِهِ صِفَةٌ جَدِيدَةٌ بِاعْتِبَارِ مَنَشِئِهَا، فَصَوَابٌ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ الْمَغْنِيَّ مِنَ الرُّجَالِ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ (مُخْتَثًا)، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي (طُوَيْسِ الْمَغْنِيِّ) مَثَلًا: «أَوَّلُ مَنْ غَنَّى الْغِنَاءَ الْمُتَقَنَّ مِنَ الْمُخْتَثِينَ»^(٣)، وَكَانَ فِي مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَصْرِ لَمْ يَزَلِ الصُّحَابَةُ فِيهِ مُتَوَافِرِينَ، فَإِنْ مَوْلَاهُ كَانَ يَوْمَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ النَّاسُ يُطْلِقُونَ هَذَا التُّعْتَ يَوْمَئِذٍ عَلَى مَنْ عُرِفَ بِالْغِنَاءِ مِنَ الرُّجَالِ.

(١) تُرْجِمَ لَهَا اللَّذْهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ الثُّبُلَاءِ» (١٨٧/١٠) وَقَالَ فِيهَا: «شَاعِرَةٌ عَارِفَةٌ بِالْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى، رَحِيمَةُ الصُّوْبِ، ذَاتُ عِفَّةٍ وَتَقْوَى وَمَنَاقِبٍ» فِي تَرْجَمَةِ حَسَنَةٍ.

(٢) وَكَانَ مُوسِيقَارًا مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الْفَنِّ، ثِقَّةٌ عَالِمًا، وَأَدِيبًا بَارِعًا، وَلُغْوِيًّا بَصِيرًا، وَلَهُ كِتَابُ «الْأَغَانِي»، وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ الثُّبُلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (١١٨/١١)، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ: «مَوْضِعُهُ مِنَ الْعِلْمِ، وَمَكَانُهُ مِنَ الْأَدَبِ، وَمَحَلُّهُ مِنَ الرُّوَايَةِ، وَتَقَدُّمُهُ فِي الشَّعْرِ، وَمَنْزِلَتُهُ فِي سَائِرِ الْمَحَاسَنِ، أَشْهُرُ مِنْ أَنْ يُدَلَّ عَلَيْهِ فِيهَا بَوْضُفٌ، وَأَمَّا الْغِنَاءُ فَكَانَ أَضْعَفَ عُلُومِهِ وَأَدْنَى مَا يَوْمَسُّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبَ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا كَانَ يُحْسِنُهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ فِي سَائِرِ أَدَوَاتِهِ نَظَرًا وَأَكْفَاءً، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي هَذَا نَظِيرٌ» إِلَى آخِرِ مَا قَالَ فِي مَذْهَبِهِ فِيهِ (الْأَغَانِي: ٢٦٨/٥).

(٣) انْظُرْ: الْأَغَانِي، لِأَبِي الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيِّ (٢١٩/٤).

وَهُوَ نَعْتُ وَجَدْنَاهُ اسْتَعْمِلَ فِي عَهْدِ النُّبُوَّةِ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ مِمَّنْ كَانَ فِي طَبَائِعِهِمْ مَا يَمِيلُ بِهِمْ إِلَى الْأُنُوَّةِ، حَتَّى تَذْهَبَ مِنْ أَحَدِهِم الرُّغْبَةُ فِي النِّسَاءِ، وَيَضْدُرُّ عَنْهُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ لِيُونَةَ وَرِقَّةَ مَا يُشْبِهُ فِيهِ حَالُ الْمَرَأَةِ.

وَيُؤَيِّدُهُ الاسْتِعْمَالُ اللَّغَوِيُّ لِهَذِهِ الْمُفْرَدَةِ، حَيْثُ إِنَّهَا مِنَ التَّخَنُّثِ، وَهُوَ الاسْتِرْخَاءُ وَالتَّكْسُرُ وَالتَّثْنِي، وَيَكُونُ فِي الْحَرَكَةِ وَالْمَشْيَةِ وَالْكَلَامِ، وَهُوَ فِي الْمَرَأَةِ طَبِيعَةً وَخِلْقَةً، فَمَنْ أَشْبَهَهُنَّ فِيهِ نَالَ مِنَ الْوُصْفِ بِخَسِيئِهِ، وَقَدْ يَقَعُ طَبْعًا، وَهُوَ ضَعْفٌ، أَوْ تَطَبُّعًا وَهُوَ إِثْمٌ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَلَعَنَ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»^(١)، وَفِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . . ، بِالْحَدِيثِ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢). وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخْتَلِثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ^(٣).

فَإِذَا تَأَمَّلْتَ تَارِيخَ الْغِنَاءِ الْمُحْتَرَفِ قَبْلَ عَهْدِ ظُهُورِ هَذَا الْوُصْفِ لِلْمُغْتَنِّينَ، وَجَدْتَهُ مَعْرُوفًا فِي الْجَوَارِي وَالنِّسَاءِ، فَكَأَنَّهُ حِينَ كَانَ مَعَهُودًا فِيهِنَّ أَشْبَهَ أَنْ يَكُونَ مَخْتَصًا بِهِنَّ، فَلَمَّا صَارَ بَعْضُ الرِّجَالِ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهُمْ اكْتَسَبُوا بِهِ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِنَّ، وَحِينَئِذٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ لِهِنَّ يُوصَفُ بِالْخُنْثِ،

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٥٢/١١) وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَفِي سِيَاقٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (رَقْم: ٣١٥١) كَذَلِكَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٥٥٤٦) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٤٠٩٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (رَقْم: ٢٧٨٥) وَابْنُ مَاجَةَ (رَقْم: ١٩٠٤) وَآخَرُونَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٥٥٤٧، ٦٤٤٥) وَغَيْرُهُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ بِطَرَفِهِ وَالْفَاظُ مَجْمُوعٌ لَدَيْ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ.

لَحِقَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مِنْ اعْتَنَى بِهِ مِنَ الرُّجَالِ، وَذَلِكَ مُنْصَوِّرٌ مِنْ أَجْلِ
لِيَوْنَةِ الصُّوْتِ وَحُسْنِهِ وَرِقَّتِهِ.

وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَصْفُ مِمَّا أُوجِبَ عَلَيْهِمْ عُقُوبَةُ أَوْ حَدٌّ، وَإِنْ
كَانَ مُشْعِراً بِاتِّقَاصِهِمْ عِنْدَ مَنْ أَطْلَقَهُ عَلَيْهِمْ؛ لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْتُ، وَلَا
يُوجِبُ ذَمًّا مَجْرَدَ الْإِشْتِرَاكِ مَعَ الْأُنْثَى فِي حُسْنِ الصُّوْتِ وَجَمَالِهِ وَرِقَّتِهِ
وَعُذُوبَتِهِ، فَمَا تِلْكَ بِمَعَانٍ تُسْتَنْكَرُ إِذَا لَمْ تَجْرِ عَلَى قَصْدِ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْوَصْفُ وَقَعَ غَرْفًا، فَالْغَرْفُ يَتَغَيَّرُ، فَجَاءَ مِنْ
بَعْدِ زَمَانٍ احْتَرَفَ الْغِنَاءَ وَالْمُوسِيقَى أَوْ اشْتَغَلَ بِذَلِكَ هَوَايَةَ رِجَالٍ لَا
يُوصَفُونَ إِلَّا بِالْخَيْرِ، كَابْنِ جَامِعٍ وَإِسْحَاقَ الْمُوصِلِيِّ مِنَ الْمُحْتَرَفِينَ،
وَأَلِ الْمَاجِشُونِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ مِنَ الْهَوَاةِ، جَمِيعاً فِي الْقُرُونِ
الْفَاضِلَةِ، مِمَّنْ ذَكَرُوا بِالْعِلْمِ وَالذِّينِ وَالْخُلُقِ.

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ ذَلِكَ الْوَصْفُ وَكَأَنَّ مُسْتَعْمَلَهُ يَسْتَدِلُّ بِنَصٍّ
مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، فَمَا هَذَا مِنْ طُرُقِ الْإِسْتِدْلَالِ، وَلَا مِمَّا تَلَبَّثَ بِهِ
الْأَحْكَامُ، بَلْ هُوَ بِالتَّشْبِيهِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تُنْزَعَ عَنْهَا الْأَلْسِنَةُ أُولَى وَالْيَقِينُ،
خُصُوصاً إِذَا اسْتَخْضَرْنَا أَنَّهُ وَصَفَ يُطْلَقُ فِي زَمَانِنَا فِي اسْتِعْمَالٍ بَعْضُ
الْعَرَبِ عَلَى مَعْنَى قَبِيحٍ وَيَتَّصِلُ بِفِعْلٍ سَوْءٍ.

وَمِنْ بَابِ هَذَا الَّذِي يَبْثُ خَطَأَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ مَسْأَلَتَانِ:

الْأُولَى: كَرِهَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الدُّفَّ وَبَابَهُ لِلرُّجَالِ، وَقَالُوا: هُوَ
لِلنِّسَاءِ خَاصَّةً، فَالضَّرْبُ بِهِ لِلرُّجَالِ تَشْبِيهُ بِهِنَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ:
«لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرُّجَالِ بِالنِّسَاءِ»^(١).

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ قَرِيباً.

وَمُسْتَنَدُ هَذَا الْقَوْلِ الْأَحَادِيثُ فِي وَقَائِعَ كَانَ ضَرْبُ الدَّفِّ فِيهَا مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ، وَتَقَدَّمَ قَرِيباً السَّبَبُ فِي تَسْمِيَةِ الْمَغْنِيِّ مِنَ الرِّجَالِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ (مُخْتَلًا)، وَأَنَّهُ لَجَرَيَانِ الْعُرْفِ بِهِ فِي النِّسَاءِ، كَانَ مُسْتَنَكراً حِينَ ظَهَرَ فِي الرِّجَالِ، لَكِنَّ الْعُرْفَ يَتَغَيَّرُ، وَالتَّشْبِيهُ فِي الْفِعْلِ الظَّاهِرِ يَذْهَبُ أَثَرُهُ حِينَ يَزُولُ الْإِخْتِصَاصُ عَنِ الْمَشَبِّهِ بِهِ، فَلَوْ وَجَدَتْ خَصْلَةٌ فِي النِّسَاءِ لَا تُعْرَفُ إِلَّا فِيهِنَّ بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ وَضْفاً مُمَيَّزاً لَهُنَّ، فَيَتَّصِفُ بِهَا رَجُلٌ، فَإِنَّهُ يَنَالُهُ وَضْفُ التَّشْبِيهِ الظَّاهِرِ بِهِنَّ، فَإِذَا تَغَيَّرَ الْعُرْفُ فَصَارَ ذَلِكَ الْوَضْفُ مُشْتَرَكاً، فَبِذَلِكَ يَنْتَفِي مَعْنَى التَّشْبِيهِ، إِلَّا فِي شَيْءٍ جَعَلْتُهُ الشَّرِيعَةُ مِنْ خَصَائِصِ كُلِّ جِنْسٍ، كَالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ^(١).

وَالْتَّحْقِيقُ: أَنَّ الضَّرْبَ بِالذَّفِّ أَوْ بغيرِهِ مِنَ الْآلَاتِ لِلرِّجَالِ فِي الْحُكْمِ كَمَا هُوَ لِلنِّسَاءِ، وَذَلِكَ اسْتِدْلَالاً بِالْأَصْلِ فِي الْأَشْيَاءِ، وَعَدَمُ وُجُودِ دَلِيلِ الْإِخْتِصَاصِ بِالنِّسَاءِ، بَلْ جَوَازُهُ هُوَ مُقْتَضَى دَلَالَةِ الْعُمُومِ فِي النُّصُوصِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

مَا حَدَّثَ بِهِ أَبُو بَلْعٍ الْفَرَارِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِمَحْمَدِ بْنِ حَاطِبٍ: إِنِّي قَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَتَيْنِ لَمْ يُضْرَبْ عَلَيَّ بِدَفٍّ، قَالَ: بِشَمَا صَنَعْتَ،

= وانظر قولاً من ذهب إلى هذا في: حاشية ابن عابدين (٤٨٢/٥)، البيان والتحصيل لابن رشد (٤٣٢/٤)، المنتقى للباجي (٣٥٠/٣)، المغني لابن قدامة (١٧٤/٩)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠٧/١١ - وفاء)، الفروع لابن مفلح (٣١٠/٥)، وذكر ابن رشد عن المالكية أنه ليس عليه المدف، حيث قال: «والمشهور أن عمله وحضرة جائز للرجال والنساء».

(١) وقد سرحنا أصل التشبيه وبيّنت معناه في كتابين آخرين بتفصيل، في كتاب «إعفاء اللحية»، وكتاب «أحكام الغورات».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فَضْلَ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ» يَعْنِي الضَّرْبَ بِالْذُّفِ^(١).

فهذا استدلال من الصحابيِّ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ بِعُمومِ قَوْلِهِ ﷺ: «الصَّوْتُ» عَلَى الْإِنْكَارِ عَلَى أَبِي بَلَجٍ تَرَكَ الضَّرْبَ بِالْذُّفِ فِي زَوَاجِهِ مِنْ امْرَأَتَيْهِ، وَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ عَلَيْهِ مِنْ نِسَاءٍ أَوْ مِنْ رِجَالٍ، وَأَدْنَى ذَلِكَ أَنْ يَضْرِبَ بِالْذُّفِ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ هُنَا، فَتَأَمَّلْ فَهَمَّ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَارِنْ بِتَكْلِيفِ مَنْ بَعْدَهُمْ!!

وَالثَّانِيَّةُ: زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَوْسِمَى حَرَامٌ؛ لَعَلَّةَ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ^(٢).

وَأَقُولُ: هَذِهِ أَظْهَرُ فِي الْخَطَأِ مِنَ الْمَقَالَةِ الْأُولَى، بَلْ هِيَ مَقَالَةٌ مَنْ لَمْ يَخْبِرِ الثَّارِخَ، وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الْغِنَاءَ وَالْمَعَارِفَ يَعْرِفُهَا النَّاسُ الْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ مِنْذُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ وَهِيَ فِي النَّاسِ، وَلَمْ تَكُنْ تَمِيزُ أَهْلَ مِلَّةٍ مِنْ سِوَاهُمْ، لِيُقَالَ: هِيَ شِعَارُ لِهَؤُلَاءِ يُعْرَفُونَ بِهِ، فَمِنْ تَشْبِيهِ بِهِمْ فَهُوَ مِنْهُمْ.

وَبَعْضُهُمْ تَكَلَّمَ فِي الْبُوقِ خَاصَّةً؛ لَعَلَّةَ أَنَّهُ مِنْ شِعَارِ الْيَهُودِ.

وَأَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَيُّ تَكْلِيفٍ فِي الْاسْتِدْلَالِ هَذَا!! فَإِنَّ الْبُوقَ شِعَارُ لِلْيَهُودِ فِي النَّدَاءِ بِهِ لِلْعِبَادَةِ، لَا لِلْهَوَى، وَالْمُسْلِمُونَ أَغْنَاهُمْ اللَّهُ عَنْ كُلِّ أَصْنَافِ آلَاتِ الْمَعَارِفِ فِي عِبَادَاتِهِمْ، وَهُمْ عَلَى مَا عَلَّمَهُمْ نَبِيُّهُمْ ﷺ، وَقَدْ أَبْدَلُوا لِلنَّدَاءِ بِالصَّلَاةِ بِشَعِيرَةِ الْأَذَانِ، عَنْ بُوقِ الْيَهُودِ، وَنَاقُوسِ النَّصَارَى، وَنَارِ الْمَجُوسِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَيَأْتِي فِي الْفَضْلِ الثَّالِثِ.

(٢) انْظُرْ: حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ (٣٩٥/٦).

فَاتَيْنَ الْبُوقُ يُنْفَخُ فِيهِ لِلْهُو فِي الْحَقَلَاتِ مِنْ عُزْسٍ وَغَيْرِهِ، مِنْ
بُوقِ الْيَهُودِ الَّذِي يَدْعُونَ بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ!! كَمْ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ مِنْ
فَارِقٍ!؟

الرَّوْجَةُ الثَّلَاثُ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا السَّمَاعُ بِالْآلَاتِ اعْظَمُ فِعْلاً
بِأَهْلِهِ مِنْ فِعْلِ الْخَمْرِ، فَمَنْ حَزَمَ الْخَمْرَ، كَيْفَ يَدْعُ تَحْرِيمَ مَا هُوَ اعْظَمُ
فَتْكاً بِأَهْلِهِ مِنْهُ؟

وَأَقُولُ: مَا أَفْسَدَ هَذَا مِنْ قَوْلٍ!! أَلَا يَكْفِي فِي ظُهُورِ فَسَادِهِ أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى لَمْ يُنَزِّلْ فِي الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى مَا أُنْزِلَ فِي الْخَمْرِ، وَلَمْ يُنْطِقْ
نَبِيُّهُ ﷺ فِيهَا كَمَا نَطَقَ فِي الْخَمْرِ؟ وَلَوْ سَلَّمْنَا بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ حَرَّمَتْ
السَّمَاعَ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، أَفَيُجْعَلُ الْخَمْرُ الَّذِي اتَّفَقَ
الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِهِ أَدْنَى دَرَجَةٍ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِي تَحْرِيمِهِ؟

لَقَدْ كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ قَوْلًا فِي الْمَحْرُومِينَ مَنْ عَدَّ السَّمَاعَ بِالْآلَاتِ
مِنَ الْكِبَائِرِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَزِيدَ فِي حُرْمَتِهِ عَلَى حُرْمَةِ الْخَمْرِ أَمْ
الْحَبَائِثِ.

إِنَّ دَرَجَاتِ الْأَحْكَامِ إِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
وَالْعَوَاطِفُ أَمْرِجَةٌ، وَكَانَتْ عِنْدَ السَّلَفِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَهْوَاءِ.

وَعَايَةً مَا صَارَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَحْرُومِينَ: عَدَّ السَّمَاعَ بِالْآلَاتِ مِنْ
الذُّنُوبِ الصَّغَائِرِ، كَمَا صَرَخَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: «إِذَا تَقَرَّرَ أَحْكَامُ الْأَغَانِي وَالْمَلَاهِي، فَإِنْ قِيلَ
بِتَحْرِيمِهَا فِيهِ مِنَ الصَّغَائِرِ دُونَ الْكِبَائِرِ، تَفْتَقِرُ إِلَى الْاسْتِغْفَارِ، وَلَا تُرَدُّ

الفصل الثاني

**تحرير مذاهب السلف في
الموسيقى والغناء**



بَعْدَ اسْتِعْرَاضِ مَذْهَبِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ،
وَيَبَيَانِ أَدْلَتِهِ، وَإِظْهَارِ خَطِئِ الاسْتِدْلَالِ بِهَا، فَهَذَا الْفَضْلُ بِمَبَاجِئِهِ التَّالِيَةِ
مَنْقُودٌ لِتَحْرِيرِ الْمَذَاهِبِ الْمُتَقُولَةِ عَنِ الْجِيلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنَ الصُّحَابَةِ
وَالثَّابِعِينَ، بِأَحْسَنِ الْأَسَانِيدِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِبَانَةِ عَنْ حَقِيقَةِ
مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ خِلَالِ عِبَارَاتِهِمُ الْمَحْكِيَةِ عَنْهُمْ، لِيُنْظَرَ نَصِيبُ
الْقَائِلِ بِالتَّحْرِيمِ فِيهَا، وَلِيُعْتَبَرَ مَدَى صِدْقِ مَقَالَتِهِ فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ
عَلَى تَحْرِيمِ مُطْلَقِ السَّمَاعِ، وَلِيُخْتَرَمَ لِلْمَخَالِفِ رَأْيُهُ.



الموسيقى والغناء في حياة الصحابة

وَرَدَتْ آثَارٌ صَحِيحَةٌ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَمِّ الْغِنَاءِ
وَالْمَعَازِفِ، وَآخَرَى صَحِيحَةٌ أَيْضاً فِي التَّرْخِصِ فِي ذَلِكَ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ
لِكُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ مَحْمَلاً صَحِيحاً، وَهَذَا بَيَّانُهَا:

مَا وَرَدَ مِنَ الْأَثَرِ عَنْهُمْ فِي ذَمِّ الْغِنَاءِ وَالْمَعَازِفِ^(١):

١ - عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

لَقَدْ اخْتَبَأْتُ عِنْدَ رَبِّي عَشْرًا: إِنِّي لِرَابِعِ أَرْبَعَةٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا
تَغْنِيْتُ، وَلَا تَمْنِيْتُ. . الحديث.

(١) الْآثَارُ غَيْرُ الثَّالِثِ فِي الذَّمِّ مُخْرَجَةٌ جَمِيعاً فِي (الْفَصْلِ الثَّالِثِ) مِنْ (الْبَابِ الثَّانِي)، وَهِيَ
ثَابِتَةٌ كُلُّهَا، سِوَى أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الدُّفُّ حَرَامٌ. .» فَقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ فِيهِ نَظْراً. وَأَمَّا الْأَثَرُ
الثَّالِثُ فَيَأْتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ (رَقْم: ٣٥) فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنَ الْبَابِ الثَّانِي.
كَمَا أَهْمَلْتُ هُنَا ذِكْرَ أَثَرِ صَحِيحِ الْإِسْنَادِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، هُوَ
الَّذِي فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ الْمَذْكُورِ (رَقْم: ١٨)، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مِنْ
الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْإِضَافَةِ إِلَى الثَّوْرَةِ، مِثْلُ هَذَا لَا يَحْسُنُ التَّعْلُّقُ بِهِ
وَلَا الْاِسْتِغْنَاءُ بِالتَّعْلِيلِ عَلَيْهِ، وَانْظُرْ تَأْصِيلاً كِتَابِي «تَسِيرَ عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ» (ص:
١٥٦ - ١٥٧).

فَلْتُمْ: هَذَا الشَّرْكُ مِنْ ذِي الثُّورَيْنِ لِلتَّغْنِي مُنَاسِبٌ لِلْأَحْوَالِ
الْكَامِلَةِ، وَالْغِنَاءُ لَهُوَ، وَتَرْكُهُ وَإِنْ كَانَ مُبَاحاً أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِهِ، فَأَخَذَ
عُثْمَانُ بِأَفْضَلِ الْخَصْلَتَيْنِ، لَا تَتَجَاوَزُ دَلَالَةُ الْأَثَرِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

٢ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، رضي الله عنه، فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ
مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾، قَالَ: الْغِنَاءُ.

وكَذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ.

وَتَقَدَّمَ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْغِنَاءِ الْمُبَاحُ فِي مُفْرَدَاتِهِ،
وَلَا الْمُبَاحُ فِي الْهَدَفِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ، وَإِنَّمَا الْآيَةُ فِي كُلِّ لَهْوٍ حَدِيثٍ،
وَمِنْهُ الْغِنَاءُ، يُشْتَرَى لِلْإِضْلَالِ بِهِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالصَّدِّ عَنِ الدِّينِ.

٣ - وَعَنْهُ، قَالَ: إِذَا رَكِبَ الرَّجُلُ الدَّابَّةَ فَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ رَدَفَهُ
الشَّيْطَانُ، فَقَالَ لَهُ: تَغْنُ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ قَالَ لَهُ: تَمْنُ.

وَهَذَا غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ الْغِنَاءُ وَالْأَمَانِيُّ مِمَّا يُشْغِلُ بِهِ الشَّيْطَانُ الْغَافِلَ
عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ الْغِنَاءُ وَالْأَمَانِيُّ مِمَّا يَحْرُمُ، وَمَا مِنْ إِنْسَانٍ
يَخْلُو مِنْ تَمْنٍ، لَا يَحْرُمُ ذَلِكَ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا الْأَمَانِيُّ سَرَابٌ وَعَجْزٌ،
وَالْعَاقِلُ مَنْ أَبْدَلَهَا بِفِكْرٍ نَافِعٍ وَكُنُسٍ صَالِحٍ، وَالْغِنَاءُ يَكُونُ بِالشَّغْرِ غَالِباً،
وَالشَّغَرُ سَرَابٌ وَتَيْهٌ، إِلَّا مَا كَانَ حِكْمَةً أَوْ عِلْماً أَوْ ذِكْراً، كَمَا اسْتَشْنَى اللَّهُ
تَعَالَى شُغْرَ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ وَالْمُنَافِحِينَ عَنِ دِينِهِ،
وَالسَّرَابِ لَا شَيْءَ، وَشُغْلُ النَّفْسِ بِمَا لَا يَنْفَعُ صَدُّ لَهَا عَنِ الْخَيْرِ بِقُدْرِهِ،
وَمَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوُضْعِ فَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الْبَاطِلِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَتَذَرَعُ بِهِ
الشَّيْطَانُ لِمَكْرُوهِ أَوْ حَرَامٍ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانٌ وَجْهِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى إِضَافَةِ
الْغِنَاءِ أَوْ الْمَزَامِيرِ إِلَى الشَّيْطَانِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَعَ الْإِذْنِ فِيهِ.

٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ﴾ ، قَالَ : هُوَ الْغِنَاءُ بِالْجَمْعِيَّةِ ، اسْمُدِي لَنَا : تَغْنِي لَنَا .

قُلْتُ : فَهَذَا أَيْضاً تَقَدَّمَ بَيَانُ وَجْهِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْغِنَاءِ الَّذِي بَيَّنَّا إِبَاحَتَهُ ، إِنَّمَا هُوَ الْغِنَاءُ الَّذِي كَانُوا يُقَابِلُونَ بِهِ مَا يُتَلَّى عَلَيْهِمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، صَادِقِينَ بِهِ عَنْهَا .

٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه ، أَيْضاً ، قَالَ :

الدُّفُّ حَرَامٌ ، وَالْمَعَارِزُ حَرَامٌ ، وَالْكُوبَةُ حَرَامٌ ، وَالْمِزْمَارُ حَرَامٌ .

قُلْتُ : هَذَا النَّصُّ - لَوْ صَحَّ - صَرِيحٌ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَحْرِيمِ الْمَعَارِزِ مُطْلَقاً ، وَبِتَحْدِيدِ بَعْضِ أَنْوَاعِهَا الْمَشْهُورَةِ يَوْمَئِذٍ ، كَالدُّفِّ وَالْمِزْمَارِ .

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : هَذَا لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ ، فَلَهُ حُكْمُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

وَأَقُولُ : هَذَا قَوْلٌ لَا يُسَلِّمُهُ التَّائَصِيلُ الصَّحِيحُ ، بَلْ مِثْلُهُ يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ أَهْلِهِ ، وَلَهُ آرَؤُهُ وَنَظَرُهُ فِي الْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ ، وَبَابُ الْخَلَالِ وَالْحَرَامِ يَتَسَعُّ فِيهِ الْاجْتِهَادُ مِنْ أَهْلِهِ .

فَإِذَا كَانَ هَذَا رَأْيَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَإِنَّ الرَّاجِحَ فِي مَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ عَدَمُ الْحُجِّيَّةِ ، إِلَّا إِذَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْأَتْفَاقُ ، وَهُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ هُنَا ، وَعَلَى خِلَافِ مَوَارِدِ الْأَدْلَةِ الَّتِي شَرَحْنَاهَا ، فَالْنُّصُوصُ تَوَاتَرَتْ بِإِبَاحَةِ الدُّفِّ فِي أَحْوَالٍ أَوْ مُطْلَقاً ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يُطْلِقُ التَّحْرِيمَ ، وَلَمْ يَرِدْ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ صَحِيحٍ مَا يُوَافِقُ هَذَا الْإِطْلَاقَ مِنْهُ ، رضي الله عنه ، كَمَا صَحَّ الْخَبَرُ بِإِبَاحَةِ الْمِزْمَارِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يُطْلِقُ التَّحْرِيمَ ، وَالنَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا سِوَاهُ .

ثُمَّ إِنَّ الْجَمِيعَ مُقَرَّبٌ بِإِبَاحَةِ الدُّفِّ كَسَائِرِ الْمَعَازِفِ عِنْدَ طَائِفَةٍ، وَهُوَ
الَّذِي رَجَّحْنَاهُ، وَدُونَهَا عِنْدَ كَثِيرِينَ، وَفِي حَالَاتٍ خَاصَّةٍ عِنْدَ طَائِفَةٍ، يَيْتَمُ
ابْنُ عَبَّاسٍ حَكْمَ بَحْرَمَتِهِ بِعُمُومٍ، وَمَا نَعْرِفُ مِنْ سَلَكِ هَذَا الْمَسْئَلِ.
فَإِنْ قِيلَ: اسْتَشْنَيْنَا الدُّفَّ بِأَدْلَتِهِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي دَلِيلَيْنِ تَكَافَأَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ حَاصِلًا بَيْنَ
مُسْتَفَادٍ بَنَصِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمُسْتَفَادٍ مِنْ اجْتِهَادِ الصَّحَابِيِّ.

عَلَى أَنَّنَا يَبَيِّنُ أَنَّ الدُّفَّ مِغْرَفٌ كَسَائِرِ الْمَعَازِفِ، وَأَنَّ إِبَاحَتَهُ مِنْ
حَيْثُ الْأَصْلُ وَسَائِرِ الْأَلَاتِ هِيَ الصَّوَابُ، دُونَ تَفْرِيقِ بَيْنِ آلَةٍ وَأُخْرَى،
لِفَقْدِ الدَّلِيلِ الْمُفْرَقِ.

لَكِنْ إِذَا أُمَكَّنَ أَنْ نَحْمِلَ رَأْيَ الصَّحَابِيِّ مَعَ مَا يَتَّفَقُ مَعَ النَّصِّ
فَذَلِكَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ، وَعَلَيْهِ، فَالْوَجْهُ فِيمَا قَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ، فِيمَا أَرَى، مُتَنَزِّلٌ عَلَى حَالِ اتِّخَاذِ هَذِهِ الْأَلَاتِ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ،
كَمَا تَقْدَمُ تَوْجِيهُ حَدِيثِ الْاسْتِحْلَالِ عَلَيْهِ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ، لَا مُطْلَقًا.

وَاعْلَمْنَا أَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ حَوْلَ رَأْيِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُنَا مَفْرُوضٌ
جَمِيعُهُ لَوْ ثَبَتَ الْخَبَرُ عَنْهُ، إِذْ فِيهِ نَظَرٌ.

٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ قَوْمٌ مُخْرِمُونَ،
وَفِيهِمْ رَجُلٌ يَتَغَنَّى، فَقَالَ: أَلَا لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ، أَلَا لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ.
وَعَنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ مَرَّ بِجَارِيَةٍ صَغِيرَةٍ تُتَغَنَّى، فَقَالَ: لَوْ تَرَكَ الشَّيْطَانُ
أَخَذًا تَرَكَ هَذِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَكُونَ ابْنُ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ الْغِنَاءَ،
وَسَيَاتِي عَنْهُ بَعْضُ الْأَثَرِ الْمَفِيدِ التَّرْخُصِ فِيهِ.

مَا وَرَدَ عَنِ الصُّحَابَةِ فِي إِبَاحَةِ الْغِنَاءِ وَالْمَعَازِفِ:

وَأَمَّا الْآثَارُ عَنِ الصُّحَابَةِ، ﷺ، فِي التَّرْخُصِ فِي ذَلِكَ وَالتَّسْهِلِ فِيهِ، فَكَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

١ - عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَكَانَ مُتَكِنًا: تَغَنَّى بِلَالٌ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: تَغَنِّي؟ فَاسْتَوَى جَالِسًا، ثُمَّ قَالَ: وَأَيُّ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَمْ أَسْمَعْهُ يَتَغَنَّى النَّصْبُ؟!

وَفِي لَفْظٍ: مَا أَعْلَمُ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا قَدْ سَمِعْتُهُ يَتَرَنَّمُ^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا يَحْكِي زَمَانًا شَامِلًا بَعُومِهِ زَمَنَ الصُّحَابَةِ وَالنَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ وَبَعْدَهُ، فَمَثَلُهُ لَهُ حُكْمُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ لَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ حَرَجًا فِي غِنَائِهِمُ الشَّعْبِيَّ يَوْمَئِذٍ وَالَّذِي يُسَمُّوهُ (النَّصْبَ)، شَبِيهٌ بِمَا دَرَجَ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْأَغَانِي الشَّعْبِيَّةِ الَّتِي يَرُدُّونَهَا فِي زَمَانِنَا فِي مُنَاسَبَةٍ وَغَيْرِهَا.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٥/١٠) بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ، وَغَبَذُ الرُّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٥/١١ - ٦) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَبُو نَعِيمٍ فِي «مَجْلَسٍ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق: ١/٢٤٦) بِاللَّفْظِ الثَّانِي، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْفَاكِهِيُّ (٢٧/٣) رَقْم: ١٧٣٥) بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: وَأَيُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أَسْمَعْهُ يَتَغَنَّى بِالنَّصْبِ؟
وَرَأَى: قَالَ سُفْيَانٌ: قَالَ هِشَامٌ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُنْكَدِرِ: لِمَ يُحَدِّثُ سُفْهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِكَذَا وَبِكَذَا؟ يَعْنِي بِهَذَا.

قُلْتُ: ابْنُ الْمُنْكَدِرِ هُوَ مُحَمَّدٌ بْنُ ثِقَاتٍ الْمَدِينِيُّ وَحُقَاقُظُهُمْ وَقَفْهَائِهِمْ، كَأَنَّمَا يَقُولُ: لَا يَتَغَنَّى أَنْ يُخْبَرَ بِمِثْلِ هَذَا سُفْهَاءِ النَّاسِ، فَيَتَذَرَعُونَ بِهِ لَتَعْصِيدٍ مَا هُمْ فِيهِمْ مِنَ السُّفْهِاءِ بِالْغِنَاءِ، وَذَلِكَ لِمَا اشتهر به أهل المدينة في ذلك الزَّمنِ مِنَ الشُّغْفِ بِالْغِنَاءِ.

٢ - وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ، وَنَحْنُ نَوْمٌ مَكَّةَ، اعْتَزَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ﷺ الطَّرِيقَ، ثُمَّ قَالَ لِرَبِاحِ بْنِ الْمَغْتَرِفِ: عَنَّا يَا أَبَا حَسَّانَ، وَكَانَ يُحْسِنُ النُّصْبَ، فَبَيْنَا رَبَاحٌ يُعْنِيهِ أَذْرَكَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ﷺ، فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا بَأْسَ بِهِذَا، نَلْهُو وَنُقْصِرُ عَنَّا، فَقَالَ عُمَرُ، ﷺ: فَإِنْ كُنْتَ آخِذًا فَعَلَيْكَ بِشِعْرِ ضِرَارِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَضِرَارٌ رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُحَارِبٍ بْنِ فُهَيْرٍ^(١).

وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَاطِبٍ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ، قَالَ:

خَرَجْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالرُّوْحَاءِ^(٢)، كَلَّمُ الْقَوْمَ رَبَاحُ بْنُ الْمَغْتَرِفِ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ بَغْنَاءِ الْعَرَبِ^(٣)، فَقَالُوا: أَسْمِعْنَا يَا رَبَاحُ، وَقْصُرْ عَنَّا الْمَسِيرَ، قَالَ: إِنِّي أَفْرَقُ مِنْ عُمَرَ، فَكَلَّمُ الْقَوْمَ عُمَرُ، فَقَالُوا: إِنَّا كُلُّمْنَا رَبَاحًا يُسْمِعُنَا وَيُقْصِرُ عَنَّا الْمَسِيرَ، فَأَبَى إِلَّا أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، فَقَالَ: يَا رَبَاحُ، أَسْمِعْهُمْ، وَقْصِرْ عَنْهُمْ الْمَسِيرَ، فَإِذَا أَسْحَرْتَ^(٤) فَارْزُقْ. قَالَ: وَحَدَا لَهُمْ مِنْ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٤/١٠) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٤٠٠/٢٤) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٠٤/٣ - ٢٠٥ رَقْمٌ: ١٦٦٨، ١٦٦٩) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الضُّبَاءُ فِي «الْمَخْتَارَةِ» (١٣١/٣ رَقْمٌ: ٩٣٣) - وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (١٥٦/٢) رَقْمٌ: ٨٤٢، ٨٤٣) قِصَّةَ أُخْرَى عَنْ عُمَرَ فِي الْمَعْنَى، وَإِسْنَادُهَا ضَعِيفٌ. وَعَنْ عُمَرَ فِي الْمَعْنَى غَيْرَ مَا قِصَّةٍ.

(٢) الرُّوْحَاءُ: مَوْضِعٌ فِي الطَّرِيقِ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْمَدِينَةِ.

(٣) هَكَذَا وَاضِحَةٌ جَدًّا فِي الْأَصْلِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ، وَفِي كِتَابِ الْخَطَّابِيِّ الثَّالِي ذِكْرُهُ: (الأعراب).

(٤) بَلَّغْتَ وَقْتَ السَّحَرِ.

شِعْرٍ ضَرَارٍ بِنِ الْخَطَّابِ، فَرَقَعَ عَقِيرَتَهُ^(١) يَتَغْنَى وَهُمْ مُحْرِمُونَ^(٢).

قلت: فتأمل ما في هَذَيْنِ الْأَثَرَيْنِ مِنْ سَمَاحَةِ الْمَهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، وَفِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عَنْهُ مِنْ شِدَّتِهِ فِي الْحَقِّ، وَهُمْ مُحْرِمُونَ، يَغْنِئُهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُحْسِنُ الْغِنَاءَ بِشِعْرِ مَنْ شِعْرِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، يُؤْنِسُهُمْ بِذَلِكَ، وَيُذْهِبُ عَنْهُمْ وَخْشَةَ الطَّرِيقِ، وَثِقَلَ السَّفَرِ.

وَهَذَا أَوْلَى وَأَحْسَنُ مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي إِنْكَارِ غِنَاءِ الْقَوْمِ الْمَحْرِمِينَ، إِلَّا أَنْ يُحْتَمَلَ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُمْ غِنَاءً مُتَكَرراً فِي لَفْظِهِ، أَوْ سَمِعَهُمْ يُعْنُونَ فِي مَحَلٍّ يَنْبَغِي فِيهِ الْإِسْتِغَالُ بِالْعِبَادَةِ، لَا بِاللَّهْوِ.

٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ عُمَرَ، عليه السلام فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فِي خِلَافَتِهِ، وَمَعَهُ الْمَهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، فَتَرَمَّ عُمَرُ عليه السلام بَبَيْتٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ لَيْسَ مَعَهُ عِرَاقِيٌّ غَيْرُهُ: غَيْرُكَ فَلْيَقْلُهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَاسْتَحْيَا عُمَرُ عليه السلام مِنْ ذَلِكَ، وَضَرَبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى انْقَطَعَتْ عَنِ الرَّكْبِ^(٣).

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «أَكْثَرُ مَا نَقُولُ الْعَرَبُ: (رَفَعَ عَقِيرَتَهُ) لَمَنْ رَفَعَ بِالْغِنَاءِ صَوْتَهُ» (الْتَمَهِيدُ: ١٩٦/٢٢)، وَأَضْلُ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي «الْمَخْصُصِ» (٢٢٦/١): «أَنَّ رَجُلًا عُقِرَتْ رَجُلُهُ، فَرَفَعَ رِجْلَهُ الْمَعْقُورَةَ عَلَى الصَّحِيحَةِ وَجَعَلَ يَتَغْنَى، فَقِيلَ: رَفَعَ عَقِيرَتَهُ».

(٢) أَثَرُ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ الثَّقَفِيُّ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ الزُّفْنِيِّ فِي «حَدِيثِ إِشْمَاعِيلِ بْنِ عَمَّارٍ» (ق: ٨٩/أ - ب) وَالسَّبَاقِيُّ لَهُ، وَالْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٦٥٨/١) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وَزَوَّيْ مَعْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ نَائِلِ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَخْرَجَهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (كَمَا فِي «الْإِصَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ: ٢٥٠/٣) وَذَكَرَهُ كَذَلِكَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٣٧/٢).

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٩/٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

٤ - وَعَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعَ عُمَرُ رَجُلًا يَتَغَنَّى بِقِلَافَةٍ مِنَ الْأَرْضِ (وفي رواية: وَهُوَ يَحْدُو بِغِنَاءِ الرُّكْبَانِ)، فَقَالَ: الْغِنَاءُ مِنْ زَادِ الرَّكْبِ^(١).

٥ - وَعَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُوْفَلٍ: أَنَّهُ رَأَى أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ مُضْطَجِعًا، رَافِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، يَتَغَنَّى النَّضْبَ^(٢).

٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْأَزْهَمِ رَافِعًا عَقِيرَتَهُ يَتَغَنَّى، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَلَا وَاللَّهِ، مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ وَمِنْ رَأَيْتُ وَأَذْرَكْتُ، أَرَاهُ قَالَ: كَانَ أَخْشَى لِلَّهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَزْهَمِ^(٣).

فَلْتُ: وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَثَارِ فِي الْغِنَاءِ الشَّعْبِيُّ الدَّارِجُ فِي أَعْرَافِ النَّاسِ يَوْمئِذٍ، يُخَفِّفُونَ بِهِ وَيَدْفَعُونَ السَّامَةَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، يُغْنِيهِمْ أَحَدُهُمْ وَخَدَهُ، أَوْ يَسْمَعُهُ مِنْهُ غَيْرُهُ، لَمْ يَكُونُوا يَجِدُونَ فِيهِ حَرَجًا.

نعم، هذا جَمِيعُهُ فِي الْغِنَاءِ دُونَ آلَةٍ.

(١) أَثَرُ حَسَنٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٦٣/٤ - القسم المستدرَك) والبيهقي (٦٨/١٠) وإسناده حسن. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمْهِيدِ» (١٩٧/٢٢) بإسنادٍ لَئِيْنٍ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: يَتَغَنَّى زَادُ الرُّكْبِ الْغِنَاءُ نَضْبًا.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ الْبَاغَنْدِيُّ فِي «مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْغَزِيْرِ» (رقم: ٦١) والبيهقي (٢٢٥/١٠) رَابِعُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمْهِيدِ» (١٩٧/٢٢) وإسناده صحيح.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الزُّرَّاقِ (٥/١١) وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٤/١٠)، وَوَقَعَ فِي رَوَايَتِهِ: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ نُوْفَلٍ) بِدَلِّ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُوْفَلٍ)، وَعَلَى أَيْ الْوُجْهِينِ كَانَ فَهُوَ صَحِيحٌ، عَلَى أَنَّ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُوْفَلٍ) أَرْجَحُ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ. كَمَا زُوِيَ مَعْنَاهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَسَامَةَ عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١٩٧/٢٢).

(٣) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٥/١٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

٧ - وَتَقْدَمُ ذِكْرُ الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو وَفَرْطَةَ بْنِ كَعْبٍ وَثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ، وَشُهُودِهِمُ الْغِنَاءَ وَالضَّرْبَ بِالذُّفِّ فِي غُرَسٍ.

وَكَذَلِكَ مَا فِي رِوَايَةِ صَحِيحَةٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ مِنْ اجْتِمَاعِهِ مَعَ ثَقَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى السَّمَاعِ مِنْ قَبِيلَةِ تَغْنِيهِمْ^(١).

٨ - وَعَنْ غُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ:

أَنَّ إِنْسَانًا عَمِلَ مَأْدُبَةً فِي زَمَانِ عُثْمَانَ، فَدَعَا لَهَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِمْ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ، وَمَعَهُ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَجَعَلَ حَسَّانُ يَقُولُ لِابْنِهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِذَا آتَيْ بَطْعَامَ: أَطْعَامُ يَدِي، أَمْ طَعَامُ يَدَيْنِي؟ قَالَ: فَإِذَا قَالَ لَهُ: طَعَامُ يَدَيْنِي، لَمْ يَأْكُلْ، وَهُوَ الشَّوَاءُ.

قَالَ غُرْوَةُ: وَكَانَ فِي الْمَأْدُبَةِ قَيْتَانِ تَغْنِيَانِهِمْ، وَجَعَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانٍ يُشِيرُ إِلَيْهِمَا تَغْنِيَانِهِمْ شِعْرَ حَسَّانٍ، فَقَعْنَا بِقَوْلِهِ:

انْظُرْ نَهَارًا بَبَابٍ جَلَّقَ هَلْ ثَوْنِسٌ دُونَ الْبَلْقَاءِ مِنْ أَحَدٍ؟

قَالَ: فَبَكَى حَسَّانُ، وَجَعَلَ ابْنُهُ يُشِيرُ إِلَيْهِمَا تَغْنِيَانِ بِشِعْرِهِ أَيْضًا، فَيَبْكِي^(٢).

وَرَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ أَبُو الزُّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذُكْوَانَ، فَقَالَ:

قُلْتُ لَخَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ: هَلْ كَانَ الْغِنَاءُ فِي الْغُرَسَاتِ؟ قَالَ: قَدْ

(١) الْقِصَّةُ بِالرِّوَايَتَيْنِ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي بَيَانِ مَرْتَبَتِهِ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٦).

(٢) أَثَرُ حَسَنِ. أَخْرَجَهُ الزُّبَيْرِيُّ بْنُ بَكَّارٍ فِي «الْأَخْبَارِ الْمَوْقُفِيَّاتِ» (ص: ٢٥٠) وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ.

كَانَ ذَلِكَ، وَلَا يُخَضَّرُ بِمَا يُخَضَّرُ بِهِ الْيَوْمَ مِنَ السَّهْوِ، دَعَانَا أَخْوَالُنَا بَنُو
تُبَيْطٍ فِي مَدْعَاةٍ لَهُمْ، فَشَهِدَ الْمَدْعَاةَ: حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَابْنُهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَإِذَا جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ، (وَذَكَرَ الْبَاقِيَ مَعَانَهُ) ^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ مُفَسَّرَةٍ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا، وَفِيهَا دَلَالَةٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ:

ذُكِرَ عِنْدَ خَارِجَةٍ بِنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الْغِنَاءُ يَوْمًا، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنْ
كَانَ لَظَاهِرًا كَثِيرًا فِي كُلِّ مَادْبَةِ، وَلَكِنَّهُ يَوْمٌ لَمْ يَكُنْ يُخَضَّرُ فِيهَا
يُخَضَّرُ الْيَوْمَ مِنْ سُوءِ الدَّعَةِ وَسُوءِ الْحَالِ.

قَالَ خَارِجَةُ: فَلَقَدْ رَأَيْنَا فِي مَادْبَةِ دُعِينَا لَهَا فِي آلِ تُبَيْطٍ،
وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ بَيْنِي وَبَيْنَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي ابْنَ حَسَّانٍ)، وَذَلِكَ
بَعْدَمَا أَصِيبَ بَصَرُهُ، فَقَدِمَ الطَّعَامَ، فَلَمْ يُقَدِّمَ طَعَامًا إِلَّا قَالَ حَسَّانُ:
أَطْعَامُ يَدٍ يَا بُنَيَّ أَمْ طَعَامُ يَدَيْنِ؟ فَيَقُولُ: طَعَامُ يَدٍ، وَمَا أَشْبَهَهُ، حَتَّى
أَتَى بِالشَّوَاءِ، فَقَالَ ابْنُ حَسَّانٍ: يَا أَبَتَاهُ، طَعَامُ يَدَيْنِ، فَلَمْ يَذُقْهُ، ثُمَّ رَفَعَ
الطَّعَامَ، وَأَخْرَجُوا قَيْنَتَيْنِ، فَغَنَّتَا بِشِعْرِ حَسَّانٍ، لَا أَعْلَمُ إِلَّا قَالَ:
حُرَّتَيْنِ، وَقَالَتَا فِيمَا تَقُولَانِ:

انْظُرْ نَهَارًا بِبَابِ جِلْقٍ هَلْ تُوَيسُّ دُونَ الْبَلْقَاءِ مِنْ أَحَدٍ
فَجَعَلَ يَبْكِي وَيَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتُ هُنَاكَ سَمِيعًا بَصِيرًا، فَلَمَّا سَكَتَا
هَمَدَ عَنْهُ الْبُكَاءُ، فَيُشِيرُ إِلَيْهِمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: غَنِّيَا، فَإِذَا غَنِّيَا هَاجَتَا عَلَيْهِ
الْبُكَاءُ، قَالَ خَارِجَةُ: فَعَجِبْتُ لَعَمْرُ اللَّهِ، مَاذَا يُعْجِبُهُ أَنْ يَبْكِيَ أَبَاهُ! ^(٢).

(١) أَثَرُ حَسَنٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» (ص: ٣٥٦) وَابْنُ
عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٤١٦/١٢) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) أَثَرُ حَسَنٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٤١٥/١٢) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. =

قلت: وفي هذه القصّة الغناء من مُغَنِّيَتَيْنِ مُجِيدَتَيْنِ لِلْغِنَاءِ، تُغْنِيَانِ الْجَمْعَ مِنَ الرِّجَالِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي مُنَاسَبَةٍ، لَا يَنْكَرُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ.

٩ - وعن سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ الْأُمَوِيِّ، قَالَ:

وَقَدْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَأَنْزَلَهُ فِي دَارِهِ، فَقَالَتْ لَهُ ابْنَتُهُ قَرظَةُ امْرَأَتُهُ: إِنَّ جَارَكَ هَذَا يَسْمَعُ الْغِنَاءَ، قَالَ: فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَعْلِمِينِي، فَأَعْلَمْتُهُ، فاطَّلَعَ عَلَيْهِ، فَإِذَا جَارِيَةٌ لَهُ تُغْنِيهِ، وَهِيَ تَقُولُ:

إِنَّكَ وَاللَّهِ لَذُو مَلَّةٍ^(١) يَطْرِفُكَ الْأَذْنَى عَنِ الْإِبْعَدِ^(٢)

= وأخرجه ابنُ عَسَاكِرٍ أَيْضاً بِسِيَاقٍ مُطَوَّلٍ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا أَيْضاً (٤١٦/١٢ - ٤١٨)، وفيه من الغائِثَةِ: كَانَتْ مَأْدُبَةً فِي زَمَنِ عُمَانَ، فَذُعِيَ لَهَا النَّاسُ، وَكَانَ فِيهِمْ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَحُسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُسَّانٍ. وفيه أَيْضاً: فَلَمَّا فَرَّغَ الْقَوْمُ تُنِيتَ لَهُ وَسَادَةٌ (يعني لِحُسَّانَ)، وَأَقْبَلَتِ الْمِيلَاءُ، وَهِيَ يَوْمئِذٍ شَائِبَةٌ، فَوُضِعَ فِي جَنْبِهَا مِزْهَرٌ، فَضَرَبَتْ، ثُمَّ غَنَّتْ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا بَدَأَتْ بِشِفْرِ حُسَّانَ (وساقٍ شِعراً لَهُ فِي الْغَزْلِ). وهذا السِّبَاقُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ دُرَيْدٍ الْأَدِيبِ، وَكَانَ رَاوِيَةً مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمْ أَتَاهُمُو بِشَرْبِ الْمُسْكِرِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ بَعِيْبٍ مِنْ جِهَةِ رِوَايَتِهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَتَكَنَّمْتُ بِخُسْنِ خَبَرِهِ هَذَا.

والمِزْهَرُ: هُوَ الْغُودُ. وَالْمِيلَاءُ: هِيَ عَزَّةُ الْمَغْنِيَةِ، وَسُمِّيَتْ (مَبْلَاءَ) لِمِيلِهَا فِي مِشْيَتِهَا، وَقِيلَ: كَانَتْ مِنْ أَجْمَلِ النِّسَاءِ وَأَحْسَنَهُنَّ خَلْقاً وَخُلُقاً، مَحْمُودَةً فِي دِينِهَا، وَمِنْ أَحْسَنِ مَنْ ضَرَبَ بِالْعُودِ وَغَنَّى. (انظر أخبارها في «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني: ١٦٢/١٧ - ١٧٨).

(١) لَذُو مَلَّةٍ: أَي ذُو مَلَلٍ (اللسان، مادة: ملل).

(٢) يَطْرِفُكَ الْجَدِيدَ وَتَنْسَى الْقَدِيمَ (اللسان، مادة: طرف)، وَالشَّعْرَ لِعَمَرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ.

وَهُوَ يَقُولُ: يَا صِدْقُكَاه! قَالَ: ثُمَّ قَالَ: اسْقِنِي، قَالَتْ: مَا اسْقِيكَ؟ قَالَ: مَاءٌ وَعَسَلًا، قَالَ: فَانْصَرَفَ مُعَاوِيَةُ وَهُوَ يَقُولُ: مَا أَرَى بَأْسًا، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَتْ لَهُ: إِنَّ جَارَكَ هَذَا لَا يَدْعُنَا نَنَامُ اللَّيْلَ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، قَالَ: هَكَذَا قَوْمِي، زُهْبَانُ بِاللَّيْلِ، مُلُوكُ بِالنَّهَارِ^(١).

وَشَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ فِي السَّمَاعِ لِلْغِنَاءِ وَالْمَعَارِفِ وَاتِّخَاذِ ذَلِكَ مَشْهُورٌ ثَابِتٌ، وَمِنْ ذَلِكَ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ مِمَّا يَضُمُّ إِلَيْهِ أَيْضًا مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي التَّرْخِصِ:

مَا حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ الْمَدِينَةَ بِجَوَارٍ، [فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ، وَفِيهِمْ جَارِيَةٌ تَضْرِبُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَاوَمَهُ، فَلَمْ يَهْوْ مِنْهُمْ شَيْئًا، قَالَ: انْطَلِقْ إِلَى رَجُلٍ هُوَ أَمْثَلُ لَكَ بَيْعًا مِنْ هَذَا]، فَأَتَى إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، فَعَرَضَهُنَّ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ جَارِيَةَ مِنْهُمْ [فَقَالَ: خُذِي]، فَأَخَذَتْ (فِي رِوَايَةٍ: بِالذُّفِّ، وَفِي أُخْرَى: بِالْعُودِ)، حَتَّى ظَنَّ ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُ قَدْ نَظَرَ إِلَى ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: حَسْبُكَ سَائِرُ الْيَوْمِ مِنْ مَزْمُورِ الشَّيْطَانِ، فَسَاوَمَهُ، ثُمَّ جَاءَ الرَّجُلُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي عُيِّنْتُ بِسَبْعِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَأَتَى ابْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّهُ عُيِّنَ بِسَبْعِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَإِنَّمَا أَنْ تُعْطِيَهَا إِيَّاهُ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ بَيْعَهُ، فَقَالَ: بَلِ تُعْطِيهَا إِيَّاهُ^(٢).

(١) أَثَرٌ لَا بَأْسَ بِهِ. أَخْرَجَهُ الْمَعَانِي بْنُ زَكَرِيَّا الشَّهْرَازَانِيُّ فِي «الْجَلِيسِ الصَّالِحِ»

(٢٧٢/٣ - ٢٧٣)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» (٢٦٣/٢٧).

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ صَالِحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ سِوَى رَاوِيَتَيْنِ فَهُمَا مُسْتَوْرَانِ، وَبَابُ الْآثَارِ يُعْتَقَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْدُو أَنْ تُعَدَّ شُرَاهِدَ، وَرَوَايَاتُ الْمُسْتَوْرَيْنِ صَالِحَةٌ لِلْإِسْتِشْهَادِ.

(٢) سَاقَ هَذِهِ الْقِصَّةَ ابْنُ خُزَيْمٍ فِي «الْمَحَلِيِّ» (٦٢/٩ - ٦٣) فَقَالَ: وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ =

قلت: وَقَدْ قَالَ بَغُضُ الْمَتَأَخِّرِينَ: أَيْنَ يَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الصُّحَابَةِ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ؟ وَأَقُولُ: هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ بَيْنَ، وَقَصَّتُهُ فِي حَدِيثِ زَمَارَةَ الرَّاعِي تَشْهَدُ لِهَذَا أَيْضًا.

- [عن] أَبُو بَاسٍ السُّخْتِيَانِي، وَهَشَامُ بْنُ حُسَّانَ، وَسَلَمَةُ - هُوَ ابْنُ كُثَيْلٍ - ، دَخَلَ حَدِيثَ بَغْضِهِمْ فِي حَدِيثِ بَغْضٍ، كُلُّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، فَسَأَلَهُ، وَالْذُّفَّ فِي رِوَايَةِ أَبُو بَاسٍ، وَالْعَوْدُ فِي رِوَايَةِ هَشَامٍ.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْقِصَّةَ فِي «رِسَالَةِ الْمَلَاهِي» (ص: ٤٣٨ من ج ١ من مجموعة رسائل ابن حزم)، قَالَ: وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هَشَامُ بْنُ حُسَّانَ (فِي الْأَصْلِ تَحْرِيفٌ بِتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، بِهِ، وَمَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ فِي الرِّوَايَةِ فَهُوَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، حَيْثُ لَمْ يَسَقِ أَوَّلَ الْقِصَّةِ فِي «الْمَحَلِّ».

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ» فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ وَذَكَرَ قَبْلَهَا سِوَاهَا فِي هَذَا الْبَابِ: «هَذِهِ أَسَانِيدُ صَحِيحَةٌ».

قلت: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى صَدْرِ الْإِسْنَادِ، فَلَعَلَّ ابْنَ حَزْمٍ اسْتَخْرَجَهُ مِنْ مَصَادِرَ لَمْ نَصِلْنَا، كَالشَّانِ فِي آثَارِ كَثِيرَةٍ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ «الْمَحَلِّ»، وَحُكْمُهُ عَلَيْهِ بِالصُّحَّةِ حَيْثُ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ نَاقِضٌ مِمَّا يُقْبَلُ مِنْهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَيْسَ مِنْ ابْنِ زَيْدٍ إِلَى مُتْنِهَا إِلَّا الصُّحَّةُ.

وَمِمَّا يَأْتِي عَلَى الشَّهَادَةِ لِهَذِهِ الْقِصَّةِ عَنْ ابْنِ جَعْفَرٍ وَابْنِ عُمَرَ جَمِيعًا: مَا أَخْرَجَهُ أَبُو طَالِبٍ الْمَنْصُفُ بْنُ سَلَمَةَ اللُّغَوِيُّ فِي «الْمَلَاهِي وَأَسْمَائِهَا» (ص: ١٠ - ١١) وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (١٧٧/٣١ - ١٧٨) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الثَّبُودَكِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ:

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ذِي الْجَنَاحَيْنِ، فَإِذَا عِنْدَهُ بَرَبِطٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنْ عَلِمْتَ مَا هَذَا فَلَاكُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ سَاعَةً وَقَلْبُهُ، وَقَالَ: أَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مِيزَانُ رُومِي!

وَفِي سِيَاقِ ابْنِ عَسَاكِرَ زِيَادَةٌ فِي سَمَاعِ ابْنِ عُمَرَ لِحَاوَرَةٍ مِنْ جَوَارِي ابْنِ جَعْفَرٍ. قلت: وَهَذَا لَا عِلَّةَ لَهُ غَيْرَ ضَعْفِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ ابْنُ جُدْعَانَ، فَقَدْ كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، لَكِنَّهُ سَيِّئُ الْحِفْظِ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي الْأَصْلِ، فَمِثْلُهُ يُعْتَبَرُ بِمَا يَرَوِيهِ، وَقَدْ خُرِجَ لَهُ سُلُوكٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤١٥/٣) فِي الْمَتَابَعَاتِ.

على أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكِبَارِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ
فُقَهَاءِ الصُّحَابَةِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ مَحْمُودَ السَّيَرَةِ كَبِيرَ الْمَكَاتَةِ فِي وَقْتِ كَانَ
فُقَهَاءُ الصُّحَابَةِ مُتَوَافِرِينَ، يَغْرِفُونَ لَهُ قُدْرَهُ وَمَنْزِلَتَهُ، وَشَأْنَهُ فِي الْغِنَاءِ
وَالْمُوسِيقَى وَاتِّخَاذِ الْمَغْنِيَّاتِ مَشْهُورٌ مَذْكُورٌ، وَمَا أَتَكَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَئِكَ
الْفُقَهَاءُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَخْشَاهُ بِسَبِّهِ مِثْلُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الصُّحَابَةِ بِالْمَدِينَةِ.

وَيَكْفِيهِ تَرْكِهُ فِي الْجُمْلَةِ مَذْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدُعَاؤُهُ لَهُ، حَيْثُ ذَكَرَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فِي قِصَّةِ مَجِيءِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَلِ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بَعْدَ
مُرُورِ ثَلَاثِ لَيَالٍ عَلَى اسْتِشْهَادِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اذْعُ لِي ابْنِي أَخِي»،
قَالَ: فَجِيءَ بِنَا كَأَنَّا أَتْرُخُ، فَقَالَ: «اذْعُوا لِي الْحَلَّاقُ»، فَجِيءَ بِالْحَلَّاقِ،
فَحَلَّقَ رءُوسَنَا، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا مُحَمَّدٌ، فَتَسْبِيهِ عَمَّنَا أَبِي طَالِبٍ، وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ
فَتَسْبِيهِ خَلْقِي وَخُلُقِي»، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَأَشَالَهَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اخْلُفْ جَعْفَرًا
فِي أَهْلِهِ، وَبَارِكْ لِعَبْدِ اللَّهِ فِي صَفْقَةِ يَمِينِهِ» قَالَهَا ثَلَاثَ مِرَارٍ^(١).

وَفِي قِصَّتِهِ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، إِيَّاخَةَ ابْنِ عُمَرَ بَيْنَ الْجَارِيَةِ الْمَغْنِيَّةِ، مَعَ
اعْتِبَارِ إِجَادَتِهَا لِلْغِنَاءِ فِي الْقِيَمَةِ، وَهَذَا أَحْسَنُ وَأَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ مِنْ قَوْلِ
مَنْ جَاءَ بَعْدَ مِنَ الْفُقَهَاءِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ.

١٠ - وَعَنْ أُمِّ عَلْقَمَةَ مَوْلَاةِ عَائِشَةَ:

أَنَّ بَنَاتِ أَخِي عَائِشَةَ، ﷺ، خُفِضْنَ^(٢)، فَأَلْمَنَ ذَلِكَ، فَقِيلَ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (رَقْم: ١٧٥٠) وَالتَّسَائِي فِي «الْكُبْرَى»
(رَقْم: ٨١٦٠، ٨١٠٤) فِي قِصَّةِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) خُفِضْنَ: حُتِّنَ.

لعائشة: يا أُمّ المؤمنين، أَلَا نَدْعُو لَهُنَّ مَنْ يُلْهِيهُنَّ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَتْ^(١): فَارْسِلْ إِلَى فُلَانِ الْمَغْنِيِّ، فَأَتَانَهُمْ، فَمَرَّتْ بِهِ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي الْيَتِّ، فَرَأَتْهُ يَتَغَنَّى وَيُحَرِّكُ رَأْسَهُ طَرَبًا، وَكَانَ ذَا شَعْرِ كَثِيرٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَفْ، شَيْطَانُ، أَخْرِجُوهُ، أَخْرِجُوهُ، فَأَخْرَجُوهُ.

فهذا الخبرُ شاهدٌ لشُهرةِ الغِنَاءِ فِي الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ أُمّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، وَكَانَ لَهُ مَنْ يَتَعَاطَاهُ جِرْفَةً مِنَ الرِّجَالِ، عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَهُنَا أَيُّ بِالْمَغْنِيِّ لِيُغَنِّيَ حَيْثُ النِّسَاءُ وَالْجَوَارِي، وَفِي مُنَاسَبَةٍ حَتَانٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَقْرُءُ عَائِشَةُ، وَإِنَّمَا ائْتَرَتْ مَا رَأَتْهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَالِ وَالْهَيْئَةِ^(٢).

١١ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ دَكْوَانَ، قَالَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَالْجَوَارِي يُضْرِبُونَ بِالْذُفِّ وَيَتَغَنُّونَ، فَدَخَلْنَا عَلَى الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِذٍ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ غُرَيْبِي، وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تَتَغَنِّيَانِ وَتَتَذَبَّانِ أَبَائِي الَّذِينَ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، وَتَقُولَانِ فِيمَا تَقُولَانِ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي عَدِي، فَقَالَ: «أَمَّا هَذَا فَلَا تَقُولُوهُ، مَا يَعْلَمُ مَا فِي عَدِي إِلَّا اللَّهُ»^(٣).

وهذا فيه إظهارُ الصُّوتِ بِالْعَزْفِ وَالْغِنَاءِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَكَانَ

(١) هي أُمّ علقمة راوية الأثر عن عائشة.

(٢) هذه القِصَّةُ صَحِيحَةٌ عَنْ عَائِشَةَ، ثَانِي فِي (الفصل الثالث) من (الباب الثاني) (رقم: ٢٢)، وَأُورِدَتْهَا هُنَاكَ مِنْ أَجْلِ تَعْلُقِي بَعْضِ النَّاسِ بِهَا لِإِنْكَارِ الْغِنَاءِ لِقَوْلِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ فِي آخِرِهَا، وَغَفَلَ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْتُ وَأَنَّ إِنْكَارَهَا كَانَ لِهَيْئَةِ الْمَغْنِيِّ لَا لِاسْتِدْعَائِهِ لِلْغِنَاءِ، وَلَا لِكُونِهِ رَجُلًا يُغَنِّي حَيْثُ النِّسَاءُ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (رقم: ١٨٩٧) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادٍ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَيَأْتِي لَهُ مَزِيدٌ تَخْرِيجٌ وَتَحْقِيقٌ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ.

يَوْمًا يَفْرَحُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، وَلَيْسَ بِفَطْرِ وَلَا أَضْحَى وَلَا غُرُسٍ، وَحِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ الصَّنِيعَ لِلرَّبِيعِ اسْتَدْلَّتْ لَهُ بِالْإِذْنِ النَّبَوِيُّ بِمِثْلِهِ فِي غُرْسِهَا، فَقَهَمَتْ مِنْ ذَلِكَ الْإِذْنَ الْفُسْحَةَ فِي كُلِّ مُنَاسَبَةٍ دُونَ قَضَرٍ عَلَى سَبَبٍ وَرُودِ الْقَوْلِ النَّبَوِيِّ، وَهُوَ الْغُرْسُ.

كَمَا أَنَّ ظَاهِرَ الْقِصَّةِ سَمَاعُ الرُّجَالِ لِلْغِنَاءِ مِنَ الْجَوَارِي.

١٢ - وَسُئِلَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ عَنِ الْخُدَاءِ؟ فَقَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَقْعَلُونَهُ^(١).

قُلْتُ: وَمِثْلُ الْحَسَنِ إِذَا قَالَ: (كَانُوا) فَإِنَّمَا يَعْنِي أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْخُدَاءُ غِنَاءٌ.

فَهَذِهِ الْأَنَارُ الثَّابِتَةُ صَرِيحَةٌ فِي تَرْخُصِ خَيْرِ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْغِنَاءِ، وَهِيَ مَعَ مَا يُظَنُّ مُعَارَضَتُهُ لَهَا، جَمِيعُهُ مُتَوَافِقٌ غَيْرُ مُتَعَارِضٍ، وَذَلِكَ عَلَى التَّأْوِيلِ الْمُنَاسِبِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ.

وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ الْأُمَّةِ الْأَعْلَى فِي الْاِقْتِدَاءِ بَعْدَ رَسُولِهَا ﷺ، كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنَ اللَّهِ مَا يَدْفَعُ الْمَلَّلَ، وَمَا يَتَحَقَّقُ بِهِ الْعَوْنُ عَلَى الْعَوْدَةِ إِلَى الْجِدِّ، لَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ ذَلِكَ عَيْنًا وَلَا مَنَقَصَةً، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مُخَالَفَةً أَوْ مَعْصِيَةً.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَحَرِّفِينَ، وَكَانُوا يَتَنَاشِدُونَ الشُّعْرَ فِي مَجَالِسِهِمْ،

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٦٣/٤ - الْقِسْمُ الْمُسْتَدْرَكُ) وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَيَذْكُرُونَ أَمْرَ جَاهِلِيَّتِهِمْ، فَإِذَا أُرِيدَ أَحَدُهُمْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ دِينِهِ دَارَتْ حَمَالِقُ عَيْنَيْهِ كَأَنَّهُ مَجْنُونٌ^(١).

وَعَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِدَحُونَ^(٢) بِالْبَطِيخِ، فَإِذَا كَانَتْ الْحَقَائِقُ كَانُوا هُمْ الرِّجَالُ^(٣).

قُلْتُ: أَيُّ يَأْخُذُونَ مِنَ اللَّهْوِ، وَيَتَسَلَّوْنَ وَيَتَمَارَحُونَ، وَمِنْ ذَلِكَ اللَّهْوُ بِالسَّمَاعِ غِنَاءً وَإِنشَاداً وَاسْتِمَاعاً، مَا دَامَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقِيَامِ بِحَقْقِ اللَّهِ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا حَالَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَحَالَ مَنْ بَعْدَهُمْ دَوْنَهُمْ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْجِدِّ وَمُدَاوَمَتِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

خلاصة مذاهب الصحابة:

المنقول عنهم في ذلك بالأسانيد الثابتة يدلُّ على أنهم لم يكونوا يَرَوْنَ حُرْمَةَ الْغِنَاءِ، وَلَيْسَ فِي عِبَارَةٍ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحُرْمَةِ لِأَصْلِ الْغِنَاءِ، غَايَةُ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ بَعْضِهَا كَرَاهَةُ الْغِنَاءِ فِي وَقْتٍ يَنْبَغِي فِيهِ الْاشْتِغَالُ بِمَا هُوَ أَوْلَى.

وَكَذَلِكَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ تَحْرِيمُ الْمَوْسِيقَى، إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحْدَهُ عَلَى نَظَرٍ فِي ثُبُوتِهِ، وَلَوْ صَحَّ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ فِي «زَوَائِدِ كِتَابِ الزُّهْدِ» (ص: ٢١٥) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) الثَّبَاخُ: الثَّرَامِيُّ بِشَيْءٍ رَخْوٍ (الْقَامُوسُ، مَادَّةُ: بَدَحَ).

(٣) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ» (رَقْم: ٢٦٦) وَالْخَطَّابِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (١١٤/٣) وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

اتخاذها وسائلَ للمعاصي، لا مُطلقاً؛ تنزيلاً لقوله على مُوافقةٍ مُقتضى الأدلة في هذا الباب.

وأنَّ الإباحةَ المستفادةَ من سلوكِ الصحابةِ لا تُنحصرُ في عُرسٍ أو عيِّد، بل في الأحوالِ المختلفةِ.



الموسيقى والغناء في مذاهب من بعد الصحابة

جاء عن جماعة من أئمة السلف من التابعين فمن بعدهم تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦] بالغناء.

صح ذلك عن مجاهد بن جبر المكي^(١)، وعكرمة مولى ابن عباس^(٢)، وإبراهيم بن يزيد النخعي^(٣)، وحبيب بن أبي ثابت الكوفي^(٤)، ومكحول الشامي.

ومن قول مجاهد في ذلك أيضاً: الغناء، والاستماع له، وكل

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «دَم الملامي» (رقم: ٢٩، ٣١) وابن جرير في «تفسيره» (٦٢/٢١) بإسناد صحيح، وله طرق عند ابن جرير وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٩/٦ - ٣١١) وابن أبي الدنيا.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٠/٦) وابن أبي الدنيا في «دَم الملامي» (رقم: ٢٨) وابن جرير (٦٢/٢١) بإسناد صحيح، وإسناد آخر حسن عند ابن أبي شيبة وابن جرير (٦٣/٢١) أيضاً.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٠/٦ - ٣١١) وابن أبي الدنيا في «دَم الملامي» (رقم: ٢٩) بإسناد صحيح.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٠/٦) بإسناد صحيح.

لَهُوَ^(١). وفي رواية: المغني والمغنية^(٢) بالمال الكثير، أو استماع إليه، أو إلى مثله من الباطل^(٣).

وَقَالَ مَكحولٌ: مَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً لَا يَشْتَرِيهَا إِلَّا لِلْغِنَاءِ، فَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾^(٤). وفي رواية قال: الجوّاري الضّاربات^(٥).

قلت: وإنما معنى الآية ما تقدّم شرحه وبيّانه، حين يستعمل الغناء للإضلال به عن سبيل الله، شأنه شأن كل كلام ولهو يتخذ لذلك الغرض، حتى وإن كان حقاً في نفسه، فإن الكلمة تكون حقاً في نفسها قد تستعمل في الباطل والهوى والصد عن سبيل الله، وحمل الآية على أن يراد باللهو فيها الغناء مطلقاً، فهذا غلط تردّد الأدلة.

وَعَنْ عِكْرِمَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ﴾^(٦) قَالَ: هُوَ الْغِنَاءُ بِالْجَمْعِ^(٧).

قلت: وتقدّم عنه ما يدلّ على معنى ما أراد هنا، أنّه ليس الذم للغناء بإطلاق، وإنما هو في شأن من يصد عن القرآن مُشتغلاً بالغناء عنه، على ما دلّ عليه بقيّة سياق الآية.

(١) أخرجه ابن جرير (٦٢/٢١) وإسناده حسن.

(٢) يعني يشتري المغني والمغنية، وذلك حين كانوا يعدّون الرقيق للغناء.

(٣) أخرجه ابن جرير (٦٢/٢١) وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٥٦/٢٢) بإسناد لا بأس به.

(٥) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (١٤٦/١٨) بإسناد لا بأس به.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٧١/١٠) وابن جرير في «تفسيره» (٨٢/٢٧، ٨٣) وإسناده صحيح.

وَصَحَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: إِنِّي لَا أَبْغِضُ الْغِنَاءَ، وَأَحِبُّ الرَّجَزَ^(١).

وَعَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ كَرِهَ أَجْرَ الْمَغْنِيَةِ^(٢).

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ: الْغِنَاءُ يُنْبِتُ الثَّفَاقَ فِي الْقَلْبِ^(٣).

وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ: الْغِنَاءُ رُقِيَّةُ الزِّنَا^(٤).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَثَارُ جَمِيعاً لَا تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمٍ مِنْ قَائِلِهَا، إِنَّمَا تَذُمُّ الْغِنَاءَ الَّذِي يَشِيرُ الشَّهَوَاتُ أَوْ يَقُودُ إِلَى الْمَعَاصِي، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَحْرِيمٌ لِلْغِنَاءِ لِذَاتِهِ وَلَا فِي أَصْلِهِ.

وَمِمَّا حُكِيَ عَنْهُمْ فِي ذَمِّ الْغِنَاءِ وَلَمْ يُثَبَّتْ: مَا رُوِيَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْغِنَاءِ، وَلَا يُحَرِّمُهُ^(٥). وَعَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ لَعْنَةُ الْمَغْنِيِّ وَالْمَغْنَى لَهُ^(٦). وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ أَمَرَ مُؤَدَّبَ أَوْلَادِهِ أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٦/١١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رقم: ٥٧) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُوفِ» (٣١١/٦) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ

(٤/١١) بِإِسْنَادٍ أَخْرَجَ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَانْظُرْ كَذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ

الْبَابِ الثَّانِي فِي بَيَانِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ (رقم: ١).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رقم: ٥٦) وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (رقم:

٥١٠٨) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاحِي» (رقم: ٤٥) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْكِبَرَى»

(٢٢٤/١٠) وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» (١٨٥/٤٩) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ

الطَّائِفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، قَالَ: سَأَلَ إِبْرَاهِيمَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ

الْغِنَاءِ؟ فَقَالَ: أَلْهَاكَ عَنْهُ، وَأَكْرَهُهُ لَكَ، قَالَ: أَحْرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: انْظُرْ يَا ابْنَ أَخِي،

إِذَا مَرَّ اللَّهُ ﷻ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، فِي إِلَيْهِمَا تَجَعَّلَ الْغِنَاءُ؟

قُلْتُ: وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

(٦) وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رقم: ٢٤).

يَحُولُ بَيْنَهُمْ وَيَبِينُ حُضُورَ الْمَعَازِفِ وَالْأَغَانِي لَكُونَ ذَلِكَ يُثَبِّتُ التَّفَاقُ فِي الْقَلْبِ^(١).

كَذَلِكَ تَقْدَمُ فِي الْقَضَلِ الْأَوَّلِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي تَفْسِيرِ: ﴿لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ بِالْغِنَاءِ، وَلَا يُثَبِّتُ.

وَأَمَّا الْمُنْقُولُ عَنْهُمْ فِي أَدَوَاتِ الْمَوْسِقَى مِنَ الدُّمِّ مِمَّا ثَبَتَ إِسْنَادُهُ: فَعَنْ أَبِي حَصِينٍ عُمَانَ بْنَ عَاصِمِ الْأَسَدِيِّ (وَكَانَ ثَقَّةً ثَبَتًا): أَنَّ رَجُلًا كَسَرَ طَنْبُورًا لِرَجُلٍ، فَخَاصَمَهُ إِلَى شُرَيْحٍ^(٢)، فَلَمْ يَضْمَنْهُ شَيْئًا^(٣). وَعَنْ شُرَيْحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ صَوْتَ دُفٍّ، فَقَالَ: الْمَلَائِكَةُ لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ دُفٌّ^(٤).

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا دُعِيَ إِلَى الْوَلِيمَةِ يَقُولُ: أَفِيهَا بَرَابُطٌ؟ فَإِنْ قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: لَا دَعْوَةَ لَهُمْ، وَلَا نِعْمَةَ عَيْنٍ^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رَقْم: ٥٠) وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ.

(٢) هُوَ الثَّابِعِيُّ الْكُثَيْبِيُّ شُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَاضِي.

(٣) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣١٢/٧) - وَذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْغِيْقِ» (٣٣٥/٣) - وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (رَقْم: ٣٨١ - مُسْنَدُ عَلِيٍّ) وَوَكَيْعٌ فِي «أَخْبَارِ الْقُضَاةِ» (٢٨٩/٢) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصُّحُوحِ» فِي (كِتَابِ الْمِظَالِمِ) (٨٧٦/٢). وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رَقْم: ٧٤) - وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (١٠١/٦) وَابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْغِيْقِ» - وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (رَقْم: ٣٨٠) مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، بِهِ، وَزَادَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي رِوَايَتِهِ: فَقَالَ شُرَيْحٌ: لَا أَقْضِي فِي الطَنْبُورِ بِشَيْءٍ. وَإِسْنَادُهُ لَيْثٌ، قَيْسٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٣/٤)، ٥٧/٩ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَوَقَعَ فِي اسْمِ الرَّازِيِّ عَنْ شُرَيْحٍ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ تَحْرِيفٌ، وَصَوَابُهُ: (مَغْرَاءُ الْعَبْدِيِّ) وَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ (كَمَا فِي «الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ» لِابْنِ رُشْدٍ: ١١٣/٥ - ١١٤) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَسْمَدٍ الْمَصْرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَيَحْتَمِلُ هَذَا مَصْرِيٌّ ثَقَّةٌ.

وَعَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، قَالَ: سُئِلَ إِيَّاسُ (يَعْنِي ابْنَ مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْبَرْبِطِ؟ فَقَالَ: لَوْ أَمِرْتُ أَنْ أَمِيرَ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، لَمْ أَجْعَلِ الْبَرْبِطَ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(١).

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّخَعِيُّ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ (يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ) يَسْتَقْبِلُونَ الْجَوَارِيَّ مَعَهُنَّ الدُّفُوفُ فِي الطَّرِيقِ، فَيُخْرِقُونَهَا^(٢).

وَرُويَتْ أَنَارٌ لَمْ يَنْبُتْ مِنْهَا شَيْءٌ عَمَّنْ غَزِيَتْ إِلَيْهِ مِنَ السَّلَفِ، فَمِنَ التَّابِعِينَ:

رُويَ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ دُفٌّ^(٣).

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي دَمِّ الْبَرْبِطِ^(٤).

وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ كِتَابًا فِيهِ: وَأَظْهَارُكَ الْمَعَارِفَ وَالْمَزْمَارَ بِدَعَاةٍ فِي الْإِسْلَامِ^(٥). وَرُويَ عَنْهُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي «الْعِلَلِ» (رقم: ٤٠٧٤) وَوَكَّيْعُ فِي «أَخْبَارِ الْقُضَاةِ» (٣٤٨/١ - ٣٤٩) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَسَقَطَ ذِكْرُ (أَيُّوبَ) مِنْ إِسْنَادِ أَحْمَدَ.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٣/٤ - ١٩٤، ٥٧/٩ - ٥٨) ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رقم: ٨٤) وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (رقم: ٣٧٧، ٣٧٨) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٣/٤، ٥٧/٩) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رقم: ٨١) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِانْقِطَاعِهِ. وَفِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ سَقَطَ وَتَحْرِيفٌ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رقم: ٥٩) وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو يَزِيدَ الْبُرَّادُ مِنْ شَيْوخِ مَرْوَانَ الْفَرَارِيِّ الَّذِينَ لَا يُعْرَفُونَ.

(٥) أَخْرَجَهُ التَّنَائِي فِي «سُنَنِهِ» (رقم: ٤١٣٥) وَأَخْسَبُهُ مُنْقَطِعًا بَيْنَ الْأَوْزَاعِيِّ وَعُمَرَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ بِرِوَايَةٍ عَنْهُ أَوْ سَمَاعٍ مِنْهُ، وَكَأَنَّهُ مِنْ أَجْلِ صِغَرِهِ يَوْمَ مَاتَ عُمَرُ، فَقَدْ وُلِدَ سَنَةً (٨٨) وَمَاتَ عُمَرُ سَنَةً (١٠١).

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَالِهِ: وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَعَاجِمُ تَلْهَوُ بِأَشْيَاءَ رَزَقَهَا الشَّيْطَانُ لَهُمْ، فَارْجُرْ مَنْ قَبْلَكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَعْمَرِي لَقَدْ أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَتَرَكُوا ذَلِكَ مَعَ مَا يَقْرَأُونَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَارْجُرْ عَنْ ذَلِكَ الْبَاطِلِ وَاللَّهُوِ مِنَ الْغِنَاءِ وَمَا أَشْبَهَهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا فَتَكُلْ مَنْ أَتَى ذَلِكَ مِنْهُمْ، غَيْرَ مُتَعَدٍّ فِي التَّكَالِ^(١). وَحَكِي عَنْهُ أَيْضاً: أَنَّهُ كَتَبَ بِقَطْعِ اللَّهُوِ كُلِّهِ إِلَّا الدُّفَّ وَخَذَهُ بِالْعُرْسِ^(٢).

وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: صَوْتَانِ مَلْعُونَانِ: مِزْمَارٌ عِنْدَ نِعْمَةٍ، وَرَنَّةٌ عِنْدَ مُصِيبَةٍ^(٣). وَعَنْهُ أَيْضاً: لَيْسَ الدُّفُّ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي شَيْءٍ^(٤).

وَتَقَدَّمَ عَنْ مُجَاهِدٍ تَفْسِيرُ ﴿لَهُوَ الْحَكِيثُ﴾ بِالطَّبْلِ، وَتَفْسِيرُ ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ يَصَوْتُكَ﴾ بِالْمِزَامِيرِ^(٥).

وَمِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مِمَّنْ جَاءَ عَنْهُمْ دَمُ الْمَعَارِفِ وَلَا يَصِحُّ:

عَنْ زُبَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ الْيَامِيِّ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ صَبِيٍّ رَمَارَةً فَسَقَمَهَا، ثُمَّ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٣٩٣/٥) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ (كَمَا فِي «الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ» لِابْنِ رُشْدٍ: ١١٤/٥) قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ اللَّيْثِ، بِهِ. قُلْتُ: وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ السَّمَاعُ مِنْ عَمَرٍ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رَقْمٌ: ٦٤) وَفِيهِ رَاوِيٌّ عَنِ الْحَسَنِ صَالِحُ الْمُرِّي وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَمَنْ وَجَّهَ آخَرَ (رَقْمٌ: ٦٥) وَفِيهِ أَبُو بَكْرٍ الْهَذَلِيُّ يَرَوِي عَنْ الْحَسَنِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ أَيْضاً. وَرَوَاهُ مَغَمَّرُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الْحَسَنِ، عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٦/١١) وَهَذَا عَنْ مُبِهِمٍ، وَرُبَّمَا عَادَ إِلَى أَخِي هَذَيْنِ الْمَتْرُوكَيْنِ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رَقْمٌ: ٨٠) وَفِي إِسْنَادِهِ مُبَارَكُ بْنُ فَصَالَةَ كَانَ كَثِيرَ التَّدْلِيلِ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَمَاعاً، عَلَى لَيْثٍ فِيهِ.

(٥) تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْآيَتَيْنِ.

قَالَ: لَا يَنْبَغِي هَذَا^(١). كَمَا رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا دُعِيَ إِلَى الْعُرْسِ
فَإِنْ سَمِعَ صَوْتَ بَرْبَطٍ أَوْ مِزْمَارٍ لَمْ يَدْخُلْ^(٢).

وَفِي طَبَقَةِ بَغْدَادِ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ مِمَّنْ جَاءَ عَنْهُمْ الْإِنْكَارُ أَوْ الذَّمُّ،
جَمَاعَةً، فَمِنْ أَعْيَانِهِمْ:

أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَدْخُلُ وَلِيْمَةٌ فِيهَا طَبْلٌ
وَلَا مِغْرَافٌ^(٣).

وَتَبَّتْ عَنْهُ التَّرْخِيصُ بِالذَّمِّ يُضْرَبُ بِهِ سِرًّا يَوْمَ الْعِيدِ، فَعَنْ
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ عَنِ الْجَوَارِي يَضْرِبْنَ بِالذَّمِّ
سِرًّا يَوْمَ الْعِيدِ؟ فَلَمْ يَزَ بِهِ بِأَسَا^(٤).

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْأَنَاءُ عَنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ فِي الْمَعَارِفِ
ظَاهِرَةٌ مِنْهُمْ فِي غَيْبِهَا وَإِنْكَارِهَا، لَكِنْ لَيْسَ فِي عِبَارَةٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى تَحْرِيمِهَا، كَذَلِكَ فَالذَّمُّ لَهَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ
لِلْمَعْرُوضِ الَّذِي اتَّخَذَتْ لِأَخْلِيهِ، لَا سِيَّمَا مَعَ اسْتِحْضَارِ الْحَالِ فِي زَمَانِ
التَّابِعِينَ وَبَعْدَهُمْ مَنْ تَوَسَّعَ النَّاسُ فِي الْمَلَاهِي، وَشَهْرَةٌ بَغْضِ أَهْلِهَا
بِالْفِسْقِ وَالْخَمْرِ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رَقْم: ٦٩) وَالْخَلَّلُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (رَقْم: ١٧٤) وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ، فِيهِ أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْقَوِي، وَقَالَ فِيهِ أَشْعَثُ مَرَّةً: رَأَى امْرَأَةً مَعَهَا ذُمَّ، فَآخَذَهُ فَكَسَرَهُ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رَقْم: ٨٣) وَعَلَّقَهُ مِنْ جِهَةِ أَشْعَثَ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رَقْم: ٧٣) وَفِي إِسْنَادِهِ زِيَادُ بْنُ أَبِي السَّكَنِ وَلَمْ يَكُنْ بِقَوِيٍّ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيُّ فِي «الطَّبَوْرِيَّاتِ» (ق: ١/٦) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْخَلَّلُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (رَقْم: ١٤٥) بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ.

كَمَا تُلَاحِظُ هَؤُلَاءِ الدَّائِمِينَ الَّذِينَ ثَبَتَ عَنْهُمْ الثَّقُلُ كَانُوا جَمِيعاً مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، سِوَى الْأَوْزَاعِيِّ فَشَامِيٍّ، وَكَانَ عُلَمَاءُ الْعِرَاقِ يُشَدِّدُونَ فِي إِنْكَارِ الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِيفِ، كَمَا رَأَيْتُ فِي صَنِيعِ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مِنْ تَشْقِيقِ الدُّفُوفِ، وَهَذَا صَنِيعُ تَرْدُءِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنْ تُخَرَّقَ الدُّفُوفُ بِأَيْدِي الصُّبْيَانِ وَقَدْ أَبْيَحَتْ فِي بَيْتِ النُّبُوَّةِ.

وَنَبِّهْتُ مِنْ قَبْلُ عَلَى أَنَّ إِتْلَافَ الْآلَةِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْفَسَادِ مَشْرُوعٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْآلَةُ فِي أَضْلَاهَا جَائِزَةً، لَكِنْ لَيْسَ الدُّفُوفُ فِي أَيْدِي الصُّبْيَانِ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ إِسْقَاطُ شُرَيْحِ الضَّمَانِ عَمَّنْ كَسَرَ الْآلَةَ.

وَأَمَّا أَنَّ الْمَلَانِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ دُفٌ، فَهَذَا لَا يُسَلِّمُ بِحَالٍ، إِذْ لَا يَجُوزُ ادِّعَاءُ مِثْلِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنَ الشَّارِعِ، وَلَمْ يَوْجَدْ، خُصُوصاً مَعَ إِبَاحَةِ الشَّرِيعَةِ لِلدُّفُوفِ، وَأَوَّلَى الْبُيُوتِ بِدُخُولِ الْمَلَانِكَةِ بَيْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ ضُرِبَ فِيهِ بِالْدُّفِ.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَقَعُ مِنْ مِثْلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنْ يَدَعَ حُضُورَ الْوَلِيمَةِ مِنْ أَجْلِ الْمَعَارِيفِ، وَلَيْسَتْ بِحَرَامٍ؟

قُلْتُ: جَائِزٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى وَجُوبَ حُضُورِهَا، إِذْ لَيْسَ كُلُّ دَعْوَةٍ وَاجِبَةً الْحُضُورِ، وَيَجُوزُ التَّخَلُّفُ عَنْ حُضُورِ الدَّعْوَةِ لِلْمَكْرُوهِ يَكُونُ فِيهَا، فِي تَفْصِيلٍ لَيْسَ هَذَا مَحَلَّهُ.

أَمَّا مَا رَوَيْ عَنْ وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، قَالَ: خُذِ الطُّنْبُورَ فَانْكِسِرْهُ عَلَى رَأْسِ صَاحِبِهِ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَمَرَ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ (رَقْم: ١٢٦).

وَعَنْهُ قَالَ: لَيْسَ لِلْمَعَاصِي قِيَمَةٌ، مِثْلُ الطُّنْبُورِ وَشِبْهِهِ^(١).

فهذا من أَقْدَمِ العِبَارَاتِ الْمَصْرُوحَةِ بِكَوْنِ الْمَعَازِفِ كَالطُّنْبُورِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَوَكَيْعٌ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مِنْ طَبَقَةِ الشَّافِعِيِّ، غَلَبَ عَلَيْهِ الزُّهْدُ وَالْحَدِيثُ، لَا الْاِسْتِغَالُ بِالْفَقْهِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَرْدُهُ إِلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْوَاهِيَةِ الَّتِي يَبْنِيهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي تَحْرِيمِ الْآلَاتِ.

وَقَدْ وَقَعَ مِنْهُ هَهُنَا الْاِسْتِدْلَالُ عَلَى كَسْرِ آلَةِ الْمَعَازِفِ بِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ اِسْتِدْلَالٌ يُوْهِمُ بِظَاهِرِهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَسَرَ الطُّنْبُورَ الَّذِي هُوَ الْعُودُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَى رَأْسِ صَاحِبِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الرُّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي كَسْرِ لُغْبَةٍ تُسَمَّى (الشَّهَادَةُ) أَوْ (الْأَرْبَعُ عَشْرَةَ) كَانُوا يَلْهَوْنَ بِهَا.

فَقَدْ صَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى مَعَ بَعْضِ أَهْلِهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، فَكَسَرَهَا عَلَى رَأْيِهِ^(٢).

قُلْتُ: فَلَمَّا رَأَى وَكَيْعَ الطُّنْبُورِ آلَةَ الْمَنْكَرِ اِسْتَدْلَّ عَلَى كَسْرِهَا عَلَى رَأْسِ صَاحِبِهَا بِكَسْرِ ابْنِ عُمَرَ الشَّهَادَةَ عَلَى رَأْسِ مُتَّخِذِهَا، وَهَذَا فِيمَا أَرَى اِسْتِدْلَالٌ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِمَا صَنَعَ ابْنُ عُمَرَ، حَتَّى لَوْ سَلَّمْنَا كَوْنَ الطُّنْبُورِ مُنْكَرًا عَلَى مِثْلِ مَا رَأَى ابْنُ عُمَرَ فِي الشَّهَادَةِ، فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِبَعْضِ أَهْلِهِ الَّذِينَ هُمْ تَحْتَ رِعَايَتِهِ وَمَسْئُولِيَّتِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَجْنَبِيِّ، وَوَكَيْعٌ أَطْلَقَهَا رَأْيًا، وَهَذَا لَوْ فَعَلَ عَلَى مَا

(١) أَخْرَجَهُ الْحَلَالُ (رَقْم: ١٣٥) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذِمِّ الْمَلَاحِي» (رَقْم: ١١٩) وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (رَقْم: ٣٨٥ - مُسْنَدُ عَلِيٍّ) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَكَذَلِكَ مَعْنَاهُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٧٣٩/٨) وَابْنِ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (١٦٤/٤).

ذَهَبَ إِلَيْهِ وَكَيْعٌ لَكَانَ اعْتِدَاءً عَلَى الْغَيْرِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَهَذِهِ صُورٌ
يَخْتَلَفُ فِيهَا الرَّأْيُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ فِيهَا النَّاسَ عَلَى رَأْيِهِ.
عَلَى أَنَّ رَأْيَ الصَّحَابِيِّ لَا يُسَلَّمُ حُجَّةً فِي الدِّينِ، إِنَّمَا هُوَ اجْتِهَادٌ
يَجُوزُ خِلَافُهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ رَدُّهُ.

مَذَاهِبُ السَّلَفِ جَارِيَةٌ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ:

مِمَّا ثَبَّتَتْ بِهِ الرُّوَايَةُ عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الْجُعْفِيِّ (وَكَانَ ثَقَّةً)، قَالَ: كَانَ
سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ يَأْمُرُ غُلَامًا لَهُ فَيَتَّخِذُو لَنَا^(١).

قُلْتُ: وَسُوَيْدٌ هَذَا مِنْ سَادَةِ كِبَارِ الثَّابِعِينَ، بَلْ كَانَ مُخَضَّرَمًا أَذْرَكَ
الْجَاهِلِيَّةِ، وَرَحَلَ لِيَرَى النَّبِيَّ ﷺ فَوَضَلَ الْمَدِينَةَ حِينَ فَرَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ
دَفْنِهِ.

وَعَنْ عُثَيْمَةَ جَارِيَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَتْ: كَانَ سَعِيدٌ لَا يَأْذُنُ
لَابْنَتِهِ فِي اللَّعِبِ بَيْنَاتِ الْعَاجِ، وَكَانَ يُرَخِّصُ لَهَا فِي الْكَبْرِ، يَعْنِي الطُّبْلَ^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءَ (هُوَ
ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ) عَنِ الْغِنَاءِ بِالشُّعْرِ؟ فَقَالَ: لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، مَا لَمْ يَكُنْ
فُخْشًا^(٣).

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُوفِ» (٢٦٣/٤) - الْقِسْمُ الْمُسْتَدْرَكُ
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (١٣٤/٥) وَإِسْنَادُهُ صَالِحٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٢٥/١٠) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»
(١٩٨/٢٢) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَفِي لَفْظٍ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْغِنَاءِ وَالْحُدَاءِ وَالشَّعْرِ الْمُخْرَمِ، مَا لَمْ يَكُنْ فُخْشًا^(١).

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَذَكَرَ الْغِنَاءَ، فَقَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الرِّيحِ، يَدْخُلُ فِي هَذِهِ، وَيَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَقَدْ حَدَّثَ بِهَذَا: يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ، قَالَ: كَانَ فِي آلِ مُحَمَّدٍ (يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ) بِلَاكٌ^(٣)، فَلَمَّا أَنْ قَرَعُوا وَرَجَعَ مُحَمَّدٌ إِلَى مَنْزِلِهِ قَالَ لَهُنَّ: وَإِنَّ طَعَامَكُمْ؟ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: يَعْنِي الدُّفَّ^(٤).

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ كَانَ يُعْجِبُهُ ضَرْبُ الدُّفِّ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ^(٥).

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: قَدِيمٌ عِكْرِمَةُ (يَعْنِي مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) الْبَصْرَةَ، وَأَتَاهُ أَيُّوبُ (يَعْنِي السَّخْتِيَانِي) وَسَلِيمَانُ التَّيْمِيُّ وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُحَدِّثُهُمْ إِذْ سَمِعَ صَوْتَ غَنَاءٍ، فَقَالَ عِكْرِمَةُ: اسْكُتُوا، ثُمَّ قَالَ: قَاتَلَهُ اللَّهُ، لَقَدْ أَجَادَ (أَوْ قَالَ: مَا أَجَوَدَ مَا غَنَى)^(٦).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٦٢/٤ - ٢٦٣ القسم المستدرَك) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِي (رَقْم: ١٧٢٧) وَوَكَيْعٌ فِي «أَخْبَارِ الْقُضَاةِ» (٣٤٨/١) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) الْمَلَائِكَةُ: هُوَ التَّرْجُومُ، أَوْ عَقْدُ النِّكَاحِ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٩٣/٤) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٥) أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ (كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» رَقْم: ١٨١٥) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (١١٧/٤١) وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ لَمْ يُذَكِّرْ زَمَنَ الْقِصَّةِ، لَكِنَّهُ يَرَوِي بِإِصْطِلَاحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمَلَهَا عَنْهُ.

وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ الضُّبِّيِّ (وَكَانَ مِنْ ثِقَاتِ الْكُوفِيِّينَ وَفُقَهَائِهِمْ)، قَالَ: كَانَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَقْصُصُ، فَلَإِذَا فَرَعَ أَمَرَ جَارِيَةً لَهُ تَقْصُّ وَتُطْرَبُ.

قَالَ مُغِيرَةُ: فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أَرْسِلَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ صِدْقٍ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيَّهُ ﷺ بِالْحَقِّ، وَإِنَّ صَنِيعَكَ هَذَا صَنِيعُ أَحْمَقٍ^(١).

قُلْتُ: عَوْنٌ هَذَا هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الْهَذَلِيُّ مِنْ خِيَارِ الثَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَعُبَادِهِمْ وَثِقَاتِهِمْ، وَمَا عَابَهُ عَلَيْهِ مُغِيرَةُ فَمِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ جَارِيَتَهُ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ أَمَامَ الرُّجَالِ، فَتَقْصُصُ عَلَيْهِمْ بِصَوْتِ شَجِيٍّ يَقَعُ أَثَرُهُ مِنْ نُفُوسِهِمْ، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ بِإِنْشَادٍ وَغَيْرِهِ.

وَلَيْسَ قَوْلُ مُغِيرَةَ أَوْلَى بِالصُّوَابِ مِنْ صَنِيعِ عَوْنٍ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مُتَكَرِّراً لَكَانَ قَدْحاً فِي عَوْنٍ، فَكَأَنَّ مُغِيرَةَ أَرَادَ لَعَوْنٍ أَنْ يَرْتَفِعَ مِثْلُهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا؛ لِمَنْزِلَتِهِ وَقُضْلِهِ، وَهَذَا عَائِدٌ إِلَى مَا تَسْتَحْسِنُهُ الْعُقُولُ، لَا إِلَى أَحْكَامِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ لِلْعُزْفِ فِيهِ تَأْثِيرٌ.

وَحِكْمِي غَيْرُ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(٢)، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٨٩/٤٧) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٤٢) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) حَكَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ الْمُطَّلِبِيُّ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ مَرَّ فِي بَعْضِ أَرْقَؤَ مَكَّةَ، فَسَمِعَ الْأَخْضَرَ الْحَرَبِيَّ يَتَغَنَّى فِي دَارِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ . . . فَضَرَبَ بِرِجْلِهِ وَقَالَ: هَذَا وَاللَّهِ مِمَّا يَلِدُ اسْتِمَاعَهُ. الْحِكَايَةُ.

أَخْرَجَهَا أَبُو الْفَرَجِ فِي «الْأَغَانِي» (٢٠٢/٦ - ٢٠٣) وَإِسْنَادُهَا ضَعِيفٌ؛ لِانْقِطَاعِهِ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَسَعِيدٍ.

زَبَاح^(١)، وسَعِيدِ بْنِ جُبَيْر^(٢)، وخَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ^(٣)، وذلك بأسانيد ضَعِيفَةٌ.

وَكَانَ أَمْرُ الْغِنَاءِ وَالْعَزْفِ مِنْ مَشْهُورِ أَمْرِ آلِ الْمَاجِشُونِ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ، مِنَ الثَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَالْمَاجِشُونُ هُوَ لَقَبٌ يَفْقُوبُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ^(٤)، جَرَى هَذَا اللَّقَبُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِ بَيْتِهِ وَبَنِي أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ مِنْ جُلَسَاءِ عُمَرَ بْنِ

(١) أَخْرَجَ الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (٢٢/٣) رَقْم: (١٧٢٢) عَنْ مُوسَى بْنِ الْمُغِيرَةِ الْجُمَحِيِّ، قَالَ: خَتَنِي أَبِي، فَدَعَا عَطَاءَ بْنَ أَبِي زَبَاحٍ، فَدَخَلَ الْوَلِيمَةَ، وَتَمَّ قَوْمٌ يَضْرِبُونَ بِالْعُودِ وَيُغَنُّونَ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَوْهُ ائْتَسَكُوا، فَقَالَ عَطَاءُ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى تَعُودُوا عَلَى مَا كُتِمَ عَلَيْهِ، قَالَ: فَعَادُوا، فَجَلَسَ فَتَغَدَّى.

كَمَا رَوَى أَيْضاً (٢٣/٣) رَقْم: (١٧٢٤) عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ: خَتَنَ عَطَاءَ وَلَدَهُ، فَدَعَانِي فِي وَلِيمَتِهِ فِي دَارِ الْأَخْثَنِ، فَلَمَّا فَرَغَ النَّاسُ جَلَسَ عَطَاءُ عَلَى مِثْبَرٍ، فَقَسَمَ بَقِيَّةَ الطَّعَامِ، وَدَعَا الْقَيْنَانِ: الْقَرِيضَ وَابْنَ سُرَيْجٍ، فَجَعَلَا يُغَنِّيَانِهِمَا، فَقَالُوا لِعَطَاءٍ: أَهْمَا أَحْسَنُ غِنَاءً؟ فَقَالَ: يُغَنِّيَانِ حَتَّى أَسْمَعَ، فَعَادَا وَاسْتَمَعَ، فَقَالَ: أَحْسَنُهُمَا الرُّقِيقُ الصُّوْبُ، يَغْنِي ابْنَ سُرَيْجٍ.

فَلَمْ يَفْعَلْ فِي إِسْنَادِ الْقَصْصَيْنِ مَنْ لَا يُعْرَفُ.

وَعَلَّقَ الْفَاكِهِيُّ الْحَافِظُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَكَانَ هَذَا مِنْ فَعْلٍ أَهْلِ مَكَّةَ وَزَابِهِمْ: اسْتِمَاعُ الْغِنَاءِ، وَيَزُودُ فِيهِ أَحَادِيثُ».

(٢) أَخْرَجَ الْفَاكِهِيُّ (٢٤/٣) رَقْم: (١٧٢٦) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَتْ: مَرَزَنَا بِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَنَحْنُ نَزَفٌ عَرُوسًا، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْمَغْنِيَةُ (أَوْ قَالَ: الْغِنَاءُ)، تَقُولُ (فَسَاقُ غِنَاءِهَا بِشَعْرِ ذَكَرَتْ فِيهِ سَعِيدًا، فَرَدَّ مَا قَالَتْ، وَلَمْ يُنْكِرِ الْغِنَاءَ).

(٣) أَخْرَجَ أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (رقم: ١٤٤) مِنْ طَرِيقِ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ عُبَيْدَةَ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِيهَا، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَهُمْ: إِذَا ضَرَبْتُمْ بِالْأُفْ فَلَا تَضْرِبُوا إِلَّا بِتَشْيِيعٍ وَتَكْبِيرٍ، وَكَانَ يَرْحُصُ بِهِ فِي التَّكَاكِحِ؛ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ يَكَاكُ. وَفِي إِسْنَادِهِ عَنَّةُ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ يُدَلِّسُ.

(٤) وَفِي «الْأَلْفَاظِ الْفَارَسِيَّةِ الْمَعْرُوبَةِ» (ص: ١٤٣): «أَصْلُ مَعْنَاهُ لَوْنُ الْقَمَرِ».

عبد العزيز وعزوة بن الزبير، وهو معدود في التابعين، من الثقات، قال مضعب بن عبدالله الزبيري: «كَانَ يُعْلَمُ الْغِنَاءُ، وَتُخَذَ الْقِيَانُ، ظَاهِرًا مِنْ أَمْرِهِ فِي ذَلِكَ»، قَالَ: «وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ عَلَّمَ الْغِنَاءَ مِنْ أَهْلِ الْمَرْوَةِ»^(١).

وابنه يوسف، كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَطَالَ عُمُرُهُ حَتَّى أَدْرَكَهُ الْإِمَامَانِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَطَبَقْتُهُمَا، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يَقُولُ: «كُنَّا نَأْتِيهِ فَيُحَدِّثُنَا فِي بَيْتٍ، وَجَوَارٍ لَهُ فِي بَيْتٍ آخَرَ يَضْرِبْنَ بِالْمَرْقَةِ»^(٢).

وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: «هُوَ وَإِخْوَتُهُ يُرَخَّصُونَ فِي السَّمَاعِ»، وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ حِكَايَتَهُ، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ وَإِخْوَتُهُ وَابْنُ عَمِّهِ يُعْرِفُونَ بِذَلِكَ، وَهُمْ فِي الْحَدِيثِ ثِقَاتٌ، مُخْرَجُونَ فِي الصَّحاحِ»^(٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ الْحِكَايَةِ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ: «أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَنْرَخَّصُونَ فِي الْغِنَاءِ، هُمْ مَعْرُوفُونَ بِالتَّسْمُحِ فِيهِ، وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ»^(٤).

وابن أخي الماجشون عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة، من أتباع التابعين، كَانَ مُفْتًى الْمَدِينَةِ وَفَقِيْهَهَا وَعَالِمَهَا مَعَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ،

(١) انظر: تاريخ ابن عساكر (٥٤/٢٨)، تهذيب الكمال، للمزي (٣٣٧/٣٢)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٤٧/٥).

(٢) التذيل والتجريح، للباقي (١٢٤٠/٣) عن تاريخ ابن أبي خيثمة.

(٣) الإرشاد (٣١٠/٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٣٠/٨)، وكان الذهبي حين استدل لصنيع أهل المدينة بالحديث، يقول: كَانَ مَبْلُغُهُمْ لَذَلِكَ وَاسْتِعْمَالُهُمْ لَهُ مِمَّا طَبِعُوا عَلَيْهِ وَتَعَوَّدُوا، لِذَا وَسَّعَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ، إِذْ سَمَاعُهُمْ هُوَ الْمَرَادُّ فِي التَّوَسُّعِ النَّبَوِيِّ، عَلَى مَا سَأَيْتُهُ فِي مَحَلِّهِ عِنْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ وَالْفَاظِ وَدَلَالَتِهِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ الْمَصْرِيُّ: حَجَجْتُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً،
وَصَائِحٌ يَصِيحُ: لَا يُفْتِي النَّاسَ إِلَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي
سَلَمَةَ^(١). قَالَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ: «يَرَى التَّسْمِيعَ، وَيُرْخَصُ فِي
الْعُودِ»^(٢).

وَابْنُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، كَانَ مِنْ أَغْيَانِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ
مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَمُفْتِي الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِهِ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمَرَ بْنُ
عِدَالَةَ: «كَانَ فَقِيهًا فَصِيحًا، دَارَتْ عَلَيْهِ الْفُتْيَا فِي زَمَانِهِ إِلَى مَوْتِهِ،
وَعَلَى أَبِيهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَبْلَهُ، فَهُوَ فَقِيهٌ ابْنُ فَقِيهٍ»، قَالَ: «رَوَى عَنْ مَالِكٍ
وَعَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ مُوَلَّعًا بِسَمَاعِ الْغِنَاءِ ارْتِحَالًا وَغَيْرَ ارْتِحَالٍ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ
حَنْبَلٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا وَمَعَهُ مَنْ يُغْنِيهِ»^(٣).

وَأَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
الزُّهْرِيُّ، كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ الْحُقَاطِ الْكِبَارِ، مِنْ أَتْبَاعِ الثَّابِعِينَ، مِنْ
أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، كَانَ أَمْرُهُ
فِي الْغِنَاءِ مَشْهُورًا.

قَالَ الدَّهْلِيُّ: «كَانَ إِبْرَاهِيمُ يُجِيدُ صِنَاعَةَ الْغِنَاءِ»^(٤).

وَعَنْهُ فِي ذَلِكَ حِكَايَةٌ مَرْوُوءَةٌ بِإِسْنَادٍ صَالِحٍ، فِيهَا الْخَبَرُ عَنْ مَذْهَبِهِ
فِي الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى، وَيَحْكِي فِي ذَلِكَ شَيْئًا عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُوهُ كَانَ
قَاضِي الْمَدِينَةِ فِي زَمَنِ أَعْلَامِهَا كَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٤٣٧/١٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) الْإِرْشَادُ، لِلْخَلِيلِيِّ (٣١٠/١)، وَأَرَادَ بِالتَّسْمِيعِ: الْغِنَاءَ.

(٣) الْإِنْتِقَاءُ فِي فَصَائِلِ الْأُمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ، لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ص: ١٠٤).

(٤) سِيرَ أَعْلَامِ الثُّبُلَاءِ (٢٧٤/٨).

ثِقَاتٍ صَغَارِ الثَّابِعِينَ، وَفِي الْفَضَّةِ أَيْضاً شُهُودُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ لَذَلِكَ وَهُوَ فِي مَطْلَعِ شَبَابِهِ.

قَالَ سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ بْنِ عُفَيْرٍ الْمَصْرِيُّ: قَدِمَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ الزُّهْرِيِّ الْعِرَاقَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً، فَأَكْرَمَهُ الرَّشِيدُ وَأَظْهَرَ بَرَّهُ، وَسُئِلَ عَنِ الْغِنَاءِ؟ فَأَفْتَى بِتَحْلِيلِهِ، وَأَنَاهُ بَغْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لَيْسَمَعَ مِنْهُ أَحَادِيثَ الزُّهْرِيِّ، فَسَمِعَهُ يَتَغَنَّى، فَقَالَ: لَقَدْ كُنْتُ حَرِيصاً عَلَى أَنْ أَسْمَعَ مِنْكَ، فَأَمَّا الْآنَ فَلَا سَمِعْتُ مِنْكَ حَدِيثاً أَبَدًا، فَقَالَ: إِذَا لَا أَفْقِدُ إِلَّا شَخْصَكَ، عَلَيَّ وَعَلَيَّ إِنْ حَدَّثْتُ بِبَعْدَادَ مَا أَقَمْتُ حَدِيثاً حَتَّى أُغْنِيَ قَبْلَهُ.

وَشَاعَتْ هَذِهِ عَنْهُ بِبَعْدَادَ، فَبَلَغَتْ الرَّشِيدَ، فَدَعَا بِهِ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثِ الْمَخْزُومَةِ الَّتِي قَطَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِقَةِ الْحُلِيِّ، فَدَعَا بِعُودٍ، فَقَالَ الرَّشِيدُ: أَعُودُ الْمَجْمَرِ^(١)؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ عُودُ الطَّرَبِ، فَتَبَسَّمَ، فَفَهَّمَهَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ: لَعَلَّهُ بَلَغَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ حَدِيثُ السَّفِيهِ الَّذِي آذَانِي بِالْأَمْسِ وَالْجَانِي أَنْ خَلَفْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَدَعَا لَهُ الرَّشِيدُ بِعُودٍ، فَقَنَّاهُ:

يَا أُمَّ طَلْحَةَ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَقْدَا قُلَّ الثَّوَاءَ لَيْثُنَ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا^(٢)

فَقَالَ لَهُ الرَّشِيدُ: مَنْ كَانَ مِنْ فُقَهَائِكُمْ يَكْرَهُ السَّمَاعَ؟ قَالَ: مَنْ رَبَطَهُ اللَّهُ، قَالَ: فَهَلْ بَلَغَكَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي هَذَا شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ، إِلَّا أَنَّ أَبِي أَخْبَرَنِي أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا فِي مَذْعَاةٍ كَانَتْ لِبَنِي

(١) يَعْنِي الطَّبِيبَ.

(٢) هَذَا الْبَيْتُ قِيلَ: لَعَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، وَقِيلَ لِغَيْرِهِ، وَانْظُرْ: «الْأَغَانِي» (١/٢٠٠)، ٢/٣٧٨.

يَرْبُوعٌ، وَهُمْ يَوْمَئِذٍ جَلَّةٌ، وَمَالِكَ أَقْلُهُمْ مِنْ فَتْهِهِ وَقَدْرِهِ، وَمَعَهُمْ دُفُوفٌ وَمَعَارِيفٌ وَعِيدَانٌ، يُغْنَوْنَ وَيَلْعَبُونَ، وَمَعَ مَالِكٍ ذُفٌّ مُرْتَبِعٌ، وَهُوَ يُغْنِيهِمْ:

سُلَيْمَى أَجْمَعَتْ بَيْنَا فَايَنْ لِقَاؤَهَا آيُنَا
وَقَدْ قَالَتْ لِأَثَرِابٍ لَهَا زُفَرٌ تَلَاقَيْنَا
تَعَالَيْنَ فَقَدْ طَابَ لَنَا الْعَيْشُ تَعَالَيْنَا^(١)
فَضَحَكَ الرَّشِيدُ، وَوَصَلَهُ بِمَالٍ عَظِيمٍ^(٢).

وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ الْإِمَامُ الْفَقِيهُ الْحَافِظُ، لَا يُنْكَرُ مِنْ صَنِيعِ الْمَغْنَى غَيْرَ مَا يُرْعَبُ فِي مَمْنُوعٍ.

فَقَدْ قَالَ تَلْمِذُهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ: قَدِمَ ابْنُ جَامِعٍ^(٣) مَكَّةَ، فَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: بَلَّغْنِي أَنَّ هَذَا السُّهْمِيَّ قَدْ جَاءَ بِمَالٍ كَثِيرٍ، قَالَ: أَجَلٌ، وَعَلَامَ يُعْطُونَهُ؟ فَقَالَ: رَجُلٌ يُغْنِيهِمْ، قَالَ: وَبِأَيِّ شَيْءٍ يُغْنِيهِمْ؟ قَالَ: بِشَعْرِ، قَالَ: فَتَزْوِي مِنْهُ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هَاتِيهِ، فَأَنْشَدَهُ:

أَطُوفُ بِالْبَيْتِ فِي الطَّائِفِينَ وَأَزْقَعُ مِنْ مِثْرَازِي الْمَسْبِلِ

(١) انْظُرْ لِلشُّعْر: الْأَغَانِي (١٨/٣٢٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٨٣/٦ - ٨٤) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٩/٧).

(١١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ.

قُلْتُ: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ مَصْرِيٌّ صَدُوقٌ لَيْسَ بِالْقَوِيَّ، لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ بِهِ وَيُسْتَشْهَدُ، وَهُوَ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَثَرِ حَسَنُ الثَّقَلِ، إِذْ غَايَةُ بَابِ الْأَثَرِ أَنْ يُسْتَشْهَدَ بِهَا، وَأَبُوهُ ثَقَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

(٣) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَامِعٍ بْنِ إِسْمَاعِيلِ السُّهْمِيِّ، مِنْ تَشَاغِيرِ الْمَغْنِيِّ، وَكَانَ صَاحِبَ قُرْآنٍ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ. انْظُرْ أَخْبَارَهُ فِي «الْأَغَانِي» (٢٨٩/٦).

فَقَالَ: أَحْسَنُ وَأَجْمَلُ، هَيْه، فَقَالَ:

وَأَسْجُدُ بِاللَّيْلِ حَتَّى الصُّبَا حِ اثْلُو مِّنَ الْمُحْكَمِ الْمُنْزَلِ

فَقَالَ: جَزَى اللَّهُ هَذَا خَيْرًا، هَيْه، فَقَالَ:

عَسَى فَارِجُ الْكَرْبِ عَنْ يَوْسُفَ يُسَخِّرُ لِي رِبَّةَ الْمَخُولِ

قَالَ: فَأَسَارَ يَبْدُو: أَمْسِكَ، أَمْسِكَ^(١).

وَأَمَّا المحْكِيُّ عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ثِقَاتِهِمْ وَفَقَّاهِهِمْ مِنْ طَبَقَةِ أَتْبَاعِ
التَّابِعِينَ فِيهِمْ، فَذَكَرُوا فِي الْبَصْرِيِّينَ الْقَاضِيَّ الْفَقِيهَ الثَّقَّةَ الْعَاقِلَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ
الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ، حَيْثُ كَانَ حَسَنَ الصُّوْبِ، وَكَانَ يَسْمَعُ الْغِنَاءَ^(٢).

وَذَكَرُوا فِي الْكُوفِيِّينَ الْمُحَدِّثَ الثَّقَّةَ الْمُنْهَالَ بْنَ عَمْرِو الْأَسَدِيِّ،
اِحْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، وَحَكَّمَ بِثِقَتِهِ مِنْ نَقَادِ الْمُحَدِّثِينَ
يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالتَّنَائِي وَالْعِجْلِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَكَانَ يَضْرِبُ بِالطُّنْبُورِ^(٣).

(١) سَأَفَهُ الزُّبَيْرُ فِي «الْأَخْبَارِ الْمَوْفُوقِيَّاتِ» (ص: ١٦٨ - ١٦٩)، وَأَخْرَجَهُ أَبُو الْفَرَجِ
الْأَضْبَهَانِيُّ فِي «الْأَغَانِي» (٢٩٣/٦) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ سُفْيَانَ،
بَنَحْوِهِ.

(٢) انْظُرْ: أَخْبَارُ الْقُضَاةِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ خُلْفٍ الْمَعْرُوفِ بِالرَّزِيعِ (١١٥/٢ - ١١٦).

(٣) قِصَّةُ ضَرْبِهِ بِالطُّنْبُورِ، وَرَدَّتْ فِي خَبَرِ شُعْبَةَ بْنِ الْحُجَّاجِ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ بَيْتِهِ،
فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ الْحَدِيثَ، أَخْرَجَهُ الْمُعْتَمِدِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (٢٣٧/٤) وَالْخَطِيبُ فِي
«الْكُفَاةِ» (ص: ١٨٣) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٣٧٣/٦٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَرُوِيَ أَنَّهُ لَمْ يَلْحَنَّا غِنَائًا كَانَ يُعْرَفُ بِ(وَزْنِ سَبْعَةٍ)، وَقَدْ أَخْرَجَ الرُّوَايَةُ بِهِ: ابْنُ
عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٣٧٣/٦٠) وَإِسْنَادُهُ وَاقٍ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ هِشَامٍ
الْبَصْرِيُّ ابْنُ بَنَاتِ مَطَرِ الْوَرَّاقِ، وَكَانَ مِنْكَرَ الْحَدِيثِ وَاهِيًا. كَمَا أَخْرَجَهُ
(٣٧٤/٦٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدِ الرُّازِيِّ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ بِثَقَّةٍ.

خلاصة المبحث:

هذا الذي أوردت من نصوص السلف غير الفقهاء الأربعة في الأجيال الثلاثة الأولى، هو أقاويلهم ومذاهبهم من أوثق مصادرها، وهي بين التشديد والتيسير، لا ترى فيها شيئاً يفيد تحريماً للغناء ولا للمعازف لذاتها، وإنما غاية المذكور عن شدة منهم ما يدل على كراهته وبغضه له، وليس هذا بتحريم، سوى ما ذكرته عن وكيع بن الجراح من شيوخ أحمد بن حنبل، وتلك المذاهب جميعاً معارضةً بغيرها عن آخرين من علماء السلف، عباراتهم صريحة في الإباحة، بل فيهم من كان يهوى الغناء والموسيقى ويحبها ويستعملها، مع الصلاح والدين والفقو والثقة.

والحجة أولاً وأخراً في بيان الله تعالى ورسوله ﷺ، وكل قول فمقيس بذلك، وإنما أوردت أن أسوق نصوص عبارات السلف لينظر حقيقة ما يدعيه الداهيون مذهب التحريم من الإجماع على ما ذهبوا إليه، وليبين كذلك حقيقة ما ينسبونه إلى السلف من القول المجمل، وتعلم أيضاً خطأ من زعم أنه لم يخالف الجماعة سوى إبراهيم بن سعد الزهرري وعبيد الله العنبري، فذلك من نتاج التقليد وترك التحقيق.



تحرير العبارات المنقولة عن الفقهاء الأربعة في الموسيقى والغناء

جُمُهورُ أَتباعِ الفُقهائِ الأربَعَةِ يُفسِرونَ مَذاهِبَهُم على تَحريمِ الآلاتِ
سِوَى الدُفِّ، وَبعضُهُم يَقولُ: وَالطَّبَلُ، وَرُبُما اسْتثنى بَعْضُهُم غَيْرَ ذَلِكَ
فأَباحَهُ، لَكُنَّهُم لا يَنْسُبُونَ إلى أَحَدٍ مِنَ الأربَعَةِ إِباحتَهُ المَعازِفِ بِإِطلاقٍ،
وَأَمَّا الغِناءُ فَالَّذي يَنْسَبُونَهُ لَهُمُ التَّرَدُّدُ فِيهِ بَيْنَ تَحريمٍ وَكَراهَةٍ، وَإِنَّمَا
يُسْتثنى قَليلُهُ في المَناسِبَةِ المَعينَةِ كالعِيدِ وَالْعُرْسِ.

وعلى ما جَرَيْتُ على ذِكْرِهِ بِقَضيدٍ مِنَ مَذاهِبِ السَّلَفِ بِعبارَتِهِم،
أَتى كَذَلِكَ على ذِكْرِ نُصوصِ عباراتِ الفُقهائِ الأربَعَةِ لِيُعْلَمَ من خِلالِها
مَرْجِعُ الأَتباعِ في تَشديدِهِم:

رَأى ابي حَنِيفَةَ وصاحِبَئِهِ:

النَّصُّ الصَّرِيحُ عَنِ الإمامِ أَبِي حَنِيفَةَ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ في شَيْءٍ مِنَّا
يَنْفَعُهُ أَصحابُهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا عَنْهُ في حُضُورِ الوَلِيمَةِ يَكُونُ فِيها اللَّعِبُ
وَالغِناءُ، قالَ: «ابْتُلِيتُ بِهَذَا مَرَّةً»^(١).

(١) بَدائعُ الصَّنائعِ، لِلْكَاسانِي (٦/٢٩٧٢).

قلت: وقَسَرَ اتِّبَاعُهُ مِنْ بَعْدُ ذَلِكَ التَّصَرُّفَ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: فَعَلَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ حُضِرَ الْوَلِيمَةُ سُنَّةً، فَلَمْ يَتْرُكْهَا لِأَجْلِ مَعْصِيَةِ الْغَيْرِ.

ثَانِيهَا: أَنَّهُ وَقَعَ ذَلِكَ بَعْدَمَا دَخَلَ، فَعَجَزَ عَنِ التَّغْيِيرِ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ ابْتِلَاءً.

ثَالِثُهَا: أَنَّهُ مَحْمُولٌ مِنْهُ عَلَى وَقْتٍ لَمْ يَصِرْ فِيهِ مُقْتَدَى بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِلَّا لَمْ يَضِيرَ.

قلت: وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ: «ابْتُلِيتُ بِهَذَا» بِقَوْلِهِ: «وَدَلَّتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الْغِنَاءِ مَعْصِيَةٌ، وَكَذَا الْاسْتِمَاعُ إِلَيْهِ، وَكَذَا ضَرْبُ الْقَضْبِ وَالْاسْتِمَاعُ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رحمته الله سَمَّاهُ ابْتِلَاءً؟»^(١)، وَقَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: «وَدَلَّتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ الْمَلَاهِيَّ كُلَّهَا حَرَامٌ، حَتَّى التَّغْنِي بِضَرْبِ الْقَضْبِ، وَكَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله: ابْتُلِيتُ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ بِالْمَحْرَمِ يَكُونُ»^(٢).

وَأَقُولُ: تَفَرِّعُهُمْ هَذَا نَوْسَعُ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ الرُّوَايَةَ الَّتِي ذَكَرُوا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَيْسَ فِيهَا تَفْصِيلٌ، ثُمَّ هُوَ تَحْمِيلٌ لِلْفُظِّ فَوْقَ مَا يَحْتَمِلُهُ، فَإِنَّ الْإِبْتِلَاءَ يَكُونُ بِمَا يَكْرَهُهُ الْإِنْسَانُ، كَمَا يُقَالُ: (ابْتُلِيَ فُلَانٌ بِالْقَضَاءِ)، وَذَلِكَ لِمَا يَحْمِلُهُ الْمَبْتَلَى بِهِ مِنَ الْهَمِّ وَالثَقَلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا تُحِبُّهُ نَفْسُهُ، فَكِرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْمَحَلُّ مِنْ أَجْلِ اللَّهْوِ، لَكِنْ مُكْنَهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْحُزْمَةِ عِنْدَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) بدائع الصنائع (٢/٢٩٧٢).

(٢) الهداية للمرغباني، مع: تكملة فتح القدير، لقاضي زاده (١٠/١٤).

وَدَكَّرُوا عَنْهُ فِي ضَمَانٍ مَا يُثْلَفُ مِنَ آلَاتِ الْمَعَازِفِ، أَنَّهُ لَوْ كَسَرَ
إِنْسَانٌ لَغَيْرِهِ بَرْبَطًا أَوْ طَبْلًا، ضَمِنَ قِيمَتَهُ خَشْبًا مَنَحُوتًا، وَفِي رِوَايَةٍ:
خَشْبًا الْوَاحِ^(١).

وَنَقَلُوا عَنْهُ: جَوَازَ بَيْعِ آلَاتِ الْمَوْسِيقَى مِنَ الْبَرْبَطِ وَالطَّبْلِ
وَالْمَزْمَارِ وَالذَّفِّ وَنَحْوِهَا، مَعَ الْكَرَاهَةِ^(٢).

قُلْتُ: وَهَذَا مِنْهُ مُتَطَابِقٌ مَعَ تَضَمِينِهِ بِالْإِثْلَافِ.

وَيُعْلَلُ أَصْحَابُهُ الصُّورَتَيْنِ: التَّضْمِينَ وَجَوَازَ الْبَيْعِ، بِنَاءً عَلَى مَا
فَرَعُوهُ مِنَ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ فِيهَا بِأَنَّ وَجْهَهُ: أَنَّهُ كَمَا يَكُونُ لِلْهُوِّ وَالْفَسَادِ
يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُهُ فِي شَيْءٍ آخَرَ مُبَاحٍ^(٣).

وَهَذَا مِنْهُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَعَازِفَ لَا يَلْحَقُهَا حُكْمُ التَّحْرِيمِ
لِذَاتِهَا، إِنَّمَا حُرِّمَتْهَا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ لِلْمَغْصِيَةِ.

هَذَا غَايَةٌ مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ قَوْلِهِ، فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي
كُتُبِ أَصْحَابِهِ.

وَأَمَّا صَاحِبَاهُ، فَتَعَزَّى لِأَبِي يَوْسُفَ الْمَسَالَّةَ دُونَ نَصِّ عِبَارَتِهِ^(٤)،

(١) بدائع الصنائع (٣٠١٠/٦)، و(٤٤٦٠/٩).

(٢) بدائع الصنائع (٣٠٠٩/٦).

(٣) بدائع الصنائع (٣٠١٠/٦)، و(٤٤٦٠/٩).

(٤) إِلَّا مَا جَاءَ فِي حِكَايَةِ لَهُ مَعَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَامِعِ الْمَغْنِيِّ، فِي قِصَّةٍ أَخْرَجَهَا أَبُو
الْفَرَجِ فِي «الْأَغَانِي» (٢٩١/٦ - ٢٩٣) وَفِيهَا اغْتِرَازُهُ بِمَا بَدَأَ لَهُ مِنْ حَالِ ابْنِ جَامِعٍ
حِينَ رَأَاهُ وَلَمْ يَكُن يَعْرِفُهُ، فَرَأَى عَلَيْهِ سِمَةَ الْعَبَادِ، وَفِي مَنْطِقِهِ الْعِلْمُ وَالْفَقْهَ، حَتَّى
شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ، فَلَمَّا أَخْبَرُوهُ مِنْ بَعْدُ عَنْهُ أَعْرَضَ عَنْهُ، فَانْكَرَ ابْنُ جَامِعٍ عَلَى أَبِي
يَوْسُفَ صَنِيعَهُ، وَكَانَ مِمَّا قَالَ لَهُ فِي شَأْنِ الْغِنَاءِ: يَا أَبَا يَوْسُفَ، لَوْ أَنَّ أَعْرَابِيًّا
جَلَفًا وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْكَ، فَأَنشَدَكَ بِجَهْمٍ وَغِلَظَةٍ مِنْ لِسَانِهِ، وَقَالَ:

وَعَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ بَعْضُ التَّصَوُّصِ، فَإِلَيْكَ ذَلِكَ:

مُقَابِلَةٌ لِمَا نُسِبَ لِأَبِي حَنِيفَةَ مِنْ ضَمَانٍ قِيَمَةِ الْمُثْلَفِ مِنْ آلَاتِ
الْمَعَارِفِ، نُسِبَ إِلَى الصَّاحِبَيْنِ عَدَمُ الضَّمَانِ^(١).

كَذَلِكَ عَنْهُمَا: لَا يَنْتَقِدُ بَيْنَ آلَاتِ الْمَوْسِقَى؛ لَكُونِهَا مَوْضُوعَةً
لِلْفُسْقِ وَالْفَسَادِ^(٢).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: «كُلُّ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى أَهْلِ الذَّمِّ، أَظْهَرُوا
شَيْئًا مِنَ الْفُسْقِ، مِمَّا لَمْ يُصَالِحُوا عَلَيْهِ، مِثْلُ الزُّنَا وَإِتْيَانِ الْفَوَاحِشِ،
فَإِنَّهُمْ يُنْتَعُونَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ» حَتَّى قَالَ: «وَعَلَى هَذَا إِظْهَارُ بَيْنِ الْمَزَامِيرِ
وَالطُّبُولِ لِلْهَوَى، وَإِظْهَارُ الْغِنَاءِ، فَإِنَّهُمْ يُنْتَعُونَ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا يُنْتَعُ مِنْهُ
الْمُسْلِمُ، وَمَنْ كَسَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَضْمَنْهُ، إِلَّا كَمَا يَضْمَنُهُ إِذَا
كَسَرَهُ لِلْمُسْلِمِ»^(٣).

قلتُ: وفي هذا من مُحَمَّدٍ إنْكَارُ الْغِنَاءِ أَيْضًا مَعَ إنْكَارِهِ الْآلَاتِ.

= يَا دَارَ مَيْتَةٍ بِالْغُلِيَاءِ فَالْسَّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْآيِدِ
أَكُنْتُ تَرَى بِذَلِكَ بَاسًا؟ قَالَ: لَا، قَدْ زُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشُّعْرِ قَوْلُ، وَزُوِيَ
فِي الْحَدِيثِ، قَالَ ابْنُ جَامِعٍ: فَإِنْ قُلْتُ أَنَا هَكَذَا، ثُمَّ انْتَدَفَعَ يَتَغَنَّى بِهِ، حَتَّى أَتَى
عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا يَوْسُفَ، رَأَيْتَنِي زِدْتُ فِيهِ أَوْ نَقَصْتُ مِنْهُ؟ قَالَ: عَافَاكَ اللَّهُ،
اغْنِنَا مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: يَا أَبَا يَوْسُفَ، أَنْتَ صَاحِبُ فُنْيَا، مَا زِدْتَهُ عَلَى أَنْ حُسِنَتْهُ
بِالْفَاظِ فَحَسِّنْ فِي السَّمَاعِ وَوَصِّلْ إِلَى الْقَلْبِ. ثُمَّ تَنَحَّى عَنْهُ ابْنُ جَامِعٍ.

(١) بدائع الصنائع (٣٠١٠/٦، ٤٤٦٠/٩).

(٢) بدائع الصنائع (٣٠٠٩/٦ - ٣٠١٠).

(٣) السَّيَرُ الْكَبِيرُ، لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ (١٥٤٦/٤ - ١٥٤٧) مَعَ شَرْحِ
الشَّرْحِخْسِيِّ. وَتَقَلَّ النَّصُّ ابْنَ الْهَمَامِ فِي «شَرْحِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» (٥٨/٦) لَكِنْ بِتَصَرُّفٍ
مُخْلٍ.

وهذا الذي ذكُرْتُ عن الثلاثةِ الفُهاءِ: أبي حنيفةً وصاحبيه، هو غايةُ ما وَقَفْتُ عليه في كُتُبِ المَذْهَبِ من عباراتهم، ولا يخفى أن ليسَ كُلُّ ما يَكُونُ من كلامِ الأتباعِ يَجُوزُ أن يُضَافَ إلى الأئمةِ أنفُسِهِم، وإنَّما قَصَدْتُ إلى تحقيقِ العبارةِ المنقولةِ عن الأئمةِ؛ لأنَّ النَّاسَ يَحْكُونَ عَنِ الفُهاءِ الأَربَعَةِ المذاهبِ وَيُنْسُبُونَ إليهم القَوْلَ في هذهِ المسألةِ وفي كثيرِ سِوَاهَا، ولا يَذْكُرُونَ عنهم فيها التَّصَوُّصَ الَّذِي تُصَدِّقُ ما يَقُولُونَ، فإذا بَحَثْتَ عن حَقِيقَةِ تلكَ المذاهبِ وَجَدْتَهَا من كلامِ الأتباعِ، ولم تَرَفِ فيها تَصْرِيحاً عن الأئمةِ أنفُسِهِم، ورُبُّما لم تَجِدْ من عباراتِ الأئمةِ ما يدلُّ عليها.

فحاصِلُ المنقولِ عن أبي حنيفةٍ في الآلاتِ: غيرُ صَرِيحٍ في تحرِيمِها، بل قَوْلُهُ بجوازِ بَيْعِها دَلِيلٌ منه على جوازِ اقْتِنَائِها، معَ كَرَاهَتِهِ، وَحَمْلُ الأتباعِ ذَلِكَ منه على إِمْكانِ الانْتِفَاعِ بها في غيرِ اللُّهُو رأيي أَرَاهُ ضَعِيفاً، فَإِنَّ من يُقَارِنُ بَيْنَ آلَةِ العودِ وَصُنْعَتِها وَالقِيَمَةِ الَّتِي تُرَاعَى لَهَا، يَرى من العَبَثِ أن يَشْتَرِيَ الإنسانَ بِتِلْكَ القِيَمَةِ لِلانْتِفَاعِ بِهِ كَحَشَبٍ يَسْتَدْفِي بِهِ، أو لِنَخِيطِ بَوْتَرِهِ، أو لِيَشْرَبَ ماءً بِقَعْرِه.

فإن قلت: فكيف رأى الضَّمانَ عِنْدَ الإِتْلَافِ حَشَباً؟ قلت: أَلَمْ تَرَهُ قَالَ: «مُنْحَوْتاً؟» وَذَلِكَ التُّخْتُ أَهْمُ ما في معنَاهُ وَقِيَمَتِهِ، وَالتُّخْتُ إِنْقَاءُ لَقِيَمَةِ الآلَةِ، لا لِمَجْرُودِ الحَشَبِ.

ولَعَدِمَ ذهابِ أبي حنيفةٍ إلى الحُرْمَةِ لَمْ يُفَارِقْ مَجْلِسَ الْوَلِيَمَةِ، وَإِنْ كَانَ كَرِهَهُ.

فالحاصِلُ فيما أرى: أَنَّ الإمامَ أبا حنيفةً يَذْهَبُ إلى كَرَاهَةِ الآلاتِ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ، لا إلى تَحْرِيمِها، وَذَلِكَ لِمَعْنَى اللُّهُو، وَهَذَا أَوْفَقُ لأُصُولِهِ.

والرأي عنه في الغناء أخفى في أن يُستفاد من نُصويهِ، إلا أن يُقال: إذا كان رأيه كراهة الآلات فالغناء دون ذلك في أضليه، أي إلى جهة الإباحة.

وأما أبو يوسف ومحمد، فالمفسر من الثقل عبارة محمد، وهي دالة على: إسقاط قيمة ما يتلّف من الآلات، ومنع بيعها، ومنع إظهار الغناء.

وتفسير الأتباع للعلّة: لكون ذلك شعار أهل الفسق^(١).

رأي مالك بن أنس:

وأما الإمام مالك، فالمتقول عنه من رأيه في الموسيقى ما يلي:
سأل سُخْنُونُ بَنُ سَعِيدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَنَ الْقَاسِمِ: أَرَأَيْتَ هَلْ كَانَ مَالِكُ يَكْرَهُ الدَّفَافَ فِي الْعُرْسِ أَمْ يُجِيزُهُ؟ وَهَلْ كَانَ يُجِيزُ الْإِجَارَةَ فِيهِ؟ قَالَ: كَانَ مَالِكُ يَكْرَهُ الدَّفَافَ وَالْمَعَارِفَ كُلَّهَا فِي الْعُرْسِ، وَذَلِكَ أَنِّي سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَضَعَّفَهُ، وَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ الْمَصْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ مَالِكاً يُسْأَلُ عَنِ الَّذِي يَحْضُرُ الصَّنِيعَ فِيهِ اللَّهْوُ؟ فَقَالَ: «مَا يُعْجِبُنِي لِلرَّجُلِ ذِي الْهَيْئَةِ يَحْضُرُ اللَّعِبَ»^(٣).

(١) وَتَقَدَّمَ بَيَانُ خَطَأِ هَذَا التَّعْلِيلِ فِي الْمَبْحَثِ الرَّابِعِ مِنَ الْفَضْلِ الْأَوَّلِ.

(٢) الْمَدُونَةُ (٤٢١/٤).

(٣) سَأَلَ ابْنُ رُشْدٍ فِي «الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ» (٤٣٢/٤) عَنْ مَالِكٍ، وَذَلِكَ فِي مَعْرِضِ رَدِّ اخْتِيَارِ أَضْبَغِ الْمَالِكِيَّةِ فِي جَوَازِ الدَّفِّ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ، قَالَ: «وَالْمَشْهُورُ أَنَّ غَمَلَهُ وَخَضْرَوَهُ جَائِزٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ» قَالَ: «وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ رحمته الله»، إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ لِلَّذِي الْهَيْئَةُ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَحْضُرَ اللَّعِبَ.

وقال ابن وهب عن مالك، وسئل عن ضرب الكبر والمزمار، أو غير ذلك من اللهو، ينالك سماعه وتجذ لذته وأنت في طريق أو مجلس غيره؟ قال مالك: «أرى أن يقوم من ذلك المجلس»^(١).

قلت: هذه نصوص مالك في الموسيقى، وهي دالة على كراهته لجميعها، بما في ذلك الدف، بل وفي العرس أيضاً، وأما التضعيف المشار إليه في كلامه فهو تضعيف للرخصة فيه، وذلك من جهة الحكم لا من جهة الثقل.

وهذه الكراهة مخمولة على أصلها في إفادة التنزيه لا التحريم، بقرينة: (ما يعجبني)، فإنها لا تساعد على إرادة التحريم^(٢).

وكأنه لهذا خالفه صاحبه ابن القاسم في بغض قوله، فقد سئل عن الذي يدعى إلى الصنيع، فجاء فوجد فيه لعباً، أيدخل؟ قال: إن كان شيئاً خفيفاً مثل الدف والكبر الذي يلعب به النساء، فما أرى به بأساً^(٣).

بل حكى عن مالك نفسه معنى قول ابن القاسم هذا، مما يؤيد ما ذكرت عنه من الكراهة^(٤).

(١) نقله ابن رشد في «البيان والتحصيل» (١١٣/٥) عن أصبغ بن الفرج عن ابن وهب.

(٢) وقد فسر أبو الوليد ابن رشد الكراهة هنا في قول مالك بالباح المائل إلى جانب الترك، صرح به في «البيان والتحصيل» (٤٣٢/٤)، وساق نص مالك عن «المدونة» كما أوردته، وكذلك بين المسألة في «المقدمات الممهدة» (٤٦٢/٣)، ومن نصه فيها: «ومدونة في المدونة أنه من قيل المباح الذي تركه أحسن من فعله».

(٣) البيان والتحصيل (١١٣/٥) عن أصبغ، عن ابن القاسم.

(٤) حكاه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨٠/١٠) عنه وعن ابن القاسم جميعاً.

وأما الاتباع من بعد فعلى ترك قول مالك في الكراهة للدُّف في العُرْس، قال ابن رُشد: «ورُخص من ذلك في النكاح الدُّف، وهو الغريبال، باتفاق»^(١).

وأما رأي مالك في الغناء فإن من يشدد في هذا الباب لا ينفك يذكر عنه قوله حين سُئل عن الغناء؟ فقال: «إنما يفعلُه عندنا الفساق»^(٢).

وسأل سحنون عبد الرحمن بن القاسم: أرايت إن استأجرت دفاير فيها شعر ونوح وغناء يقرأ فيها؟ قال: لا يضلح هذا، قلت: لِمَ؟ قال: لأن مالكا قال: لا تباع دفاير فيها الفقه، وكرهه يبيعها^(٣)، وما أشك أن مالكا إذا كرهه يبيع كُتب الفقه أنه يبيع كُتب النوح والشعر والغناء أكثره، فلما كرهه مالك يبيع هذه الكُتب كانت الإجازة فيها على أن يقرأ فيها غير جائزة؛ لأن ما لا يجوز بيعه عند مالك فلا تجوز الإجازة فيه.

قال سحنون: قلت: أكان مالك يكره الغناء؟ قال: كرهه مالك

(١) المقدمات الممهّدة (٤٦٢/٣)، ومعناه في «البيان والتحصيل» (٤٣١/٤ - ٤٣٢، و٤٧٣/٧).

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في «العلل» (رقم: ١٥٨١) والخلائ في «الأمير المعروف والنهي عن المنكر» (ص: ١٤٢) وإسناده صحيح.

(٣) ولعل مستند الكراهة أن الفقه رأي، فكأنه كرهه تداول الرأي، أو لكونه علما، فكرهه يبيع كُتب العلم، كما يؤثر مثله عن غير مالك من السلف، وهو في التحقيق مذهب متروك، للحاجة إلى العلم التي لا تتحقق إلا ببيع كُتب، ولو اعتدنا هذا القول لمالك مذهباً لما وصلنا موطن المشهور، فهو مما يَنْطَبِقُ عليه أن يكون من دفاير الفقه.

قراءة القرآن بالألحان^(١)، فكيف لا يكره الغناء، وكره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويشتريها أنها مغنيّة^(٢)، فهذا مما يدلّك على أنّه كان يكره الغناء.

قال سحنون: قلت: فما قول مالك إن باعوا هذه الجارية وشرطوا أنّها مغنيّة، ووقع البيع على هذا؟ قال: لا أحفظ من مالك فيه شيئاً، إلا أنّه كرهه^(٣).

قلت: وهذه النصوص تخريج على قول مالك، وهو تخريج صحيح، وغايته كراهة مالك للغناء، فإذا ضمنت إليه قوله المشهور: «إنما يفعلهُ عندنا الفساق»، دلّ على أنّ مذهبه في الغناء الكراهة.

ونقل عنه عبد الله بن نافع الصائغ في أهل الغناء: لا تقبل لهم شهادة^(٤).

قلت: وهذا جارٍ على ما يعده بغض الناس من خوارم المروءة المضيقّة لإمكان الاعتماد على شهادته وذلك من جهة اللعيب واللهو، على ما سيأتي معناه في رأي الشافعي.

(١) وهذا الرأي ضعيف، وقراءة القرآن بالألحان سنة مشروعة، وعمل صحيح دلّت عليه النصوص الصحيحة عن النبي ﷺ، كما بيّنته في كتابي «المقدمات الأساسية في علوم القرآن» (ص: ٤٩٩ - ٥٠٢).

(٢) ونقل يحيى بن معين في «تاريخه» (رقم: ١١١٧)، قال: قال مالك بن أنس: إن جلست على باب غريم لك، فسمنت من الدار غناء، فلا تجلس ثم.

قلت: وهذا من باب ما ذكر ابن القاسم، لكن يحيى عن مالك منقطع.

(٣) المدونة (٤٢١/٤)، وحكى غيره عن مالك ردّ الجارية بغير الغناء، نقله ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٣٢٢/٨).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «دّم الملاح» (رقم: ١٠٢) وإسناده صحيح.

وهذا في مُطْلَقِ الْغِنَاءِ، دُونَ حُكْمِ الْآلَةِ، فَإِذَا كَانَ يَرَى كَرَاهَةً
الْآلَةِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ ضَمِّ الْمَكْرُوهِ إِلَى الْمَكْرُوهِ.

وَأَمَّا وَضْفٌ مِنْ يَفْعَلُ الْغِنَاءِ فِي زَمَانِهِ وَيَلْدُوهُ بِالْفِسْقِ، فَهُوَ وَضْفٌ
مِنْهُ لِحَالٍ مَنْ كَانَ يَتَعَاطَى الْغِنَاءَ يَوْمَئِذٍ، فَقَدْ كَانَ الْغِنَاءُ شَائِعاً فِي
الْمَدِينَةِ فِي عَهْدِ مَالِكٍ، فَكَأَنَّهُ ظَنَّ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ أَنَّهُمْ كَانُوا
يُفْتَوْنَ بِإِبَاحَتِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ سَائِداً، فَسُئِلَ مَالِكٌ فَأَبَانَ عَنْ حَالِ
أَهْلِهِ.

شَبَّهَ بِمَا وَرَدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ الْجَزَامِيِّ الْمَدَنِيِّ، وَجَاءَ بَعْدَ
مَالِكٍ، فَإِنَّهُ سُئِلَ فَقِيلَ لَهُ: أَنْتُمْ تَتَرَخَّصُونَ فِي الْغِنَاءِ؟ فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ،
مَا يَفْعَلُ هَذَا عِنْدَنَا إِلَّا الْفُسَّاقُ^(١).

فَحُكْمُ مَالِكٍ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي وَضْفِ حَالٍ مَنْ كَانَ يُغْنِي يَوْمَئِذٍ،
وَلَيْسَ حُكْماً بِفِسْقٍ كُلِّ مُغْنٍ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ حُكْماً لِمَجْرَدِ الْغِنَاءِ، بَلْ فِي
الْعُدُولِ عَنْ صَرِيحِ الْجَوَابِ فِي حُكْمِ الْغِنَاءِ مَا يُشْعِرُ بَعْدَمَ التَّحْرِيمِ
لأَصْلِهِ عِنْدَ مَالِكٍ، وَإِنَّمَا تَنَاوَلَ بِجَوَابِهِ وَضْفَ الْحَالِ، فَتَأَمَّلْ!!

وَلَا يُسَلَّمُ لِمَالِكٍ وَلَا لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ هَذَا الْإِطْلَاقُ فِي وَضْفِ
الْمَغْنِيِّينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، أَوْ الْمَتَرَحِّصِينَ فِيهِ يَوْمَئِذٍ، قَالَ الْمَاجِشُونُ
أَهْلُ عِلْمٍ وَفُضِّلَ وَدِينٍ وَثَقَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَارَنُ بِمَالِكٍ فِي الْفَقْهِ
وَالْفَتْوَى، وَكَذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ أَعْلَى وَأَوْثَقُ وَأَكْبَرُ فِي الْعِلْمِ
مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ، وَجَمِيعاً كَانُوا يَتَرَخَّصُونَ فِي الْغِنَاءِ مِنْ أَهْلِ

(١) أَخْرَجَهُ الْخَلَّلَانِ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (رَقْم: ١٦٦) وَإِسْنَادُهُ
صَحِيحٌ.

المدينة، وكانَ بينَ هؤلاءِ وبينَ مالكٍ كَدْرٌ في العلاقةِ، فأخافُ أنَ يَكُونَ عَدَمُ الصَّفَاءِ ذَلِكَ وَرَاءَ إلْغَاءِ مالِكٍ الِاعْتِدَادَ بِهِمْ في هذهِ المسألةِ، وَالَّذِي كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مَا يُعَدُّ منَ كَلَامِ الأَقْرَانِ أوِ المَخَالِفِينَ لِبَعْضِهِمْ في المَذَاهِبِ، مِمَّا لَا يُعْتَدُّ بِمَثْلِهِ في العِلْمِ منَ الطَّرَفَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

رأي الشافعي:

وأما رأي الإمام أبي عبد الله الشافعي في الموسيقى، فإنه أسقط الضمآن في إتلافها، كما ألغى إقامة الحد في سرقتها، ونصه جاء في: الطنبور، والمزمار، والكبر، فقال:

«ولو كسر له طنبوراً أو مزماراً أو كبراً، فإن كان في هذا شيء يضلح لغير الملاهي فعليه ما نقص الكسر، وإن لم يكن يضلح إلا للملاهي فلا شيء عليه، وهكذا لو كسرهما نضرائي لمسلم أو نضرائي، أو يهودي أو مستأمن، أو كسرهما مسلم لواجِدٍ من هؤلاء، أبطلت ذلك كله»^(١).

وقال: «ولا يقطع في ثمن الطنبور ولا المزمار»^(٢).

قلت: وهذا من الشافعي بين في كونه يذهب إلى التشديد في الآلات، ولأنما أبطل قيمتها عند إتلافها أو سرقتها، وذكر فيها الكبر، وهو الطبل، ولم يذكر الدف، ومعناها واحد، ولعل ذلك لمجيء النصوص صراحة باستعماله.

وأصحابه أباحوا الدف في العرس والختان، بل وأباحوا جميع

(١) الأم (١٨١/٩).

(٢) الأم (٥٥٢/١٢)، ومعناه أيضاً في: مختصر المزني (ص: ٢٦٥).

الطَّبُولِ إِلَّا الطَّبْلَ الْمُخَصَّرَ الْوَسْطَ، وَهُوَ (الدَّرْبَكَةُ)، وَكَذَلِكَ لَهُمْ وَجْهَانِ فِي الْبِرَاعِ، وَهُوَ الْقَصْبَةُ الَّتِي يُزْمَرُ بِهَا، أَوْ (الثَّانِي)، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى أَيْضاً (الشَّبَابَةُ)، وَجْهٌ بِالتَّحْرِيمِ، وَوَجْهٌ بِالْإِبَاحَةِ^(١).

وَهَلْ تَشْدِيدُ الشَّافِعِيِّ فِي الْآلَاتِ مِنْ جِهَةِ التَّحْرِيمِ لِدَاتِهَا؟ أَمْ مِنْ جِهَةٍ مَا تَتَّخِذُ لَهُ؟ الْوَجْهَانِ مُحْتَمَلَانِ، وَعَلَيْهِ فَحَيْثُ لَمْ يُصْرَحْ بِالتَّحْرِيمِ فَلَا يُنْسَبُ لَهُ بِهِ الْقَوْلُ الصَّرِيحُ.

وَأَمَّا الْغِنَاءُ، فَلِإِنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُعْنَى، فَيَتَّخِذُ الْغِنَاءَ صِنَاعَتَهُ، يُؤْتَى عَلَيْهِ وَيَأْتِي لَهُ، وَيَكُونُ مَنَسُوباً إِلَيْهِ، مَشْهُوراً بِهِ مَعْرُوفاً، وَالْمَرْأَةُ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهْوِ الْمَكْرُوهِ الَّذِي يُشْبِهُ الْبَاطِلَ، وَأَنْ مَنْ صَنَعَ هَذَا كَانَ مَنَسُوباً إِلَى السُّفْهِ وَسَقَاطَةِ الْمَرْوَةِ، وَمَنْ رَضِيَ بِهَذَا لِنَفْسِهِ كَانَ مُسْتَحْفَافاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّماً بَيْنَ التَّحْرِيمِ. وَلَوْ كَانَ لَا يَنْسَبُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَكَانَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِأَنَّهُ يَطْرَبُ فِي الْحَالِ فَيَتَرْتَمٍ فِيهَا، وَلَا يَأْتِي لِذَلِكَ وَلَا يُؤْتَى عَلَيْهِ، وَلَا يَرْضَى بِهِ، لَمْ يُسْقَطْ هَذَا شَهَادَتُهُ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ».

وَقَالَ فِي الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ الْمَغْنِيِّينَ، وَكَانَ يَجْمَعُ عَلَيْهِمَا وَيُعْنَى لِذَلِكَ: «فَهَذَا سَقَّةٌ تُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ، وَهُوَ فِي الْجَارِيَةِ أَكْثَرُ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ فِيهِ سَقَّةٌ وَدِيَانَةٌ. وَإِنْ كَانَ لَا يَجْمَعُ عَلَيْهِمَا وَلَا يُعْنَى لَهُمَا كَرِهَتْ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ».

وَقَالَ: «وَهَكَذَا الرَّجُلُ يُعْنَى بِيُوتِ الْغِنَاءِ، وَيَعْنَاهُ الْمُغْنُونَ إِنْ كَانَ لِذَلِكَ مُذْمِناً، وَكَانَ لِذَلِكَ مُسْتَعْلِفاً عَلَيْهِ، مُشْهُوداً عَلَيْهِ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ

(١) انظر: روضة الطالبين، للتوحي (١١/٢٢٨ - ٢٢٩).

سَفَهُ تُرَدُّ بِهَا شَهَادَتُهُ. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَقِلُّ مِنْهُ، لَمْ تُرَدِّ بِهِ شَهَادَتُهُ؛ لِمَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَرَامٍ بَيِّنٍ.

فَأَمَّا اسْتِمَاعُ الْحُدَاءِ وَتَشْيِيدِ الْأَعْرَابِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، وَكَذَلِكَ اسْتِمَاعُ الشُّغْرِ^(١).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَفْرَدَاتُ وَاضِحَةٌ الْإِفَادَةُ لِرَأْيِ الشَّافِعِيِّ فِي مُجَرِّدِ الْغِنَاءِ عَلَى غَيْرِ صِفَةِ الْحُدَاءِ وَغِنَاءِ الْأَعْرَابِ، أَنَّهُ لَهُوَ مَكْرُوهٌ يَشْبَهُ الْبَاطِلَ، وَلَيْسَ حَرَامًا.

وَيُقَدِّحُ فِي الْعَدَالَةِ أُمُورٌ تَتَّصِلُ بِذَلِكَ، هِيَ:

أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ مَغْنِيًّا، يَتَّخِذُ ذَلِكَ صَنْعَةً.

أَوْ أَنْ يُقِيمَ حَفْلَةً غِنَائِيَّةً، فَيَأْتِي بِالْمَغْنِيِّ وَالْمَغْنِيَّةِ يُغْنِيَانِ لِلْحَاضِرِينَ.

أَوْ أَنْ يَتَعَادَازِ تَيَادُ أَمَاكِنِ الْغِنَاءِ.

أَوْ أَنْ يَتَّخِذَهُ فِي مَحَلٍّ يَقْصُدُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُظْهِرٌ لَهُ غَيْرُ مُسْتَخْفٍ.

وَجَعَلَ عَلَهُ الْقُدْحَ فِي الْعَدَالَةِ: السَّفَهُ.

وَأَقُولُ: السَّفَهُ قَدْ يَكُونُ بِأَسْبَابٍ مُبَاحَةٍ، وَلَا يَعْنِي الْفِسْقَ حَتَّى

يَقَعَ بِأَسْبَابٍ مُحَرَّمَةٍ، وَالشَّافِعِيُّ فِي السِّيَاقِ الَّذِي يَعُدُّ فِيهِ الشَّيْءَ سَفَهًا، فَإِنَّهُ يَكْرَهُ عَمَلَهُ وَلَا يُحَرِّمُهُ.

وَأَمَّا مَا عَدَّهُ دِيَانَةً، وَهُوَ الرَّجُلُ يَجْمَعُ النَّاسَ عَلَى مُغْنِيَّةٍ لَهُ،

فَالدِّيَانَةُ هِيَ: أَنْ يَبَيِّرَ الرَّجُلُ الْفَاجِشَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ أَهْلِهَا وَيَرْضَى بِهَا،

(١) الْإِمَامُ (٤٦/١٣ - ٤٧)، وَلِبَعْضٍ مَعْنَاهُ أَيْضًا أَنْظَر: مُخْتَصَرُ الْمَرْزُوقِيِّ (ص: ٣١١).

لا غَيْرَ له . فهل هذا التَّغَثُّ يوجَدُ في مُجرَّدِ الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ ؟ لا أَحْسَبُ الأَمْرَ يَبْلُغُ هذا القَدْرَ ، مَعَ تَكَارُّهِه ، فَجَمْعُ إِنْسَانٍ النَّاسَ عَلَى مَغْنِيَّةٍ لِسَمَاعِ غَنَائِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ جَارِيَّتَهُ ، كَمَا كَانَ بَعْضُهُمْ يَفْعَلُ ، فَهَذَا رُبَّمَا فَعَلَتْهُ الْعَامَّةُ لِلْهُوَ أَوْ فِي مُنَاسَبَةٍ ، بَيْنَمَا يَقُورُ الدَّمُ فِي شَرَايِبِ أَحَدِهِمْ حِينَ يَمَسُّ جَانِبَ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ ، وَلَوْ بِكَلِمَةٍ ، فَأَيُّ هَذَا مِنَ الدِّيَابَةِ ؟

رُبَّمَا يَكُونُ الشَّيْءُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى فِي بَغْضِ الْغَرَازِي اللَّوَاتِي يَنْهَوْنَ الرُّقَصَ وَالْغِنَاءَ ، فَيَتَّخِذُهُنَّ الرُّجَالُ لَذَلِكَ ، وَيَجْمَعُونَ إِلَى ذَلِكَ فِعْلَ الْمُنْكَرَاتِ وَالْفَوَاحِشِ وَشُرْبِ الْخُمُورِ ، وَقَدْ يَقَعُ ذَلِكَ بَعْلَمٍ أُولِيَانَهُنَّ ، فَلَعَلَّ هَذِهِ هِيَ الصِّفَةُ الَّتِي عَنِ الشَّافِعِيِّ .

فَغَايَةُ الْقَوْلِ فِي رَأْيِ الشَّافِعِيِّ فِي الْغِنَاءِ : أَنَّ اتِّخَاذَهُ حِرْزَةً مِنَ الرُّجُلِ أَوْ الْمَرْأَةِ ، وَإِدْمَانُ سَمَاعِهِ فِي الْمَلَأِ ، وَجَمْعُ النَّاسِ عَلَيْهِ ، لَيْسَ صِفَةً أَهْلِ الْأَقْدَارِ وَالْمَنَازِلِ الرَّفِيعَةِ .

وَأَبَاحَ الشَّافِعِيُّ التَّغْنِيَّ يَخْصُلُ دُونَ اعْتِنَاءٍ وَلَا امْتِحَانٍ ، يَتَغْنَى الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ ، كَمَا أَبَاحَ الْحِدَاءَ وَغِنَاءَ الْأَعْرَابِ ، وَذَلِكَ لَعَلَّةَ بُغْدِهِ عَنِ الْغِنَاءِ الْمَعْهُودِ مِنَ الْفُسَاقِ فِي مُفْرَدَاتِهِ وَفِي حَالِ وَقُوعِهِ .

رأي الإمام أحمد بن حنبل:

أَمَّا فِي الْمَوْسِيقَى فَالْبَيِّنُ مِنْ مَذْهَبِهِ تَحْرِيمُ الْآلَاتِ : كَالطُّنْبُورِ ، وَالْعُودِ ، وَالْمِزَامِيرِ ، وَالطُّبْلِ ، دُونَ الدُّفِّ .

وَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ صَرِيحاً فِي مُفْرَدَاتِ أَحْمَدَ ، لَكِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ مَجْمُوعِ رَأْيِهِ فِي ذَلِكَ ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ :

١ - أَسْقَطَ الضَّمَانُ فِي كَسْرِ الْعُودِ وَالطُّنْبُورِ وَالطُّبْلِ^(١)، وَهَذَا لَيْسَ بِكَافٍ لِنِسْبَةِ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ إِلَيْهِ، كَمَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، لَكِنْ يَغْتَضِدُ بِمَا بَعْدَهُ.

٢ - يَرَى الْإِنْكَارَ عَلَى الضَّارِبِ بِذَلِكَ وَنَهَيْهِ عَنْهُ، دُونَ أَنْ يُزَقَعَ أَمْرُهُ إِلَى الْحَاكِمِ^(٢).

٣ - دَهَبَ إِلَى إِتْلَافِ مَا كَانَ مَكْشُوفاً أَوْ ظَاهِراً مِنْ تِلْكَ الْآلَاتِ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مَسْتَوِراً مِنْهَا إِذَا تَأَكَّدَ الشَّخْصُ أَنَّهَا آلَةُ اللَّهْوِ^(٣).

بَلْ كَانَ يَرَى كَسْرَهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ صَبِيٍّ لَمْ يَنْلُغْ^(٤).

٤ - يَرَى إِذَا رُفِعَ أَمْرُ الضَّارِبِ بِالْعُودِ وَالطُّنْبُورِ وَالْمِزَامِيرِ إِلَى الْحَاكِمِ أَنْ يُعَزَّزَ ضَرْباً بِمَا لَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ^(٥).

(١) نُصُوصُهُ فِي ذَلِكَ فِي: مَسَائِلِهِ (رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ، ص: ٢٧٩)، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِي عَنْ الْمُنْكَرِ، لِلخُلَّالِ (رَقْم: ١٣٢، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٠)، الطَّرِيقُ الْحَكِيمَةُ، لِابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ (ص: ٣٩٣).

(٢) انْظُرْ نُصُوصَهُ فِي: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِي عَنْ الْمُنْكَرِ، لِلخُلَّالِ (رَقْم: ١، ٥٣، ٥٨، ٧٢، ٧٥).

(٣) انْظُرْ نُصُوصَهُ فِي: الْوَزْعَ، لِأَبِي بَكْرِ الْمُرْؤَدِيِّ (ص: ١٥٥)، مَسَائِلُهُ (رَوَايَةُ: ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، رَقْم: ١٣٦٩)، وَ(رَوَايَةُ: ابْنِ هَانِئِ التَّيْسَابُورِيِّ، رَقْم: ١٩٤٧، ١٩٥١)، الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِي عَنْ الْمُنْكَرِ (رَقْم: ٧٠، ٧١، ١١٣، ١١٤ - ١١٦، ١١٩، ١٢٤)، وَعَنْهُ رَوَايَةُ بِالْكَسْرِ وَإِنْ كَانَ مَسْتَوِراً (الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِي عَنْ الْمُنْكَرِ (رَقْم: ١٢١) وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ يُحْمَلُ عَلَى حَالِ التَّأَكُّدِ، جَمْعاً بَيْنَ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ.

(٤) انْظُرْ ذَلِكَ فِي: الْوَزْعَ، لِلْمُرْؤَدِيِّ (ص: ١٥٥)، الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِي عَنْ الْمُنْكَرِ (رَقْم: ١٢٣، ١٢٩).

(٥) الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِي عَنْ الْمُنْكَرِ، لِلخُلَّالِ (رَقْم: ١٠٢).

وَمَرَّةٌ دَقَبَ إِلَى كَرَاهَةِ الْمَزْمَارِ، وَلَمْ يُحَرِّمَهُ^(١)، لَكِنْ أَصْحَابُهُ
يَذْكُرُونَ فِي مَذَاهِبِهِمْ تَحْرِيمَهُ^(٢).

وَكَذَلِكَ عَنْهُ: كَرَاهَةُ الطَّبْلِ^(٣)، لَكِنْ خَصَّهُ أَصْحَابُهُ عَنْهُ فِي غَيْرِ
طَبْلِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ طَبْلَ الْحَرْبِ لَا يَكُونُ لِلْعَبَثِ^(٤).

وَأَمَّا الدُّفُّ، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى مَشْرُوعِيَّةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي النِّكَاحِ، وَرَدُّ
صَنِيعِ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي خَرْقِهِم الدُّفُوفَ، وَرَأَى تَشَدُّدًا، وَلَمْ يَرِ
أَنْ يُتْلَفَ، وَأَمَّا يُكْسَرُ عِنْدَ الْمَيْتِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِمَعْنَى النَّيَاحَةِ.
لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ كَرِهَ بَيْعَ الدُّفِّ، وَلَمْ يُحَرِّمَهُ^(٥).

وَأَمَّا رَأْيُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي الْغِنَاءِ، فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى كَرَاهَتِهِ وَإِنْكَارِ
إِظْهَارِهِ^(٦)، وَسُئِلَ عَنْهُ، فَقَالَ: «يُنْبِتُ التَّفَاقُ فِي الْقَلْبِ، لَا يُعْجِبُنِي»^(٧)،
وَفَسَّرَ غِنَاءَ الْجَارِئَتَيْنِ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بِكَوْنِهِ مِنْ قَبِيلِ غِنَاءِ الرُّكْبِ^(٨)،
وَكَانَتْ يَقُولُ: لَيْسَ هَذَا مِمَّا يُنْكَرُ إِذَا غَنَّى بِهِ الْمُغْنُونَ^(٩).

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (رقم: ١٧٣)، الفروع، لابن مفلح (٣١١/٥).

(٢) المغني، لابن قدامة (١٧٣/٩).

(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (رقم: ١٢٨، ١٣٨).

(٤) الفروع، لابن مفلح (٣١١/٥).

(٥) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (رقم: ١٣٨ - ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩).

(٦) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للخلال (رقم: ٧٥).

(٧) مسائل الإمام أحمد (رقم: ١٣٧٠ - رواية ابنه عبدالله)، والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر، للخلال (رقم: ١٦٤).

(٨) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (رقم: ١٧٨).

(٩) ودَّكَرَ ابْنُ قَدَامَةَ خِلَافًا عَنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ فِي حُكْمِ الْغِنَاءِ، وَدَّكَرَ إِبَاحَتَهُ عَنْ أَبِي
بَكْرِ الْخَلَالِ، وَصَاحِبِهِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَالَ: «وَكَانَ الْخَلَالُ يَحْمِلُ الْكَرَاهَةَ =

وبناءً على القول بالكراهة أبطل القيمة مقابل الغناء، إن صححت الرواية عنه، فقد قيل له: رجل مات، وخلف جارية مغتنيةً وولداً يتيمًا، وقد احتاج إلى بيعها؟ قال: «يبيعها على أنها ساذجة»، فقيل له: فإنها تُساوي ثلاثين ألف درهم، فإذا بيعت ساذجةً تُساوي عشرين ديناراً؟ قال: «لا تُباع إلا على أنها ساذجة»^(١).

وطائفةٌ يذكرون هذه الحكاية عن أحمد في تحريم الغناء؛ لإبطاله

= من أحمد على الأفعال المذمومة، لا على القول بقيته. وزوي عن أحمد، أنه سمع عند أبيه صالح قولاً، فلم يُكرِ عليه، وقال له صالح: يا أبا، أليس كنت تكره هذا؟ فقال: إنه قيل لي: إنهم يستعملون المنكر، (المعني: ١٧٥ - ١٧٤/٩) ومعه في «تليس إبليس» لابن الجوزي (ص: ٢٢٨).

(١) هذه الرواية يذكرونها جماعة بهذه الصيغة عن أحمد، لا يذكرون لها إسناداً، وهكذا ساقها ابن قدامة في «المعني» (٢٤٦/٤ - ٢٤٧، و١٧٥/٩)، ويتعلق بها عنه من يذكر مذهبه في الغناء، وقد بحث لها عن إسناد، فوجدت ابن أبي يعلى ذكر في «طبقات الحنابلة» (١/١٣٥) في ترجمة (الحسن بن عبدالعزيز الجوزي) ونقل عن الخلل قال: «له مسائل لم يجمع بها غيره» يعني عن أحمد، ففسر ذلك ابن أبي يعلى بقوله: «من جملتها»، قال: أوصى إلي رجل بوصية، وفيها ثلث، وكان فيما خلف جارية تقرأ بالآلحان، وكانت أكثر تركبته أو عائنتها، فسألت أحمد بن حنبل والهارث بن مسكين وأبا عبيد (يعني الهروي): كيف أبيعها؟ قالوا: بيعها ساذجة، فأخبرتهم بما في بيعها من نقصان، فقالوا: بيعها ساذجة.

قلت: والخلل وابن أبي يعلى من أعلم الناس بمسائل أحمد، وأفاد تفرد الجوزي بهذه المسألة عنه، وهي رواية صحيحة عنه أخرجهما الخلل في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (رقم: ٢١٨)، والجوزي ثقة، وكما ترى فيها أن الجارية كانت تقرأ بالآلحان، لا أنها كانت مغتنية، فأبطل أحمد ومن معه القيمة مقابل الصوت، والقول بكراهة القراءة بالآلحان مذهب أحمد، إلا أن يكون طبعاً كالذي كان من أبي موسى الأشعري، والنقل عن أحمد فيه كثير (انظره في: الأمر بالمعروف، رقم: ١٩٤ - ٢٢٤).

فهل هذه المسألة هي أصل المسألة التي فيها ذكر التيمم أم هي أخرى؟ الله أعلم.

القيمة من أجل الغناء، وليس الأمر كذلك، فأحمد لم يحرم الغناء،
إنما كرهه.

وبعض الناس يخرج هذه مسألة على أنه ليس كل مباح يجوز
بيعه، وسأذكره من بعد في هذا الكتاب.

حاصل مذاهب الفقهاء الأربعة:

١ - لا يتجاوز قول أبي حنيفة في الموسيقى والغناء الكراهة
التنزيهية، وليس عنه نص بالتحريم.

٢ - ليس عن مالك نص بالتحريم كذلك، وإنما تدل العبارات
عنه على الكراهة.

٣ - شدد الشافعي في بعض آلات الموسيقى الطنبور والمزمار
والطبل، دون الدف، ولم يصرح بالتحريم، ولم يحرم الغناء، وإنما
كره الإغراق فيه، وأباح سيره دون كراهة.

٤ - ذهب أحمد إلى التشديد في آلات الموسيقى بعبارة يدل
مجموعها على أنه كان يذهب فيها إلى التحريم، وكذلك ذهب إلى
كراهة الغناء.

فليتأمل ذلك من يقلد في إرسال العبارات، فيطلق القول بالتحريم
عن الفقهاء الأربعة، فهذا الذي سقته لك هو غاية ما يغزى لهم في
هذه القضية من العبارات أو معناها.



الفصل الثالث

**تحرير القول في
حكم الموسيقى والغناء**



بَعْدَ اسْتِعْرَاضِ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَدْلَتِهِ، وَالْإِبَانَةِ
عَنْ خَطَا الاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَيْهِ، مِنْ جِهَةِ ضَعْفِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْمَحْرُمُ دَلَالَةً
أَوْ رَوَايَةً، وَبَعْدَ إِطْلَالِ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ مُطْلَقِ السَّمَاعِ، وَذِكْرِ
مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّا أَنْبَأَكَ بِفُسْحَةِ الرَّأْيِ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ،
وَمَنْ ثُمَّ تَحْرِيرِ مَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْفُقَهَاءِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
يَعَزُّوهُ لَهُمُ الْمَحْرُومُونَ، يَأْتِي هَذَا الْفَضْلُ لِتَحْرِيرِ الْقَوْلِ فِي حُكْمِ
الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ، مِنْ خِلَالِ الْأَدْلَةِ، وَدُونَ زُدَّ إِلَى الْخِلَافِ، وَأَفْصَلُ
ذَلِكَ فِي مَبْحَثِينَ لِتَأْصِيلِ حُكْمَيْهِمَا:

أَوَّلُهُمَا: فِي حُكْمِ اسْتِعْمَالِ آلَاتِ الْمَعَازِفِ وَاسْتِمَاعِهَا.

وِثَانِيهَا: فِي حُكْمِ الْغِنَاءِ.

ثُمَّ اثْنَتُكَ بِمَبْحَثٍ يُلْخِصُ الْحُكْمَ مَعَ التَّمْثِيلِ لِاتِّمَاطِ الْجَائِزِ
وَالْمَمْنُوعِ مِنَ الْغِنَاءِ، مَعَ نَظَرَةٍ إِلَى الْغِنَاءِ فِي الْوَاقِعِ الْمَعَاصِرِ.

فَمَبْحَثُ رَابِعٍ فِي حُكْمِ مَا يُسَمَّى بِ(الْإِنْشَادِ الدِّينِيِّ).

وَقَبْلَ خَاتِمَةِ الْفَضْلِ مَبْحَثُ خَامِسٍ فِي أَحْكَامِ تَتُّصُلِ بِالْمَوْسِيقَى
وَالْغِنَاءِ، زَائِدَةٌ عَلَى مَجْرَدِ السَّمَاعِ.

حُكْمُ اسْتِغْمَالِ آلَاتِ الْمَعَارِفِ وَاسْتِماعِهَا

اذْكُرْ ابتداءً بمَقْدَمَاتٍ مُهِمَّةٍ سَبَقَ بَيَانُهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ:

١ - الْأَصْوَاتُ الْمَوْزُونَةُ الْخَارِجَةُ مِنْ آلَاتِ الْمَعَارِفِ طَبِئَةً فِي الْأَسْمَاعِ، حَسَنَةٌ فِي الْعُقُولِ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ اسْتَعْمِلَتْ مَقَائِيسَ لِلْأَصْوَاتِ الْحَسَنَةِ الْمَحْبُوبَةِ.

كَمَا شَبَّهَ بِهَا الصُّوْتُ الْحَسَنُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «لَقَدْ أُوتِيَتْ مِزْمَاراً مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»^(١)، فَشَبَّهَ حُسْنَ صَوْتِهِ بِالْمِزْمَارِ، وَلَا يَشَبَّهُ بِمَذْمُومٍ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ»^(٢).

وَقَالَ الثَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ: مَا سَمِعْتُ مِزْمَاراً وَلَا

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٤٧٦١) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٧٩٣).

(٢) جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٢٤٧٩، ٦٥٧٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

طُنبوراً وَلَا صَنْجاً أَحْسَنَ مِنْ صَوْتِ أَبِي مُوسَى، إِنْ كَانَ لِيُصَلِّيَ بِنَا
فَتَوَدُّ أَنَّهُ قَرَأَ الْبَقْرَةَ، مِنْ حُسْنِ صَوْتِهِ^(١).

فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَصْوَاتَ الْمَزَامِيرِ وَالطَّنَابِيرِ وَالصُّنُوجِ، أَيْ
أَحْلَى الْأَنْغَامِ الْمَوْسِيقِيَّةِ لِهَذِهِ الْأَلَاتِ، فَكَانَ صَوْتُ أَبِي مُوسَى بِالْقُرْآنِ
أَحْلَى وَأَعَذَّبَ مِنْهَا، فَاسْتَسَاعَ التَّشْبِيهَ لِلصَّوْتِ الْحَسَنِ بِأَصْوَاتِهَا، بِجَمَاعِ
الْحُسْنِ الْمُؤَثِّرِ فِي الْقُلُوبِ.

٢ - وَأَنَّ الْمَعَارِفَ لِاحِقَّةَ بَابِ الْعَادَاتِ لَا بِبَابِ الْعِبَادَاتِ، وَتَقَرَّرَ
فِي الْأَصُولِ أَنَّ (الْأَصْلَ فِي كُلِّ الْعَادَاتِ الْإِبَاحَةُ، مَا لَمْ يَرَدْ نَاقِلٌ يَنْقُلُهَا
إِلَى حُكْمٍ آخَرَ).

٣ - وَأَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنَ التَّصَوُّصِ عَلَى تَحْرِيجِهَا كَالآلِ ضَعِيفٌ
تَقْلًا أَوْ خَطَأً نَظَرًا.

٤ - وَأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَفْرَدَاتِ الْأَلَاتِ وَإِنْ تَفَاوَتَتْ فِي أَصْوَاتِهَا،
كَالْكَلَامِ فِي جُمْلَتِهَا؛ لِعَدَمِ وُرُودِ دَلِيلٍ يُصَارُ إِلَيْهِ فِي التَّفْطِيرِ، فَإِذَا قُلْنَا
بِإِبَاحَةِ الدُّفِّ وَالطَّبَلِ وَالْمَزْمَارِ لَوُرُودِ نُصُوصِ أَفَادَتْ ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ
ذَلِكَ حَاصِرًا لِلْمُبَاحِ مِنْهَا، وَإِنَّمَا لِكُونِهَا أَكْثَرَ آلَاتِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ
الزَّمَانِ شُيُوعًا، وَحَيْثُ لَمْ يَرَدْ بُرْهَانٌ يُحْتَجُّ بِهِ لِمَنْعِ مَا سِوَاهَا فَهِيَ مِثْلُهَا
فِي الْحُكْمِ.

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص: ١٦٣) وَأَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ
فِي «الْفَوَائِدِ» (رَقْم: ١٦٣) وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (رَقْم: ٨٦٢) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.
وَالطَّنْبُورُ: آلَةٌ مِنْ آلَاتِ الْمَوْسِيقَى، ذَاتُ عُنُقٍ وَأَوْتَارٍ. وَالصَّنَجُ: فُرْصٌ مَدُورٌ مِنْ
نُحَاسٍ يُضْرَبُ بِهِ عَلَى آخَرٍ فَيُحْدِثُ صَوْتًا ذَا رَنِينَ (المعجم الوسيط، مادة: صنج).

فإذا استخضرت تلك المقدمات وجدتْها تدلُّ بمجردها دون النظر إلى أدلة سواها على إباحة استعمال المعازف واستماعها، وذلك لذاتها دون اعتبار الأغراض المطلوبة أو المرفوضة.

فالموسيقى تأصيلاً: مُباحة، وهو الأضلُّ فيها، ولو على وجه اللهو الفارغ من القصد، ما دام الاشتغال بها لا يَفُوت طاعة، ولا يوقِع في معصية، ومن صَوَّر ذلك: الاشتغال بها لإدخال السرور، أو لدفع السامة والملل وتحقيق مُنتهى النفس.

والقول بإباحة شيء بناءً على مجرد انتفاء الدليل الثاقل عنها كاف، لكنَّ الشأن هنا أنَّ الخصوص جاءت بحوادث تؤكد القول بإباحة الموسيقى تأصيلاً، فمن ذلك:

١ - عن عائشة، رضي الله عنها :

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا أَيَّامَ مَنَى، وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ وَتَضْرِبَانِ بِدُقَيْنِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسَجًى عَلَى وَجْهِهِ الثُّوبُ، (وفي رواية: مُسْتَرٌّ بِثَوْبِهِ) لَا يَأْمُرُهُنَّ وَلَا يَنْهَاهُنَّ، فَتَهْرَهُنَّ (وفي رواية: فَانْتَهَرَهُمَا) أَبُو بَكْرٍ، [فَكَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [ثَوْبَهُ] عَنْ وَجْهِهِ]، فَقَالَ: «دَغَهُنَّ (وفي رواية: دَغَهُمَا) يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ»^(١).

وفي رواية أخرى للحديث، قالت عائشة: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بِغِنَاءٍ بُعَاثٍ^(٢)، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد وإسحاق بن راهويه والبيهقي وابن حبان، وسيأتي تحقيق القول في ألفاظه ومرتبته، في الفصل الأول من الباب الثاني (رقم: ٨).

(٢) رَوَى الْبُخَارِيُّ (رقم: ٣٥٦٦، ٣٦٣٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ يَوْمَ بُعَاثٍ يَوْمًا قَدَّمَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، =

وَجَهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فانتَهَرَنِي، وَقَالَ: مِزْمَارَةٌ (وَفِي لَفْظٍ: مِزْمَارٌ) الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؟! فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «دَغُمَا» فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا، فَخَرَجْنَا.

وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ، يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالذَّرَقِ^(١) وَالْحِرَابِ، فَإِنَّمَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَإِنَّمَا قَالَ: «تَشْتَهَيْنَ تَنْظُرِينَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَذِي عَلَى خَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ»، حَتَّى إِذَا مَلَلْتُ قَالَ: «حَسْبُكَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَادْهَبِي»^(٢).

قُلْتُ: فَهَذِهِ إِبَاحَةٌ صَرِيحَةٌ لِلْغِنَاءِ وَالْعَزْفِ إِظْهَاراً لِلشُّرُورِ يَوْمَ الْعِيدِ^(٣)، وَتَقَدَّمَ بَيَانُ السَّبَبِ فِي إِنْكَارِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَيْسَ هُوَ لِتَحْرِيمِ ذَلِكَ.

= فَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [الْمَدِينَةَ] وَقَدْ انْتَرَقَ مَلَأْمُهُمْ وَقُتِلَتْ سَرَوَاتُهُمْ وَجُرُحُهَا، فَقَدَّمَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ فِي دُخُولِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ.

وَظَاهِرُ مَا جَاءَ فِي قِصَّةِ غِنَاءِ يَوْمِ الْعِيدِ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ بِشِعْرِ مَذْحٍ أَوْ هِجَاءٍ، حَيْثُ وَرَدَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ نَعَتْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ: مَا تَقَادَفَتْ بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ.

(١) الذَّرَقُ: جَمْعُ ذَرَقَةٍ، وَهِيَ الثَّرَسُ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَيَأْتِي تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي الْأَفَاطِلِ وَمُرْتَبَتِهِ، فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْمٌ: ٨).

(٣) وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذَا: مَا ثَبَتَ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: شَهِدَ عِيَاضُ الْأَشْعَرِيِّ عِيداً بِالْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ: مَا لِي لَا أَرَاكُمْ تُقْلَسُونَ كَمَا كَانَ يُقْلَسُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (١٩/١/٤ - ٢٠) وَابْنُ مَاجَةَ (رَقْمٌ: ١٣٠٢) وَالْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (رَقْمٌ: ١٤٦، ١٤٧) وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «الْكِبَرَى» (٢١٨/١٠) وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٢٠٦/١، ٢٠٧) وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» (٢١١/١٩، ٢١٢، ٢١٣ وَ ٢٥١/٤٧ - ٢٥٢) مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي إِثْبَاتِ الصُّحْبَةِ لِعِيَاضٍ، فَعَلَى الْقَوْلِ بِصُحْبَتِهِ فَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَإِلَّا فَهُوَ مُرْسَلٌ صَحِيحٌ، =

٢ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، رضي الله عنه، قَالَ:

خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَلَمَّا انصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةُ سَوْدَاءَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالذُّفِّ وَأَتَعَثَّى، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فاضْرِبِي، وَإِلَّا فَلَا»، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ. وَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ^(١).

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ فِي إِبَاحَةِ الْعَزْفِ وَالْغِنَاءِ بِغَيْرِ مَحْذُورٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطْبِعَ اللَّهُ فُلْيُطْعُهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَغْصِيَهُ فَلَا يَغْصِيهِ»^(٢)، وَقَالَ: «لَا نَذَرَ فِي مَغْصِيَةِ اللَّهِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَغْصِيَةٍ»^(٣).

- من مراسيل كبار التابعين، فإن عياضاً كان كبيراً في عهد عمر، حيث شهد وقعة اليرموك سنة (١٥) في عهد عمر.

ومعنى التقليل شرهه غير واحد من رواة هذا الحديث، فقال هشيم بن بشير وزيد بن هارون: هو الضرب بالدف. وقال يوسف بن عدي: التقليل أن يفتقد الجوارى والصبيان على أفواه الطرقي يلعبون بالطلل وغير ذلك.

(١) حديث صحيح، أخرجه الترمذي وغيره، وسيأتي بتمامه وتخرجه في الفصل الأول من الباب الثاني (رقم: ٩)، كما تقدم الجواب عما صنعتها الناذرة حين دخل عمر بن الخطاب.

(٢) حديث صحيح. أخرجه مالك في «الموطأ» (رقم: ٢٢١٦ - رواية أبي مفضل) وأحمد (٣٦/٦، ٤١، ٢٢٤) والبخاري (رقم: ٦٣١٨، ٦٣٢٢) وأبو داود (رقم: ٣٢٨٩) والترمذي (رقم: ١٥٢٦) والنسائي (رقم: ٣٨٠٦، ٣٨٠٧، ٣٨٠٨) وابن ماجه (رقم: ٢١٢٦) من طريق طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ، به. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٣) حديث صحيح. أخرجه أحمد (٩٥/٣٣، ١١٣، ١٢٤) رقم: ١٩٨٦٣، ١٩٨٨٣، ١٩٨٩٤) ومسلم (رقم: ١٦٤١) وأبو داود (رقم: ٣٣١٦) والنسائي (رقم: ٣٨١٢، ٣٨٥١) وابن ماجه (رقم: ٢١٢٤) والدارمي (رقم: ٢٢٤٩، ٢٤١٠) =

فلو كانت هذه المرأة تَذَرَتْ مُحَرَّمًا لَمَا أُذِنَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَفَاءِ
به، وإنما أُذِنَ لَهَا به لكونها تَذَرَتْ مُبَاحًا.

وَلَا حِظَّ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ التَّذَرُّ هُوَ عِلَّةُ الإِذْنِ، وَلَيْسَ لِمَقَامِهِ
وَشَخْصِيهِ ﷺ، كَمَا قَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ بَعْضُهُمْ، أَلَمْ تَرَهُ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ تَذَرِ
فَاضْرِبِي، وَإِلَّا فَلَا؟»

وهذا من أبلغ ما يكون في رَدِّ رَعَمٍ مِنْ رَعَمٍ أَنَّ الْعَزْفَ بِالذُّفُوفِ
وَالْغِنَاءَ لَا يَحِلُّ إِلَّا فِي عُرْسٍ وَعَيْدٍ، فَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةُ عِيدًا وَلَا
عُرْسًا.

قَدْ جَمَعَ الْكُلَّ مَعْنَى السُّرُورِ، فَالْعُرْسُ وَالْعَيْدُ وَقُدُومُ الْغَائِبِ
الْعَزِيزِ مُنَاسَبَاتُ سُرُورٍ، فَأَبِيحَ فِيهَا الْعَزْفُ وَالْغِنَاءُ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْمَعْنَى،
وَهُوَ مَعْنَى يَقَعُ لِلْإِنْسَانِ فِي أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَا تَنْحَصِرُ فِي هَذِهِ
الْمُنَاسَبَاتِ الثَّلَاثِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَمْنَعْ الْإِنْسَانَ فِي الْأَصْلِ أَنْ
يَفْرَحَ وَأَنْ يَكُونَ مَسْرُورًا فِي أَحْوَالِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالنَّفْسُ تَمَلُّ الْجِدِّ
فَتَحْتَاجُ إِلَى بَعْضِ الْأَنْسِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مِمَّا لِلْمُسْلِمِ فِيهِ سَعَةٌ أَنْ يُدْخَلَ
السُّرُورَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ يُحِبُّ، فَحَيْثُ يُحَقِّقُ لَهُ الْغِنَاءُ وَالْعَزْفُ هَذَا
الْمَعْنَى دُونَ مُوَاقَعَةٍ مُحْذُورٍ فَهَذَا مِمَّا وَقَعَ الْإِذْنُ فِيهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣ - وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، رضي الله عنه:

أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَتَعْرِفِينَ

= مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِيهِ السَّخْنِيَانِي، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ
حُصَيْنٍ، بِهِ مَرْفُوعًا، بَعْضُهُمْ يَذْكُرُهُ فِي قِصَّةٍ:
كَمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ عِمْرَانَ.

هَذِهِ؟»، قَالَتْ: لَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَقَالَ: «هَذِهِ قَيْنَتُ بَنِي فَلَانٍ، تُحْبِبِينَ أَنْ تُغْنِيكِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْطَاهَا طَبَقًا، فَعَثْنَاهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ نَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي مِخْرَجِهَا»^(١).

فَلَتْ: أَعْطَاهَا النَّبِيُّ ﷺ الطَّبَقَ لِتَضْرِبَ بِهِ، وَوُصِفَتْ بِكُونِهَا (قَيْنَتُ تُغْنِي)، وَهَذِهِ سِمَةُ الْمَغْنِيَّاتِ، وَلَا تَوْصَفُ بِهِ إِلَّا مَنْ كَانَتْ تُحْسِنُ الْغِنَاءَ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ تَهَيُّاً لَهُ أَنْ يَضْرِبَ بِأَيِّ شَيْءٍ يُضِدِّرُ صَوْتًا بِالضَّرْبِ عَلَيْهِ، فَيَأْتِي بِهِ ضَرْبًا مُتَنَاسِبًا مَعَ غِنَائِهِ، نَعَمْ الطَّبَقُ لَيْسَ بِدُفٍّ وَلَا آلَةٍ صُنِعَتْ لِلْعَزْفِ، وَلَكِنَّ الضَّرْبَ بِهِ هُنَا عَزْفٌ بِلَا مِرْيَةٍ، بِقَرِينَةِ الْغِنَاءِ.

وَهَذَا يُوَكِّدُ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرُهُ مِنْ كَوْنِ الْآلَةِ لَا يَتَّصِلُ بِهَا حُكْمٌ فِي ذَاتِهَا، إِنَّمَا الْحُكْمُ لِلْأَصْوَاتِ حَيْثُ تُسْتَخْدَمُ.

وَقَدْ رَأَيْتُ ذَاتَ يَوْمٍ مَنْ أَخَذَ عَوْدَيْنِ، فَصَارَ يَضْرِبُ بِهِمَا عَلَى صَفَائِحَ مَعْدِنِيَّةٍ مُسْتَخْرِجًا بِذَلِكَ مِنَ الْأَصْوَاتِ مَا لَا يَخْتَلَفُ عَنْ أَصْوَاتِ آلَاتِ الْمَوْسِيقَى الْمَعْرُوفَةِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْغِنَاءَ وَالْعَزْفَ فِيهِ لَمْ يَقَعَا فِي مُنَاسَبَةٍ مَعِينَةٍ، كَعِيدٍ أَوْ عَزْسٍ، وَلَا يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ تَحْقِيقًا لِبَغْضِ مُشْتَهَى النَّفْسِ بِالسَّمَاعِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «أَتُحِبِّينَ أَنْ تُغْنِيكِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ.

٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ:

بَيْنَا أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسَانِ فِي الْبَيْتِ، اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْنَا امْرَأَةً

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَسَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ١٠).

وَقَوْلُهُ ﷺ: «قَدْ نَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي مِخْرَجِهَا» تَقَدَّمَ بَيَانُ وَجْهِهِ.

كانت تُعْطَى، فلم تَزَلْ بِهَا عَائِشَةُ (ﷺ) حَتَّى عَنَّتْ، فَلَمَّا عَنَّتْ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، (رضي الله عنه)، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ أَلْقَتْ الْمَغْنِيَّةُ مَا كَانَ فِي يَدِهَا، وَخَرَجَتْ، وَاسْتَأْخَرَتْ عَائِشَةُ (ﷺ) عَنْ مَجْلِسِهَا، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَضَحِكَ، فَقَالَ: يَا أَبِي وَأُمِّي، مِمَّا تَضْحَكُ؟ فَأَخْبَرَهُ مَا صَنَعَتْ الْقَيْنَةُ وَعَائِشَةُ، (ﷺ)، فَقَالَ عُمَرُ (رضي الله عنه): وَأَمَّا وَاللَّهِ لَا، اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُخْشَى يَا عَائِشَةُ^(١).

قلت: فهذا الحديث صريح في إباحة الغناء، والضرب معه بشيء، وظاهره دون مناسبة، وأن ذلك وقع من قينة تُعرف بالغناء، كما قالت عائشة: «امرأة كانت تُعْطَى»، ثُمَّ وَضَعَهَا بِكَرْنِهَا مُغْنِيَةً وَقَيْنَةً، وهذا لا يُقَالُ إِلَّا فِيمَنْ يُحْسِنُ الْغِنَاءَ وَيُجِيدُهُ.

فتأمل ما لهذه الأحاديث من الدلالة البينة على فُسْحَةِ الشَّرِيعَةِ السَّمْحَاءِ، أَنْ يَقَعَ الْغِنَاءُ وَالْعَزْفُ بِإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي بَيْتِهِ، الْمَغْنِيَّةُ فِيهِ الْمَرَأَةُ، وَالْمُسْتَمِعُ فِيهِ الشَّابَّةُ عَائِشَةُ، وَالشَّاهِدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقَعُ ذَلِكَ فِي أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ: تَارَةً لِلْفَرَجِ بِالْعِيدِ، وَتَارَةً لِلْسَّعَادَةِ بِمُقَدِّمِ الْغَائِبِ، وَتَارَةً مُرَاعَاةً لِلشَّابَّةِ الْحَدِيثَةِ السِّنِّ الْحَرِيصَةِ عَلَى اللَّهْوِ، كَمَا يَقَعُ ذَلِكَ مِمَّنْ تُحْسِنُ الْغِنَاءَ وَالْعَزْفَ وَتُعرفُ بِهِ، وَأُخْرَى كَانَتْ مُغْنِيَةً لِقَوْمٍ تُنْسَبُ لَهُمْ فِي مَهْنَتِهَا تِلْكَ، كُلُّ ذَلِكَ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ، فِي الْمَجْتَمَعِ الَّذِي رَبَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَدَّبَهُ.

وَكُلُّ هَذِهِ أَحْوَالٌ تُنَاسِبُ أَضْلَ الْيُسْرِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ وَتُجَارِيهِ.

(١) حديث حسن. أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (رقم: ١٧٤٠) من طريق عبد الجبار بن الزبد، قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: قالت عائشة، به. وإسناده قوي.

انتقال حكم الموسيقى عن الإباحة:

والعَرَضُ المطلوبُ يَجْعَلُ الموسيقى والغِنَاءَ مَطْلُوباً مَثْدُوباً،
والعَرَضُ المَمْنُوعُ يَجْعَلُهُ مَمْنُوعاً، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي كُلِّ مَبَاحٍ، وَعَلَيْهِ
فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ واستِمَاعَ الموسيقى يَصِيرُ بِاعتِبَارِ ذَلِكَ العَرَضِ إِلَى ثَلَاثَةِ
أَحْكَامٍ غَيْرِ أَصْلِ الإِبَاحَةِ:

الأول: الاستِحْبَابُ.

وذلك حينَ يَتَحَقَّقُ بِهِ مَطْلُوبٌ شَرْعِيٌّ، وَهَذَا وَجْذُنَاهُ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ
فِي النِّكَاحِ، وَذلك لَعَلَّةَ إظهارِ النِّكَاحِ وإشهارِهِ، وَهُوَ فَاصِلٌ بَيْنَ النِّكَاحِ
الْحَلَالِ وَالسَّفَاحِ الْحَرَامِ، فَالأَوَّلُ يُغْلَنُ، والثَّانِي يُسَرُّ، فَلِهَذَا الغَايَةُ أَمَرَتْ
الشَّرِيعَةَ بِالْعَزْفِ والغِنَاءِ، وَفِي ذَلِكَ ثَبَتٌ مِنَ الأدلَّةِ الصَّرِيحَةِ مَا يَأْتِي:

١ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ الْجُمَحِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«فَضَّلْ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ: الدُّفُّ، وَالصَّوْتُ فِي النِّكَاحِ»^(١).

٢ - وَعَنْ الرُّبَيْعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ، قَالَتْ:

دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّةَ بُنَيَّ عَلَيَّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي
كَمَجْلِسِكَ مِنِّي^(٢)، وَجَوَازِيَّاتٍ يَضْرِبْنَ بِالدُّفِّ، يَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ
يَوْمَ بَدْرٍ، حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَغْلَمُ مَا فِي غَدِي، فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولِي هَكَذَا، وَقُولِي مَا كُنْتَ تَقُولِينَ»^(٣).

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ، تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ وَبَيَّانُ مَرْتَبَتِهِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ.

(٢) تَقُولُ ذَلِكَ لَخَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ رَاوِي الْقِصَّةِ عَنْهَا.

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٣٧٧٩، ٤٨٥٢) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٤٩٢٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (رَقْم: ١٠٩٠) وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (رَقْم: ٥٥٦٣) =

= وابن جَبَّانَ (رقم: ٥٨٧٨) والطَّبْرَانِي فِي «الْكَبِيرِ» (٢٧٥/٢٤) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٨٨/٧) - (٢٨٩) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ يَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ دُكَّانَ، عَنْ الرَّبِيعِ، بِهِ. وَلِبَعْضِهِمْ: فَجَعَلَنَ جَوَازِيَّاتٍ لَنَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ دُكَّانَ، قَالَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَالْجَوَارِي يُضْرَبُونَ بِالْذُّفِّ وَيُغَنُّونَ، فَدَخَلْنَا عَلَى الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِذٍ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ غُرَيْبِي، وَعِنْدِي جَارَتَانِ تَتَغَنَّيَانِ وَتَتَذَبَنَانِ أَبَانِي الَّذِينَ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، وَتَقُولَانِ فِيمَا تَقُولَانِ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدِي، فَقَالَ: «أَمَّا هَذَا فَلَا تَقُولُوهُ، مَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدِي إِلَّا اللَّهُ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (رقم: ١٨٩٧) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادٍ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٩/٦)، وَهَيْشَامُ بْنُ عَمَّارٍ فِي «مَنْتَقَى مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى» (ق: ١/١٥٥) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ حَمَّادٍ، نَحْوَهُ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِنِسَاءٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي غُرَسٍ لَهُنَّ، وَهُنَّ يُغَنُّنَ:

وَأَقْبَدَى لَهَا أَكْبُشًا تَبَخَّبَحُ فِي الْمَزِيدِ
وَدَوَّجَكَ فِي النَّوَادِي وَيَفْلُمُ مَا فِي غَدِي

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدِي إِلَّا اللَّهُ ﷻ».

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» (رقم: ٣٣٥) وَ«الْأَوْسَطِ» (رقم: ٣٤٢٥) وَالْحَاكِمُ (رقم: ٢٧٥٣) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٨٩/٧) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ.

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ إِلَّا أَبُو أُوَيْسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

قُلْتُ: وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِسْمَاعِيلُ وَأَبُوهُ فِيهِمَا ضَعْفٌ، وَإِسْمَاعِيلُ أَضْعَفُ مِنْ أَبِيهِ، وَحَدِيثُ الشَّيْخَيْنِ عَنْهُ إِنْتِقَاءٌ.

وَقَدْ حَوَّلَفَ أَبُو أُوَيْسٍ فِيهِ مِنْ قِبَلِ الثَّقَةِ الْحُجَّةِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، فَرَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَتْ:

كَانَ النِّسَاءُ إِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ الرَّجُلُ خَرَجَ جَوَارِي مِنَ الْأَنْصَارِ وَيُغَنُّنَ =

٣ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ :

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِبَعْضِ الْمَدِينَةِ، فَإِذَا هُوَ بِجَوَارٍ يَضْرِبْنَ بِدُفْهِنَ وَرَتْنَتَيْنِ، وَيَقُلْنَ :

نَحْنُ جَوَارٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ يَا حَبْذَا مُحَمَّدٍ مِنْ جَارِ
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «اللَّهُ يَعْلَمُ إِنِّي لَأَجِئُكُمْ».

وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى صَبِيانًا وَنِسَاءً مُقْبِلِينَ مِنْ عُرْسٍ،
فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مُنْمِلًا^(١)، فَقَالَ : «اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ،
اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ» يعني الأنصار^(٢).

وَيَقُلْنَ، قَالَتْ : فَعَرُّوا فِي مَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ يُغْنَيْنِ، وَهُنَّ يَقُلْنَ :
الْفَدَى لَهَا زَوْجُهَا أَكْبَشُ يُبْخِبُخْنَ فِي الْمَزِيدِ
وَزَوْجُهَا فِي النَّادِي يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ
وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ إِلَيْهِنَّ فَقَالَ : «سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ، لَا
تَقُولُوا هَكَذَا، وَقُولُوا :

اٰئِيْنٰكُمْ اٰئِيْنٰكُمْ فَحَيَّانَا وَحَيَّائِكُمْ».

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٨٩/٧) وَقَالَ : «هَذَا مُرْسَلٌ جَيِّدٌ».

قلت: إسناده صحيح إلى عمرة، وهو أصح من رواية أبي أُوَيْسٍ الموصولة،
وعلى أي تقدير فهو شاهد قوي لحديث الرُبَيْع.

(١) مُنْمِلًا: متصبًا.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ: ابْنُ مَاجَةَ (رقم: ١٨٩٩) قَالَ: حَدَّثَنَا
هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُوْنُسَ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ ثُمَامَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ،
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بِهِ.

قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «زوائد ابن ماجة» (٨٩/٢): «هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال، وعَوْفٌ هو ابن أبي جَمِيلَةَ الأعرابي.

وأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ: الْخَلَّالُ فِي «الأمري بالمعروف والنهي عن المنكر» (رقم: ١٤٨)
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الصغير» (رقم: ٧٢) مِنْ طَرِيقِ عَوْفٍ، بِهِ.

قلت: فهذه الأحاديث ظاهرة الدلالة على استحباب العزف والغناء في العزس، وإن كان مقتصرًا في جميعها على الدف، فإنما ذلك لأنه الآلة الميسورة المشهورة، وتقدم أن الدف مغزف، والضرب به عزف، ولم نجد ما يفرق به بينه وبين غيره كآلة.

الثاني: الكراهة.

وذلك إذا كان السماع مفوتًا لطاعة غير واجبة مع عدم وجود مناسبة أو سبب يقتضيه.

وهذا وجدنا الدلالة عليه في حديث نافع مولى ابن عمر:

أن ابن عمر سمع صوت زمار راع، فوضع أصبعيه في أذنيه، وعدل راحلته عن الطريق، وهو يقول: يا نافع، أسمع؟ فاقول: نعم، فيمضي، حتى قلت: لا، فوضع يديه، وأعاد راحلته إلى الطريق، وقال: رأيت رسول الله ﷺ وسمع صوت زمار راع، فصنع مثل هذا^(١).

قلت: فلما كان النبي ﷺ مستعملًا ساعاته في الطاعات، كما في حديث عائشة، ﷺ، قالت: «كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيائه»^(٢)، كان في الاستماع إلى الموسيقى انشغال عن تلك الطاعة، ولم تكن هناك مناسبة ولا سبب يقتضي السماع.

= وأما اللفظ الثاني، فهو للشيوخين: البخاري (رقم: ٣٥٧٤، ٤٨٨٥) ومسلم (رقم: ٢٥٠٨) من رواية عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس.

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد وغيره، وبإني تخريجُه وبيان مرتبته في الفضل الأول من الباب الثاني (رقم: ٥).

(٢) حديث صحيح، أخرجه مسلم وغيره، وتقدم تخريجُه في الفصل الأول.

لكننا وَجَدْنَاهَا أَيْضاً تُتَّخَذُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَى سِوَى ذَلِكَ، كاستِعمالِ علماءِ الطَّبِّ لَهَا لِإِلاجِ بَعْضِ الْأَمْرَاضِ الْعَصَبِيَّةِ، وَتَخْفِيفِ الْمَعَانَاةِ عِنْدَ مُوَاجَهَةِ بَعْضِ الْعَوَارِضِ الصَّحِيَّةِ، كَالشَّانِ فِي اسْتِعمالِ ما يَسْمَى بِ(الموسيقى العلاجية: Music Therapy)، فَيُعالَجُ بِهَا الطَّبُّ الْحَدِيثُ أَنْواعاً مِنَ الْعِلَلِ، كَالاضْطِرَابَاتِ وَالتَّخَلُّفَاتِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي تُصِيبُ الْأَطْفَالَ وَالْمَرَاهِقِينَ وَالْكِبَارَ وَالشُّبُوحَ، كَذَلِكَ تُسْتَعْمَلُ لِتَخْفِيفِ الْمَعَانَاةِ مِنْ أَمْرَاضِ تَقَدُّمِ الْعُمُرِ، كَمَرَضِ الرِّايِمِر^(١) Alzheimer's disease وَغَيْرِهِ، وَتُعالَجُ بِهَا بَعْضُ حَالَاتِ الْإِصَابَةِ بِأَثَارِ نِعاطِي الْمَخْذَرَاتِ، وَعُمُومُ إِصَابَاتِ الدِّماغِ، وَبَعْضُ الْأَلَامِ الْمَزْمِنَةِ أَوْ الْحَاذَةِ، كَمَا تُسْتَعْمَلُ لِتَيسِيرِ عَمَلِيَّةِ وَضْعِ الْحَمْلِ، وَالتَّخْفِيفِ عَنِ الْمَرَأَةِ فِي حَالِ الْوِلادَةِ، وَلِتَحْسِينِ حَالَاتِ التَّخَلُّفِ فِي النُّمُوِّ وَالتَّعَلُّمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٢).

فِهذِهِ مَضْلَحَةٌ مُعْتَبَرَةٌ لاسْتِعمالِ الْموسيقى، وَإِذا كانَ الْأَصْلُ جَوَازَ التَّلْهي بِها، فَتَحْقِيقُ مُتَفَعِّةٍ كِهذِهِ أُولَى بِحُكْمِ الْإِباحَةِ.



(١) هُوَ الْخَرْفُ، أَوْ التَّغْيِيرُ الطَّارِئُ عَلَى الْعَقْلِ بِسَبَبِ الْكِبَرِ الْمُوَرِّثِ لِلنِّسيانِ وَعَدَمِ اعْتِدالِ التَّصَرُّفِ.

(٢) انْظُرْ مَوْقعَ : <http://www.musictherapy.org>.

حُكْمُ الْغِنَاءِ

تَقَدَّمَ فِي (المدخل) أَنَّ (الغِنَاءَ): صَوْتُ يُوَالِي بِهِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ بَتْلَحِينَ وَتَطْوِيبٍ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الصَّفِيرُ وَالتَّصْفِيقُ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْحَيِّ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ (صَوْتًا)؛ لِذَا تُسَمَّى أَصْوَاتُ الْمَوْسِيقَى (غِنَاءً)، وَأَلَانُهَا (آلَاتُ غِنَاءٍ).

فَمِنْ حَيْثُ التَّأْصِيلُ: فَإِنَّ الْغِنَاءَ كَصَوْتٍ مُجَرَّدٍ بغيرِ كَلَامٍ كَالْتَّرْتِيمِ مُبَاحٌ فِي الْأَصْلِ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِ الْعَادَاتِ، مَا لَمْ يُنْقَلْ عَنْهَا بِذَلِيلٍ خَاصٍّ.

وَأِنْ كَانَ أَصْوَاتُ الْمَوْسِيقَى فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ حُكْمِهَا، وَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِ الْحَلِّ، تَخْرُجُ عَنْهُ بِحَسَبِ مَا تُتَّخَذُ لَهُ.

وَأِنْ كَانَ بِاعْتِبَارِهِ الْقَوْلُ الْمَلْحَنُ بِشَعْرِ وَكَلَامٍ مَنْظُومٍ، فَهُوَ الَّذِي نَعْنِيهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَالْتَّظَرُّ فِيهِ مِنْ جِهَتَيْنِ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: أَدَاؤُهُ بِالْأَلْحَانِ.

اللَّخْنُ: تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِالْأَدَاءِ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ.

فهذا ليس في الشريعة ما يعييه البتة، والثفوس تستلذه بطبعها، بل من أجل أثره في النفس: نفس المؤذي ونفس السامع، حثت الشريعة على التغني بالقرآن.

كما في حديث البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»، وفي لفظ: «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا»^(١).

وشرع تحسين الصوت بالأذان، كما في حديث عبد الله بن زيد بن عبدربه الذي أرى الأذان في المنام، قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ، فأخبرته بما رأيت، فقال: «إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقم مع بلال، فالتق عليه ما رأيت، فليؤذن به، فإنه أئدى صوتاً منك» الحديث^(٢).

وعن أبي محذورة، قال: لما خرج رسول الله ﷺ من حنين خرجت عشرين عشرة من أهل مكة نطلبهم، فسمعناهم يؤذنون بالصلاة، فقمنا نؤذن نستعزي بهم، فقال رسول الله ﷺ: «قَدْ سَمِعْتُ فِي هَؤُلَاءِ تَأْذِينَ إِنْسَانٍ حَسَنِ الصَّوْتِ»، فأرسل إلينا، فأدنا رجل رجل، وكنث آخرهم، فقال حين أدنث: «تعال»، فأجلسني بين يديه، فمسح على

(١) حديث صحيح باللفظ الأول. أخرجه أحمد (٢٨٣/٤) وأصحاب السنن بسوى الترمذي. وحسن باللفظ الثاني، أخرجه الدارمي (رقم: ٣٣٧٣) والحاكم (رقم: ٢١٢٥) والبيهقي في الشعب (رقم: ٢١٤١) بإسناد حسن. وانظر كتابي: المقدمات الأساسية في علوم القرآن (ص: ٤٩٩ - ٥٠٣).

(٢) حديث صحيح. أخرجه أحمد (٤٠٢/٢٦ - ٤٠٣ رقم: ١٦٤٧٨) والبخاري في «خلق أفعال العباد» (رقم: ١٨٠) وأبو داود (رقم: ٤٩٩) والترمذي (رقم: ١٨٩) وابن ماجه (رقم: ٧٠٦) وإسناده جيد، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

نَاصِيَتِي وَبَرَكَ عَلَيَّ^(١) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ فَأُذِّنْ عِنْدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٢).

فَدُلُّ هَذَا عَلَى مُجَارَاةِ الطَّبَائِعِ فِيمَا تَسْتَحْسِنُهُ وَتَسْتَلْذُهُ مِنَ الْأَصْوَاتِ.

فَلَوْ كَانَ اللَّحْنُ مِمَّا يُمْنَعُ لَمَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَبًّا لِذِكْرِ اللَّهِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَشَعِيرَةِ الْأَذَانِ الَّتِي تَتَكَرَّرُ عَلَى الْأَسْمَاعِ خَمْسَ مَرَّاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

فَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِي اللَّحْنِ الْجَوَازُ، فَإِنَّ أَهْلَ صِنَاعَةِ الْغِنَاءِ يُخْرِجُونَهُ بِالْأَلْحَانِ الْمُتَنَاسِبَةِ عَلَى نَعَمَاتٍ مُتَنَاسِقَةٍ، مَقْسُومَةٍ عَلَى أَنْمَاطٍ مُخْتَلَفَةٍ بِحَسَبِ الْمَرَادِ، وَاخْتِلَافُهَا كَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْبَيْتَةِ وَالْبَلَدِ وَالزَّمَنِ وَالْحَالِ، فَمِنْهَا الْقَدِيمُ، وَمِنْهَا الْحَدِيثُ، وَمِنْهَا الْقُرُونِيُّ، وَمِنْهَا الْحَضَرِيُّ، وَمِنْهَا الْبَدَوِيُّ، وَأَسْمَاؤُهَا لَا تَنْخَصِرُ بِحَسَبِ أَعْرَافِ النَّاسِ فِيهَا، فَفِي بِلَادِ الْعَرَبِ الْيَوْمَ أَنْمَاطٌ: كَالْمَقَامَاتِ، وَالْمَوْشَحَاتِ، وَالْمَنْلُوجَاتِ، وَالْأَهَازِيجِ، وَالْأَغَانِي الْوَطَنِيَّةِ، وَالْحَرْبِيَّةِ، وَالْأَغَانِي الشَّعْبِيَّةِ السَّهْلَةِ، وَالْمَوَاوِيلِ، وَعِنْدَ الْغَرْبِيِّينَ مِنْ هَذَا أَنْمَاطٌ لَهُمْ، وَهَكَذَا.

وَالْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ: الْغِنَاءُ بِالشَّعْرِ وَنَحْوِهِ.

فَهَذَا يُرَاعَى فِيهِ مَا يَزِيدُ عَلَى حُكْمِ الْمَوْسِيقَى أَوْ الصُّوْتِ الْمَجْرَدِ

(١) بَرَكَ عَلَيَّ: دَعَا بِالْبَرَكََةِ.

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (رَقْمٌ: ٦٣٣) وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (رَقْمٌ: ٣٨٥) وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (رَقْمٌ: ١٣١١) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٣٤/١) وَابْنُ بَيْهَقٍ (٤١٧/١)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

المطرَّب به، من مادةِ الشُّعْرِ أو القَوْلِ المعْنَى به، فإن كَانَ كلاماً جائزاً في ذَاتِهِ كَانَ الْغِنَاءُ بِهِ كَذَلِكَ، وإذا كَانَ مَمْنوعاً تَبِعَهُ حُكْمُ الْغِنَاءِ فِي الْمَنَعِ.

وَهَذَا عَائِدٌ إِلَى قَاعِدَةِ الشُّعْرِ الْمَبْيُتَةِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سُمِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّعْرِ؟ فَقَالَ: «هُوَ كَلَامٌ، فَحَسَنُهُ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ»^(١).

وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: «الشُّعْرُ مِنْهُ حَسَنٌ، وَمِنْهُ قَبِيحٌ، خُذْ بِالْحَسَنِ، وَدَعْ الْقَبِيحَ»^(٢).

وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشُّخَيْرِ، قَالَ: صَحِبْتُ عِمْرَانَ بْنَ الْحُصَيْنِ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُنْشِدُ فِي كُلِّ يَوْمٍ، ثُمَّ قَالَ لِي: «إِنَّ الشُّعْرَ كَلَامٌ، وَإِنْ مِنْ الْكَلَامِ حَقًّا وَبَاطِلًا»^(٣).

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (رَقْم: ٤٧٦٠) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْخُثَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، يَسُوَّى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ وَهُوَ ابْنُ ثَوْبَانَ، صَدُوقٌ حَسَنٌ الْحَدِيثِ، إِلَّا حَدِيثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ فَقَدْ كَانَ ضَعِيفًا فِيهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ يُعْتَبَرُ بِمَثَلِهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (رَقْم: ٨٦٥) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَرْسَطِ» (رَقْم: ٧٦٩٢) وَالذَّهَلِيُّ فِي (١٥٦/٤).

وَرَوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ الْوَجْهِ الْمَتَقَدِّمِ، لَكِنْ لَيْسَ فِي مَقَامِ الْإِعْتِبَارِ، كَمَا رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (رَقْم: ٨٦٦) وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٥/١١) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَالَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي اعْتِبَارِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ هُوَ حُكْمُ الشَّرْعِ،
لَا مَا تَمِيلُ الْعُقُولُ بِمَجْرَدِهَا إِلَى حُسْنِهِ أَوْ قُبْحِهِ، وَلَا مَا تَجْرِي الْعَادَةُ
بِقَبُولِهِ أَوْ رَفْضِهِ.

وَإِذَا عَادَ الْحُكْمُ فِي الشَّعْرِ إِلَى مَا ذَرَفَ، لَمْ يَكُنْ لِلوَزْنِ وَالتَّنْظِيمِ نَائِيزٌ
فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي النَّفْسِ وَقَعٌ لَا يُتَكَرَّرُ.

كَمَا قَالَ الْحَلِيمِيُّ: «وَجُمْلَةُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْغِنَاءُ الْمُبَاحُ عَنِ الْغِنَاءِ
الْمَحْظُورِ: أَنَّ كُلَّ غِنَاءٍ مِنَ الشَّعْرِ الْمَنْظُومِ فَمُعْتَبَرٌ بِهِ لَوْ كَانَ ثَرًّا غَيْرَ
مَنْظُومٍ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَحِلُّ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِهِ مَشُورًا أَجَلٌ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِهِ
مَنْظُومًا، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَحِلُّ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَشُورًا لَمْ يَحِلَّ أَنْ يُسْتَعْمَلَ
مَنْظُومًا»^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ الْإِبَاحَةُ، وَإِنَّمَا يُنْتَعَى
مِنْهُ الْقَبِيحُ، وَالْقَبِيحُ مَا انْدَرَجَ تَحْتَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ حَتَّى لَوْ اسْتُغْدِبَ
وَاسْتُلِدَّ، فَفِي الْمَحْرَمِ وَالْمَكْرُوهِ مَا يُسْتَلَدُّ، كَالزُّنَا فَهُوَ قَبِيحٌ شَرْعًا؛
لِحُرْمَتِهِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ اللَّذَّةِ، وَقُبْحُهُ مِنْ جِهَةِ اعْتِبَارِ الْعَاقِبَةِ.

وَمِنْ الْقَبِيحِ: الْكَلَامُ الْمُسْتَمْلِعُ عَلَى الْكُفْرِ، وَالْفُحْشِ، وَالْقَذْفِ،
وَالطُّغْنِ فِي الْأَنْسَابِ، وَلَغْنِ النَّاسِ وَسَبِّهِمْ، وَالدَّعْوَةُ إِلَى الزُّنَا وَالْخَمْرِ
بِإِغْرَاءٍ وَتَحْسِينٍ وَتَرْغِيبٍ، وَذِكْرُ لِلنِّسَاءِ تَغْرُلًا بِهِنَّ وَالتَّيَادُافُ بِأَوْصَافِهِنَّ^(٢)،

(١) الْمَنَاهِجُ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ (٢٠/٣).

(٢) وَكَذَلِكَ مِنْهُ: الْأَبْتَةُ، وَهِيَ الْغَيْبُ بِالْأَمْرِ الْقَبِيحِ، خُصُوصًا ذِكْرُهُنَّ بِسَيِّئِ الصِّفَاتِ
بِرَفْعِ الْقَوْلِ وَفُحْشِهِ.

وَرَوَى فِيهِ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: كُنَّا لَنَتَأَشَّدُ الْأَشْعَارَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَأَقْبَلَ ابْنُ
الزُّبَيْرِ إِلَيْنَا فَقَالَ: أَفِي حَرَمِ اللَّهِ، وَعِنْدَ كَعْبَةِ اللَّهِ، تَتَأَشَّدُونَ الشَّعْرَ؟ فَأَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْ =

أو تشويقِ النساءِ إلى الرجال - حاشا ما بين الزوجين -، أو التشبيبِ بالمردانِ، ما يثيرُ كوامنَ الشهواتِ ويستدعي خفيَّ الرغباتِ، ليوقعَ في معصيةِ الله وتعدّي حدودِهِ.

فالشَّعْرُ الَّذِي يَكُونُ الْغِنَاءُ بِهِ جَائِزاً عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ هُوَ: كُلُّ شَعْرٍ لَا يَشْتَمِلُ عَلَى مَا هُوَ مَمْنُوعٌ شَرْعاً مِنَ الْكَلَامِ، مِثْلُ الشَّعْرِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى عِبَارَاتِ الْإِلْحَادِ وَالْكُفْرِ وَرَدِّ الْقَدْرِ وَمَذْحِ الْفَرَّاجِشِ وَشَبِّهِ ذَلِكَ، مِمَّا يُغْرِفُ حُكْمَهُ مِنْ حُكْمِ الْكَلَامِ بِهِ.

فإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ يَكُونُ مِنْ هَذَا الْغِنَاءِ بِالشَّعْرِ الْعَاطِفِي كَشَعْرِ الْحُبِّ وَالْعَزْلِ، وَالشُّوقِ وَالْأَلَمِ؟

قُلْتُ: لَيْسَ مُجَرَّدُ كَوْنِ الشَّعْرِ مُثْبِتاً لِلْعَاطِفَةِ مِنْ حُبٍّ وَشَوْقٍ وَفَرَحٍ وَحُزْنٍ مِمَّا يَجْعَلُهُ مَمْنُوعاً، بَلِ الْإِنْسَانُ مَجْبُولٌ بَطَبْعِهِ عَلَى التَّأَثُّرِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَنْ يُسْتَثَارَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا لَا يَحِلُّ مِنَ الْكَلَامِ، فَالْعَبْرَةُ عِنْدَئِذٍ فِي حُكْمِ ذَلِكَ الْكَلَامِ فِي نَفْسِهِ، وَاسْتِثَارَةُ الْعَاطِفَةِ الْكَامِنَةِ بِحَسَنِ الْقَوْلِ فِي الْأَصْلِ لَيْسَتْ مَمْنُوعَةً، بَلِ مُبَاحَةٌ جَائِزَةٌ، وَمِنْهُ اسْتِثَارَةُ الْعَاطِفَةِ بِالْمَوَاعِظِ، كَمَا تَكُونُ اسْتِثَارَةُ عَاطِفَةِ الْحُبِّ أَوْ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَوْ لِمَا يُشْرَعُ حُبُّهُ وَوَلَاؤُهُ.

= الْأَنْصَارِ كَأَنَّ مَنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ، إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ بِأَمْسٍ إِنْ لَمْ تُفْعِدْ نَفْسَكَ، إِنْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الشَّعْرِ إِذَا أَبَتْ فِيهِ النِّسَاءُ، وَبَذَرَ فِيهِ الْأَمْوَالَ.

قُلْتُ: وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ، فِيهِ مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنْ لِمَعْنَاهُ شَوَاهِدٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٦٣/٢٢) وَ«الْأَحَادِيثُ الطُّوَالِ» (ص: ٢٥٣) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٤٣/١٠).

نعم، الكلام المباح في الأصل قد يُستعمل في معصية الله، وعندئذ فإنَّ حُكْمَ الإباحة يزولُ عنه باستعماله في الغرض الممنوع، فالتَّغْيِي بِشَغْرِ العاطفة والغزل مباح في أصله، لكنَّه إذا استُغْمِلَ للتَّوَصُّلِ إلى شهوة محرمة، كانَ لَهُ حُكْمُ تلك الشهوة.

لكن هذا النوع لا يُطْلَقُ حُكْمُهُ في الأصل إلا الإباحة، ولا يحلُّ أن يُقالَ: صارَ حراماً باستعمال شخص من الناس له وسيلة إلى الحرام، وإنما الحرمة مقصورة على حال ذلك الشخص، لا مطلقاً، وهذا شأن كلِّ مباح في الأصل يتوصَّلُ به إلى الحرام، فإنَّ الحرمة فيه عارضة، لا تُزِيلُ حُكْمَهُ الأصلي الذي هو الإباحة.

وهذا الذي بيَّنت من حُكْمِ الغناء مطلقاً، مؤيَّد بأدلة عديدة جاءت جميعاً على وفاقِ الأصل الذي هو الإباحة، فمنها:

١ - عن خالد بن دُكَّوَان، قال: كُنَّا بالمدينة يومَ عاشوراء، والجواري يَضْرِبْنَ بالدُفِّ ويتغنين، فدخلنا على الربيع بنتِ مُعوذٍ، فذكرنا ذلك لها، فقالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ عُرْسِي، وعندي جاريتان تغنيان وتندبانِ آبائي الذين قُتِلُوا يومَ بدرٍ، وتقولان فيما تقولان: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ، فقال: «أما هذا فلا تقولوه، ما يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ»^(١).

قلتُ: فدلَّ هذا الحديثُ على أنَّ الغناء بكلِّ شَغْرِ مباح، للناس أن يستعملوا منه ما شاءوا، إلا بشيءٍ دلَّ على معنى باطلٍ في الشَّعْر، كالشأنِ هنا في غناء الجاريتين بقولهنَّ: (وفينا نبيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ)، وجاء في

(١) حديث صحيح. تقدَّم تخريجُه في هذا الفصل.

= فإنه خلط عنه جداً، وليس هذا من حديثه عن الثوري، وشريك هو القاضي صدوق سيء الحفظ، وباقي الإسناد مشهور. فهو إسناد لين، لا يقوم منفرداً، غير أنه صالح للاعتبار، فالحديث به حسن لغيره. وله طريق أخرى عن عائشة بنحوه.

أخرجه هشام بن عمار في «منتقى من حديثه عن سعدان بن يحيى» (ق: ١/١٥٥) والخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (رقم: ١٧٧) من طريق أبي عقيل، عن نهية، عن عائشة.

وإسناده ضعيف، أبو عقيل هو يحيى بن المتوكل، ضعيف الحديث، وشيخته مجهولة. وله عاصد آخر يصح به، أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (رقم: ٥٨٧٥) قال: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: حدثنا عبد الله بن سعد الزهري، قال: حدثني عفي، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن إسحاق بن سهل بن أبي خثمة، عن أبيه، عن عائشة، قالت:

«كان في حجري جارية من الأنصار، فزوّجتها، قالت: فدخل علي رسول الله ﷺ يوم غزيبها، فلم يسمع غناء ولا لعباً، فقال: «يا عائشة، هل غنيت عليها؟ أولا تُغنون عليها؟»، ثم قال: «إن هذا الحي من الأنصار يحبون الغناء».

وأخرجه أحمد (٢٦٩/٦) قال: حدثنا يعقوب، وسعد، قالوا: حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، به نحوه، ببعض الاختصار.

قلت: ويعقوب وسعد هما ابنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. وتابع إبراهيم بن سعد عليه: يونس بن بكير.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٤٧/٦) رقم: ٥٥٢٣) نحو رواية ابن حبان، وفيه تصريح ابن إسحاق بالسماع.

وقال الطبراني: «تفرد به يونس بن بكير» وليس كما قال، كما ترى.

وهذا الإسناد للحديث صالح، وإسحاق بن سهل شيخ ليس بالمشهور، وهو طريق قوي لهذه القصة.

على أن لها أصلاً صحيحاً من حديث عائشة، عند البخاري، سقته في الفصل الأول في (تفسير: اللهو).

تنبيه: وأخرج هذه القصة المحاملي في «الجزء الثالث من أماليه» رواية الأصهبائين (كما في «الإصابة» لابن حجر: ١٠٧/١٢، ٢٨٨ - ٢٨٩) من طريق =

قُلْتُ: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَيِّحُ لَهُمُ الْغِنَاءَ بِالْغَزَلِ، فَتَأْمَلُ هَدْيَ خَيْرِ النَّاسِ ﷺ!!

٤ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ الْبَجَلِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ وَقَرَّظَهُ بِنِ كَعْبٍ وَثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ، وَجَوَارِ يَضْرِبْنَ بَدْفَ لَهُنَّ، وَيُغْنِيْنَ، فَقُلْتُ: تُقَرُّوْنَ بِهَذَا وَأَنْتُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! قَالُوا: إِنَّهُ رُخْصَ لَنَا فِي الْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ، وَالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ^(١).

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُعْتَكِفُونَ عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ، وَعِنْدَهُمْ قَيْنَةٌ، فَقُلْتُ: أَنْتُمْ الثَّجَبَاءُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!! فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُخْصَ لَنَا فِي الْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ. الْحَدِيثُ^(٢).

= ابن جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْأَصْبَغِ، أَنَّ جَمِيلَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْغِنَاءِ؟ فَقَالَ: نَكَحَ بَغَضُ الْأَنْصَارِ بَغَضَ أَهْلِ عَائِشَةَ، فَأَهْدَتْهَا إِلَى قُبَاءٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْدِيْ عَرُوسَكَ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَارْسَلِي مَعَهَا بَغْنَاءً؛ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُحِبُّونَهُ؟»، قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَاذْكِيهَا بِزَيْنَبٍ» (وفي الموضع الأول: بِأَرْزَبٍ) امْرَأَةٌ كَانَتْ تُغْنِي بِالْمَدِينَةِ.

قُلْتُ: رَأَيْتُ مِنْ تَعَلُّقٍ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي تَوْجِيهِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ كَانَتْ تَحْتَرِفُ الْغِنَاءَ بِالْمَدِينَةِ تُعْرَفُ بِهِ تَسْمَى (زَيْنَب) أَوْ (أَرْزَبَ)، وَهَذَا الْمَعْنَى فِيمَا أَرَى غَيْرُ خَارِجٍ فِي جَمَلِيَّتِهِ عَنِ الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ فِي ذَلِكَ، لَكِنَّهُ بِتَسْمِيَةِ الْمَعْنِيَةِ ضَعِيفٌ، فَشَيْخُ الْمَحَامِلِيِّ فِيهِ رَأْسُهُ الزَّيْبَرِ بْنِ خَالِدٍ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفِهِ، وَمَا فَوْقَ ابْنِ جُرَيْجٍ إِسْنَادٌ مُجْهُولٌ، أَبُو الْأَصْبَغِ وَجَمِيلَةُ لَا يُعْرَفَانِ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ الثَّعَالِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي بَيَانِ مَرْتَبَتِهِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٦).

(٢) رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ. أَخْرَجَهَا أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْأَصْبَهَانِيِّينَ»، وَسَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٦). وَقَوْلُهُ فِيهَا: (عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ) مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرَابِ الْمُبَاحِ.

٥ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَلَمَّا انصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالذُّفِّ وَأَتَعَنَّى، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فاضْرِبِي، وَإِلَّا فَلَا»، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ، فَالْقَتَ الذُّفُّ تَحْتَ اسْتِهَا ثُمَّ قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ، إِنِّي كُنْتُ جَالِسًا وَهِيَ تَضْرِبُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ، فَلَمَّا دَخَلْتَ أَنْتَ يَا عُمَرُ أَلْقَتَ الذُّفُّ»^(١).

٦ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ:

كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَدِيدٌ يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ، وَكَانَ حَسَنَ الصُّوْتِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «رُوَيْدُكَ يَا أَنْجَشَةُ، لَا تُكْسِرِ الْقَوَارِيرَ»، قَالَ قَتَادَةُ: يَعْنِي ضَعْفَةَ النِّسَاءِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى عَلَى أَزْوَاجِهِ [وَمَعَهُنَّ أُمُّ سُلَيْمٍ]، وَسَوَاقُ يَسُوقُ بِهِنَّ يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ، فَقَالَ: «وَلِحَاكَ يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَا سَوْفَكَ بِالْقَوَارِيرِ».

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَلِمَةٍ لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَعَبَثُمُوهَا عَلَيْهِ، [قَوْلُهُ: «سَوْفَكَ بِالْقَوَارِيرِ»]^(٢).

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ، وَيَأْتِي بَيَانُ مَرْتَبَتِهِ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ٩).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ بِالرِّوَايَةِ الْأُولَى: الْبُخَارِيُّ (٢٢٩٤/٥) وَمُسْلِمٌ (١٨١٢/٤) مِنْ طَرِيقِ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، بِهِ =

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ الْبَرَاءَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَخْدُو بِالرُّجَالِ،
(وَفِي لَفْظٍ: كَانَ الْبَرَاءُ جَيْدَ الْجِدَاءِ، وَكَانَ حَادِي الرُّجَالِ)، وَأَنْجَسَتْهُ
يَخْدُو بالنِّسَاءِ، وَكَانَ حَسَنَ الصُّوْتِ، فَحَدَا، فَأُغْنِمَتِ الْإِبِلُ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنْجَسَتْهُ، رُوَيْدًا سَوَّقَكَ بِالْقَوَارِيرِ»^(١).

٧ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَمِيزْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ
لِعَامِرٍ: يَا عَامِرُ، أَلَا تَسْمَعُنَا مِنْ هُنَيْهَاتِكَ^(٢)؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا
حَدَاةً، فَتَرَلَّ يَخْدُو بِالْقَوْمِ، يَقُولُ:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اتَّقَيْنَا وَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَأَقَيْنَا
وَالْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صِيحَ بِنَا ابْتَيْنَا
وَبِالصُّيَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

= وبالرواية الثانية: البخاري (رقم: ٥٧٩٧) ومسلم (١٨١١/٤) من طريق
إسماعيل بن غلية، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، به.
قلت: وهذا حديث لا زب في صحته، وهو حديث مشهور جدًا من حديث
أنس، له عنه وجوه عديدة.

(١) حديث صحيح. أخرجه الطيالسي (رقم: ٢٠٤٨) وأحمد (٢٤٨/٢١) رقم:
١٣٦٧٠ وعبد بن حميد (رقم: ١٣٤٣) والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم:
١٢٦٤) والبيهقي في «الكبرى» (٢٢٧/١٠) وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩٨/٢٢)
من طريق عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به. وإسناده صحيح،
واللفظ في الرواية لابن عبد البر.

(٢) هُنَيْهَاتِكَ: جمع هُنَيْهَةٍ، وأصلها: هُنَيْةٌ تُصَغِّرُ هَنَةً، وهي لفظ يُعَبَّرُ به عن كلِّ
شيءٍ، والمراد هنا: أسمعنا من كلماتك أو أراجيرك. (وانظر: النهاية في غريب
الحديث، لابن الأثير ٢٧٩/٥).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا السَّائِئُ؟»، قالوا: عامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ،
قَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ»، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجَبَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ^(١).

٨ - وعن السائب بن يزيد، رضي الله عنه:

أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَتُعْرِفِينَ
هَذِهِ؟» قَالَتْ: لَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَقَالَ: «هَذِهِ قَيْنَةُ بَنِي فُلَانٍ، تُحْبِبُنِ أَنْ
تُعْطِيَكِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْطَاهَا طَبَقًا، فَغَضَّتْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«قَدْ نَفَعَ الشَّيْطَانُ فِي مِخْرَجِهَا»^(٢).

وَذَكَرْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى (حُكْمِ الْمَعَارِفِ) أَيْضًا قِصَّةَ أُخْرَى مِنْ
حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي الْمَعْنَى.

٩ - وعن عائشة، رضي الله عنها، قَالَتْ:

دَخَلَ [عَلِيٌّ] أَبُو بَكْرٍ، وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ [تَلْعَبَانِ
بِدُفْنَيْنِ]، تُغْنِيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتْ [بِهِ] الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ، قَالَتْ: وَلَيْسَتْ
بِمُغْنِيَتَيْنِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْزَامِرُ (وَفِي لَفْظٍ: أَيْمَزْمُورٍ، وَفِي لَفْظٍ: أَيْمَزْمَارُ)
الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ (وَفِي رِوَايَةٍ: فَنَهَاهُنَّ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ:
أَتَفْعَلُونَ هَذَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ؟!)، وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدِ [الْفِطْرِ]،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا»^(٣).

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٣٩٦٠، ٥٧٩٦، ٥٩٧٢،
٦٤٩٦) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ١٨٠٢).

وَمَعْنَى (أَمْتَعْتَنَا بِهِ): أَي لَمْ تُحْزِنَا بِقُرْبِ أَجَلِهِ بِالشَّهَادَةِ لِنَمْتَنِعَ بِهِ بَيْنَ أَظْهَرِنَا.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَيَأْتِي بَيَانُ مَرْتَبَتِهِ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنْ
الْبَابِ الثَّانِي (رَقْم: ١٠).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، يَأْتِي بَيَانُ الْقَوْلِ فِي تَخْرِيجِهِ وَالْفَاظَةُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنْ الْبَابِ
الثَّانِي (رَقْم: ٨).

١٠ - وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ:

كَانَتْ لِي شَارِفٌ^(١) مِنْ نَصِيبِي مِنَ الْمَغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْطَانِي شَارِفًا مِنَ الْخُمْسِ يَوْمَئِذٍ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أُبْنِي بِغَاطِطَةٍ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَاغًا مِنْ بَنِي قَيْنَقَاعَ (فَذَكَرَ الْقِصَّةَ بِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ صَنِيعِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِنَاقَتِيهِ حَيْثُ جَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا) قَالَ عَلِيٌّ: قُلْتُ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ قَالُوا: فَعَلَهُ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبِ^(٢) مِنَ الْأَنْصَارِ، غَتَّتْهُ قَيْنَتُهُ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَتْ فِي غِنَائِهَا: أَلَا يَا حَمْزُ لِلشَّرَفِ الثَّوَاءِ^(٣). الْحَدِيثُ^(٤)، وَفِيهِ أَطْلَاعُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْهُ: أَنَّ اتِّخَاذَ الْقِيَانِ كَانَ مَشْهُورًا مَذْكُورًا فِي حَيَاتِهِمْ، فَهَا قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْخَمْرَ فَانْتَهَى النَّاسُ، فَأَيْنَ تَمَّ تَحْرِيمُهُ لِعِنَاءِ الْقِيَانِ؟

دلالة هذه الأحاديث:

هذه النصوص الثابتة وغيرها في معناها، أفادت وقوع العِنَاءِ فِي مناسباتٍ مختلفة، ودلالاتها بيّنة لا تقبلُ شكًا على إثباتِ أَصْلِ الإِبَاحَةِ، وَبَعْضُهَا دَالٌّ عَلَى الإِبَاحَةِ مُطْلَقًا دُونَ مُرَاعَاةِ مَنَاسِبَةٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ النَّاذِرَةِ وَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَقِصَّةِ آنَجَشَةَ.

(١) الشَّارِفُ: الثَّاقَةُ الْمُسْتَه.

(٢) الشَّرْبُ: الْجَمَاعَةُ الْمُجْتَمِعُونَ لِلشَّرَابِ.

(٣) هذه الصَّفَةُ لِلْإِبِلِ، وَالثَّوَاءُ: جَمْعُ نَاقَةٍ، وَهِيَ السَّمِيتَةُ.

(٤) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٢٢٤٦، ٣٧٨١) وَمُسْلِمٌ (رقم: ١٩٧٩).

وَيَلَا حَظَّ مِنْهَا أَمْرَانِ ضَرُورِيَّانِ :

الأول: كَانَ غِنَاؤُهُمْ فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الْمَفْسُورَةُ بِمَا تَقَدَّمَ
إِنَّمَا يَقَعُ بِالْمَبَاحِ مِنَ الْقَوْلِ، كَغِنَاءِ بُعَاثِ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «وَالْعَرَبُ تُثَبِّتُ مَآثِرَهَا بِالشَّعْرِ، فَتُرْوِيهَا أَوْلَادُهَا
وَعَبِيدُهَا، فَيَكْثُرُ إِنْشَادُهُمْ لَهَا وَرَوَايَتُهُمْ إِيَّاهَا، فَيَتَنَاشَدُهُ السَّامِرُ فِي
الْقَمَرَاءِ، وَالتَّادِي بِالْفَنَاءِ، وَالسَّاقِيَةُ عَلَى الرُّكْبَى وَالْآبَارِ، وَيَتَرَنَّمُ بِهِ الرِّفَاقُ
إِذَا سَارَتْ بِهَا الرُّكَابُ، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ غِنَاءٌ، وَلَمْ يُرَدْ بِالْغِنَاءِ هَاهُنَا
ذِكْرُ الْخَنَا وَالْإِبْتِهَارِ بِالنِّسَاءِ وَالتَّعْرِيزُ بِالْفَوَاحِشِ، وَمَا يُسَمِّيهِ الْمُجَانُّ
وَأَهْلُ الْمَوَاحِيرِ غِنَاءً»^(١).

قُلْتُ: وَلَمَّا غَنَّتِ الْجَارِيَةُ فَقَالَتْ: (وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي عَدِي)،
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولِي هَكَذَا، وَقُولِي مَا كُنْتَ تَقُولِينَ»، فَهَذَا إِنْكَارُ
مِنهُ ﷺ لِلْغِنَاءِ بِمَا هُوَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ، فَمَا يُلْحَقُهُ وَصْفُ التَّكَارَرِ مِنَ
الْقَوْلِ وَالشَّعْرِ فَلَا يَجُوزُ الْغِنَاءُ بِهِ.

الثاني: أَنَّهُ قَلِيلٌ لَيْسَ بِكَثِيرٍ غَالِبٍ، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ النُّصُوصُ فِيهِ
إِمَّا فِي الْمُنَاسَبَاتِ كَالْعِيدِ وَالْعُرْسِ، أَوْ فِي أَحْوَالٍ عَادِيَّةٍ قَلِيلَةٍ، كَقِصَّةِ
النَّاذِرَةِ وَحَدِيثِ السَّائِبِ وَالْغِنَاءِ فِي السَّفَرِ، وَمَا كَانَ بِهِذِهِ الْمَثَابَةِ فِي
الْقَلَّةِ فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ فِي عَهْدِ التَّشْرِيعِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْكَارَ مِنْهُ غَيْرُ
مَرْغُوبٍ وَلَا مَطْلُوبٍ.

وَالْأَضْلُ فِي الْحَيَاةِ الْجِدِّ، وَأَمَّا اللَّهُوُ فَالْأَضْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَلِيلًا

(١) غريب الحديث، للخطَّابيّ (١/٦٥٥). والرُّكْبَى: جمعُ رَكْبَةٍ، وَهِيَ الْبِئْرُ، وَالْعُطْفُ
عَلَيْهَا بِالْآبَارِ مِنْ بَابِ (عُطِفَ الْمُتَرَادِفُ)، وَالْمَوَاحِيرُ: جَمْعُ (مَآخُورٍ) وَهُوَ بَيْتُ
الرَّيَّةِ وَالْفَاجِشَةِ.

لا غالباً يطغى على الجدِّ أو يضاهيه، بل ما يؤخذ به منه فإنما هو لدفع السَّامة والملل، ولا يحصل ذلك إلا من مواصلة الجدِّ، فدلَّ على أنَّه الأضل، فيأتي حَطُّ النَّفس من اللُّهُو بالقَدْرِ الَّذِي تَعُودُ مَعَهُ إِلَى الجدِّ أَقْوَى وَأَمَكُنْ مِمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَالنَّاسُ فِي هَذَا مَنَازِلٌ.

ولمَّا كَانَ هَذَا الْأَضْلُ هُوَ الْغَالِبُ عَلَى حَيَاةِ الْجِيلِ الْأَوَّلِ، لَمْ يُعْرِفْ عَنْهُمْ الْإِقْبَالُ عَلَى الْغِنَاءِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَلَاهِي إِلَّا بِالْقَدْرِ الْيَسِيرِ الَّذِي يُذَكِّرُ وَيُخَصِّرُ، وَعُرِفَ الْإِكْثَارُ مِنْهُ وَالْإِغْرَاقُ فِيهِ فِي أَهْلِ الرِّفَاهِيَةِ وَالسَّعَةِ، وَمَنْ وَجَدُوا فِي الْحَيَاةِ قُسْحَةً احْتَاجُوا إِلَى مَلْتَهَا بِاللُّهُو، الَّذِي قَدْ يَنْضُمُّ إِلَى بَغْضِهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ مَا يُفُوتُ مَصَالِحَ الْآخِرَةِ: بِتَرْكِ الْوَاجِبَاتِ، وَفِعْلِ الْمَحْرُمَاتِ.

وَلَيْسَ ذَلِكَ مَقْصُوراً عَلَى اللُّهُو بِالْغِنَاءِ، بَلْ هُوَ فِي كُلِّ لُهُوٍ مُبَاحٍ فِي أَضْلِهِ، فَإِنَّ الْإِكْثَارَ مِنْهُ إِسْرَافٌ مَذْمُومٌ، أَكَّدَ فِي ذِمَّةِ مِنَ الْإِسْرَافِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، إِذْ الْإِسْرَافُ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ قَدْ يَسْهُلُ فِيهِ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُذَرِكَ الضَّرَرُ بِالزِّيَادَةِ، بِخِلَافِ اللُّهُو، وَمَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ فَلَا يَخْلُو مِنْ تَحْرِيكِ النَّفْسِ إِلَى مَعْصِيَةٍ، أَوْ صَدَّهَا عَنْ طَاعَةٍ، عَلَى أَدْنَى الدَّرَجَاتِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ بَغْضَ الْعُلَمَاءِ لِمَبَالِغَتِهِ فِي التَّحْرِيمِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ اجْتِهَادٌ لِتَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى وُجُوهٍ، قَصَدَ بِهَا دَفْعَ النَّاسِ عَنِ الْغِنَاءِ الْمَعْهُودِ مِنْ أَهْلِ الْفُسَادِ، وَهَذَا الْقَصْدُ صَحِيحٌ مَطْلُوبٌ، لَكِنْ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَكْلُفِ الرَّدِّ وَالْجَوَابِ، وَيَكْفِي أَنْ يُضَبِّطَ الْغِنَاءُ الْمُبَاحُ بِمَا يَعُودُ إِلَى الْكَلَامِ الْمَغْنَى بِهِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ قَدْ يَقَعُ فِي أَيِّ غِنَاءٍ، فِي غِنَاءِ الْحَادِي وَضُوتِ الْمُطَرِّبِ الْفَنَّانِ.

وَمِمَّا أَرَى الْخَطَأَ فِيهِ: قَوْلُ مَنْ يَحْمِلُ لَفْظَ (جَارِيَةٍ) أَوْ (جَوَارٍ)
الوَاردِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الْمِيخَةَ لِلْغِنَاءِ، عَلَى أَنَّهُنَّ صَغِيرَاتٌ فِي السِّنِّ
غَيْرُ بِالْغَاثِ، فَإِنَّ هَذَا مَعَ احْتِمَالِهِ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، إِلَّا أَنَّ
بَعْضَهَا الْآخَرُ لَا يَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا التَّأْوِيلِ، فَالْجَارِيَةُ غَيْرُ الْبَالِغِ لَا
تُؤَاخَذُ، فَكَيْفَ صَحَّ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهِنَّ وَهُنَّ غَيْرُ مُكَلَّفَاتٍ؟
وَالْقَيْنَةُ الْمَغْنَبَةُ لِبَنِي فَلَانٍ لَمْ تَوْصَفْ بِكَوْنِهَا جَارِيَةً، بَلِ الْمَعْرُوفُ فِي
اسْتِعْمَالِ هَذَا الْوَصْفِ: أَنَّهَا الْأَمَةُ الَّتِي تُعَدُّ لِلْغِنَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي قِصَّةِ
حَمْرَةَ، وَاتَّجَشَّتْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: كَانَ صَبِيًّا لَمْ يَبْلُغْ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ
الرُّوَايَاتِ، وَالتَّاذِرَةُ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ جَاءَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ الْمَفْسُورَةِ
أَنَّهَا امْرَأَةٌ، وَالْأَسْبَةُ فِي وَصْفِهَا بِالْجَارِيَةِ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ طِفْلَةً
لَسَأَلَ أَنْ لَا يَأْذَنَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَفَاءِ بِالنَّدْرِ؛ لِأَنَّهَا لَا يَلْحَقُهَا حِينَئِذٍ
التَّكْلِيفُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الدَّالَّةِ عَلَى ضَعْفِ هَذَا التَّأْوِيلِ،
فإِنَّهُ إِنْ احْتَمَلَ لِقَائِهِ فِي مَوْضِعٍ فَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ،
وَأِنَّمَا الصُّوَابُ أَنْ يُلَاحَظَ مَا تَقَدَّمَ اسْتِفَادَتُهُ مِنْ دَلَالَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ
فِي الْغِنَاءِ.

تَنْبِيهِ:

وَيَنْضَافُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِمَّا يُسْتَفَادُ مِنْ دَلَالَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَا فِي
قِصَّةِ اتَّجَشَّتْ أَنَّهُ كَانَ يَحْدُو لِلنِّسَاءِ مَعَ حُسْنِ صَوْتِهِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى
إِبَاحَةِ سَمَاعِ الْمَرْأَةِ لِغِنَاءِ الرَّجُلِ، وَفِي غَيْرِ قِصَّةِ اتَّجَشَّتْ سَمَاعُ الرَّجُلِ
لِغِنَاءِ الْمَرْأَةِ.

وَالْمَقْصُودُ: دَلَالَةُ النُّصُوصِ عَلَى أَنَّ اخْتِلَافَ الْجِنْسَيْنِ: الْمَغْنِي
وَالْمَغْنَى لَهُ، لَيْسَ يُمْكِنُ يَوْزُرُ فِي الْحُكْمِ فِي دَلَالَةِ النُّصُوصِ.

وأما معنى قوله ﷺ «لَأَنْجِسَهُ»: «وَيُحَكَّ يَا أَنْجِسَهُ، رُوَيْدًا، سَوْقَكَ بالقواريِرِ»، فَهَلْ هُوَ مِنْ أَجْلِ دَرْزِ الْاِفْتِنَانِ بِصَوْتِ الْمَغْنِيِّ، أَمْ أَرَادَ مِنْهُ التَّخْفِيفَ مِنْ حِدَائِهِ لئَلَّا تُسْرِعَ الْإِبِلُ خَوْفًا عَلَى النِّسَاءِ مِنَ السَّقُوطِ أَوْ التَّضَرُّرِ بِإِسْرَاعِهَا؟

إِلَى كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ أَنْجِسَهُ يَحْدُو بِهِنَّ وَيُنْشِدُ شَيْئًا مِنَ الْقَرِيضِ وَالرَّجَزِ وَمَا فِيهِ تَسْيِيبٌ، فَلَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَفْتِنَهُنَّ وَيَقَعَ فِي قُلُوبِهِنَّ جِدَاوُهُ، مَعَ حُسْنِ صَوْتِهِ، كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى: هُوَ «أَشْبَهُ بِمَقْصِدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وَيُمَقِّتُضَى اللَّفْظُ^(١).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَرَادُ بِهِ الرَّفْقُ فِي السَّيْرِ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ إِذَا سَمِعَتْ الْجِدَاءَ أَشْرَعَتْ فِي الْمَشْيِ، وَاسْتَلَذَّتْهُ فَازَعَجَتْ الرَّائِبَ وَأَتَعَبَتْهُ، فَتَهَاةٌ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ يَضْعَفْنَ عَنْ شِدَّةِ الْحَرَكَةِ، وَيُخَافُ ضَرَرَهُنَّ وَسُقُوطَهُنَّ^(٢).

قُلْتُ: وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الرَّاجِحُ فِي التَّحْقِيقِ، وَذَلِكَ لِمَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ ثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ الصَّحِيحَةِ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: فَحَدَا، فَأَعْنَقَتِ الْإِبِلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنْجِسَهُ، رُوَيْدًا سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ».

وَالِإِغْنَاقُ: الْإِسْرَاعُ فِي السَّيْرِ.

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعباس (٢٨٧/٧ - ٢٨٨).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم، للثوري (٨١/١٥) والنهاية، لابن الأثير (٣٩/٤).

فجاء قوله ﷺ المذكور من أجل إغناق الإبل، وليس في شيء من الروايات ما يساعد أن ذلك كان من أجل الخوف عليهن من الافتتان بصوت المغني أو المشيد، إذ لو كان الأمر كذلك لكان الأجدر أن ينهى عن الجداء أضلاً، وهو إنما أمر بالتخفيف لا بتزك الجداء.

وأما قول أبي قلابة عبد الله بن يزيد الجرمي في روايته للحديث عن أنس: تكلّم رسول الله ﷺ بكلمة لو تكلّم بها بغضكم لعبثتموها عليه، قوله: «سوّك بالقراير»، فإنه عني تسمية النبي ﷺ للنساء (قوارير).



خلاصة حكم الموسيقى والغناء

بَعْدَ اسْتِعْرَاضِ الْأَدَلَّةِ وَالْخِلَافِ، وَتَحْرِيرِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ خِلَالِ
النُّصُوصِ الْمَرْوِيَّةِ وَالْمَقَاصِدِ الْمَرْعِيَّةِ، أَوْجِزُ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا يَلِي:

١ - لَا يَوْجَدُ دَلِيلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يُحَرِّمُ الْمَعَازِفَ لِمَجَرَّدِ كَوْنِهَا
آلَاتٍ، كَمَا لَا يَوْجَدُ دَلِيلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يُحَرِّمُ الْغِنَاءَ لِدَاثِهِ، وَمَا وَرَدَ
فِي ذَلِكَ فَهُوَ:

إِنَّمَا صَحِيحٌ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى التَّحْرِيمِ، بَلْ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ،
كَمَا يَنْتَضِدُّ بَيُوتُ اسْتِعْمَالِ الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى فِي زَمَنِ الشَّرِيعِ، مِمَّا دَلَّ
عَلَى إِقْرَارِ أَصْلِ الْإِبَاحَةِ.

أَوْ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ وَلَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَلَا يَقْرُبُ مِنْهُ، وَهَذَا
سَاقِطٌ لَا يُتَدَيَّنُ بِهِ.

٢ - يَنْتَازِلُ حُكْمُ الْإِبَاحَةِ اسْتِعْمَالَ ذَلِكَ سَمَاعاً وَإِسْمَاعاً فِي
الْأَحْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ، كَدَفْعِ السَّامَةِ وَالْمَلَلِ مِنْ مُلَازِمَةِ الْجَدِّ، وَأَوَّلَاهَا
الْمُنَاسَبَاتُ الَّتِي تَنَالُ الثُّفُوسُ فِيهَا مِنْ حَظِّهَا مِنَ اللَّهْوِ وَإِظْهَارِ الْفَرَحِ،

كالعبد، وولادة المولود، وقُدوم عزيز، وإتمام حفظ القرآن، وإنهاء
الدراسة لمرحلة متميزة، وغير ذلك من مناسبات الفرح لأمر مُباح.

٣ - يَنْقُلُ حُكْمُ الْمَوْسِقَى وَالْغِنَاءِ عَنِ الْإِبَاحَةِ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ،
بِحَسَبِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي يَتَّخِذُ لِأَجْلِهَا، فَيَصِيرُ إِلَى كَوْنِهِ مَطْلُوبَ الْفِعْلِ،
أَوْ مَطْلُوبَ التَّرْكِ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ:

أولها: الاستحباب، في العزس، وذلك لمعنى إشهار النكاح
والإعلام به، والتُصوصُ الأمرُ بذلكَ عديداً، تقدّم منها ما يُحقَّقُ
المقصود.

ثانيها: الكراهة، وذلك إذا سَبَبَ الاشتغالُ به تَقْوِيَتَ مُسْتَحَبٍّ لَا
يُمْكِنُ تَدَارُكُهُ مَعَ عَدَمِ وُجُودِ مُنَاسَبَةٍ تَقْتَضِيهِ، أَوْ عِنْدَ الْإِكْثَارِ مِنْهُ
وَالْإِسْرَافِ فِيهِ حَتَّى تُقَوِّتَ بِهِ الْمَصَالِحُ الرَّاجِحَاتُ.

وثالثها: التحريم، وذلك إذا اشْتَمَلَ عَلَى مَمْنُوعٍ مِنَ الْقَوْلِ لِذَاتِهِ،
كعبارات الحلف بغير الله، أَوْ رَدِّ الْقَدْرِ وإظهار الجَزَعِ، وَمِنْ بَابِهِ كَذَلِكَ
شِعْرُ النِّبَاحَةِ.

أَوْ اسْتِثْمَالُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَالذُّعُورَةُ إِلَيْهَا، كَالسَّمَاعِ الْمَشُوقِ إِلَى
الرُّنَا وَالْخَمْرِ وَمَجَالِسِ الْمَعَاصِي وَالْفُسُوقِ بَعِبَارَاتِهِ، أَوْ بِمَا يُبَيِّزُ مِنْ حَالِ
الْمَغْنَى أَوْ الْمَغْنِيَةِ، فِي الشُّكْلِ وَالْهَيْئَةِ وَالْحَرَكَةِ، فَيُثِيرُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ
مِنَ الرُّغْبَةِ فِي الشَّهْوَةِ الْحَرَامِ، كَالشَّانِ فِي بَعْضِ الْغِنَاءِ الْمَصُورِ فِي
زَمَانِنَا، وَالَّذِي يُبَيِّزُ فِيهِ مِنْ مَقَارِنَاتِ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِقَى مِنْ إظهارِ مَفَاتِينِ
الْخَلْقِ مِنَ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ أَوْ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ مَا لَا يَتِمَالَكُ مَعَهُ النَّاطِرُ أَنْ

يُزَمَّى بِسَهْمٍ مِنْ سِهَامِ إِبْلِيسَ فِي سُودَاءِ قَلْبِهِ، فَيَتَكَبَّرُ فِيهِ نُكْتَةً لَا يَمْحُوهَا إِلَّا تَوْبَةٌ وَعَمَلٌ صَالِحٌ وَتَذَارُكُ بَرَحْمَةِ اللَّهِ.

مُفْرَدَاتُ الْغِنَاءِ:

وَزِيَادَةٌ فِي الْبَيَانِ، فَإِنَّ الْقَوْلَ فِي الْغِنَاءِ مِنْ جِهَةِ مُفْرَدَاتِهِ، أَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعَانِي مَشْرُوعَةً، تُرْعَبُ فِي الْفَضِيلَةِ، وَتَحُثُّ عَلَى الْخَيْرِ، فَهَذَا جَمِيعُهُ مَشْرُوعٌ.

وَذَلِكَ بِمِثْلِ مَا غَنَى بِهِ الْمَغْنِي مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

دَعِ الْآيَامَ تَفْعَلْ مَا تَشَاءُ وَطَبْ نَفْسًا إِذَا حَكَمَ الْقَضَاءُ
وَلَا تَجْزَعْ لِحَادِثَةِ اللَّيَالِي فَمَا لِحَوَادِثِ الدُّنْيَا بَقَاءُ
وَكُنْ رَجُلًا عَلَى الْأَهْوَالِ جَلْدًا وَشَيْمَتِكَ السَّمَاحَةُ وَالْوَفَاءُ

وَمِنْهُ الْغِنَاءُ بِشِعْرِ الزُّهْدِ أَوْ الْحِكْمَةِ أَوْ مَا يُرْعَبُ فِي الْآخِرَةِ،
وَبِشِعْرِ الْإِبْتِهَالِ وَالتَّضَرُّعِ، أَوْ بِمَا يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِ،
كَغِنَاءِ شِعْرِ رَابِعَةِ الْعَدَوِيَّةِ، رَحِمَهَا اللَّهُ، فِي قَوْلِهَا:

أَحْبَبُّكَ حُبِّينِ حُبُّ الْهَوَى وَحُبُّ لَأَنَّكَ أَهْلٌ لَذَاكَ
فَأَمَّا الَّذِي هُوَ حُبُّ الْهَوَى فَشَيْءٌ شَفِلْتُ بِهِ عَنْ سِوَاكَ
وَأَمَّا الَّذِي أَنْتَ أَهْلٌ لَهُ فَكَشْفُكَ لِلْحُجُبِ حَتَّى أَرَاكَ
وَمَا الْحَمْدُ فِي ذَا وَلَا ذَاكَ لِي وَلَكِنْ لَكَ الْحَمْدُ فِي ذَا وَذَاكَ

وَالْتَّغْنِي بِمِثْلِ:

طَرَقْتُ بَابَ الرَّجَاءِ وَالنَّاسُ قَدْ رَقَدُوا وَبِئْتُ أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مَا أَجِدُ

وَقُلْتُ: يَا أَمَلِي فِي كُلِّ نَائِبَةٍ يَا مَنْ عَلَيْهِ لَكْشِفِ الضَّرِّ ائْتَمِدْ
 اشْكُو إِلَيْكَ أُمُورًا أَنْتَ تَعْلَمُهَا مَا لِي عَلَى حَمْلِهَا صَبْرٌ وَلَا جَلْدٌ
 وَقَدْ بَسَطْتُ يَدِي فِي الدَّلِّ مُفْتَقِرًا إِلَيْكَ يَا خَيْرَ مَنْ مُدَّتْ إِلَيْهِ يَدُ
 فَلَا تَرُدُّنَهَا يَا رَبَّ خَائِبَةً فَبَحْرُ جُودِكَ يَزُوي كُلُّ مَنْ يَرُدُّ

أَوْ كَشَعْرِ الْمَدِيحِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كِفْنَاءِ قَصِيدَةِ أَحْمَدَ شَوْفِي
 الْمَعْرُوفَةِ بِ(نَهْجِ الْبُرْدَةِ)، وَالَّتِي مَطَّلَعُهَا:

رَبِّمْ عَلَى الْقَاعِ بَيْنَ الْبَانِ وَالْعَلَمِ أَحَلَّ سَفْكَ دَمِي فِي الْأَشْهُرِ الْحُرَمِ
 وَفِيهَا يَقُولُ، وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ ﷺ:

مُحَمَّدٌ صَفْوَةُ الْبَارِي وَرَحْمَتُهُ وَبُعْيَةُ اللَّهِ مِنْ خَلْقٍ وَمِنْ نَسَمِ
 وَصَاحِبُ الْخَوْضِ يَوْمَ الرُّسُلِ سَائِلَةٌ مَتَى الزُّرُودُ وَجَبْرِيلُ الْأَمِينُ ظَمِي
 الْبَدْرُ دُونَكَ فِي حُسْنٍ وَفِي شَرَفٍ وَالْبَحْرُ دُونَكَ فِي خَيْرٍ وَفِي كَرَمِ
 شُمُ الْجِبَالِ إِذَا طَاوَلَتْهَا انْحَفَضَتْ وَالْأَنْجُمُ الزُّهْرُ مَا وَاسَمَتْهَا تَسِمِ

أَوْ قَصِيدَتِهِ فِي مَوْلِدِهِ ﷺ، وَالَّتِي مَطَّلَعُهَا:

وُلِدَ الْهُدَى فَالْكَائِنَاتُ ضِيَاءُ وَقَمُ الزَّمَانِ تَبَسُّمٌ وَتَنَاءُ
 الرُّوحِ وَالْمَلَأُ الْمَلَأْتُكَ حَوْلَهُ لِلدِّينِ وَالْدُّنْيَا بِهِ بُشْرَاءُ
 وَمِنْهُ غِنَاءُ الْمَوَاسِمِ الْفَاضِلَةِ كَأَغَانِي الْفَرَحِ بِمَقْدَمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَوْ
 الْحُزَنِ لِفِرَاقِهِ، وَالْحَجَّ.

وَمِنْهُ الْغِنَاءُ بِمَا يَزِيدُ فِي الْجِدِّ، وَيُنْشِطُ عَلَى الْعَمَلِ، وَيُحْيِي فِي
 النَّفْسِ مَعَانِي الْوَلَاءِ لِلدِّينِ وَالْوَطَنِ، كَأَغَانِي الْجِهَادِ وَالْحَرْبِ، وَالْأَغَانِي
 الْوُطَنِيَّةِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْعَصِيَّةِ الْمَنَافِيَةِ لِلشَّرْعِ.

وَمِنْهُ مَا يُفْصَدُ سَمَاعُهُ أَوْ التَّغْنِي بِهِ لِدَفْعِ الْوَحْشَةِ عَنِ النَّفْسِ،
وَطَرْدِ الْمَلَلِ، دُونَ مَفْسَدَةٍ.

وَمِنْهُ غِنَاءُ الْأَطْفَالِ بِالْأَهَازِيجِ وَشِبْهِ ذَلِكَ، وَمِمَّا يَتْلَهُونَ بِهِ، أَوْ يُعَدُّ
لَهُمْ، وَمِنْهُ غِنَاءُ الْأُمَمَاتِ لِتَنْوِيمِ الْأَطْفَالِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يُحَرِّكُ الْعَوَاطِفَ وَيَسْتَشِيرُ بِوَاطِنِ النَّفْسِ.

فهذا منه ما يَسْتَشِيرُ فِي النَّفْسِ الْأَلَمَ وَالْحُزْنَ، وَهُوَ أَنْوَعُ:

فَمِنْهُ الْأَسَى عَلَى فِعْلِ الْمَعَاصِي، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْغِنَاءِ، فَهَذَا
مَشْرُوعٌ حَسَنٌ.

كغِنَاءِ قَوْلِ الشَّاعِرِ ابْتِهَالًا:

يَا رَبِّ عَفْوِكَ ارْتَجِيهِ وَرَحْمَةً فَالذَّنْبُ ذَنْبِي يَا عَفْوَرُ كَبِيرُ
إِنِّي عَصَيْتُكَ فِي الْحَيَاةِ وَإِنَّنِي بَكَ مُؤْمِنٌ وَعَلَى هُدَاكَ أَسِيرُ
يَا رَبِّ إِنِّي قَدْ أَثْبَيْتُكَ نَادِمًا وَطَرَقْتُ بِابِكَ وَالْفَوَادُ كَسِيرُ
أَرْحَمَ ذَلِيلًا وَأَقْفَأَ مُتَضَرِّعًا يَرْجُو رِضَا الرَّحْمَنِ وَهُوَ قَدِيرُ

وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَلَى قَوَاتِ نَيْلِ الْمَطْلُوبِ مِنْ وَضَلِ الْمَحْبُوبِ،
فهذا وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ جَائِزًا، لَكِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ دَمٍّ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ
مَا يَسْتَشِيرُ مِنَ الْحَسْرَةِ عَلَى شَيْءٍ فَائِتٍ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا وَلَذَّتْهَا، وَهَذَا
كَحَالِ الْعُشَّاقِ فِيمَا يَقَوُّهُمْ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى مَنْ عَشِقُوا حِينَ يُحَالُ بَيْنَ
أَحَدِهِمْ وَمَحْبُوبَتِهِ.

وَجَوَازُهُ فِي الْأَصْلِ ثَابِتٌ فِي قِصَّةِ إِنْشَادِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ قَصِيدَتَهُ
الْمَشْهُورَةَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهَا هَذَا الْمَعْنَى، وَلَمْ يُنَكِّرْهُ عَلَيْهِ
النَّبِيُّ ﷺ، وَالْعِشْقُ عَلَّةٌ يُبْتَلَى بِهَا الْإِنْسَانُ، وَمَا دَامَ الْمَبْتَلَى بِهِ مُعَافَى

من مُوَاقَعَةِ المعاصي بِسَبَبِهِ فَهُوَ مَغْدُورٌ^(١)، وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِعِلَاجِهِ كَأَيِّ مَرَضٍ يَنْزِلُ بِهِ، وَأَنْ يَسْعَى لِعِلَاجِهِ وَدَفَعَهُ بِالْوَضَلِ الْمَشْرُوعِ.

وَأَمِثْلُهُ هَذَا فِيمَا يَتَغَنَّى بِهِ الْمَغْنُونُ مِنَ الشَّعْرِ لَا تُحْصَرُ، وَهَذَا أَكْثَرُ الْغِنَاءِ، وَقَدْ قَلَّبْتُ وَفَحَصْتُ مَجْمُوعَاتِ الْكَلِمَاتِ الْغِنَائِيَّةِ لِمَجْمُوعَةٍ مِنْ أَشْهَرِ الْمَغْنِينِ وَالْمَغْنِيَّاتِ فِي زَمَانِنَا، مِمَّنْ يَشِيعُ غِنَاؤُهُمْ وَيَتَشَرُّ انْتِشَارُ الْهَشِيمِ فِي النَّارِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ، فَوَجَدْتُ أَكْثَرَ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ - كَمَا يُسَمُّونَهَا - مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، تَحْكِي فِي جُمْلَتِهَا آلَامَ الْمُحِبِّينَ وَلَوْعَاتِهِمْ، وَتَذْكُرُ الْبُعْدَ وَالْفِرَاقَ، وَالْإِعْذَارَ وَاللُّومَ وَالتَّذَلُّلَ وَالْإِشْتِيَاقَ، وَمِنْهَا مَا يَذْكُرُ الْأَلَمَ بِسَبَبِ غَدْرِ الْمَحْبُوبِ أَوْ خِيَانَتِهِ، إِلَى أَحْوَالٍ مَعْرُوفَةٍ مِنْ شَأْنِ الشُّعْرَاءِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، عَلَى الْوَضْفِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٥].

وَذَلِكَ كِفَاءٌ مِنْ غَنَى بِقْصِيدَةِ الشَّاعِرِ إِبْرَاهِيمَ نَاجِي الْمَعْرُوفَةِ (بِالْأُطْلَالِ)، وَالَّتِي مَطَّلَعُهَا:

يَا قُودِي رَجِمَ اللَّهُ الْهَوَى كَانَ صَرْحًا مِنْ خَيَالِ فَهَوَى
وَمِنْ قَوْلِهِ فِيهَا:

يَا حَبِيبِي، كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ مَا بَايَدِنَا خُلِقْنَا ثَعَسَاءِ

(١) وَالْعِشْقُ إِذَا نَزَلَ بِإِنْسَانٍ فَهُوَ قَدَرٌ، لَا يَأْتُمُّ بِهِ، وَمِنْ أَمِثْلَةِ الْعَاشِقِينَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ كَانَ امْرَأُهُ ظَاهِرًا، وَلَا يُنْكِرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مُغِيثُ صَاحِبِ بَرِيرَةَ، فَقَدْ كَانَ زَوْجَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ، فَأَغْنَيْتَ بَرِيرَةَ فَخَيَّرْتَ فِيهِ، فَفَرَّقْتَهُ، فَكَانَ يُرَى يَطُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لَحْيَتَيْهِ، فَرَفَّقَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَشَفَعَ فِيهِ عِنْدَ بَرِيرَةَ، فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ لِلْعَبَّاسِ عَمُّو: «يَا عَبَّاسُ، أَلَا تَتَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثِ بَرِيرَةَ، وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا؟»، وَالْقِصَّةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» (رَقْمٌ: ٤٩٧٩) وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

رُبَّمَا تَجْمَعُنَا أَقْدَارُنَا ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَمَا عَزَّ اللُّقَاءُ
فَإِذَا ائْتَكَّرَ خَلٌّ خِلُّهُ وَتَلَاقَيْنَا لِقَاءَ الْقُرْبَاءِ
وَمَضَى كُلُّ إِلَى غَايَتِهِ لَا تَقُلْ شَيْئًا، وَقُلْ لِي الْحَقُّ شَاءَ

وَكَغِنَاءِ قَوْلِ الشَّاعِرِ أَحْمَدَ رَامِي:

غَلَبَ الشُّوقُ غَلَبَ وَالْهَوَى طَبَعَ عَجَبَ
كُلَّمَا قُلْتُ رَضِي نَالَنِي مِنْهُ غَضَبَ
فَإِذَا كَاسَ الْهَوَى إِنَّ ذِكْرَ الْحُبِّ عَذَبَ
لَا تَمِي فِي حُبِّهِ أَيُّ قَلْبٍ مَا أَحَبَّ؟
أَيُّ غُضَنِ لَمْ يَمِلْ إِنَّ نَسِيمَ الْفَجْرِ قَبَّ؟
أَيُّ طَيْرٍ لَمْ يَنْحُ مِنْ حَنِينٍ أَوْ طَرَبَّ؟
ذَا بَ قَلْبِي لَوْعَةً بَيْنَ جِدٍّ وَلَعَبَ
كَيْفَ يَحْيَا خَالِيًا مِنْ لَه عَيْنٌ وَقَلْبَ

ومنه ما يكون بسبب الفراق والبعد، كمفارقة الأوطان، والبعد
عن الأهل والأرحام والأصحاب، فهذا شوق مشروع في أضله، مطابق
للجيلة، لا يمنع منه لذاته.

ومنه ما يكون بسبب الأسى على تغيير الحال، وهذا أيضاً في
أضله مشروع غير مذموم.

ومنه الغناء بما يستثير الشهوات، ويرغب في تحصيلها، كالغناء
بما يصف المرأة حتى كأن السامع ينظر إليها، فهذا إن كان يستثير
شهوة مشروع كالزوج إلى زوجته، أو الزوجة إلى زوجها، فهو جائز.

فإن قلت: قد قال النبي ﷺ: «لا تبأشر المرأة المرأة فتتعتها

لِرَوْجِهَا، كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا^(١)، فهذا نُهي عن ذِكْرِ أوصافِ النساءِ.

قلتُ: هذا وَصَفٌ من مُعَيَّنَةٍ لِمُعَيَّنَةٍ لشيءٍ مَسْتَوٍ لا يَطْلُعُ عليه من المرأةِ أَجْنَبِيٌّ عنها، إِذِ المباشرةُ الاطلاعُ على الأوصافِ الباطنةِ نظراً أو مَلَمَساً، فإذا وَقَعَ للمرأةِ في حقِّ امرأةٍ أُخْرَى لم يَحِلَّ لَهَا أَنْ تُحَدِّثَ رَوْجَهَا أو سِوَاهُ من الأَجَانِبِ بِمَا اطَّلَعَتْ عليه من أوصافِها، فيُغْرِيه ذلكَ بها.

وَمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ فَهُوَ وَصَفٌ لغيرِ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ هُوَ أَيْضاً ذِكْرٌ لِمَا يُلْتَذُّ بِذِكْرِهِ من أوصافِ النساءِ دُونَ الإغراءِ بِمُعَيَّنَةٍ مِنْهُنَّ، وهذا إِذَا لم يَكُنْ سائِقاً إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَهُوَ مُبَاحٌ، وَقَدْ وَصَفَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ فِي «بَائِتِ سَعَادَ» حَبِيبَتَهُ بِأَشْيَاءَ من أوصافِ النساءِ، فلم يَنْهَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَالأَصْلُ جَوَازُ إِنْشَادِ شِعْرِ الْغَزَلِ الْعَفِيفِ دُونَ تَعَرُّضٍ لِمُعَيَّنَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ، وَدُونَ الْغَزَلِ الْمَاجِنِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ يَسْتَشِيرُ شَهْوَةً مَمْنُوعَةً، فَهَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِتَرْغِيْبِهِ بِتَحْصِيلِ مَا لَا يَحِلُّ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْقَوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدْوَانِ وَأَقْبُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

وَنَمَطُ هَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ الْغِنَاءِ أَجَلُّ عَنْهُ هَذَا الْكِتَابُ، وَمِثْلُهُ لَا يَخْفَى فِي الْعَادَةِ.

وَأَشَاعَتُهُ مِنْ بَابِ إِشَاعَةِ الْفَاجِسَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٤٩٤٢، ٤٩٤٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَالْآخِرَةُ ﴿[الثور: ١٩]، وَقَوْلُ الرَّفِثِ وَالْمَفْرَدَاتِ فِي نَعْتِ مَا يُسْتَحْيَا دِيناً
 مِنْ كَشْفِهِ، كَالسَّوَاتِ، مِنَ الْفُحْشِ الَّذِي يُجَانِبُ وَصَفَ الْإِيمَانِ، كَمَا
 قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا الْفَاجِسِ، وَلَا
 الْبَذِيِّ»^(١).

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «الْقَاتِلُ الْفَاجِشَةُ وَالَّذِي
 يُشِيعُ بِهَا فِي الْإِثْمِ سَوَاءٌ»^(٢).

القِسْمُ الثَّالِثُ: مَا يَكُونُ بِعِبَارَاتٍ مُحَرَّمَةٍ فِي ذَاتِهَا، كَالْحَلِفِ
 بِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ رَدِّ الْقَدَرِ، أَوْ ذِكْرِ مُفْرَدَاتِ الْفُحْشِ وَالْبَذَاءِ، وَكَتَغْزُلِ
 الرِّجَالِ بِالذُّكُورِ، وَشِعْرِ الْإِغْرَاءِ بِالْحَرَامِ، كَالشَّعْرِ الْمُغْرِي بِالنُّظَرِ
 الْمَحْرَمِ، وَالْمَتْعَةِ الْمَحْرَمَةِ، كَتَقْبِيلِ مَنْ لَا تَحِلُّ، وَوَضْعِ الشَّفَاءِ عَلَى
 الشَّفَاءِ، وَذِكْرِ تَوْرِيدِ الْخُدُودِ وَتَقْبِيلِهَا مِنْ أَجْنَبِيَّةٍ، فَهَذَا الْغِنَاءُ لَا يَحِلُّ.

وهذا موجودٌ في غِنَاءِ الْمُغْنِيَيْنِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ
 قَلِيلاً.

وَالْعَاقِلُ فِيمَا يَخْتَارُ سَمَاعَهُ مِنْ حَسَنِ الشَّعْرِ وَالتَّنْظِيمِ يَعُودُ فِيهِ إِلَى
 مَا أُوتِيَ مِنَ الْعَقْلِ وَالْحِكْمَةِ، وَمُفْرَدَاتِ الشُّعْرَاءِ خَلِيطٌ، وَمَا يَلْهُو بِهِ
 النَّاسُ وَيُغْنِيهِ الْمَغْنُونُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الشَّعْرِ الَّذِي يَغْلُبُ عَلَيْهِ الْعَبَثُ،

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (رَقْم: ٣٩٤٨) وَالبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ»
 (رَقْم: ٣١٢) وَأَبُو يَعْلَى (رَقْم: ٥٠٨٨، ٥٣٧٩) وَالبِرَازُ (رَقْم: ١٩١٤) وَابْنُ
 جِبَّانٍ (رَقْم: ١٩٢) وَالحَاكِمُ (١٢/١ رَقْم: ٣٠) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ،
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ ابْنِ
 مَسْعُودٍ مَثَلُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (رَقْم: ٢٢٤) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَيُتَرَفَّعُ عَنْ سَمَاعِهِ الْعُقْلَاءُ، كَمَا فِيهِ مَا أُشْرُتْ إِلَيْهِ مِنَ الْحُكْمَةِ وَيُغْنِرِ
 الْعَاطِفَةُ الْمَبَاحَ وَحَسَنَ الْكَلَامِ، وَالْعَاقِلُ مَنْ اخْتَارَ لِأُذُنِهِ كَمَا يَخْتَارُ لِبَطْنِهِ
 وَفَرْجِهِ وَسَائِرِ مُتَعْتِهِ.

وَبَعْدَ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ دَائِمًا فِي بَابِ الْمَبَاحَاتِ: أَنْ لَا
 تُصَدَّ عَنِ الْوَاجِبِ، وَلَا تَوْقَعُ فِي الْحَرَامِ، فَإِنْ صَيَّرَتْ صَاحِبَهَا إِلَى ذَلِكَ
 حَرَّمَ عَلَيْهِ الْقَدْرَ الَّذِي خَرَجَ بِهِ عَنْ حَدِّهِ.

وَدُونَ اعْتِبَارِ هَذَا التَّفْصِيلِ، وَتَعْمِيمِ الْحُكْمِ بِمَنْعٍ أَوْ إِبَاحَةٍ
 بِإِطْلَاقٍ، لَيْسَ مِمَّا يَأْتِي عَلَى اسْتِعْمَالِ جَمِيعِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا
 الْبَابِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

فَهَذَا هُوَ حَاصِلُ الْقَوْلِ فِي حُكْمِ الْمَوْسِقَى وَالْغِنَاءِ.

فَإِذَا ظَهَرَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي تَبَيَّنَ أَضْلُ حُكْمِهِ مِنْ جِهَةِ
 الشَّرْعِ بِذَلِكَ، فَالْوَاجِبُ الثَّبَاتُ عَلَى حُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ، وَالتَّسْلِيمُ لَهُ، وَلَا
 يَحِلُّ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ تَغْيِيرِ الزَّمَانِ ذَرِيعَةً إِلَى تَغْيِيرِ أَضْلٍ ذَلِكَ الْحُكْمِ،
 فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلِيمٌ خَبِيرٌ، فَشَرَعَ لِعِبَادِهِ الشَّرَائِعَ بِمَا يُنَاسِبُ
 مَكْتَتَهُمْ وَاسْتَطَاعَتَهُمْ:

فَبَيَّنَ الْحَلَالَ بِطَرِيقَيْنِ: الْإِجْمَالِ؛ لِتَعَذُّرِ خَضِرِ أَفْرَادِهِ، حَيْثُ سَخَّرَ
 تَعَالَى لِعِبَادِهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ رَحْمَةً وَنِعْمَةً،
 وَالتَّفْصِيلِ، وَذَلِكَ لِبَغْضِ أَثْمَلَةِ الْحَلَالِ إِظْهَارًا لِمُتَّبِعِهِ عَلَى عِبَادِهِ لَا خَضَرَ.

وَبَيَّنَ الْحَرَامَ تَفْصِيلًا فَلَمْ يَدَعْ لِأَحَدٍ شُبْهَةً فِي حُكْمِ شَيْءٍ مِنْ
 أَفْرَادِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ
 إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٧].

وَبَيَّنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ، رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَخْلَى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ غَفُورٌ، فَأَقْبِلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسَى شَيْئاً»، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(١).

وَتَحَصَّلَ مِنَ الدَّرَاسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَنَّ الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءَ كَانَتِ مَوْجُودَةً قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَجَاءَ الْإِسْلَامُ وَنَزَلَ التَّشْرِيعُ، وَلَمْ تَجِدْهَا فِيمَا فَصَّلَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ تَحْرِيمَهُ، وَلَوْ ثَبَّتَ قَائِلٌ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ مُغْنِياً لَهُ لِلْقَوْلِ: هِيَ عَلَى أَصْلِ الْجُلِّ، لَكِنَّا بَيْنَا أَيْضاً مِنَ الْبَرَاهِينِ الْمُثَبِّتَةِ لَصِحَّةِ هَذَا الْأَصْلِ بِخُصُوصِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَا لَا يَدْعُ رِيَّةً فِي ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.



(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (رَقْم: ١٢٣ - كَشَفَ الْأَسْتَارَ) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْتَدْرَكِ الشَّامِيِّينَ» (رَقْم: ٢١٠٢) وَالذَّارِقُطْنِيُّ (٤/٤٧٤) وَالْحَاكِمُ (٢/٣٧٥ رَقْم: ٣٤١٩) وَابَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِى» (١٠/١٢) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ رَجَاءِ بْنِ خَيْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، بِهِ.

قَالَ الْبَزَّازُ: «إِسْنَادُهُ صَالِحٌ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ».

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ عَلَى تَرَدُّدٍ فِي إِمْكَانِ سَمَاعِ رَجَاءِ بْنِ خَيْوَةَ مِنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، إِذْ مَوْتُ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَدِيمٌ، وَرَجَاءُ يَرُورِي عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ وَقَدْ أَذْرَكَهَا، وَمَعْظَمَةُ إِدْرَاكِهِ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ مُحْتَمَلَةٌ عَلَى بُعْدٍ، وَقَدْ جَزَمَ الذَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ بِكَوْنِ رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مُرْسَلَةً.

وَعَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ لِحَدِيثِهِ هَذَا شَوَاهِدَ قَوِيَّةً، مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ وَأَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

الغناء والإنشاد الديني

يَعُودُ مَا يُسَمِّيهِ بَعْضُ النَّاسِ بِ(الإنشادِ الدينيِّ) إِلَى وَقْتِ مَبَكَّرٍ،
حِينَ ظَهَرَ فِي الْعِرَاقِ فِي أَوَاخِرِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ مَا عُرِفَ بِ(التَّغْيِيرِ).
وَالْتَّغْيِيرُ: مَا يُقْرَأُ بِالتَّطْرِيبِ مِنَ الشُّعْرِ فِي ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى.
وَأَصْلُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: كَأَنَّهُمْ إِذَا تَنَاشَدَوْهَا بِالْأَلْحَانِ
طَرَّبُوا، فَزَقَصُوا وَأَزْهَجُوا، فَسُمُوا مُغْبِرَةً.
وَقَالَ الزَّجَّاجُ: سُمُّوا (مُغْبِرِينَ) لِتَزْهِيهِمُ النَّاسَ فِي الْفَانِيَةِ
الْمَاضِيَةِ، وَتَرْغِيهِمُ فِي الْغَائِبَةِ، وَهِيَ الْآخِرَةُ الْبَاقِيَةُ^(١).
وَهَذَا الْفِعْلُ حِينَ ظَهَرَ أَنْكَرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: الشَّافِعِيُّ، وَيزِيدُ بْنُ
هَارُونَ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.
قَالَ الشَّافِعِيُّ: «خَلَّفْتُ بِالْعِرَاقِ شَيْئًا يُسَمَّى التَّغْيِيرَ، وَضَعْتُهُ
الرِّنَادَقَةَ، يَسْعَلُونَ بِهِ النَّاسَ عَنِ الْقُرْآنِ»^(٢).

(١) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (مادة: غير).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص: ٣٠٩ - ٣١٠) والخَلَالُ فِي
«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (رقم: ١٩١، ١٩٢) وأبو نعيم في =

وَرُوِيَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، قَالَ: «مَا يُغَيِّرُ إِلَّا فَاسِقٌ، وَمَتَى كَانَ التَّغْيِيرُ؟»^(١).

والعبارات فيه عن أحمد بن حنبل جاءت من وجوه، فسُئِلَ مرّةً فَسَكَتَ، ومرّةً كَرِهَهُ، ومرّةً قَالَ: لَا يُغَيِّرُنِي. ومرّةً قِيلَ لَهُ: هُوَ بِدْعَةٌ؟ فَقَالَ لِلسَّائِلِ: حَسْبُكَ. وهذا تَوَقُّفٌ. ومرّةً قِيلَ لَهُ: مَا تَرَى فِي التَّغْيِيرِ؛ إِنَّهُ يُرْفِقُ الْقَلْبَ؟ فَقَالَ: بِدْعَةٌ. وَجَزَمَ فِي رَوَايَةٍ بِقَوْلِهِ: هُوَ بِدْعَةٌ وَمُحَدَّثَةٌ^(٢).

فَلْتُمْ: وَلَعَلَّ ذَلِكَ التَّرْدُّدَ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ تَعْنُنٌ وَإِنْشَاداً بِذِكْرِ اللَّهِ وَالْذَّارِ الْآخِرَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَشِبْهِ ذَلِكَ، لَكِنْ لَمَّا يَكُنْ لَهُ مِثَالٌ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ فِي الْعَمَلِ النَّبَوِيِّ وَلَا عَمَلِ الصَّحَابَةِ أَنْكَرَهُ، وَحَكَّمَ بِأَنَّهُ بِدْعَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ مَصْلَحَةٌ.

وَتَحْرِيرُ ذَلِكَ:

أَنَّ هَذَا عَائِدٌ إِلَى الْقَوْلِ فِي الْبِدْعِ الْإِضَافِيَّةِ: وَهِيَ كُلُّ عَمَلٍ هُوَ عِبَادَةٌ وَقُرْبَةٌ مَشْرُوعَةٌ مِنْ جِهَةٍ أَضْلَاهُ، مُحَدَّثٌ فِي صَوْرَتِهِ وَهَيْئَتِهِ.

= «الحلية» (رقم: ١٣٤٩٤) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (٢٨٣/١) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْيِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٣٠) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْلِيهِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (رقم: ١٩٣) وَفِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(٢) ذَكَرَ تِلْكَ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ: الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ» (رقم: ١٨٠ - ١٩٠). وَانْظُرْهَا أَيْضاً فِي: الْفُرُوعِ لِابْنِ مُفْلِحٍ الْمُقَدِّسِيِّ (٣١٢/٥)، وَالْإِنْصَافِ، لِلْمُرْدَاوِيِّ (٣٤٣/٨).

وَأَوْرَدَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْيِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٢٥ - ٢٢٦) عَنْ أَحْمَدَ حِكَايَةً يُجِيزُ فِيهَا إِنْشَادَ الْقَصَائِدِ الزُّهْدِيَّةِ، لَكِنَّهُ مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي الْعَزِّ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُكْبَرِيِّ يُعْرَفُ بِ(ابْنِ كَادِشٍ) وَتَحَرَّفَ فِي كِتَابِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ إِلَى (كَأُوسٍ)، وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِثِقَةٍ، أَنَّهُمْ بِالْكَذِبِ.

فَذَكَرُ اللهُ مَشْرُوعَ مَأْمُورٍ بِهِ، وَالْاجْتِمَاعَ لَهُ مَشْرُوعٌ، وَلَكِنْ تَحْصِيلُهُ عَلَى صُورَةِ الْأَدَاءِ الْجَمَاعِيِّ وَالْإِنْشَادِ الْمَلْحَنِ مِمَّا لَا يَوْقِفُ فِيهِ عَلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِإِنْكَارِ مِثْلِ هَذَا، بِمَا جَاءَ بِهِ الْأَثَرُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ حِينَ خَرَجَ عَلَى قَوْمٍ فِي مَسْجِدٍ بِالْكُوفَةِ وَهُمْ يَذْكُرُونَ اللهَ تَعَالَى، عَلَى صِفَةٍ أَنْكَرَهَا عَلَيْهِمْ، حَيْثُ رَأَوْهُمْ قَدْ تَحَلَّفُوا جَلْقًا، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصَا، وَعَلَى كُلِّ حَلَقَةٍ مِنْهَا رَجُلٌ يَقُولُ: كَبُرُوا مِثَّةً، هَلَّلُوا مِثَّةً، سَبَّحُوا مِثَّةً، وَهُمْ يَقْعَلُونَ.

وَأَقُولُ مُحَرَّرًا لِدَلَالَةِ هَذَا الْخَبَرِ: وَجَدْتُ أَدْلَةً الْاجْتِمَاعِ لِلذِّكْرِ مُتَوَاتِرَةً فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَمَا كَانَ لِابْنِ مَسْعُودٍ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ مَا يَصِلُ عِلْمُهُ إِلَى أَمْثَالِنَا، فَيُنْكِرَ مُجَرَّدَ الْاجْتِمَاعِ لِلذِّكْرِ اللهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ بِهِ إِنْكَارُ ذِكْرِ اللهِ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ، وَهَلْ أَتَكَرَّ عَدُّ الذِّكْرِ؟ أَوْ اسْتِعْمَالُ الْحَصَا؟ أَمْ أَتَكَرَّ شَيْئًا آخَرَ؟ فَأَمَّا عَدُّ الذِّكْرِ فَأَصْلُهُ مَوْجُودٌ صَحِيحٌ فِي السُّنَّةِ شَائِعٌ مِمَّا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ، وَالْعَدُّ بِالْحَصَا، أَوْ بغيرِهِ كَالسُّبْحَةِ، إِنَّمَا هُوَ وَسِيلَةٌ لِأَدَاءِ الْمَشْرُوعِ، لَيْسَ عِبَادَةٌ فِي نَفْسِهِ لِيُلْحَقَ بِالْبِدْعِ.

نَعَمْ، أَتَكَرَّرَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ شَيْئًا رَأَوْهُمْ يَقْعَلُونَهُ مِمَّا اجْتَهَدُوا فِيهِ لَيْسَ مِمَّا لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ أَصْلٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِمَّا صَارَ بِهِمْ مِنْ بَعْدُ إِلَى مُفَارَقَةِ الْجَمَاعَةِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَاتُ الْقِصَّةِ^(١).

(١) وَهِيَ قِصَّةٌ صَحِيحَةٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَخْرَجَهَا الدَّارِمِيُّ (رَقْم: ٢٠٨) وَغَيْرُهُ، وَقَدْ جَمَعَتْ طَرَفُهَا وَالْفَاظُهَا فِي كِتَابِي «عِلَلُ الْحَدِيثِ».

يُؤَيِّدُهُ فِي عُلْطِ الْاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْأَثَرِ عَلَى مَنَعِ الْجَمَاعِ لِذِكْرِ اللَّهِ عَلَى هَيْئَةٍ مِنَ الْأَدَاءِ، أَنَّهُ مَوْقُوفٌ مِنْ رَأْيِ الصَّحَابِيِّ، وَرَأْيِ الصَّحَابِيِّ اجْتِهَادٌ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَقَدْ وَفَّقْنَا فِي التَّصَوُّصِ عَلَى عِدَّةِ حَوَادِثَ أَقَرَّ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ فِيهَا عَلَى أَعْمَالٍ وَأَقْوَالٍ كَانُوا يَفْعَلُونَهَا بِمُقْتَضَى الْعُمُومِ، دُونَ تَوْقِيفٍ خَاصٍّ بِشَأْنِهَا فِي حَيَاتِهِ ﷺ، وَذَلِكَ فِي حَوَادِثَ عَدِيدَةٍ.

وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ يُسْتَفَادُ مِنْ عُمُومَاتِ الشَّرْعِ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ أَصُولُهُ، وَبَابُ ذِكْرِ اللَّهِ مِنْ أَوْسَعِ الْأَبْوَابِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا الْعُمُومُ، اجْتِمَاعاً وَانْفِرَاداً، مَا كَانَ بَلْفِظٍ مَشْرُوعٍ.

فَالْتَّغْيِيرُ غَايَتُهُ أَنَّهُ إِنْشَادُ لِلْقَصَائِدِ الْمَرْفُوقَةِ لِلْقُلُوبِ، فَيُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهَا، وَيَحْدُو بِهَا إِلَى الدَّارِ الْآخِرَةِ، وَيُحَلِّقُ بِالنَّفُوسِ فِي رِيَاضِ الْإِنْسِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعِبَارَاتٍ صَحِيحَةٍ وَشِعْرِ حَسَنِ، فَهُوَ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ، فَإِذَا اقْتَرَنَ بِالْإِنْشَادِ اللَّحْنُ الْمُؤَثِّرُ زَادَهُ حُسْنًا، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ إِلَى أَثَرِهِ الْمَشْرُوعِ.

أَمَّا إِنْكَارُ الشَّافِعِيِّ لَهُ فَهُوَ يَحْكِي مَا تَرَكَ عَلَيْهِ حَالُ أَهْلِ بَغْدَادَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يُقْبِلُونَ عَلَيْهِ وَيَدْعُونَ الْقُرْآنَ، إِذْ عَلَّاهُ إِنْكَارُهُ أَنَّهُمْ اسْتَعَاذُوا بِذَلِكَ عَنِ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَا يَجُوزُ الْامْتِرَاءُ فِي إِنْكَارِهِ مِنْ فِعْلٍ مِنْ يَفْعَلُهُ، وَلَكِنْ مِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ قُدْرًا يُنْشِطُ النَّفْسَ وَيُعِيْثُهَا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَيَتَّقِيهَا فِي ذِكْرِهِ، وَيَعْلُقُهَا بِكِتَابِهِ وَدِينِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ يُبْعِدُ عَنْهَا وَخَشَةَ الدُّنْيَا، وَيَرْبِطُهَا بِالْآخِرَةِ، فَمَا هَذَا وَاللَّهُ طَرِيقُ الزَّانِدِ قَعِ وَلَا الْفَسَاقِ الَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا.

وأما إنكار أحمد بن حنبل، فلا تُغفل أنه كان يتردد في التغيير، ولم يثبت فيه على قول واحد، وأشد ما جاء عنه وصف ما كان يفعلُه المغبرون من عبادة الصوفية بالإحداث والبدعة، وهذا على معنى البدعة الإضافية التي ذكرت، وهو باب يسوع فيه الاجتهاد، وله نظائر في اجتهادات الصحابة.

وجائز أن يكون رأي أحمد في ذلك؛ من أجل ما يخشاه من الإلهاء به عن القرآن، كالشأن فيما حكى الشافعي عن أهل بغداد.

وأحمد لم يكن ينكر ما يفعلُه الصوفية بإطلاق، فقد وجدت عنه نصاً يحسن فيه من أمرهم، مما يكون منهم في مجالس ذكرهم، يُراعي فيه أحوالهم من الآس يذكر الله، وذلك ما حكاه ابنه عبدالله، قال:

سمعت أبي، رحمه الله، وقد قيل له: إن هؤلاء الصوفية جلوساً في المساجد على التوكل بغير علم؟ فقال: العلم أقدّمهم، قيل له: فإن همهم كسرة وخزقة؟ فقال: لا أعلم أن قوماً أعطوا قدراً من قوم يكون همهم من الدنيا كسرة وخزقة، قيل: فإنهم إذا سمعوا السماع يقومون يرقصون؟ فقال أبي، رحمه الله: دعوهم يفرحون مع الله ساعة^(١).

(١) أخرجه أبو طاهر السلفي في «الطبوريات» (ق: ٨/ب) بإسناد لا بأس به، وقد طعن الذهبي على أحد روايته بغير حجة سوى أنه روى هذه الحكاية عن أحمد، ولم ينبس الذهبي إلى ذلك من أحد، وكأنه اعتبر الرواية عن أحمد في دمه بغض ما تفعله الصوفية مضيقاً لمثل هذه الرواية، ولا نلزم، فإن أحمد تروى عنه في الأمر الواجد المسائل المتعددة المتخالفة في ظاهرها، تُخرج منه على الأحوال المختلفة، تارة بحسب حال السائل، وتارة باعتمادات تتصل بالمسؤول عنه، وتارة تتصل بطرف المسألة، وتارة يرجع جوابه إلى اختلاف الاجتهاد، إلى أسباب ليس هذا محل بسطها، وإنما المقصود أن هذه الحكاية عنه لم يجد في روايتها =

قُلْتُ: والذِّكْرُ بقراءة القرآن أعظمُ الذِّكْرِ وأفضلهُ، وبالمأثورِ عن رسولِ الله ﷺ هو من بابِهِ؛ لِمَخْرَجِهِ من أَعْلَمِ الخَلْقِ بالله تعالى رسولِ الله ﷺ، ولِما أُوتِيَ من جَوَامِعِ الكَلِمِ، ثُمَّ الذِّكْرُ بِكُلِّ ما هو حَسَنٌ من القَوْلِ من شِعْرِ أو نَثَرٍ، اشْتَمَلَ على ذِكْرِ التَّوْحِيدِ والتَّحْمِيدِ لله تعالى، وَذِكْرِ الآخِرَةِ والوَعْدِ والوَعِيدِ، والصَّلَاةِ على النَّبِيِّ ﷺ وَذِكْرِ شَمَائِلِهِ وَخِصَالِهِ مِمَّا يَزِيدُ حُبَّهُ في القُلُوبِ.

وَالنَّفْسُ تَأْخُذُ من كُلِّ ذَلِكَ بِغِذَائِهَا، وَتَشَوِّقُ إِلَيْهِ بِكُلِّ طَرِيقٍ خَلا من مُخَالَفَةِ في ذَاتِهِ لِما جاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ في مَسْجِدِهِ المَلَأَ من أَصْحَابِهِ يَجْتَمِعُونَ يَذْكُرُونَ الله والآخِرَةَ، بل وتأتي عَنْهُ التَّصَوُّصُ بالتَّوْبَةِ في ذَلِكَ في الاجْتِمَاعِ وفي الخَلَوَاتِ، والتَّصَوُّصُ فِيهِ كَثِيرَةٌ:

كَمَا في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَائِكَةُ سَيَّارَةٍ فَضْلًا^(١)، يَنْتَبِعُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا مَجْلِسًا فِيهِ ذِكْرٌ قَعَدُوا مَعَهُمْ، وَحَفَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِأَجْنَحَتِهِمْ، حَتَّى يَمْلَأُوا ما بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِذَا تَفَرَّقُوا عَرَجُوا

= من يُؤْخَذُ عَلَيْهِ ما يُقْدَحُ في نَفْلِهِ بَسْبِ، وَرَأَيْتُ ابْنَ مُفْلِحِ الحَنْبَلِيِّ، وَهُوَ من أَتَمِّ المَذْهَبِ، وَلَهُ اعْتِنَاءٌ فائقٌ بِمَسَائِلِ أَحْمَدَ، ذَكَرَ هَذِهِ الْحِكَايَةَ بِمَعْنَاهَا في كِتَابِ «الْفُرُوعِ» (٣١٢/٥) من وَجْهِ آخَرَ عن أَحْمَدَ، وَلَمْ يُنَكِّرْها من جِهَةِ الثَّقَلِ، إِثْمًا تَأَوَّلَ السَّمَاعُ فِيهَا على سَمَاعِ القرآن، فَقَالَ: «ولعلَّ مُرَادَهُ سَمَاعُ القرآن، وَعُذْرُهُم لِقُوَّةُ الوَارِدِ، وَأَقُولُ: مِيقَاتُ الْحِكَايَةِ الَّذِي أَرَادَهُ لَا يُسَاعِدُ على إِيرَادَةِ سَمَاعِ القرآن، بَلِ السَّمَاعُ إِذَا ذُكِرَ عَنِ الصُّوفِيَّةِ تَبَايَرَ إلى الدَّهْنِ السَّمَاعُ المَعْهُودُ بِإِنْشَادِ الفَصَائِدِ والتَّطْرِيبِ بِهَا بِالذِّكْرِ والصَّلَاةِ على النَّبِيِّ ﷺ وَتَدْيِجِهِ وَشِبْهِ ذَلِكَ.

(١) فَضْلًا: أَي مَلَائِكَةُ لَا شَأْنَ لَهُمْ غَيْرُ تَقْدِيرِ جَلَّتِ الذِّكْرُ، لِيُسَوِّوا بِالْحَفَظَةِ.

وَصَعَدُوا إِلَى السَّمَاءِ، قَالَ: فَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ ﷻ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ فِي الْأَرْضِ: يُسَبِّحُونَكَ، وَيُكَبِّرُونَكَ، وَيُهَلِّلُونَكَ، وَيَحْمَدُونَكَ، وَيَسْأَلُونَكَ، قَالَ: وَمَاذَا يَسْأَلُونِي؟ قالوا: يَسْأَلُونَكَ جِئْتِكَ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا جِئْتِي؟ قالوا: لَا، أَيْنَ رَبِّ، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا جِئْتِي؟ قالوا: وَنَسْتَجِيرُوكَ؟ قَالَ: وَمِمَّ نَسْتَجِيرُوكَ؟ قالوا: مِنْ نَارِكَ يَا رَبِّ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا نَارِي؟ قالوا: لَا، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا نَارِي؟ قالوا: وَنَسْتَغْفِرُوكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، فَأَعْطَيْتُهُمْ مَا سَأَلُوا، وَأَجَزْتُهُمْ مِمَّا اسْتَجَارُوا، قَالَ: فَيَقُولُونَ: رَبِّ، فِيهِمْ فَلَانٌ، عَبْدٌ خَطَاءٌ، إِنَّمَا مَرَّ فَجَلَسَ مَعَهُمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: وَلَهُ غَفَرْتُ، هُمْ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ^(١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي: فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَيْبَرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمِينِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً»^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ ﷻ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فَبَعَثَ اللَّهُ غَنَمَهُ»^(٣).

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٦٠٤٥) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٢٦٨٩).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٦٩٧٠) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٢٦٧٥).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْم: ٢٧٠٠).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

«مَا مِنْ قَوْمٍ اجْتَمَعُوا يَذْكُرُونَ اللَّهَ، لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا وَجْهَهُ، إِلَّا نَادَاهُمْ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ قَوْمُوا مَغْفُوراً لَكُمْ، قَدْ بُدِّلَتْ سَيِّئَاتُكُمْ حَسَنَاتٍ»^(١).

قلتُ: فهذه نُصوصٌ صَحِيحَةٌ، عَامَّةٌ، ظَاهِرَةٌ فِي اسْتِحْبَابِ الْاجْتِمَاعِ لِذِكْرِ اللَّهِ، لَمْ تُحْصَ مِنْ هَيْئَاتِ الذِّكْرِ هَيْئَةٌ دُونَ أُخْرَى، بَلْ ظَاهِرُهَا اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِمَاعِ وَالتَّوَافُقِ، وَمِنْ ذَلِكَ وَقُوعُ الذِّكْرِ مِنْ قِبَلِ الْجَمَاعَةِ بِصَوْتٍ وَاحِدٍ، مُتَدَرِّجٌ فِي عُمُومِ الْحَدِيثِ لَا يَجُوزُ إِنْكَارُهُ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «وَإِنْ ذَكَرْتَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ» إِلَّا الدَّلَالَةُ عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ بِهِ فِي الْجَمَاعَةِ، إِذْ دُونَ ذَلِكَ لَا وَجْهَ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الذِّكْرِ فِي النَّفْسِ وَالذِّكْرِ فِي الْمَلَأِ.

وَأَضَلُّ هَذَا كُلُّهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، حَيْثُ جَاءَ أَمْرُ الْجَمَاعَةِ بِالذِّكْرِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْعُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَبِيرًا ۝ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝﴾ [الاحزاب: ٤١، ٤٢]، وَقَالَ: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وَقَالَ ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ كَذِيرًا وَالَّذِينَ يَذْكُرُونَ﴾ [الاحزاب: ٣٥].

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٣٧/١٩) رَقْمُ: (١٢٤٥٣) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٦١). كَشَفَ الْأَسْتَارَ وَأَبُو يَعْلَى (رَقْمُ: ٤١٤١) وَالتَّحْقِيقُ فِي الْأَوْسَطِ (رَقْمُ: ١٥٧٩) وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (١٦٠/٨) وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيِّ» (رَقْمُ: ٣٤٢٣) وَالضَّيَاءُ فِي «الْمَخْتَارَةِ» (رَقْمُ: ٢٦٧٥ - ٢٦٧٨) مَنْ طَرِيقِ مَيْمُونِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سَبَّاحٍ، عَنْ أَنَسٍ، بِهِ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وَلَهُ شَاهِدَانِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ.

وَهَذَا مَعْنَى مَعَ ظُهُورِهِ فِي التَّصَوُّصِ الصَّحِيحَةِ جَعَدَتْهُ طَائِفَةٌ،
فَتَفَرَّتِ النَّاسَ عَنْ مَجَالِسِ الذِّكْرِ وَحَلَقِهِ، حَتَّى مَاتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى عِنْدَ
أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَشَبِّهِينَ لِلتَّدِينِ فِي زَمَانِنَا.

فَإِذَا صَحَّ بِمَا تَقَدَّمَ مَشْرُوعِيَّةُ الذِّكْرِ الْجَمَاعِيِّ، كَانَ ذَلِكَ مَشْرُوعاً
بِكُلِّ صِغَةٍ لِلذِّكْرِ مَشْرُوعَةً فِي نَفْسِهَا، وَمِنْهُ الشُّعْرُ الْمَرْقُوقُ لِلْقُلُوبِ
بِذِكْرِ اللَّهِ، الْمُتَضَمِّنُ لِلتَّعْدِيسِ وَالتَّعْظِيمِ وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّهْلِيلِ،
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَذِكْرُ شَمَائِلِهِ وَصِفَاتِهِ لِتَشْوِيقِ الْقُلُوبِ إِلَيْهِ،
وَذِكْرُ مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ وَجَمِيلِ الصِّفَاتِ إِغْرَاءً بِهَا.

وَأَدَاءُ ذَلِكَ بِالصُّورَةِ الْحَسَنِ يَزِيدُ ذَلِكَ حُسْنًا؛ مِنْ أَجْلِ أَثَرِهِ فِي
النَّفْسِ، وَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي اسْتَحَبَّ لِأَجْلِهِ التَّطَرُّبُ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ.

فَإِنْ وَقَعَ مَعَهُ اهْتِرَازٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ، كَالَّذِي يَقَعُ لِلتَّالِي أحياناً، فَيَرَى
نَفْسَهُ يَتَمَائِلُ دُونَ شُعُورِهِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَفَطَّنَ لَهُ وَيَدْرَأَهُ عَنْ نَفْسِهِ لَتِمَكَّنَ
مِنْ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْيَانِهِ، لَكِنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْوَجْدُ وَالْحَالُ وَالْأَنْسُ
بَطِيبِ الْأَلْفَاظِ مَقْرُونَةِ بَطِيبِ التَّعْطِمَاتِ، فَيَأْخُذُ بِالْأَلْبَابِ، حَتَّى يَخْشَعُ
الْقَلْبُ وَتَذَمَّعَ الْعَيْنُ، فَذَلِكَ إِنْ وَقَعَ فَلَيْسَ مِمَّا يُعَابُ لِدَاتِهِ، لَكِنْ لَا
عَلَى حَالٍ مِنْ يَصِيرَ ذَلِكَ بِهِ إِلَى الرُّقُصِ عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الْخَبِيرَةِ بِهِ،
كَشَانِ أَصْحَابِ الْمَلَاهِي وَالشُّهُوَاتِ، إِذْ حَالُ أَصْحَابِ الْأَحْوَالِ فِي هَذَا
وَاقِعٌ بِسَبَبِ مَا يَغْلِبُ مِنَ التَّأَثُّرِ فِي الْوَقْتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ شَأْنٌ مَنْ يُعِيدُ
وَيَسْتَعِدُّ لَهُ.

هَذَا فِي شَأْنِ الذِّكْرِ بِالْأَلْفَاظِ التَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَشِبْهِهَا،
كَالَّذِي جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَدْزَرُ لَمْ أَرِ التَّقَرُّبَ بِهِ
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِمَّا يُنْكَرُ؛ لِأَنْدِرَاجِهِ تَحْتَ مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ مِنَ الْعُمُومِ.

وإنما تُنكَرُ صورته إذا ضُمَّت إليه الملاهي، فإنَّ ضَرْبَ الدُّفوفِ والطُّبُولِ والأوتارِ، وتَفَخُّ المزاميرِ وشبهها، ليسَ مِنَّا شَرَعَ اللهُ تعالى التَّعَبُّدَ بِهِ.

وهذه الصُّورةُ هي التي أُنْكَرَ لأجلها بَغْضَ سَمَاعِ الصُّوفِيَّةِ كَثِيرٌ من أعيانِ الأئمةِ المتأخِرِينَ، كَعِزِّ الدِّينِ ابنِ عبدِالسَّلامِ^(١)، وأبي عَمْرٍو بن الصَّلَاحِ^(٢)، وأبي مُحَمَّدٍ بنِ قُدَّامَةَ المقدسي^(٣)، وابنِ تيمِيَّةَ الحَرَّانِي^(٤)، وابنِ قَيِّمِ الجوزِيَّةِ^(٥)، وغيرِهِم.

وأما التَّلَهِّي بِجَمِيلِ الشُّعْرِ المتضمَّنِ للمعاني الصَّحيحةِ، والتي لا تَخْلُو من ذِكْرِ اللهِ تعالى أو شُكْرِ لَهُ، أو ابْتِهَالٍ واستِغْفَارٍ، أو صلاةٍ على نبيِّهِ ﷺ ومَدِيحٍ لَهُ، أو أَسْفٍ على الماضي المضْيِعِ في غيرِ طاعةِ اللهِ، وشِبْهِ ذَلِكَ مِنَّا يَكُونُ من بابِهِ، فليسَ هذا من قَبِيلِ ما تَقَدَّمَ، ولا يُفَعَّلُ على سَبِيلِ التَّعَبُّدِ، إِنَّمَا هو من بابِ اللُّهُوِّ بالمباحِ، يتَحَقَّقُ بِهِ مَقْصَدُ صَحِيحٌ.

فهذا النوعُ إذا ضُمَّ إليه من أضواءِ المعارِفِ ما تَسْتَعْدِبُهُ النُّفُوسُ كَأَن من ضُمَّ المباحِ إلى المباحِ، والتَّلَهِّي بِهِ خَيْرٌ من التَّلَهِّي بِقَصَائِدِ

(١) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام (٢/٢١٦ - ٢١٩)، (٢٢٠ - ٢٢١).

(٢) انظر: فتاوى ابن الصلاح (٢/٤٩٨).

(٣) في «فتا في دَمِ الشَّيْبَةِ والرَّقْصِ والسَّماعِ» لَهُ، نَشَرَهَا الشَّيْخُ أَبُو عبد الرَّحْمَنِ بن عَقِيلِ الظَّاهِرِيُّ في «الدَّخِيرَةِ من المصنَّفات الصَّغِيرَةِ».

(٤) في مواضع كثيرة من كتبه، انظر من ذلك: مجموع الفتاوى (١١/٣٠٨ - ٣١٤).

(٥) في مواضع عدَّة، من أبرزها كتابُهُ المفرد «مسألة السَّماعِ»، وفي جُمْلَةٍ «إغاثة اللُّهْفَانِ».

العشيق والغرام، وألم الفراق للمحبوب وفوات وصله، وفيه ترويح
للنفس بما لا يتدرع به إلى معصية، بل يقيها في دائرة المشروع.

وهذه هي صورة ما يعرفه الناس اليوم بـ(الأنشيد الإسلامية)، فهي
غناء بشعر وكلام حسن، بأصوات طيبة، وضُم الموسيقى إليها مما
يزيدها حسناً، وإن كنت لا أرى تسميتها بـ(الإسلامية) مما يتبغى؛ ذرأ
لما يوهمه هذا الإطلاق من أن ما سواها ليس مشروعاً، كالغناء
العاطفي أو الوطني مثلاً إذا كان على الوصف الجائر الذي قدمته بيانه
في المبحث السابق.



مسائل تتصل بالغناء والموسيقى

المسألة الأولى: سماع المرأة الغناء من أجنبي عنها، وسماع الرجل الغناء من أجنبية عنه.

أما سماع المرأة الغناء من رجل أجنبي عنها، فقد تقدم التنبيه عليه فيما دل عليه حداء أنجشة بالنساء، بإقرار رسول الله ﷺ.

والأضل في صوت الرجل تسمعه المرأة بعلم أو قرآن أو ذكر أو أذان، أو شعر وغناء، سواء في الإباحة في حقها، طرب به أو لم يطرب.

وكذلك المرأة يسمع صوتها بالغناء الرجل الأجنبي عنها، فصوتها لذاته ليس بعورة، وليس في الكتاب ولا السنة ما يمنع المرأة من أن يسمع صوتها أجنبي، ولا ما يمنع الرجل من أن يسمع صوت أجنبية عنه، بل دل الكتاب على أن للمرأة أن تتكلم أمام الأجانب كما يأتي، وأما السنة، فكانت المرأة تكلم النبي ﷺ وخذه وأمام الملا وهم يسمعون، في وقائع كثيرة^(١).

(١) ومن الناس من تعلق بحديث تركها التسيخ لتنبيه الإمام إذا سها في صلاته، =

فإن قيل: نهى الله تعالى أمهات المؤمنين عَنِ الإخضاع بالقَوْل،
 في قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ يَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا
 مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قلت: نعم، هذا نهى عَنِ الإخضاع بالقَوْل، لا نهى عَنِ سَمَاعِ
 الصَّوْتِ، أَلَمْ تَرَ قَالَ: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾؟ فَسَرَعَ اللهُ تَعَالَى لِلْمَرْأَةِ
 الْكَلَامَ الْمَعْرُوفَ، وَإِنَّمَا نَهَاها عَنِ أَنْ تَقُولَ مِنَ الْكَلَامِ مَا تُلِينُ بِهِ قُلُوبَ
 أَصْحَابِ الشَّهَوَاتِ ﴿الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾، فَيَطْمَعُ أَحَدُهُم بِالْوِصَالِ
 الْمَمْنُوعِ^(١).

وحيث كَانَ النُّهْيُ مُتَّصِلًا بِالْقَوْلِ، فَإِنَّمَا الْقَوْلُ الْكَلِمَاتُ
 وَالْمَفْرَدَاتُ، لَا الصَّوْتُ وَالتَّبْرَأْتُ، فَالْمَرْأَةُ إِذَا قَالَتْ قَوْلًا مُبَاحًا
 مَشْرُوعًا، فَعَلَى أَيْ رَفَعَهُ وَلَيْنَ خَرَجَ صَوْتُهَا: بَطْنِعُهَا أَوْ بَقَضِهَا، لَمْ
 يَكُنْ عَلَيْهَا بَعْدُ مِنْ خَرَجَ.

وَبِالنَّظَرِ إِلَى الصَّوْتِ الْحَسَنِ بَطْنِعِهِ، أَوِ الْمَحْسَنِ بِقَضِهِ، فَالْمَعْنَى
 فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ وَاحِدٌ فِي صَوْتِهَا بِالْقُرْآنِ، وَصَوْتِهَا بِالشُّعْرِ تُغْنِيهِ، مِنْ
 جِهَةِ أَنَّهُ صَوْتُ، وَالتَّشْرِيعُ حِينَ حُتَّتْ عَلَى تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ، لَمْ
 تَقْصُرِ الْحُكْمَ عَلَى الرُّجَالِ دُونَ الْإِنَاثِ، كَمَا لَمْ تَشْتَرِطْ فِيمَنْ يَسْمَعُ
 قِرَاءَتَهَا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ مُحَرَّمًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ تَطْرِيبَهَا بِالْقُرْآنِ
 الْأَجْنَبِيُّ عَنْهَا كَمُعَلِّمٍ وَغَيْرِهِ، وَلَا تُفَرَّقُ أَوْ تُسْتَثْنَى إِلَّا بِدَلِيلٍ بَيِّنٍ مِنْ

= وَذَلِكَ خَطَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى خَطَأٍ فِي فَهْمِ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ، وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ
 حَوْلَهُ فِي الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، عِنْدَ بَيَانِ مَعْنَى الْمَكَاءِ وَالتَّصْدِيقِ
 الْوَارِدَيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

(١) وَانْظُرْ لِمَعْنَى ذَلِكَ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٢/٢٢ - ٣).

الكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ التَّطْرِيبُ بِالْقُرْآنِ مِنَ الْإِخْضَاعِ
بِالْقَوْلِ مَعَ أَدَاتِهِ بِالْأَلْحَانِ، فَكَذَلِكَ مَا تُنْشِدُهُ مِنَ الشُّعْرِ وَتُغْنِيهِ.

فَإِنْ خَلَصَ كَوْنُ ذَلِكَ مِنَ الْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ فَلَيْسَ عَلَيْهَا بَعْدُهُ مِنْ
خَرَجٍ وَإِنْ تَلَذَّذَ بِهِ مَتَلَذَّذَ، كَمَا لَا خَرَجَ عَلَيْهَا فِي تَلَذُّذٍ مِنْ يَتَلَذَّذُ بِصَوْنِهَا
إِذَا تَكَلَّمَتْ، إِنَّمَا الْحَرَجُ عَلَى ذَلِكَ الْمَتَلَذَّذِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَيْبَ
عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنَ الزَّانَا، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زِنَاهُمَا
النَّظَرُ، وَالْأُذُنَانِ زِنَاهُمَا الْاسْتِمَاعُ» الْحَدِيثُ^(١).

عَلَى أَنَّ الطَّمَعَ الْمَذْكُورَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَيْسَ مَجْرُودَ التَّلَذُّذِ بِسَمَاعِ
صَوْتِ أَجْنَبِيٍّ أَوْ أَجْنَبِيٍّ، وَإِنَّمَا هُوَ شَهْوَةُ الرِّصَالِ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فِي قَلْبِهِ مَرْصٌ﴾.

وَلَمَّا كَانَ الْأَضْلُ فِي صَوْتِ الْمَرَأَةِ كَالْأَضْلِ فِي صَوْتِ الرَّجُلِ،
وَهُوَ جَوَازُ إِرْسَالِهِ؛ أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّازِرَةِ أَنْ تَضْرِبَ بِالْذَّفِّ وَتُغْنِي
بِمَخْضَرٍ مَنْ لَا تَحُلُّ لَهُ، وَكَذَا نُصُوصُ اسْتِحْبَابِ الْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ
وَالْعِيدِ، وَالَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.

وَعَجِيبٌ مِنْ طَائِفَةِ مَنْ الْمَحْرُمِينَ الْمُتَشَدِّدِينَ يَمْنَعُونَ مَنْ رَفَعَ
الْمَرَأَةَ صَوْتَهَا بِالْغِنَاءِ، فَإِذَا جَاءُوا عَلَى مَسْأَلَةِ الْغِنَاءِ لِلرِّجَالِ، قَالُوا: (لَا
يَقْعَلُهُ إِلَّا الْمُخْتَلُونَ؛ وَإِنَّمَا الْغِنَاءُ لِلنِّسَاءِ)، فَأَيُّ تَنَاقُضٍ هَذَا وَبَعْثَرَةٍ فِي
الرَّأْيِ: لَا يُغْنِي إِلَّا النِّسَاءُ، وَلَا يُغْنِيَنَّ إِلَّا سِرًّا!!

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْم: ٢٦٥٧)، وَاضْلَعَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَيْضاً (رَقْم:
٥٨٨٩، ٦٢٣٨)، لَكِنْ لَيْسَ عِنْدَهُ ذِكْرُ الْاسْتِمَاعِ.

ومِمَّا يَجِبُ التَّنْبِيْهُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْقَوْلَ فِي سَمَاعِ الْغِنَاءِ مِنْ أَجْنَبِيَّةٍ، يُقَابِلُهُ سَمَاعُ الْغِنَاءِ لِلْمَرْأَةِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، وَالْمَعْنَى فِيهِ وَاحِدٌ، وَعَجِيبٌ أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي هَذَا الْبَابِ، بَلْ وَبَابِ الْعَوْرَاتِ عُمُومًا يُبَالِغُ فِي تَصْوِيرِ الْأَحْكَامِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ، وَجَمِيعُ رَأْيِهِ مُعَلَّلٌ بِاعْتِبَارِ الْفِتْنَةِ الْوَضْعِ الْمُؤَثِّرِ، فَالْمَرْأَةُ هِيَ الْفَاتِنَةُ دَائِمًا، وَلَا يُرَاعَى كَمْ تُفْتَنُ النِّسَاءُ بِالرِّجَالِ، وَلَعَلَّ عِلَّةَ إِبْرَارِ ذَلِكَ أَنَّ عَامَّةً مِنْ يَكْتُبُ وَيَتَكَلَّمُ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ هُمُ الرِّجَالُ، وَلَا يَكَادُ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ حَظٌّ مِنَ الْمَشَارَكَةِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا فِيهِ شَيْءٌ حِيلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّرَاحَةِ فِيهِ إِمَّا حَيَاءً وَإِمَّا كِبْنًا.

وَنَحْنُ لَا نَجْعَلُ أَمْرَ الْفِتْنَةِ مِقْيَاسًا لِلأَحْكَامِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَهَذَا بَابٌ حُدُودٍ لَا يَحِلُّ إِخْضَاعُهُ لِلْقَوْلِ بِالظَّنِّ، وَتَقْدِيرُ الْفِتْنَةِ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِالظَّنِّ، وَلَا خِلَافَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ عِلْلَ الْأَحْكَامِ لَا يُصَارُ فِيهَا إِلَّا إِلَى الْأَوْصَافِ الْمُنْضَبِطَةِ يَقِينًا أَوْ غَالِبًا.

وَالْمَبَاحَاتُ يَضْبُطُ الْمَكْلُوفُ التَّصَرُّفَ فِيهَا وَالْأَخْذَ مِنْهَا بِالْقَدْرِ الَّذِي يُبْقِيهِ فِي إِطَارِ حِفْظِ الضَّرُورِيِّ، فَإِنْ تَعَاطَى مِنَ الْمَبَاحِ مَا يَضُرُّهُ أَيْمٌ بِالتَّسْبِيبِ فِي إِضْرَارِ نَفْسِهِ، لَا فِي أَخْذِهِ مِنَ الْمَبَاحِ، بَلِ الْمَبَاحُ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، فَالْإِسْرَافُ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَمْنُوعٌ لِلْإِضْرَارِ بِالنَّفْسِ، لَكِنَّ ذَلِكَ لَا يُغَيِّرُ حُكْمَ الْأَصْلِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، الَّذِي هُوَ الْإِبَاحَةُ.

فَنَاحِصِلُ حُكْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: جَوَازُ أَنْ يَسْمَعَ الرَّجُلُ صَوْتَ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ، وَأَنْ تَسْمَعَ الْمَرْأَةُ صَوْتَ أَجْنَبِيٍّ عَنْهَا، بِكَلَامٍ: تَدْرِيسٍ،

أو مُحَاضَرَةٍ، أو مُحَاوَرَةٍ، أو غير ذلك، وكذلك بقرائةِ قرآنٍ، وأذانٍ وإقامةٍ، بتطريبٍ وبغيره، وكذلك بغناءٍ بمفرداتٍ مُباحةٍ^(١).

المسألة الثانية: سَماعُ الغناءِ والموسيقى بالوَسائِلِ الحَديثةِ التي لا تَسْتَدعي حُضوراً بدنياً لمحلِّ الغناءِ.

وذلك كالأضواءِ المسموعةِ من آلاتِ التَّسجيلِ، والمِذياعِ، ومُكَبِّراتِ الصَّوتِ، وأجهزةِ الحَواسِبِ، والهَوَاتِفِ، وغيرها.

فهذا جَميعُهُ من حيثِ الأضَلُّ تابعٌ للأحكامِ المَتقدِّمةِ المُلحَظةِ في المَبَحَثِ السَّابِقِ.

كذلك المسموعُ المشاهدُ عن طَريقِ جِهَازِ التَّلَفَازِ الَّذي عُدَا في واقعنا جُزءاً من مَتاعِ البَيتِ الَّذي لا يَكاذُ يَنفُكُ عن اقْتِنائِهِ أَكثَرُ النَّاسِ.

لكنَّ الشَّانَ في الغناءِ والموسيقى من هذا الجِهَازِ أَنَّهُ يَزِيدُ على ما تَقَدَّمَ انضِمَامَ الصُّورَةِ إلى الصَّوتِ، فأَمَّا الصَّوتُ فبِحَسَبِ ما تَقَدَّمَ، هُوَ على الإِباحَةِ تَأْصِيلاً، ويَخْرُجُ عنها إلى المَنعِ إذا اسْتَعِينَ بِهِ على مَعْصِيَةٍ، أو كَانَتْ مُفَرِّدَاتِ الغِناءِ مِمَّا لا تُبيحُهُ الشَّرِيعَةُ من الأَلْفاظِ.

(١) إطلاقُ العبارةِ بِتَحْريمِ رُفْعِ المرأةِ صَوْتِهَا بالغِناءِ وَقَعَ من بَغْضِ الحَنَفِيَّةِ (انظر: فتح القدير، لابن الهمام ٤٠٨/٧)، وَرُبَّمَا قاله غيرُهم، وهذا لا يَجْري على أَصولِهِم في التَّحْريمِ، إِنَّمَا غَايَةُ ما يُنَكِّرُ أن يَقالَ فِيهِ بالاجْتِهَادِ على طَرِيقَتِهِم: هُوَ مَكْرُوهٌ، قالَ الإمامُ أبو يوسُفَ القاضِي في «الرَّدَّ على سَيِّرِ الأَوْزَاعِيِّ» (ص: ٧٢): «أَدْرَجْتُ مَشائِخَنَا من أَهْلِ العِلْمِ يَكْرَهُونَ في الفُتْيَا أن يَقولُوا: هذا حَلالٌ، وهذا حَرَامٌ، إلَّا ما كانَ في كِتابِ اللَّهِ ﷻ يَبْينُ بلا تَفْسِيرٍ».

وَبَيَّنْتُ خَطَأَ زَعْمِ أنَّ صَوْتَ المرأةِ عَوْرَةٌ في كِتابي «أحكامِ العَوْرَاتِ في ضَوْءِ الكِتابِ والسُّنَّةِ».

غَيْرَ أَنَّ الصُّورَةَ لَهَا أَحْكَامٌ إِضَافِيَّةٌ تَخْصُّهَا، لَا بِالنَّظَرِ إِلَى حُكْمِهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا صُورَةٌ، فَهَذَا بِمَا أَرْجُحُ حَلَّهُ، وَلِبَيَانِهِ مَحَلُّ آخَرُ، وَلَكِنْ بِالنَّظَرِ إِلَى هَيْئَةِ الْمَصُورِ، مِنْ جِهَةِ الْإِنْكَشَافِ وَالْحَرَكَةِ الْمَقَارِنَةِ لِلْغِنَاءِ، وَأَهْلُ زَمَانِنَا يُظْهِرُونَ مِنَ الْأَغَانِي الْمَصُورَةِ مَا يَفْتِكُ أَثَرَهُ فِي الْجِنْسَيْنِ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ فَتَكَأ، لِمَا تَظْهَرُ عَلَيْهِ الصُّورَةُ مِنَ الْإِغْرَاءِ بِالْجِنْسِ الْآخَرِ، وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ آفَةِ النَّظَرِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنَ الزَّانَا، مُذْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظَرُ» الْحَدِيثُ^(١).

وَهُنَا مَنْ يَمْنَعُ مُعَلَّلًا بِخَشْيَةِ الْفِتْنَةِ . . . وَالْخَشْيَةُ أَمْرٌ مَظْنُونٌ، فَيُنْتَقَى مَوْرِدُهَا دَفْعًا لِلظُّنُونِ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ حِفْظُ النَّفْسِ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ.

المسألة الثالثة: اتِّخَاذُ الْغِنَاءِ أَوْ الْعَرَفِ جَزْفَةً، كَمَا يَقَعُ مِنَ الْمُشْتَغَلِينَ بِهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، غَيْرُ مَا يَقَعُ فَعْلُهُ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ فِي الْمُنَاسَبَاتِ وَغَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ الْمُحْتَزِّينَ، مَا حُكِّمَ ذَلِكَ؟

الْقَيِّنَةُ كَوَضُفٍ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَبَعْدَ الْإِسْلَامِ، بَلِ وَاسْتَعْمِلَ فِي الْكَلَامِ الثُّبُوتِيِّ عَلَى الْإِقْرَارِ لَتِلْكَ التَّسْمِيَةِ، فِي شَأْنِ الَّتِي غَنَّتْ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَقَدَّمَتْ فِيهِ الرِّوَايَةُ، وَهُوَ وَضُفٌ يَقَعُ لِمَنْ تُجِيدُ الْغِنَاءَ وَتُتَقِنُهُ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٥٨٨٩، ٦٢٣٨) وَمُسْلِمٌ (رقم: ٢٦٥٧). وَقَدْ اسْتَوْعَبَتْ أَلْفَاظُهُ وَتَخَرَّجَتْ فِي كِتَابِي «أَحْكَامُ الْعَوْرَاتِ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

والغناء والعزف في أضلِّهما تصرفان مباحان، وقعا على سبيل
الهيوية، أو على سبيل الاحتراف، فكما لا يمتنع الاحتراف بمباح
سواهما، فلا يمتنع بهما.

يؤيده أن ما كان من بابهما من الملاهي، فلا يمتنع احتراف ما
كان مباحاً منها.

وهنا أضل جارٍ على الأصول: أن ما كان مباحاً تعاطيه جاز أخذ
الأجر عليه.

والأدلة فيه هي الأصول في التصرف بالمباح في كل وجه ما بقي
على أضل الإباحة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ
لِبِئَارِهِ. وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ
الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ لِقَوْمٍ يَمْلِكُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢].

ومن العلماء من قال: (ليس كل ما جاز فعله جاز أخذ العوض
عليه)، ومثّل له ابن تيمية^(١) بجواز المسابقة مع منع أخذ العوض
عليها، استدلالاً بحديث: «لا سبق إلا في نضل أو خف أو حافر»^(٢)،
كما استدلل له بكون الغناء باطلاً، فأخذ الأجرة أكل للمال بالباطل.

والجواب: أما منع أخذ الأجرة مقابل المسابقة مع جوازها إلا

(١) في «مجموع الفتاوى» (١١٨/٣٠ - وفاء).

(٢) حديث صحيح. أخرجه أحمد (١٢٩/١٦ رقم: ١٠١٣٨) وأبو داود (رقم: ٢٥٧٤) والترمذي (رقم: ١٧٠٠) والنسائي (رقم: ٣٥٨٥، ٣٥٨٦) وإسناده صحيح. النضل: حديد السهم، والخف: أي ذو الخف، وهو الجمل وما يشبهه، والحافر: أي ذو الحافر، وهو الفرس وما يشبهها، والمعنى: لا يجعل مال على مسابقة، إلا على اللعب بالسهم أو سباق الإبل والخيول وما في معناها، والرخصة فيه من أجل الاستعداد لقتال الأعداء.

لمعنى استثناءه الشرع، فإنما ذلك لما يقع فيها من المقامرة، وليس في الغناء ولا الغزف شيء من هذا.

وأما دعوى أنه أكل للمال بالباطل، فالتحقيق أن الموضع مقابل المنفعة، والمنفعة بالمباح حاصلة، والغناء إذا قصد به معنى صحيح مباح غير مكروه، كدفع السامة وتنشيط النفس، ودفع الوحشة، فضلاً أن يكون لإعلان نكاح، أو لإظهار سرور في يوم عيد أو مناسبة متميزة، فهذه المقاصد منافع معتبرة، وليس الغناء فيها لمجرد العبث، فيسقط عنه بذلك وصف الباطل.

ثم إن أكل المال بالباطل، إنما هو أكله في الحرام، وليس الغناء كذلك، وكثير من الملاهي المأذون بها، كالتنزه في الأماكن المباحة كالحداثي والشواطئ لجلب الأتس، والتفرج على لعب مباح، وفي زماننا كثير، كاللعب بالكرة في صوره المختلفة، أو سباق الخيل، أو التمثيل، أو غير ذلك، مما أضله جار على الإباحة، قد لا يتهاى إلا ببذل المال، ويفعله الناس بقصد صحيح مباح، ويتحقق لهم به أتس وابتهاج مشروعين، وهذه منفعة يزول معها عن تلك الأفعال وصف الباطل.

ومن غريب ما قيل هنا: (هذا الأضل صحيح إلا في الغناء)، فهذا قول على خلاف الأصول، ولا تسعفه الثقول.

وقال أبو بكر ابن المنذر: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إبطال إجازة النائحة والمغنية، كره ذلك الشعبي والثعفي ومالك، وبه نقول، وقال أبو ثور والنعمان ويعقوب ومحمد: لا تجوز الإجازة على شيء من الغناء والنوح»^(١).

(١) الإشراف على مذاهب العلماء (١/٢٤٥).

قُلْتُ: هَذَا الْقَوْلُ لَا يَعْنِي الْإِجْمَاعَ، إِنَّمَا هُوَ إِجْمَاعُ مَنْ سَمِيَ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَالرَّأْيُ لَا يَغْدُو اسْمُهُ حَتَّى يَغْتَضِدَ بِالذَّلِيلِ لِيُصْبِحَ حُكْمًا، وَأَضْلُ الْحُكْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرْتُ، وَلَا نَاقِلَ عَنْهُ لِيُصَارَ إِلَيْهِ، إِلَّا الرَّأْيُ فِي النَّائِحَةِ، فَإِنَّ أَجْرَتَهَا مُحَرَّمَةٌ، لَا مِنْ أَجْلِ الصَّوْتِ، وَإِنَّمَا لِمَا جَاءَتْ بِهِ النَّصُوصُ مِنْ تَحْرِيمِ النَّائِحَةِ عَلَى الْمَيْتِ لِمَعْنَى الْجَزَعِ، فِي نَصُوصٍ كَثِيرَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَزْبَعَ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَشْرَكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَخْسَابِ، وَالطُّغْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْاِسْتِشْقَاءُ بِالْثُجُومِ، وَالنَّائِحَةُ»، وَقَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَعَلَيْهَا سِزْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ»^(١).

وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ لَمَنْعِ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْغِنَاءِ مِنَ الْحَدِيثِ لَا يَثْبُتُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَمَحَلُّهُ فِي الْفَضْلِ الثَّانِي مِنَ الْبَابِ الثَّانِي.

المسألة الرابعة: القول في عدالة المغني، والمستمع إلى الغناء.

بِنَاءً عَلَى مَا حَرَّرْنَاهُ فِي حُكْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، مِنَ الْقَوْلِ بِالْإِبَاحَةِ فِيهَا تَأْصِيلًا، فَإِنَّ فِعْلَ الْمَبَاحِ لَا يَقْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ، إِذِ الْقَادِحُ فِي الْعَدَالَةِ إِنَّمَا هُوَ الْفُسْقُ، وَلَا يَفْسُقُ الْإِنْسَانُ بِفِعْلِ الْمَبَاحِ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٣٧/٣٧ - ٥٣٩، ٥٤٤ رَقْم: ٢٢٩٠٣، ٢٢٩٤١، ٢٢٩١٢) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٩٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ. وَمَعْنَى الْاِسْتِشْقَاءِ بِالْثُجُومِ: اعْتِقَادُ نُزُولِ الْمَطَرِ بِسُقُوطِ نَجْمٍ، وَقَوْلُهُمْ: مُطِرْنَا بِتَوْءِ اللَّهِ، لَا: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ. وَوَعِيدُ النَّائِحَةِ مِنْ أَجْلِ مَا أَظْهَرَتْ مِنَ الْجَزَعِ عَلَى الْمَصِيبَةِ، وَأَعَانَتْ عَلَيْهِ بِتَوَجُّعِهَا، فَفِي فِعْلِهَا رَدُّ الْقَدَرِ، فَأَيَّنَ هَذَا مِنَ الْغِنَاءِ الضَّادِرِ عَلَى سَبِيلِ اللَّهِوِ لِيُسَوَّى بَيْنَهُمَا؟!

فَإِنْ دَهَبَتْ إِلَى خِلَافٍ مَا حَرَّزْنَاهُ، وَقُلْتُ بِحُرْمَةِ الْمَوْسِقَى وَالْغِنَاءِ،
فَإِنَّ صِحَّةَ وَقْعِ الْخِلَافِ اجْتِهَاداً فِي حُكْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، يَمْنَعُ مِنَ الْقَدْحِ
فِي عَدَالَةِ الْمَخَالَفِ بِمَجْرَدِ فِعْلِهِ ذَلِكَ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ يَرَى خِلَافَ
رَأْيِكَ، وَهُوَ الْإِبَاحَةُ، وَإِنَّمَا الْفِسْقُ لَا يَزِمُ لِمَنْ يَفْعَلُ مَا يَرَاهُ حَرَاماً.

وَالَّذِي نَرَاهُ مَنَحُ الطُّغْنِ عَلَى الْمَخَالَفِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ
مُطْلَقاً؛ إِذْ لَوْ صَحَّحْنَا ذَلِكَ لَأَتَّفَقْنَا جَوَازَنَا لِمَخَالَفَتِ الْحُكْمِ عَلَيْنَا بِمِثْلِ
مَا حَكَمْنَا عَلَيْهِ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي ذَلِكَ! قَالَ: «وَالْمُسْتَحِلُّ لِنِكَاحِ
الْمَتَّعَةِ، وَالْمَفْتِي بِهَا، وَالْعَامِلُ بِهَا، مِمَّنْ لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ
كَانَ مُوسِراً فَتَنَكَّحَ أُمَّةً مُسْتَحِلًّا لِنِكَاحِهَا، مُسْلِمَةً أَوْ مُشْرِكَةً؛ لِأَنَّا نَجِدُ
مِنْ مُفْتِي النَّاسِ وَأَعْلَامِهِمْ مَنْ يَسْتَحِلُّ هَذَا، وَهَكَذَا الْمُسْتَحِلُّ الدِّينَارَ
بِالدِّينَارَيْنِ، وَالذَّهْرَ بِالذَّهْمَيْنِ يَدَا بَيْدٍ، وَالْعَامِلُ بِهِ؛ لِأَنَّا نَجِدُ مِنْ
أَعْلَامِ النَّاسِ مَنْ يُفْتِي بِهِ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيَزْوِيهِ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَحِلُّ لِإِتْيَانِ
النِّسَاءِ فِي أَذْبَارِهِنَّ، فَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَنَا مَكْرُوهٌ مُحَرَّمٌ، وَإِنْ خَالَفْنَا النَّاسَ فِيهِ
فَرَغْنَا عَنْ قَوْلِهِمْ، وَلَمْ يَدْعُنَا هَذَا إِلَى أَنْ نَجْرَحَهُمْ وَنَقُولَ لَهُمْ: إِنَّكُمْ
حَلَلْتُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَأَخْطَأْتُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ عَلَيْنَا الْخَطَأَ كَمَا نَدْعِيهِ
عَلَيْهِمْ، وَيَنْسُبُونَ مَنْ قَالَ قَوْلَنَا إِلَى أَنَّهُ حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ﷻ»^(١).

المسألة الخامسة: الرِّقْصُ.

بِالنَّظَرِ إِلَى مُجَرَّدِ وَقْعِهِ، فَلَا دَلِيلَ عَلَى مَنَعِهِ الْبَيِّنَّةَ، خِلَافاً لِمَا
ادَّعَى بَعْضُهُمْ مِنْ تَحْرِيمِهِ، بَلْ ثَبَتَ الدَّلِيلُ الْمُؤَكَّدُ لِأَصْلِ الْإِبَاحَةِ:

(١) الأم (٢٠٦/٦)، وانظر كتابي «تحرير علوم الحديث» (١/٣٥٨ - ٣٦٣).

فَعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَ حَبَشٌ يَزْفَنُونَ^(١) (وَفِي رِوَايَةٍ: جَاءَ السُّودَانُ يَلْعَبُونَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، (وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ الْحَبَشُ يَلْعَبُونَ بِحِرَابٍ لَهُمْ)، (وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّ الْحَبَشَةَ لَعَبُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ، [فَاطَلَعْتُ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ، فَطَاطَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَتَكِّيَتِهِ]، فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكِبِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ، حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَلْتِي أَنْصَرِفَ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ.

وَرَجَرَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حِينَ رَأَاهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُهُمْ، أَمَّا بَنِي أَرْفَدَةَ» يَعْنِي مِنَ الْأَمْنِ^(٢).

كَانُوا يَزُقُّصُونَ بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ تُسَمِّيَهُ الْيَوْمَ (ذَبَكَّةَ شَعْبِيَّةً) فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَخْضَرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَأَيْنَ أَصْحَابُ الْفِقْهِ مِنْ هَذَا الْهَذْيِ لئَلَّا يَشْقُوا عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ؟

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَكَّدَ إِبَاحَةَ الرَّقْصِ بِمَا ثَبَّتَ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ حَجَلَ فِي مَخْضَرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَقَامِ فَرَحٍ وَسُرُورٍ^(٣).

(١) يَزْفَنُونَ: يَرْقُصُونَ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَالرِّوَايَاتِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمْ. وَسَيَأْتِي بِالْفَاطَةِ وَرِوَايَاتِهِ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ (رَقْم: ٨). وَفِيهِ عِلْمٌ كَثِيرٌ فِي بَابِ الْمَلَاهِي وَإِبْرَارِ لِمَا وَشَعَ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، خِلَافاً لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ سَبْقِهَا مِنَ الضُّيْقِ وَالشُّدَّةِ، وَخِلَافاً لِمَا صَارَ إِلَيْهِ الْمُتَنَطِّعُونَ مَتَّنَ جَرُّوا عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ مِنَ التَّعْسِيرِ وَالتَّضْيِيقِ.

(٣) ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ حَسَنٍ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (رَقْم: ٨٥٧) وَالْبُزَارُ (رَقْم: ٧٤٤) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٦٦/١٠) وَالضَّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمَخْتَارَةِ» (رَقْم: ٧٧٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ كَذَلِكَ (٦/٨) مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي هَانِئُ بْنُ هَانِئٍ وَفَتِيرَةُ بْنُ يَرْبَمَ عَنْ عَلِيٍّ.

والْحَجَلُ: أَنْ يَزْنَجَ رَجُلًا وَيَقْفِزَ عَلَى الْآخَرَى.

ثُمَّ إِنَّ الرُّقْصَ أَعْرَافَ وَتَقَالِيدُ شَائِعَةٍ فِي الشُّعُوبِ، تُعَبِّرُ عَنْ انْتِمَائِهَا لِأَوْطَانِهَا وَمُجْتَمَعَاتِهَا.

لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تُلَاحِظَ أَنَّهُ يُمْتَنِعُ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ شَيْءٌ بِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: انْكِشَافُ مَا لَا يَحِلُّ مِنَ الْعَوْرَاتِ، وَذَلِكَ لِإِيجَابِ الشَّرِيعَةِ سَنَرِ الْعَوْرَةِ بِنُصُوصٍ كَثِيرَةٍ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَنْدَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» الْحَدِيثُ^(١).

وَيُسْتَدُّ الْمَنَعُ إِذَا انْضَمَّ إِلَى انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ تَبَرُّجُ بَرِيئَةٍ.

ثَانِيًا: التَّكْسُرُ وَالتَّشْيُّ الْمَغْرِي بِالْفَاجِئَةِ، كَهَزِّ الْوَسْطِ أَوْ الْأَرْذَافِ، إِذَا وَقَعَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ، كَالَّذِي يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَغَانِي الْمَصُورَةِ فِي زَمَانِنَا.

وَالْمَقْيَاسُ فِيهِ مَا تَقَعُ بِسَبَبِهِ شَهْوَةُ النَّظَرِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنَ الزَّانَا، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظَرُ» الْحَدِيثُ^(٢).

= قُلْتُ: وَهَاتِي لَيْسَ بِالشُّهُورِ، وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَمُتَابِعُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، فَالْإِسْنَادُ حَسَنٌ عَلَى أَقْلٍ اعْتِبَارًا، وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ صَحِيحٌ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٣٥/٤ - ٣٦) يَزِيدُ بِهِ قُوَّةً.

(١) حَدِيثٌ جَيِّدٌ الْإِسْنَادُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٥، ٤) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ. وَانْظُرْهُ وَغَيْرَهُ مِنْ أَدَلَّةِ ذَلِكَ فِي كِتَابِي «أَحْكَامُ الْعَوْرَاتِ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ».

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٥٨٨٩، ٦٢٣٨) وَمُسْلِمٌ (رَقْم: ٢٦٥٧).

فإن برئ من الشهوة في هذه الحال لم يمتنع وإن كان بتكسر وتنز، كرقص النساء مع النساء، لأننا حين منعنا منه فإنما بنينا المنع على اعتبار الشهوة، وليس لدليل خاص، فحيث تنعدهم هذه العلة تنعدهم معها الحكم.

فإن وقع الرقص ممن يحل النظر إلى عورتيه ويباح اشتهاؤه على أي وجه، كالزوجين فيما بينهما، فهو حلال على أي وجه، فإن الله أباح بينهما ما هو غاية الشهوة، وهو الجماع، فما دونه أولى بالإباحة.

وتكلف بغض الناس، فحرموا الرقص مطلقاً، ولم يستدلوا بشيء يستحق الوقوف عنده؛ إذ عري من العلم والفقه، بل وتضمن من بغضهم رد السنة الصحيحة في لعب الحبسة، بالهوى!!

المسألة السادسة: التصفیق.

ذهب بعض الناس إلى حُرْمَةِ التَّصْفِيقِ، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: «التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»، مع قوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ»^(١).

قلت: وهذا استدلال خطأ، وليس التصفیق في الجملة من خصائص النساء، وليس الحديث في التصفیق على هذا الاجتزاء، وإنما جاء لبيان حكم في حال مخصوصة، وقد بينت ذلك في الفصل الأول عند تحرير دلالة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، في مقام إبطال الاستدلال بالآية على منع التصفیق والتصفير، وبيئت جواز التصفیق والتصفير.

(١) حديث صحيح. سبق تخريجه والذي قبله في (الفصل الأول).

خاتمة الفصل

إِنَّ خَيْرَ السَّمَاعِ وَأَجَلَهُ وَأَنْفَعَهُ لِلْإِنْسَانِ سَمَاعُ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ،
وَالسَّعْيُ مِنْ وَفْقٍ إِلَى أَكْثَرِ نَصِيبٍ مِنْهُ، يُسْمِعُهُ غَيْرَهُ وَيَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِهِ،
لَكِنَّ الصَّبْرَ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الصَّبْرِ عَلَى الْعِبَادَةِ الْمُخَصَّصَةِ، فَذَلِكَ تَفْجِزٌ عَنْهُ
نَفْسُ الْإِنْسَانِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَقَامِ النَّبِيِّينَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ عَامَّةِ
النَّاسِ، وَلِذَا لَا تَرَى إِنْسَانًا يَخْلُو مِنْ تَرْفِيهِ بِمُبَاحٍ، يَذْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ بِهِ
ثِقَلَ التَّكَالِيفِ الدِّينِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ.

وَشَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ السُّنْحَةُ جَاءَتْ بِالسَّعَةِ وَرَفَعَ الْحَرَجَ فِي ذَلِكَ؛
رِعَايَةً لِأَحْوَالِ الْمَكْلُوفِينَ.

عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسِيدِيِّ (وَكَانَ مِنْ كُتَّابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ:

لَقِينِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَافِقٌ
حَنْظَلَةُ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَكُونُ عِنْدَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ، حَتَّى كَأَنَّا رَأَيْنَا عَيْنَ، فَإِذَا خَرَجْنَا
مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضُّيَعَاتِ، فَتَسِينَا
كَثِيرًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَاللَّهِ إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا، فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ
حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: نَافِقٌ حَنْظَلَةُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَكُونُ عِنْدَكَ،
تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ، حَتَّى كَأَنَّا رَأَيْنَا عَيْنَ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ عَافَسْنَا
الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضُّيَعَاتِ، نَسِينَا كَثِيرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي
نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي وَفِي الذِّكْرِ،

لصَافِحَتِكُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمُ وَفِي طُرُقِكُمُ، وَلَكِنْ يَا حَنَظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(١).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَقَنِي عَلَى مَثَبِيهِ؛ لِأَنْظُرَ إِلَى رُفْنِ الْحَبَشَةِ، حَتَّى كُنْتُ أَلْتَمِسُ الْمَلِكُ فَاَنْصَرَفْتُ عَنْهُمْ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتَعْلَمَ يَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، إِنِّي أُرْسِلْتُ بِخَيْفَةٍ سَمَحَةٍ»^(٢).

فَسَمَاعُ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى مِنْ هَذِهِ الْفُسْحَةِ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ بَعَادِهِ أَنْ أَقَامَ هَذَا الدِّينَ عَلَى الْيُسْرِ وَالسَّعَةِ، لَا كَالْيَهُودِيَّةِ دِينِ الْمَشَقَّةِ وَالْعَنَتِ، فَوُئِلَ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فَتَحْمِلَهَا عَلَى صِفَةٍ مَا شَدَّدَ اللَّهُ بِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَيَصُدُّ آخَرِينَ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ بِتَضْيِيقِهِ وَتَشْدِيدِهِ^(٣).

وَالْعَاقِلُ بَطْنِيهِ لَا يَقْبَلُ عَلَى اللَّهْوِ بِالْغِنَاءِ وَشِبْهِهِ إِلَّا إِذَا فَرَّغَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ وَحَاجَاتِهِ، بَلْ هُوَ آخِرُ كَمَالِيَّاتِهِ.

قَالَ ابْنُ خَلْدُونِ فِي (صِنَاعَةِ الْغِنَاءِ): «لَا يَسْتَدْعِيهَا إِلَّا مَنْ فَرَّغَ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْمُ: ٢٧٥٠).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٦/٦، ٢٣٣) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي (رَقْمُ: ٨).

(٣) الْعُلَمَاءُ حُكَّامٌ، وَهُمْ أَصْحَابُ وَلَايَةِ بَيَانِ أَحْكَامِ شَرَائِعِ الدِّينِ، فَمَنْ شُقَّ مِنْهُمْ عَلَى رَعِيَّتِهِ فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَنَالَهُ تَصِيبٌ مِنْ دَعْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا أَنَّ مَنْ رَفَقَ بِهِمْ فَيُرْجَى لَهُ كَذَلِكَ الْخَيْرُ بِتِلْكَ الدَّعْوَةِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْفُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْزُقْ بِهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رَقْمُ: ١٨٢٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

من جميع حاجاته الضرورية والمهمة، من المعاش والمنزل وغيره، فلا يطلبها إلا الفارغون عن سائر أحوالهم تفتناً في مذاهب المملذوبات»^(١).

وَأَسْعَدَ النَّاسَ حَقًّا مَنْ جَعَلَ مِنْ تِلْكَ الْمَمْلُذَوَاتِ سَبَبًا لَتَعُودَ النَّفْسُ أَقْوَى عَلَى تَحْمِلِ الْأَعْيَاءِ، لَا قَتْلًا لِلْوَقْتِ كَمَا يَقُولُ الْمَغْبُونُونَ.

وَالْمَلَلُ وَالسَّامَةُ مِنَ الْإِقَامَةِ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ طَبِيعَةُ ابْنِ آدَمَ، وَدَرَامُ الْجِدِّ لَا تَحْتَمِلُهُ نَفْسٌ.

فَعَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»^(٢)، وَإِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دُوِّمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ»^(٣).

وَمِمَّا قِيلَ فِي الْحِكْمَةِ: حَقٌّ عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ لَا يُشْغَلَ عَنْ أَزْيَعِ سَاعَاتٍ: سَاعَةً يُنَاجِي فِيهَا رَبَّهُ، وَسَاعَةً يُحَاسِبُ فِيهَا نَفْسَهُ، وَسَاعَةً يَخْلُو فِيهَا إِلَى إِخْوَانِهِ الَّذِينَ يُخْبِرُونَهُ بِغُيُوبِهِ، وَيَضُدُّقُونَهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَسَاعَةً يُخْلِي فِيهَا بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ لَذَّتِهَا فِيمَا يَحِلُّ وَيَجْمَلُ، فَإِنَّ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ عَوْنًا عَلَى هَذِهِ السَّاعَاتِ، وَإِجْمَامًا لِلْقُلُوبِ»^(٤).

(١) المقدمة، لابن خلدون (٥١٥/٢).

(٢) والمعنى والله أعلم: إنكم تملكون مداومة العمل وأخذ النفس بالجِدِّ فيه، فتقطعون ذلك، وتُغْفَقُونَ فيه، وذلك من جهتكم لعجزكم، لا من جهة ربكم، فإنه لا يَمَلُّ وَضَلُّكُمْ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ وَحُسْنِ جَزَائِهِ؛ لِكَمَالِهِ وَقُدْرَتِهِ وَكَرَمِهِ الَّذِي لَا حَدَّ لَهُ، فَيَدُومُ فَضْلُهُ عَلَيْكُمْ وَعَطَاؤُهُ لَكُمْ إِنْ قَطَعَكُمْ الْمَلَلُ.

(٣) حديث صحيح. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٥٥٢٣) وَمُسْلِمٌ (رقم: ٧٨٢).

(٤) رُوِيَ هَذَا عَنْ وَهَبِ بْنِ مُنْبِيٍّ، مِمَّا وَجَدَهُ مِنْ حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢١/١١ - ٢٢) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْعَقْلِ» (رقم: ٣٠) وَغَيْرُهُمَا. وَهُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

وَكَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَجْعَلُوا فِي الْمَبَاحِ نِيَّةً تُصِيرُهَا قُرْبَةً
 مِنْ جِهَةِ تِلْكَ النِّيَّةِ، فَيَحْتَسِبُ الثَّوَابَ بِتَحْصِيلِ شَهَوَتِهِ وَتَحْقِيقِ رَغْبَتِهِ لِمَا
 يُحَقِّقُ لَهُ ذَلِكَ مِنْ تَذَكُّرِ نِعْمَةِ اللَّهِ، وَشُكْرِهِ عَلَى مَا أَوْلَاهُ، وَمَا يَجْعَلُ
 مِنْهُ زَادًا لِنَفْسِهِ عَلَى الطَّرِيقِ، وَالْآثَارُ عَنْهُمْ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ.

كَمَا قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، رضي الله عنه، لَمَّا كَانَ بِالْيَمَنِ بَعَثَهُ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ
 مَعَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «أَنَا أَنَا فَانَامُوا وَأَقُومُوا، فَاحْتَسِبُوا نَوْمَتِي كَمَا
 احْتَسِبُوا قَوْمَتِي»^(١).

وَأَضْلُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِمْ يَحْتَسِبُونَ الثَّوَابَ عَلَى الْمَبَاحِ؛ لِمَا يُسْتَعَانُ
 بِهِ عَلَى الطَّاعَةِ نُصُوصٌ فِي الشَّرْعِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ
 صَدَقَةٌ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ، وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا
 أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ، أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ
 إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ»^(٢).

فَاللَّهُوَ الْمَبَاحُ إِذَا كَانَ لِصَاحِبِهِ بِهِ قَصْدٌ صَحِيحٌ مَشْرُوعٌ، كَانَ ذَلِكَ
 الْقَصْدُ سَبَبًا فِي الثَّوَابِ، كَمَا يَكُونُ عَوْنًا لَهُ عَلَى اتِّقَاءِ الْحَرَامِ عِنْدَ
 مُلَابَسَةِ ذَلِكَ الْعَمَلِ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا حَدَّثَ بِهِ الْمَعْرُورُ بْنُ سُوَيْدٍ، قَالَ: كَتَبَ
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رضي الله عنه، إِلَى أَمْرَاءِ الْأَنْصَارِ أَنْ: مَرُّوا النَّاسَ فِي أَيَّامِ

(١) جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٤٠٨٦، ٤٠٨٨) وَمُسْلِمٌ (١٤٥٦/٣ - ١٤٥٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى.

وَمُرَادُهُ بِالْقَوْمَةِ: قِيَامُهُ لِلصَّلَاةِ مِنَ اللَّيْلِ، فَهُوَ يَجْعَلُ فِي نَوْمِهِ لِيَتَقَوَّى بِهِ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْعَمَلِ مِنْ رَجَاءِ الثَّوَابِ كَمَا يَجْعَلُ فِي صَلَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ.

(٢) جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (رقم: ١٠٠٦).

الرَّيْبِ بِالْخُرُوجِ إِلَى الصُّحْرَاءِ؛ لِيَنْظُرُوا إِلَى الثَّوْرِ، إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ^(١).
فهذه نُزْهَةٌ مُبَاحَةٌ، فِيهَا الْإِنْسُ بِالطَّبِيعَةِ وَجَمَالِ الْخَلْقِ، وَسَبَبٌ فِي
تَذَكُّرِ نِعْمَةِ اللَّهِ.

فَهَكَذَا التَّلْهِى بِالْغِنَاءِ أَوْ اسْتِمَاعِ الْمَوْسِقَى مِنَ التَّسْلِي بِمَا يُحَقِّقُ
دَفْعَ الْمَلَلِ، وَيَخْرِجُ بِالْإِنْسَانِ عَنْ ثِقَلِ الْمَدَاوِمَةِ عَلَى الْجِدِّ، فَتَعُودُ
النَّفْسُ بَعْدَهُ إِلَى مَا عَادَتِ مِنَ الْعَمَلِ أَنْشَطَ وَأَقْوَى مِمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ.

وَمِنْ أَحْوَالِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ، مَا حَدَّثَ بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ:
اسْتَلْقَى الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ تَرْتَّمْ، فَقَالَ لَهُ أَنَسُ: أَذْكَرَ اللَّهُ،
أَيُّ أَخِي، فَاسْتَوَى جَالِسًا، فَقَالَ: أَيُّ أَنَسُ، أَتُرَانِي أَمُوتُ عَلَى فِرَاشِي
وَقَدْ قَتَلْتُ مِثْلَ مَنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُبَارَزَةً، سِوَى مَنْ شَارَكْتُ فِي قَتْلِهِ؟

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ أَنَسُ: دَخَلْتُ عَلَى الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ وَهُوَ
مُضْطَجِعٌ، وَهُوَ يَتَغَنَّى، وَهُوَ يُوَثِّرُ قَوْسَهُ، فَقُلْتُ: يَا سُبْحَانَ اللَّهِ، إِلَى
مَتَى هَذَا؟ قَالَ: يَا أَنَسُ، تَخَافُ أَنْ أَمُوتَ عَلَى فِرَاشِي؟ فَوَاللَّهِ لَقَدْ
قَتَلْتُ بِضْعًا وَسَبْعِينَ سِوَى مَنْ شَارَكْتُ فِيهِ، قَالَ: فَقَتِلَ يَوْمَ تُسْتَرَّ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّكَّوَانِيُّ فِي «اثنى عشر مجلساً
من أماليه» (ق: ٤/ب) وإسناده صحيح.

(٢) أُنْثِرَ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٣٣/٥)، وَ (٦/١١) وَمِنْ طَرِيقِهِ: الطَّبْرَانِيُّ فِي
«الكبير» (٢١٧/١) رَقْم: ٦٩٢ وَ (١٢/٢) رَقْم: (١١٧٨) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الحلية» (رَقْم:
١٢٣١) وَ«مجلس من أماليه» (ق: ١/٢٤٦) وإسناده صحيح. وَأَخْرَجَ مَعْنَاهُ الْحَاكِمُ
(٢٩١/٣) وَقَالَ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ».

وَالرِّوَايَةُ الْآخَرَى لِأَبِي نَعِيمٍ فِي «معرفة الصحابة» (رَقْم: ١١٥١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.
وهذه القصة جاءت من غير وَجْهِ عَنْ أَنَسٍ.
وَتُسْتَرُّ مِنْ بِلَادِ فَارَسَ، وَكَانَتْ وَقَعْتُهَا سَنَةَ (٢٠) وَحُوصِرَتْ سَنَتَيْنِ، وَاسْتُشْهِدَ
البراء سنة (٢١).

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي (الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ): «كَانَ طَيْبَ الْقَلْبِ، يَمِيلُ إِلَى السَّمَاعِ، وَيَسْتَلْذُ الثَّرْمَ»^(١).

فَتَأْمَلُ مُرَاعَاتَهُ لِنَفْسِهِ بِالتَّسْلِيِّ بِاللَّهْوِ الْمُبَاحِ، مَعَ مَا لَهُ مِنَ الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ وَسَابِقَةِ الْبِرِّ، فَاعْتَبَرَ حَظَّ نَفْسِهِ وَسَاعَتَهَا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُنَاقِضاً شَيْئاً مِنْ صِحَّةِ قَضْدِهِ وَلَا صَالِحِ كَسْبِهِ.

وَلَيْسَ مِنْ هَذَا فِي شَيْءٍ حَالٌ مَنْ يَتَوَصَّلُ بِالْمَلَاهِي الْمُبَاحَةِ إِلَى فِعْلِ السَّيِّئَاتِ، فَالْمُبَاحَاتُ إِذَا أُتِخَذَتْ وَسَائِلٌ لِلْحَرَامِ كَانَتْ مَمْنُوعَاتٍ، عَلَى مَا حَرَّزَتْهُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي حُكْمِ الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى، إِذْ حَالٌ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ مَا أُرِيدَ عَوْناً عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَهُوَ عَامَّةُ الْمُبَاحِ، لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ.

وَالْمَلَاهِي جُمْلَةٌ هِيَ أَكْثَرُ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الشَّهَوَاتِ الْمَمْنُوعَةِ، وَذَلِكَ لِمَا تُكْسِبُهُ مِنَ الْعُقْلَةِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يَجِبُ الْإِحْتِيَاظُ لِلنَّفْسِ وَالْدِينِ؛ لِئَلَّا تَنَسَاقَ النَّفْسُ بِغَفْلَتِهَا إِلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ.

وَفِي وَاقِعِ النَّاسِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ حُدُودِ الْإِبَاحَةِ بِمَجَرَّدِ التَّلَهِّيِّ بِالْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى، شَيْءٌ كَثِيرٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَوْجِبْ فِيهَا حَرِّرْنَاهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنْ يَصِيرَ مَا هُوَ مُبَاحٌ فِي الشَّرْعِ حَرَاماً لِسُوءِ اسْتِعْمَالِ النَّاسِ لَهُ، وَإِنَّمَا الْحُكْمُ بِالْإِبَاحَةِ ثَابِتٌ، وَسُوءُ الاسْتِعْمَالِ هُوَ مُحَلٌّ لِلْمَنْعِ.

فَحَالٌ مَنْ يُقِيمُونَ الْحَفَلَاتِ الْخَاصَّةَ عَلَى الشَّرْبِ وَالْمُنْكَرِ، يُخَضِّرُ فِيهَا الْمَطْرِبُ وَالْمَطْرِبَةُ يُغْنُونَ وَيَغَزِفُونَ، فَلَا يَزِيدُهُمُ السَّمَاعُ إِلَّا نَشْوَةً

(١) حَلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ (١/٤٢٨).

وإغراقاً في المعصية، فهؤلاء لا يُباح لهم ذلك السماع حتى لو كان
بشعر الحكمة والزهد، من أجل استعانتهم به على معصية الله.

فاغتنِبْ لكلِّ شيءٍ قَدْرَهُ، واحذِرِ الغُلُوَّ في دينِ الله، كما تَحَذَرُ
التَّقْصِيرَ فيه.





الباب الثاني

تحقيق الأحاديث المروية
في ذم الغناء والموسيقى



هذا الباب كان الأضل في هذا الكتاب، حيث كُتِبَتْ تَبَعَتْ جَمِيعَ ما استدلَّ به المانعونَ للغناء والموسيقى من الأحاديث، ونَحَلَتْها بِمُتَخَلِّ أصولِ النَّظَرِ في الثَّقَلِ، وَوَرَّثَتْها بِمِيزَانِهِ، في كتابٍ مُسْتَقِلٍّ «أَحَادِيثُ دَمَ الغناء والمعارِفِ في المِيزانِ»، كما بَيَّنْتُ في صَدْرِ هذا الكتابِ، لكن زِدْتُ في هذا زياداتٍ كَثِيرَةً، خُصُوصاً في (الفصل الأول) المعقودِ لِبَيانِ الأحاديثِ الصَّحِيحَةِ، وذلك في عَدَدِ الأحاديثِ، حيثُ أوردْتُ فيه ما لم أَذْكَرْهُ من قَبْلُ، كذلك في ثَنائِنا تَحْرِيرِ القَوْلِ فيها، وفي (الفصل الثاني) الَّذي عَقَدْتُهُ لِبَيانِ الأحاديثِ الضَّعِيفَةِ والموضوعةِ ضَمَّنْتُه تَحْرِيراتٍ وَتَخْرِيجاً خلا مِنْهُ التَّأليفُ الأوَّلُ.

وَجَرَيْتُ على قِسْمَةِ البابِ إلى فُصولٍ ثَلَاثَةٍ، تُقَابِلُ الأقسامَ الثَلَاثَةَ في التَّأليفِ الأوَّلِ.

وَجَمِيعُ نُصوصِ الرِّوَايَةِ في الفُصولِ الثَلَاثَةِ مُتَّبَعَةٌ بِغَدِّ سِيَاقِها بِالْحُكْمِ عَلَيْها مِنْ جِهَةِ الثُّبُوتِ أَوْ عَدَمِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنِّي جَرَيْتُ في الفَصلِ الثَّانِي عِنْدَ بَيانِ الأحاديثِ الضَّعِيفَةِ والموضوعةِ، على تَصْدِيرِ سِيَاقِ كُلِّ نَصٍّ مِنْها بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ، مَعَ تَحَاشِي لَفْظِ الإِضَافَةِ الصَّرِيحَةِ إلى النَّبِيِّ ﷺ ما وَجَدْتُ إلى ذَلِكَ

سَيِّلاً، فَأَقُولُ مَثَلًا: «رُويَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً» ثُمَّ أَسْوَقُ
نَصَّ الْخَيْرِ.





الفصل الأول

الأحاديث الصحيحة

١ - عن أبي عامر، أو أبي مالك الأشعري، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَجِلُّونَ الْحَرَّ، وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمْرَ، وَالْمَعَازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلَمٍ، يَرَوْحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، بِأَتْيِهِمْ - يَعْنِي الْفَقِيرَ - لِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا: ازْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا، فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ، وَيَضَعُ الْعِلَمَ، وَيَمَسُحُ آخَرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١/١٠ - فتح) قَالَ: وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَثَمٍ الْأَشْعَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ، أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ - وَاللَّهُ مَا كَذَّبَنِي - سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

هَكَذَا أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَالسِّيَاقَةُ سِيَاقَةُ تَغْلِيْقٍ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَسْتَعْمِلْ هَذِهِ الصَّبِغَةَ (قَالَ فَلَانٌ) فِي كِتَابِهِ «الصَّحِيحُ» إِلَّا فِي التَّعَالِيْقِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي نَظَرِي لَيْسَ بُرْهَانًا قَاطِعًا عَلَى عَدَمِ الْإِتِّصَالِ، كَمَا سَأَيِّتُهُ.

وأهل العلم بالحديث مُتَنَازِعُونَ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ دَهَبَ إِلَى تَرْجِيحِ الْإِتِّصَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ دَهَبَ إِلَى تَرْجِيحِ التَّلْعِيقِ^(١).

وَالْمُتَرَجِّحُ عِنْدِي أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ هِشَامَ بْنَ عَمَّارٍ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ، لَقِيَهُ، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَخَرَجَ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحِ» حَدِيثَيْنِ غَيْرَ هَذَا مُحْتَجًّا بِهِ، كَمَا أَفَادَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَذِي السَّارِي» (ص: ٤٤٨ - ٤٤٩) يَقُولُ فِيهِمَا: «حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ . . .» مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، الْأَوَّلُ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ (٣٠٨/٤)، وَالثَّانِي فِي كِتَابِ فُضَائِلِ الصُّحَابَةِ، بَابِ فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ (١٨/٧).

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَ الرَّأَوِيِّ: (قَالَ فَلَانٌ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: (عَنْ فَلَانٍ) فِي كَوْنِهَا صِغَةً مُحْتَمِلَةً لِلسَّمْعِ، فَإِنْ كَانَ قَائِلُهَا غَيْرَ مَوْصُوفٍ بِالتَّنْذِيرِ كَانَتْ مَحْمُولَةً عَلَى الْإِتِّصَالِ عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَذَلِكَ إِنْ ثَبَّتَ الْمَعَاصِرَةُ كَمَا هُوَ شَرْطُ مُسْلِمٍ، وَاللِّقَاءُ كَمَا هُوَ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ، وَلَقَدْ تَحَقَّقَ هُنَا شَرْطُ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ ثُبُوتُ اللَّقَاءِ كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

(١) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ فِي «التَّنْقِيحِ» (ق: ١/١٥٦): «اعْلَمْ أَنَّ مُعْظَمَ رِوَاةِ الْبُخَارِيِّ يَذْكُرُونَ هَذَا الْحَدِيثَ مُعْلَقًا . . .» يَقُولُونَ: (وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ)، وَقَدْ أُسْنَدَ أَبُو دَرٍّ عَنْ شُيُوخِهِ فَقَالَ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، وَعَلَى هَذَا، الْحَدِيثُ يَكُونُ صَحِيحًا عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ . . .»، وَرَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٥٢/١٠) فَقَالَ: «وَهَذَا الَّذِي قَالَه خَطَأً، نَسَا عَنْ عَدَمِ تَأْمُلٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ: (حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ) هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ شَيْخُ أَبِي دَرٍّ لَا الْبُخَارِيُّ، ثُمَّ هُوَ الْحُسَيْنُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةُ التَّحْتَانِيَةِ السَّاكِنَةِ، وَهُوَ الْهَرَزِيُّ، لَقَبُهُ (حُرْمٌ) بِضَمِّ الْمَعْمُومَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَهُوَ مِنَ الْكَثَرِينَ».

الثالث: وَقَعَ اسْتِعْمَالُ الْبُخَارِيِّ لِهَذِهِ الصَّبْغَةِ (قَالَ فَلَانٌ) كَثِيرًا جَدًّا عَنْ شُيُوخِهِ فِي الْأَسَانِيدِ الْمُتَّصِلَةِ، وَذَلِكَ فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ»، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يُفْهَدْ مِنْهُ فِي «الصَّحِيحِ» إِلَّا أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ وَقُوعِهِ فِيهِ، لَا سِيَّمَا أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَنَا تَنْصِيسٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ نَفْسِهِ عَلَى تَجَنُّبِ مِثْلِهِ فِي «الصَّحِيحِ»، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَرَتْ طَرِيقَتُهُ عَلَى اخْتِيَارِ أَكْمَلِ صَبْغِ الثَّحْمَلِ، كَمَا يُوَكِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْبُخَارِيَّ إِذَا قَالَ فِي صَحِيحِهِ: (قَالَ فَلَانٌ) وَلَمْ يَصْرُحْ بِرَوَايَتِهِ عَنْهُ، وَكَانَ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَخَذَهُ عَنْهُ عَرْضًا أَوْ مُنَاوَلَةً أَوْ مُذَاكِرَةً».

وَمَعَ مَا رَجَّحْنَاهُ مِنْ اتِّصَالِ الْحَدِيثِ بِشَرْطِ «الصَّحِيحِ» فَإِنَّهُ خُرُوجًا مِنْ نِزَاعِ الْعُلَمَاءِ: هَلْ لِلْحَدِيثِ شَرْطُ الصَّحِيحِ أَمْ يِعَامَلُ كَسَائِرِ الْمَعْلُقاتِ فِيهِ؟ فَيَقْطَعُ النِّزَاعَ مَجِيءُ هَذَا الْحَدِيثِ بِالْأَسَانِيدِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَيْشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، مِمَّا صَحَّ مَعَهُ جَزْمُ الْبُخَارِيِّ بِقَوْلِهِ: (قَالَ هِشَامٌ)، فَإِنَّ الْمُتَحَقِّقَ لَنَا أَنَّ مَعْلُقاتِ الْبُخَارِيِّ إِذَا جَزَمَ بِهَا فَهِيَ صَحِيحَةٌ عِنْدَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ سَمَّاهُ مِنْ رِجَالِ أَسَانِيدِهَا، ثُمَّ يَبْقَى النَّظَرُ فِي سَائِرِ الْإِسْنَادِ تَجْرِي فِيهِ الْقَوَاعِدُ^(١).

وَجَدْنَا هَذَا الْحَدِيثَ جَاءَ مُوَصُولًا مِنْ طَرِيقٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، رَوَاهُ كَذَلِكَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ، بَيَّانُهُمُ كَالْتَّالِي:

١ - الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ (ثِقَةٌ حَافِظٌ).

أَخْرَجَهُ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص: ٥٩)، وَتَغْلِيْقُ الثَّعْلِيْقِ «(١٨/٥)» -، وَعَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «الْمُسْتَخْرِجِ عَلَى

(١) انظر كتابي: تحرير علوم الحديث (٨٥٢/٢).

البُخاري» - كما في «التقييد والإيضاح» للعراقي، (ص: ٩٢)، و«فتح
الباري» (٥٣/١٠) - والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢٧٢ و ١٠/٢٢١).

٢ - الحسين بن إدريس الهروي (ثقة).

أخرجه من طريقه: أبو ذر الهروي، كما في «الفتح» (٥٢/١٠)
و«تغليق التعليق» (١٧/٥).

٣ - الحسين بن عبد الله القطان (ثقة).

أخرجه ابن جبان في «صحيحه» (١٥/١٥٤ رقم: ٦٧٥٤) عنه.

٤ - موسى بن سهل الجوني (ثقة).

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٣١٩ رقم: ٣٤١٧) - ومن
طريقه: المزني في «التهذيب» (٢٠/١٥٦) - ودغلج السجزي في «مسند
المقلين» (رقم: ٨ - متقى منه) كلاهما عنه.

٥ - محمد بن إسماعيل بن مهران الإسماعيلي النيسابوري (ثقة حافظ).

أخرجه دغلج (رقم: ٨) عنه متابعاً لموسى بن سهل.

٦ - محمد بن يزيد بن محمد بن عبد الصمد الدمشقي (ثقة).

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/٣٣٤ رقم: ٥٨٨) عنه.

٧ - عبدان بن محمد المروزي (ثقة حافظ).

أخرجه أبو نعيم في «مستخرج على البخاري» - كما في «الفتح»
(٥٣/١٠) -، ومن طريقه: الذهبي في «السير» (٢١/١٥٧، و ٧/٢٣).

٨ - أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي (ثقة حافظ).

أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» - كما في «الفتح» ٥٣/١٠ -
وابن عساکر في «تاريخه» (١٨٨/٦٧) والذهبي في «سير أعلام النبلاء»
(١٥٧/٢١ و ٧/٢٣) و«تذكرة الحفاظ» (١٣٣٧/٤) من طريقه.

٩ - جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ (ثَقَّةٌ حَافِظٌ).

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»، فِيمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ
حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٥٣/١٠) وَغَيْرِهِ.

جَمِيعُ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ قَالُوا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، بِإِسْنَادِهِ بِالْحَدِيثِ.
وَجَمِيعاً ذَكَرُوهُ بِالشُّكِّ فِي اسْمِ الصَّحَابِيِّ سِوَى ابْنِ حِبَّانَ وَابْنِ
عَسَاكِرٍ، فَوَقَعَ عِنْدَهُمَا: (أَبُو عَامِرٍ وَأَبُو مَالِكٍ) بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ.
قَالَ ابْنُ عَسَاكِرٍ: «كَذَا قَالَ: وَأَبُو مَالِكٍ! وَإِنَّمَا هُوَ: أَوْ أَبُو
مَالِكٍ، بِالشُّكِّ».

وَسَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْ هَذَا قَرِيباً.

وَمَنْ فَوْقَ هِشَامَ بْنِ عَمَّارٍ جَمِيعاً ثَقَاتٌ.

وَأَمَّا هِشَامٌ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالْمُتَرَجِّحُ أَنَّهُ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ تَوَبَّعَ شَيْخُهُ صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، تَابِعَهُ بَشَرُ بْنُ بَكْرِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (رَقْمٌ: ٤٠٣٩) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ
نُجْلَةَ، حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا
عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيَّ، قَالَ:
حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ، أَوْ أَبُو مَالِكٍ - وَاللَّهِ، يَمِينٌ أُخْرَى مَا كَذَّبَنِي - أَنَّهُ
سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحْلُونَ الْخَزْءَ وَالْحَرِيرَ» وَذَكَرَ كَلَاماً،
قَالَ: «يُمَسَّحُ مِنْهُمْ آخَرُونَ قَرْدَةً وَخَنَازِيرٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

هكذا ساقه أبو داود، وقال فيه: «الْحَزْرُ»، ويؤب له: «باب ما جاء في الْحَزْرُ»، ولم يذكر الخمرَ والمعارفَ، فوقع في التُّفْس شيء أن لا يكون هشامُ حَفِظَ ذلك؛ لأن بشرَ بنَ بكر ثقةً، والزَّراوي عنه كذلك، وهشامُ لا يَحْتَمِلُ التَّفَرُّدَ دونهما .

فتأملتُ، فوجدتُ قوله في الخبر: (وذكر كلاماً) أفاد أنه اختصر شيئاً، فجوّزتُ أن يكونَ أبو داودَ هو الذي اختصره، اكتفاءً منه بمحلِّ الشَّاهد، وهو ذكرُ الْحَزْرِ .

ثمَّ وَفَعْتُ على روايةِ بشرٍ من وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ عنه .

فأخرجه الإسماعيلي في «الصَّحيح» (كما في «تهذيب السُّنن» لابن القيم: ٢٧١/٥) - ومن طريقه: البيهقي (٢٧٢/٣) - بسندٍ صحيح عن عبد الرحمن بن إبراهيم دُخَيْمٍ، وابنِ عَسَاكِر (١٨٩/٦٧) بسندٍ صحيح عن عيسى بن أحمد العسقلاني، قالوا: حدَّثنا بشرُ بنُ بكرٍ، فساقه بالإسناد عن عطية بن قيسٍ، ولابن عساكرٍ فيه قصَّةٌ، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: حدَّثني أبو عامرٍ، أو أبو مالكٍ - واللَّه، يمينُ أخرى - أنه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقولُ:

«لَيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَزْرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمَرَ وَالْمَعَارِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَانِبِ عِلْمٍ، يَزُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَةٌ لَهُمْ، فَيَأْتِيهِمْ آتٍ لِحَاجَتِهِ فَيَقُولُونَ: ازْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا، فَيَبْسُتُهُمُ اللَّهُ، وَيَضَعُ الْعِلْمَ عَلَيْهِمْ، وَيَمَسَحُ مِنْهُمْ آخِرِينَ قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» .

قلتُ: فهذان ثقتان، حَفِظَاهُ ثامًا عن بشرٍ بن بكرٍ، فزال ما خَشِنَاهُ من تَفَرُّدِ هشام به، وصَحَّ الحديثُ بتمامِهِ، وتأكَّد أنَّ أبا داودَ هو الذي اختصرَ في روايته .

كما توبع عليه كذلك عطية بن قيس، تابعه إبراهيم بن عبد الحميد.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٤/١ - ٣٠٥) قال: إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حمالة، عمن أخبره، عن أبي مالك الأشعري، أو أبي عامر، سمعت النبي ﷺ، في الخمر والمعازف.

قَالَ لي سُلَيْمَانُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قال: حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بن مَلِيح الجَنْصِيُّ، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمَ.

قلت: وهذا سند حسن لولا الراوي المبهم، فإن رجاله جميعاً صدوقون غير هذا المبهم، وإبراهيم ترجمته في «الجرح والتعديل» (١١٣/٢) و«تاريخ ابن عساكر» (١٧/٧) ونسبه (الجرشي)، والواسطة المبهمة بينه وبين أبي مالك أو أبي عامر يُحتمل أن تكون ابن عثم، ويُحتمل غيره، وعلى أي وجه كان فهو مما يزيد الحديث قوة إلى قوته. وروى الحديث مالك بن أبي مريم، عن ابن عثم، سمع أبا مالك الأشعري، من غير شك، وخالف في بعض منته.

أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ق: ٦/ب) وابن أبي شعبة (١٠٧/٨) وابن ماجه (رقم: ٤٠٢٠) والبخاري في «التاريخ» (٣٠٥/١) وابن جرير في «ذيل المذيل» (ص: ٥٨٣) والمحاملي في «الأمالي» (رقم: ٦١ - رواية ابن البيع) وابن الأعرابي في «المعجم» (رقم: ١٦٤٦) وابن جبان (١٦٠/١٥) رقم: ٦٧٥٨ والطبراني في «الكبير» (٣٢٠/٣) رقم: ٣٤١٩ والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ١١٥ - ١١٦) والبيهقي في «السنن» (٢٩٥/٨ و ٢٢١/١٠) و«الشعب» (٢٨٢/٤) رقم: ٥١١٤، و١٦/٥ رقم: ٥٦١٥ و«الآداب» (رقم: ٩٢٢)

وابنُ عساكر (٤٩٤/٥٦، ٤٩٥، ٤٩٦، و١٩٠/٦٧) وابن حجر في «التعليق» (٢٠/٥ - ٢١) من طرق عن معاوية بن صالح، عن حاتم بن حُرَيْث، عن مالك بن أبي مريم، عن عبدالرحمن بن غنم الأشعري، عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ:

«لَيْشَرِبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا، يُعْزَفُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ بِالْمَعَازِفِ وَالْمَغْنِيَّاتِ، يَخْشِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ، وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ».

ورواه أحمد (٣٤٢/٥) وأبو داود (رقم: ٣٦٨٨) والبُخاري في «التاريخ» (٢٢٢/١/٤) من طريق معاوية بن صالح، بإسناده إلى أبي مالك، أنه سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقول: فذكره، دون قوله: «يُعْزَفُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ...» إلى آخره.

قلت: وهذا إسناده رجاله ثقات، غيرُ مالك بن أبي مريم، فإنه شاميٌّ مجهولٌ، لم يَزِدْ عنه غيرُ حاتم بن حُرَيْث.

قال الذهبي في «الميزان» (٤٢٨/٣): «لا يُعْرَفُ»^(١).

قلت: فالإسناد إذاً ضعيفٌ، والمخالفة في بعض مَثَبِهِ لا أثر لها لضعفه.

(١) أعلَّ الحافظ المنذريُّ هذا الطريق في «مختصر سنن أبي داود» (٢٧١/٥) بغير هذه العلة، فقال: «وفي إسناده حاتم بن حُرَيْث الطائفي الحمصي، سئل عنه أبو حاتم الرازي؟ فقال: شيخٌ، وقال يحيى بن معين: لا أعرفه».

قلت: خَفِيَ أمره على يحيى، وعزَّفه تلميذه عثمان بن سعيد الدارمي، فقال في «تاريخه» (ص: ١٠١) بعد سباق قول ابن معين: «هو شاميٌّ ثقة»، وقال ابن عدي: «ليزوَ حديثه لم يعرفه يحيى، وأرجو أنه لا بأس به» (الكامل: ٣٧٢/٣).

وقد صحَّحه ابنُ القيم - رَحِمَهُ اللهُ - في «إغاثة اللُّهفان» (١/٢٦١) فلم يُصِبْ؛ لِمَا عَلِمْتُ.

لكنَّ قولَه: «ليُشْرِينَ ناسٌ من أمتي الخمرُ يُسْمُونَهَا بِغيرِ اسمِها» جاء من غير وجهٍ عن جماعةٍ من الصُّحابة، وهو ثابتٌ بلا ريب.

اعتراضات حول الحديث وجوابها

أوردت حول هذا الحديث عدَّة اعتراضاتٍ: حول إسناده ومُتْنِه، إليك سباقُ أهمِّها مع الجوابِ عن كلِّ منها بما يُناسِبُه:

الاعتراض الأول: إسناده الحديث معلولٌ بالانقطاع بين البخاري وهشام بن عمار.

هذا تعليلُ الحافظ أبي محمَّد بن حزم، فقد قالَ في «رسالة الملاهي» (ص: ٤٣٤ - مجموعة رسائله): «وأما حديث البخاري، فلم يوردهُ البخاريُّ مُسْنَدًا، وإنَّما قالَ فيه: قال هشام بن عمار»، وفي «المحلَّى» (٥٩/٩): «هذا منقطعٌ، لم يتَّصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد».

قلت: هذا الاعتراضُ سَبَقَ جوابُه فيما تقدَّم بما يُغني عن إعادة تفصيله.

قال الحافظ أبو عمرو ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص: ٦٧ - ٦٨): «ولا التفاتٌ إلى أبي محمَّد بن حزم الظاهريِّ الحافظ، في رَدِّه ما أخرجهُ البخاريُّ من حديث أبي عامرٍ أو أبي مالكٍ الأشعريِّ . . من جهةِ أنَّ البخاريُّ أورده قائلًا فيه: قال هشام بن عمار، وساقه

بإسناده، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف، وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح.

وقال الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢٢/٥): «هذا حديث صحيح، لا علة له ولا مطعن، وقد أعله أبو محمد بن حزم بالانقطاع بين البخاري وصدقة بن خالد، وبالاختلاف في اسم أبي مالك، وهذا كما تراه قد سُفِّهُ من رواية تسعة عن هشام متصلًا، فيهم مثل: الحسن بن سفيان، وعبدان، وجعفر الفريابي، وهؤلاء حُفَظَ أثبات».

ثم أجاب عن الاختلاف في اسم أبي مالك، وسيأتي قريباً.

وقال الحافظ ابن رجب في «نزهة الأسماع» (ق: ٤/ب) بعد إيراد الحديث: «هكذا ذكره البخاري في (كتابه) بصيغة التعليل المجزوم به، والأقرب أنه مُسْنَدٌ، فإن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري، وقد قيل: إن البخاري إذا قال في (صحيحه): (قال فلان) ولم يُصرِّح بروايته عنه وكان قد سَمِعَ منه، فإنه يكون قد أخذه عنه عَرَضاً أو مُنَاوَلَةً أو مُدَاكِرَةً، وهذا كله لا يُخْرِجُهُ عن أن يكون مُسْنَدًا».

ثم ذكر وَضَّلَهُ عند البيهقي إلى هشام، وقال: «فالحديث صحيح محفوظ عن هشام بن عمار».

قلت: قد ذُكِرَتْ وجوه عدة في كلام بعض الأئمة جواباً عن الاعتراض المذكور، أكثرها قد تَضَمَّنْهَا ما أوردته، وما لم أره يصلح الجواب به فقد تَرَكْتُهُ عَمْدًا.

وفي قول ابن حزم في «المحلى»: «لم يتصل ما بين البخاري

وصدقة خطأ، أراد ما ذكره في «رسالته»: «بين البخاري وهشام»، والله أعلم.

الاعتراض الثاني: قال الحافظ ابن الملقن، رحمته الله، راداً على ابن حزم: «ليته أعلّ الحديث بصدقة، فإن ابن الجنيّد روى عن يحيى بن معين: ليس بشيء، وروى المروزي عن أحمد: ذلك ليس بمستقيم، ولم يرضه».

أورد هذا الاعتراض الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥٤/١٠)، ثم أجاب عنه فقال: «وهذا الذي قاله الشيخ خطأ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبدالله السمين، وهو أقدم من صدقة بن خالد، وقد شاركه في كونه دمشقياً، وفي الرواية عن بعض شيوخه، كزيّد بن واقد، وأما صدقة بن خالد فقد قدّم قول أحمد فيه^(١)، وأما ابن معين، فالمنقول عنه أنه قال: كان صدقة بن خالد أحبّ إلى أبي منسهر من الوليد بن مسلم، قال: وهو أحبّ إليّ من يحيى بن حمزة، ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين: أن صدقة بن خالد ثقة».

قلت: ولم يتفرّد به صدقة، إنما تابعه بشر بن بكر، كما تقدّم.

الاعتراض الثالث: قال ابن حزم، رحمته الله، في «رسالته»: «ثم هو إلى أبي عامر، أو أبي مالك، ولا يذرى أبو عامر هذا».

قلت: أكثر من نقل كلام ابن حزم في تعليل الحديث يذكرون أنه إنما أعلّه بالشك في صحابيه: أهو أبو مالك، أو أبو عامر؟

(١) أراد قوله قبل ذكر اعتراض ابن الملقن: «قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ثقة ثقة، ليس به بأس، أثبت من الوليد بن مسلم». والنص في «العلل» لأحمد (رقم: ٤٩٢).

وظاهر قول ابن حزم الذي ذكرته لا يفيد إعلاله بالتردد في اسم الصحابي بمجردِهِ، وإنما لكونه متردداً فيه بين معروف ومجهول، فإنه إما أن يكون عن أبي مالك، أو عن أبي عامر، والأول معروف الصحبة عنده، ولذا لم يورد عليه شيئاً، والثاني مجهول عنده، يدل عليه قوله: «ولا يدرى أبو عامر هذا»، ومن مذهب ابن حزم أنه لا يُثبت حديث من ذكر بالصحبة حتى يسمى ويُعرف فضله^(١)، وأبو عامر عنده ليس كذلك، لذا فهذه على مذهبه علة.

وقد أجاب بعض العلماء عن هذا الاعتراض بترجيح أنه عن أبي مالك، وخطأ من ذكره بالشك.

وهذا جواب لم آره قائماً ولا مذهباً محققاً، وتحريز القول فيه كما يأتي:

قد سلف بيان أن جميع الطرق عن هشام بن عمار على الشك في اسم الصحابي، إلا عند ابن جبان وابن عساكر، فإنه عندهما: (أبو عامر، وأبو مالك) بالعطف، كما أوردت تعقب ابن عساكر عليه، وتخطئته من ذكره بالعطف، وذكر الزركشي في «التنقيح» (ق: ١/١٥٦) وابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/٢٦٠) أنه وقع في رواية الإسماعيلي: «أبو عامر» بغير شك.

ورواية الجماعة بالشك أولى وأصح.

وحمل بعضهم هذا التردد هشام بن عمار، وبعضهم صدقة بن خالد، وليس بصواب، فقد وقع كذلك في رواية بشر بن بكر متابع

(١) انظر: الإحكام (٢/٨٤).

صدقة عند مَنْ عَزَزْتُ الحديثَ إليهم، سوى رواية أبي داودَ، فقد وقع في بعض روايات السُّنَنِ: (أبو مالك) بغير شكٍّ، قال في «عون المعبود» (٨١/٤): «(أبو عامر أو أبو مالك) هكذا بالشُّكِّ في نسخ الكتاب، وكذا في المنذري»، ثُمَّ ذكر نقلاً عن كتاب «إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السَّماع»^(١) للشُّوكاني قوله: «ورواه أبو داودَ من حديث أبي عامر وأبي مالك، وهي رواية ابن داسة عن أبي داودَ، وفي رواية الرُّملي عنه بالشُّكِّ».

وَيُخَالَفُ في هذا الحافظُ ابن حَجَرٍ في «الفتح» (٥٤/١٠) و«التَّهذِيبُ» (١٤٤/١٢) و«تغليق التعليق» (٢٠/٥) فيذهب إلى أَنَّ روايةَ بشر بن بكر عند أبي داودَ بغير شكٍّ، ويتعقَّب المزيَّ في ذلك.

وقولُ الحافظِ عندي مرجوحٌ بدلائل تبدو للمتأمل مما ذكرته آنفاً، والزَّاجِحُ أَنَّ روايةَ بشر بن بكرٍ موافقةٌ لرواية هشام بن عمار، والحديثُ محفوظٌ عن ابن جابر بالشُّكِّ، فهو حاصلٌ إمَّا منه، أو ممَّن فوقه، والذي يبدو أَنَّهُ ممَّن فوقه؛ لمتابعة إبراهيم بن عبد الحميد لعطية بن قيس، فَإِنَّهُ فيها على الشُّكِّ أيضاً، وذهب البخاريُّ في «التَّاريخ» (٣٠٥/١/١) إلى ترجيح كونه عن أبي مالك، فقالَ بعدَ سياقِ رواية إبراهيم بن عبد الحميد: «وإنَّما يُعرَفُ هذا عن أبي مالك الأشعريِّ»، ثُمَّ ساقَ دليلاً على ذلك روايةَ مالك بن أبي مريم عن ابن غنم عن أبي مالك، بغير شكٍّ.

(١) إبطال دعوى الإجماع (ص: ٣). وكذلك بدا لي من غير شكٍّ فيما رأيته في نسخة قِيَمَةٍ من «سنن أبي داود» برواية الحافظ أبي بكر محمد بن بكر بن داسة.

وأقول: إنَّما تصلح هذه الرواية دليلاً على القطع في إزالة التردد لو كانت ثابتة، أمّا وهي ضعيفة كما سبق، فلا.

فعلى هذا، يبقى الشك في اسم الصحابي قائماً.

وأحسن ما يصلح جواباً لاعتراض أبي محمد بن حزم أن يقال:

لقد تقرّر عند أهل العلم بالحديث: ثبوت العدالة المطلقة لجميع الصحابة رواة سنن رسول الله ﷺ، وأن من استحق منهم وصف الصحبة كان بذلك الوصف عدلاً مقبول الرواية.

والصحبة تثبت بأمر، هذه الصفة المذكورة في هذا الحديث منها، وذلك أن عبدالرحمن بن غنم الأشعري راوياً عن أبي مالك أو أبي عامر، من كبار التابعين، ثقة جليل كبير القدر، بل منهم من عدّه في الصحابة، ولا يصح، وإنّما كان مسلماً على عهد النبي ﷺ ولم يره، قال في حديثه هذا: (حدثني أبو عامر، أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذّبتني، سمع النبي ﷺ)، فهذا تعديل منه لأبي عامر أو أبي مالك وتثبيت لصحبته، وذلك أن ابن غنم يُقسم على صدقه، ويجزم بسماعه من رسول الله ﷺ، وهذا لو كان فيمن دون الصحابة، لكان كافياً في قبول روايته، فكيف إذا انضم إلى ذلك وصف الصحبة؟^(١).

بل كيف وقد تأكّد ذلك بقوله في الحديث: (سمع النبي ﷺ)؟

زد إلى ذلك: أن أبا عامر الأشعري ذكّر في الصحابة، وقيل في اسمه: (عُبَيْد بن وهب) وقيل غير ذلك، ومنهم من خلطه بأبي عامر

(١) انظر مبحث (تحرير القول في عدالة الصحابة) في كتابي: تحرير علوم الحديث (٣٣٩/١ - ٣٥٣).

عَمَّ أَبِي مُوسَى، وَهُوَ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا هُوَ آخِرُ غَيْرِهِ، فَعَمَّ أَبِي مُوسَى مَا تَ
عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا بَقِيَ بَعْدَهُ إِلَى أَنْ سَمِعَ مِنْهُ ابْنُ عَنَمٍ، وَكَانَ
قَدْ نَزَلَ الشَّامَ.

فَظَهَرَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِمَا يَبْتَثِرُ شَبَهَةُ ابْنِ خَزَمٍ هَذِهِ حَوْلَ الْحَدِيثِ .
عَلَى أَنَّ طَرَفًا مِنْ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ رَوَاهُ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ مِنْ
غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْهُ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذَا الْفَضْلِ .

الاعتراض الرابع: ادَّعَاءُ أَنَّ الْحَدِيثَ مُضْطَرَبٌ سَدًّا وَمَتْنًا.

أَمَّا اضْطِرَابُ سَنَدِهِ، فَقِيلَ فِيهِ: (عَنْ أَبِي عَامِرٍ أَوْ أَبِي مَالِكٍ)
بِالشُّكِّ، وَقِيلَ: (عَنْ أَبِي عَامِرٍ وَأَبِي مَالِكٍ)، بِالْعَطْفِ، وَقِيلَ: (عَنْ أَبِي
مَالِكٍ) وَحْدَهُ، وَقِيلَ: (عَنْ أَبِي عَامِرٍ) وَحْدَهُ.

وَأَمَّا اضْطِرَابُ مَتْنِهِ، فَمِنْ أَوْجِهِ:

الأول: جَاءَ فِيهِ لَفْظُهُ: (يَسْتَحْلُونَ)، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ»
بِدُونِهَا.

والثاني: ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمَا بِلَفْظِ: «لِيَشْرِبْنَ»
أَنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ».

والثالث: جَاءَ فِيهِ (يَسْتَحْلُونَ الْحَرَّ)، فَقِيلَ هَكَذَا بِالْحَاءِ وَالرَّاءِ
الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَقِيلَ: بِلِ (الْحَزَّ) بِالْخَاءِ وَالزَّايِ الْمَعْجَمَتَيْنِ.

جواب هذا الاعتراض:

يُقَالُ مِنْ حَيْثُ التَّاصِيلُ: لَا يُعْلَى الْخَبَرُ بِالِاضْطِرَابِ إِلَّا إِذَا
تَكَافَأَتِ الْوُجُوهُ الْمُخْتَلِفَةُ قُوَّةً، وَلَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ بَيْنَهَا أَوْ التَّرْجِيحُ.

أما مع إمكان ذلك فالحكم بالاضطراب توسع وتساهل، يؤدي إلى إبطال العمل بالكثير من الروايات؛ لكثرة زوّد مثل ذلك في الأسانيد والمتون.

والاعتراض المذكور على الإسناد ههنا إنما هو من النوع الآخر، إذ كل ما أورد من ذلك فممكن فيه الجمع أو الترجيح.

ومن حيث التفرغ، فإن ما ادّعي من القول باضطراب سنده بناء على الاختلاف فيه، ذكرث جوابه فيما تقدّم، وقد علمت أنّ المحفوظ في الإسناد: (عن أبي عامر أو عن أبي مالك) بالشك، فتأمل!

وأما ما ادّعي من القول باضطراب المتن فجوابه من وجوه ثلاثة:

الأول: اعلم أنّ البخاريّ، رحمه الله، لم يُغن في كتابه «التاريخ» بمتون الأحاديث؛ لأنّه ليس من مقصود الكتاب، وما يُورده من ذلك فإنما هو لأمر مقصود في الإسناد، لا المتن، إلّا ما شدّ ونذر؛ لذا تراه يختصر الأحاديث، فلا يُورد منها إلّا بُدّة أو طرفاً يسيراً، ومن استقرأ كتابه وجدّ ذلك كذلك، فلا ينبغي التعقّب على نصوص الروايات الواردة في الكتب المعتمدة والتي اعتنى أصحابها بجمع متونها بمثل ذلك.

ثمّ كيف يُقال مثل هذا والبخاريّ نفسه ممن أورد هذا اللفظ في «صحيحه»؟ والتحقّظ في المتون من مقصود «الصحيح»، فلو كان أهمله في «التاريخ» لعلّه عنده فيه، فكيف ارتضى إيراده في «الصحيح» جازماً به؟ وأين تكون منزلة «التاريخ» بالنسبة لـ«الصحيح» من هذه الجهة؟

وأقلّ ما يقال هنا: هذا اللفظ زيادة من ثقة ليس لها معارض، فوجب قبولها.

كما نقولُ من حيث التَّأصيلُ: لو جعلنا اختصارَ بعضِ الرُّوَاةِ في متونِ الأحاديثِ اضطراباً، لَزِمَ منه الحكمُ بالاضطرابِ على أكثرِ السُّنَنِ الثَّبَوِيَّةِ في الأحكامِ وبيانِ الحلالِ والحرامِ وتفصيلِ دينِ الإسلامِ، فقلَّما يسلَمُ الحديثُ من ورودِ الاختصارِ من بعضِ الرُّوَاةِ لبعضِ متنه.

الثَّاني: أنَّ الرُّوَاةَ باللفظِ المذكورِ سبقَ بيانُ ضَعْفِها من جهةِ الإسنادِ، فلا يصلُحُ الاعتراضُ بها، على أنَّها لو ثبتتْ فليستْ تُقَابِلُ في قوَّتِها رِوَاةَ «يَسْتَحِلُّونَ».

الثَّالثُ: ضَبِطَ هذا الحَرْفُ في أكثرِ الطُّرُقِ (الْحِرَ) بالمهمليتين، وعليه أكثرُ رُوَاةِ «صَحِيحِ» البخاريِّ، وانظر تفصيلَ ذلك في «الفتح» (٥٥/١٠).

ولو سلَّمنا صَحَّةَ بقاءِ الاختلافِ في ضَبِطِ هذا اللَّفْظِ فيه، فإنَّه غيرُ قَادِحٍ في سائرِ الحَدِيثِ كما لا يخفى، خصوصاً أنَّ مثلهُ ممَّا يقبلُ التَّضْحِيفَ.

الاعتراضُ الخامسُ: أنَّ لَفْظَ «المعازفِ» ليس عند أبي داود.

أقولُ: هذا أضعفُ هذه الاعتراضاتِ وأَوْهَها، إذ كيف يُجْعَلُ مثلهُ علَّةً وأبو داودَ نفسه يُشِيرُ إلى محذوفٍ من السِّيَاقِ، فإنَّه قال في روايته: (وذكرَ كلاماً)، فأعلَمَ بالاختصارِ والحذفِ، وإنَّما قصدَ منه الاستدلالَ لموضوعِ (الْحَزْ) حيثِ بَوَّبَ له.

على أنَّه من حيثِ التَّأصيلِ: لو لم يُشِيرِ أبو داودَ إلى حذفِ، لكانَ عَدَمُ ذكرِهِ لَفْظَ «المعازفِ» غيرَ قَادِحٍ في ثبوته؛ لكونِهِ جاءَ من

وجه آخر من رواية الثقات، والقاعدة: قبول زيادة الثقة ما لم يخالف ولم يَقم دليل على الوهم^(١).

وفيما سبق توكيد لفساد مثل هذا الاعتراض.

٢ - عن عبدالرحمن بن سابط، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ فِي أَمْتِي خُسْفًا وَمَسْخًا وَقَذْفًا»، قالوا: يا رسول الله، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله؟ فقال: «نعم، إذا ظهرت المعازف، والخمور، ولبس الحرير».

حديث حسن.

أخرجه ابن أبي شيبه (١٦٤/١٥) من طريق عبدالله بن عمرو بن مَرْة، وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (رقم: ٩) من طريق أبان بن تغلب، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (رقم: ٣٤٧) من طريق حماد بن عمرو، عن الأعمش، ثلاثتهم عن عمرو بن مَرْة، عن عبدالرحمن بن سابط، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

هذا لفظ ابن أبي شيبه، وزاد الداني ذكر «القيان».

قلت: والأصح أن ذكر هذا اللفظ غير محفوظ من هذا الوجه؛ لأنه من طريق حماد بن عمرو عن الأعمش، وحماد هذا هو النصيب متروك الحديث، وقد خولف في الإسناد عن الأعمش ممن هو أحسن حالاً منه، كما سيأتي في شواهد الحديث.

وأما الإسناد باللفظ الذي حسنته فهو مُرسل صحيح، توبع

(١) انظر كتابي: تحرير علوم الحديث (٦٨٤/٢).

الأعمش عليه كما رأيت، ومتابعاهُ عبدالله وأبان صدوقان، وسائر
الإسناد ثقتان.

تابع عمرو بن مرة: ليث بن أبي سليم.

أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (رقم: ١٧١٦) قال: حدثنا
جرير بن عبد الحميد، وأبو عمرو الداني (رقم: ٣٣٩) من طريق
معتبر بن سليمان، كلاهما عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن
سابط، قال: فذكره مرفوعاً بنحوه، بذكر (القينات).

قلت: وهذه متبعة على أصل الخبر، وهي صالحة.

والمرسل الصحيح ضعيف قريب إلى القبول، فإذا وجد ما
يعضده مما يصلح لذلك، ثبت.

وهذا هو الشأن في هذا المرسل، فإن له مما يصلح للشهادة
أربعة شواهد:

الأول: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«يُمسَخ قوم من هذه الأمة في آخر الزمان قردة وخنازير». قالوا:
يا رسول الله، أليس يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول
الله؟ قال: «بلى، ويصومون، ويصلون، ويحجون»، قالوا: فما بالهم؟
قال: «اتخذوا المعازف، والدُفوف، والقينات، فباتوا على شربهم
ولهيؤهم، فأصبحوا وقد مسخوا قردة وخنازير».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «دَم الملاحى» (رقم: ٨)، قال: حدثنا
عبيد الله بن عمر الجشمي، قال: حدثنا سليمان بن سالم أبو داود،
قال: حدثنا حسا بن أبي سينان، عن رجل، عن أبي هريرة، به.

وذكره ابن حزم في «المحلى» (٥٨/٩) من طريق سعيد بن منصور، حدثنا سُلَيْم بن سالم، به.

هكذا وقع عنده (سليم بن سالم)، والصواب: (سليمان)، وهو بصري، كان يُنسَب قُرشيًا، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (١٨/٢/٢) و«الأوسط» (١٤٦/٢)، وساق له عن علي بن زيد عن الحسن:

رأيت عليًا والزبير التَّزَّما، ورأيت عثمانَ وعليًا التَّزَّما.

وقال: «لا يُتَابَعُ عليه».

قلت: لا يُطْعَن بهذا على سُلَيْمَانَ؛ من أجل أن شيخه فيه ضَعِيفٌ، وهو علي بن زيد بن جُدعان، فالحملُ عليه أولى.

وسليمانُ هذا ذكره ابنُ جِبَّانَ في «الثقات» (٣٨٩/٦)، كما أورده ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٢٠/١/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه جماعة، فهو مستور الحال، يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات.

ولا يُشْكِلُ على هذا ما وقع فيه الحافظُ الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٢٠٨/٢)، فإنه اختلطَ عليه سليمانُ هذا بسليمانَ بنِ سالم، مدني يكنى أبا أيوب أو أبا الربيع، فهذا آخر، وقد فرَّق بينهما البخاري وابنُ أبي حاتم وابنُ جِبَّانَ، وتعقَّب الحافظُ ابنُ حَجَرٍ الحافظُ الذَّهَبِيُّ في «اللسان» (٩٣/٣)، وقال: «وما أدري كيف خَفِيَ هذا على الذَّهَبِيِّ مع نقده».

وأما شيخه حَسَّانُ بنُ أبي سِنان، فهو بصريٌّ عابدٌ صالحُ الأمر،

علّق له البخاري في «الصحيح» أثراً في أوّل البيوع (٢٩١/٤) - باب تفسير المشبهات)، وذكره ابن جبان في «الثقات» (٢٢٥/٦): «حسن بن أبي سنان العابد، من أهل البصرة، كنيته أبو عبدالله، يزوي عن أهل البصرة الحكايات والزقات، ولست أحفظ له حديثاً مسنداً، روى عنه أهل البصرة».

قلت: وهذا دالٌّ على نذرة روايته.

وله ترجمة في «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني (١١٤/٣)، وفيها (١١٩/٣): «أسند حسن بن أبي سنان عن أنس فيما قيل، وكان من أزوى الناس عن الحسن، وعن ثابت، وشغلته العبادة عن الرواية». وروى أبو نعيم حديثه هذا من هذا الوجه عنه، لكنّه قال: (حسن بن أبي سنان، قال: قال أبو هريرة)، فأسقط الراوي المبهّم بينهما.

قال أبو نعيم: «كذا رواه حسن عن أبي هريرة مرسلاً (يعني منقطعاً)، ورواه غيره عن الحسن عن أبي هريرة متصلاً».

قلت: لم أقف على رواية الحسن.

وعلى أيّ حال، فإنّ حسن هذا لا ينزل حديثه عن الصلاحية في المتابعات والشواهد، والله أعلم، بل إنّ الحافظ ابن حجر قال عنه في «التقريب» (الترجمة: ١٢٠٠): «صدوق عابد».

والرجل المبهّم علّة أخرى في الإسناد، وهي صورة من صور الانقطاع، لكنّ السقط الواقع في طبقة التابعين لا تسقط به الرواية، بل يصلح الاعتبار بها؛ لذا فهذا شاهد صالح.

الثاني: عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ:

«يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ وَمَسْخٌ وَقَذْفٌ»، قالت عائشة: يا رسول الله، وهم يقولون: لا إله إلا الله؟ قال: «إذا ظهرت القيأت، وظهر الرِّبَا، وشربت الخمر، وليس الحرير، كان ذا عند ذا».

أخرجه ابن أبي الدنيا (رقم: ٤)، قال: حدثني الحسن بن محبوب، قال: حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، قال: حدثنا أبو معشر، عن محمد بن المنكدر، عن عائشة، به.

قلت: وهذا إسناد ليس له علة غير أبي معشر، فإن رواه سواء ثقات، والحسن بن محبوب صدوق لا بأس به.

أما أبو معشر فاسمه نجیح بن عبدالرحمن السُّنْدِيُّ، مدني ضعيف، ليس بالقوي، وكان قد اختلط بأخرة، يُعْتَبَرُ بحديثه ولا يُخْتَجُّ به.

زعم زاعم أن أبا معشر هذا هو البراء، واسمه يوسف بن يزيد، وهذا غلط وذوول.

الثالث: عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ:

«يَكُونُ فِي أُمَّتِي قَذْفٌ وَمَسْخٌ وَخَسْفٌ»، قيل: يا رسول الله، ومتى ذلك؟ قال: «إذا ظهرت المعازف، وكثرت القينات، وشربت الخمر».

أخرجه الترمذي في «الجامع» (رقم: ٢٢١٢) و«العلل الكبير» (٨٢١/٢) قال: حدثنا عباد بن يعقوب الكوفي. وابن أبي الدنيا (رقم: ٢) والرويان في «مسنده» (رقم: ١٤٢) وأبو عمرو الداني (رقم: ٣٤٠) وابن النجار في «تاريخه» (٢٥٢/٣) من طريق أبي موسى

إسحاق بن إبراهيم الهروي، قالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرْسَلٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

وفي «العلل الكبير» قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبَخَارِيَّ - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: «يُرَوَّى هَذَا عَنْ الْأَعْمَشِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا».

قلت: في هذا إشارة إلى وقوع الاختلاف فيه على الْأَعْمَشِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الطَّرُقِ عَنْهُ بِالْمَرْسَلِ، سِوَى مَا أوردته آنفاً من رواية حماد بن عمرو، وهي واهية، وعبارة البخاري فيها تَمَرِضٌ لِلْعِلَّةِ المذكورة، والتِّرْمِذِيُّ لَمْ يَرْجَحْ شَيْئاً بِنَاءً عَلَيْهَا.

وَمِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ، فَإِنِّي لَا أَرَى مِثْلَ هَذَا عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ كَافِياً لِلطَّعْنِ بِهِ عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَشَ إِمَامٌ مَكْتَرٌ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ عَنْده بِأَكْثَرِ مِنْ إِسْنَادٍ، وَوُقُوعُ حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ الْكُوفِيِّينَ لَا يُسْتَنْكَرُ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ عَلَى ضَعْفِهِ، وَإِنَّمَا نَرُدُّ ذَلِكَ التَّفَرُّدَ إِذَا قَوِيَ الْمَعَارِضُ، وَلَمْ نَجِدْهُ كَذَلِكَ.

بَقِيَ النَّظَرُ فِي حَالِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ هَذَا، فَالشَّانُ أَنَّهُ قَدْ ضَعُفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَوَثَّقَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ، وَلَيْسَ بِنَاقِدٍ، وَلَكِنْ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي عَبْدِ اللَّهِ هَذَا: «هُوَ فِي الْأَصْلِ صَدُوقٌ،

إِلَّا أَنَّهُ يَرَوِي عَنْ أَقْوَامٍ ضِعَافٍ» (تهذيب الكمال: ٢٤٣/١٥)، وَقَالَ
مِرَّةً: «مُقَارِبُ الْحَدِيثِ» (العلل الكبير، للترمذي: ٨٢٢/٢).

قلت: وَشَدَّدَ الْقَوْلَ فِيهِ بَعْضُهُمْ لِمَذْهَبِهِ، فَقَدْ كَانَ شَيْعِيًّا غَالِيًّا، أَمَّا
فِي الرِّوَايَةِ فَانْكَرَوْا عَلَيْهِ بَعْضَ الْحَدِيثِ، وَلَا يَخْلُو أَكْثَرُ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ
مَا ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ أَنَّهُ عَنْ شَيْوِخٍ ضُعَفَاءَ، أَوْ مِنْ رِوَايَةِ مَجْرُوحٍ عَنْهُ.

وَالْأَشْبَهُ فِي مِثْلِهِ أَنْ يُكْتَبَ حَدِيثُهُ لِلْإِعْتِبَارِ، فَيُسْتَشْهَدَ بِهِ، وَكَذَلِكَ
فَعَلَ الْبَخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، فَقَدْ عَلَّقَ لَهُ مُتَابَعَةً عَنِ الْأَعْمَشِ فِي آخِرِ
كِتَابِ الْجَنَازَةِ، (بَعْدَ حَدِيثِ رَقْمِ: ١٣٢٩).

وعليه: فَهَذِهِ الْمَتَابَعَةُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ صَالِحَةٌ، إِذْ جَمِيعٌ مِنْ فَوْقِ
عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَدُّوسِ ثِقَاتٌ، وَأَمَّا مِنْ دُونِهِ فَعَبَادُ بْنُ يَعْقُوبَ هُوَ
الْمَعْرُوفُ بِالرَّوَاغِنِيِّ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَأَمَّا مُتَابَعَةُ الْهَرَوِيِّ فَتَقَعُ.

وَشَاهِدُهُ الرَّابِعُ الْحَدِيثُ التَّالِي، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٣ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي الْخَسَفُ وَالْمَسْخُ وَالْقَذْفُ»، قَالَ: قُلْتُ: فِيمَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِاتِّخَاذِهِمُ الْقَيْنَاتِ، وَشُرْبِهِمُ الْخُمُورَ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الدُّوَلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (٥٢/١) قَالَ: حَدَّثَنَا
هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هِلَالٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣١٦/٣) رَقْمُ:
٣٤١٠ - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ عَسَاكِرَ (٥٠/٤٨) - قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ
إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيِّ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَسَاكِرَ (١٩٠/٦٧) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ
عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ بْنُ

الفضيل بن قتادة الجَرَشِيُّ، قال: سمعتُ هشامَ بنَ الغازِ يحدثُ، عن أبيه، عن جدّه:

أنّه قال يوماً: يا أهلَ دمشقَ، ليكونَنَّ فيكمُ المنسُخُ والقَذْفُ والخَسْفُ، قالوا: وما يُدريكَ يا ربيعةُ؟ قال: هذا أبو مالِكٍ صاحبُ رسولِ الله ﷺ، قالَ (عند ابنِ عساكر: فسلوه)، وقد كانَ نَزَلَ عليه فراخٌ به إلى المسجدِ، قال: فقالوا له: ما تقولُ يا ربيعةُ؟ (ولابنِ عساكر: ما تقولُ ربيعةُ؟)، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (فذكر الحديث).

سياقه المذكور للدُّلاليّ، ولابنِ عساكر في الموضع الثاني نحوه، وسياق الطبراني دون القصة المذكورة.

قلت: وإسناده إلى عليّ بن بحرٍ صحيحٌ، هلالُ بن العلاء هو الرُّقِّي ثقةٌ، والثُّسَريُّ من مشاهير شيوخ الطبراني، صدوقٌ ثقةٌ، والحسنُ بن عليّ بن بحرٍ ثقةٌ مأمونٌ كما قال الحاكم النيسابوري (سؤالات السجزي، نص: ١٦٢).

وأما سائرُ الإسنادِ، فعليُّ بن بحرٍ ثقةٌ، وشيخُه قتادةُ رهاويٌّ صدوقٌ لا بأسَ به، وشيخُه هشامُ بن الغازِ ثقةٌ، وأبوه الغازِ بنُ ربيعة لا بأسَ به، ذكره ابنُ حبانٍ في «الثقات» (٢٩٤/٥) وقال: «يُروى عن جماعةٍ من الصحابةِ»، روى عنه ابنُه هشامُ بن الغازِ وأهلُ الشامِ، وقال أبو نُعيمٍ في «معرفة الصحابة» (١٠٩٦/٢) في ترجمة (ربيعة) أبيه: «وابنُه الغازِ كان يُفتي النَّاسَ في زمنٍ معاويةَ»، وتَرْجَمَ له ابنُ عساكر في «التاريخ» (٥٠/٤٨).

قلت: وَمَنْ يَكُونُ عَلَى الصُّفَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ دُونَ أَنْ يُعْرِفَ بِخَيْرٍ
مَنْكَرٍ لَا أَصْلَ لَهُ، مَعَ قِدَمِ طَبَقَتِهِ، فَأَدْنَى أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ صَدُوقًا لَا
يَنْزِلُ حَدِيثُهُ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ.

وَأَبُوهُ رَبِيعَةُ هُوَ الْجُرُشِيُّ مُخْتَلَفٌ فِي صُحْبَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَثْبِتْ صُحْبَتَهُ
فَهُوَ ثِقَّةٌ، قَالَ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: «ثِقَّةٌ» (الطَّبَقَاتُ) (٤٣٨/٧).

فهذا إِذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا
عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، فَسَاقَهُ بِالْإِسْنَادِ، لَكِنْ جَعَلَهُ مِنْ مَسْنَدِ (رَبِيعَةَ) وَأَنَّهُ
الْقَائِلُ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ).

كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ (٥٠/٤٨) مِنْ طَرُقٍ ثَلَاثٍ عَنْهُ.

قلتُ: وَهَذَا وَهَمٌّ نَاتِجٌ عَنِ الْإِخْتِصَارِ، وَسِيَاقُ قِصَّةِ تَحْدِيثِ رَبِيعَةَ
بِهِ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي سَقَّيْنَاهَا أَنْفَاءً يُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَأَنَّ الصُّوَابَ كَوْنُهُ مِنْ مَسْنَدِ
(أَبِي مَالِكٍ) لَا (رَبِيعَةَ)، وَرَبَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبَ الْخَطَأِ فِي إِثْبَاتِ صُحْبَةِ
رَبِيعَةَ.

وَرُوي بِإِسْنَادٍ آخَرَ عَنِ الْغَازِ بْنِ رَبِيعَةَ مَرْسَلًا.

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذِمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ١٠) قَالَ: حَدَّثَنَا
أَبُو طَالِبٍ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ
الْغَازِ بْنِ رَبِيعَةَ، رَفَعَ الْحَدِيثَ، قَالَ:

«لَيْمَسَحَ خَنْ قَوْمٌ، وَهُمْ عَلَى أُرَيْكَتِهِمْ، قَرَدَةٌ وَخَنَازِيرٌ؛ بِشَرْبِهِمُ
الْخَمْرَ، وَضَرْبِهِمُ بِالْبَرَابِطِ وَالْقِيَانِ».

قلت: وهذا إسنادٌ مُرْسَلٌ لَيِّنٌ، إسماعيلُ بن عِيَّاش وإن كان صدوقاً في الشَّامِيِّينَ، وشيخُه هنا منهم، إلا أنه مدلسٌ ولم يُبَيَّن سَمَاعُه، وأبو العَبَّاسِ الهَمْدَانِيُّ واسمُه عُتْبَةُ بنُ أَبِي حَكِيمٍ صدوق في بعض حديثه نكارةٌ، وعُمارة بن راشد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٦٥/١٣) ونقل عن أبيه قوله: «مجهول»، وتعقبه الذهبي في «الميزان» (١٧٦/٣) بقوله: «قد رَوَى عنه جماعةٌ، ومحلُّه الصدق»، قلت: لكنَّه لا يُحْتَجُّ به.

وعليه، فرواية علي بن بحر أصح وأولى، بل هي الصواب.

وفي الباب أحاديثٌ أخرى تُشْهَدُ لهذا الخبرِ والذي قبله، لكنِّي لا أرتضي الاستشهادَ بها؛ لعدم صلاحها لذلك، أوردتها في الفصل الثاني من هذا الباب.

وهذا الحديثُ يَبْلُغُ بِشَوَاهِدِهِ المتقدِّمةِ في الذي قبله درجةَ الصحيح لغيره.

٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْخَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْكُوبَةَ.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨١/٤) رقم: ٢٦٢٥ و٣١٥/٥ رقم: ٣٢٧٤) وفي كتاب «الأشربة» (رقم: ١٤) وابنُ أَبِي الدنيا في «ذمِّ الملاحية» (رقم: ٧٦) وهلالُ بنُ العلاء الباهليُّ في «حديث زيد بن أبي أنيسة» (١/٣٦/٥) والطحاويُّ في «شَرْحِ المعاني» (٢١٦/٤) والمُخَلَّصُ في «الفوائد المنتقاة» (١/١٤٠/أ) والبَيْهَقِيُّ في «الكبرى» (٢١٣/١٠، ٢٢١)

و«الآداب» (رقم: ٩٢٣) من طُرُقٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ قَنَسِ بْنِ حَبْتَرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ. وَزَادَ: وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي ضَمَنَ سِيَاقِ الْمَثْنِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَالْكُوبَةُ»: وَهُوَ الطَّبْلُ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ مُدْرَجَةٌ مِنْ كَلَامِ يَحْيَى بْنِ يَوْسُفَ الرُّمِّيِّ شَيْخِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا، وَلَيْسَ لَهَا ذِكْرٌ فِي سَائِرِ الطُّرُقِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالرُّمِّيِّ هَذَا ثَقَّةٌ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عُبَيْدُ اللَّهِ ثَقَّةٌ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْإِسْنَادِ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ الْجَزْرِيُّ.

زَوَاهُ عَنْهُ كَذَلِكَ مُتَابِعَةٌ لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: مَعْقِلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ جَاءَ فِيهِ بَلْفَظٌ مُخْتَلَفٌ:

فَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠٢/١٢) رَقْمًا: (١٢٦٠١): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ النَّضْرِ الْعَسْكَرِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَفْصِ الثُّفَيْلِيِّ، قَالَ: قَرَأْنَا عَلَى مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ قَنَسِ بْنِ حَبْتَرِ الرُّمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«تَمَنُّ الْخَمْرِ حَرَامٌ، وَمَهْرُ الْبَغْيِ حَرَامٌ، وَتَمَنُّ الْكَلْبِ حَرَامٌ، وَالْكُوبَةُ حَرَامٌ، وَإِنْ أَتَاكَ صَاحِبُ الْكَلْبِ يَلْتَمِسُ ثَمَنَهُ فَامْلَأْ يَدَيْهِ ثُرَابًا، وَالْخَمْرُ، وَالْمَيْسِرُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَأَخْرَجَهُ الدَّارُقُطْنِيُّ (٧/٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الرُّهَاوِيِّ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، بِهِ مِثْلُهُ.

قلت: إسناده الطبراني إلى معقلٍ جيّد، وإسناده الدارقطني ضعيف، وهذه المتابعة من معقلٍ على أصل الإسناده جيّدة، لكن سياق هذا المتن بهذا الإسناده ضعيف، ومعقل جَزْرِيّ صدوق له خطأ وهم، وعبيد الله بن عمرو ثقة، بل هو مقدّم في عبد الكريم الجَزْرِيّ، فلفظه هو المحفوظ، ولفظ معقلٍ ضعيفٌ شاذ، وإن كان قد ثبتت مفرداته من حديث ابن عباس من غير هذا الوجه.

ولم ينفرد عبد الكريم الجَزْرِيّ برواية هذا الحديث عن قيس بن حَبَر، بل تابعه علي بن بذيمة.

فأخرجه أحمد (٢٧٩/٤ رقم: ٢٤٧٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ (وهو الزُّبَيْرِيّ)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ بَذِيْمَةَ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَبَرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْجَرِّ الْأَبْيَضِ، وَالْجَرِّ الْأَخْضَرِ، وَالْجَرِّ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْغَيْسِ، فَقَالُوا: إِنَّا نَصِيبُ مِنَ الثُّغْلِ^(١)، فَأَيُّ الْأَسْقِيَةِ؟ قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ، وَالْمَرْقَتِ، وَالتَّقِيرِ، وَالْحَنْتَمِ، وَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيَّ - أَوْ حَرَّمَ - الْخَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْكُوبَةَ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

قَالَ سُفْيَانُ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ بَذِيْمَةَ: مَا الْكُوبَةُ؟ قَالَ: الطَّبْلُ.

وكذلك أخرجه أحمد في كتاب «الأشربة» (رقم: ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤) بنفس الإسناده، مفرقاً مثته.

(١) الثُّغْل: ما استقر تحت الشيء من كُدْرَةِ (القاموس، مادة: ثغل)، وكان المراد ما يكون في قعر السفاء من بقية الشراب.

وأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (رقم: ٣٦٩٦) وأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (١١٤/٥) رقم: ٢٧٢٩) وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَعَانِي» (٢٢٣/٤) وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٧/١٢) (رقم: ٥٣٦٥) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٢١/١٠) مِنْ طَرِيقِ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ الزُّبَيْرِيِّ، بِإِسْنَادِهِ بِهِ. اقْتَصَرَ الطَّحَاوِيُّ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَثْنِ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، أَبُو أَحْمَدَ ثَقَّةٌ مُكْتَبَرٌ، رُبَّمَا أَخْطَأَ فِي بَعْضِ رَوَايَتِهِ عَنْ سُفْيَانَ، وَسُفْيَانُ هَذَا هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ، وَابْنُ بَذِيمَةَ وَابْنُ حَبْتَرٍ ثِقَتَانِ.

تَابَعَ الثَّوْرِيُّ: إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ، وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠١/١٢) (رقم: ١٢٥٩٨) قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الضُّبِّيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ، بِإِسْنَادِهِ بِهِ نَحْوَهُ.

كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٣/٨) مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ شَيْخِ الطَّبْرَانِيِّ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ صَحِيحَةُ الْإِسْنَادِ.

وَأَمَّا مُتَابَعَةُ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَهِيَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ كَذَلِكَ (١٠٢/١٢) رقم: ١٢٥٩٩) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

تَنْبِيْه:

رَوَى الْحَدِيثَ بِجُزْءٍ مِنْ مَتْنِهِ: مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، فَقَالَ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ حَبْتَرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠٢/١٢) رَقْم: (١٢٦٠٠) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، بِهِ.

وَنَقَلَهُ الْمَرْيُ فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (١٩٨/٥) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ مِثْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «قَالَ أَبُو الْأَحْوَصِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْعُكْبَرِيُّ): وَالصَّحِيحُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ حَبْتَرٍ، يَعْنِي لَيْسَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْخَطِيبُ: كَانَ مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ يَخْلِطُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ مَا رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْهُ عَنْ قَيْسِ بْنِ حَبْتَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَيْسَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِيهِ ذِكْرٌ».

وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا شَاهِدَانِ: مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عُبَادَةَ.

فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦١/١١) رَقْم: (٦٥٩١) وَفِي كِتَابِ «الْأَشْرِبَةِ» (رَقْم: ٢٠٧) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكُبْرَى» (٢٢١/١٠ - ٢٢٢) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (٢٤٨/١ و ١٦٧/٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ التَّنَبُّلِيِّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (٥١٩/٢) مِنْ طَرِيقِ سَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنْ جَهَنَّمَ».

قَالَ: وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ حَرَّمَ الْخَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْكُوفَةَ، وَالْعُبَيْرَةَ^(١)، وَكُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

(١) الْعُبَيْرَةُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّرَابِ يَتَّخِذُهُ الْحَبَشُ مِنَ الدُّوَةِ، وَهِيَ تُسَكَّرُ، وَتُسَمَّى (الشُّكْرُوكَةَ). وَقَالَ ثَعْلَبٌ: هِيَ خَمْرٌ تُعْمَلُ مِنَ الْعُبَيْرِ، هَذَا الثَّمَرُ الْمَعْرُوفُ (الْهَيْبَةُ، لابن الأثير ٣/٢٣٨).

وليعقوب بن سُفيان في إسناده: (عَمْرُو بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ)،
وليس باختلاف ضارٍّ، بل هو فائدة.

تابع عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيْعَةَ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ.

فأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢/١١ رقم: ٦٤٧٨) قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ
الْوَلِيدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلَيْتَنِي أَقَعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وَنَهَى عَنْ الْخَمْرِ، وَالْمَيْسِرِ، وَالْكُوبَةِ، وَالْغُبِيرَاءِ، قَالَ: «وَكُلُّ
مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وبمُتَابَعَةِ اللَّيْثِ أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ فِي «جَامِعِهِ» (ق: ١٠/ب)
- وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (٢٢٢/١٠) - قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ
سَعْدٍ، وَابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ
عَبْدَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَانَ صَاحِبَ رَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ ذَلِكَ، يُشِيرُ إِلَى لَفْظٍ قَبْلَهُ:

«إِنَّ رَبِّي ﷻ حَرَّمَ عَلَيَّ الْخَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْكُوبَةَ، وَالْقَيْنِينَ».

قَالَ بَعْدَهُ: قَالَ عَمْرُو بْنُ الْوَلِيدِ: وَبَلَغَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ
الْعَاصِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ: «الْقَيْنِينَ».

فَلْت: هَذِهِ الْمُتَابَعَةُ كَشَفَتْ عَنْ فَوَائِدَ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْحَدِيثَ وَقَعَ لِيَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: عَنْ
عَمْرُو بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ.

اتَّفَقَ عَلَى هَذَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَالْكِتَابِيُّ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهْيَعَةَ، فَأَمَّا الْأَوَّلَانِ فَتَقْتَانِ، وَأَمَّا ابْنُ لَهْيَعَةَ فَتَقَّةٌ إِذَا رَوَى عَنْهُ ابْنُ وَقْبٍ، وَصَالِحٌ إِذَا رَوَى عَنْهُ مِثْلُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ، وَقَدْ تَوَافَرَ الْأَمْرَانِ هَهُنَا.

وَهَذَا الْإِتِّفَاقُ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ الثَّقَاتِ عَلَى تَسْمِيَةِ شَيْخِ يَزِيدَ، يَزْجُجُ عَلَى رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، فَإِنَّهُ قَالَ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو:

أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَمْرِ، وَالْمَيْسِرِ، وَالْكُوبَةِ، وَالْغُبَيْرَاءِ، وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (رَقْمٌ: ٣٦٨٥) قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٢١٧/٤) مِنْ طَرِيقِ أَسَدِ بْنِ مُوسَى، وَيعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (٥١٨/٢) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (٢٢١/١٠) - مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ مَنْهَالٍ، وَالْمَرْزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٤٥/٣١ - ٤٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ حَمَادٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ (وَهُوَ ابْنُ سَلَمَةَ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، بِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الطُّحَاوِيُّ: (وَالْغُبَيْرَاءِ).

وَوَجَدْتُ ابْنَ حَجَرٍ قَالَ فِي: «الْكَتَابِ الظَّرَافِ» (٣٨٦/٦ - ٣٨٧): «هَكَذَا قَالَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَخَالَفَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ: عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْوَلِيدِ حَدَّثَهُ، عَنْ

عبدالله بن عمرو، أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ وَجَعْفَرُ الْفَرَزْيَابِيُّ، وَكَذَا قَالَ
عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَابْنُ لَهْيَعَةَ جَمِيعاً عَنْ يَزِيدَ، أَخْرَجَهُمَا أَحْمَدُ،
وَهُوَ الرَّاجِحُ».

فَجَوَّزْتُ أَنْ يَكُونَ الْوَهْمُ فِي تَسْمِيَةِ شَيْخِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ بِمَنْ
دُونَ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَتَّى رَأَيْتُ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ لَمْ يَنْفِرْ بِهِ، بَلْ تَابَعَهُ
عَلَيْهِ ثَقَتَانِ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ.

فَأَخْرَجَهُ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّيَّاتُ فِي «جُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ»
(ق: ٢٥٩/١ - ب) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّامِيِّ، وَالْبِرَّازِ
فِي «مُسْنَدِهِ» (رَقْم: ٢٤٥٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيِّ، كِلَاهُمَا
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، بِهِ.

وَقَالَا فِي حَدِيثِهِمَا: (الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ).

فَلَمَّا أَنْ يَكُونَ ابْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَ بِهِ مَرَّةً هَكَذَا، وَمَرَّةً عَلَى
الصُّوَابِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ اضْطَرَبَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْوَهْمُ فِيهِ مِنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ مَعَ جَلَالَتِهِ.

قُلْتُ: يَنْصَافُ إِلَى هَذَا مِنَ التَّعْلِيلِ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ لَمْ
يَقُلْ: (سَمِعْتُ) فِي شَيْءٍ مِنَ الطُّرُقِ، وَقَدْ كَانَ فَاحِشَ التَّدْلِيلِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ لَعَمْرُوَ بْنَ الْوَلِيدِ فِيهِ إِسْنَادَانِ:

الْأَوَّلُ: عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالثَّانِي: بِبَلَاغٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَأَمَّا الْإِسْنَادُ الْأَوَّلُ فَمُتَّصِلٌ صَحِيحٌ، شَيْخَا ابْنِ وَهْبٍ فِيهِ ثَقَتَانِ

كما تقدّم، ويزيد بن أبي حبيب ثقة، وعمرو بن الوليد وإن تفرّد
 بالرواية عنه يزيد، إلا أن الحافظ يعقوب بن سفيان قد ذكره في ثقات
 المصريين من التابعين في كتابه «المعرفة والتاريخ» (٥١٩/٢) وذكر ابن
 يونس مؤرخ مضر وغيره أنه كان من أهل الفضل والفقه (كما في
 «تهذيب التهذيب»: ٣/٣١١)، وذكره ابن جبان في «الثقات» (٤٨١/٥)،
 ولا يُعرف له خبر مُتَكَرِّر تفرّد به.

فإن قلت: أخرج الحديث ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص:
 ٢٧٣) عن أبيه عبدالله بن عبدالحكم، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي
 حبيب، به كرواية ابن وهب، لكن قال عقبه: «وربما أدخل فيما بين
 عمرو بن الوليد وبين قيس: أنه بلغه».

قلت: هذا اعتراض غير قادح، وليست هذه العبارة (أنه بلغه) بين
 عمرو وقيس، إنما هي بين عمرو وعبدالله بن عمرو، كما هو صريح
 رواية ابن وهب، وكأن ما ذكره ابن عبدالحكم من تخاليف ابن لهيعة،
 فإن عبدالله بن عبدالحكم ليس معدوداً في الأثبات عنه، بخلاف ابن
 وهب، كما يؤيد ذلك أن ابن لهيعة لم يفرّد بما رجّحناه بمجرّد رواية
 ابن وهب عنه، إنما تابعه على ذلك الليث، ومن مثل الليث في حفظه
 وإثاقه؟!!

فتضعيف الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢٧٢/٢) لحديث
 قيس، ليس صواباً، بل آت ما يزيد قوة.

وأما الإسناد الثاني فمُتَقَطِّع، لم يسمعه عمرو بن الوليد من
 عبدالله بن عمرو، كما دلّت عليه صراحة رواية الليث بن سعد وابن
 لهيعة.

ووقع في رواية ابن إسحاق من طريق محمد بن سلمة الحراني عنه:
(الوليد بن عتبة، قال: سمعتُ عبد الله بن عمرو)، لكن بغض النظر عن
الخطأ في اسم الراوي كما تقدّم، فإنّ الإسناد بهذا السماع ضعيف؛ لكون
ابن إسحاق لم يبين سماع نفسه في شيء من الطُرُق، وكان يدلّس.

ومع هذا فسيأتي تأكيد أنّ للحديث أصلاً عن عبد الله بن عمرو،
لذا فهو شاهد قويّ لحديث ابن عباس وقيس بن سعد.

الفائدة الثالثة: أنّ ابن لهيعة تفرّد من هذا الوجه بزيادة «النهبي عن
القنين»، حيث لم يذكر هذا اللفظ عبد الحميد بن جعفر، ولا الليث بن
سعيد، كما صرح به ابن وهب بعد روايته.

فهل تصحّ في جملة الحديث؟

الذي أرجحه هنا: عدم قبولها من ابن لهيعة وخذّه؛ للشبهتين
عضدت إحداهما الأخرى:

الشبهة الأولى: ابن لهيعة الأضلّ في حديثه الضعف، وإنّما قبلنا
منه ما رواه عنه المتثبتون لجودة انتقائهم وحسن اختيارهم من بين
مروياته، ومن علامة الجودة لحديث مثله: أن لا يتفرّد عن شاركه من
الثقات في روايته بزيادة علم، فإنّ حاله لا تحتمل ذلك.

والشبهة الثانية: وقّعت هذه اللفظة لابن لهيعة من غير هذا
الوجه، فمحتمل أن يكون دخل عليه حديث في حديث، وهو جائز
على مثله، فتأمل!

فلو قيل: رويت عن قيس بن سعد وعبد الله بن عمرو من غير
طريق ابن لهيعة، كما سيأتي.

قلت: نعم، لكن الأسانيد بذكرها لا ترقى إلى درجة القبول.

واليك بيان سائر الطرق عن عبدالله بن عمرو، وقيس بن سعد:

رؤي من طريقين آخرين عن عبدالله بن عمرو:

الأول: قال ابن وهب في «جامعه» (ق: ١٠/ب): حدثني ابن لهيعة، عن عبدالله بن هبيرة، عن أبي هبيرة الكحلاني، عن مولى لعبدالله بن عمرو، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ خرج إليهم ذات يوم وهم في المسجد، فقال:

«إن ربي ﷻ حرم عليّ الخمر، والميسر، والكوبة، والقنين»
والكوبة: الطبل.

وهو عند البيهقي في «الكبرى» (٢٢٢/١٠) من طريق ابن وهب،
بمثله، لكن وقع في الإسناد: (عن أبي هريرة، أو هبيرة) وهو تخطيط،
لعله من ناسخ.

تابع ابن وهب: يحيى بن إسحاق السيلحي، وطلق بن السمع.

فأخرجه أحمد (١٨٠/١١ - ١٨١ رقم: ٦٦٠٨) قال: حدثنا يحيى، حدثنا ابن لهيعة، عن عبدالله بن هبيرة، عن أبي هبيرة الكلاعي، عن عبدالله بن عمرو بن العاصي، قال:

خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً فقال: «إن ربي ﷻ حرم عليّ الخمر،
والميسر، والمزر، والكوبة، والقنين».

وأخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص: ٢٥٨) قال:

حدثني ابن لهيعة، عن ابن هبيرة، عن أبي هبيرة الكحلاني مولى

لَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (فذكره مرفوعاً كلفظ أحمد)، قال: حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ السَّمْحِ اللَّخْمِيُّ.

قلتُ: هكذا جاءت هذه الروايات في ذكر الراوي عن عبدالله بن عمرو، ورواية ابن وهب أزجح، فإنه كما تقدّم مقدّم في ابن لهيعة، وحديثه عنه مقبول، أمّا يحيى بن إسحاق فهو دونه في الاعتناء بابن لهيعة، على أن روايته جاءت بسقط ذكرته رواية ابن وهب، وأمّا ابن السّمح فمجهول الحال في نفسه، ليس معدوداً فيمن يُقبل حديثه عن ابن لهيعة.

وعلى الرَّاجح الذي ذكرْتُ فإنَّ الإسنادَ ضعيفٌ، لتوالي علّتي: جهالة أبي هُبيرة، وقد نُسب كُحلائيّاً، وكُلاعيّاً، ففي «تعجيل المنفعة» لابن حَجَرٍ (ص: ٥٢٤): «مجهول»، وشيخُه مولى عبدالله بن عمرو كذلك، كما أخاف أن يكون ابن لهيعة دلس فيه، فإنه لم يذكُر سماعه به من عبدالله بن هُبيرة، وكان يُدلس عن الضّعفاء.

والثاني: رواه الفَرَجُ بْنُ فَضالة، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى أُمَّتِي الْخُمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْمِزْرَ، وَالْكُوبَةَ، وَالْفَتْنَيْنِ، وَزَادَنِي صَلَاةُ الْوُثْرِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١/١٠٤ - ١٠٥ رقم: ٦٥٤٧) قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ (وهو ابنُ هارون)، و(١١/١٢٤ رقم: ٦٥٦٤) وفي كتاب «الأشربة» (رقم: ٢١١ - ٢١٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو النُّضْرِ (وهو هاشمُ بْنُ الْقَاسِمِ)، كلاهما عن الفَرَجِ، به.

قَالَ يَزِيدُ (بْنُ هَارُونَ): الْقَيْنُ: الْبَرَابُطُ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، مُسَلَّسٌ بِثَلَاثِ عِلَلٍ:

الْأُولَى: فَرَجُ بْنُ قُضَالَةَ مَنْكُرُ الْحَدِيثِ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الشَّامِ، ضَعِيفٌ فِيهِمْ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَشَيْخُهُ هُنَا مِصْرِيٌّ.

الثَّانِيَّةُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَجْهُولٌ.

الثَّلَاثَةُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ» (التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: ٢٨٠/١/٣)، وَذَكَرَهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ فِي «أَسْمَاءِ الضُّعَفَاءِ» (٦٣٢/٢).

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ بِهِ لَوْ ثَبَتَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الرُّوَايَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ بَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ تَابَعَ عَمْرُو بْنَ الْوَلِيدِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٩/٢٤ رَقْم: ١٥٤٨١) وَفِي كِتَابِ «الْأَشْرِبَةِ» (رَقْم: ٢٧) قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِيُوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عُبَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَرَّمَ عَلَيَّ الْخَمْرَ، وَالْكُوبَةَ، وَالْقَيْنِينَ، وَإِيَّاكُمْ وَالْعُبَيْرَاءَ، فَإِنَّهَا ثَلَاثُ خَمْرِ الْعَالَمِ».

زَادَ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ «الْأَشْرِبَةِ»: قُلْتُ لِيَحْيَى: مَا الْكُوبَةُ؟ قَالَ: الطَّبْلُ.

وكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٧/٨) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ

الملاهي» (رقم: ٧٩) - ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (٢٢٢/١٠) -
 عن يحيى بن إسحاق، وابن عبد الحَكَم في «فتوح مصر» (ص: ٢٧٣)
 قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٥٢/١٨) رقم:
 ٨٩٧ من طريقِ عُمَرُو بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ، ثَلَاثُهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ
 أَيُّوبَ بِالإِسْنَادِ، بِهِ.

وعند ابن أبي شيبة من الزيادة: (والقنئين: يعني العود)،
 وصرحت رواية ابن أبي الدنيا بأنه من كلام يحيى بن إسحاق.

قلت: وإسناده ضعيف، عُبيد الله بن زُخْرٍ صدوق فيه ضعف،
 ويكره بن سودة لم يدرك قيساً.

لكن هي طريقٌ سالحةٌ من حيث الجملة، ولفظها ثابت، سوى
 ذكر (القنئين) فلم أجد في جميع الطرق ما ينهض لتقويته، وجملة «فإنها
 ثلث خمر العالم»، فإنها لم ترد بغير هذا الإسناد، وهي لفظة منكرة.

فحاصل القول في طرق هذا الحديث: أنه صحَّ من حديث ابن
 عباس، وقيس بن سعد.

وصلح حديث عبد الله بن عمرو للاعتبار، لكنه لذاته ضعيف
 منقطع.

وثبت من لفظه المقصود بهذا الكتاب ما ذكرته في صدره، ولم
 يثبت فيه ذكر (القنئين)، خلافاً لما ذهب إليه في التأليف الأول لهذا
 الكتاب، فللاحظ ذلك، ومحقق القول في (القنئين) أنه آله قمار.

٥ - عن نافع مولى ابن عمر:

أن ابن عمر سمع صوت زمار راج، فوضع أضبعيه في أذنيه،

وَعَدَلَ رَاحِلَتَهُ عَنِ الطَّرِيقِ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا نَافِعُ، أَتَسْمَعُ؟ فَأَثُولُ: نَعَمْ، فَيَمْنُضِي، حَتَّى قُلْتُ: لَا، فَوَضَعَ يَدَيْهِ، وَأَعَادَ رَاحِلَتَهُ إِلَى الطَّرِيقِ، وَقَالَ: زَايْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَمِعَ صَوْتَ زَمَارَةٍ رَاحٍ، فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٢/٨) رَقْم: ٤٥٣٥ و ٢٤/٩ رَقْم: ٤٩٦٥) وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْم: ٤٩٢٤) وَأَبْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (١٦٣/٤) وَأَبْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ٦٧) وَ«الْوَزَعِ» (رَقْم: ٧٩) وَأَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ق: ١٤٣/أ) وَالتُّبْرَانِيُّ فِي «مَسْنَدِ الشَّائِبِيِّينَ» (رَقْم: ٣٢٢) وَأَبْنُ جَبَّانَ (٤٦٨/٢) رَقْم: ٦٩٣) وَأَبْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٢٦٠/٤) وَالأَجْرِيُّ فِي «تَحْرِيمِ النَّزْدِ» (رَقْم: ٦٤) وَأَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (ص: ١٤٦) وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَةِ» (١٢٩/٦) وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (رَقْم: ١٢٣٨ - الرُّوضِ) وَالبَيْهَقِيُّ (٢٢٢/١٠) وَأَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذَّكْوَانِيُّ فِي «إِثْنِي عَشَرَ مَجْلَساً مِنْ أَمَالِيهِ» (ق: ٣/ب - ٤/أ) وَأَبْنُ طَاهِرٍ الْمُقَدَّسِيُّ فِي «السَّمَاعِ» (ص: ٥٩) وَالضَّبَّاءُ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (٢٢٧/٧٣/أ) وَأَبْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٣٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمرَ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ جَمِيعاً ثِقَاتٌ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى هُوَ الْأَشَدُّقُ، دِمَشْقِيُّ فَقِيهٌ كَبِيرُ الْقَدْرِ، ثِقَةٌ عَلَى التَّحْقِيقِ.

وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهَذَا الْحَدِيثِ، بَلْ تَوَيَّعَ عَلَيْهِ عَنْ نَافِعٍ، جَاءَ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ عَنْهُ:

الْأَوَّلُ: مُطْعِمُ بْنُ الْمِقْدَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، قَالَ:

كُنْتُ رِذْفَ ابْنِ عُمَرَ، إِذْ مَرَّ بِرَاعٍ يَزْمُرُ، فَضَرَبَ وَجْهَ النَّاقَةِ وَصَرَفَهَا عَنِ الطَّرِيقِ، وَوَضَعَ أَضْبُعَيْهِ فِي أَذُنَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: أَتَسْمَعُ؟ أَتَسْمَعُ؟ حَتَّى انْقَطَعَ الصَّوْتُ، فَقُلْتُ: لَا أَسْمَعُ، فَرَدَّهَا إِلَى الطَّرِيقِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (رقم: ٤٩٢٥) والطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» (رقم: ١١) و«مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ» (رقم: ٩١١) وَالْأَجْرِيُّ (رقم: ٦٥) وَالبَيْهَقِيُّ (٢٢٢/١٠) وَالْمَزْيِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٧٦ - ٧٥/٢٨) جَمِيعاً مِنْ طَرِيقِ مَحْمُودِ بْنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُطْعِمٌ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ جَيِّدَةٌ الْإِسْنَادِ، مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ هُوَ السُّلَمِيُّ، دِمَشْقِيُّ ثِقَةٍ، وَأَبُوهُ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْرَقِيُّ يُعْرَفُ بِ(خَالِدِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ)، دِمَشْقِيُّ صَدُوقٍ حَسَنِ الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّامِيِّينَ، فِيهِمْ نَاقِلُهُمْ دُحَيْمٌ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ جَبَّانٍ مَفْرُقًا بَيْنَ (خَالِدِ بْنِ أَبِي خَالِدِ الْأَزْرَقِيِّ) وَ(خَالِدِ أَبِي مَحْمُودٍ) وَهُمَا وَاحِدٌ (الثَّقَاتُ: ٢٢٢/٨، ٢٢٤)، وَأَمَّا مُطْعِمُ بْنُ الْمَقْدَامِ فَشَامِيٌّ ثِقَةٌ.

وَالثَّانِي: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَسَمِعَ صَوْتَ زَائِرٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (رقم: ٤٩٢٦) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٢/١٠) - وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١٠١/٢) (رقم: ١١٩٥) قَالَا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ مَيْمُونٍ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ صَحِيحَةُ الْإِسْنَادِ، أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ

الدَّورَقِيُّ بَغْدَادِيٌّ ثَقَّةٌ، وَشَيْخُهُ الرَّقِّيُّ ثَقَّةٌ تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ، لَكِنْ لَمْ يَفْحَشِ
اِخْتِلَاطُهُ، فَلَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ، وَأَبُو الْمَلِيحِ اسْمُهُ الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ - وَيُقَالُ:
ابْنُ عُمَرٍ - الرَّقِّيُّ، ثَقَّةٌ، لَهُ اخْتِصَاصٌ بِمَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، أَمَّا مَيْمُونُ
فَتَابِعِيٌّ ثَقَّةٌ مَعْرُوفٌ.

فَهَذِهِ الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ لَوْ فَرَّقْتَهَا لَكَانَ كُلُّ طَرِيقٍ مِنْهَا صَالِحًا
لِلْاِحْتِجَاجِ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ بِهَا مَجْتَمَعَةٌ؟ وَقَدْ انْتَهَتْ جَمِيعًا إِلَى نَافِعِ مَوْلَى
ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ مَنْ شَهِدَ الْقِصَّةَ بِذَلِكَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ.

وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَزَوْهُ عَنِ الْمَطْعِمِ إِلَّا خَالِدٌ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُهُ
مَحْمُودٌ، وَلَمْ يَزَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ نَافِعِ إِلَّا مُطْعِمٌ، وَمَيْمُونُ بْنُ
مِهْرَانَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ مَيْمُونِ أَبِي الْمَلِيحِ الْحَسَنِ بْنِ
عُمَرَ الرَّقِّيِّ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ».

قُلْتُ: التَّفَرُّدُ النِّسْبِيُّ الَّذِي ذَكَرَهُ الطَّبْرَانِيُّ غَيْرُ قَادِحٍ فِي شَيْءٍ
مِنْهَا، وَأَشْبَاهُهَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمَعْمُولِ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَثِيرَةٌ،
بَلِ الْاِحْتِجَاجُ قَائِمٌ بِمَا هُوَ دُونَهَا، فَكَيْفَ وَأَنْ بَعْضَهَا قَدْ شَهِدَ لِبَعْضٍ؟

فَإِذَا بَانَ لَكَ هَذَا فَلْتُنَاقِشْ تَعْلِيلًا مُجْمَلًا أَوْزَدَهُ الْإِمَامَانِ أَبُو دَاوُدَ
السَّجِسْتَانِيُّ، وَابْنُ طَاهِرٍ الْقَيْسَرَانِيُّ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى:
«هَذَا حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ»، وَبَعْدَ رَوَايَةِ مُطْعِمٍ: «أَدْخَلَ بَيْنَ مُطْعِمٍ وَنَافِعِ
سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى»، وَبَعْدَ رَوَايَةِ مَيْمُونٍ: «وَهَذَا أَنْكَرُهَا».

قُلْتُ: الْحُكْمُ بِالتَّكَارَرِ عَلَى حَدِيثٍ إِذَا صَدَرَ مِنْ نَاقِدٍ عَارِفٍ،
كَأَبِي دَاوُدَ، فَجَدِيرٌ بِالنَّظَرِ وَالتَّدْبِيرِ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ:

صَوْتُ زَمَّارَةٍ رَاعِي فِي غَنَمِهِ، فَأَسْرَعَ ابْنُ عُمَرَ السَّيْرَ فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ، فَسَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: يَا نَافِعُ، هَلْ تَسْمَعُ صَوْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَسَأَلَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَا نَافِعُ، هَلْ تَسْمَعُ صَوْتَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ.

قُلْتُ: هَذِهِ مِنْ عِيسَى بْنِ سَالِمٍ مُخَالَفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الْوَاسِطَةَ بَيْنَ مَيْمُونٍ وَابْنِ عُمَرَ رَجُلًا مَجْهُولًا، بَيْنَمَا هِيَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ نَافِعٌ نَفْسُهُ.

وَفِي أَيْ ذَلِكَ الصُّوَابُ؟

عُؤَيْسُ بْنُ سَالِمٍ هَذَا رَوَى عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٢٧٨/٦)، وَلَمْ يَكُنْ يَرَوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ عِنْدَهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (٤٩٤/٨)، وَتَرَجَمَ لَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (١٦١/١١) وَذَكَرَ فِي الرِّوَاةِ عَنْهُ جَمَاعَةً، وَقَالَ: «كَانَ ثِقَةً».

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فَتَقَدَّمَ أَنَّهُ ثِقَةٌ، تَغْيِيرٌ بِأَخْرَجَهُ، لَكِنْ لَمْ يَفْحَشْ ذَلِكَ مِنْهُ؛ لِذَا لَمْ يَذْكُرُوا لَهُ حَدِيثًا أَثَرٌ فِيهِ تَغْيِيرُهُ، فَأُطْلِقَ تَوْثِيقُهُ بِحَيٍّ بْنِ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مَعَ تَعْيِيهِ، وَلَمْ يَعْتَدِ الدَّهْبِيُّ بِذِكْرِ تَغْيِيرِهِ، فَقَالَ فِي «الْكَاشَفِ» (الترجمة: ٢٦٦٧): «ثِقَةٌ حَافِظٌ»، كَمَا أَنَّ الشَّيْخَيْنِ خَرَّجَا حَدِيثَهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ».

فَهُوَ فِي الثَّقَةِ وَالْحَفِظِ أَمْكُنُ مِنْ عُؤَيْسٍ، وَبِزَيْدِهِ تَرْجِيحًا أَنَّ حَدِيثَهُ هُنَا عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، هُوَ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ بِهِ، أَعْنِي أَبَا الْمَلِيحِ الرَّقِّيَّ، فَالْحُكْمُ لِرِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَبَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّسُ، فَمَنْعَتْهُ عَنْ نَافِعٍ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِتِّصَالِ لِإِدْرَاكِهِ لَهُ وَلِقْيَاهُ.

ثُمَّ لَوْ رَجَحْنَا عَوَسًا، فَإِنَّ الْإِسْنَادَ يَبْقَى صَالِحًا فِي الْمَتَابَعَاتِ يَزِيدُ
الْحَدِيثَ قُوَّةً.

وَأَمَّا تَعْلِيلُ ابْنِ طَاهِرٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: «سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى هَذَا هُوَ
الْأَشَدُّ الدَّمَشْقِيُّ، تَكَلَّمَ فِيهِ أَهْلُ الثَّقَلِ، وَتَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ نَافِعٍ،
وَلَمْ يَزِدْهُ عَنْهُ غَيْرُهُ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عِنْدَهُ مَنَاقِيرُ».

قُلْتُ: هَذَا تَعْلِيلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى ثِقَةً، كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَيْسَ كُلُّ كَلَامٍ
فِي الرَّأْيِ يَسْقُطُ بِهِ حَدِيثُهُ، وَسُلَيْمَانُ هَذَا لَمْ يَكُنِ الْقَوْلُ فِيهِ مَا أوردَهُ
ابْنُ طَاهِرٍ عَنِ الْبُخَارِيِّ فَقَطْ، وَلَئِنَّمَا الْجُمْهُورُ عَلَى تَوْثِيقِهِ وَتَعْدِيلِهِ،
وَالَيْكَ عِبَارَاتُهُمْ:

١ - قَالَ شَيْخُهُ الزُّهْرِيُّ: «إِنَّ مَكْحُولًا يَأْتِينَا وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى،
وَإِنَّمَا اللَّهُ، لِسُلَيْمَانَ أَحَقُّطُ الرُّجُلِينَ» (ابن أبي حاتم ١٤١/٤ وابن عساكر
٣٨٤/٢٢ بسندٍ حَسَنٍ).

قُلْتُ: وَمَكْحُولٌ ثِقَةٌ، وَهُوَ حَافِظُ الشَّامِيِّينَ.

٢ - وَقَالَ نَاقِذُ الشَّامِيِّينَ دُحَيْمٌ: «أَوْثَقُ أَصْحَابِ مَكْحُولٍ سُلَيْمَانُ بْنُ
مُوسَى» (الْجَرَجُ وَالتَّعْدِيلُ: ١٤١/٤).

٣ - وَقَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: مَا حَالُ
سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى فِي الزُّهْرِيِّ؟ فَقَالَ: «ثِقَةٌ» (تَارِيخُ عُثْمَانَ، الثَّمَصُ:
٢٦، ٣٦٠، الْجَرَجُ وَالتَّعْدِيلُ: ١٤١/٤).

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ: هَلْ يَصِحُّ
عِنْدَكَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ

راو، حَدَّثَ عَنْهُ الثَّقَاتُ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ أَخَذَ عِلْمَاءَ أَهْلِ الشَّامِ، وَقَدْ رَوَى أَحَادِيثَ يَنْفَرِدُ بِهَا لَا يَرُويها غَيْرُهُ، وَهُوَ عِنْدِي ثَبَتٌ صَدُوقٌ» (الكامل ٢٦١/٤ - ٢٦٢).

كَذَلِكَ عِبَارَةُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ: «كَانَ سُلَيْمَانُ فَقِيهَ أَهْلِ الشَّامِ فِي وَقْتِهِ قَبْلَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَهَذِهِ الْغَرَائِبُ الَّتِي تُسْتَنْكَرُ لَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَفِظَهَا» (الميزان ٢٢٦/٢).

قُلْتُ: وَأَعْلِمُكَ أَنَّ بَعْضَ تِلْكَ الْغَرَائِبِ فِيهَا مِنَ الْعِلَلِ مَا لَا يَصُحُّ مَعَهُ الْحَمْلُ عَلَى سُلَيْمَانَ، وَأَنَّ مَا يُذَكَّرُ عَنْ سُلَيْمَانَ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا يَصُحُّ عَنْهُ قَلِيلٌ.

فَحَاصِلُ هَذَا الْبَحْثِ أَنَّ سُلَيْمَانَ ثَقَّةً، صَحِيحُ الْحَدِيثِ، وَمَا أُرِدَهُ ابْنُ طَاهِرٍ مِمَّا يَقَعُ جَرَحُهُ الْمَطْلُوقُ إِجْحَافٌ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي فِي ضَعْفِ كَلَامِ ابْنِ طَاهِرٍ: أَنَّهُ زَعَمَ تَفَرُّدَ سُلَيْمَانَ بِنِ مَوْسَى عَنْ نَافِعٍ، وَسَبَقَ أَنْ عَلِمْتُ أَنَّهُ مُتَابِعٌ مِنْ ثِقَاتَيْنِ.

الخلاصة:

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْكَرٌ؟ فَلَمْ يَصْرَحْ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَوَافِقْ عَلَيْهِ، وَاسْتَدَلَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِهَذَا الْحَدِيثِ (نُرْهه الأسماع، ق: ٦/أ، وانظر: الأمر بالمعروف، للخلال، ص: ١٤٥).

وَقَالَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْوَزِيرِ الْيَمَانِيُّ: «صَحِيحٌ عَلَى الْأَصَحِّ» (توضيح الأفكار ١٥٠/١).

تَمَات :

الأولى: عَلِمْتُ أَنَّ مَدَارَ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ،
عَلَى سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَنَّهُ فِيهِ عَلَى أَمْرَيْنِ:
أَوَّلُهُمَا: ذَكَرَ أَنَّ سَعِيداً قَدْ اخْتَلَطَ.

وهذا الوصفُ عندَ عَامَّةِ الْأَثْمَةِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ، فَإِنَّمَا كَانَتْ دَعْوَى فِي
حَقِّ رَجُلٍ قَدْ جَاوَزَ الْقَنْطَرَةَ، وَتَبَّتْ عِدَادُهُ فِي الْمَتَقِينَ مُطْلَقاً، وَتَعَدَّرَ
الِإِتْيَانُ لَهُ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ خَلَطَ فِيهِ.

وثانيهما: اخْتِلَافٌ وَقَعَ عَلَيْهِ، حَكَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَكَفَانَا الْجَوَابُ
عَنْهُ، قَالَ: «يُرْوَاهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ، فَرَوَاهُ
ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ،
وكَذَلِكَ زُوِّيَ عَنْ عِيْسَى بْنِ مُوسَى عَنْ سَعِيدٍ، وَخَالَفَهُمَا جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ
الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَمُخَلَّدُ بْنُ يَزِيدَ وَعُمَرُ بْنُ سَعِيدِ الدَّمَشْقِيِّ، فَزَوَّاهُ عَنْ
سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ».
حَكَى ذَلِكَ الضُّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمَخْتَارَةِ».

الثَّانِيَةِ: زُوِّيَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،
مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ: «مَنْ أَضْغَى إِلَى زَمَارَةٍ بِأُذُنَيْهِ، حَشَاهُمَا اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
مِسْمَاراً مِنْ نَارٍ».

خَرَّجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(١) - كَمَا فِي «اللسان الميزان» (٨٧/٥) - عَنْ
الْحَسَنِ بْنِ رَشِيْقٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ أَبِي الطَّيِّبِ الْبَقَّالِ،
عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، بِهِ.

(١) زَيْمًا خَرَّجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ».

وقال الذارقطني: «شيخنا ثقة لا بأس به، كتبناه من أصله، والحمل فيه على الشيخ الذي رواه عن الحارث، ولا يصح عن مالك، ولا عن ابن القاسم، ولا عن الحارث، وقد زاد هذا الشيخ ألفاظاً منكراً».

وقال الذهبي في «الميزان» (٤٨٣/٣): «هذا موضوع ظاهر».

قلت: نبهت على هذا في هذا الموضع، من أجل ما قد يُظن من الصلة بين الحديثين، إذ أن ظاهر عبارة «اللسان» أن هذا اللفظ جاء بعد سياق قصة زمارة الراعي.

الثالثة: روي الحديث من طريق أخرى عن ابن عمر:

فقال ابن ماجه (رقم: ١٩٠١): حدثنا محمد بن يحيى، وقال ابن أبي الدنيا في «دَم المَلاهِي» (رقم: ٧٧) - والسياق له - : حدثني الفضل بن يعقوب المخرمي، قال: حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، قال: حدثني ثعلبة، عن ليث، عن مجاهد، قال:

كنت أنشي مع ابن عمر، فسمع صوت طبل، فأدخل أضبعه في أذنيه، ثم مشى، فلما انقطع الصوت أزعج يديه، فعَلَ ذلك مرّتين أو ثلاثاً، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعَلَ.

قلت: هذه متابعه على أصل القصة، تضمنت بعض المخالفة، حيث دُكِرَ (الطبل) بدل (الزمارة)، وإسنادها ضعيف؛ لأنّ لئناً هذا هو ابن أبي سليم، ضعيف الحديث، أمّا ثعلبة ففي إسناد ابن ماجه (ابن أبي مالك)، وحكم المزني بأنه وهم (تهذيب الكمال ٣٩٣/٤) وهو ثعلبة بن سهيل أبو مالك، كوفي ثقة.

وَجُمْلَةً، فهذا الطريقُ مما يزيدُ في قوَّةِ الحديثِ، دونَ لفظِ
الطُّبْلِ.

٦ - عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ الْجَلِّي، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ [قَرِظَةَ]^(١) بَنِ كَعْبٍ وَثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ،
وَجَوَارِ يَضْرِبْنَ بَدَنًا لَهُنَّ، وَيُغْنَيْنِ، فَقُلْتُ: تُقْرَوْنَ بهذا وأنتم أصحابُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! قَالُوا: إِنَّهُ رُخِصَ لَنَا فِي الْغِنَاءِ فِي الْمَرْسِ، وَالْبُكَاءِ
عَلَى الْمَيِّتِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطُّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٤٧/١٧) رَقْم: ٦٩٠) وَعَبْدُ الْبَاقِي بْنُ
قَانَعٍ فِي «مَعْجَمِ الصُّحَابَةِ» (١٣٠/١) قَالَا: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ
الضُّبِّيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ
عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، بِهِ، سِوَى أَنَّهُ قَالَ: (أَبِي) بَدَل (قَرِظَةَ).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، جَمِيعُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ، وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ.

وَوَقَعَ فِي سِيَاقِ الطُّبْرَانِيِّ: (ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ).

تَابَعَ ابْنَ رَجَاءٍ: أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، بِهِ نَحْوَهُ،
وَفِيهِ: دَخَلْتُ عَلَى قَرِظَةَ بْنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَذَكَرَ ثَالِثًا، قَالَ أَحَدُ
رَوَاتِهِ: ذَهَبَ عَلَيَّ.

(١) فِي أَصْلِ الرُّوَايَةِ الْمَخْرُجَةِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ رَجَاءٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ: (أَبِي)، كَذَلِكَ عِنْدَ
الطُّبْرَانِيِّ وَابْنِ قَانَعٍ، وَهِيَ تَرْجُوحَةٌ بِسَائِرِ الطُّرُقِ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ إِسْرَائِيلَ
وغيره، وَالرَّاجِعُ مَا أَثْبَتَهُ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٨٩/٧) يَأْسَنَادٍ صَحِيحٍ.

كما تابعه: حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَهْرَامِ الْمُرُوزِيِّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ،
به، وفيه: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ وَقَرِظَةَ بْنِ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ بْنِ
وَدِيعَةَ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (كما في «المطالب العلية»
٣٤٨/٤ رقم: ١٨١٨).

وَتَعَقَّبَ ابْنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ: «كَذَا قَالَ»، وَالْمَحْفُوظُ: ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ
وَدِيعَةَ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ صَحِيحَةُ الْإِسْنَادِ كَذَلِكَ.

كما تابع من تقدم عن إسرائيل: يحيى بن عبد الحميد الحماني،
لكنه خالف في الإسناد، فقال: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي
زُرْعَةَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ.

كما قال في متنه: دَخَلْتُ عَلَى قَرِظَةَ بْنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ
وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٠٢/١).

قُلْتُ: أَخْطَأَ الْحَمَّانِيُّ فِي شَيْخِ إِسْرَائِيلَ، وَذَكَرَ (زيد بن ثابت)،
وَأَمَّا هُوَ (ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ)؛ وَذَلِكَ لَضَعْفِ الْحَمَّانِيِّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ شَارَكَ إِسْرَائِيلَ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ جَمَاعَةٌ، فَلْيَكْفِهِمْ:

١ - شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (رقم: ١٢٢١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٣/٤) وَالْحَاكِمُ (١٨٤/٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٩/٧)، وَفِيهِ: شَهْدَتُ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ وَقَرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»، كَذَا قَالَ، وَعَامُرُ بْنُ سَعْدٍ لَمْ يُخْرِجْ لَهُ الْبَخَارِيُّ، وَلَئِنَّمَا لَهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ (رقم: ٢٣٥٢).

٢ - يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ (كما في «المطالب العالية» ٣٤٨/٤ رقم: ١٨١٧) وَفِيهِ: دَخَلْتُ عَلَى عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو وَثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ وَقَرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

٣ - زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصُّحَابَةِ» (٢٣٦٠/٤ رقم: ٥٧٩٤) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ، وَفِيهِ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ وَقَرْظَةَ وَثَابِتٍ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، الْجُعْفِيُّ هَذَا يُعْرَفُ بِ(مُشْكِدَانَةَ) كُوفِيٍّ صَدُوقٌ جَيِّدٌ الْحَدِيثِ، وَشَيْخُهُ هُوَ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، ثِقَةٌ.

٤ - شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٢/٤) وَالتَّنَسَائِيُّ (رقم: ٣٣٨٣)

والطُّحاوِيُّ في «شرح المعاني» (٢٩٤/٤) والطُّبرانيُّ في «الكبير» (٢٤٨/١٧) رقم: ٦٩١ و٣٩/١٩ رقم: ٨٢) والحاكِمُ (١٨٤/٢) وأبو نُعيم في «معرفة الصُّحابة» (٤٧٩/١) رقم: ١٣٦٤ و٢٣٥٩/٤ رقم: ٥٧٩٣) والمزِّيُّ في «التَّهذيب» (٥٦٤/٢٣ - ٥٦٥)، وفيه: دَخَلَ عَلَى قَرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا.

قُلْتُ: وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمَتَابَعَاتِ، شَرِيكَ صَدُوقٍ فِي الْأَصْلِ، سَاءَ حِفْظُهُ، لَكِنْ هَذَا لَا يَضُرُّهُ هُنَا لَكُونِهِ مُتَابِعاً، ثُمَّ إِنَّهُ مَعْدُودٌ فِي الْأَثْبَاتِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ.

٥ - أَشَعَثُ بْنُ سُوَّارٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ قَانِعٍ فِي «المعجم» (٣٦٥/٢ - ٣٦٦) قَالَ: حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ يَحْيَى الْمُتَوَيْيُّ بِالْبَصْرَةِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَشَعَثُ، وَفِيهِ: قَرْظَةُ بْنُ كَعْبٍ وَثَابِتُ بْنُ وَدِيعَةَ وَأَبُو مَسْعُودٍ.

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمَتَابَعَاتِ، أَشَعَثُ صَدُوقٌ لَيْسَ بِالْقَوِيَّ فِي الْحَدِيثِ، لَكِنْ ذَلِكَ إِذَا انفَرَدَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هُنَا، وَسَائِرُ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ، وَالْمُتَوَيْيُّ لَا بَأْسَ بِهِ، رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَظَاتِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ بِجَرَحٍ (تَرْجَمْتُهُ فِي: تَكْمَلَةُ الْإِكْمَالِ لِابْنِ نُقْطَةَ ٥١١/٥ و«معجم البلدان» لِیَاقُوتَ ٥٣/٥ وَتَحَرَّفَ فِيهِ حَكِيمٌ إِلَى: حَلِيم).

٦ - عَلِيُّ بْنُ عَابِسٍ الْأَسَدِيُّ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «المَوْضُحِ لِأَزْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (١١/٢) - (١٢)، وَفِيهِ: ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ، وَقَرْظَةُ بْنُ كَعْبٍ، وَأَبُو مَسْعُودٍ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ صَالِحٌ فِي الْمَتَابَعَاتِ، ابْنُ عَابِسٍ ضَعِيفٌ
الْحَدِيثُ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَفِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ لَيْنٌ.

فَهَذِهِ سِتُّ مُتَابَعَاتٍ لِإِسْرَائِيلَ عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ وَاللَّفْظِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ
بَعْضُ اخْتِلَافٍ فِي تَسْمِيَةِ الصُّحَابَةِ الْحُضُورِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَالَّذِي
يَتَحَرَّرُ لِي مِمَّا ذَكَرْتُهُ آنَفًا: أَنَّهُمْ كَانُوا ثَلَاثَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ
مِنَ الْأَنْصَارِ: أَبُو مَسْعُودٍ عَقِبَهُ بَنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ، وَقَرِظَةُ بْنُ كَعْبٍ
الْأَنْصَارِيُّ، وَثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ وَدِيعَةَ الْأَنْصَارِيُّ، يَقُولُهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ:
(ثَابِتُ بْنُ وَدِيعَةَ) وَهُوَ هُوَ، وَقِيلَ: (وَدِيعَةُ) جَدُّهُ، وَقِيلَ: بَلْ أُمُّهُ.

فَأَمَّا ذَكَرُ (أَبِي بِنِ كَعْبٍ) كَمَا فِي الرُّوَايَةِ الْأُولَى عَنْ إِسْرَائِيلَ،
فَهُوَ مَرْجُوحٌ، وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ وَهْمٌ قَدِيمٌ، لَوْ قَوَّعَ (أَبِي) فِي مَعْجَمِي
الطَّبْرَانِيِّ وَابْنِ قَانِعٍ جَمِيعًا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ عَنْ (قَرِظَةَ).

وَأَمَّا ذَكَرُ (يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ) فِي رَوَايَةِ الْحَمَّانِيِّ عَنْ إِسْرَائِيلَ، فَهُوَ
غَلَطٌ مِنْهُ.

وَمَنْ قَالَ: (يَزِيدُ بْنُ ثَابِتٍ) فَقَدْ انْقَلَبَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ قَالَ: (ثَابِتُ بْنُ يَزِيدٍ) بَدَلَ (ابْنَ يَزِيدَ) فَهُوَ قَوْلٌ فِي اسْمِ
أَبِيهِ.

تَنْبِيْهَانِ:

الْأَوَّلُ: تَابَعَ مَنْ تَقَدَّمَ فِي رَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ:
رَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَسَةَ، فَخَالَفَ فِي لَفْظِهِ:

فَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ الْجَنَائِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٣/٣٧١) مِنْ
طَرِيقِ هِلَالِ بْنِ الْعَلَاءِ الرَّقِّيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ الْبَجَلِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى ثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ؛ لَأَسْلَمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي عُرْسٍ لَهُمْ، وَلَهُمْ غِنَاءٌ، وَكُنَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَدْرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا تَكْرَهُونَ هَذَا؟ قَالَ: أَمَا فِي الْعُرْسِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُكْرَهُ الصُّوتُ وَنَحْوُهُ.

قُلْتُ: بِهَذَا انْتَهَى سِيَاقُهُ، وَكَأَنَّ فِيهِ نَقْصًا، وَهُوَ سِيَاقٌ غَرِيبٌ مُخْتَلَفٌ عَنْ جَمِيعِ سِيَاقَاتِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَلَى هَذِهِ الصُّفَةِ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ جَيِّدٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْدُودًا فِي أَصْحَابِ أَبِي إِسْحَاقَ الْعَارِفِينَ بِحَدِيثِهِ، كَبُوتُسُ ابْنِهِ وَإِسْرَائِيلَ حَفِيدُهُ، وَشُعْبَةُ وَشَرِيكٌ، فَرُبَّمَا كَانَ الْخَلَلُ مِنْ جِهَةِ اخْتِلَاطِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، فَإِنَّهُ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ بِأَخْرَجَةٍ؛ لَذَا فَهَذَا سِيَاقٌ شَادُّ ضَعِيفٌ.

وَالثَّانِي: رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ:

فَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَضْبَهَانِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ بِأَضْبَهَانٍ» (٤٧٢/٣ رَقْم: ٦٣٠) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: حَدَّثَنَا لُؤَيْ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِدٍ الطَّلَاطِيِّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُعْتَكِفُونَ عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ، وَعِنْدَهُمْ قَيْئَةٌ^(١)، فَقُلْتُ: أَنْتُمْ النُّجَبَاءُ مِنْ أَصْحَابِ

(١) فِي الْأَصْلِ: قَيْئَةٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مُفِيدٌ.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!! فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ
لَنَا فِي الْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ، وَفِي التَّزْجِ فِي الْمَصِيَةِ.
قُلْتُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَضْبَهَانِيٍّ مِنْ ثِقَاتِ الْقُرَاءِ، وَلَوْ يَنْ هُوَ
مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُصْبِصِيِّ ثَقَّةٌ، أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدِيثًا رَوَاهُ
عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَسَائِرُ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ، وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ،
فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمُتَابَعَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى أَصْلِ الْقِصَّةِ.

وَقَوْلُهُ فِيهَا: (عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ) مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرَابِ الْمُبَاحِ،
لَكِنْ فِي الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ خَطَأٌ، وَكَأَنَّهُ نَتَجَّ عَنْ اخْتِصَارٍ، وَإِنَّمَا هُوَ الْبُكَاءُ
فِي الْمَصِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَزْجٍ، كَمَا فِي الرُّوَايَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«يَسُّنُ الْكَنْسُ أَجْرَ الرِّمَارَةِ، وَتَمَنُّ الْكَلْبِ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْمُقَرَّرُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ
مِقْسَمِ الْعَطَّارُ فِي «جُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ» (ق: ٩٥/ب) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ
إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْبَزَّازُ، حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ هَاشِمُ بْنُ الْوَلِيدِ الْهَرَوِيُّ،
حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ جَمِيعًا ثِقَاتٌ، مُتَسَلِّلٌ بِالسَّمَاعِ
حَتَّى ابْنِ عُثَيْمٍ، وَمِنْهُ إِلَى مَتْنِهَا سِلْسِلَةٌ مَعْرُوفَةُ الْإِتِّصَالِ، فَابْنُ عُثَيْمٍ هُوَ
إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيِّ، وَيُونُسُ هُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ، وَابْنُ سِيرِينَ هُوَ
مُحَمَّدٌ.

وأما تمييزُ مَنْ دُونَ ابْنِ عُلَيْيَةَ، فإِليْكَ:

أبو طالبِ هاشمُ بْنُ الْوَلِيدِ هَرَوِيُّ نَزَلَ بِغَدَادَ، ذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (٢٤٣/٩)، وَقَالَ الْخَطِيبُ: «ثِقَّة» (تاريخه ٦٦/١٤).

وأبو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْبَزَّازُ، هُوَ ابْنُ أَبَانٍ، كَمَا أوردَهُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «تَكْمِلَةِ الْإِكْمَالِ» (٣٩٦/١)، وَتَرْجَمَ لَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (٣١٦/١) وَسَمَّاهُ: إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانٍ أبا إِسْحَاقَ، يُعَرَّفُ بِ(ابْنِ الرَّؤَاسِ)، مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ شَاذَانَ: «ثِقَّة» (تاريخ بغداد ١٨٨/٦).

وأما المقرئُ صَاحِبُ الْجُزْءِ، فَهُوَ بَغْدَادِيُّ ثِقَّة، إِمَامٌ فِي الْقِرَاءَةِ وَالنُّحُو، مَعْرُوفٌ.

وَقَدْ زَادَ بَعْدَ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «الرُّمَّارَةُ: الرَّائِيَةُ».

قُلْتُ وَهَذَا تَفْسِيرٌ صَحِيحٌ، وَسَيَأْتِي تَوْكِيدُهُ.

لَمْ يَنْفَرِدْ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ عَنْهُ كَذَلِكَ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، وَحَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ.

فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٢٦/٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ. وَأَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (١٧٧/١ - ١٧٨) وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٣٦٩/٧ وَ ٣٠٤/٨) وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٢٢/٨ - ٢٣ رَقْم: ٢٠٣٨) وَ«التَّفْسِيرِ» (٢٨٤/٦) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الزَّمَارَةِ.
وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «مَهْر» بَدَل «كَسْب»، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَسْكَرِيُّ النَّهْيَ عَنْ
ثَمَنِ الْكَلْبِ.

كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (١/٣٤١) عَنْ حَجَّاجٍ
(هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُورِ)، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ،
وَحَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً بِالنَّهْيِ عَنْ
كَسْبِ الزَّمَارَةِ. وَقَالَ بَعْدَهُ: قَالَ الْحَجَّاجُ: «الزَّمَارَةُ: الزَّانِيَةُ».

قُلْتُ: وَهَذِهِ الطَّرُقُ الثَّلَاثُ جَمِيعاً صَحِيحَةٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ،
وَأَمَّا هُوَ فَتَقَّةٌ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي ابْنِ سِيرِينَ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الشَّهِيدِ ثَقَّةٌ
ثَبَّتَ.

خَالَفَهُمْ أَبُو بَحْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ الْبَكْرَاوِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ
هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: ثَمَنُ الْكَلْبِ وَأَجْرُ
الزَّمَارَةِ مِنَ السُّخْتِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» (ص: ٣٨٥).

قُلْتُ: وَهَذَا مَوْقُوفٌ ضَعِيفٌ، أَبُو بَحْرٍ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، فَلَا
يُعَارِضُ بِرَوَايَتِهِ.

إِذَا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ: يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ وَهِشَامُ بْنُ حَسَّانَ وَحَبِيبُ بْنُ
الشَّهِيدِ، اتَّفَقُوا جَمِيعاً عَلَى رَوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَكُلُّهُمْ ثَقَاتٌ أَثْبَاتٌ.

خَالَفَهُمْ خَالِدُ الْحَذَاءُ، فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:
أَخْبَثُ الْكَسْبِ مَهْرُ الزَّمَارَةِ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ.

فَوَقَّعَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

أَخْرَجَهُ الْمُحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ق: ٦٠/ب - رواية ابن مَهْدِيٍّ).

وَرَوَايَةُ الْجَمَاعَةِ بِالرَّفْعِ هِيَ الصُّوَابُ.

تَابَعَهُمْ عَلَى الرَّفْعِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْقَافِلَانِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ
ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٢٤٧/٤).

وإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، سُلَيْمَانُ هَذَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

وَذَكَرَ ابْنُ طَاهِرٍ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ «السَّمْعِ» (ص: ٨٨) مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ، وَقَالَ: «وَسُلَيْمَانُ هَذَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، غَيْرُ ثِقَةٍ».

قُلْتُ: وَفَاتَتْهُ تِلْكَ الطَّرِيقُ الصَّحَاحُ.

تَبِيهَات:

الْأَوَّلُ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»
لِلْمَخْلَلِ (ص: ١٤٦): أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيُّوبَ الْمَخْرَمِيُّ،
قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ،
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَسْبِ الزُّمَارَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ مَعْرُوفُونَ، غَيْرُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَأَرَاهُ قَدْ
تَحَرَّفَ مِنْ (أَبِي حَازِمٍ)، فَإِنَّ الْحَدِيثَ مَعْرُوفٌ مِنْ رَوَايَةِ شُعْبَةَ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:

نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ.

هكذا رواه أصحابُ شُعبَةَ، وهو مُخَرَّجٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (رقم: ٢١٦٣) عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، (و(رقم: ٥٠٣٣) عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْفَدِ، كلاهما عن شُعبَةَ.

وَفِيهِ مِنَ الْفَائِدَةِ، تَرْجِيحُ تَفْسِيرِ «الزُّمَّارَةِ» بِالزَّانِيَةِ، وَالْمَعْبَرُ عَنْهُ هُنَا بِ«الْأَمَةِ»، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْبَغْيُ»، وَذَكَرُ الْأَمَةِ لِمَا كَانَ يَقَعُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ اتِّخَاذِهَا لِلْكَسْبِ بِالْبَغْيِ، وَلِذَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا قَبَائِكُمْ عَلَى الْإِغْلَاءِ إِنِ اردنَ حَصَصْنَا لَكُنَّ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التور: ٣٣].

وَشَبِيهَةٌ بِمَا ذَكَرْتُهُ حَوْلَ رِوَايَةِ شُعبَةَ عَنِ ابْنِ جُحَادَةَ مَا أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٨٨/١ رقم: ١٣٨) قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُعَاوِيَةَ الْمَهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ:

يَا مَهْرِيُّ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحُجَّامِ، وَعَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَعَنْ كَسْبِ الزُّمَّارَةِ، وَعَنْ غَسْبِ الْفَحْلِ.

فَهَذَا قَدْ أَخْرَجَهُ أَيْضاً أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١١٩/١٤ رقم: ٨٣٨٩) بِنَفْسِ إِسْنَادِ إِسْحَاقَ وَمَتْنِهِ بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ، وَقَالَ: «الْمُومِيسَةُ» بَدَلُ «الزُّمَّارَةِ».

وَكَذَلِكَ خَرَّجَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (٢١٩/١٥ رقم: ٩٣٧٢) عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، وَالذَّارِمِيِّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٠٥/٩ رقم: ٢٧٨٨) عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْفَضْلِ، بِهِ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، الْفَضْلُ وَالذَّارِمِيُّ وَالْقَاسِمُ وَهُوَ ابْنُ مَعْدَانَ، وَشَيْخُهُ الْمَهْرِيُّ، مَجْهُولَانِ.

والْحَدِيثُ صَحِيحٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي التَّهْمَةِ عَنِ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الزَّوْجِ، وَيَأْتِي لَفْظُ «الْبَغْيِ» أَوْ «الْأَمَةِ» كَمَا فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ، أَوْ «الرِّمَاءَةِ» كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ سِيرِينَ، بَدَلَ «الْمُؤَسَةِ».

الثَّانِي: كُنْتُ قَدْ فَسَّرْتُ فِي التَّالِيفِ الْأَوَّلِ شَيْخَ أَبِي عُبَيْدٍ فِي رِوَايَتِهِ، حَيْثُ قَالَ: «حَدَّثَنِي حَجَّاجٌ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ» بِأَنَّهُ حَجَّاجٌ بْنُ مِثَالٍ، وَهَذَا غَلَطٌ، وَأَحْسَبُ سَبَبَهُ مَا عُرِفَ بِهِ ابْنُ مِثَالٍ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَأَجَزْتُ الْأَمْرَ عَلَى الْجَادَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى جِهَةِ حَمَّادٍ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهِ أَيْضاً مِنْ جِهَةِ أَبِي عُبَيْدٍ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِالرُّوَايَةِ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مِثَالٍ، وَلَوْ تَصَوَّرْنَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَنْ يَذْكُرَهُ مُهْمَلًا دُونَ تَفْسِيرِهِ، بِخِلَافِ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُ قَدْ أَكْثَرَ عَنْهُ جَدًّا، حَتَّى أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَذْكُرُهُ إِلَّا مُهْمَلًا، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا بِالرُّوَايَةِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ ثَبَّتَتْ رِوَايَتُهُ عَنْهُ وَسَمَاعُهُ مِنْهُ، فَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

الثَّالِث: إِيرَادِي لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْكِتَابِ؛ لِأَنِّي اشْتَرَطْتُ أَنْ أَذْكُرَ فِيهِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمَانِعُونَ لِلْغِنَاءِ وَالْمَعَارِزِ مِمَّا هُوَ صَرِيحٌ فِي هَذَا الْبَابِ فِيمَا يَرَوْنَ، أَوْ فِيمَا يُنْزَلُ مِنْزَلَتُهُ، كَهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ ذِكْرِي لَهُ هُنَا لِكَوْنِي أَسَلَّمُ تَفْسِيرَ «الرِّمَاءَةِ» بِالْمَغْنَةِ، كَمَا فَعَلَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، بَلْ قَدْ يَبْتَنُّ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ فَسَادُ هَذَا التَّفْسِيرِ.

وَكَانَ مُحَدَّثُ الْوَقْتِ الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، قَدْ أَخَذَ عَلَيَّ ذِكْرِي هَذَا الْحَدِيثَ فِي جُمْلَةِ الْأَحَادِيثِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ «تَحْرِيمُ آلَاتِ الطَّرَبِ» (ص: ٣٨)، مِنْ أَجْلِ تَفْسِيرِ «الرِّمَاءَةِ» بِالزَّانِيَةِ فِيمَا وَقَعَ مِنْ كَلَامِ الْحَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَقِبَ الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَقَالَ

الشَّيْخُ: «وهذا مِمَّا يَمْنَعُ حَشْرَهُ فِي زَمْرَةِ أَحَادِيثِ الْغِنَاءِ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الزَّمَارَةِ يَحْتَمِلُهُ لُغَةً، فَإِنَّهُ مُؤَنَّثٌ (الزَّمَارُ) وَهُوَ الزَّامِرُ بِالْمُزْمَارِ . . .».

وأقول: لَمْ يَفْتِنِي ذَلِكَ، كَمَا أَشْرْتُ أَنْفَاءً، وَلَكِنِّي اشْتَرَطْتُ أَنْ أَذْكَرَ مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ، صَحَّ اسْتِدْلَالُهُمْ أَمْ لَمْ يَصَحَّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ كَثِيرُونَ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ، وَالْوَجْهُ فِيهِ عِنْدَهُمْ مَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْمَغْنِيَّةَ، يُقَالُ: غِنَاءُ زَمِيرٍ، أَيِ: حَسَنٍ، وَزَمَرٌ: إِذَا غَنَى، وَالْقَصِيَّةُ الَّتِي يُزْمَرُ بِهَا زَمَارَةٌ»^(١).

ولَوْلَا تَفْسِيرُ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ بِنَفْسِهَا لِلْمِرَادِ، لَبَقِيَ هَذَا الاحْتِمَالُ قَائِمًا، وَلَبَقِيَ لِلْقَائِلِ بِهِ مَتَعَلِّقٌ.

وَفِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ اثْرٌ مَوْقُوفٌ عَنْ أَنَسٍ سَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ.

٨ - عَنْ عَائِشَةَ، رضي الله عنها، قَالَتْ:

دَخَلَ [عَلِيٌّ] أَبُو بَكْرٍ، وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ [تَلْعَبَانِ بِدُقَيْنِ]، تُغْنِيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ [بِهِ] الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ، قَالَتْ: وَلَيْسَتْ بِمَغْنِيَتَيْنِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمَزَامِيرُ (وَفِي لَفْظٍ: أَمَزَمُورٍ، وَفِي لَفْظٍ: أَمَزَمَارُ) الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ (وَفِي رِوَايَةٍ: فَتَهَاؤُنْ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: أَتَفْعَلُونَ هَذَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ؟!)، وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدِ [الْفِطْرِ]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(١) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ، لِابْنِ الْأَثِيرِ (٣١٢/٢)، وَانْظُرْ: مُعْجَمُ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ، لِلْأَزْهَرِيِّ (مَادَّةُ: زَمَر).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٩٠٩) وَمُسْلِمٌ (رقم: ٨٩٢) وَابْنُ مَاجَةَ (رقم: ١٨٩٨) وَابْنُ جِبَّانَ (رقم: ٥٨٧٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (رقم: ٢٢٤/١٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ. وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه (رقم: ٧٨٠) وَمُسْلِمٌ (٦٠٨/٢) وَزَاهِرُ الشَّحَامِيِّ فِي «تَحْفَةِ عِيدِ الْفِطْرِ» (ق: ١٩٦/ب) عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ. وَأَضَلَّ السِّيَاقُ دُونَ الزِّيَادَاتِ لِلْبُخَارِيِّ، وَطُرُقُ مَنْ سِوَى الشَّيْخَيْنِ صَحِيحَةٌ أَيْضًا، وَالزُّوَايَةُ الْآخَرَى لِإِسْحَاقَ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٩/٦) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (رقم: ٣٧١٦) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْكَبِيرِ» (١٨٠/٢٣ - ١٨١) وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «مَجْلِسٍ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق: ٢٤٥ - مصرية) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ:

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا، يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى، وَعِنْدَهَا قَتِينَتَانِ تُغْنِيَانِ بِمَا تَقَادَذَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ؟ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعَهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَإِنَّ عِيدَنَا هَذَا الْيَوْمُ».

هَذَا السِّيَاقُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلِأَحْمَدَ: تَضْرِيانِ بِدُفْنَيْنِ، فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٤/٦) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٨٠/٢٣) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهِ، وَفِيهِ: يَوْمٌ بُعَاثٍ، يَوْمٌ قُتِلَ فِيهِ صَنَادِيدُ الْأَوْسِ وَالْخَزَرَجِ، وَلِأَحْمَدَ: تَكَرَّرَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ثَلَاثًا. قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

ورواه عبدالله بن نُمير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة:

أنها كانت عندها جارتان تُغنيان في يوم عيد، وعندها رسول الله ﷺ لا ينهما، فدخل أبو بكر فانتهرها، فقال رسول الله ﷺ: «دعها يا أبا بكر، فإن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا».

أخرجه الطبراني (١٨١/٢٣) والمعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» (٣٦٤/٣) وإسناده صحيح.

ورواه أيوب بن خُوِط أحد المتروكين عن هشام، ولم يخرج في لفظه عن لفظ الثقات المذكور.

أخرجه أبو نُعيم في «جزء من أماليه» (ق: ٢٤٥/ب).

قلت: وجميع هذه سياقات متقاربة عن هشام بن عروة، سوى ما وقع من الاختلاف في أي عيد كان ذلك.

ورواه فُلَيْح بن سليمان عن هشام بن عروة، بزيادة فائدة، قال: ورحمته وصاحبها تُغنيان.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيدين» (كما في «الفتح»: ٤٤٠/٢) وقال الحافظ ابن حجر: «وإسناده صحيح».

ورواه وكيع بن الجراح عن هشام، فاختصر فيه اختصاراً مُجَلا، فقال في لفظه:

كانت الحبشة يلعبون يوم عيد، فدعاني رسول الله ﷺ، فكنث

أَطْلَعُ مِنْ عَاتِقِهِ، فَانْظُرْ إِلَيْهِمْ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهَا؛ فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٦/٦).

قُلْتُ: وَهَذَا خَلَطٌ بَيْنَ قِصَّةِ لَعِبِ الْحَبَشَةِ وَغِنَاءِ الْجَارِيتَيْنِ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَالرُّوَايَاتُ عَامَّتُهَا عَلَى أَنَّ مَجِيءَ أَبِي بَكْرٍ وَقَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَذْكُورَ، إِنَّمَا هُوَ فِي غِنَاءِ الْجَارِيتَيْنِ، أَمَّا لَعِبُ الْحَبَشَةِ، فَلَمْ يَنْتَهِرْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يُذَكِّرْ لَهُ مَجِيءَهُ، وَلَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَإِنَّمَا رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ الْقِصَّتَيْنِ، وَكِلَاهُمَا وَقَعَتَا فِي يَوْمِ عِيدٍ، وَتَجِيئَانِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ، كَمَا سَتُلَاحِظُهُ.

وَكُنْتُ قَدْ تَبَعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ بِالْفَافِظِ وَطَرَفِهِ، وَحَرَّرْتُهَا، فَرَأَيْتُ تَمَامَ الْفَائِدَةِ بِإِيرَادِ ذَلِكَ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ الطَّرِيقِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ جَاءَتْ بِفَضْلِ قِصَّةِ الْحَبَشَةِ عَنْ قِصَّةِ غِنَاءِ الْجَارِيتَيْنِ، فَهَذِهِ تَنَمُّ الْقَوْلِ فِي تَحْرِيرِ قِصَّةِ لَعِبِ الْحَبَشَةِ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بَعْدَ أَنْ عَلِمْتَ رِوَايَتَهُ قِصَّةَ الْغِنَاءِ:

فَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَ حَبَشٌ يَزِفُونُ (وَفِي رِوَايَةٍ: جَاءَ السُّودَانُ يَلْعَبُونَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، (وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ الْحَبَشُ يَلْعَبُونَ بِجِرَابٍ لَهُمْ)، (وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّ الْحَبَشَةَ لَعَبُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ، [فَاطَلَعْتُ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ، فَطَاطَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْكِيبِهِ]، فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكِيبِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ [مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ]، (وَفِي رِوَايَةٍ: بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقِهِ)، حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ، (وَفِي رِوَايَةٍ: حَتَّى شَبِعْتُ، ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ).

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٦/٦، ٢٣٣) وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (رقم: ٢٥٤)^(١) وَمُسْلِمٌ (٦٠٩/٢ - ٦١٠) وَالتَّسَائِي فِي «السَّنَنِ» (رقم: ١٥٩٤) وَ«عِشْرَةُ النِّسَاءِ» (رقم: ٦٨) مِنْ طُرُقٍ عَدَّةٍ عَنْ هِشَامٍ، بِهِ.

وَجَمِيعُ الرُّوَايَاتِ صَحِيحَةٌ الْأَسَانِيدُ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَقْنِي عَلَى مَنْكِبِيهِ؛ لَأَنْظُرَ إِلَى زُفْرِ الْحَبَشَةِ، حَتَّى كُنْتُ الْتَمِي مِلَّةً فَانْصَرَفْتُ عَنْهُمْ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ: «لَتَعْلَمَ يَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً، إِنِّي أُرْسِلْتُ بِخِيفَةٍ سَمَحَةٍ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٦/٦، ٢٣٣) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ^(٢).

(١) وَفِي سِيَاقِ الْإِسْنَادِ رَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ زَيْدِ الثَّمِيمِي، عَنْ عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، ثُمَّ قَالَ: زَادَ يَعْقُوبُ بْنُ زَيْدٍ فِي حَدِيثِهِ:

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَخَذَ بِثَوْبِهِ يَقُولُ: انْظُرْ، فَلَمَّا جَاءَ عُمَرُ تَفَرَّقَتِ الشَّيَاطِينُ»، قَالَتْ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَبَا يَا بَنِي أَرْفَدَةَ، يَغْلَمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمْ أَحْفَظْ مِنْ قَوْلِهِمْ غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ: أَبُو الْقَاسِمِ طَيِّبٌ.

قُلْتُ: هَذِهِ رِوَايَةٌ ظَاهِرَةُ الْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ يَعْقُوبَ وَعَائِشَةَ، لَكِنْ وَرَدَ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى مُتَفَرِّقَةً ثَابِتَةً نَحْوَهَا، سَبَوِي قَوْلُهُ: «مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَخَذَ بِثَوْبِهِ يَقُولُ: انْظُرْ» فَلَمْ أَجِدْ لَهُ مَا يَشُدُّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) وَلِهَذَا اللَّفْظُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ، أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي اسْمَاءَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٦٩ -

بَغْيَةُ الْبَاحِثِ، وَرَقْم: ١٨١٩ - الْمَطَالِبُ الْعَالِيَةُ) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ مَرَّ عَلَى أَصْحَابِ الدُّرَكِلَةِ، فَقَالَ: «خُذُوا يَا بَنِي أَرْفَدَةَ؛ لِيَعْلَمَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى أَنَّ فِي دِينِنَا فُسْحَةً»، قَالَ: فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ عُمَرُ، ﷺ، فَلَمَّا رَأَوْهُ ابْتَدَعُوا.

ولم ينفرد بهذا الحديث هشام بن عروة عن عروة، ولا انفرد به عروة عن عائشة، بل رواه عن عروة: ابن شهاب الزهري، ومحمد بن عبد الرحمن الأسدي يقيم عروة، بالقصتين، يزيد بن رومان بقصة لعب الحبشة.

كما تابع عروة عن عائشة: ابن أبي مليكة بقصة غناء الجاريتين، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعكرمة مولى ابن عباس، وعبيد بن عمير، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، بقصة لعب الحبشة، وهذا بيان تلك الطرق جميعاً:

رواية الزهري عن عروة:

أصحاب الزهري الذين رواوا عنه هذا الحديث، منهم من جمع بين القصتين، ومنهم من فصل، ومنهم من حدث بإحدهما دون الأخرى، وتأتي في رواياتهم الزيادات والألفاظ:

١ - عقيل بن خالد، وسياقه عن عائشة:

أَنَّ أبا بكر، رضي الله عنه، دَخَلَ عَلَيْهَا [فِي أَيَّامِ عِيدٍ]، وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ [تُغْنِيَانِ] وَتَدْفِقَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَالتَّبِيُّ رضي الله عنه مُتَعَشٍّ بِقُوبٍ، فَانْتَهَرَهُمَا (وفي رواية: فَانْتَهَرَهُنَّ) أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ التَّبِيُّ رضي الله عنه عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ: «دَعُوهمَا» (وفي رواية: دَعَهُنَّ) يَا أبا بكرٍ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ أَيَّامُ مِنِّي، [وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالْمَدِينَةِ].

= فَلَكَ: وَإِسْنَادُهُ إِلَى الشَّعْبِيِّ حَسَنٌ، لَكِنَّ الشَّعْبِيَّ تَابِعِيٌّ، فَهُوَ مُرْسَلٌ.
(والدُّرُكِلَةُ): الرَّفْصُ، بِقَرَأَتَيْنِ سَاوِيَتَيْنِ، وَعَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ قَالَ: أَحْسَبُهَا حَبَشِيَّةً (النهاية، لابن الأثير: ١١٤/٢) وَ(ابْدَعُوا): تَفَرَّقُوا وَتَبَدَّدُوا.

وقالت عائشة: رأيت النبي ﷺ يستُرني [بردائه] وأنا أنظرُ إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد [وأنا جارية]، فزجرهم عمرُ، فقال النبي ﷺ: «دَعُهُمْ، أَمْنَا بَنِي أُرْفُدَةَ» يعني من الأمنِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٩٤٤، ٣٣٣٧) وَابْنُ حِبَّانَ (رقم: ٥٨٧١) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٢٤/١٠) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، بِهِ، وَالسِّيَاقُ سِوَى الزِّيَادَاتِ لِلْبُخَارِيِّ، وَهِيَ لِلْأَخَرَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَرَوَاتُهُمَا صَحِيحَتَانِ.

٢ - عَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَسِبَاقُهُ عَنْ عَائِشَةَ:

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ فِي أَيَّامٍ مَنَى، تُغْنِيَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسَجًى بِثَوْبِهِ، فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَقَالَ: «دَعُهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ عِيدٌ».

وقالت: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يستُرني بردائه، وأنا أنظرُ إلى الحبشة وهم يلعبون، وأنا جارية، [في المسجد]، فأفقدوا قَدَرَ الجارية العَرَبِيَّةِ (وفي رواية: الغُرَّة) الْحَدِيثَةُ السَّنُّ.

[وقالت: كَانَ يَوْمَ عِيدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْجِرَابِ، فَأَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا قَالَ: «تَشْتَهَيْنَ ثُبُورَيْنِ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَذِي عَلَى خَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أُرْفُدَةَ»، حَتَّى إِذَا مَلَلْتُ قَالَ: «حَسْبُكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَادْهَبِي»].

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٠٨/٢) وَأَبُو يَعْلَى (رقم: ٤٨٢٩) وَابْنُ حِبَّانَ (رقم: ٥٨٦٨) مِنْ طَرِيقِ صَحِيحَةٍ عَنِ ابْنِ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمَرُو، بِهِ، وَالرَّوَايَةُ وَالزِّيَادَةُ لِأَبِي يَعْلَى، وَفِي سِيَاقِ ابْنِ حِبَّانَ اخْتِصَارٌ، كَمَا لَمْ يَذْكُرْ أَبُو يَعْلَى الْجُزْءَ الْأَوَّلَ فِي غِنَاءِ الْجَارِيَتَيْنِ.

وأخرج منه الطحاوي في «شرح المشكل» (رقم: ٢٩٠) جزء
لعبد الحبشة، كما أخرجه النسائي في «عشرة النساء» (رقم: ٦٦) جزء
لعبد الحبشة، وله زيادة (في المسجد) من طريق بكر بن مضر، عن
عمرو بن الحارث، وإسناده صحيح.

٣ - الأوزاعي، وسياقه عن عائشة:

أن أبا بكر دخل عليها أيام منى، وعندها جارتان تغنيان وتضربان
بدفنين، ورسول الله ﷺ مسجى، على وجه الثوب، (وفي رواية:
مستتر بثوبه)، لا يأمرهن ولا ينهاهن، فنهذهن (وفي رواية: فانتهرهما)
أبو بكر، [فكشف رسول الله ﷺ [ثوبه] عن وجهه]، فقال: «دعهن
(وفي رواية: دعهما) يا أبا بكر؛ فإنها أيام عيد».

[وقالت عائشة: ولما قدم وفد الحبشة على رسول الله ﷺ قاموا
يلعبون في المسجد، فرأيت رسول الله ﷺ يستزني بردائه وأنا أنظر
إليهم وهم يلعبون في المسجد، حتى أكون أنا الذي أسأهم [فأفعد]،
فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن، الحريصة على اللهو].

أخرجه أحمد (٨٤/٦) وإسحاق بن راهويه (رقم: ٧٧٩) والنسائي
في «عشرة النساء» (رقم: ٧٣) و«السنن الكبرى» (رقم: ١٧٩٦) وابن
جبان (رقم: ٥٨٧٦) من طريق صحيح عن الأوزاعي، به، والسياق
الأول لإسحاق والنسائي في «العشرة»، والروايات والزيادات لابن
جبان، وبعضها لأحمد والنسائي في الموضع الثاني.

وأخرج قصة غناء الجاريتين منه بنحوه: أبو القاسم زاهر بن طاهر
الشحامى في «تحفة عيد الفطر» (ق: ١٩٦).

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٤٩٣٨) وَالتَّسَائِيُّ (رقم: ١٥٩٥) مِنْهُ جُزْءٌ لَعِبِ الْحَبَشَةُ بَنَحَوْهُ، دُونَ ذِكْرِ قُدُومِ وَقْدِ الْحَبَشَةِ.

٤ - مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَقَدْ فَصَّلَ الْقَصَّتَيْنِ، وَهَذَا سِيَاقُهُ عَنْ عَائِشَةَ:

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ تَضْرِبَانِ بِدُقَيْنِ، فَاتَهَرَّهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُهُنَّ؛ فَإِنَّ لَكُلِّ قَوْمٍ عِيْدًا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٣/٦، ١٢٧) وَالتَّسَائِيُّ (رقم: ١٥٩٣) وَأَبُو يَعْلَى (رقم: ٥٠) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، بِهِ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِالْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي بِرِدَائِهِ؛ لِأَنْظُرَ إِلَى لَعِبِهِمْ، مِنْ بَيْنِ أُذُنِهِ وَعَاتِقِهِ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ، فَاقْدُرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السُّنِّ الْحَرِيصَةِ لِلْهُوِ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٤٦٥/١٠) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ» (رقم: ٧٨١) وَالتَّطْبِرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٧٩/٢٣) - وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رقم: ٤٨٩٤) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ مَعْمَرٍ، بِاخْتِصَارٍ.

وَإِلَيْكَ ذِكْرٌ مِنْ انْفِرَادِ بِإِحْدَى الْقَصَّتَيْنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ:

٥ - مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَسِيَاقُهُ عَنْ عَائِشَةَ:

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ تَضْرِبَانِ بِالْدُفِّ

وَتُعْنِيَانِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْجَى بِثَوْبِهِ، (وَقَالَ مَرَّةً: مُسْجُ بِثَوْبِهِ)،
فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «دَعُوهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ؛ إِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ»، وَهُنَّ
أَيَّامُ مَتَى، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُنِذِ بِالْمَدِينَةِ.

أَخْرَجَهُ التُّسَائِيُّ (رَقْم: ١٥٩٧) وَالسِّيَاقُ لَهُ، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ
فِي «مَجْلِسٍ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق: ٢٤٥/أ - مصرية) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
طَهْمَانَ، عَنْ مَالِكٍ، بِهِ.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «صَحِيحٌ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، غَرِيبٌ مِنْ
حَدِيثِ مَالِكٍ».

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

٦ - إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ، وَسِيَّاقُهُ عَنْ عَائِشَةَ:

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ تُعْنِيَانِ،
وَتَضْرِبَانِ بِالذُّفِّ، فَسَبَّهُمَا وَخَرَقَ دُفْنَيْهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«دَعُوهُمَا؛ فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَّانٍ (رَقْم: ٥٨٦٩) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، إِسْحَاقُ بْنُ
رَاشِدٍ صَدُوقٌ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِالْقَوِيَّ فِي الزُّهْرِيِّ، وَقَدْ جَاءَ
بِذِكْرِ السَّبِّ وَخَرَقِ الدُّفْنَيْنِ، وَلَيْسَ فِي رَوَايَاتِ الثَّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ
الزُّهْرِيِّ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْهُمْ سَبٌّ وَلَا خَرَقٌ، إِنَّمَا أَتَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ
مِنْ قِبَلِ ضَعْفِهِ.

٧ - يُونُسُ بْنُ بَزِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَلَهُ مَعَ مَنْ سَيَّاتِي ذِكْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ
الزُّهْرِيِّ قِصَّةٌ لَعِبِ الْحَبَشَةِ، وَهَذَا سِيَّاقُهُ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ

حُجِرْتِي، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَسْتُرْنِي
بِرِدَائِهِ؛ لَكِي أَنْظُرَ إِلَى لَعِبِهِمْ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي
أَنْصَرِفُ، فَاقْدُرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السُّنِّ، خَرِيصَةً عَلَى اللَّهْوِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٠٩/٢) وَالْبُخَارِيُّ عَقَبَ رَوَايَةَ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ
الْآتِيَةِ (رَقْم: ٤٤٣).

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «أَخْلَاقِ النَّبِيِّ ﷺ» (رَقْم:
٢٠) بِنَحْوِهِ.

٨ - شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَسَيِّفُهُ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

وَاللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجِرَتِي، وَالْحَبَشَةُ
يَلْعَبُونَ بِحِرَابٍ فِي الْمَسْجِدِ، يَسْتُرْنِي بِرِدَائِهِ؛ لَكِي أَنْظُرَ إِلَى لَعِبِهِمْ، ثُمَّ
يَقُومُ مِنْ أَجْلِي، حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَمَلُ، فَاقْدُرُوا بِقَدْرِ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ
السُّنِّ الْخَرِيصَةَ عَلَى اللَّهْوِ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «عِشْرَةِ النِّسَاءِ» (رَقْم: ٦٧) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

٩ - صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَسَيِّفُهُ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجِرَتِي، وَالْحَبَشَةُ
يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي بِرِدَائِهِ، أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ.
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (رَقْم: ٤٤٣).

١٠ - الثُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ، بِنَحْوِ رَوَايَةِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٧٩/٢٣) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، الثُّعْمَانُ
ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا سِيَّمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، لَكِنَّهُ هُنَا مُتَابِعٌ.

١١ - صالح بن أبي الأخضر، بنحو رواية شبيب بن أبي حمزة.
أخرجه إسحاق بن راهويه (رقم: ٧٨٢) وإسناده ضعيف، الشأن
في صالح كالنعمان، وهو متابع كذلك.

هؤلاء أصحاب الزهري الذين رَوَوْا عنه هذا الحديث، قد بينت
ألفاظهم، ولا يخفى ما فيها من الفوائد بهذا الجمع، وذلك في القصتين
جميعاً.

رواية محمد بن عبد الرحمن الأسدي عن عروة:

عن عائشة، قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وعندي جاريتان
تُغْنِيَانِ بَغْنَاءَ بُعَاثٍ، فاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو
بَكْرٍ فَاتَهَرَّنِي، وَقَالَ: مِزْمَارَةٌ (وَفِي لَفْظٍ: مِزْمَارُ) الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؟
فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعُهُمَا»، فَلَمَّا غَقَلَ عَمَرُثُهُمَا،
فَخَرَجَتَا.

وكان يوم عيد، يلعب السودان بالذرق والجراب، فإما سألت
النبي ﷺ وإما قال: «تَسْتَهِينِ تَنْظَرِينَ؟» فقلت: نعم، فأقامني وراءه،
خدي على خده، وهو يقول: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ»، حتى إذا ملئت
قال: «حَسْبُكَ؟» قلت: نعم، قال: «فَاذْهَبِي».

أخرجه البخاري (رقم: ٩٠٧، ٢٧٥٠) ومسلم (٦٠٩/٢) من
طريق عن ابن وهب، قال: أخبرنا عمرو، أن محمد بن عبد الرحمن
حدثه، عن عروة، عن عائشة، به.

وأخرج الطحاوي في «شرح المشكل» (رقم: ٢٩١) منه جزء
لعب السودان.

قلت: وعَمَرُو رَاوِيَهُ هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ.

رواية يَزِيدُ بنِ رُومَانَ عن عُرْوَةَ:

عن عائشة، قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، فَسَمِعْنَا لَقَطًا وَصَوْتَ صَبِيَّانِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا حَبَشِيَّةٌ تَزْفِنُ وَالصَّبِيَّانُ حَوْلَهَا، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، تَعَالَيْ فَاَنْظُرِي»، فَجِئْتُ فَوَضَعْتُ لَحْيِي عَلَى مَنْكِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهَا مَا بَيْنَ الْمَنْكِبِ إِلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ لِي: «أَمَا شَبِغْتَ؟ أَمَا شَبِغْتَ؟»، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: لَا؛ لِأَنْظُرَ مَنْزِلَتِي عِنْدَهُ، إِذْ طَلَعَ عُمَرُ، قَالَتْ: فَارْقَضُ النَّاسَ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ قَدْ فَرُّوا مِنْ عُمَرَ»، قَالَتْ: فَزَجَعْتُ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (رقم: ٣٦٩٢) وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْعَشْرَةِ» (رقم: ٧١) مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ، بِهِ.

قال التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قلت: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، خَارِجَةُ هَذَا مَدْنِيٌّ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَأَرَاهُ أَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ: (حَبَشِيَّةٌ)، إِنَّمَا هُمُ (الْحَبَشَةُ) جَمْعٌ، كَمَا فِي عَامَّةِ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَبَاقِي الْحَدِيثِ مَعْرُوفٌ مِنْ وَجْوهٍ، فَالْحُسْنُ مِنْ جِهَةِ هَذَا السِّيَاقِ، وَالصَّحَّةُ بِاعْتِبَارِ أَضَلِّ الْقِصَّةِ.

رواية عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي ثَلَيْحَةَ عن عائشة:

أوردَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المصنَّف» (٤/١١) مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ، قَالَ:

دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَ عَائِشَةَ قَتَيْنَتَانِ تُعْغِيَانِ فِي أَيَّامٍ

مِنِّي، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَضْطَجِعٌ مُسَجًى، ثَوْبُهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَعِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصْنَعُ هَذَا؟ فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «دَغْهَنٌ يَا أَبَا بَكْرٍ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ وَذِكْرُ اللَّهِ».

ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «دَغْهَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيداً». قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

أَمَّا رِوَايَةُ عُزْوَةَ، فَخَرَجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُزْوَةَ، وَعَلَيْهَا مَأْخُذَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مُرْسَلَةٌ، وَالرُّوَايَاتُ الصَّحِيحَةُ عَنْ عُرْوَةَ بِالْإِتِّصَالِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالثَّانِي: زَادَ فِي آخِرِهِ: «وَذِكْرُ اللَّهِ».

وهذه زيادة منكرة فيما أرى في هذا الحديث، لا أدري ممن أفيحمت، وأراها خطأ في نسخة «المصنف»، فإنَّ الطَّبْرَانِيَّ خَرَجَ الْحَدِيثَ (١٨٠/٢٣) عَنِ الدَّبَرِيِّ رَاوِيِ الْمَصْنُفِ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، بِالْإِسْنَادِ وَالسِّيَاقِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا، فَأَكَّدَ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْإِقْحَامِ عَلَى نُسَخَةِ «المصنف».

رِوَايَةُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: دَخَلَ الْحَبَشَةُ الْمَسْجِدَ يَلْعَبُونَ، فَقَالَ لِي: «يَا حُمَيْرَاءُ، أَتَحِبِّينَ أَنْ تَنْظُرِي إِلَيْهِمْ؟»، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَامَ بِالْبَابِ، وَجِئْتُهُ (وَفِي رِوَايَةٍ: فَجِئْتُ مِنْ وَرَائِهِ، فَجَعَلَ يُطَاطِئُ ظَهْرَهُ حَتَّى أَنْظُرَ)، فَوَضَعْتُ ذَقْنِي عَلَى عَاتِقِهِ، فَأَسَدْتُ وَجْهِي إِلَى خَدِّهِ،

قَالَتْ: وَمَنْ قَوْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ: أبا القاسم طَيْباً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَسْبُكَ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَعْجَلْ، فَقَامَ لِي، ثُمَّ قَالَ: «حَسْبُكَ»، فَقُلْتُ: لَا تَعْجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَتْ: وَمَا بِي حُبِّ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ، وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ يَبْلُغَ النِّسَاءَ مَقَامُهُ لِي وَمَكَانِي مِنْهُ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «عِشْرَةِ النِّسَاءِ» (رقم: ٦٥) وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَشْكِلِ» (رقم: ٢٩٢) وَأَبُو يَعْلَى (رقم: ٤٨٣٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بِكُرْبُ بْنُ مُضَرٍّ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهَ، وَالسِّيَاقُ لِلنَّسَائِيِّ وَالطَّحَاوِيِّ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَابْنُ الْهَادِ هُوَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ.

وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى لِلنَّسَائِيِّ أَيْضاً (رقم: ٦٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَفْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَإِسْنَادُهَا حَسَنٌ.

رَوَايَةُ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَائِشَةَ:

قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ، وَأَنَا أَطْلُعُ مِنْ حَوْحَةٍ^(١) لِي، فَذَنَا مَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى مَنْكِبِهِ، وَجَعَلْتُ أَنْظُرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْنَ بَنَاتِ أَرْفَدَةَ»، فَمَا زِلْتُ وَهُم يَلْعَبُونَ وَيَزِفُّونَ، حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي انْتَهَيْتُ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْعِشْرَةِ» (رقم: ٧٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ قَرْظَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ.

(١) الْحَوْحَةُ: الْكُوَّةُ أَوْ الثَّأِفْدَةُ الصَّغِيرَةُ فِي الْجِدَارِ تُؤَدِّي إِلَيْهِ الصُّوَّةُ.

قلت: وإسناده ضعيف، قرظة رجل مجهول، لا يدري من هو.

رواية عبيد بن عمير، عن عائشة:

أنها قالت للعاين: ودئت أني أراهم، قالت: فقام رسول الله ﷺ، وقمت على الباب أنظر بين أذنيه وعاتقه، وهم يلعبون في المسجد.

أخرجه أحمد (٢٤٢/٦) ومسلم (٦١٠/٢) واللفظ له، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن فارس في «جزء ما انتخبه الطبراني لابنه أبي ذر» (ق: ٢٣١/ب) من طريق ابن جريج، قال: أخبرني عطاء، أخبرني عبيد بن عمير، أخبرني عائشة، به.

قال عطاء: قرس أو حبش، وقال ابن عتيق: بل حبش.

قلت: وهو كما قال ابن عتيق؛ لما اتفقت عليه عامة الروايات، وابن عتيق أراه سليمان، وتحرف في «المسند» إلى (ابن عمير)، فالذي حكى هذا الاختلاف إنما هو ابن جريج عن شيخه عطاء، وعن آخر.

رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عائشة:

قالت: لعبت الحبشة عند النبي ﷺ في المسجد، فجئت أنظر، فجعل يطأطأ لي منكبي، لأنظر إليهم.

أخرجه أحمد (٨٣/٦) قال: حدثنا خلف بن الوليد، قال: حدثنا عباد بن عباد، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن عائشة، به.

قلت: وهذا إسناده حسن.

هذا آخر ما فتح الله تعالى به من بيان طرق وألفاظ هذا الحديث،

وبالنَّظَرِ إلى سياقاتِهِ المختلفة، فِيهِ من الفقهِ علمٌ كثيرٌ، بل فِيهِ تأصيلٌ فِي بابِ المَلاهي، محلُّ بَيَانِهِ فِي غيرِ هَذَا المَوْضِعِ، وَذَكَرْتُ فِي البَابِ الأوَّلِ من ذَلِكَ طَرَفًا.

٩ - عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، رضي الله عنه، قَالَ:

خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَلَمَّا انصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالذُّفِّ وَأَتَغَنَّى، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَاضْرِبِي، وَإِلَّا فَلَا»، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ، فَالْقَتَ الذُّفَّ تَحْتَ اسْتِهَا ثُمَّ قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ، إِنِّي كُنْتُ جَالِسًا وَهِيَ تَضْرِبُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ، فَلَمَّا دَخَلْتَ أَنْتَ يَا عُمَرُ أَلْقَتِ الذُّفَّ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (رَقْم: ٣٦٩١) قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ بُرَيْدَةَ يَقُولُ: فَذَكَرَهُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٣/٥، ٣٥٦) وَابْنُ جَبَّانٍ (رَقْم: ٤٣٨٦) وَالبَيْهَقِيُّ (٧٧/١٠) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، بِهِ نَحْوُهُ.

وله شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (رقم: ٣٣١٢) - ومن طريقه: البيهقي (٧٧/١٠) -
قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ أَبُو قُدَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
الْأَخْنَسِ، عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ
أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالذُّفِّ، قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

وعند أبي داود زيادة استفتاء آخر.

قُلْتُ: وإسناد هذه الرواية صالح في الشواهد؛ من أجل أن
الحارث بن عبيد رجل صدوق، لكنه لم يكن بالقوي في الحديث،
فمثلُه يُعتَبَرُ به، ولا يُحتجُّ به على الانفراد.

كما وَقَفْتُ له على شاهد آخر:

فأَخْرَجَهُ الإمامُ الثَّقَةُ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكَتَّانِيُّ فِي «جزء
من حديثه» (ق: ١٣٣/ب - ١٣٤/أ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ (هو ابنُ مُحَمَّدٍ
أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ)، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ (هو ابنُ رُشَيْدٍ)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو
حَفْصٍ (هو عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَبَّازُ)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ،
عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَافَرَ سَفَرًا، فَتَنَذَرْتُ جَارِيَةً مِنْ قُرَيْشٍ: إِنَّ اللَّهَ
رَدَّهُ أَنْ تَضْرِبَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بِذُفٍّ، فَلَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سَفَرِهِ
جَاءَتِ الْجَارِيَةُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانَةَ ابْنَةَ
فُلَانٍ نَذَرَتْ: إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ أَنْ تَضْرِبَ فِي بَيْتِي الذُّفَّ، قَالَ: «فَلَتَضْرِبَ».

قُلْتُ: وإسنادُه ضَعِيفٌ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا هُوَ أَبُو شَيْبَةَ

الواسطي، ضَعِيفُ الحديث، ولولاهُ لَكَانَ إِسْنَادُ جَيْدًا، فسائِرُ رَوَاتِهِ ثِقَاتٌ، ولِلشَّعْبِيِّ إِدْرَاكٌ لِعَائِشَةَ وَرَوَايَةٌ، لَكُنْهُ مَعَ ذَلِكَ إِسْنَادٌ صَالِحٌ لِلْإِعْتِبَارِ.

هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ أَكُنْ ضَمَّنْتُهُ التَّالِيفَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنِّي رَأَيْتُ مَنْ يَذْهَبُ مَذْهَبَ التَّحْرِيمِ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَكَادُونَ يَذْكُرُونَهُ لِمَذْهَبِهِمْ، وَرَأَيْتُ مُخَالِفِيهِمْ يَذْكُرُونَهُ أَكْثَرَ، وَلَمْ أَعْمَدَ فِي ذَلِكَ التَّالِيفِ لَذِكْرِ أُدْلَةٍ الْمِيجِ، وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْهَا كَحَدِيثِ زَمَّارَةَ الرَّاعِي وَشِبْهِهِ فَلِأَنَّهَا أُدْلَةٌ تَنَازَعَهَا الطَّرَفَانِ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْهَا، لَكِنِّي عَدَلْتُ عَنْ ذَلِكَ حِينَ رَأَيْتُ مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ وَجْهِهِ، وَرَأَيْتُ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيَّ عَدَمَ ذِكْرِي لَهُ، فَأَوْرَدْتُهُ لِهَذَا الْإِعْتِبَارِ.

١٠ - عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ:

أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: «يَا عَائِشَةُ، أَتَغْرِفِينَ هَذِهِ؟» قَالَتْ: لَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَقَالَتْ: «هَذِهِ قَيْنَةُ بَنِي فُلَانٍ تُحِبُّبِي أَنْ تُغْنِيَكِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْطَاهَا طَبَقًا، فَعَتَّتْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ نَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي مِخْرَجِهَا».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٤٩/٣) قَالَ: حَدَّثَنَا مَكِّي. وَالنَّسَائِيُّ فِي «عِشْرَةِ النِّسَاءِ» (رَقْم: ٧٤) قَالَ: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُعَيْنَدُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى سَرَطِ الشُّيْخَيْنِ، وَالْجُعَيْنَدُ هُوَ ابْنُ

عبدالرحمن، يُقال فيه: (الجَعْدُ) أيضاً، مدني ثقة، وابن خُصَيْفَةَ، هو يزيد بن عبدالله بن خُصَيْفَةَ، مدني تابعي ثقة، سَمِعَ من السَّائِبِ بن يزيد.

وأخرج الحديث الطبراني في «الكبير» (١٨٧/٧) من طريق علي بن بحر، حدثنا مكي، به، ولم يذكر (يزيد بن خُصَيْفَةَ).

وذكره محفوظ عن مكي، وعلي بن بحر ثقة، لكنه قصّر في إسناده، فلم يذكره، ورواه بالواسطة بين الجعفي والسائب من قد علمت: أحمد بن حنبل وهازون الحمال الحافظ، كلاهما عن مكي، فلا يوازن علي بن بحر بواحد منهما، فكيف بهما مجتمعين؟ ثم إنهما زادا في الإسناد علماً فاته، وهي زيادة واجبة القبول، خصوصاً من مثلهما.

وعلى جواز أن تكون الرواية محفوظة بإسقاط ابن خُصَيْفَةَ، فإن الجعفي ثبت سماعه من السائب، وليس هو بمدلس، فالإسناد صحيح أيضاً.

١١ - عن علي بن أبي طالب، عليه السلام، قال:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا هَمَمْتُ بِشَيْءٍ» (١) «مِمَّا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَهْتُمُونَ بِهِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ، كِلَاهُمَا يَغْصِمُنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمَا، قُلْتُ لَيْلَةَ لِفْتَى كَانَ مَعِيَ مِنْ قُرَيْشٍ فِي أَعْلَى مَكَّةَ فِي أَغْنَامٍ لِأَهْلِهَا تَرْعى: أَبْصَرَ لِي غَنَمِي حَتَّى أَسْمَرَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِمَكَّةَ كَمَا تَسْمُرُ الْفَتَيَانُ، قَالَ: نَعَمْ، فَخَرَجْتُ، فَلَمَّا جِئْتُ أَدْنَى دَارٍ مِنْ دُورِ مَكَّةَ سَمِعْتُ

(١) وفي لفظ ابن جبان: بقبیح.

غِنَاءٍ وَصَوْتُ دُفُوفٍ وَزَمْرٍ^(١)، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: فَلَانُ تَزَوَّجَ فَلَانَةُ لَرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَلَهَوْتُ بِذَلِكَ الْغِنَاءِ وَالصَّوْتِ^(٢) حَتَّى عَلَبَّتْنِي عَيْنِي، فِينْتُ فَمَا أَيْقَظَنِي إِلَّا مَسُّ الشَّمْسِ، فَرَجَعْتُ فَسَمِعْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي مِثْلُ مَا قِيلَ لِي، فَلَهَوْتُ بِمَا سَمِعْتُ^(٣) وَعَلَبَّتْنِي عَيْنِي، فَمَا أَيْقَظَنِي إِلَّا مَسُّ الشَّمْسِ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى صَاحِبِي فَقَالَ: مَا فَعَلْتَ؟ فَقُلْتُ: مَا فَعَلْتُ شَيْئاً، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَوَالَهُ، مَا هَمَمْتُ بَعْدَهَا أَبَدًا بِسُوءٍ مِمَّا يَنْعَمُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ حَتَّى أَكْرَمَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِبُيُوتِهِ».

حديث صحيح.

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي «السِّيَرَةِ» (ص: ٧٩ - ٨٠)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (١٣٠/١/١) وَالْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» (رقم: ٦٤٠) وَالْفَاكِهِيَّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ» (٢١/٣ - ٢٢ رقم: ١٧٢١) وَابْنُ جِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩/١٤ - ١٧٠ رقم: ٦٢٧٢) وَالْحَاكِمُ (٢٤٥/٤ رقم: ٧٦١٩) وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (رقم: ١٢٨) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٣٣/٢ - ٣٤)، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، بِهِ.

رواية «السِّيَرَةِ» وَالْحَاكِمِ وَأَبِي نُعَيْمٍ وَالْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، وَالْفَاكِهِيَّ مِنْ طَرِيقِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، وَابْنِ جِبَّانٍ وَأَبِي

(١) وَفِي لَفْظِ الْفَاكِهِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ: سَمِعْتُ عَزْفًا بِغَرَابِيلَ وَمَزَامِيرَ.

(٢) وَفِي لَفْظِ الْفَاكِهِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ: فَجَلَسْتُ أَنْظُرَ.

(٣) وَفِي لَفْظِ الْفَاكِهِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ: فَجَلَسْتُ أَنْظُرَ.

نُعِيْمَ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَالْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ سَلِيمَانَ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَالْبَزَارِيُّ مُخْتَصَرٌ.

قَالَ الْبَزَارِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى إِلَّا عَنْ عَلِيٍّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، ابْنُ إِسْحَاقَ ثَقَّةٌ حُجَّةٌ فِي أَخْبَارِ السَّيْرَةِ، وَصَرَّحَ بِسَمَاعِهِ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَمُحَمَّدٌ هَذَا ثَقَّةٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي «مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» (ص: ١٣١) وَقَالَ: «مَنْ مُتَّقَنِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ»، وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي «الثَّقَاتِ» (٣٨٠/٧)، وَلَمْ يَصِحَّ أَنَّ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا أَخْرَجَا لَهُ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبُوهُ ثِقَتَانِ.





الفصل الثاني

الأحاديث الضعيفة والموضوعة

١ - رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً:

«الْفَنَاءُ يُنْبِثُ التَّفَاقُ فِي الْقَلْبِ، كَمَا يُنْبِثُ الْمَاءُ الْبَقْلَ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاحِي» (رقم: ٤٠) - وَمِنْ طَرِيقِهِ:
الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٣/١٠) - مِنْ طَرِيقِ حَرَمِيِّ بْنِ عُمَارَةَ، وَأَبُو الْحَسَنِ ابْنُ
الْمُنَادِي فِي «أَحْكَامِ الْمَلَاحِي» (كَمَا فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» ٢٤٨/١) مِنْ طَرِيقِ
مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ مِسْكِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْخٌ، عَنْ
أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِهِ.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (رقم: ٤٩٢٧) مِنْ طَرِيقِ سَلَامٍ، بِهِ
مُخْتَصِراً.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لَجَهَالَةِ رَاوِيهِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

وَبِذَلِكَ أَعْلَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى» (٥٧/٩)، وَابْنُ طَاهِرٍ فِي
«السَّمَاعِ» (ص: ٨٧ - ٨٨)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «الإِغَاثَةِ».

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢٧٩/٤): «رُوِيَ مُسْتَدَافاً بِإِسْنَادٍ
غَيْرِ قَوِيٍّ».

وقال ابن القيم: «مدارُهُ على هذا الشَّيخِ المجهولِ، وفي رَفْعِهِ نَظَرٌ، والموقوفُ أصحُّ».

وقال ابنُ رَجَبِ الحنبلي: «وفي إسنَادِ المرفوعِ من لا يُعْرَفُ، والموقوفُ أشبهُ» (نزهة الأسماع، ق: ١/٤).

قلتُ: وهذا الموقوفُ الَّذِي أشاروا إليه، رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةِ عَنْهُ:

الأوَّلُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: الْغِنَاءُ يُنْبِتُ الثُّفَاقَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ، وَالذِّكْرُ يُنْبِتُ الْإِيمَانَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رقم: ٣٠) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ (١٠/٢٢٣) - قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ كَعْبٍ الْمُرَادِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، بِهِ.

قلتُ: وهذا إسنَادٌ ضَعِيفٌ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مُنْقَطِعٌ، وَسَعِيدُ بْنُ كَعْبٍ هَذَا مَجْهُولٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٥٧/١/٢) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَزْأً وَلَا تَعْدِيلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ رَاوياً غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، وَابْنُ طَلْحَةَ هَذَا هُوَ ابْنُ مُصَرِّفٍ، صَدُوقٌ فِيهِ لَيْثٌ، حَسَنُ الْحَدِيثِ.

الثَّانِي: عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: الْغِنَاءُ يُنْبِتُ الثُّفَاقَ فِي الْقَلْبِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رقم: ٣٩) مِنْ طَرِيقِ لَيْثٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، بِهِ.

قلت: وهذا منقطع أيضاً، طلحة لم يُذكر عبد الله، وليث هو ابن أبي سليم، ضعيف مضطرب الحديث.

الثالث: عن إبراهيم النخعي، عن عبد الله بن مسعود، قال: الغناء يُنبئُ التفاق في القلب.

أخرجه ابن أبي الدنيا (رقم: ٣٣) - ومن طريقه: البيهقي في «الشعب» (٢٧٨/٤) رقم: (٥٠٩٨) - وابن نضر في «تعظيم قدر الصلاة» (رقم: ٦٨٠) من طريق غندر، عن شعبة، عن الحكم، عن حماد، عن إبراهيم، به.

كما أخرجه ابن أبي الدنيا (رقم: ٣٥) من طريق سعيد بن عامر، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، قال: حدثنا حماد قبل أن يُحدث هذا الرأي، عن إبراهيم، به مثله.

تابع الحكم: منصور بن المعتمر، عن حماد، بإسناده، مثله.

أخرجه ابن أبي الدنيا (رقم: ٣٤)، ومن طريقه: البيهقي في «الشعب» (٢٧٩/٤) رقم: (٥٠٩٩).

قلت: هذان طريقان صحيحان إلى حماد، غندر هو محمد بن جعفر، وشعبة هو ابن الحجاج، والحكم هو ابن عتيبة، والجميع ثقات أئمة، أما حماد فهو ابن أبي سليمان شيخ أصحاب الرأي وأستاذ أبي حنيفة، وهو ثقة فقيه جليل القدر، وما ذكره عنه الحكم في روايته الثانية فكأنه عني به مذهب الإرجاء، وليس يقدح هذا في ثقته وإمامته، وأما إبراهيم فهو ابن يزيد النخعي سيد أهل الكوفة، ثقة كبير القدر من صغار التابعين، رأى عائشة أم المؤمنين وروى عنها، وفي سماعه منها

نَظَرُ، كما أَنَّ له رؤيةً من غيرها دونَ سَمَاعٍ، وعامة ما يزويه عن الصُّحابةِ مراسيلٍ، وَجُلُّ روايتهِ عنِ الثَّابِعِينَ، وإذا رَوَى عنِ ابنِ مسعودٍ فإنَّما يروي عنه بواسطةٍ مَنْ أدركَ من أصحابه.

وعليه، فهذا الإسنادُ صحيحٌ إلى إبراهيمَ، لكنَّه منقطعٌ فيما بينه وبينِ ابنِ مسعودٍ، فإنَّه لم يُسَمَّ عَمَّنْ أَخَذَهُ.

وهذا أحسنُ إسنادٍ يروى به هذا الموقوفُ على ابنِ مسعودٍ، وحالُه كما علِمْتُ.

وهذا ذاته الَّذي ضَعُفْتُ به هذا الموقوفُ على ابنِ مسعودٍ في التَّأليفِ الأوَّلِ، فتعقَّبني بعضُ الفضلاءِ بأنَّه قد فاتني ما في ترجمةِ إبراهيمَ من «تهذيبِ التَّهذيبِ» (٩٣/١) حيثُ جاءَ فيها:

«وَقَالَ الْأَعْمَشُ: قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ: أَسْنَدُ لِي عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَهُوَ الَّذِي سَمِعْتُ، وَإِذَا قُلْتُ: (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ)، فَهُوَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ».

وأقولُ: نعم، يَعتَرِينَا لَضَعْفُنَا ما يَفُوتُ عَلَيْنَا مَعَهُ كَثِيرٌ مِمَّا نَرَجُوهُ مِنَ الْخَيْرِ، وَلَكِنِّي لَمْ يَفْتِنَنِي مَا ذَكَرَ هَذَا الْفَاضِلُ وَغَيْرُهُ، وَكُنْتُ أَعْلَمُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ مِنْذُ عَهْدٍ بَعِيدٍ، وَقِيلَتْهَا فِي بَعْضِ «الثُّلُثِ»، وَخَرَجَتْهَا مِنْ مَوَاضِعٍ^(١)، وَلَكِنِّي لَمْ أَرَ الْإِسْتِدْلَالَ بِهَا لِتَصْحِيحِ الْمَنْقَطَعِ صَوَاباً فِي فَنِّ الْحَدِيثِ؛ لِأَسْبَابٍ، مِنْ أَهْمِّهَا:

١ - فِي أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، مِثْلُ أَبِي زَيْدٍ مَوْلَى

(١) انظر كتابي: تحرير علوم الحديث (١/١٨٥، و٢/٩٣٧ - ٩٣٨).

عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ، وَأَبِي مَاجِدَةَ السَّهْمِيِّ، وَحُرَيْثُ بْنُ ظَهْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، فَلَا نَذْرِي إِنْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ أَخَذَ مَا لَمْ يُسَمَّ شَيْخَهُ فِيهِ عَنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ الْمَجْهُولِينَ، أَوْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الثَّقَاتِ، لَكِنْ هَلْ تُرَى يَكُونُ الْحَدِيثُ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ أَوْ الْأَسْوَدِ أَوْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا يُسَمِّيهِمْ، وَهَؤُلَاءِ وَشَبِهُهُمْ فَخَرُ إِبْرَاهِيمَ مِنْ سَادَةِ التَّابِعِينَ!!؟

٢ - رَوَى إِبْرَاهِيمُ عَنْ بَعْضِ مَنْ يُعَدُّ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، مِثْلُ ابْنِهِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَمَاذَا لَوْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ حَمَلَ هَذَا الْمُرْسَلَ عَنْ هَذِهِ أَوْصَافُهُمْ؟

٣ - مَنْ تَسَهَّلَ فِي تَقْوِيَةِ الْجَمَاعَةِ الْمَجْهُولِينَ بَعْضُهُمْ، فَعَايَةُ قَوْلِهِ أَنَّ اجْتِمَاعَهُمْ يُكْسِبُ الرُّوَايَةَ قُوَّةً، لَكِنْ لَيْسَ يَلْزَمُ مِنْهُ الْقَبُولُ، وَلِلذَلِكَ عَيْنًا عَلَى مَنْ صَحَّحَ حَدِيثَ مُعَاذٍ فِي الْقِيَاسِ بِمِثْلِ هَذَا الْمَسْلُوكِ، هَذَا مَعَ مِلَاحَظَةِ أَنَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ: (فَهُوَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) جَائِزٌ أَنْ يَعْنِيَ بِهِ اثْنَيْنِ.

٤ - وَجَدْنَا أَهْلَ التَّحْقِيقِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا، بَلْ هُوَ مُنْقَطِعٌ كَسَائِرِ الْمُنْقَطِعَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي الْإِلْزَامِ لِلْمُخَالَفِ فِي مَسْأَلَةِ (رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ) فِي كِتَابِهِ الْقِيَمِ «اِخْتِلَافُ الْحَدِيثِ» (ص: ١٧٩): «وَأَضَلُّ قَوْلُهُ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَوْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلَقَ وَاحِدًا مِنْهُمَا، إِلَّا أَنْ يُسَمَّى مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا، فَيَكُونُ ثَقَّةً لِلْقِيَمَةِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: «اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حُجَّةٌ، وَأَنَّهُ إِذَا أُرْسِلَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ» (مِيزَانُ الْعَدَالَةِ ١/٧٥).

قلت: نعم، مراسيلُهُ عن ابنِ مسعودٍ مِمَّا يُعْتَبَرُ به، أَمَّا التَّصْحِيحُ فلا.

وهذا المنقولُ من طريقِ إبراهيمَ هُنا ذكرُته من قبلُ من وَجْهينِ
آخَرَيْنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، لكن لو تَسَمَّخْنَا بما في ذَيْنِكَ الطَّرِيقَيْنِ من
العللِ دُونَ الانقطاعِ، فَإِنَّهُمَا مع مَزْسَلِ إبراهيمَ قد اشترَكُوا في الانقطاعِ
في مَوْضِعٍ واحدٍ، وَهُوَ الْوَاقِعُ دُونَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، ومثْلُ هذا من
تَعَدُّ الطَّرِيقِ لَا يُفِيدُ^(١).

وأرى مِمَّا يَزِيدُ في عِلَّتِهِ أَنَّ إبراهيمَ كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ تَارَةً، فيقولُ:

كَانُوا يَقُولُونَ: الْغِنَاءُ يُنْبِئُ التَّفَاقُّ فِي الْقَلْبِ.

كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رقم: ٣٦، ٣٧) من وَجْهَيْنِ عَنَّهُ،
أحدهما صَحِيحٌ، والثَّانِي صَالِحٌ.

فلو كَانَ إبراهيمُ عَلَى الثَّقَةِ أَنَّهُ من كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، لَمَا
حَسَنَ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ بِمِثْلِ هَذِهِ الصِّيْغَةِ.

فحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يُثْبِتُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، لَا
مَرْفُوعاً، وَلَا مَوْقُوفاً.

وَوَقَّفْتُ عَلَى طَرِيقٍ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ مَرْفُوعاً عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ
بِزِيَادَةٍ، وَهُوَ الثَّالِي، كَمَا رَوَى مَرْفُوعاً من حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ، وَسَتَأْتِي.

سُئِلَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْغِنَاءُ يُنْبِئُ
التَّفَاقُّ...» الْحَدِيثُ؟ فَأَجَابَ: «لَمْ يَصِحَّ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ» (فتاواه، ص:
٢٨٨).

(١) انظر كتابي: تحرير علوم الحديث (١٠٩٥/٢).

٢ - وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، مَرْفُوعاً:

«إِنَّا كُمْ وَاسْتِمَاعَ الْمَعَازِفِ وَالْغِنَاءِ، فَإِنَّهُمَا يُنْبِتَانِ الثَّقَاقِ فِي الْقَلْبِ
كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الْبَقْلَ».

حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ.

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الثَّقَةُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيُّ فِي
«الْفَوَائِدِ» (١/١٦٢/ب) قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا
أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَبَّانَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ
الْحَجَّاجِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِهِ^(١).

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ وَاهٍ، لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ شُعْبَةُ، وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ فَوْقَهُ،
إِنَّمَا هُوَ مِنْ صِنَاعَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبَّانَ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْمَتْرُوكِينَ
الْهَلَكِيِّ، كَانَ النَّاسُ يَدْلُسُونَ اسْمَهُ عَلَى وَجْهِهِ، كَمَا أَفَادَهُ الْحَافِظُ
الْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضُحِ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (١/٣٩٩ - ٤٠١)،
وَاسْمُهُ عَلَى الْوَجْهِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ الْبَرَاءِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسِ بْنِ
مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فِيهِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَبَّانَ، كَمَا قَالَ
مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، وَهُوَ الْجَادَّةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْبَرَاءِ،
يَنْسِبُهُ إِلَى جَدِّهِ الْأَدْنَى، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ،
يَنْسِبُهُ إِلَى جَدِّهِ الْأَعْلَى، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ النَّجَّارِ،

(١) وَعَزَاهُ فِي «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (كَمَا فِي «كَنْزِ الْعَمَالِ» ١٥/٢٢٠) لِابْنِ صَضْرَى فِي
«أَمَالِيهِ» عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَوَجَدْتُهُ فِي بَعْضِ كُتُبِ السَّمَاعِ مَنْسُوباً لِابْنِ صَضْرَى،
لَكِنْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ.

فَنَسَبَهُ إِلَى الْقَبِيلَةِ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ جَدُّهُ الْأَعْلَى، قَالَ الْخَطِيبُ: «وَأَمَّا كَثْرُ الاختلافِ فِي نَسَبِ هَذَا الرَّجُلِ؛ لِأَجْلِ ضَعْفِهِ وَوَهَاءِ رَوَايَاتِهِ، وَكَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَنَزَلَ الْمَوْصِلَ وَحَدَّثَ بِهَا وَبَغَيْرِهَا مِنَ الْبِلَادِ أَحَادِيثَ مَنْكُورَةً عَنْ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ وَالْحَمَّادِينَ وَشُرَيْكٍ، فَغَيَّرَ نَسَبَهُ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ تَدْلِيْسًا لِلرَّوَايَةِ عَنْهُ».

قُلْتُ: وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ هُنَا ابْنُ سَيْنَانَ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَيْنَانَ بْنِ سَرْجِ النَّخُوخِيِّ أَبُو جَعْفَرٍ الشَّيْزُرِيُّ^(١)، ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمَغْنِيِّ» (٥٩٠/٢) وَقَالَ: «صَاحِبُ مَنَاقِيرَ، يُتَأَنَّى فِيهِ».

قُلْتُ: كَذَا قَالَ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ سَلَفًا فِي جَرْجِهِ، فَقَدْ تَرْجَمَ لَهُ عَامَّةٌ مَنِ صُنِّفَ فِي «الْمُسْتَبَةِ» إِمَّا فِي (سَرْجِ)، وَإِمَّا فِي (الشَّيْزُرِيِّ)، وَإِمَّا فِي كِلَيْهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ بِجَرْجِ، وَتَرْجَمَ لَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» (١٥٠/٥٣) وَأَفَادَ أَنَّهُ رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ، وَعَنْهُ جَمَاعَةٌ، وَأَفَادَ مَا يَدُلُّ عَلَى شُهْرَتِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ قَاضِيًا وَقَارِئًا وَمُسْنَدًا، وَلَمْ يَذْكُرْ جَرْجَهُ عَنْ أَحَدٍ، وَتَرْجَمَ لَهُ الذَّهَبِيُّ نَفْسُهُ فِي «مَعْرِفَةِ الْقُرَاءِ الْكِبَارِ» (٢٦٠/١) وَلَمْ يَجْزِخْهُ، كَمَا تَرْجَمَ لَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي «غَايَةِ النُّهَايَةِ» (١٥٠/٢) وَقَالَ: «مَقْرَأٌ ضَابِطٌ» وَذَكَرَ أَنَّ الطُّحَاوِيَّ أَخَذَ عَنْهُ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ، كَمَا أَنَّهُ كَذَلِكَ مِنْ شُيُوخِ الطُّبْرَانِيِّ، وَالَّذِي أَرَى فِي أَمْرِهِ أَنَّهُ صَدُوقٌ لَا يَأْسُ بِهِ، وَلَيْسَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى ذَاكَ الْأَنْصَارِيِّ، عَلَى أَنِّي لَمْ أَفْزِ عَلَى تَرْجَمَةِ لِيَعْقُوبَ بْنِ أَحْمَدَ كَذَلِكَ.

(١) الشَّيْزُرِيُّ، نَسَبُهُ إِلَى «شَيْزُرَ» قَرْيَةٍ بَيْنَ حَلَبَ وَحِمَاةَ (تَكْمِلَةُ الْإِكْمَالِ، لِابْنِ نَفْطَةَ. ٥٥٨/٣).

٣ - وَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مرفوعاً:

«الغناء يُنْبِتُ التَّفَاقُ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الزَّرْعَ».

حديثٌ ضَعِيفٌ جِدًّا.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٢٧٩/٤) رَقْم: (٥١٠٠) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْأَشْجِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ وَاوٍ جِدًّا؛ لَعَلَّتَيْنِ:

الأولى: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْأَشْجِ هَمْدَانِي، ذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (١٤٨/٩)، وَقَالَ: «كَانَ يُخْطِئُ».

والثَّانِيَةِ: وَهَاءُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ، فَقَدْ كَانَ مِنْكَرَ الْحَدِيثِ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «نَظَرْتُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ، فَرَأَيْتُ أَحَادِيثَهُ أَحَادِيثَ مَنْكَرَةً، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ مُحَلُّهُ عِنْدِي الصَّدَقَ»، وَسُئِلَ عَنْهُ ابْنُ الْجَنَيْدِ فَقَالَ: «لَا يَسَوَى فُلَسَاءُ، يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ كَذِبٍ» (الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ١٠٤/٢/٢)، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «أَحَادِيثُهُ مَنَاكِيرُ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، لَيْسَ مِمَّنْ يُقِيمُ الْحَدِيثَ» (الضَّعْفَاءُ ٢٧٩/٢).

وَقَصَّرَ ابْنُ جِبَّانٍ فَأَوْرَدَهُ فِي «الثَّقَاتِ» (٣٤٧/٨)، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: «يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ، وَفِي رَوَايَتِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ بَعْضُ الْمَنَاكِيرِ».

قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي «الْمَجْرُوحِينَ».

وهذا الرَّجُلُ فِي التَّحْقِيقِ هُوَ عَلَّةُ الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ الْأَشْجِ؛ لَكُونِ

ضَعِيفُ ذَاكَ لَا يَسْقُطُ بِحَدِيثِهِ عَنْ دَرَجَةِ الْاِعْتِبَارِ، بَلْ هُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ، بِخِلَافِ ابْنِ أَبِي رَوَادٍ هَذَا.

وَكُنْتُ قَدْ عَلَلْتُ الْخَبَرَ فِي التَّالِيفِ الْأَوَّلِ بِعَنْتَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمِ الْمَكِّيِّ، وَلَا أَرَى الْيَوْمَ تِلْكَ عَلَّةً؛ لِمَا تَحَرَّرَ لِي مِنْ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ مِنْ أَوْثَقِ أَصْحَابِ جَابِرٍ، وَأَنْ أَضِلَّ مَا ذُكِرَ مِنْ تَدْلِيلِهِ إِنَّمَا ذُكِرَ مَجْمَلًا فِي شَيْءٍ رَوَاهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِهِ كَعَلَّةٍ، فَيَسْقُطُ حَدِيثُ كَثِيرٍ لِقَوْلِ مَجْمَلٍ غَيْرِ مَفْسُورٍ، فَأَبُو الزُّبَيْرِ لَا زَمَ جَابِرًا فَأَكْثَرَ عَنْهُ، وَحَدِيثُهُ عَنْهُ إِنَّمَا سَمَاعٌ، وَإِنَّمَا صَحِيفَةٌ مُتَّصِلَةٌ صَحِيحَةٌ، وَمَا أوردَ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ جَابِرٍ فَشَيْءٌ ذَكَرَهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ، فَلَا يَصِحُّ تَعْمِيمُهُ.

كَمَا أَنَّ الَّذِي يَجِبُ اِعْتِبَارُهُ فِي هَذَا أَنَّ مَنْ وُصِفَ بِالتَّدْلِيلِ مِنَ الثَّقَاتِ، فَمَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ دَلَّسَ فِيهِ مِنْ أَحَادِيثِهِ الْمَعْيَنَةِ، فَإِنَّ الْعَنْتَةَ مِنْهُ لَا تُرَدُّ إِلَّا بِوَاحِدٍ مِنْ سَبْعِينَ:

أولهما: أَنْ يَكُونَ التَّدْلِيلُ كَثِيرًا فَاحْشًا مِنْهُ، كَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

وثانيهما: أَنْ يَكُونَ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ، كَابْنِ جُرَيْجٍ.

أَمَّا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ فَلَا يَصِحُّ تَضْعِيفُ الْحَدِيثِ بِمَجْرَدِ الْعَنْتَةِ، وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ عَامَّةَ الثَّقَاتِ مِنَ السَّابِقِينَ، كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَأَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ وَالتِّرْمِذِيَّ وَالنَّسَائِيَّ وَالدَّارَقُطَنِيَّ فِي تَعْلِيلِهِمُ الْأَحَادِيثَ، فَإِنَّكَ لَا تَكَادُ تَرَاهُمْ يَعْلَلُونَ بِمَجْرَدِ الْعَنْتَةِ تَقَعُ مِنْ مَوْصُوفٍ بِالتَّدْلِيلِ إِلَّا عَلَى الرَّجْحِ الَّذِي ذَكَرْتُ^(١).

(١) انظر تَحْرِيرَ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي رَوَايَاتِ الْمَدْلَسِينَ فِي كِتَابِي: تَحْرِيرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ (٢/ ٩٧٠ - ٩٨٠).

قَالَ الشَّيْخُ مُرْتَضَى الرَّيْدِيُّ فِي «شرح الإحياء» (٥٢٥/٦) عَقَبَ الْحَدِيثَ: «وَهُوَ ضَعِيفٌ، فِيهِ عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مَتْرُوكٌ، وَابْنُ أَبِي رَوَّادٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَحَادِيثُهُ مَنْكَرَةٌ، وَقَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ: لَا يُسَاوِي فُلَسَّاءَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ».

قُلْتُ: أَمَّا التَّضْعِيفُ فَصَوَابٌ، لَكِنْ عَلَى مَا ذَكَرَ رحمته الله تَنْبِيهَانِ:

الأول: إِعْلَالُهُ الْحَدِيثَ بِعَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ وَهَمٌّ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِسْنَادِ مِنْ اسْمِهِ (عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ)، إِنَّمَا فِيهِ: (عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ)، وَهُوَ أَحَدُ الرَّاَوِيِّينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْأَشَّجِ، وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ، مَتَرَجِّمٌ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٣٩٨/١٥)، فَتَحَرَّفَتْ (حَمَّادٌ) إِلَى (حَمَّادٍ) فَتَجَّزَّاهُ.

والثاني: إِعْلَالُهُ بِكَوْنِ ابْنِ طَهْمَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، فَإِنَّهُ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى ثِقَتِهِ وَصَحَّةِ حَدِيثِهِ، وَإِنَّمَا نَقِمَ عَلَيْهِ الْإِزْجَاءَ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَمَذْهَبُهُ مَرْجُوحٌ، أَوْ لِقَوْلِهِ مَخْرُجٌ لَا يَتَعَارَضُ مَعَ التَّعْدِيلِ.

٤ - وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا:

«حُبُّ الْغِنَاءِ يُنْبِتُ النُّفَاقَ فِي الْقَلْبِ، كَمَا يُنْبِتُ الْعُشْبُ فِي الْمَاءِ».

حَدِيثٌ مَثْكُورٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «صِفَةِ النُّفَاقِ» (ق: ١/٣٢) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ بْنُ الصَّوَّافِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْوَلِيدِ الْقَسَوِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمِ الطُّوَيْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهِ.

ومن هذا الوجه خرّجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٨٥/٢ - زهر).

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤٥٧/٥) - ومن طريقه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣٠٠/٢) - قال: حدّثنا أبو يعلى، حدّثنا عبّاد بن موسى، حدّثنا عبدالرحمن بن عبدالله، به مختصراً.

قلت: وهذا من الطريقتين لا علّة له غير عبدالرحمن العمري، فإنّه متروك الحديث، ليس بثقة، متفق على وهائه وسقوطه ونكارة حديثه.

وذكر ابن عدي هذا الحديث في منكراته، وقال: «وعامة ما يرويه مناكير، إمّا إسناده وإمّا متنه».

وبه أعلمه ابن طاهر في «السمع».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال أحمد: لا يساوي حديث عبدالرحمن شيئاً، خرّفناه، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك».

قلت: وأبوه عبدالله سيء الحفظ مع صدقه، لكّنه لا يحتمل هذا، إنّما البلاء فيه من جهة ابنه المذكور.

٥ - ورؤي عن أنس بن مالك، مرفوعاً:

«الغناء واللّهو يُنبِتَانِ الثّقاقَ في القلبِ كما يُنبِتُ الماءُ العُشبَ، والذي نفسِي بيده، إنّ القرآنَ والذكرَ لِيُنْبِتَانِ الإيمانَ في القلبِ كما يُنبِتُ الماءُ العُشبَ».

حديث منكر.

أخرجه الديلمي (٢٢٢/٢ - زهر) من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن

الجارود، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ مَوْلَى عُفْرَةَ، عَنْ أَنَسٍ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدٌ وَاهٍ بِمَرَّةٍ، ابْنُ الْجَارُودِ وَمَسْلَمَةُ سَاقِطَانِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَكَذَّبَهُ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ (الميزان ١/١١٦، اللسان ١/٣١٨)، وَأَمَّا مَسْلَمَةُ فَشَامِيٌّ مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ، وَعُمَرُ مَوْلَى عُفْرَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَدَنِيٌّ صَدُوقٌ لَيْتَنٌ، وَلَمْ يَلْقَ أَنَسًا، لَكِنَّ الْعَهْدَةَ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ.

٦ - وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ:

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الدَّفِّ، وَلَعِبِ الطَّبْلِ (وفي موضع: الصَّنَجِ)، وَصَوْتِ الرَّمَاةِ. حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ الْأَجَرِيُّ فِي «تَحْرِيمِ التَّرْدِ وَالشُّطْرَنْجِ وَالْمَلَاهِي» (رقم: ٦٢) مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ رُشَيْدٍ، وَالْخَطِيبُ فِي «التَّارِيخِ» (١٣/٣٠٠ - ٣٠١) مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ مَطَرِ بْنِ سَالِمٍ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ، فذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ مُسَلَّسٌ بِثَلَاثِ عِلَلٍ:

الأولى: إِسْمَاعِيلُ ضَعِيفٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ غَيْرِ الشَّامِيِّينَ، وَشَيْخُهُ هُنَا مَكِّيٌّ.

الثَّانِيَّةُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ، هُوَ الْقَدَّاحُ، وَاهِي الْحَدِيثِ، مَتْرُوكٌ اتِّفَاقًا.

الثالثة: مَطَرُ بن سالم، ويُقال: ابنُ أبي سالم، قال أبو حاتم: «مجهول» (الجرح والتعديل ٢٨٧/١/٤).

والحديثُ أعله ابنُ طاهرٍ (ص: ٨٢) بمن ذكرْتُ.

٧ - وَرَوَى عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ، قال:

أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بيدي، فانطلق بي إلى النَّخْلِ الذي فيه إبراهيم، فَوَضَعَهُ في جِجْرِهِ، وهو يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ، فَقُلْتُ له: أَتَبْكِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَوَلَمْ تَنْتَ مِنَ الْبُكَاءِ؟ قَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُ عن النَّوحِ، من صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ: صَوْتٌ عِنْدَ نِعْمَةٍ: لَهُوَ وَلَعِبٌ وَمَزَامِيرُ شَيْطَانٍ، وَصَوْتٌ عِنْدَ مُصِيبَةٍ: خَمْسُ وُجُوهِ، وَشَقُّ جُيُوبٍ، وَرَنَّةُ شَيْطَانٍ. إِنَّمَا هَذَا رَحْمَةٌ، وَمَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُزَحَمُ، يَا إِبْرَاهِيمُ، لَوْلَا أَنَّهُ أَمَرَ حَقٌّ، وَوَعْدٌ صَادِقٌ، وَأَنَّهَا سَبِيلُ مَاتِيَّةٍ، وَأَنَّ أَخْرَانَا سَتَلْحَقُ أَوْلَانَا، لَعَزَّزْنَا عَلَيْكَ حُزْنَاً هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا، وَإِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ، نَدْمَعُ الْعَيْنَ، وَيَخْزَنُ الْقَلْبُ، وَلَا نَقُولُ مَا يَنْسَخُ الرَّبُّ ﷻ».

حديثٌ منكرٌ بهذا السِّياق.

أَخْرَجَهُ ابنُ سَعْدٍ في «الطبقات» (١٣٨/١) وأحمدُ بن منيعٍ في «مسنده» (كما في «المطالب» ١٥٥/٣ رقم: ٨٩٦) وأبو يعلى في «المسند الكبير» (رقم: ٤٤١ - المقصد العلي) والبرزالي في «مسنده» (رقم: ١٠٠١) وابنُ أبي الدنيا في «دَمُّ المَلاهي» (رقم: ٦٣) والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٩٣/٤) والأجزي في «تحريم التَّزْد» (رقم: ٦٣) والحاكم (٤٠/٤) والبيهقي في «الشَّعب» (٢٤١/٧) رقم: ١٠١٦٣ من طُرُقٍ عن مُحَمَّدٍ بن عبد الرحمن بن أبي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عن جَابِرِ بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن عَوْفٍ، به.

رواه هكذا عن ابن أبي ليلى من مسند (عبد الرحمن بن عوف):
إسرائيل بن يونس، وعبد الله بن نمير، وأبو المغيرة الثَّضَرُ بنُ إسماعيل،
ويونس بن بكير.

وأخرجه الطيالسي (رقم: ١٦٨٣) وإسحاق بن راهويه (كما في
«نصب الرأية» ٨٤/٤)، وعبد بن حميد (رقم: ١٠٠٦) وابن أبي شيبة
(٢٩٠/٣، ٣٩٣) والترمذي (رقم: ١٠٠٥) والحكيم الترمذي في
«المنهيات» (ص: ٤٢) وابن جبان في «المجروحين» (٢٤٥/٢ - ٢٤٦)
والبيهقي في «الكبرى» (٦٩/٤) و«الشعب» (٢٤٢/٧) رقم: ١٠١٦٤
والخطيب في «تاريخه» (٤٣٨/١١) والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٠/٥) -
٤٣١ رقم: ١٥٣٠ وابن البخاري في «مشيخته» (١٨٥٥/٣) رقم: ١١٢٨
من طرق عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، بنحوه.

هكذا رواه أبو عوانة الشُّكْرِيُّ، ووكيع بن الجراح، وعبيد الله بن
موسى، وعيسى بن يونس، وعلي بن هاشم، وعلي بن خنيس،
والقاسم بن مغن، وعبد بن سليمان، جميعاً عن ابن أبي ليلى، به من
مسند (جابر).

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وسياق منكر لقصة مشهورة.

والعلّة فيه من قبل محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وكان
قاضياً فقيهاً مشهوراً، لكنّه ضعيف في الحديث، ضعفه من جهة
حفظه، كان سيء الحفظ جداً، كثير الوهم، كان شعبة بن الحجاج
يقول: «ما رأيت أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى»، وقال أحمد بن حنبل:
«كان سيء الحفظ، مضطرب الحديث»، وأفق الثقل عن ابن معين
على ضعفه، وقال أبو حاتم الرازي: «محلّه الصدق»، كان سيء

الحفظ، شُغِلَ بالقضاءِ فسَاءَ حفظُهُ، لَا يُثْبِتُهُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَذِبِ، إِنَّمَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْخَطَا، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ» (تهذيب الكمال ٦٢٤/٢٥ - ٦٢٦)، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «كَانَ رَدِيَّ الْحَفِظُ، كَثِيرُ الْوَهْمِ، فَاحْتَرَسَ الْخَطَا، يَرَوِي الشَّيْءَ عَلَى التَّوَهُّمِ، وَيُحَدِّثُ عَلَى الْحُسْبَانِ، فَكَثُرَ الْمَنَاقِيرُ فِي رَوَايَتِهِ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ» (المجروحين ٢٤٤/٢).

وَحَدِيثُهُ عَنْ عَطَاءٍ مِنْ أَوْعَفِ حَدِيثِهِ؛ لِمَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: «إِنَّمَا دَخَلَ عَلَى عَطَاءٍ وَهُوَ مَرِيضٌ» (ضعفاء العقيلي ١٠٠/٤)، وَلِذَا كَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: «ابْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعِيفٌ، وَفِي عَطَاءٍ أَكْثَرُ خَطَا» (الكامل لابن عدي ٣٨٨/٧ - ٣٨٩).

قُلْتُ: وَقَدْ خَلَطَ فِي الْمَتَنِ وَالْإِسْنَادِ، وَتَفَرَّدَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الَّتِي حَدَّثَ بِهَا فِي مَوْتِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا لَا يُعْرَفُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ رَوَايَتِهِ. فَأَمَّا الَّذِي يُبَيِّنُ عَدَمَ ضَبْطِهِ لِلْإِسْنَادِ، فَكَمَا تَرَاهُ: يَجْعَلُهُ تَارَةً مِنْ مُسْنَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَتَارَةً مِنْ مُسْنَدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (١٥٥/٣): «إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَكَأَنَّ جَابِرًا أَخَذَهُ عَنْهُ»، ثُمَّ قَالَ: «ابْنُ أَبِي لَيْلَى سَيِّئُ الْحَفِظِ، وَالْاضْطِرَابُ فِيهِ مِنْهُ».

كَذَلِكَ فَقَدْ تَفَرَّدَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى بِرَوَايَةِ هَذِهِ الْقِصَّةِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْفٍ، أَوْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

قَالَ الْبِرَّازُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ».

وَمَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الْمَجْرُوحُ فَمَنْكَرٌ ضَعِيفٌ.

وأما من جهة المتن، فإن هذه القصة محفوظة عن النبي ﷺ، ليس فيها ذكر الصوتين محل الشاهد، بل زادها ابن أبي ليلى؛ لسوء حفظه وتخليطه.

فقد أخرجها البخاري (رقم: ١٢٤١) من طريق قريش بن حبان، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال:

دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيِّفِ الْقَيْنِ، وَكَانَ ظَمْراً^(١) لإبراهيم عليه السلام، فَاخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ، فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذْرِفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، رضي الله عنه: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ، إِنَّهَا رَحْمَةٌ، ثُمَّ اتَّبَعَهَا بِأُخْرَى، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْعَيْنَ تَذْمَعُ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ».

وأخرجه مسلم (رقم: ٢٣١٥) من طريق سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، معناه.

فهذا هو المحفوظ في سياق هذه القصة، فمن تفرّد فيها بزيادة فلا ضلّ أن لا تقبل منه إلا أن يكون ثقة، وما ابن أبي ليلى من أولئك.

وروي من مرسّل مكحول، ومراسيله لا شيء، ما يشبه رواية ابن أبي ليلى، لكنه لم يذكر الصوتين، إنما في روايته:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ فِي السُّوقِ،

(١) الظن: زَوْجُ الْمَرْضِعَةِ.

فَدَمَعَتْ عَيْنَاهُ، وَمَعَهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَقَالَ: أَتَبْكِي وَقَدْ نَهَيْتُ
عَنِ الْبُكَاءِ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُ عَنِ النَّيَاحَةِ، وَأَنْ يُنْدَبَ الْمَيِّتُ بِمَا لَيْسَ
فِيهِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ رَحْمَةٌ»، وَلَمْ يَذْكُرْ صَوْتًا آخَرَ.

كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ (١٣٨/١) وَقَبْلَ ذَلِكَ (١٣٧/١) بِنَحْوِهِ،
كَمَا خَرَّجَهُ مِنْ وَجْهِهِ أُخْرَى مَرْسَلَةً، وَخَرَّجَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ كَذَلِكَ مُسْنَدًا
مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ
مِنْهَا ذِكْرُ الصَّوْتِ الثَّانِي: «صَوْتٌ عِنْدَ نِعْمَةٍ: لَهُوَ وَلَعْبٌ وَمَزَامِيرُ
شَيْطَانٍ» كَمَا زَعَمَهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى فِي الْقِصَّةِ.

فَلَمَّا وَقَعَتْ زِيَادَةُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى هَذِهِ فِي قِصَّةٍ مَحْفُوظَةٍ مَعْرُوفَةٍ،
وَكَانَ حَالُهُ لَا تَحْتَمِلُ حُكْمَ بَنكَارَةِ زِيَادَتِهِ، عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ.

وَالْمَنْكَرُ لَا يَصْلَحُ لِلإِعْتِبَارِ، لِذَا؛ فَلَمْ أَرِ هَذِهِ الرُّوَايَةَ مِمَّا يَصْلَحُ
لِلإِعْتِضَادِ أَوْ التَّعْضِيدِ، أَعْنِي بِذَلِكَ مَا سَأَذْكُرُهُ فِي جَوَابِي عَنْ إِيرَادِ
الشَّيْخِ الْأَبْلَانِيِّ رحمته الله عَلَيَّ فِي الْحَدِيثِ الثَّلَاثِي.

فَأَمَّا قَوْلُ الإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ الْحَدِيثِ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»،
وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ الْبَغَوِيُّ فِيمَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُ، فَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى أَضَلِّ الْقِصَّةِ
حُكْمٌ صَحِيحٌ؛ لِمَا عَلِمْتُ مِنْ وُرُودِهَا فِي «الصُّحُوحِينَ»، وَبِالنَّظَرِ إِلَى
مُفْرَدَاتِهَا فَخَطَأً.

وَالَّذِي أَرْجَحُهُ أَنَّ التِّرْمِذِيَّ أَرَادَ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ، بِقَرِينَةٍ عَدَمِ إِحْقَاقِ
التَّحْسِينِ بِوَضْفِ الْعَرَابَةِ، ذَلِكَ أَنَّ طَرِيقَتَهُ فِيمَا يُحْسِنُهُ أَوْ يُصَحِّحُهُ لِدَاتِهِ
أَنْ يُنْشِجَ الْحُكْمَ بِوَضْفِ الْعَرَابَةِ، وَمَا أَرْسَلَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ فَلَمَجِئَتِهِ مِنْ
وَجْهِ آخَرَ يَعْضُدُهُ، وَهَذَا صَوَابٌ هُنَا عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُنْتَقَدِمِ.

وَقَالَ الثَّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» (١٠٥٧/٢) بَعْدَ تَحْسِينِ الثَّرْمِذِيِّ:
«وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَلَعَلَّهُ اعْتَصَدَ».

قُلْتُ: وَهَذَا عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي شَرَحْتُ، وَفِيهِ تَضْعِيفُ الثَّوَوِيِّ
لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَتَقْدَمُ هَذَا الْحُكْمُ كَذَلِكَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ.

وَضَعْفُهُ أَيْضًا: شَيْخُ ابْنِ حِبَّانَ فِي رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ سَعِيدِ السَّعْدِيِّ الْهَرَوِيُّ، فَقَالَ: «لَوْ لَمْ يَزِدْ ابْنُ
أَبِي لَيْلَى غَيْرَ [هَذَا] الْحَدِيثِ لَكَانَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتْرَكَ حَدِيثُهُ».

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ بَعْدَ رِوَايَتِهِ، وَالسَّعْدِيُّ هَذَا مِنْ أَعْيَانِ شُيُوخِ
ابْنِ حِبَّانَ، حَدَّثَ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» مُحْتَجًّا بِهِ فِي مَوَاضِعَ، وَتَرَجَمَ لَهُ
السَّمْعَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ» (١٤٠/٧ - ١٤١).

كَمَا ضَعَّفَ الْحَدِيثَ ابْنُ طَاهِرٍ فِي كِتَابِ «السَّمَاعِ» (ص: ٨٥).

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١٧/٣): «فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَفِيهِ كَلَامٌ».

٨ - وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، مَرْفُوعًا:

«صَوْتَانِ مَلْعُونَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: مِزْمَارٌ عِنْدَ نِغْمَةٍ، وَرَنَّةٌ عِنْدَ
مُصِيبَةٍ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ الْبِرَّازُ (رَقْم: ٧٩٥ - كَشَفُ الْأَسْتَارِ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ
عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبُ بْنُ يَسْرِ الْبَغْلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ
أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بَو.

وأخرجَه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (رقم: ٢٢٠١) من طريق عمرو بن الصَّحَّاحِ النَّبِيلِ، وأبو بكر الشافعي في «الأسانيد الرباعيات» (١/٢٣/٢) عن محمد بن يونس الكندي، وابن الأصبهاني في «التَّرجيب والترهيب» (رقم: ٢٤٣٣) - ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (رقم: ٢٢٠٠) - من طريق أبي أمية محمد بن إبراهيم الطُّرسوسي، جميعاً عن أبي عاصم النَّبِيلِ، به.

قال البرازي: «لا نعلمُه عن أنسٍ إلا بهذا الإسناد».

قلت: وإسناده ضَعِيفٌ، علته سببُ بنِ بشرٍ، فإنه مقلٌّ من الرواية، تفرَّد عن أنسٍ بأشياء لا يروها غيره عن أنسٍ، منها هذا الحديث، وخُرج أكثر أفرادِه الضياء في «المختارة» (١٨١/٦ - ١٩١)، كما أنَّه معروفٌ برواية أبي عاصم الصَّحَّاحِ بنِ مَخْلَدٍ عنه، ولندرة وقوع شيء من حديثه من غير طريق أبي عاصم، قال يحيى بن معين: «سببُ الذي يزوي عنه أبو عاصم، يُقال له: سببُ بنِ بشرٍ، ولم يزو عنه غيره» (تاريخه ١٨٠/٤).

قلت: قد روى عنه إسرائيل بن يونس، وأخطأ في اسم أبيه، كما بيَّنه الترمذي في «الجامع» (رقم: ٢٤٨٢)، كما روى عنه أحمد بنُ بشير الكوفي حديثاً، عند الترمذي (رقم: ٢٦٧٠)، وذكرُوا كذلك رواية عُبَيْسَةَ بنِ عبد الرحمن أحد المتروكين.

ولا زَبَّ أنَّ الرَّجُلَ معروفٌ برواية من دُكِرَ، لكنَّه قليلُ الحديث، ومن كان كذلك فإن كان روى ما يزويه النَّاسُ من الحديث المعروف المألوفِ إسناداً ومُتناً، فهو ثقةٌ مقبولٌ، وإن كان يتفرَّد مع قلة روايته بما لا يُعرفُ إسناداً أو مُتناً، أو كلاهما، أو يزوي عن المعروفين ما لا

يعرفه المعروفون من أصحابهم، فذلك من أدل شيء على ضعفه^(١).

وهذا الرجل ليس له في الكتب الستة جميعاً إلا خمسة أحاديث، تفرّد الترمذي بحديثين، وابن ماجّة بحديثين، واشتركا بواحد، وقال الترمذي في جميع ما خرّجه له: «حديث غريب» وهي عبارة مشيرة بالضغف إذا لم يقرن بها تصحيح أو تحسين، كما أنها مثبتة للتفرد.

فهذا الذي ذكرت قال أبو حاتم الرازي في (شبيب) هذا: «لئن الحديث، حديثه حديث الشيوخ» (الجرح والتعديل ٣٥٧/١/٢).

وقال ابن حبان: «يخطئ كثيراً» (الثقات ٣٥٩/٤).

فإن قلت: فكيف ذكره في «الثقات» إذا؟

قلت: ابن حبان يذكر في «الثقات» من الضعفاء من لم يبلغ حديثه عنده السقوط، ممن يكتب حديثه للاعتبار، و(شبيب) من هؤلاء.

فحاصل ذلك أن الرجل ضعيف إذا تفرّد، صالح إذا تبع.

فقول يحيى بن معين فيه: «ثقة» (تاريخه ٨٦/٤) مرجوح بالجرح المفسر، أو محمول بقرينة ذلك الجرح على أن حديثه صالح للاعتبار، لا الاحتجاج، فهو ضعيف لذاته.

وعليه: فهذا حديث لم نجد له عليه متابعا سمعته من أنس، ولا شاهداً معتبراً يصلح.

فإن قلت: بلى، له متابع وشاهد.

(١) انظر كتابي: تحرير علوم الحديث (١/٤٦١ - ٤٦٣، ٥٥٧).

وَذَكَرْتُ الْمَتَابِعَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ السَّمَاكِ
فِي «الْأَوَّلِ مِنْ حَدِيثِهِ» (ق: ٨٧/ب) مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْتِّمِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: (فَذَكَرَ قِصَّةَ
مَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَفِيهِ:

فَدَمَعَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَلَمْ تَنْهَ عَنِ الْبُكَاءِ؟
فَقَالَ: «لَمْ أَتْهُ، إِنَّمَا نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ: صَوْتِ عِنْدِ
مُصِيبَةٍ، التَّوَجُّعِ، وَالْغِنَاءِ، وَإِنَّا بِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ».

وَذَكَرْتُ الشَّاهِدَ حَدِيثَ ابْنِ عَوْفٍ أَوْ جَابِرِ الْمَذْكُورَ قَبْلَ هَذَا.

قُلْتُ: كَلَّا، فَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْمَتَابِعَةِ، فَإِنَّ التِّمِيَّ رَاوِيَهَا نَسَبَهُ
الْحَافِظُ الْمَرْيُ فِي «الشَّهَذِيبِ» (٦١٨/٢٢) فِي الرِّوَاةِ عَنْ عَيْسَى بْنِ
طَهْمَانَ، فَقَالَ: «أَبُو مُحَمَّدٍ عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التِّمِيَّ الْبَزَّازُ الْأَعْوَرُ
مَوْلَى الصُّلَيتِ بْنِ بَهْرَامٍ»، وَهَذَا رَجُلٌ مَجْهُولٌ، قَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ
الرَّازِيُّ: «لَا أَعْرِفُهُ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ كَذِبٌ» (الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ
٤١٠/٢).

فَإِسْنَادُ هَذِهِ الْمُتَابِعَةِ وَاوٍ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ.

وَكُنْتُ فِي التَّالِيفِ الْأَوَّلِ قَدْ عَلَّلْتُ هَذِهِ الرِّوَاةَ بِابْنِ طَهْمَانَ،
لِقَوْلِ ابْنِ جِبَّانَ: «يُنْفَرُ بِالْمَنَاقِبِ عَنْ أَنَسٍ، وَيَأْتِي عَنْهُ بِمَا لَا يُشَبِّهُ
حَدِيثَهُ، كَأَنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ عَنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، وَيَزِيدَ الرَّقَاشِيَّ، عَنْهُ،
لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ، وَإِنْ اعْتَبِرَ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتِ مِنْ حَدِيثِهِ فَلَا
ضَيْرَ» (الْمَجْرُوحِينَ ١١٧/٢ - ١١٨)، مَعَ أَنِّي ثَبَّتُ ثِقَّتَهُ، وَأَعْمَلْتُ قَوْلَ
ابْنِ جِبَّانَ فِي عَنَقَتِهِ؛ لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ وَقُوعِ الْمَنكَرَاتِ فِي حَدِيثِهِ، وَكَأَنَّ

ذلك من جهة التدليس، لكن الذي تحرّر لي من بعد أن ما في رواياته من المنكرات فليس من جهته، إنما هي من جهة الرواية عنه، كما هو الشأن هنا.

وأما ما ذكرت من شاهد، فقد سبق أن بينت لك أن محله من الخبر منكر، تفرد به ابن أبي ليلى في قصة مشهورة محفوظة بدونه، والمنكر لا يصلح للاعتبار.

فسقط بهذا ما يمكن التعلّق به لتقوية هذا الحديث، ولو كان حديث ابن أبي ليلى سالماً من المعارض، لكان صالحاً للاعتبار، ولحسنًا به هذا الحديث لغيره، ولكن هيهات!

وهذا التفسير الذي ذكرته هنا حول الحديث وما حال دون الحكم بثبوته، متضمن جواباً لما أورده عليّ الشيخ الألباني رحمته الله، وددت لو وقف عليه، فإنه ذهب في كتابه «تحريم آلات الطرب» (ص: ٥١ - ٥٥) إلى الحكم بصحته، فحسن إسناده شبيب بن بشر، وصححه بطريق عيسى بن طهمان، وقواه بحديث ابن أبي ليلى، وقد علمت ما في جميعها، فما أورده عليّ (ص: ٣٨) ليس بوارداً؛ لما بينته، فتأمل!

وروي من حديث ابن عباس مثله، ولا يصح، وهو الآتي:

٩ - وروى عن ابن عباس، مرفوعاً:

«صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: صوت مزمار عند نعمة، وصوت رثّة عند مصيبة».

حديث كذب بهذا الإسناد.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٩٨/٧ - ٢٩٩) قال: حدثنا ابن

ياسين، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهِ.

قلت: هذا إسناده موضوع، مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ هُوَ الطَّحْطَانُ الْيَشْكُرِيُّ، كَانَ كَذَّابًا يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ وَضَعًا، وَكَانَ يَقُولُ: «حَدَّثَنَا مَيْمُونٌ» وَأَهْلُ الْجَزِيرَةِ بَلَدِ مَيْمُونٍ يَقُولُونَ: لَمْ يَرَهُ أَضَلًّا، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «كَذَّابٌ حَبِيبٌ، يَضَعُ الْحَدِيثَ»، كَمَا كَذَّبَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَأَمْرُهُ مَشْهُورٌ فِي الْوَضَائِعِ.

وَعَلِمَ أَنَّ ابْنَ يَاسِينَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَاسِينَ أَبُو الْحَسَنِ الدُّورِيِّ، كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَلَيْسَ هُوَ صَاحِبُ «تَارِيخِ هَرَاة» أَبَا إِسْحَاقَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ يَاسِينَ الْهَرَوِيِّ، فَهَذَا مَتْرُوكٌ.

وَشَيْخُهُ هُوَ الْأَتْمَاطِيُّ، صَدُوقٌ جَيِّدُ الْحَدِيثِ، نَسَبَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي إِسْنَادٍ آخَرَ (٢٩٨/٧)، وَلَيْسَ بِالنُّيْسَابُورِيِّ.

١٠ - وَدَوِّي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَرْفُوعًا:

«بُعِثْتُ بِهَذَا الْمَرْمَارِ وَالطَّبْلِ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ تَمَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (رقم: ١٢٣٦ - ترتبيه) وَالذُّبُلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ» (١/١١٠/أ - زهر) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٣٣) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ.

وَعَنِ الثَّقَةِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بِهِ .

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، إِلَّا فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ، فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ: «شَامِيٌّ صَدُوقٌ، إِلَّا أَنَّ مَذْهَبَهُ مَذْهَبُ الْقَدَرِ، وَاتَّكَرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثُ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ مُسْنَدَةً» (تهذيب الكمال ١٦/١٧)، وَهَذِهِ عِبَارَةٌ مَفْسُورَةٌ لِتَلْيِينِ مَنْ لَيْتَهُ، فَهُوَ لَيْسَ الْحَدِيثُ إِذَا رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ، حَسَنُهُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ. وَلَمَّا كَانَ هَذَا مِنْ رَوَايَتِهِ مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ، فَهُوَ ضَعِيفٌ.

ثُمَّ إِنَّكَ تَرَاهُ قَدْ جَعَلَهُ بِإِسْنَادَيْنِ لِمَكْحُولٍ، فَمَرَّةً يَرْوِيهِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، وَمَرَّةً بِوَاسِطَةِ مَجْهُولَةٍ عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْصُولًا، وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْوَاسِطَةُ مُتَابِعًا لَجُبَيْرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ عَنْ جُبَيْرٍ مَرْسَلًا، وَعَنِ الْوَاسِطَةِ الْمُبْهَمَةِ مُتَّصَلًا، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ أَقْرَبُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مِنَ الْوُجْهِينَ. وَانْظُرْ مَا بَعْدَهُ.

١١ - وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، مَرْفُوعًا:

«أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ بِتَقْيِ الطُّبُورِ وَالْمِزْمَارِ». حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ (٣٨٦/١) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُنْتَاهِيَةِ» (٢٩٦/٢) - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ السَّغْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْسَى الْمَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْيَسَعَ التَّمِيمِيُّ الْمَكِّيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِهِ .

قلتُ: هذا إسنادٌ واهٍ جداً، أفنّه من قِبَلِ إبراهيمَ بنِ اليسع،
 ويُعرفُ بـ(ابنِ أبي حَيَّة)، قالَ البخاريُّ: «منكُرُ الحديثِ» (التاريخ الكبير
 ٢٨٣/١/١ والأوسط ١٨٤/٢/٢ والضُعفاء، ص: ١٢)، وكذلك قالَ أبو
 حاتمِ الرّازيُّ (الجرح والتّعديل ٩٦/١/١)، وساقَ له ابنُ عديّ
 هذا الحديثَ، وحديثين آخرين بهذا الإسناد، ثمَّ قالَ: «وهذه الأحاديثُ
 عن هشامِ بنِ عروةٍ لم يُتابعِ إبراهيمَ بنَ أبي حَيَّةٍ عليها أحدٌ»، حتّى قالَ
 في ختمِ التّرجمة: «وضَعُفَ إبراهيمُ بنُ أبي حَيَّةٍ بَيِّنٌ على أحاديثِهِ
 وروايَتِهِ، وأحاديثُ هشامِ بنِ عروةٍ التي ذكرَناها كلّها متناكِرٌ»، وقالَ ابنُ
 جِبّانَ: «يزوي عن جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ وهشامِ بنِ عروةٍ متناكِرٌ وأوابعُ،
 يَسْبِقُ إلى القلبِ أنّه المتعمّدُ لها» (المجروحين ١٠٣/١ - ١٠٤).

وتقرّد يحيى بنُ معينٍ فقالَ في روايةِ الدّارميّ عنه: «ثقة» (تاريخه،
 النّص: ١٥٩)، ولمَ يعتبرَ أهلُ العلمِ قولَ يحيى هذا، مع جلالتهِ وتقديرهِ
 في هذا العلمِ، وكأنّه لمَ يَبينَ له ما بأنَّ لعائنهم، فوثقَهُ حينَ أسقطوه.

وهذا الحديثُ أعلهُ ابنُ طاهرٍ بإبراهيمَ هذا.

وقالَ ابنُ الجوزيُّ عَقِبَه: «هذا حديثٌ [غيرُ] صحيح، فأما
 أحمدُ بنُ عيسى، فكانَ يحيى بنُ معينٍ يَحْلِفُ أنّه كذابٌ، وأما
 إبراهيمُ بنُ اليسع، فقالَ الدّارقطنيُّ: متروكُ الحديثِ».

قلتُ: أصابَ ابنُ الجوزيُّ في حُكمِهِ على الحديثِ، لكنّه أخطأ
 في بعضِ دَليلِهِ، وذلكَ في الطُّعنِ على أحمدَ بنِ عيسى، فإنّه على
 التّحقيقِ ثقةٌ، رَوَى عنه الشَّيْخَانِ والنّسائيُّ، قالَ الخطيبُ: «ما رأيتُ لمن
 تكلمَ في أحمدَ بنِ عيسى حُجّةٌ توجبُ تركَ الاحتجاجِ بِحديثِهِ» (تاريخه
 ٢٧٥/٤)، وقالَ الذّهبيُّ في «الميزان» (١٢٦/١): «احتجَّ به أربابُ

الضَّحاح، ولم أرَ لَهُ حديثاً منكراً فأوردَهُ»، وقالَ في «السَّير» (٧١/١٢):
«العَمَلُ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، فَأَيْنَ مَا انْفَرَدَ بِهِ حَتَّى تُلَيِّنَهُ بِهِ؟».

قُلْتُ: قَدْ جَاءَ فِي رَجُلَيْنِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ قَوْلُ لَابِنِ مَعِينٍ،
كِلَاهُمَا عَلَى خِلَافِ الرَّاجِحِ، وَثَقَّ ابْنُ أَبِي حَيَّةَ وَالصُّوَابُ وَهَاطُوهُ،
وَكَذَّبَ أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى وَالصُّوَابُ ثَقَّتُهُ، فَاحْفَظْ هَذِهِ اللَّطِيفَةَ مِنَ الْعِلْمِ.

١٢ - وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، مَرْفُوعاً:

«بُعِثْتُ بِكُسْرِ الْمَزَامِيرِ وَالْمَعَارِضِ، وَأَقْسَمَ رَبِّي ﷺ: لَا يَشْرَبُ عَبْدٌ
فِي الدُّنْيَا خَمِراً إِلَّا سَقَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَمِيراً، مُعَذِّباً أَوْ مَغْفُوراً لَهُ».

ثُمَّ قَالَ: «كَسِبَ الْمَغْنِيَّةُ [وَالْمَغْنَى] حَرَاماً، وَكَسِبَ الزَّانِيَةُ سُخْتاً،
وَحَقُّ عَلَى اللَّهِ ﷻ أَنْ لَا يَدْخُلَ الْجَنَّةَ لَحْمٌ ثَبَّتَ مِنْ سُخْتٍ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ الْأَجْرِيُّ فِي «تَحْرِيمِ التُّرْدِ» (رقم: ٥٨)، وَأَبُو بَكْرِ
الشَّافِعِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (رقم: ٨٤) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي
«تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٣٣) - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ نَاجِيَةٍ،
حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُثْمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، مَرْفُوعاً، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ وَاوٍ جَدًّا؛ لَعَلَّتَيْنِ:

الْأَوَّلَى: مُوسَى بْنُ عُثْمَيْرٍ هَذَا هُوَ الْقُرَشِيُّ الْأَعْمَى، مَتْرُوكُ
الْحَدِيثِ لَيْسَ بِثَقَّةٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَكَذَّبَهُ أَبُو
حَاتِمٍ، وَقَالَ الثَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثَقَّةٍ»^(١).

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي (١٢٨/٢٩).

والثانية: محمد بن علي أبو جعفر الباقر لم يسمع من جدّه الحسين، عليه السلام.

وكنث زدث في التّأليف الأول تعليله بعباد بن يعقوب، وذلك لبدعته، ولا أرى اليوم الجرح للرواية ببدعة في راويها، مع بُغضي للبدع، وإلّا العبرة بالصدق أو عدمه، وعباد هذا مع قبح بدعته فقد وصفوه بالصدق في الرواية، ممّا دلّ عند من وصفه بذلك من الأئمة أنّ العبرة عندهم بما ذكرت^(١).

وانظر ما يأتي بعده.

١٣ - وزوي عن علي بن أبي طالب، مرفوعاً:

«بِعَشْنِي رَبِّي ﷻ بِمَخَقِ الْمَزَامِيرِ وَالْمَعَارِفِ، وَالْأَوْتَانِ الَّتِي كَانَتْ تُعْبَدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْخُمُورِ، وَأَقْسَمَ رَبِّي بِعَزَّتِهِ: لَا يَشْرِبُهَا عَبْدٌ فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَقَاَهُ اللَّهُ بِمِثْلِ مَا شَرِبَ مِنْهَا مِنْ حَمِيمٍ جَهَنَّمَ، وَأَقْسَمَ رَبِّي بِعَزَّتِهِ: لَا يَسْقِيهَا عَبْدٌ صَبِيًّا لَا يَغْقِلُهَا، إِلَّا سَقَاَهُ مِثْلَ مَا سَقَى صَبِيَّهُ مِنْ حَمِيمٍ جَهَنَّمَ، وَأَقْسَمَ رَبِّي: لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ مَخَافَةَ اللَّهِ إِلَّا سَقَاَهُ اللَّهُ إِثَّاها مِنْ حَظِيرَةِ الْقُدْسِ، وَكَانَ يَأْتِيهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَشْرِبُونَها فِيهِ، يُكْرِمُهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ».

حديثٌ مُنْكَرٌ جدّاً.

أخرجه ابن عدي (٣١٥/٧ - ٣١٦) وأبو بكر عبد الله بن جبان بن عبد العزيز الأزدي في «جزء من حديثه» (ق: ٩٩/ب - ١٠٠/أ) قالوا: حدّثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، حدّثنا سويد بن سعيد، حدّثنا

(١) انظر تحرير ذلك في كتابي: تحرير علوم الحديث (٣٩٦/١ - ٤١١).

مُحَمَّدُ بْنُ الْفُرَاتِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، بِهِ مَرْفُوعاً.

أُورِدَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي جُمْلَةِ مَنْكَرَاتِ ابْنِ الْفُرَاتِ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ (ص: ٨٣ - ٨٤) وَأَعْلَهُ كَذَلِكَ بِهِ.

قُلْتُ: هُوَ خَبِيرٌ سَاقِطٌ بِمَرَّةٍ؛ لِعَلِّ ثَلَاثَ:

الأولى: سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدٍ ضَعِيفٌ وَإِنْ خَرَجَ لَهُ مُسَلِّمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، فَقَدْ عَيَّبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَكَانَ قَدْ خَرَجَ لَهُ فِي ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ مَوْضِعاً، عَامَّتُهَا فِي الْمَتَابِعَاتِ إِلَّا سَبْعَةً مَوَاضِعَ، وَتِلْكَ أَحَادِيثُ وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا مُسَلِّمٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ سُؤِيدٍ، فَجَمِيعُهَا أَحَادِيثُ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ غَيْرِ مُسَلِّمٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ سُؤِيدٍ.

الثانية: مُحَمَّدُ بْنُ الْفُرَاتِ كُوفِيٌّ كَذَّابٌ، كَذَّبَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيُّ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، رَمَاهُ أَحْمَدُ بِالْكَذِبِ»، وَوَهَّاهُ غَيْرُهُمْ^(١).

الثالثة: الْحَارِثُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْوَزِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

وَالْحَمْلُ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ عَلَى ابْنِ الْفُرَاتِ.

١٤ - وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، مَرْفُوعاً:

«بَعَثَنِي اللَّهُ رَحْمَةً وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ، وَبَعَثَنِي لِمَخِي الْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ، [وَالْأَوْتَانِ]، وَأَمَرَ الْجَاهِلِيَّةَ». ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ خُمُراً فِي الدُّنْيَا سَقَاهُ اللَّهُ كَمَا شَرِبَ مِنْهُ مِنْ حَمِيمٍ جَهَنَّمَ، مُعَذِّبٌ أَوْ مَغْفُورٌ لَهُ».

(١) انظر «تهذيب الكمال» للمزي (٢٦٩/٢٦).

[قَالَ أَوْسُ بْنُ سِمْعَانَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنِّي لَأَجِدُهَا فِي التَّوْرَةِ مُحَرَّمَةً خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً: وَنِزْلٌ لشارِبِ الْخَمْرِ، وَنِزْلٌ لشارِبِ الْخَمْرِ، إِنِّي لَأَجِدُهَا فِي التَّوْرَةِ: إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَشْرَبَهَا عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِهِ إِلَّا سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ طِينَةِ الْحَبَالِ، قَالُوا: وَمَا طِينَةُ الْحَبَالِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ].

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنذَه فِي «مَعْرِفَةِ الصُّحَابَةِ» - كَمَا فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (١٧٠/١) - وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصُّحَابَةِ» (٣١٥/١) رَقْم: (١٠٠٢) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعَبِ» (٢٤٣/٥) رَقْم: (٦٥٢٩) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْزِيمٍ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُؤَيْدٍ، حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ يَسَارٍ ابْنُ بُولَا، أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، بِهِ مَرْفُوعًا.

وَالزِّيَادَةُ لابنِ مَنذَه وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي رَوَاتِهِمَا.

قَالَ ابْنُ مَنذَه: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، تَقَرَّدَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْزِيمٍ».

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِيعَابِ» (٢٢٨/١) - حَاشِيَةِ الْإِصَابَةِ: «لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ».

قُلْتُ: هُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، مِنْ أَجْلِ هِلَالٍ هَذَا، فَإِنَّهُ بَصْرِيٌّ، يُكْنَى أَبَا عِقَالٍ، مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَشْيَاءَ مَوْضُوعَةً^(١).

فَقَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ بَعْدَ رَوَاتِهِ: «وَهُوَ بِشَوَاهِدِهِ يَأْخُذُ قُوَّةً»، تَسَاهُلٌ، كَانَ يَتَّجِهْ لَوْ كَانَ الضَّعْفُ يَسِيرًا، أَمَّا وَالْحَالُ مَا عَلِمْتُ فَلَ.

(١) انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمَرْزِيِّ (٣٣٥/٣٠).

وَانْظُرْ حَدِيثَ أَبِي أَمَانَةَ الْآتِي.

١٥ - وَرُوي عَنْ أَبِي أَمَانَةَ الْبَاهِلِيِّ، مَرْفُوعاً:

«إِنَّ اللَّهَ ﷻ بَعَثَنِي رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُنْحَقَ الْمَزَامِيرَ، وَالْكِبَارَاتِ (يعني البرابطة)، وَالْمَعَارِفَ، وَالْأَوْثَانَ الَّتِي كَانَتْ تُعْبَدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَنْسَمَ رَبِّي ﷻ بِعِزَّتِهِ: لَا يَشْرَبُ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي بَرْزَةَ مِنْ خَمْرٍ، إِلَّا سَقَيْتُهُ مَكَانَهَا مِنْ حَمِيمٍ جَهَنَّمَ، مُعَذِّباً أَوْ مَغْفُوراً لَهُ، وَلَا يَسْقِيهَا صَبِيّاً صَغِيراً إِلَّا سَقَيْتُهُ مَكَانَهَا مِنْ حَمِيمٍ جَهَنَّمَ، مُعَذِّباً أَوْ مَغْفُوراً لَهُ، وَلَا يَدْعُهَا عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي مِنْ مَخَافِي إِلَّا سَقَيْتُهَا لِنَاءً مِنْ حَظِيرَةِ الْقُدْسِ، وَلَا يَحُلُّ بَيْنَهُنَّ، وَلَا شِرَافُهُنَّ، وَلَا تَغْلِيْمُهُنَّ، وَلَا تِجَارَةً فِيهِنَّ، وَأَتَمَّائَهُنَّ حَرَامٌ لِلْمَغْنِيَّاتِ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبَالِيُّ (رقم: ١١٣٤) وأحمد (٢٥٧/٥، ٢٦٨) وبشرب بن موسى الأَسَدِيُّ في «أَحَادِيثِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْأَشْيَبِ» (ق: ٩٤/ب) وَالْحَكِيمُ التَّمْزِذِيُّ فِي «الْمُنْهَيَّاتِ» (ص: ٤٤، ٥٨) وَالْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (٢٥٥/٣) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٣٢/٨) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَالِ الْمُنْتَاهِيَةِ» (٢/٢٩٨ - ٢٩٩) وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ سَمَاعَاتِهِ» (٤٠/٨٨/ب) مِنْ طَرَفِ عَنِ فَرَجِ بْنِ قُضَالَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَانَةَ، بِهِ، وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ.

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، فَزَجَّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ الشَّامِيِّينَ، وَفِيهِمْ ضَعِيفٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَشَبَّحَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَامِيٌّ، وَهَذَا الشَّيْخُ هُوَ آفَةُ الْخَبَرِ، كَمَا سَيَأْتِي.

هذه عبارات أعيان نقاد المحدثين مطبقة على جرح الألهاني هذا، ولم أجد في كلامهم ثناء عليه، إلا عبارة نقلت عن حافظ الشاميين أبي منهر عبد الأعلى بن منهر، فعن محمد بن يزيد المستملي قال: قلت لأبي منهر: فعلي بن يزيد؟ قال: ما أعلم إلا خيراً، وانظر من يزوي عنه: ابن أبي العاتكة، ليس من أهل الحديث، ونظراؤه^(١).

وأقول: هذا لا يعتمد، فإن المستملي ناقله عن أبي منهر متروك منهم بالكذب، اتهمه بذلك ابن عدي.

ثم لو صح، فزيادة على ما فيه من المخالفة للجرح الصريح لهذا الرجل، فلم يزل دالاً على وهاء إسناده هذه النسخة، لكن أبا منهر يجعل الحمل فيها على من دون علي بن يزيد من الرواة عنه؛ لما رأى من لصوق الجرح بأكثرهم عنه رواية.

وهذا المسلك ذهب إليه أيضاً ابن عدي، وتردد ابن جبان على من يجعل النسخة، بل هو مذهب أحمد بن حنبل، فهؤلاء الأئمة موافقون لمن تقدم في وهاء هذا الإسناد عن أبي أمامة، وإنما خلافتهم فيمن يتحمل النكارة.

فأما ابن عدي فقال بعد أن ذكر أحاديث من تلك النسخة:

= للبخاري (٤٥٣/١) الضعفاء الصغير، للبخاري (النص: ٢٥٥)، العلل الكبير، للترمذي (٥١٢/١)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٠٩/٦)، علل الحديث، لابن أبي حاتم (النص: ٢٤٠٣)، جامع الترمذي (بعد الحديث رقم: ٢٧٣١)، الضعفاء، للنسائي (النص: ٤٥٥)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٨١/٤٣)، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥.

(١) الكامل، لابن عدي (٣٠٥/٦)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٨٢/٤٣).

«ولعليّ بن يزيد أحاديثٌ ونُسَخٌ غيرُ ما ذكُرْتُ، . . . وله غيرُ هذه النسخة، وهو في نفسه صالح، إلا أن يزوي عنه ضعيف، فيؤتى من قبل ذلك الضعيف» (الكامل ٣٠٦/٦).

فابن عديّ يُسلّم بِنكارة ما يزوي عنه من طريق الضعفاء، كمن قدّمْتُ ذكْرَهُمْ في أوّلِ ترجمته، فعجيبٌ بمن يتعلّق بهذا من ابنِ عديّ، ثمّ إذا جاء لرواية عبّيد الله بن زُخْرٍ عنه رَجَعَ من أقاويلهم في ابنِ زُخْرٍ ثقتَهُ، فنظَر إلى كُلِّ من الرّجلين بمفرده، وأخذ في جانب التّعديل، فتألّف له حُسْنُ الإسناد، ذلك أنّه استعمل كلام ابنِ عديّ في أنّ الشّأن في المنكرات عن عليّ بن يزيد من جهة الراوي عنه، فإن كان صدوقاً أو ثقةً فالرواية مقبولة، فلمّا جاء إلى ابنِ زُخْرٍ، قال: قد وثّقه بعض الأئمة، وغفلَ أنّ الواجب في مثل هذا أن يُراعي قولَ ابنِ عديّ نفسه في ابنِ زُخْرٍ لِيستقيم له قوله في عليّ بن يزيد.

وابنُ عديّ يذهب في ابنِ زُخْرٍ إلى جرحه، فقد أوردَ جرحه عن ابنِ معين، ثمّ أوردَ له عدّة أحاديث جميعها من روايته عن عليّ بن يزيد، ثمّ قال: «وله غيرُ ما ذكُرْتُ من الحديث، ويقعُ في أحاديثه ما لا يتابعُ عليه» (الكامل ٥٢٤/٥).

فمذهبُ ابنِ عديّ القُدْحُ في نسخة عليّ بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة، لكن يَحْمِلُ النكارة فيها على غيرِ عليّ.

وأما ابنُ جبّانٍ فإنّه قال في ترجمة (الألّهاني): «يروى عن القاسم أبي عبد الرحمن، روى عنه عبّيد الله بن زُخْرٍ ومطّرح بن يزيد، مُنكّر الحديث جدّاً، فلا أدري التّخليط في روايته بمن، . . . في إسناده ثلاثةُ ضعفاءٍ سِوَاهُ، وأكثرُ روايته عن القاسم أبي عبد الرحمن، وهو

ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ جِدًّا، وَأَكْثَرُ مَنْ رَوَى عَنْهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَخْرٍ وَمُطَرِّحُ بْنُ يَزِيدَ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ وَاهِيَانِ، فَلَا يَتَّبِعُهُمَا إِلَّا الرَّاقُ الْجَرْحِ بَعْلِيُّ بْنُ يَزِيدَ وَخَدَّ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ ضَعِيفٌ، وَالَّذِي رَوَى عَنْهُ وَاهٍ، وَلَسْنَا مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ إِطْلَاقَ الْجَرْحِ عَلَى مُسْلِمٍ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، . . . وَعَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ يَجِبُ التَّنْكُبُ عَنْ رَوَايَتِهِ؛ لِمَا ظَهَرَ لَنَا عَمَّنْ فَوْقَهُ وَدُونَهُ مِنْ ضِدِّ التَّعْدِيلِ (المجروحين ١١٠/٢).

وَقَالَ فِي تَرْجَمَةِ (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ): «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا، يَرَوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ، وَإِذَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ أَتَى بِالطَّمَامَاتِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي إِسْنَادِ خَبَرِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ وَعَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ وَالْقَاسِمُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَا يَكُونُ مَثْنً ذَلِكَ الْخَبَرُ إِلَّا مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ، فَلَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهَذِهِ الصَّحِيفَةِ، بَلْ التَّنْكُبُ عَنْ رِوَايَةِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ عَلَى الْأَحْوَالِ أُولَى» (المجروحين ٦٢/٢).

وَقَالَ فِي تَرْجَمَةِ (القاسم بن عبد الرحمن أبي عبد الرحمن): «يَزْوِي عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَعْضَلَاتِ، وَيَأْتِي عَنِ الثَّقَاتِ بِالْأَشْيَاءِ الْمَقْلُوبَاتِ، حَتَّى يَنْسِبَ إِلَى الْقَلْبِ أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمِّدَ لَهَا» (المجروحين ٢١٢/٢).

وَكَذَلِكَ بَقِيَ عَلَى التَّرُدُّ فِي شَأْنِ مُطَرِّحِ بْنِ يَزِيدَ، فَهُوَ جَازِمٌ بِالنَّكَارَةِ لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي يَوْجَدُ هُؤُلَاءِ فِي أَسَانِيدِهَا أَوْ بَعْضُهَا، بِأَنَّهَا أَحَادِيثٌ مَنْكَرَةٌ، بَلْ مَوْضُوعَةٌ، لَكِنْ لَمْ يَتَضَيَّحْ لَهُ عَلَى مَنْ يَخْمِلُ التُّهْمَةَ.

وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ حَزْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: «كَانَ ضَعْفُهُ» (الجرح والتعديل ٢٠٩/٦)، فَهَذِهِ عِبَارَةٌ حَزْبٍ، وَلَيْسَتْ

جازمةً بأنَّ عليَّ بنَ يزيدَ ضَعِيفٌ، والعلَّةُ في ذلك أنَّ أحمدَ كانَ يَزِي الحَمَلُ في تلكَ المنكَراتِ التي رواها عليُّ على القاسمِ شَيْخِهِ، كما تدلُّ عليه عباراتُهُ صَراحَةً^(١).

وَيُشَبِّهُهُ كَذَلِكَ قَوْلُ الدَّارِقُطِيِّ، فَإِنَّهُ حَكَمَ بِبَطْلَانِ هَذِهِ النُّسخَةِ، لَكِنْ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ فِي «الضُّعْفَاءِ» حَمْلُ النُّكَارَةِ عَلَى ابْنِ زُخْرٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: «عُبَيْدَاللهُ بْنُ زُخْرٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ نُسْخَةٌ بَاطِلَةٌ» (الضُّعْفَاءُ وَالمُتْرَوِّكُونَ، النُّص: ٣٢٧).

وقولُ الجُمهُورِ في الحَمَلِ على عليٍّ بنِ يزيدَ أَوْلَى وأَظْهَرُ، فَإِنَّ الأَسَانِيدَ إِذَا صَحَّتْ إِلَى القَاسِمِ مِنْ رِوَايَةِ الثُّقَاتِ عَنْهُ كَانَتْ أَحَادِيثُهُ مُحْتَمَلَةً مَقْبُولَةً، مِمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْآفَةَ فِي الْمُنكَرَاتِ بِمَنْ دَوَّنَهُ.

قَالَ البُخَارِيُّ: «رَوَى عَنْهُ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ وَكَثِيرُ بْنُ الْحَارِثِ وَسَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَيَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ وَابْنُ جَابِرٍ أَحَادِيثٌ مُتَقَارِبَةٌ، وَأَمَّا مَنْ يُتَكَلَّمُ فِيهِ مِثْلُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ وَيُسْرِ بْنِ نُمَيْرٍ وَنَحْوِهِمْ، فِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرٌ وَاضْطِرَابٌ» (التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ ١/٣٦١).

وَكَثِيرٌ مِمَّا رَوَاهُ ابْنُ زُخْرٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ قَدْ شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنْهُ، مِمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ فِيهَا عَلَى عَلِيٍّ، لَا عَلَى ابْنِ زُخْرٍ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْأَخِيرُ ضَعِيفًا أَيْضًا.

إِذَا عَلِيٌّ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْهَانِيُّ هُوَ آفَةُ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَزُوِيهَا، فَلَيْسَ هُوَ بِثَقَّةٍ وَلَا مَأْمُونٍ، وَالْعُلَمَاءُ مُتَّفَقُونَ عَلَى وَهَاءِ نُسْخَةِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ.

(١) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٣/٣٨٦ - ٣٨٧).

وفي النهي عن بيع المغنّيات عن أبي أمامة كذلك، ما بعد هذا.

١٦ - وَرَوَى عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، مَرْفُوعاً:

«لَا يَحِلُّ بَيْعُ الْمَغْنِيَّاتِ، وَلَا شِرَاؤُهُنَّ، وَلَا تِجَارَةٌ فِيهِنَّ، وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ»، وَقَالَ: «إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦] حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْآيَةِ، ثُمَّ أَتْبَعَهَا: «وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، مَا رَفَعَ رَجُلٌ عَقِيرَتَهُ بِالْغِنَاءِ إِلَّا بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَذَابًا عَظِيمًا» وَنَزَلَ عَلَى عَائِشَةَ، ثُمَّ لَا يَزَالَانِ يَضْرِبَانِ بَأَرْجُلَيْهِمَا عَلَى صَدْرِهِ - وَأَشَارَ إِلَى صَدْرِ نَفْسِهِ - حَتَّى يَكُونَ هُوَ الَّذِي يَسْكُتُ».

حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢١٢/٨) وَ«مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ» (رقم: ٢٣١، ٨٩٣) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا ابْنُ ثَوْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، بِهِ مَرْفُوعاً.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدٌ وَاهٍ جِدًّا، لِحَالِ الْوَلِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ.

فَقَدْ عَدَّهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبِرْقَانِيُّ فِي جُمْلَةِ الْمَتْرُوكَيْنِ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ» (تَارِيخُ دِمَشْقَ ٣٠٨/٦٣).

وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ الْأَضْبَهَانِيُّ: «رَوَى عَنْ ابْنِ ثَوْبَانَ مَوْضُوعَاتٍ» (الضُّعْفَاءُ لَهُ، النَّصُّ: ٢٦١).

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٨١/٣) وَقَالَ: «يُرْوَى عَنْ ابْنِ ثَوْبَانَ وَثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ الْعَجَائِبِ» ثُمَّ سَأَلَ لَهُ حَدِيثًا مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ ثَابِتٍ هَذَا، وَهُوَ حَدِيثٌ ظَاهِرُ الْوَضْعِ، وَقَالَ عَقِبَهُ: «وَهَذَا مَا لَا أَضِلُّ لَهُ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وجائز أن يكون الحمل فيه على ثابت بن يزيد شيخ الوليد، فإنه مجهول.

وتتمه بيان ابن جبان في شأن الوليد: «وقد روى عن ابن ثوبان عن عمرو بن دينار نسخة أكثرها مقلوبة، يطول الكتاب بذكرها، لا يجوز الاحتجاج به فيما يزوي»، ثم ساق له حديثاً آخر ظاهر الوضع أيضاً.

وأورد في «الثقات» (٢٢٥/٩): «الوليد بن الوليد بن زيد، يروي عن الأوزاعي مسائل مستقيمة، روى عنه محمد بن يحيى الذهلي». قلت: فكأنه حسيبه آخر، وهو هو.

والعجب أنه مع ظهور التكرار في مروياته، فقد قال أبو حاتم الرازي مع تشدده: «صدوق، ما بخديته بأس، حديثه صحيح» (الجزء والتعديل ١٩/٩).

وإنما العبرة في مثل هذا بالجزع لظهور وجهه، ولوقوعه من متأخر وقع له من حديث هذا الراوي ما لم يقع للمتقدم، أعني من جرحه، كابن جبان والدارقطني وأبي نعيم.

وللوليد متابعة على الشطر الثاني من الخبر، لكنها لا تغني شيئاً:

فقد ذكر الحديث ابن طاهر في «كتاب السماع» (ص: ٨٧) من طريق مسلمة بن علي الخشنبي الدمشقي، عن يحيى بن الحارث، وقال: «ومسلمة هذا قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث».

قلت: وهو كما قال، متروك الحديث في قول عامة النقاد.

وَلَيْحَىٰ بْنِ الْحَارِثِ مُتَابَعَةً، لَكِنْ لَا يُفْرَحُ بِهَا أَيْضًا.

فأخرج الحديث أحمد (٢٥٢/٥، ٢٦٤) والحُمَيْدِيُّ (رقم: ٩١٠) والترمذي في «الجامع» (رقم: ١٢٨٢، ٣١٩٥) و«العلل» (٥١١/١) والحكيم الترمذي في «المنهيات» (ص: ٥٨) وأصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ (كما في «البيان والتحصيل» لابن رُشْد ٥٤١/١٨) وابن جَرِيرٍ في «تفسيره» (٦٠/٢١) والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (٢٣٣/٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤) وابن بَشْرَانَ في «الأمالي» (١١٤/٢٧) وأبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٢٣٨/١٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٤/٦، ١٥) وابن الجوزي في «العلل» (٢٩٨/٢) و«تلبيس إبليس» (ص: ٢٣٢) من طريق عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ، عن عَمِيٍّ بْنِ يَزِيدَ، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة، مرفوعاً بالشَّطْرِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَذْكُرُ الْآيَةَ.

وزاد الحُمَيْدِيُّ والطَّبْرَانِيُّ في رواية: «وَالِاسْتِمَاعُ إِلَيْهِنَّ».

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رقم: ٤٢) والطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٤١/٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ، بِإِسْنَادِهِ، بِالشَّطْرِ الثَّانِي.

وَرَوَاهُ بِشَطْرَيْنِهِ: الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (رقم: ٨٩٥ - بُغْيَةَ) وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (رقم: ١١٩٦) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسٍ» (ص: ٢٣٢) وَالْوَاهِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص: ٣٦٢ - ٣٦٣) وَ«الْوَسِيطِ» (٤٤١/٣) وَالبَغَوِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ» (٢٨٤/٦) وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ سَمَاعَاتِهِ» (٨٨/٤٠ ب) مِنْ طَرِيقِ مُطَرِّحِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَخْرٍ، بِالإِسْنَادِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، وَضَعْفُهُ».

وَقَالَ فِي الْمَوْضِعِ الْآخَرَ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا يُرْوَى مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، وَالْقَاسِمُ ثِقَّةٌ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، سَمِعْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبُخَارِيَّ - يَقُولُ: الْقَاسِمُ ثِقَّةٌ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ يُضَعَّفُ».

وَقَالَ فِي «الْعِلَلِ»: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: عُيَيْنُ اللَّهِ بْنُ زُخْرٍ ثِقَّةٌ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى ثِقَّةٍ».

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» (٥٨/٩) وَأَعْلَاهُ بَابِنِ زُخْرٍ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ، وَالْقَاسِمِ.

كَمَا أَعْلَاهُ بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، وَمُطَرِّحٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَهَمَّ دُونِ ابْنِ زُخْرٍ فِي الْإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَالْخَبَرُ جَاءَ مِنْ وَجْهِهِ عَنْ ابْنِ زُخْرٍ، وَفِي كَلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ أَغْلَاطٌ فِي جَزْحِ بَعْضِ مَنْ ذَكَرَ، لَا حَاجَةَ لَشَرْحِهَا هُنَا.

وَأَعْلَاهُ ابْنُ طَاهِرٍ (ص: ٧٩) بِابْنِ زُخْرٍ وَعَلِيِّ وَالْقَاسِمِ أَيْضًا، قَالَ: «وَأَمَّا عُيَيْنُ اللَّهِ بْنُ زُخْرٍ وَعَلِيُّ وَالْقَاسِمُ فَهَمَّ فِي الرِّوَايَةِ سَوَاسِيَةً، لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا انْفَرَدَ بِالرِّوَايَةِ عَنْ ثِقَّةٍ، فَكَيْفَ إِذَا رَوَى عَنْ مِثْلِهِ؟».

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٢٤٣/٩): «اتَّفَقَ الْحُفَّاظُ عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ» وَأَعْلَاهُ بَعْلِيُّ بْنُ يَزِيدَ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وَيَمَعْنَاهُ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُخْرٍ،
وَيَمَعْنَاهُ رَوَاهُ الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ».

قُلْتُ: الْحَمْلُ فِيهِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ، وَهُوَ أَقْفُهُ هَذَا الْإِسْنَادُ وَكُلُّ
إِسْنَادٍ هُوَ فِيهِ، كَمَا شَرَحْتُ أَمْرَهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَتَقَدِّمِ، وَأَمَّا ابْنُ زُخْرٍ
فَأَدْنَى أَسْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَالْقَاسِمُ صَدُوقٌ.

فَمُحْصَلُ مَا سَبَقَ أَنَّ هَذِهِ الْمَتَابَعَةَ وَاهِيَةٌ، لَا تَزِيدُ الْحَدِيثَ إِلَّا
وَهْنًا عَلَى وَهْنِهِ.

وَرَوَايَةُ الْفَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْبَيْهَقِيُّ هِيَ الَّتِي سَقَّيْتُهَا
فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، فَصَلَّتْهَا لِمَا فِي مَتْنِهَا مِنْ زِيَادَةٍ.

وَرَوَى الشُّطْرُ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَدِيثِ دُونَ ذِكْرِ الْآيَةِ: ابْنُ مَاجَةَ
(رَقْم: ٢١٦٨) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ٦١) مِنْ طَرِيقِ
هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي
الْمُهَلَّبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْإِفْرِيقِيِّ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، بِهِ مَرْفُوعًا.

قُلْتُ: عَاصِمٌ هُوَ الْأَخْوَلُ، صَرَّحَ بِهِ فِي إِسْنَادِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

وَهَذَا الْإِسْنَادُ هُوَ السَّابِقُ، لَكِنْ أَسْقِطَ مِنْهُ عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ وَالْقَاسِمُ،
فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ الْإِفْرِيقِيَّ هَذَا هُوَ ابْنُ زُخْرٍ، وَأَبُو الْمُهَلَّبِ هُوَ مُطَرِّحُ بْنُ
يَزِيدَ، ضَعِيفٌ جِدًّا، وَأَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ صَدُوقٌ فِيهِ لَيْنٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (رَقْم: ٢٤) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي
«الْعِلَلِ» (٢٩٨/٢) - مِنْ طَرِيقِ رَقَبَةَ بْنِ مَسْقَلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْإِفْرِيقِيِّ،
عَنْ الْقَاسِمِ الشَّامِيِّ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ.

فَذَكَرْتُ فِي هَذَا الْقَاسِمِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «وَأَمَّا الْإِفْرِيقِيُّ فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَخْرٍ».

قُلْتُ: وَهَذَا الْإِسْنَادُ أَصَحُّ مِنْ إِسْنَادِ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ، فَإِنَّ رَقَبَةَ بْنَ مَسْقَلَةَ ثَقَّةً، وَابْنُ زَخْرٍ لَا يَزُودُ عَنِ الْقَاسِمِ إِلَّا بِوَاسِطَةِ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، فَعَادَ الْإِسْنَادُ كَالْأَوَّلِ.

١٧ - وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ:

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَغْنِيَّاتِ وَشِرَائِهِنَّ، وَأَكْلِ ثَمَنِهِنَّ وَكَسْبِهِنَّ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ تَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (رقم: ٦٧٥ - ترتيبه) قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُطَيْسٍ الْوَرَّاقُ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ رَشِيدٍ الْكُوفِيُّ أَبُو الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو نَاشِبُ بْنُ عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، نَاشِبُ بْنُ عَمْرٍو هَذَا مَجْهُولٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ» (مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٢٣٩/٤)، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ» (السُّنَنِ ٣٤٨/١).

أَمَّا قَوْلُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيِّ الرَّاوي عَنْهُ فِي إِسْنَادِهِ لَهُ: «حَدَّثَنَا نَاشِبُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: وَكَانَ ثَقَّةً صَائِمًا قَائِمًا، حَدَّثَنَا مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ» (الشُّعَبُ لِلْبَيْهَقِيِّ ٣٠٤/٣، تَارِيخُ دِمَشْقَ ٣٨١/٦١) فَهَذَا تَعْدِيلٌ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ؛ لَكُونَ قَائِلُهُ لَيْسَ مِنَ الْعَارِفِينَ بِنَقْدِ

الرُّجَالِ، بَلْ سُلَيْمَانُ هَذَا كَانَ مِنْ أَرْوَى النَّاسِ عَنِ الضُّعْفَاءِ
وَالْمَجْهُولِينَ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ صَدُوقٌ جَيِّدُ الْحَدِيثِ، لَكِنْ تَقَعُ الْمَنَاكِيرُ
فِي حَدِيثِهِ مِنْ جِهَةٍ مِنْ يَخْبِلُ عَنْهُمْ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ، فَمَثَلُهُ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ فِي مَرْتَبَةٍ مِنْ يُعْتَدُّ بِتَعْدِيلِهِ لَوْ سَلِمَ مِنْ مَعَارِضَةِ الْجَرْحِ، فَكَيْفَ
إِذَا عَارَضَهُ كَمَا هُوَ الشَّأْنُ هَهُنَا؟

وَشَيْخُ تَمَامِ كُنْتُ ذَكَرْتُ فِي التَّالِيفِ الْأَوَّلِ أَنِّي لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى
تَرْجَمَةٍ، ثُمَّ أَطْلَعْتُ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَقَالَ فِيهِ الْحَافِظُ
النَّاقِدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْكُتَّانِيُّ: «كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا» (ذِيلُ تَارِيخِ مَوْلِدِ الْعُلَمَاءِ
وَوَفَايَاهُمْ، النَّصُّ: ٢٢، تَارِيخُ دِمَشْقِ ٣٦٠/٥).

وَشَيْخُهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَمْ أَقِفْ لَهُ بَعْدُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، وَلَيْسَ هَذَا
بِمَوْثُرٍ فِي الْحَدِيثِ شَيْئًا، إِذْ عَلَّتُهُ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلًا.

١٨ - وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ:

نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَغْنِيَّاتِ وَالنَّوَاحَاتِ، وَهِيَ شِرَائِهِنَّ،
وَيَبِيعُهُنَّ، وَتِجَارَةٌ فِيهِنَّ، وَقَالَ: «كُتِبَهُنَّ حَرَامٌ».

حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (رَقْمٌ: ٥٢٧) - وَعَنْهُ: ابْنُ عَدِيٍّ (٤٦١/٢) - قَالَ:
حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَذْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الصُّدَائِيُّ، عَنِ
الْحَارِثِ بْنِ تَبْهَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، بِهِ مَرْفُوعًا.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «وَلَا أَعْلَمُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ الْحَارِثِ، وَلَا عَنِ الْحَارِثِ غَيْرَ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ
الصُّدَائِيِّ».

وَذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ (ص: ٨٢) وَأَعْلَهُ بِالْحَارِثِيِّ ابْنَ نُبَهَانَ وَالْأَعْوَرِ، وَقَالَ: «الْحَمْلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْحَارِثِ بْنِ نُبَهَانَ، وَإِنْ كَانَ فِي الْإِسْنَادِ مِنَ الضَّعْفَاءِ غَيْرُهُ».

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٩١/٤): «فِيهِ ابْنُ نُبَهَانَ وَهُوَ مَتْرُوكٌ».

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، الصَّدَاقِيُّ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ، وَالْحَارِثُ بْنُ نُبَهَانَ مَتْرُوكٌ - كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ - مَنكُرُ الْحَدِيثِ، وَالْحَارِثُ الْأَعْوَرُ رَاوِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ضَعِيفٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ (كَمَا فِي «الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ» لِابْنِ رُشْدٍ ٥٤١/١٨) قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ نُبَهَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوَابٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيٍّ.

قُلْتُ: فَهَذَا بَرَأُ سَاحَةِ الصَّدَاقِيِّ مِنْ عَهْدَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِيهِ ابْنُ نُبَهَانَ رَاوِيًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي إِسْحَاقَ، كَمَا أَسْقَطَ مِنْهُ الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ فَالْعَهْدَةُ فِيهِ عَلَى ابْنِ نُبَهَانَ كَمَا قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ.

١٩ - وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ، مَرْفُوعًا:

«إِنَّ اللَّهَ ﷻ حَرَّمَ الْقَيْنَةَ، وَبَيْعَهَا، وَتَمَنُّهَا، وَتَغْلِيمَهَا، وَالْإِسْتِمَاعَ إِلَيْهَا»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦].
حَدِيثٌ مُنكَرٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ٢٥) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ» (٢٩٩/٢) - قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّرْمِذِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ مَرْفُوعًا.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، غيرُ لَيْثِ بنِ أَبِي سُلَيْمٍ فإنه ضَعِيفٌ مُخْلَطٌ، وَلَيْسَ لهذا الإسنادِ علَّةٌ ظاهرةٌ سِوَاهُ.

لَكِنِّي وَجَدْتُ جَعْفَرَ بنَ سُلَيْمَانَ قد رَوَاهُ عن لَيْثٍ بواسطةٍ، فَذَكَرَ في غيرِ هذا الإسنادِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ رَجُلَيْنِ اسْقَطَهُمَا هُنَا.

فأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (٢٦٠/٥ رقم: ٤٥١٠) مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بنِ سَعِيدٍ، وَكَذَا (٤٣٠/٧ رقم: ٦٨٣٥ و ٢٤٦/٩ رقم: ٨٥٣٦) وَالْعَبَّاسُ الدُّورِيُّ - كما في «المحلى» (٥٦/٩) - مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ بنِ كَثِيرٍ العَبْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ عن سَعِيدِ بنِ أَبِي رَزِينٍ، عن أَخِيهِ، عن لَيْثٍ، بِإِسْنَادِهِ به مرفوعاً:

«إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْفِتْنَةَ وَبَيْنَعَهَا، وَثَمَنَهَا، وَتَعْلِيمَهَا، وَالْإِسْتِمَاعَ إِلَيْهَا».

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَزُوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي رَزِينٍ إِلَّا جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ».

وَقَالَ في المَوْضِعِ الثَّانِي: «لَا يُزَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ ابْنِ سَابِطٍ عن عَائِشَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ».

قلت: كَذَا قَالَ، وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ قَبْلُ عن قُتَيْبَةَ مُتَابِعاً لِمُحَمَّدِ بنِ كَثِيرٍ، فَسُبْحَانَ مَنْ لَهُ الْكَمَالُ! وَلَكِنَّهُ ذَكَرَهُ على الصُّوَابِ في المَوْضِعِ الثَّالِثِ، فَقَالَ: «تَفَرَّدَ بِهِ جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ».

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «فِي لَيْثٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَسَعِيدُ بنُ أَبِي رَزِينٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، عن أَخِيهِ، وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَنْ أَخِيهِ؟ هُوَ مَا يُعْرَفُ وَقَدْ سُمِّيَ، فَكَيْفَ أَخُوهُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ؟!».

وَقَالَ فِي «رِسَالَةِ الْغِنَاءِ» (ص: ٤٣٤ - مجموعة رسائله): «فِيهِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي رَزِينَ عَنْ أَخِيهِ، وَكِلَاهُمَا لَا يَذَرِي أَحَدٌ مِنْهُمَا».

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١٤/٦): «لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ».

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٩١/٤): «فِيهِ اثْنَانِ لَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُمَا، وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ».

وَكَذَا ضَعَّفَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي «تَخْرِيجِ الْإِحْيَاءِ» (٢٨٤/٢).

قُلْتُ: وَلَمْ أَرِ أَحَدًا ذَكَرَ لَيْثًا بِالتَّدْلِيسِ، وَإِنَّمَا ضَعَّفُوهُ لِتَخْلِيطِهِ وَاضْطِرَابِهِ.

وَهَذَا الْإِسْنَادُ بِالزِّيَادَةِ فِيهِ أَصَحُّ مِنْ إِسْنَادِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا، فَإِنَّهُ جَاءَ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ عَنْ جَعْفَرٍ.

تَحَصَّلَ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ وَاهٍ لِعِلَلِ ثَلَاثٍ: ضَعْفُ لَيْثٍ، وَجَهَالَةُ ابْنِ أَبِي رَزِينَ وَأَخِيهِ.

ثُمَّ وَجَدْتُ الْحَدِيثَ خَرَجَهُ الرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (رقم: ١١٩٢) قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ. وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رقم: ٢٣) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ الْجُسَيْمِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَوْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا:

«لَا يَجِلُّ بَيْعُ الْمَغْنِيَّاتِ، وَلَا تَعْلِيمُهُنَّ، وَلَا شِرَاهُنَّ، وَلَا أَكْلُ أَثْمَانِهِنَّ».

لَفْظُ الرُّوْيَانِيِّ مُخْتَصَرٌ.

قُلْتُ: فهذا بُرْهَانٌ عَلَى تَخْلِيصِ نَيْثٍ فِي الْإِسْنَادِ، فَتَأَمَّلْ! فَكَانَتْهُ عَادَةً بِهِ لِنُسَخَةِ ابْنِ زُخْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَالتَّتِي هِيَ لَابْنِ زُخْرٍ بِوَاسِطَةِ الْأَلْهَانِيِّ الْهَالِكِ الَّذِي شَرَحْتُ أَمْرَهُ قَبْلَ هَذَا، وَزَادَ فِيهِ لَيْثٌ تَخْلِيصًا بِجَعْلِهِ تَارَةً مِنْ مُسْنَدِ عَائِشَةَ وَتَارَةً مِنْ مُسْنَدِ أَبِي أُمَامَةَ، وَاعْلَمْ أَنَّ لَيْثًا مَذْكُورَ بِالرَّوَايَةِ عَنْ ابْنِ زُخْرٍ، كَمَا أَنَّ الْقَاسِمَ صَاحِبَ أَبِي أُمَامَةَ مَذْكُورَ بِالرَّوَايَةِ عَنْ عَائِشَةَ، فَلَا يَذْهَبُ الْفَكْرُ إِلَى الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَلَا إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ آخِرَ.

٢٠ - وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، مَرْفُوعًا:

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْغِنَاءِ، وَالِاسْتِمَاعِ إِلَى الْغِنَاءِ، وَنَهَى عَنِ الْغِيْبَةِ، وَعَنِ الْاسْتِمَاعِ إِلَى الْغِيْبَةِ، وَعَنِ النَّثْمَةِ، وَالِاسْتِمَاعِ إِلَى النَّثْمَةِ». حَدِيثٌ مَنكَرٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٢٢٦/٨) وَأَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ الْمَالِكِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ق: ١٧٩/ب - ١٨٠/أ) مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عِيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مَرْوَانَ السُّلَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَاطُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَفَعَهُ، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٠٠/٣) رَقْم: ٢٤١٤ وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (٩٦/٤) رَقْم: ٤٨٧٩ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُسْلِمٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ الْكَشِّيِّ الْحَافِظِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مَرْوَانَ، بِإِسْنَادِهِ بِالنُّهْيِ عَنِ النَّثْمَةِ لَهُمَا، وَعَنِ الْغِيْبَةِ لِأَبِي نُعَيْمٍ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْغِنَاءِ.

كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْهَيْثُمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٩١/٨) عَنْ «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»
لِلطَّبْرَانِيِّ، مِنْ نَفْسِ الطَّرِيقِ.

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَزَوْهُ عَنْ مَيْمُونٍ إِلَّا فَرَاثٌ، تَفَرَّدَ بِهِ الْحَكَمُ».

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «مِنْ مَفَارِيدِ فَرَاثِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ مَيْمُونٍ».

وَقَالَ الْهَيْثُمِيُّ: «فِيهِ فَرَاثُ بْنُ السَّائِبِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ وَزِيَادَةٌ، فَتَأَمَّلْ فِيهِ عِبَارَاتِهِمْ:

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «قَرِيبٌ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ الطَّحَّانِ فِي
مَيْمُونٍ، يُتَّهَمُ بِمَا يُتَّهَمُ بِهِ ذَاكَ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»،
وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «تَرَكَوْهُ، مَنَكْرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «سَكَتُوا عَنْهُ»،
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مَنَكْرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو
زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وَالْجَوْزْجَانِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ
سُفْيَانَ: «مَتْرُوكٌ مَهْجُورٌ»، كَمَا ذَكَرَهُ فِي آخِرِينَ مِنَ الْهَلَكِيِّ، وَقَالَ فِي
جَمِيعِهِمْ: «لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَشْغَلُوا أَنْفُسَهُمْ بِحَدِيثِ هَؤُلَاءِ»،
وَقَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَالسَّائِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ
ابْنُ حِبَّانَ: «كَانَ يَمُنُّ بِزَوْيِ الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ، وَيَأْتِي
بِالْمَعْضَلَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ وَلَا الرَّوَايَةُ عَنْهُ وَلَا
كِتَابَةُ حَدِيثِهِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِبَارِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «أَحَادِيثُهُ عَنْ
مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ مَنَاقِيرُ»^(١).

(١) نُصُوصٌ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ مِنَ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ: الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ عَنْ أَحْمَدَ، رَوَايَةُ
الْمَيْمُونِيِّ (النُّص: ٣٥٣)، تَارِيخُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (٤٢١/٤)، سَوَالَاتُ ابْنِ الْجُنَيْدِ
لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (النُّص: ٢٢٥)، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ، لِلْبُخَارِيِّ (١٣٠/٤)، =

لَطِيفَةٌ:

أوردَ يعقوبُ بنُ سُفْيَانَ بعدَ عبارَتِهِ المذكورَةِ في الهَلَكى الَّذِينَ عَدُّ فراتاً فيهِم، بإسنادٍ صَحِيحٍ عَنِ الإمامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، قَالَ:

«لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَشْغَلَ نَفْسَهُ بِكِتَابَةِ أَحَادِيثِ الضَّعَافِ، فَإِنَّ أَقْلَ مَا فِيهِ أَنْ يَقْوَتَهُ بِقَدْرِ مَا يَكْتُبُ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الضَّعْفِ أَنْ يَقْوَتَهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَاتِ».

قُلْتُ: إِذَا كَانَ هَذَا فِي مَجَرَّدِ كِتَابَتِهَا وَرَوَايَتِهَا، فَكَيْفَ بِالاحتِجَاجِ بِهَا، كَمَا فَعَلْتَ طَائِفَةٌ بِمِثْلِ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ بِابِ الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى؟

٢١ - وَرَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ:

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَسْنَعٍ، وَأَنَا أَتَهَاكُمُ عَنْهُمْ، إِلَّا إِنْ مِنْهُمْ: التَّوْحُّ، وَالْغِنَاءُ، وَالتَّصَاوِيرُ، وَالشُّغْرُ، وَالذَّهَبُ، وَجُلُودُ السَّبَاعِ، وَالتَّبَرُّجُ، وَالْحَرِيرُ.
حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (٢٣٤/١/٤) وَأَبُو يَعْلَى (٣٦٤/١٣) رَقْم: ٧٣٧٤) وَالذُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى» (٥٠/٢) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٧٣/١٩) رَقْم: ٨٧٧، ٨٧٨) وَقَاسَمُ بْنُ أَصْبَغٍ - كَمَا فِي «الْمَحَلَّى» (٥٧/٩) - وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» (٢٧٩/٥٠، ٢٨٠) مِنْ طَرِيقِ

= التَّارِيخِ الْاَوْسَطُ، لِلْبُخَارِيِّ (١٠٨/٢)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٨٠/٧)، الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ، لِيَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ (٤٤٩/٢، ١٤١/٣)، الْكُنَى، لِمُسْلِمٍ (٨٠١/٢)، أَحْوَالُ الرِّجَالِ، لِلجَوَزْجَانِيِّ (النَّص: ٣٢٣)، الضَّعَفَاءُ، لِلنَّسَائِيِّ (النَّص: ٥١٢)، الْمَجْرُوحِينَ، لِابْنِ جِبَّانٍ (٢٠٧/٢)، الْكَامِلُ، لِابْنِ عَدِيٍّ (١٣٦/٧)، السُّنَنِ، لِلدَّارَقُطْنِيِّ (٧٢/٢).

مُحَمَّدُ بْنُ مُهَاجِرٍ، عَنْ كَيْسَانَ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: فَذَكَرَهُ.

وَزَادَ الْبُخَارِيُّ التَّاسِعَةَ «الْحَدِيدَ»، وَالذُّوْلَابِيَّ «الْحَزَّ»، كَمَا قَالَ: «الْجُلُوسُ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ»، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ: «الْجِرَّ» بَدَلَ «الْحَزَّ»، وَالتَّصْحِيفُ فِي مِثْلِهَا مُحْتَمَلٌ، وَفِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي لَمْ يَذْكُرْ جُلُودَ السَّبَاعِ وَلَا التَّبْرِجَ، وَزَادَ «السُّرُوجَ»، فَكَأَنَّهَا تَحْرِيفُ، وَزَادَ ابْنُ عَسَاكِرَ مَرَّةً مِنْ طَرِيقِ الْمُقَرِّي عَنْ أَبِي يَعْلَى: «الْفَخْرَ»، وَمَرَّةً ذَكَرَ سِتَّةَ أَشْيَاءَ مِنْهَا، فَاسْقَطَ الشُّغْرَ وَالذَّهَبَ وَجُلُودَ السَّبَاعِ، وَزَادَ: «وَالْحَدِيدَ» يَعْنِي الْخَاتَمَ، كَمَا وَقَعَ عِنْدَهُ فِي إِحْدَى الطُّرُقِ: «حَرَّمَ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ لَا أَحْفَظُ عَدَدَهُنَّ» وَلَمْ يَذْكُرْهُنَّ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعْفُهُ ابْنُ حَزْمٍ بِقَوْلِهِ: «مُحَمَّدُ بْنُ مُهَاجِرٍ ضَعِيفٌ، وَكَيْسَانُ مَجْهُولٌ».

وَقَالَ فِي «رِسَالَةِ الْغِنَاءِ» (ص: ٤٣٤ - مَجْمُوعَةُ رَسَائِلِهِ): «فِيهِ كَيْسَانٌ، وَلَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُهَاجِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

قُلْتُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُهَاجِرٍ هَذَا شَامِي ثِقَّةٌ، وَثِقَةُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَدُخَيْنٌ وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ وَالْعِجْلِيُّ وَابْنُ جِبَّانَ، وَلَمْ يَجْرَحْهُ أَحَدٌ غَيْرُ ابْنِ حَزْمٍ، فَقَوْلُهُ: «ضَعِيفٌ» غَلَطٌ.

وَأَمَّا كَيْسَانُ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ، فَهُوَ أَبُو حَرِيرٍ، كَمَا كَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ الْبَهْرَانِيُّ الْجَمَصِيُّ، كَمَا سَيَأْتِي، وَهُوَ شَامِي مَجْهُولٌ، لَا يُعْرَفُ أَمْرُهُ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٤/١/٤)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (١٦٥/٢/٣) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (٣٤٠/٥)

على مَنَهَجِهِ فِي إِذْخَالِ الْمَسَاتِيرِ وَطَائِفَةِ مِنَ الْمَجَاهِيلِ فِي جُمْلَةِ الثَّقَاتِ،
وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «لَا شَيْءَ، مَجْهُولٌ، وَقِيلَ: أَبُو جَرِيرٍ» (سؤالات
الْبَرْقَانِيِّ، النَّص: ٦١٣).

وَتُرْجِمَ لَهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٥٨١/٥) وَفُرُوعِهِ نَحْتُ: (حَرِيزُ،
وَيُقَالُ: أَبُو حَرِيزٍ، مَوْلَى مُعَاوِيَةَ)، تَبَعًا لِمَا خَرَّجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (رَقْم: ١٥٨٠)
قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرِيزُ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ، قَالَ: خَطَبَ مُعَاوِيَةُ
بِحُمْصَ، فَذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّوْجِ.

قُلْتُ: هَذَا جُزْءٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَخْرُجِ قَبْلُ مِنْ رِوَايَةِ كَيْسَانَ مَوْلَى
مُعَاوِيَةَ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٣٩٣/٥) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ
عَمَّارٍ، بِإِسْنَادِهِ كَابِنِ مَاجَةَ، لَكِنْ قَالَ فِي مَتْنِهِ:

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ سَبْعَةَ أَشْيَاءَ، فَذَكَرَ مَا فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ
مُهَاجِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْغِنَاءَ.

وَالصُّوَابُ فِي الرَّاوي: (أَبُو حَرِيزٍ)، لَكِنْ كَانَ لِرِوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ
عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ أَقَاوِيلُ، فَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ عَدِيٍّ كَمَا
رَأَيْتُ.

وُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (٨١/١/٣) عَنْ هَاشِمِ بْنِ خَارِجَةَ،
أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، وَفِيهِ: (عَنْ أَبِي حَرِيزٍ، أَوْ حَرِيزٍ)، وَذَكَرَ الْمُتَنَ بِالنَّهْيِ
عَنْ سَنَعٍ، لَكِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى ذِكْرِ النَّوْجِ، وَقَالَ بَعْدَهُ: «وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ
مُهَاجِرٍ عَنْ كَيْسَانَ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

وخرَّجَه الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٧٣/١٩) رَقْم: (٨٧٦) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْمَرْيُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٥٨٢/٥) - مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ خَالِدِ الْحَرَّانِيِّ، وَابْنُ عَسَاكِرَ (٢٧٩/٥٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، بِإِسْنَادِهِ، وَفِيهِ: (عَنْ أَبِي حَرِيرٍ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ)، وَمَتْنُ الطَّبْرَانِيِّ بِتَحْرِيمِ سَبْعَةِ أَشْيَاءَ، لَيْسَ فِيهَا الْغِنَاءُ وَالتَّبْرِجُ، وَمَتْنُ ابْنِ عَسَاكِرَ بِتَحْرِيمِ سَبْعَةٍ لَيْسَ فِيهَا الْغِنَاءُ.

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ بَعْدَ رَوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ: «هَكَذَا قَالَ: عَنْ حَرِيرٍ، وَهُوَ وَهْمٌ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي حَرِيرٍ، وَاسْمُهُ كَيْسَانٌ» (الْكُنَى ١٥٤/٤).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣١/٢٨) رَقْم: (١٦٩٣٥) قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ - يَعْنِي إِسْمَاعِيلَ - ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي حَرِيرٍ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

خَطَبَ النَّاسَ مُعَاوِيَةُ بِحُمْصَ، فَذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ سَبْعَةَ أَشْيَاءَ: وَإِنِّي أَبْلُغُكُمْ ذَلِكَ وَأَنْهَأُكُمْ عَنْهُ، مِنْهُنَّ: التَّوَخُّ، وَالتَّشْعُرُ، وَالتَّصَاوِيرُ، وَالتَّبْرِجُ، وَجُلُودُ السَّبَاعِ، وَالذَّهَبُ، وَالْحَرِيرُ.

فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ، وَلَيْسَ فِيهَا الْغِنَاءُ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِيمَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ آنِفًا، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجَمَةِ (كَيْسَانَ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ) إِلَى أَنَّ أَبَا حَرِيرٍ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ هُوَ نَفْسُهُ كَيْسَانُ، وَالْحَدِيثُ وَاحِدٌ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَذْهَبُ الْبُخَارِيِّ كَذَلِكَ، كَمَا يُشْعِرُ بِهِ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ آنِفًا عَنْ تَرْجَمَةِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ الْبَهْرَانِيِّ)، بِتَأَكُّدِ بَكُونِهِ لَمْ يَتَرَجَّمْهُ فِي (حَرِيرٍ)

ولا في «الكنى» في (أبي حريز)، ومثله ابن أبي حاتم في «الجزح والتعديل»، لكن المزي مال إلى التفريق، ومذهبه ضعيف.

فحاصل القول في هذا الحديث: أنه ضعيف من جهة الإسناد؛ لجهالة أبي حريز كيسان مولى معاوية، كما أن في مثبه اضطراباً ظاهراً، والنهي أو التحريم لبعض المذكرات فيه معروف بالأدلة الصحيحة، سوى الشعر والغناء، فالأدلة الصحيحة فيهما على خلاف هذا، وإنما ورد دُء الإكثار من الشعر.

٢٢ - ورؤي عن تسعة زهط من أصحاب رسول الله ﷺ، مرفوعاً:

نهي عن المزمار عند الثعنة، ونهي عن الدف، والكوبة، ونهي عن الرقص، ونهي عن كل ذي وتر، ونهي عن اللب كلبه:
نهي عن حضور اللب، وحضور الباطل، ونهي عن الغناء، وعن الاستماع إلى الغناء، ونهي عن تعليم الصبيان الغناء، وعن تعليم الفتيات^(١)، وعن ثمن المغنية، وعن أجر المغنية.
حديث موضوع.

أخرجه الحكيم الترمذي في «المنهيات» (ص: ٥، ٤٣، ٥٢، ٥٨، ٥٩) - مقطوعاً - وابن عدي (٥/٥٣٩) - بأصله - من طريق ضمرة بن ربيعة، عن عبادة بن كثير بن قيس الثقفي، عن عثمان الأعرج، عن الحسن أنه قال: حدثني تسعة^(٢) زهط من أصحاب

(١) في «تزيه الشريعة» لابن عراق الكنتاني: المغنيات.

(٢) في «الكامل» لابن عدي: سبعة.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو هُرَيْرَةَ الدُّوسِيُّ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَمَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، أَنَّهُ نَهَى، فَسَاقَ حَدِيثًا طَوِيلًا.

وَكَانَ الْحَكِيمُ سَاقَ إِسْنَادًا لَهُ قَبْلَ هَذَا، مِنْ طَرِيقِ رَجَاءِ بْنِ نُوحٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَوْشِبٌ، عَنْ الْحَسَنِ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي تِسْعَةُ زُهْطٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَمَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، أَنَّهُ نَهَى.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ سَاقِطٌ مُرَكَّبٌ مَوْضُوعٌ، آتَتْهُ عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ الثَّقَفِيُّ، فَإِنَّهُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، رَوَى أَحَادِيثَ كَذِبٍ.

قَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «لَا يَنْبَغِي لِحَكِيمٍ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي الْعِلْمِ، حَسْبُكَ عَنْهُ بِحَدِيثِ الثَّقَفِيِّ» (أَحْوَالُ الرُّجَالِ، النَّصُّ: ١٦).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ، فَقَالَ مُرَّةٌ: عَنْ عُثْمَانَ الْأَعْرَجِ، عَنْ الْحَسَنِ، وَقَالَ: الْحَسَنِ نَفْسِهِ، وَرَوَى عَنْهُ، . . . عَنْ عَبَادٍ عَنْ حَوْشِبٍ عَنِ الْحَسَنِ، وَجَاءَ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ، وَقَدْ مَرَّ مِنْ حَدِيثِ الْمَنَاهِي مَقْدَارُ ثَلَاثِ مِائَةِ حَدِيثٍ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَصَدَقَ ابْنُ عَدِيٍّ، قَدْ رَأَيْتُهَا، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَشْرُكْ مَثْنًا صَاحِبًا وَلَا سَقِيمًا، فِيهِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَذَا إِلَّا وَسَاقَهُ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْنَادِ الَّذِي رُكِبَهُ» وَذَكَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَفْتَرَى فِي

زَعِمَهُ أَنَّ الْحَسَنَ سَمِعَ مِنْ هَؤُلَاءِ، نَعَمْ سَمِعَ مِنْ مَغْقِلٍ وَعِمْرَانَ،
وَاخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» (تهذيب التهذيب ٢/٢٨٠ - ٢٨١).

قُلْتُ: وَكَذَا أَثَبَّتَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ سَمَاعَهُ مِنْ
ابْنِ عُمَرَ، وَأَنْسِ، وَفِي أَكْثَرِ ذَلِكَ خِلَافٌ^(١).

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي الْحَدِيثِ: «ضَعِيفٌ، لَا يُعْرَفُ» (شرح
مُشْكِلِ الْوَسِيطِ ١/٢٩٥).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «ضَعِيفٌ، بَلْ بَاطِلٌ» (المجموع شرح المهذب
١١٠/٢).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَضِلُّ لَهُ، بَلْ هُوَ مِنْ اخْتِلَاقِ
عِبَادِهِ» (التلخيص الخبير ١/١٠٣).

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ عَرَّاقٍ فِي «تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَخْبَارِ الشَّنِيعَةِ
الْمَوْضُوعَةِ» (٣٩٧/٢ - ٤٠١).

٢٣ - وَذُوِّي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً:

«ثَلَاثَةٌ لَا حُزْمَةَ لَهُمْ: الثَّائِحَةُ لَا حُزْمَةَ لَهَا، مَلْعُونٌ كَسَبُهَا،
وَالْمَغْنِيَةُ لَا حُزْمَةَ لَهَا مَنَحُوقٌ مَالُهَا، مَلْعُونٌ مَنِ اتَّخَذَهَا، وَإِكْلُ الرِّبَا لَا
حُزْمَةَ لَهُ، مَمْنُوقٌ مَالُهُ».

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ.

أَخْرَجَهُ الذَّيْلَمِيُّ (٦٨/٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ خَزَرٍ^(٢)،

(١) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص: ١٩٤ - ١٩٨).

(٢) في الأصل: خزاز، وهو خطأ، وصوابه ما أثبت (خزر) بالخاء المعجمة ثم زاي
مفتوحتين، ثم راء، الصوفي الهمداني، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣٣/٣)،
إكمال ابن ماكولا (٤٥٦/٢).

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الشَّامِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ مَرْفُوعًا.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ بِمَرَّةٍ، وَخَبَرٌ مُضْمَعٌ، مُسْتَلْسَلٌ بِالْعِلَلِ:

الْأَوَّلَى: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، يُعْرِفُ بِ(الطَّيَّانِ) الْأَضْبَهَانِيِّ، وَاحِدٌ جَدًّا، قَالَ الْجَوْزْقَانِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، مَجْهُولٌ» (الْأَبَاطِيلُ ١/٣٦٩، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ١/٦٢، لِسَانُ الْمِيزَانِ ١/١٠١).

الثَّانِيَةُ: الْحُسَيْنُ بْنُ الْقَاسِمِ، هُوَ الزَّاهِدُ الْأَضْبَهَانِيُّ، مَثْرُوكٌ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، قَالَهُ الْجَوْزْقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ» (١/٧٦، ٣٦٩).

الثَّالِثَةُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الشَّامِيُّ، هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمِ السَّكُونِيِّ، شَامِيٌّ سَكَنَ خُرَاسَانَ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «مَثْرُوكٌ، يَضَعُ الْحَدِيثَ» (سُؤَالَاتُ الْبَرْقَانِيِّ، النَّصُّ: ٤).

وَنَقَلَ الْجَوْزْقَانِيُّ عَنْ «الطَّبَقَاتِ بِهِمَذَانٍ» لِلْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَمَذَانِيِّ قَوْلَهُ: «سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الْحَافِظَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِالطَّيَّانِ الْأَضْبَهَانِيِّ؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْهُ بِأَضْبَهَانَ فَلَمْ يُعْرِفْ، وَلَا الْحُسَيْنُ الزَّاهِدُ عَرَفَ، وَلَا التَّفْسِيرُ الَّذِي رَوَاهُ، وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: قَدِمَ بِالكَرْخِ، فَأَخْرَجَ التَّفْسِيرَ، فَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ، وَأَخْرَجُوهُ وَخَاصَّتُهُ، بَلَّغَنِي أَنَّ أَبَا عُمَارَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ شَدِيدَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ حَتَّى أَخْرَجَهُ، وَقَبِلَ عِنْدَنَا وَسَمِعَ مِنْهُ لِقَاءَ الْعِنَايَةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالْعِلْمِ بِهَا» (الْأَبَاطِيلُ ١/٣٦٩ - ٣٧٠).

قُلْتُ: وَبَيَّنَّ إِسْمَاعِيلُ هَذَا رَاوِي «التَّفْسِيرِ» وَابْنِ عَبَّاسٍ وَاسِطَةً، فَهُوَ يَرَوِي عَنْ جُوَيْرٍ عَنِ الصَّحَّاحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهَذَا مِنْ أَوْهَى أَسَانِيدِ التَّفْسِيرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، جَوَيْزٌ هُوَ ابْنُ
سَعِيدٍ الْأَزْدِيُّ مَتْرُوكٌ وَاهٍ، وَالضُّحَّاكُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

فَهَاتَانِ إِذَا عُلَّتَانِ آخَرَيَانِ، أَتَمَّتَا خَفْسًا، وَوَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ كَافِيَةٌ
لِلْإِسْقَاطِ الْخَبِيرِ.

٢٤ - وَذِكْرُ مَرْفُوعًا:

«لَعَنَ اللَّهُ الْمَغْنِيَّ وَالْمَغْنَى لَهُ».

لَا أَضِلُّ لَهُ.

ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مَنَسُوبًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا السِّيَاقِ،
وَلَهُ سِيَاقٌ آخَرُ يَأْتِي قَرِيبًا (رَقْم: ٣٠).

وَقَدْ سُئِلَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَلْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ
الْمَغْنِيَّ وَالْمَغْنَى لَهُ»؟ فَاجَابَ: «لَمْ يَصِحَّ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ» (فَتَاوَى
النَّوَوِيِّ، ص: ٢٨٨).

قُلْتُ: لَكِنْ وَرَدَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ٤٧) - وَمِنْ
طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْب» (٢٧٩/٤ - ٢٨٠ رَقْم: ٥١٠٥) - قَالَ:
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ
سَلْمَانَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: لَعِنَ الْمَغْنِيَّ وَالْمَغْنَى لَهُ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ إِلَى الشَّعْبِيِّ، الْقَاسِمُ بْنُ سَلْمَانَ مَجْهُولُ
الْحَالِ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (١٦٥/١/٤) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا
وَلَا تَغْدِيلًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَانَ فِي «الثَّقَات» (٣٣٦/٧)، وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَى

عنه عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، وَهَذَا رَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، وَهُوَ الْخُرَيْبِيُّ،
فَارْتَفَعَتْ عَنْهُ جِهَالُهُ عَيْنُهُ، وَبَقِيَتْ جِهَالُهُ حَالَهُ.

وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ أَضْلُ الْخَبَرِ، فَتَسَبَّهَ بَعْضُهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَرُوِيَ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً، وَهُوَ مَنْكَرٌ، وَسَيِّئٌ
(رقم: ٣٠).

٢٥ - وَرُوِيَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعاً:

«إِنَّ اللَّهَ يُنْفِضُ صَوْتَ الْخُلَخَالِ كَمَا يُنْفِضُ الْغِنَاءَ، يُعَاقِبُ صَاحِبَهُ
كَمَا يُعَاقِبُ الْأَمْرَ بِهِ، لَا تَلْبَسُ خُلَخَالًا ذَاتَ صَوْتٍ إِلَّا مَلْعُونَةٌ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَمَثْنٌ بَاطِلٌ.

أَخْرَجَهُ الذَّيْلِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ» (٢٤٤/١ - زَهْر) مِنْ طَرِيقِ
أَبِي سَهْلٍ الْأَنْمَارِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَاقَانِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ
مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ
لَهْيَعَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، بِهِ مَرْفُوعاً.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، ابْنُ لَهْيَعَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، اخْتَلَطَ
فَسَاءَ حِفْظُهُ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ الْجُوزْجَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ»
(٢٣٩/٢): «مَجْرُوحٌ»، وَفِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَلَا أَحْسَبُ
لِهَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقِدَمِ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى زَمَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ أَضْلاً.

٢٦ - وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً:

«مَنْ مَاتَ وَعِنْدَهُ جَارِيَةٌ مُعْتَنِيَةٌ فَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِ».

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ.

ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى» (٥٧/٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ الْمَالِكِيِّ، قَالَ: رَوَى هَاشِمُ بْنُ نَاصِحٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ مَرْفُوعاً.

كَانَ ابْنُ حَزْمٍ أَوْرَدَ هَذَا الْحَدِيثَ عَقِبَ الْحَدِيثِ الثَّالِي (رَقْم: ٢٩)، وَقَدَحَ فِي ابْنِ شُعْبَانَ قَدْحاً شَدِيداً، إِذْ جَاءَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِهِ أَيْضاً، فَقَالَ: «وَابْنُ شُعْبَانَ فِي الْمَالِكِيِّينَ نَظِيرُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعٍ فِي الْحَنَفِيِّينَ، قَدْ تَأْمَلْنَا حَدِيثَهُمَا فَوَجَدْنَا فِيهِ الْبَلَاءَ الْمُبِينُ، وَالْكَذِبَ الْبَحْثُ، وَالْوَضْعَ اللَّائِحَ وَعَظِيمَ الْفَضَائِحَ، فَإِذَا تَغَيَّرَ ذِكْرُهُمَا، أَوْ اخْتَلَطَتْ كُتُبُهُمَا، وَإِذَا تَعَمَّدَا الرِّوَايَةَ عَنْ كُلِّ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ، مِنْ كَذَّابٍ، وَمُغْفَلٍ يَقْبَلُ التَّلْفِيقَ، وَإِذَا التَّالِثَةُ وَهِيَ ثَالِثَةُ الْأَثْنَيْنِ أَنْ يَكُونَ الْبَلَاءُ مِنْ قِبَلِهِمَا».

كَذَا قَالَ، وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شُعْبَانَ، قَالَ: «هَاشِمٌ وَعُمَرُ مَجْهُولَانِ، وَمَكْحُولٌ لَمْ يَلْقَ عَائِشَةَ».

وَقَالَ فِي «رِسَالَةِ الْغَنَاءِ» (ص: ٤٣٥ - مَجْمُوعَةُ رِسَائِلِهِ): «عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَلْقَها قَطُّ وَلَا أَدْرَكْها، وَفِيهِ أَيْضاً مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَهُوَ هَاشِمُ بْنُ نَاصِحٍ، وَعُمَرُ بْنُ مُوسَى، وَهُوَ أَيْضاً مُنْقَطِعٌ».

قُلْتُ: التَّحْقِيقُ أَنَّ عَلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ جَهَالَةُ هَاشِمٍ، وَوَهَاءُ عُمَرَ.

فَأَمَّا هَاشِمٌ فَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (٢٩٠/٤) وَحَكَى قَوْلَ ابْنِ حَزْمٍ فِيهِ: «لَا يُعْرَفُ» وَأَقْرَبَهُ.

وَأَمَّا عُمَرُ بْنُ مُوسَى فَلَيْسَ بِمَجْهُولٍ، بَلْ هُوَ مَعْرُوفٌ، وَلَكِنْ بِالْكَذِبِ وَرَضْعِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ مُوسَى بْنِ وَجِيهِ الْجَنْصِيِّ، يَزُورُ عَنْ مَكْحُولٍ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ آفَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ فِي التَّحْقِيقِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٤٩٤/٣): «لَا يَبْصَحُ».

قُلْتُ: وَرُوي عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعِنْدَهُ مُغْنِيَةٌ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْخُلَلُ فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (ص: ١٤٤) هَكَذَا مِنْ قَوْلِ مَكْحُولٍ مَقْطُوعاً، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ أَبُو نُعَيْمٍ الْحَلَبِيُّ سَيِّئِي بَيَانٍ أَمْرِهِ قَرِيباً عِنْدَ الْحَدِيثِ (رَقْم: ٢٩).

أَمَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ خَزَمٍ مِنَ الطُّعْنِ عَلَى ابْنِ شَعْبَانَ وَابْنِ قَانِعٍ، فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ أَنْ تَكُونَ التُّهْمَةُ فِيمَا يَوْجَدُ فِي كُتُبِهِمَا مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ مِنْ قِبَلِهِمَا، بَلْ هُمَا إِمَامَانِ فَاضِلَّانِ، أَمَّا ابْنُ شَعْبَانَ فَفَقِيهٌ مَالِكِيٌّ مُقَدَّمٌ، وَمُصَنَّفٌ بَارِعٌ، مَعَ سُنَّةٍ وَاتِّبَاعٍ، وَلَا يُعْرِفُ لَابْنَ خَزَمٍ مُوَافِقٌ فِي جَرْجِهِ الَّذِي ذَكَرَ لَابْنَ شَعْبَانَ، وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَنَى عَلَى الظَّنِّ، لِمَا رَأَى فِي كُتُبِ ابْنِ شَعْبَانَ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ إِدْرَاةٌ بِكُتُبِ الرِّوَايَةِ يَعْلَمُ أَنَّ رِوَايَةَ الْمُنْكَرَاتِ شَائِعَةٌ فِي كُتُبِ الْكَثِيرِ مِنَ الْحَفَاطِ الْمَعْرُوفِينَ، وَعُذْرُهُمْ فِيهَا عَلَى حَذِّ الْجُمْلَةِ الْمَشْهُورَةِ: «مَنْ أَسْنَدَ فَقَدْ بَرَأَ» أَوْ «فَقَدْ أَحَالَ»، ذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ الْمُنْكَرَاتِ إِنَّمَا الْحُمْلُ فِيهَا عَلَى مَنْ فِي الْإِسْنَادِ مِنَ الضُّعَفَاءِ.

وَأَمَّا ابْنُ قَانِعٍ، فَقَدْ كَانَ أَبْرَعَ فِي الْحَدِيثِ وَرِجَالِهِ مِنْ ابْنِ شَعْبَانَ، وَلَهُ فِيهِ مَصْنُفَاتٌ مَشْهُورَةٌ، مِنْ أَبْرَزِهَا «مُعْجَمُ الصُّحَابَةِ»، وَلَهُ كَلَامٌ فِي الرِّجَالِ، لَكِنَّهُ كَانَ يُخْطِئُ فِي حِفْظِهِ، وَيُثْبِتُ لَهُ فَلَا يَرْجِعُ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «كَانَ يَحْفَظُ وَيَعْلَمُ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُخْطِئُ وَيُصِرُّ عَلَى الْخَطَأِ» (سُؤَالَاتُ السَّهْمِيِّ، النَّص: ٣٣٤)، وَقَالَ: «يَعْتَمِدُ حِفْظَهُ وَيُخْطِئُ خَطَأً

كثيراً، ولا يَزِجُ عَنْهُ» (سؤالات السُّلَمِيِّ، النص: ١٩٠)، ولعلَّ هذا سَبَبُ قولِ البرقاني: «في حديثِهِ نَكْرَةٌ»، وَقَالَ: «أما البَغْدَادِيُّونَ فَيُوثِقُونَهُ، وَهُوَ عِنْدَنَا ضَعِيفٌ»، لَكِنَّ الخَطِيبَ اسْتَذْرَكَ عَلَيْهِ بقوله: «لا أدري لأَيِّ شَيْءٍ ضَعَّفَهُ البرقانيُّ، وقد كَانَ عبدُالباقِي مِنْ أَهْلِ العِلْمِ والدِّرَايَةِ والفَهْمِ، ورَأَيْتُ عَامَّةَ شُيُوخِنَا يُوثِقُونَهُ، وقد كَانَ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ» (تاريخ بغداد ٨٩/١١).

قلتُ: ليسَ لَجَزَجِ البرقاني سَبَبٌ مُفسِّرٌ غَيْرُ ما ذَكَرَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ مِنَ الخَطَأِ، أو ما ذَكَرُوا مِنْ اخْتِلَاطِهِ قَبْلَ موْتِهِ، وكلاهُمَا لا يَسْقُطُ بِهِ ابْنُ قانِعٍ، فَأَمَّا الخَطَأُ الَّذِي كَانَ يُصِرُّ عَلَيْهِ، فَذلكَ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ مِنْ تَمَكُّنِ حِفْظِهِ، وما لَمْ يَغْلِبِ الخَطَأُ عَلَى حَدِيثِ الرَّاوي فَإِنَّهُ لا يَسْقُطُ بِمَجْرُودٍ وَقَوَّعٍ ذلكَ مِنْهُ، وكتاب «مُعْجَم الصُّحَابَةِ» لابن قانِعٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَرَوِي ما يَرَوِي النَّاسُ، لَكِنْ لِمَا ذَكَرَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فَائِدَةٌ تَوْجِبُ قَدْرًا مِنَ الاحْتِياطِ فِي زِياداتِ ابْنِ قانِعٍ فِي الألفاظِ والمَتونِ، وَأَمَّا الاخْتِلَاطُ فَتأثيرُهُ جائِزٌ عَلَى ما سَمِعَهُ النَّاسُ مِنْهُ بَعْدَ ذلكَ، لَكِنْ يَتَبَنَّى أَنْ يُسْتَنَى مِنْ ذلكَ كُتُبُهُ المصنَّفَةُ.

وَحاصِلُ الأَمْرِ: أَنَّ ما رَمَى بِهِ ابْنُ حَزْمٍ هَذَيْنِ الإِمامَيْنِ لَيْسَ بِصَوَابٍ ولا مَقْبُولٍ، وإِنَّمَا العِلَّةُ فِيمَا يَقَعُ فِي حَدِيثِهِمَا مِنَ المَنكَراتِ مِنْ قِبَلِ غَيْرِهِمَا فِي الإِسْنادِ.

وأنظر الحديث الآتي.

٢٧ - وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً:

«مَنْ مَاتَ وَلَهُ قَبِيَّةٌ فَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِ».

حديثٌ مُنْكَرٌ.

ذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ فِي «كِتَابِ السَّمَاعِ» (ص: ٨٧)، قَالَ: «وَهُوَ حَدِيثٌ رَوَى بِإِسْنَادٍ مَجْهُولٍ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ مُضْعَبٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ».

ثُمَّ أَعْلَهُ بِخَارِجَةَ، فَقَالَ: «وَخَارِجَةُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ سَرَّخْسٍ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَقَوْلُهُ: «بِإِسْنَادٍ مَجْهُولٍ» عَلَّةٌ أُخْرَى.

وَعَزَاهُ الْهَيْتَمِيُّ فِي «كَفِّ الرُّعَاةِ» (٢/٢٧١ - مع الزَّوْاجِرِ) لِلْحَاكِمِ فِي «تَارِيخِهِ» وَالذُّيْلِيُّ، قَالَ: «وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ».

وَفِي «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (كَمَا فِي «كَنْزِ الْعَمَالِ» ١٥/٢٢٢): «وَفِيهِ دَاوُدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْخَوَّاصُّ عَنْ خَازِمِ بْنِ جَبَلَةَ، قَالَ الْأَزْدِيُّ: ضَعِيفٌ جَدًّا».

قُلْتُ: وَفِي تَرْجَمَةِ (خَازِمِ) مِنْ «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (٢/٣٧١): «عَنْ خَارِجَةَ بْنِ مُضْعَبٍ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الدُّورِيُّ: لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْإِسْنَادُ الْمَجْهُولُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ طَاهِرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

٢٨ - وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَتَغَنَّى مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «لَا صَلَاةَ لَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ مِثْلَهَا» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَةِ» (٢/١٣٩ رَقْم: ١٧٣٢)، وَمِنْ

طريقه: ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٣٣٦ رقم: ١٥٧٥)، من طريق أبي اليمان، عن سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن الربيع بن خثيم، عن عبدالله بن مسعود، به مرفوعاً.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الربيع، ما كتبناه إلا بهذا الإسناد».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لم يصح، قال يحيى بن معين: سعيد ليس بثقة، أحاديثه بواطيل، وقال النسائي: متروك الحديث».

قلت: كذلك قال ابن معين في «تاريخه» (٤/٤٢٢ النص: ٥٠٨٧) وليس فيه: «أحاديثه بواطيل»، إنما نقل هذا عنه الجوزجاني (أحوال الرجال، النص: ٣٠١)، وقول النسائي في «الضعفاء» (النص: ٢٨٣)، وقال البخاري: «مكرر الحديث» (التاريخ الكبير ١/٢/٤٧٨)، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، مكرر الحديث» (الجرح والتعديل ١/٢/٢٨)، وقال الدارقطني: «يتهم بوضع الحديث» (العلل ٥/٥٢).

وهذا حمصي يكنى أبا مهدي، وفي طبقته أو أنزل منه قليلاً سعيد بن سنان، كوفي، يكنى أبا سنان، صدوق عابد، روى له مسلم^(١).

٢٩ - وروى عن أنس بن مالك مرفوعاً:

«من جلس إلى قنينة فسمع منها، صَبَّ الله في أذنيه الأثك يوم القيامة».

حديث مكرر جداً.

(١) وانظر تعليقي على كتاب «الأسامي والكنى» للإمام أحمد بن حنبل (النص: ٣٨٩).

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى» (٥٧/٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ الْمَصْرِيِّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْعَمْرِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ بِحِفْظٍ، وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ الْحَلَبِيُّ - هُوَ أَبُو نُعَيْمٍ - ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بِهِ مَرْفُوعاً.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ عَقِبَهُ: «هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ مُرَكَّبٌ، فَضِيحَةٌ، مَا عُرِفَ قَطُّ مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ، وَلَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَلَا مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَلَا مِنْ جِهَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَكُلُّ مَنْ دُونَ ابْنِ الْمُبَارَكِ إِلَى ابْنِ شُعْبَانَ مَجْهُولُونَ» ثُمَّ ذَكَرَ الطُّغْنَ عَلَى ابْنِ شُعْبَانَ بِمَا أوردته عنه آنفاً عِنْدَ الْحَدِيثِ (رقم: ٢٦).

وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «اللَّسَانِ» (٣٤٩/٥) عَلَى تَجْهِيلِهِ مَنْ بَيَّنَّ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنَ شُعْبَانَ، فَقَالَ: «قُلْتُ: وَلَمْ يُصَبِّ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُمْ مَجْهُولُونَ، فَإِنَّ أَبَا نُعَيْمٍ وَيَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ مَشْهُورَانِ».

وَتَعَقَّبَهُ فِي تَرْجُمَةِ «أَحْمَدَ بْنَ الْعَمْرِ» (٣٥٠/١) - طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - فَقَالَ: «أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ عُبَيْدًا مِنْ شُيُوخِ أَبِي دَاوُدَ، وَبِهِ مَعْرُوفٌ، وَلَهُ تَرْجُمَةٌ فِي التَّهْذِيبِ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، وَأَمَّا . . .» ثُمَّ بَعْدَ هَذَا بَيَاضٌ.

قُلْتُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِيُّ الْخَشَّابُ، مَصْرِيٌّ لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٥١/٧) وَنَقَلَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ يُونُسَ قَوْلَهُ: «كَانَ صَالِحَ الْحَدِيثِ، وَكَانَ رَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَكَتَبَ غَرَائِبَ».

وَأَمَّا ابْنُ الْعَمْرِ، فَلَهُ كَذَلِكَ تَرْجَمَةٌ فِي «الْإِكْمَالِ» لِابْنِ مَأْكُولَا (٣٤/٧) و«تَارِيخُ دِمَشْقَ» (١٤٧/٥)، وَهُوَ حَمَصِيُّ صَدُوقَ.

وَأَمَّا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، فَتُسَبِّبُ إِلَى جَدِّهِ، وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، مِنْ شُبُوحِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ، دِمَشْقِيُّ ثَقَّةٌ، مُتَرَجِّمٌ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٢٣٤/٣٢).

فَهَذَا إِسْنَادٌ نَظِيفٌ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى أَبِي نُعَيْمٍ الْحَلَبِيِّ، لَمْ يُصَبِّ ابْنُ حَزْمٍ فِي تَجْهِيلِ رَوَاتِهِ.

وَأَمَّا الْبَلِيَّةُ فِيهِ مِنْ جَهَةِ أَبِي نُعَيْمٍ هَذَا.

فَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ الْحَدِيثَ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» مِنْ طَرِيقَيْنِ أَخْرَجَ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ (كَمَا فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» ٣٤٩/٥).

وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٢٦٣/٥١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصُّورِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَلَبِيُّ، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ الْبَاغَنْدِيُّ فِي «الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ حَدِيثِهِ» (كَمَا فِي «مَسْأَلَةِ السَّمَاعِ» لِابْنِ الْقَيْمِ، ص: ٤١٣ - ٤١٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ - هُوَ عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ الْحَلَبِيُّ - ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، بِإِسْنَادِهِ بِهِ، وَفِيهِ: «قَعْدٌ» بَدَلُ «جَلَسَ».

وَإِبْنُ الْقَيْمِ أَقْحَمُ فِي سِيَاقِ الْإِسْنَادِ بَعْدَ تَسْمِيَةِ أَبِي نُعَيْمٍ: «وَقَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ»، وَفِيهِ قُصُورٌ ظَاهِرٌ، ذَكَرَ التَّعْدِيلَ وَسَكَتَ عَنِ الْجَرْحِ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ - فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ حَجَرٍ عَنْ «غَرَائِبِ مَالِكٍ» - :

«تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو نُعَيْمٍ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَلَا يَثْبُتُ هَذَا عَنْ مَالِكٍ، وَلَا عَنِ ابْنِ الْمُنَكِّدِ».

وَذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ فِي «كِتَابِ السَّمَاعِ» (ص: ٨٤)، وَقَالَ: «وَأَبُو نُعَيْمٍ اسْمُهُ عُيَيْدُ بْنُ هِشَامٍ، مِنْ أَهْلِ حَلَبَ، ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَتَلَفَعْ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالْحَدِيثُ عَنْ مَالِكٍ مُنْكَرٌ جَدًّا، وَإِنَّمَا يُرَوَّى عَنْ ابْنِ الْمُنَكِّدِ مُرْسَلًا».

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ» (٣٠٠/٢)، وَنَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَوْلَهُ: «هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ».

وَهَذَا جَاءَ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ الْمَرْوُذِيِّ قَالَ: سُنَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ الْمُنَكِّدِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ جَلَسَ إِلَى قَيْتَةِ صُبٍّ فِي أَذُنِهِ الْآنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَقِيلَ لَهُ: رَوَاهُ رَجُلٌ بِحَلَبَ، وَحَسَّنُوا الثَّنَاءَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: «هَذَا بَاطِلٌ» (العلل، رواية المرؤذي وغيره، النص: ٢٥٥).

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٤٩٤/٣): «لَا يَصِحُّ».

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٧٩/١٦): «حَدِيثٌ وَاهٍ».

فَلْتُمْ: لَيْسَ فِي الْإِسْنَادِ مَنْ تُحْمَلُ عَلَيْهِ التَّكَارَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ غَيْرُ أَبِي نُعَيْمٍ الْحَلَبِيِّ، وَمَا هُوَ بِمَجْهُولٍ، بَلْ مَعْرُوفٌ، وَسَابِقٌ أَمْرُهُ عَلَى الْإِعْتِدَالِ، وَلِذَا قَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «صَدُوقٌ»، وَرَوَى عَنْهُ هُوَ وَأَبُو زُرْعَةَ (الجرح والتعديل ٥/١٣)، لَكِنْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «ثِقَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ، لُقِّنَ أَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ، لُقِّنَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثًا مُنْكَرًا».

(سؤالات الأَجْرِي، النَّص: ١٨٠٥)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»،
وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «حَدَّثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَالِكِ بْنِ
أَنَسٍ بِأَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا» (تهذيب الكمال ٢٤٤/١٩).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهِ عُيَيْنَدٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ
الدَّارَقُطَنِيِّ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِمَّا لُقِّنَهُ فَتَلَقَّنَهُ، وَعَلَى هَذَا يَنْتَزَلُ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ
بِهِ الْإِمَامَانِ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطَنِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا.

كَمَا يَتَبَيَّنُ لَكَ بِهِ تَسَاهُلُ بَلْ تَهَاوُنُ مَنْ صَحَّحَهُ مُسْتَدِلًّا بِهِ عَلَى
حُرْمَةِ السَّمَاعِ، فَإِنَّهُ رَضِيَ بِأَنْ يَنْسُبَ إِلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ فَمَالِكِ فابنِ
الْمُنَكْدِرِ فَأَنَسٍ، بَلْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يَقْطَعُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِأَنَّهُ لَا
أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا يَجُوزُ التَّعَلُّقُ بِحُكْمِ أَبِي حَاتِمٍ
الرَّازِيِّ فِي شَأْنِ الْحَلْبِيِّ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لُجُوهُ ثَلَاثَةٍ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ أَطْلَقَ عَلَيْهِ «صَدُوقٌ» وَضَفًّا عَامًّا، وَالشَّأْنُ هُنَا
فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَمَا يَتَفَرَّدُ بِهِ هَذَا الرَّجُلُ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ بِمَا لَا يُعْرَفُ
مِنْ حَدِيثِهِمْ خَاصًّا، فَلَوْ قُلْتُ: هُوَ صَدُوقٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَدِيثُهُ عَلَى هَذِهِ
الصِّفَةِ فَمُتَّجِهٌ.

ثَانِيهَا: أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ مِمَّنْ لَا تَبْلُغُ عِنْدَهُ عِبَارَةُ (صَدُوقٌ) مَبْلَغُ
الْإِحْتِجَاجِ بِإِطْلَاقٍ؛ لِمَا ذَكَرَهُ وَلَدُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ «الْجَرَحِ
وَالْتَّعْدِيلِ» (٣٧/١/١) فِي مَرَاتِبِ الرُّوَاةِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، قَالَ: «وَإِذَا
قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ صَدُوقٌ، أَوْ مُحَلُّهُ الصَّدَقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، فَهُوَ مِمَّنْ
يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ».

وَلِذَا كَانَ الصَّوَابُ مِنْ مَنَاجِحِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ

حديث الصدوق ليس بحجة إذا كان فرداً لا تحتمله الأصول، بل يلحق بالمنكرات^(١).

ثالثها: أن التعديل إذا جاء على خلاف الجرح، قدم الجرح إذا كان مفسراً مُذَرِّكَ الوجه، كما هو الشأن هنا؛ إما عند الجرح من زيادة العلم التي يجوز خفاؤها على المعدل.

٣٠ - وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:

لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّائِثَةَ، وَالْمُسْتَبَعَةَ، وَالْمَغْنَى، وَالْمَغْنَى لَهُ.
حديث منكر جداً.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ (٥٥/٦) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ يَاسِينَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيَّ حَدَّثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهِ مَرْفُوعاً.

ذَكَرَهُ فِي تَرْجَمَةِ (عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ)، وَهُوَ أَبُو حَفْصٍ الْمَدَائِنِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ لَهُ أَحَادِيثَ عَنْ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ، هَذَا أَحَدُهَا: «وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ»، وَقَالَ فِي (عُمَرُ): «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ».

وَأَعْلَهُ ابْنُ طَاهِرٍ (ص: ٨٤) بِهِ، وَبَعْلَةٌ أُخْرَى، هِيَ الْإِنْقِطَاعُ بَيْنَ الْحَسَنِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».
قلت: فالإسناد ضعيف جداً.

وَانْظُرْ مَا سَبَقَ بَيَانُهُ عِنْدَ الْحَدِيثِ (رقم: ٢٤) فِي لَعْنِ الْمَغْنَى وَالْمَغْنَى لَهُ.

(١) انظر كتابي: تحرير علوم الحديث (١/٥٧١، ٢/٦٦٤، ٨١٣ - ٨١٤).

٣١ - وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعاً:

«النَّظَرُ إِلَى الْمَغْنَبَةِ حَرَامٌ، وَغِنَاؤُهَا حَرَامٌ، وَتَمْنُّهَا حَرَامٌ، وَتَمْنُّهَا كَمَنْ الْكَلْبِ، وَتَمْنُّ الْكَلْبِ سُخْتٌ، وَمَنْ نَبَتَ لَحْمُهُ مِنَ السُّخْتِ فَلَيْلَى النَّارِ».

حَدِيثٌ مَكْرُوحٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ (١٣٨/٩) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حَرْبٍ. وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٨/١) رَقْم: (٨٧) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الثَّوْفَلِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، بِهِ مَرْفُوعاً.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْهَمْدَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (كَمَا فِي «نُزْهَةِ الْأَسْمَاعِ» لِابْنِ رَجَبٍ ق: ٣/ب) مِنْ طَرِيقِ الثَّوْفَلِيِّ، بِهِ.

تَفَرَّدَ بِهِ الثَّوْفَلِيُّ فِيمَا ذَكَرَ ابْنُ عَدِيٍّ، وَقَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ لَهُ عِدَّةُ أَحَادِيثَ: «لَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ، وَعَامَّةٌ مَا يَزُودُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ».

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٩١/٩) وَقَالَ: «فِيهِ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الثَّوْفَلِيُّ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ، ضَعْفُهُ جُمْهُورُ الْأَثَمَةِ، وَثِقَلُ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَضَعْفُهُ فِي أُخْرَى».

وَبِهِ أَعْلَاهُ أَيْضاً ابْنُ طَاهِرٍ فِي «كِتَابِ السَّمَاعِ» (ص: ٨٤ - ٨٥).

والتوفلي هذا قد تواطأت عبارات جمهورهم على جرحه وهائه،
فإليكها^(١):

فقال البخاري وأبو حاتم الرازي عن أحمد بن حنبل: «عنده مناكير»، وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: «ليس حديثه بذلك»، وقال ابن أبي خيثمة عنه: «ضعيف الحديث»، وقال يزيد بن الهيثم، وابن مخرز عنه: «ليس بشيء»، وقال علي بن المديني: «لا أزوي عنه شيئاً، ولا أحدث عنه شيئاً»، وقال أحمد بن صالح المصري: «ليس حديثه بشيء»، وقال البخاري: «ذهب الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكرو الحديث جداً»، وقال أبو زرعة الرازي: «منكر الحديث»، وفي «أسئلة البرذعي» عن أبي زرعة: «واهي الحديث» وغلط فيه القول جداً، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن عدي: «مضطرب الحديث، لا ينضبط ما يرويه»، وقال: «وعامة ما يرويه غير محفوظ»، وقال ابن جبان: «كان ممن ساء حفظه حتى كان يروي المقلوبات عن الثقات، ويأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بأثاره، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأساً، كان أحمد بن حنبل سيء الرأي فيه».

(١) مستفادة من المواضع التالية: التاريخ الكبير، للبخاري (٣٤٨/٢/٤)، التاريخ الأوسط، له (١٥٠/٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٧٩/٢/٤)، من كلام أبي زكريا، رواية: يزيد بن الهيثم (النس: ٣٨١)، معرفة الرجال، رواية: ابن مخرز (٥٧/١)، العلل الكبير، للترمذي (٩٧٥/٢)، أسئلة البرذعي لأبي زرعة (٣٩٩/٢)، الضعفاء، للنسائي (النس: ٦٧٦)، ضعفاء العقيلي (٣٨٥ - ٣٨٤/٤)، الكامل، لابن عدي (١٣٥/٩ - ١٣٦، ١٣٩ - ١٤٠)، المعجروحين، لابن جبان (١٠٢/٣).

فهذه عبارات الثَّقَادِ، أسهلها كما ترى عبارة ابن حبان، وكلها في توهينه، وأن العلة في ذلك غلبة المنكرات على حديثه، إذ الراوي عندهم لا يكون متروكاً حتى تندر موافقاته، وتغلب أفرادُه ومنكراته، ويروي عن المعروفين ما لا يعرف من رواية أصحابهم عنهم^(١).

شدَّ عما تقدَّم ثلاث عبارات:

فنقل عثمان الدارمي عن يحيى بن معين: «ما كان به بأس»^(٢).

ونقل الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل: «ليس به بأس»^(٣).

وقال محمد بن سعد: «ثقة»^(٤).

وهذه العبارات لا تقاوم ما تقدَّم من جرحه البين الشديد:

فأما نقل الدارمي فخلاف قول جمهور أصحاب ابن معين عنه، كما تقدَّم، والروايات عن يحيى بن معين إذا اختلفت كان الحكم لروايات البغداديين عنه، لا روايات الغرياء، وذلك لطول الملازمة، مع التأخر، إذ كان ابن معين في بغداد حتى خرج منها للحج سنة (٢٣٠) فتوفي في المدينة قبل أن يحج، رحمه الله.

وعليه فالدارمي من الغرياء، وابن أبي خيثمة وابن مُحَرِّز ويزيد بن الهيثم من أهل بغداد، والمقصود بهذا مراعاة القول الأخير ليحيى في الراوي.

(١) انظر بيان ذلك في كتابي: تحرير علوم الحديث (١/٤٥٦، ٦١١، ٦٢٥).

(٢) تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين (النص: ٨٨٣).

(٣) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان القسوي (١/٤٢٧).

(٤) الطبقات الكبرى (ص: ٣٩٠ - القسم المتتم).

وَأَمَّا الثَّقَلُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فنَقْلُ الْبُخَارِيِّ وَأَبِي حَاتِمٍ أَوْلَى مِنْ نَقْلِ ابْنِ زِيَادٍ، لِلْعَدِيدِ، وَإِمَامَةِ نَاقِلِ الْجَرْحِ وَفَهْمِهِ وَدِرَايَتِهِ مَعَ جَلَالَةِ ابْنِ زِيَادٍ، وَلِتَقْدِيمِ الْجَرْحِ عِنْدَ الثُّعَارِضِ، خُصُوصاً مَعَ وُضُوحِ وَجْهِهِ، فَإِنَّ جَرْحَ أَحْمَدَ مُفَسَّرٌ، فَيُحْمَلُ التَّعْدِيلُ عَلَى حَالٍ سَابِقٍ، وَكَأَنَّ أَمْرَ هَذَا الرَّجُلِ لَمْ يَظْهَرْ لِأَحْمَدَ وَابْنِ مَعِينٍ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ فَعَدَّاهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ بَعْدَ فَجْرَحَاهُ.

وَأَمَّا ابْنُ سَعْدٍ، فَتَعْدِيلُهُ وَجَرْحُهُ مُعْتَبَرٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي الدَّرَجَةِ الْمَقْدَمَةِ فِي ذَلِكَ، بَلْ لَهُ تَفَرُّدَاتٌ وَمُخَالَفَاتٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَقْدَهُ لَيْسَ بِالْمَتِينِ، خُصُوصاً عِنْدَمَا يُخَالَفُ غَيْرَهُ، وَلَا بِأَسَاسٍ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى تَعْدِيلِهِ وَجَرْحِهِ إِذَا لَمْ يَوْجِدْ لَهُ مُخَالَفٌ، أَمَّا عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ فَقَوْلُ غَيْرِهِ هُوَ الْمَقْدَمُ، خُصُوصاً مِنْ مِثْلِ مَنْ تَقَدَّمَ.

زِدْ عَلَيْهِ، أَنَّ تَعْدِيلَهُ جَارٍ عَلَى الْأَصْلِ فِي كَوْنِهِ لَمْ يَطْلُعْ فِي جُمْلَةٍ مَا عَلِمَ مِنْ حَدِيثِ الرَّأوِي عَلَى مَا يُقَدِّحُ عَلَيْهِ بِهِ، فَعَدَّاهُ، وَغَيْرُهُ قَدْ رَأَى ذَلِكَ فَجَرَّحَهُ، يَتَأَكَّدُ بِأَنَّ ابْنَ سَعْدٍ قَدِيمٌ، تَوَفَّى فِي الْأَطْهَرِ سَنَةِ (٢٣٠).

فَحَاصِلُ الْأَمْرِ أَنَّ الثُّوْفَلِيَّ هَذَا مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَتَعْدِيلُهُ شَادُّ ضَعِيفٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

٣٢ - وَرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، قَالَ:

بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي بَغْضِ سِكَكِ الْمَدِينَةِ، إِذْ مَرَّ بِشَابٍّ وَهُوَ يُغْنِي، فَوَقَّفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ يَا شَابُّ، هَلَّا بِالْقُرْآنِ تَتَغَنَّى؟»، قَالَهَا مِرَاراً.

حَدِيثٌ مُوَضَّوعٌ.

أَخْرَجَهُ الدُّبَيْلِيُّ (١٣٢/٢/٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ الْحَافِظِ، قَالَ:

حَدَّثَنَا ابْنُ حَمْدَانَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ هَارُونَ،
حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمَّازٍ، حَدَّثَنَا نَفِيعُ بْنُ الْحَارِثِ، سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ
يَقُولُ، بِهِ .

قلتُ: هذا إسنَادٌ مُظْلَمٌ، مُسَلَّسٌ بِالْمَتْرُوكِينَ:

عَمَّارُ بْنُ هَارُونَ، هُوَ أَبُو يَاسِرٍ الْمُسْتَمْلِي، بَصْرِيٌّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ
الرَّازِيُّ وَقَدْ كَانَ سَمِعَ مِنْهُ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ» وَتَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ
قَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ الْحَافِظُ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «ضَعِيفٌ، يَسْرِقُ
الْحَدِيثَ» وَقَالَ: «عَامَّةٌ مَا يَرُويهِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ»، وَلَمْ يَظْهَرْ أَمْرُهُ عَلَى
الْوَجْهِ لِابْنِ حَبَّانَ، فَذَكَرَهُ فِي «الثَّقَاتِ»، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ: «رَبَّمَا أَخْطَأُ»^(١).

وَالْهَيْثَمُ بْنُ جَمَّازٍ، هُوَ الْحَنْفِيُّ الْبَكَّاءُ، بَصْرِيٌّ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ
حَنْبَلٍ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ، تَرَكَ حَدِيثَهُ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»
وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «لَيْسَ بِذَاكَ»، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الدَّارِمِيِّ: «لَيْسَ
بَشَيْءٍ»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «كَانَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ضَعِيفًا»، وَقَالَ أَبُو
حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مَنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ
الرَّازِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ:
«مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ» وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «كَانَ مِنَ الْعَبَادِ وَالْبَكَّائِينَ، يَمُنُّ غَفَلَ
عَنِ الْحَدِيثِ وَالْحَفِظِ وَاشْتَعَلَ بِالْعِبَادَةِ، حَتَّى كَانَ يَرُوي المَعْضَلَاتِ عَنِ
الثَّقَاتِ تَوْهُمًا، فَلَمَّا ظَهَرَ ذَلِكَ مِنْهُ بَطَلَ الْاجْتِجَاعُ بِهِ»^(٢).

(١) انظر تُصَرِّصُهُم المَذْكُورَةَ فِيهِ فِي: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٩٤/١/٣)،
الضعفاء، للمُعَلِّي (٣١٩/٣)، الكامل، لابن عدي (١٤٢/٦، ١٤٣)، الثقات،
لابن حبان (٥١٨/٨).

(٢) انظر ههنا العبارات في: تاريخ يحيى بن معين (١٠٩/٤، ١٢٢، ١٣٣)، =

وَتُنْفَعُ بْنُ الْحَارِثِ، وَهُوَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى، كُوفِيٌّ، قَالَ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى، فَحَدَّثَنَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَعَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَقَلْنَا لِقَتَادَةَ: إِنَّ أَبَا دَاوُدَ يُحَدِّثُنَا - فَذَكَرَ هَؤُلَاءِ - ، فَقَالَ: «هَذَا رَجُلٌ كَذَّابٌ، إِنَّمَا كَانَ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ قَبْلَ طَاعُونِ الْجَارِفِ»^(١).

وَتَرَكَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ: «لَمْ يَكُنْ ثِقَةً»، وَقَالَ مَرَّةً: «لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ»، وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْفَلَّاسُ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ»، وَقَالَ: «ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، لَا أَكْتُبُ حَدِيثَهُ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «كَذَّابٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانٍ: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ الْأَشْيَاءَ الْمَوْضُوعَاتِ نَوْهَمًا، لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ وَلَا الرِّوَايَةُ عَنْهُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ الْاِعْتِبَارِ»^(٢).

= تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى (النص: ٨٤٤)، سؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني (النص: ٢٥٢)، الجرح والتعديل (٨١/٢/٤)، سؤالات الأجرني لأبي داود (النص: ١١٢٣)، المعرفة والتاريخ، لعقرب بن سفيان (٦٦٣/٢)، الضعفاء للنسائي (النص: ٦٣٨)، المجروحين، لابن جبان (٩١/٣).

(١) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد، رواية المروزي وغيره (النص: ٣١٧)، وهو من رواية صالح بن أحمد، وإسناده صحيح.

(٢) هذه النصوص عن هؤلاء الثقات في: من كلام أبي زكريا (النص: ٢١٩)، تاريخ يحيى بن معين (٢٩٧/٣)، التاريخ الكبير، للبخاري (١١٤/٢/٤)، العلل الكبير، للمروزي (٥٢٩/١)، الجرح والتعديل (٤٩٠/١/٤)، أحوال الرجال، للجوزجاني (النص: ٦٩)، الضعفاء للنسائي (النص: ٦٢٠)، المجروحين، لابن جبان (٥٥/٣).

قلت: واحد من هؤلاء الثلاثة لا يحل لمن يخشى الله أن يورد حديثه مُستشهداً به، فكيف أن يحتج به؟ فكيف يكون ذلك وقد اجتمع فيه هؤلاء على نسي؟!

٣٣ - وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً:

«قَالَ إِبْلِيسُ لِرَبِّهِ: يَا رَبِّ، قَدْ أَهْبَطَ آدَمُ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ كِتَابٌ وَرُسُلٌ، فَمَا كِتَابُهُمْ وَرُسُلُهُمْ؟ قَالَ: رُسُلُهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَالتَّبَيُّونُ مِنْهُمْ، وَكُتُبُهُمُ: التَّوْرَةُ، وَالزَّبُورُ، وَالْإِنْجِيلُ، وَالْفُرْقَانُ، قَالَ: فَمَا كِتَابِي؟ قَالَ: كِتَابُكَ الْوَشْمُ، وَفَرَاتُكَ الشَّعْرُ، وَرُسُلُكَ الْكَهَنَةُ، وَطَعَامُكَ مَا لَا يُذَكَّرُ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَشَرَابُكَ كُلُّ مُسْكِرٍ، وَصِدْقُكَ الْكَذِبُ، وَبَيْتُكَ الْحِمَامُ، وَمَصَائِدُكَ النِّسَاءُ، وَمَوْذَنُكَ الْمِزْمَارُ، وَمَسْجِدُكَ الْأَسْوَاقُ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠٣/١١ - ١٠٤) - وَعَنْهُ: أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (٣١٨/٣ رَقْم: ٤٠٨٦) وَالضَّيَاءُ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (١/٧/٦٣) - قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ صَالِحِ الْأَيْلِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ مَرْفُوعاً.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، تَقَرَّدَ بِهِ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ صَالِحِ الْأَيْلِيِّ».

وَقَالَ الضَّيَاءُ: «لَا أَعْرِفُهُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ».

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (١١٤/١): «فِيهِ يَحْيَى بْنُ صَالِحِ الْأَيْلِيِّ، ضَعَّفَهُ الْعَقْلِيُّ».

قُلْتُ: هُوَ وَخَدَهُ أَفَهُ هَذَا الْإِسْنَادُ، قَالَ فِيهِ الْعُقَيْلِيُّ: «عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ عَطَاءٍ أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ، أَخْشَى أَنْ تَكُونَ مُثْقَلِيَّةً، هِيَ بِعُمَرَ بْنِ قَيْسٍ أَشْبَهُ» (الضعفاء، ص: ٤٤٢ - مخطوط).

قُلْتُ: وَعُمَرُ بْنُ قَيْسٍ الَّذِي ذَكَرَ الْعُقَيْلِيُّ مَكِّيُّ يُلَقَّبُ بِ(سَنْدَل)، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَدِيٍّ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ فِي «الْكَامِلِ» (١٠٨/٩ - ١٠٩)، وَقَالَ بَعْدَمَا سَأَلَ لَهُ حَدِيثَيْنِ آخَرَيْنِ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَرِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ عَنْهُ: «وَقَدْ رُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ الْإِيلِيِّ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ، وَكُلُّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ».

وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ أَضَلُّ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ الثَّالِي، لَكِنَّهُ انْقَلَبَ عَلَى هَذَا الْإِيلِيِّ.

٣٤ - وَرُوي عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعاً:

«إِنَّ إِبْلِيسَ لَمَّا أَنْزِلَ إِلَى الْأَرْضِ قَالَ: يَا رَبِّ، أَنْزَلْتَنِي إِلَى الْأَرْضِ، وَجَعَلْتَنِي رَجِيماً (أَوْ كَمَا ذَكَرَ)، فَاجْعَلْ لِي بَيْتاً، قَالَ: الْحَمَّامُ، قَالَ: فَاجْعَلْ لِي مَخْلَساً، قَالَ: الْأَسْوَاقُ وَمَجَامِعُ الطُّرُقِ، قَالَ: اجْعَلْ لِي طَعَاماً، قَالَ: مَا لَا يَذْكُرُ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ: اجْعَلْ لِي شَرَاباً، قَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ، قَالَ: اجْعَلْ لِي مُؤَدَّنًا، قَالَ: الْمَزَامِيرُ، قَالَ: اجْعَلْ لِي قُرْآنًا، قَالَ: الشُّغْرُ، قَالَ: اجْعَلْ لِي كِتَاباً، قَالَ: الْوُشْمُ، قَالَ: اجْعَلْ لِي حَدِيثاً، قَالَ: الْكَذِبُ، قَالَ: اجْعَلْ لِي مَصَائِدَ، قَالَ: النِّسَاءُ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ» (ذيل الميزان، للعراقي، ص: ٣٤٣، ٣٥٤).

وتردّد العراقي أن تكونَ عبارة الدارقطني في ابن حبيب هذا، وكأنَّه حَسِبَهُ ابنَ حبيبٍ آخَرَ، لكونِ الَّذِي ضَعَفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَوَى عن مالِكِ بلا واسطَةٍ، وابنُ حبيبٍ هذا إنما يَرَوِي عن مالِكٍ بواسطَةٍ.

والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ هُوَ، فَإِنَّهُ رَوَى عن مالِكٍ بغيرِ واسطَةٍ، وقيلَ: إِنَّهُ أدركَهُ في آخرِ عُمُرِهِ، كما ذَكَرَ الحُمَيْدِيُّ (جذوة المقتبس، ص: ٢٨٣)، أو يَكُونُ منقطعاً.

قَالَ أبو الوَلِيدِ ابنُ الفَرَضِيِّ: «لم يكن له علمٌ بالحديث، ولا كان يعرف صحبته من سقيمِهِ، وذَكَرَ عنه أَنَّهُ كانَ يَتَسَاهَلُ وَيَحْمِلُ على سبيلِ الإجازَةِ أَكْثَرَ رِوَايَتِهِ» (تاريخ علماء الأندلس، ص: ٢٧٠).

وقال أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ: «في أحاديثه غرائب كثيرة» (جذوة المقتبس، ص: ٢٨٣).

وفي «تاريخ أحمد بن سَعِيدِ الصَّدْفِيِّ»: «كانَ صُحُفِيًّا، لا يَذْري ما الحديثُ».

قال ابنُ حَجَرٍ: «هذا القولُ أَعْدَلُ ما قيلَ فيه، فلعلَّه كانَ يُحَدِّثُ من كُتُبٍ غيرِهِ فَيَغْلُطُ» (تهذيب التهذيب ٦١١/٢).

وقال في «تقريب التهذيب» (النص: ٤١٧٤): «صَدوقٌ ضَعِيفُ الحَفْظِ، كَثِيرُ الغَلَطِ».

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٦٥٢/٢): «كَثِيرُ الوَهْمِ، صُحُفِيٌّ»، وقال في «السَّيَر» (١٠٣/١٢): «كانَ موصوفاً بالحدِّ في الفقه، كَبِيرُ

الشَّانِ، بَعِيدَ الصَّبِيَّةِ، كَثِيرَ التَّصَانِيفِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ لَيْسَ بِمُتَقِنٍ، بَلْ يَحْمِلُ الْحَدِيثَ تَهَوُّراً كَيْفَ اتَّفَقَ، وَيَنْقُلُهُ وَجَادَةً وَإِجَازَةً، وَلَا يَتَعَانَى تَحْرِيرَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا ابْنُ حَزْمٍ فَغَلَطَ الْعِبَارَةَ فِيهِ جَدًّا، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَتَعَرَّضُ لَهُ فِي مَوْضِعٍ دُونَ أَنْ يَصِفَهُ بِالسَّقُوطِ، فَقَالَ فِيهِ فِي «الْمَحَلِّيِّ» فِي مَوَاضِعٍ: «هَالِكٌ» (٥١٨/٧، ١٩٣/٨، ٤٠١، ٤١٤، ٥٨/٩)، وَقَالَ: «سَاقِطٌ» (٢٤٧/٢، ٤٧/٩)، وَقَالَ: «مَسْرُوكٌ» (٤٤٤/٨)، بَلْ قَالَ: «مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ» (٣٨٦/٨).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَتَعَقَّبَهُ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَسِفْهُ أَحَدٌ إِلَى رَمِيهِ بِالْكَذِبِ» (التَّهْذِيبُ ٦١١/٢).

قُلْتُ: بَلْ يَبْدُو أَنَّهُ مَسْبُوقٌ، فَانْظُرْ مَا حَكَاهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (١٠٦/١٢)، وَقَالَ بَعْدَهُ: «لَا رَيْبَ أَنَّهُ كَانَ صُحْفِيًّا، وَأَمَّا التَّعَمُّدُ فَكَلًّا».

فَحَاصِلُ الْأَمْرِ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ لَيْسَ بِعُمْدَةٍ فِي الْحَدِيثِ، لَا تَقُومُ رَوَايَتُهُ مَقَامَ الْحُجَّةِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِالْمُتَّهَمِ السَّاقِطِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْدَحَ عَلَيْهِ هَذَا فِي مَكَانَتِهِ فِي الْفَقْهِ، فَهَذَا بَابٌ وَذَاكَ بَابٌ، وَفِي الْفُقَهَاءِ جَمَاعَةٌ كَانُوا ضَعْفَاءَ فِي الْحَدِيثِ.

الثَّانِيَّةُ: ضَعْفُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَهُوَ الْعُمَرِيُّ الْمَكْبَرُ، فَإِنَّهُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ.

الثَّلَاثَةُ: الْإِعْضَالُ، فَإِنَّ الْعُمَرِيَّ رَافِعَهُ مِنْ أَتْبَاعِ الثَّابِعِينَ، وَهُوَ لَوْ أَسْنَدَ ضَعِيفٌ، فَكَيْفَ وَقَدْ أَعْضَلَ؟

لِذَا، فَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

٣٧ - وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً:

أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَصْبِحَ يَوْمَ صَوْمِي ذَهَبًا مُتَرْجَلًا، وَلَا تُصْبِحَ يَوْمَ صَوْمِكَ غَبُوسًا، وَاجِبَ دَعْوَةٍ مِّنْ دَعَاكَ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ، مَا لَمْ يُظَاهِرُوا الْمَعَازِفَ، فَإِذَا أَظْهَرُوا الْمَعَازِفَ فَلَا تُجْنِبْهُمْ، وَصَلِّ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ قِبَلَتِنَا، وَإِنْ قُتِلَ مَضْلُوبًا أَوْ مَرْجُومًا، فَلَا تَنْتَقِىَ اللَّهُ بِمِثْلِ قُرَابِ الْأَرْضِ ذُنُوبًا خَيْرَ لَكَ مِنْ أَنْ تُبْتَ الشَّهَادَةُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠٢/١٠) رَقْمًا: (١٠٠٢٨) - وَعَنْهُ: أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٢٦٤/٤) رَقْمًا: (٥٥٠٦) - قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي الْمَضْيِصِيُّ، حَدَّثَنَا الْيَمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَضْيِصِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ مَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، بِهِ مَرْفُوعًا.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُغِيرَةَ وَإِبْرَاهِيمَ وَعَلْقَمَةَ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ».

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (١٦٧/٣): «فِيهِ الْيَمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ لَمْ أَجِدْهُ.

لَكِنُّ التَّحْقِيقَ أَنَّ آفَةَ الْخَبَرِ مَيْسَرَةَ، فَإِنَّهُ وَضَاعٌ خَبِيثٌ، أَقْرَبُ بَالَهُ يَضَعُ الْحَدِيثَ يَحْتَسِبُ بِذَلِكَ بَزْعِمَهُ، قَبَّحَهُ اللَّهُ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: قُلْتُ لِمَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ فِي

هذا الحديث الذي حدث به في فضائل القرآن: أئش هُو؟ قال: هذا وَضَعْتُهُ أَرُغِبُ النَّاسَ فِي الْقُرْآنِ.

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ (٢٦٤/٤) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

فَهَذَا الْاعْتِرَافُ مُغْنٍ عَنْ كُلِّ جَرْحٍ سِوَاهُ، عَلَى أَهْلِهِمْ أَنْتَفَقُوا أَنَّهُ مَتْرُوكٌ سَاقِطٌ.

٣٨ - وَنُسِبَ مَرْفُوعاً:

«إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِكُلِّ مُذْنِبٍ، إِلَّا صَاحِبَ عَرْطَبَةٍ أَوْ كُؤَبَةٍ».

كَلَامٌ لَا أَضِلُّ لَهُ.

ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي «كَفِّ الرَّعَاعِ» (٢٩٤/٢) - مَعَ الزَّوْاجِرِ) نَفَلًا عَنْ سُلَيْمِ بْنِ أَيُّوبَ الرَّازِيِّ أَنَّهُ احْتَجَّ بِهِ، وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ لَفْظَةً (حَدِيث) وَلَمْ يَنْسُبْهُ لِأَحَدٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِطْلَاقَ عِبَارَةِ (حَدِيث) لَا يَنْسَبُ إِلَى الذَّهْنِ مَعَهَا إِلَّا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَضْلِ تُطْلَقُ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ أَرَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ الَّتِي أَمَكَّنَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا، وَلَا كُتُبِ التَّخْرِيجِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْهَيْتَمِيُّ نَفْسُهُ لَمْ يَسْفُهْ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِنَّمَا سَاقَهُ فِي ضِمْنِ كَلَامٍ أَوْزَدَهُ لِسُلَيْمِ الرَّازِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ وَرَوَيْهِ مَوْفُوعاً:

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ٧٨) وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٥٢/٦ رَقْم: ٧٧٥٦) وَابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٣٠٤/٦٢) - (٣٠٥) عَنْ ثَوْبِ الْبِكَالِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فِي قِصَّةٍ، وَفِيهِ قَالَ عَلِيٌّ:

يَا نَوْفُ، لَا تَكُونَنَّ شَاعِرًا، وَلَا عَرِيفًا، وَلَا شَرْطِيًّا، وَلَا جَابِيًّا، وَلَا عَشَارًا، فَإِنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَامَ فِي سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: إِنَّهَا سَاعَةٌ لَا يَدْعُو عَبْدٌ إِلَّا اسْتَجِيبَ لَهُ فِيهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَرِيفًا، أَوْ شَرْطِيًّا، أَوْ جَابِيًّا، أَوْ عَشَارًا، أَوْ صَاحِبَ عَرْطَبَةٍ، وَهِيَ الطَّنْبُورُ، أَوْ صَاحِبَ كُوبَةٍ، وَهِيَ الطُّبْلُ.

سِيَّاقُ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا مُخْتَصَرٌ.

قُلْتُ: وَفِي إِسْنَادِ هَذَا الْأَثَرِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَفِي بَعْضِ طُرُقِ ابْنِ عَسَاكِرٍ مَنْ هُوَ مَجْرُوحٌ، وَلَوْ ثَبَتَ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، لَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَخْبَارِ أَهْلِ الْكِتَابِ.

٣٩ - وَرَوَى عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ عَمْرُو بْنُ قُرَّةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيَّ الشَّقَوَةَ، فَمَا أُرَانِي أُزْرَقُ إِلَّا مِنْ دُفْيِ بَكْفِي، فَأَذُنُ لِي فِي الْعِنَاءِ فِي غَيْرِ فَاحِشَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَذُنُ لَكَ وَلَا كَرَامَةً وَلَا نِعْمَةً عَيْنٍ، كَذَبْتَ أُنَى عَدُوِّ اللَّهِ، لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ طَيِّبًا حَلَالًا، فَاخْتَرْتَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ﷻ لَكَ مِنْ حَلَالِهِ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ إِلَيْكَ لَفَعَلْتُ بِكَ وَفَعَلْتُ، ثُمَّ عَنِي وَتُبْتُ إِلَى اللَّهِ، أَمَا إِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ بَعْدَ التَّقَدُّمَةِ إِلَيْكَ ضَرْبَتَكَ ضَرْبًا وَجِيعًا، وَحَلَقْتُ رَأْسَكَ مُثْلَةً، وَنَفَيْتُكَ مِنْ أَهْلِكَ، وَأَخْلَلْتُ سَلْبَكَ نَهْبَةً لِغَنِيَانِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ»، فَقَامَ عَمْرُو، وَبِهِ مِنَ الشَّرِّ وَالْخِزْيِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَؤُلَاءِ الْعَصَاةُ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ حَشَرَهُ اللَّهُ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا: مُحْنَتًا، عَزِيزَانَا، لَا يَسْتَتِرُ مِنَ النَّاسِ بِهَذْبَةٍ، كُلَّمَا قَامَ صَرَعٌ».

خَدِثَ مَوْضُوعٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (رَقْم: ٢٦١٣) وَالْحَكِيمُ التُّرْمُذِيُّ فِي «الْمُنْهَيْيَاتِ» (ص: ٨٩) وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٢٤/٩ - ٢٥) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٦٠/٨ - ٦١ رَقْم: ٧٣٤٢) وَابْنُ مَنَظَّهٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (كَمَا فِي «الْإِصَابَةِ» ١٣٥/٧) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٢٠٤٤/٤) رَقْم: ٥١٣٢) وَالدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ» (١٨٦/٢/٤ - زَهْر) وَالْمَرْزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (١٥٨/٤ - ١٥٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، أَنَّهُ سَمِعَ بَشَرَ بْنَ ثُمَيْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولًا يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ، بِهِ.

كَمَا سَأَلَ لِي ابْنُ عَدِيٍّ مُتَابَعَةً لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ، تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ.

وَقَالَ عَقِبَهُ: «وَهَذَا مَعْرُوفٌ بِيَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ، لَمْ يَزُوهُ غَيْرُهُ».

وَأَعْلَهُ ابْنُ طَاهِرٍ بِيَحْيَى هَذَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِصَابَةِ»: «وَشَيْخُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِيهِ يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، وَشَيْخُ يَحْيَى فِيهِ بَشَرُ بْنُ ثُمَيْرٍ، كِلَاهُمَا مِنَ الْمَتْرُوكِينَ».

قُلْتُ: هَذَا خَبَرٌ مَوْضُوعٌ بَاطِلٌ، يَظْهَرُ أَنَّ وَاضِعَهُ قَبَّحَهُ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ يُحْسِنُ سَبْكَ الْكَلَامِ وَلَا الْمَعَانِي، وَهَذَا شَأْنُ الْكَذَّابِينَ، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ إِمَّا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، أَوْ بَشَرُ بْنُ ثُمَيْرٍ، فَهُمَا مَتْرُوكَانِ هَالِكَانِ مُتَّهَمَانِ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ، انْظُرْ حَالَهُمَا فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ».

وَرَاوَى الْخَبَرَ عَنْ صَفْوَانَ قَبِيلَ فِيهِ: (زَيْدٌ) وَقِيلَ: (يَزِيدٌ) بِنِ عَبْدِ اللَّهِ، مَجْهُولٌ.

وَبِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ شَانَ ابْنُ مَاجَةَ كِتَابَهُ، وَإِنَّهُ لَجَدِيرٌ بِتِلْكَ
الْمَوْضُوعَاتِ أَنْ تَوْخَّرَ رُتْبَتُهُ عَنْ عَدِّهِ فِي الْأَصُولِ الْأَمْثَلِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَفِي التِّرْمِذِيِّ مِنْ هَذَا الْقَلِيلِ.

قُلْتُ: أَخَذَ التِّرْمِذِيُّ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يَدْعَ حَدِيثًا فِي «جَامِعِهِ»
دُونَ التَّعْلِيلِ عَلَيْهِ بِمَا يُعْرَفُ بِدَرَجَتِهِ مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ، وَحَسْبُهُ ذَلِكَ،
وَإِنْ فَاتَهُ شَيْءٌ فَهِيَ طَبِيعَةُ الْبَشَرِ، عَلَى قَلَّةِ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، لَكِنْ الشَّانُ
فَيَمُنْ يَسْكُتُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالْمُنْكَرَةِ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي نَفْسِهِ
مَعذُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّهُ كَانَ حَافِظًا وَلَمْ يَكُنْ نَاقِدًا عَارِفًا، وَمَنْ أَسْنَدَ
فَقَدْ أَحَالَ، وَإِنَّمَا الْغَيْبُ فِي عَدِّ كِتَابِهِ فِي جُمْلَةِ الْأَصُولِ الْجَوَامِعِ، فَمَا
أَقْلَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ بِمَا يَصْحُ!

٤٠ - وَدَوِّي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، مَرْفُوعًا:

«يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ خُسْفٌ وَمَسْخٌ وَقَذْفٌ، فِي مُتَّخِذِي الْقِيَانِ،
وَشَارِبِي الْخَمْرِ، وَلَا يَسِي الْحَرِيرِ».

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًّا.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» (رَقْمٌ: ٩٥٣) وَ«الْأَوْسَطِ»
(٤٥٩/٧ رَقْمٌ: ٦٩٠١) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُعَاوِيَةِ عَنْ أَبِي حَنْظَلَةَ
الصَّيْدَاوِيِّ بِمَدِينَةِ صَيْدَا، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَدْقَةَ الْجُبْلَانِيُّ، حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ الْجَصَّاصُ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، بِهِ مَرْفُوعًا.

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَزِرْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زِيَادِ الْجَصَّاصِ إِلَّا
مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْبِيُّ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ صَدْقَةَ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (١١/٨): «فِيهِ زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْجَصَّاصُ، وَثَّقَهُ ابْنُ جِبَّانَ، وَضَعَفَهُ الْجُمْهُورُ، وَبَقِيَّةُ رَجَالِهِ ثِقَاتٌ».

قُلْتُ: هَذِهِ عِبَارَةٌ لِيَنُتَازَعُ مِنْ الْهَيْثَمِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْجَصَّاصَ هَذَا قَدْ أَفْسَدَ الْإِسْنَادَ، فَلَا يَنْفَعُ أَنْ يَكُونَ بَاقِي رَجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ فِيهِمْ كَمَا قَالَ.

ذَلِكَ أَنَّ الْقَدَحَ الشَّدِيدَ إِلَى حَدِّ الثَّرَكِ لِلرَّائِي يُلْغِي الِاعْتِبَارَ بِحَدِيثِهِ، كَالشَّانِ فِي الْجَصَّاصِ هَذَا.

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَثَرُمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - سَأَلَ عَنْ زِيَادِ الْجَصَّاصِ؟ فَكَأَنَّهُ لَا يُثَبِّتُهُ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ» وَضَعَفَهُ جَدًّا، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «وَاهِي الْحَدِيثُ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ التَّنَائِي: «لَيْسَ بِثَقَّةٍ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «مَتْرُوكٌ»^(١)، كَمَا ضَعَفَهُ آخَرُونَ.

وَتَرَجَّمَ لَهُ ابْنُ عَدِي فَقَالَ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، لَكِنَّهُ تَنَاقَضَ فَقَالَ فِي آخِرِ التَّرْجُمَةِ: «يُزَوِّي عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ نُسَخَةً، وَعَنْدَ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْهُ نُسَخَةٌ، وَحَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الشَّامِيِّينَ، وَلَمْ نَجِدْ لَهُ حَدِيثًا مَنَكْرًا جَدًّا فَادَّكَّرُهُ، وَأَحَادِيثُهُ يَحْمِلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَهُوَ فِي الْجُمْلَةِ مِمَّنْ يُجْمَعُ وَيُكْتَبُ حَدِيثُهُ» (الْكَامِلُ ١٣٢/٤).

(١) انْظُرْ هَذِهِ النُّصُوصَ فِي: تَارِيخُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (٣٨٥/٤) النَّصُّ: (٤٩٠٩)، سَوَالَاتُ الْأَجَرِّيِّ لِأَبِي دَاوُدَ (النُّصُّ: ٦٦٦)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٥٣٢/٢)، الضُّعْفَاءُ، لِلتَّنَائِي (النُّصُّ: ٢٣٥)، سَوَالَاتُ الْبَرْقَانِيِّ، لِلدَّارَقُطْنِيِّ (النُّصُّ: ١٦٢)، تَارِيخُ بَغْدَادَ، لِلخَطِيبِ (٤٧٤/٨).

الأخبار، وينفرد بالمقلوبات عن الثقات»، وقال الدارقطني: «متروك»^(١).
فالحديث واهٍ جداً.

تنبيهات:

الأول: اعلم أن اليمامي راوي هذا الحديث هو سليمان بن أبي سليمان الذي يروي عن يحيى بن أبي كثير، وعنه عمر بن يونس اليمامي، وفاقاً للخطيب في «الموضح» (١١٩/١) والذهبي في «الميزان» (٢/٢١٠)، وخلافاً لمن فرق بينهما، كالبخاري في «التاريخ» (١١/٢، ١٩)، وأبي حاتم الرازي وابنه في «الجرح والتعديل» (١١٠/١، ١٢٢)، وابن حبان فذكر ابن داود في الضعفاء، وابن أبي سليمان في «الثقات» (٨/٢٧٤) وقال: «ربما خالف»، وابن عدي في «الكامل» (٤/٢٤٤، ٢٧١).

وكان ابن حجر قد تعقب الخطيب في تسويته بينهما، فقال في «اللسان» (٣/١٠٨ - علمية): «ولم يأت على دعواه بدليل قوي».

قلت: يشهد لتسوية الخطيب أن هذا الحديث هنا معروف بسليمان بن داود اليمامي، ووقعت تسميته في رواية الحاكم: (سليمان بن أبي سليمان)، مما أفاد صراحة أن ابن داود يقال له: (ابن أبي سليمان)، وحديث من يُسمى بهذا أو بذاك عن يحيى بن أبي كثير، فكيف السبيل إلى عدهما رجلين؟

(١) هذه النصوص مجموعة من: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (النص: ٤٢)، التاريخ الكبير، للبخاري (١١/٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١١١/٢)، مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: ١٨٤)، الثقات، له (٣٨٧/٦)، المجروحين، له (١/٣٣٤)، سؤالات البرقاني للدارقطني (النص: ١٩٢، ١٩٣).

الثاني: ليس اليمامي هذا هو الذي روى عنه يحيى بن حمزة،
ذاك شامي، ينسب خولانيًا.

الثالث: وهناك سليمان بن داود اليمامي، بصري متأخر، ثقة،
روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان (الجرح والتعديل ١١٤/٢).

٤٢ - وروى عن سعيد الأنصاري، مرفوعاً:

ذَكَرَ خَسَفًا وَمَسْخًا وَقَدْفًا يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، قَالُوا: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ! فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا ظَهَرَ التُّرْدُ،
وَالْمَعَارِزُ، وَشُرِبَ الْخَمْرُ، وَلُبِسَ الْحَرِيرُ».

حديث موضوع الإسناد.

ذكره ابن طاهر في «السماع» (ص: ٨٣)، وقال عقبة: «وهذا
حديث رواه عثمان بن مظفر، عن عبد العفور، عن عبد العزيز بن سعيد،
عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ، وعثمان هذا شيباني من أهل
البصرة، وكان ضريراً، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، ضعيف
الحديث، وعبد العفور يكنى بأبي الصباح، قال ابن معين: ليس بشيء،
وقال البخاري: منكر الحديث».

قلت: إسناده هذا الخبر وإياه جداً.

عثمان متروك.

وأبو الصباح عبد العفور بن عبد العزيز الواسطي متروك ساقط، كان
يضع الحديث، وقد روى بهذا الإسناد جملة أحاديث.

وشيوخه عبد العزيز بن سعيد، ذكره ابن حبان في «الثقات»
(١٢٥/٥) وقال: «عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة، ولأبيه

صُحْبَةً، يَزُوي عن أبيه، رَوَى عَنْهُ أَبُو الصَّبَّاحِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الْعَفْوَرِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاسِطِيُّ، عِنْدَنَا عَنْهُ نُسْخَةٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِيهَا مَا لَا يَصِحُّ، الْبَلِيَّةُ فِيهَا مِنْ أَبِي الصَّبَّاحِ لِأَنَّهُ كَانَ يُخْطِئُ وَيُتَّهِمُ.

وَلَمْ أَجِدْ لِهَذَا الرَّجُلِ تَرْجَمَةً فِي غَيْرِ «الثَّقَاتِ» وَلَمْ يَذْكَرْ عَنْهُ رَاوٍ غَيْرُ عَبْدِ الْعَفْوَرِ، فَهُوَ أَيْضاً مَجْهُولٌ سَاقِطُ الرَّوَايَةِ.

٤٣ - وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُنْدِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ: يَا ابْنَ الْجُنْدِيِّ، فَقُلْتُ لَهُ: لَبَيْكَ يَا أَبَا صَفْوَانَ، قَالَ: وَاللَّهِ، لَيْمَسَخَنُ قَوْمٌ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَرْبِ الْخَمْرِ، وَضَرْبِ الْمَعَارِفِ، حَتَّى يَكُونُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ. حَدِيثٌ مَوْقُوفٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (٢٥٨/١)، وَ (١٧٣/٣ - ١٧٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانٌ، عَنْ سَوَادَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُنْدِيِّ، بِهِ، وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي مُخْتَصَرٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (رقم: ١٠٣٥) قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِزْقٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًّى، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنِي سَوَادُ بْنُ عُتْبَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُنْدِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ:

إِنِّي أَحْذَرُكَ، فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَمْرٌ لَا تَشْعُرُونَ بِهِ حَتَّى يَنْزِلَ بِهِمْ، إِنَّهُمْ لَفِي شَرْبِ الْخَمْرِ، وَضَرْبِ الْمَعَارِفِ، حَتَّى يَأْفِكَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَيَعُودُونَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ، فَأَحْذَرُكَ أَنْ تَسْتَفْتِحَ بَابَ أَهْلِكَ وَلَكَ قُرْطَانٌ كَقُرْطَيِ الْخَنَزِيرِ، أَوْ حُطْمٌ كَحُطْمِ الْقِرْدَةِ.

قلت: هذا إسناد ضعيف.

الجُنْدِيُّ أو ابنُ الجُنْدِيِّ، مَجْهُولٌ، تَرَجَّمَ لَهُ البُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (٢٦٨/١/٣) وابنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (٨٨/٥)، وَذَكَرَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَالرَّأَوِيَانِ عَنْهُ: سَوَادَةُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ: (سَوَادُ بْنُ عُثْبَةَ)، وَصَوَابُهُ سَوَادَةُ بْنُ زِيَادٍ، جِمَصِيُّ مَجْهُولُ الْحَالِ، رَوَى عَنْهُ صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (٤٢٨/٦) وَلَمْ يُجْرَحْ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَجَّاجِ مَجْهُولٌ، لَمْ يُذَكَّرْ عَنْهُ رِوَاوٌ غَيْرُ صَفْوَانَ، وَلَمْ يُذَكَّرْ بِجَرَحٍ.

وَالْخَبَرُ ذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ (ص: ٨٧) وَأَعْلَاهُ بِالْوَقْفِ، وَبِجَهَالَةِ ابْنِ الْجُنْدِيِّ.

٤٤ - وَرُوِيَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ مَرْفُوعًا:

«لَيْسَتْ حُلُقُ نَاسٍ مِنْ أُمَّتِي الْحَرِيرَ، وَالْخَمَرُ، وَالْمَعَارِفُ، وَلَيَأْتِيَنَّ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ حَاضِرٍ مِنْهُمْ عَظِيمٍ بِجَبَلٍ حَتَّى يَنْبِذَهُ عَلَيْهِمْ، وَيُمْسَخَ آخَرُونَ قَرَدَةً وَخَنَازِيرَ».

خَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ.


أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاحِي» (رَقْم: ١٢) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمَغِيرَةُ بْنُ الْمَغِيرَةِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ، رَفَعَهُ.

قلت: وَهَذَا مُرْسَلٌ أَوْ مُفْضَلٌ.

صالح بن خالد لم أجذ من ذكره، وسماء بعض من احتج بهذا الحديث منسوباً لابن أبي الدنيا (صالح بن ذريك)، وهو غلط، على أنني أيضاً لم أجذ من ذكره بهذا الاسم، وكذا لم يذكّر في الصحابة.

والراوي عنه المغيرة بن المغيرة، ذكر الذهبي في «الميزان» (١٦٥/٤) قال: «مغيرة بن مغيرة الرُّبَيعي، لا أعرفه» وساق له خبراً عن أبيه عن الأوزاعي أسنده إلى ابن عباس مرفوعاً، وقال عقبه: «هذا منكّر جداً، لا يحتمله الأوزاعي»، فجائز أن يكون هذا الذي ذكره الذهبي هو نفسه الذي في هذا الخبر؛ لتقارب طبقتيهما، ولعدم ذكر آخر يُسمى بهذا، والله أعلم.

٤٥ - وروى عن أنس بن مالك، قال:

دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ  وَرَجُلٌ مَعِيَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، حَدِّثِينَا عَنِ الزَّلْزَلَةِ، فَأَعْرَضَتْ عَنْهُ بَوَجهِهَا. قَالَ أَنَسٌ: فَقُلْتُ لَهَا: حَدِّثِينَا يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الزَّلْزَلَةِ، فَقَالَتْ: يَا أَنَسُ، إِنْ حَدَّثْتُكَ عَنْهَا عِشْتُ حَزِيناً، وَمُتُّ حَزِيناً، وَبُعِثْتُ حِينَ تُبْعَثُ وَذَلِكَ الْحَزْنُ فِي قَلْبِكَ، فَقُلْتُ: يَا أُمُّهُ، حَدِّثِينَا، فَقَالَتْ:

إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا خَلَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا، هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ مِنْ حِجَابٍ، فَإِنْ تَطَيَّيْتُ لغيرِ زَوْجِهَا كَانَ عَلَيْهَا نَارٌ وَشَنَارٌ، فَإِذَا اسْتَحْلَوْا الزَّانَا، وَشَرَبُوا الْخُمُورَ مَعَ هَذَا، وَضَرَبُوا الْمَعَازِفَ، غَارَ اللَّهُ فِي سَمَائِهِ، فَقَالَ لِلْأَرْضِ: تَزْلُزِي بِهِمْ، فَإِنْ تَابُوا وَتَزَعَّوْا، وَإِلَّا هَدَمَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ أَنَسٌ: حَقِيقَةٌ لَهُمْ؟ قَالَتْ: بَلِ رَحْمَةٌ وَبِرَكَّةٌ وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَنَكَالٌ وَسَخْطَةٌ وَعَذَابٌ عَلَى الْكَافِرِينَ.

قَالَ أَنَسٌ: مَا سَمِعْتُ حَدِيثًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا أَشَدُّ بِهِ فَرَحًا مَنِّي بِهَذَا الْحَدِيثِ، بَلْ أَعِيشُ فَرِحًا، وَأَمُوتُ فَرِحًا، وَأَبْعَثُ حِينَ أَبْعَثُ وَذَلِكَ الْفَرَحُ فِي قَلْبِي، أَوْ قَالَ: فِي نَفْسِي.

حَدِيثٌ مَوْقُوفٌ مَوْضُوعٌ.

أَخْرَجَهُ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ فِي «الْفِتَنِ» (رقم: ١٧٢٩) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْحَاكِمُ (٥١٦/٤ رقم: ٨٥٧٥) - قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بِهِ. وَعِنْدَ الْحَاكِمِ: «عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَنَسٍ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

قُلْتُ: كَذَا زَعَمَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: «بَلْ أَحْسَبُهُ مَوْضُوعًا عَلَى أَنَسٍ، وَنَعِيمٌ مَنكُرُ الْحَدِيثِ إِلَى الْغَايَةِ، مَعَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْهُ».

قُلْتُ: الْحَمْلُ فِيهِ عَلَى نَعِيمٍ غَيْرُ جَيِّدٍ، لِأَنَّهُ قَدْ تَوَيْعَ:

فَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا (كَمَا فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» ٢٦٤/١) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِحٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو الْعَلَاءِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ مُخْتَصَرًا.

قُلْتُ: لَكِنْ هَذِهِ الْمَتَابَعَةُ لَا تُصَوِّبُ صَنِيعَ الْحَاكِمِ، وَلَا تُبْطِلُ حُكْمَ الذَّهَبِيِّ عَلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ بَقِيَّةً مَعَ صِدْقِهِ كَانَ يُدْلَسُ عَنِ الْكَذَّابِينَ وَالْمَتْرُوكِينَ، بَلْ وَيُسَوَّى، وَقَدْ عَنَّنَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْخِهِ، وَكَذَا بَيْنَ أَبِي الْعَالِيَةِ أَوْ أَبِي الْعَلَاءِ وَأَنَسٍ، وَشَيْخُهُ الْجُهَنِيُّ لَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا الذَّهَبِيُّ، قَالَ فِي «الْمِيزَانِ» (٤٣١/٤): «يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيُّ عَنْ هَاشِمِ الْأَوْقَصِ، وَعَنْهُ بَقِيَّةٌ، لَا يَصِحُّ خَبَرُهُ» وَسَاقَ لَهُ خَبَرًا آخَرَ.

وَأَمَّا شَيْخُهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ، فَإِنْ كَانَ أَبُو الْعَالِيَةِ فَهُوَ رُفِيعُ الرِّيَاحِيِّ،
وَأِنْ كَانَ أَبُو الْعَلَاءِ فَلَمْ أَعْرِفْهُ، لَكِنِّي وَجَدْتُ فِي «الْكُنَى» لِلدُّوَلَابِيِّ
(٤٩/٢): «أَبُو الْعَلَاءِ مُوسَى، عَنْ أَنَسٍ، يَزُودُ عَنْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ»،
وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (٢٩٨/١/٤) وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ»
(١٦٩/١/٤) وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحاً وَلَا تَعْدِيلاً، وَلَا رَاوِياً عَنْهُ غَيْرَ
حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَقَالَ فِيهِ الْحُسَيْنِيُّ (كَمَا فِي «تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ»
٢٩٣/٢): «لَا أَعْرِفُهُ» وَأَقْرَأَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ، فَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَأَشْكُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

وَحَاصِلُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْخَبَرِ: أَنَّهُ وَاهٍ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ قُبْحِ تَدْلِيلِ
بَقِيَّةٍ، وَحَالِ شَيْخِهِ، وَشَيْخِ شَيْخِهِ إِنْ كَانَ أَبُو الْعَلَاءِ، فَأَنَّى لَهُ لِيَكُونَ
عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ؟

وَأَمَّا الْمُتَنُّ، فَمِمَّا تُضَعُّ عَلَيْهِ لَانْتِجَاءً، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٤٦ - وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً:

«إِذَا اتَّخَذَ الْفَتَى دُولًا، وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا، وَالرِّكَازَةَ مَغْرَمًا، وَتَعَلَّمَ لِغَيْرِ
الدِّينِ، وَأَطَاعَ الرَّجُلَ امْرَأَتَهُ، وَعَقَّ أُمَّهُ، وَأَذْنَى صَدِيقَهُ، وَأَقْصَى أَبَاهُ،
وَظَهَرَتِ الْأَضْوَاءُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَسَادَ الْقَبِيلَةَ فَاسِقُهُمْ، وَكَانَ رَعِيمُ الْقَوْمِ
أَزْدَلَهُمْ، وَأَكْرَمُ الرَّجُلِ مَخَافَةُ شَرِّهِ، وَظَهَرَتِ الْفِتْنَاتُ وَالْمَعَازِفُ، وَشَرِبَتِ
الْخُمُورُ، وَلَعَنَّ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا، فَلْيَتَرْتَقِبُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحًا حُمْرَاءَ،
وَرَزْلَةً، وَخُسْفًا، وَمَسْخًا، وَقَذْفًا، وَأَيَّاتٍ تَتَابَعُ كُنْظَامٍ بِأَلٍ قُطِعَ سِلْكُهُ
فَتَتَابَعُ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (رقم: ٢٢١١) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٣٤) - قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، عَنِ الْمُسْتَلِيمِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ رُمَيْحِ الْجَذَامِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعاً، بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ رُمَيْحاً هَذَا مَجْهُولٌ، كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ (الكَاشِفُ، النَّص: ١٥٨٩) وَابْنُ حَجَرٍ (التَّقْرِيبُ، النَّص: ١٩٥٧)، وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: «لَا يُعْرَفُ» (تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١/٢١٦).

وَلَا يَدْرِي إِنْ كَانَ سَمِعَ أَصْلاً مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَمْ لَا.

وَالْحَدِيثُ لَيْسَ عَلَيْهِ هَيْئَةُ الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ، بَلْ هُوَ أَشْبَهُ بِالْمَوْضُوعِ. وَانْظُرْ مَا بَعْدَهُ.

٤٧ - وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، مَرْفُوعاً:

«إِذَا فَعَلْتَ أَمْتِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَضْلَةً حَلَّ بِهَا الْبَلَاءُ»، فَقِيلَ: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَغْنَمُ دُولًا، وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا، وَالزَّكَاةُ مَغْرَمًا، وَأَطَاعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ، وَعَقَى أُمَّهُ، وَبَرَّ صَدِيقَهُ، وَجَفَا أَبَاهُ، وَارْتَفَعَتِ الْأَضْوَاءُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَكَانَ زَعِيمُ الْقَوْمِ أَرْذَلَهُمْ، وَأكْرَمَ الرَّجُلُ مَخَافَةَ شَرِّهِ، وَشَرِبَتِ الْخُمُورُ، وَلَيْسَ الْحَرِيرُ، وَأَتَّخَذَتِ الْقَيْنَاتُ وَالْمَعَارِفُ، وَلَقَمَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا، فَلْيَبْرَزْتُمْ قَبُولًا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحاً حَمْرَاءَ، أَوْ خُسْفَاءَ، وَمَسْخَاءَ».

حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (رقم: ٢٢١٠) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي»
 (رقم: ٥) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٩٢/١ رقم: ٤٧٢) وَأَبُو عَمْرٍو
 الدُّنَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْفِتَنِ» (رقم: ٣٢٠) وَابْنُ جِبَّانٍ فِي
 «الْمَجْرُوحِينَ» (٢٠٧/٢) وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْقِزْوِينِيُّ فِي
 «مَجْلِسٍ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق: ١٩٧/ب - ١٩٨/أ) وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِي»
 (٢٣/٦٧/ب - ١/٦٨) وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» (٥٦/٩) وَالْخَطِيبُ فِي
 «تَارِيخِهِ» (١٥٨/٣) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٣٣ -
 ٢٣٤) وَ«الْعِلَلُ» (٣٦٦/٢ - ٣٦٧) وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّهْذِيبِ»
 (رقم: ١٢٣٩، ١٢٤٤) مِنْ طَرِيقِ عَنِ الْقَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
 سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، بِهِ مَرْفُوعًا.

هَكَذَا قَالُوا جَمِيعًا فِي الْإِسْنَادِ: (مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ)، وَبَعْضُهُمْ
 يَقُولُ: (ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ)، سِوَى التِّرْمِذِيِّ وَمَنْ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِهِ، فَإِنَّ فِي
 إِسْنَادِهِ: (مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ).

كَذَلِكَ هُوَ فِي «الْجَامِعِ» طَبْعَةً مِصْرَ، وَفِي الْمَطْبُوعَةِ مَعَ «تَحْفَةِ
 الْأَخْوَذِيِّ» وَ«الْعَارِضَةِ»، وَفِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» لِلْمِزِّي (٤٤٤/٧):
 «مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ، إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا، عَنْ عَلِيٍّ»، وَذَكَرَهُ بِهَذَا
 الْأِسْمَ أَيْضًا فِي «التَّهْذِيبِ» (٢١٨/٢٦)، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ مَنْ بَعْدَهُ، وَهُوَ فِي
 طَبْعَةِ الدُّكْتُورِ بَشَّارِ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ لـ «الْجَامِعِ» كَمَا ذَكَرَهُ الْمِزِّي.

وَسَوَاءٌ كَانَ صَوَابُهُ فِي إِسْنَادِ التِّرْمِذِيِّ (ابْنِ عُمَرَ) أَوْ (ابْنِ عَمْرٍو)
 فَلِئِنَّهُ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: (مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ) كَمَا رَوَاهُ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ
 قَرَجٍ، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْمِزِّيُّ فِي «التَّهْذِيبِ»، وَأَكَّدَهُ ابْنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ:
 «وَلَيْسَ فِي أَوْلَادِ عَلِيٍّ أَحَدٌ اسْمُهُ عَمْرٍو» (تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٦٦٣/٣).

قلتُ: وقد أُعِلَّ هذا الإسناد بعَليَّتين:

الأولى: ضَعَفَ الفَرَجُ بنَ فَضَّالَةَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ غَيْرَ الْفَرَجِ بْنِ فَضَّالَةَ، وَالْفَرَجُ بْنُ فَضَّالَةَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَكِيعٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ».

وَقَالَ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٣٩٦/١٢): أَخْبَرَنَا الْبَرْقَانِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ الدَّارُطَنِيَّ عَنِ الْفَرَجِ بْنِ فَضَّالَةَ؟ فَقَالَ: «ضَعِيفٌ»، قُلْتُ: فَحَدِيثُهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَمِلْتَ أُمْتِي خُمْسَ عَشْرَةٍ خُضِّلَتْ» الْحَدِيثُ؟ قَالَ: «هَذَا بَاطِلٌ»، قُلْتُ: مِنْ جِهَةِ الْفَرَجِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قلتُ: كَذَلِكَ أَعْلَاهُ بِالْفَرَجِ ابْنِ جَبَّانٍ، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» (٥٦/٩)، وَابْنُ طَاهِرٍ فِي «السَّمَاعِ» (ص: ٨٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ»، وَالْعَلَانِيُّ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» (ص: ٣٢٩).

قلتُ: فَرَجُ بْنُ فَضَّالَةَ شَامِيٌّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ فِي الشَّامِيِّينَ، مَنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنْ غَيْرِهِمْ.

وإِلَيْكَ تَحْقِيقُ أَمْرِهِ^(١):

(١) وَنُصْرُصُ تَرْجَمَتِهِ مُحَرَّرَةٌ مِنَ الْأَصُولِ الثَّالِيَةِ: سُؤَالَاتُ أَبِي دَاوُدَ لِأَحْمَدَ (النُّص: ٣٠٠)، سُؤَالَاتُ الْأَجْرِيِّ لِأَبِي دَاوُدَ (النُّص: ٣٠٤، ١٧٠٩)، سُؤَالَاتُ ابْنِ الْجُنَيْدِ لِابْنِ مَعِينٍ (النُّص: ٧٦١)، سُؤَالَاتُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ لِابْنِ الْمَدِينِيِّ (النُّص: ٢٣٤)، =

قَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ عَنْ فَرَجِ بْنِ قُضَالَةَ، وَيَقُولُ: «حَدَّثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَحَادِيثَ مَقْلُوبَةً مَنكُورَةً»، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «يُحَدِّثُ عَنْ ثِقَاتٍ أَحَادِيثَ مَنَّاكِيرَ»، وَقَالَ: «رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مَنَّاكِيرَ»، وَقَالَ: «إِذَا حَدَّثَ عَنْ الشَّامِيِّينَ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَلَكِنْ حَدِيثُهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مُضْطَرَبٌ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ وَابْنِ الْجُنَيْدِ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَزَادَ ابْنُ الْجُنَيْدِ عَنْهُ: «وَأَيْشٌ عِنْدَ فَرَجٍ؟»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «هُوَ وَسَطٌ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيٍّ»، وَقَالَ مَرَّةً: «ضَعِيفٌ، لَا أَحَدٌ عَنْهُ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «ذَا هَبُ الْحَدِيثُ»، وَقَالَ: «مَنكُورُ الْحَدِيثِ» وَزَادَ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ»: «تَرَكَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ آخِرًا»، وَكَذَلِكَ قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: «مَنكُورُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «صَدُوقٌ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، حَدِيثُهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِيهِ إِنْكَارٌ، وَهُوَ فِي غَيْرِهِ أَحْسَنُ حَالًا، وَرَوَاتُهُ عَنْ ثَابِتٍ لَا تَصَحُّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ: «مَنكُورُ الْحَدِيثِ»، رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَحَادِيثَ مَنَّاكِيرَ، كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (يَعْنِي الْقُطَّانَ) وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْهُ، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ: «كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ،

= التَّارِيخُ الْكَبِيرُ، لِلْبُخَارِيِّ (١٣٤/١/٤)، التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ، لَهُ (١٤٩/٢)، الْعِلَلُ الْكَبِيرُ، لِلثِّرْمِذِيِّ (٢٩٠/١)، الْكُنَى، لِمُسْلِمٍ (٦٨٥/٢)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٨٦/٢/٣)، الطَّبَقَاتُ، لِابْنِ سَعِيدٍ (٣٢٧/٧)، الضُّعْفَاءُ، لِلنَّسَائِيِّ (الْأَصْنُ: ٥١٥)، الْمَجْرُوحِينَ، لِابْنِ جِبَّانَ (٢٠٦/٢)، الْكَامِلُ، لِابْنِ عَدِيٍّ (١٤٣/٧)، تَارِيخُ بَغْدَادَ، لِلخَطِيبِ (٣٩٥/١٢)، تَارِيخُ دِمَشْقَ، لِابْنِ عَسَاكِرَ (٢٦٦، ٢٥٩/٤٨).

وَيُلْزَقُ الْمَتُونُ الْوَاهِيَةُ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، لَا يَحِلُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ،
وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ»، وَذَكَرَ لَهُ ابْنُ عَدِيٍّ
حَدِيثًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَقَالَ: «لَهُ عَنْ يَحْيَى غَيْرُهُ مَنَاقِيرٌ»، كَمَا
ذَكَرَ لَهُ عَنْ غَيْرِ يَحْيَى، وَقَالَ: «وَلَهُ غَيْرُ مَا أَمْلَيْتُ أَحَادِيثَ صَالِحَةً،
وَهِيَ مَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ،
يُرْوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَحَادِيثٌ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا»، وَسَبَقَتْ حِكَايَةُ
الْبَرْقَانِيِّ عَنْهُ كَذَلِكَ بِخُصُوصِ هَذَا الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ عِبَارَاتُهُمْ مُطَبَّقَةٌ عَلَى جَرَحِهِ، وَرَوَاتُهُ عَنْ الشَّامِيِّينَ
أَحْسَنُ مِنْ رَوَاتِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ قَلَّمَا رَوَى عَنْهُمْ حَدِيثًا لَا يُشَارِكُهُ
غَيْرُهُ فِيهِ، أَمَّا عَنْ غَيْرِهِمْ وَخُصُوصًا الْمَدَنِيِّينَ كِيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ وَشَبِهُهُ
فَهُوَ مَنْكَرُ الْحَدِيثِ، دُونَ أَنْ يُعْتَبَرَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِبَارَ بِحَدِيثِ الرَّاويِ إِنَّمَا
يَصِحُّ إِذَا رَوَى مَا لَهُ أَصْلٌ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِيمَا تَمَيَّزَ أَنَّهُ
مَنْكَرٌ مِنْ حَدِيثِهِ، وَقَدْ تَمَيَّزَ بِأَنَّ مَا رَوَاهُ فَرَجٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مَنْكَرٌ
كُلُّهُ.

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ عَنِ الْإِمَامَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ غَيْرُ
مَا تَقَدَّمَ مِنْ عِبَارَاتٍ تُعَدِّلِي، فَيَجِبُ أَنْ تَفْسَّرَ بِمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِمَا.

أَعْنِي مَا نَقَلَهُ مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: «ثِقَةٌ»
(تَارِيخُ بَغْدَادٍ ١٢/٣٩٥).

وَمَا نَقَلَهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ: «لَيْسَ بِهِ بِأَسٌّ»
(تَارِيخُهُ، النَّصُّ: ٦٩٦)، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْغَلَابِيِّ عَنْهُ: «صَالِحٌ» (تَارِيخُ
بَغْدَادٍ ١٢/٣٩٥).

فهذا مَحْمُولٌ عَلَى حَدِيثِهِ عَنِ الشَّامِيِّينَ خَاصَّةً، عَلَى أَنَّهُ فِيهِ لَيْسَ
كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، إِنَّمَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ عَنْهُمْ.

وَمَا حُكِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ مِنْ تَوْثِيقِهِ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ؛
لِكَوْنِهِ لَمْ يَصُحِّ عَنْهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «لَا يَغْتَرُّ أَحَدٌ بِالْحِكَايَةِ الْمَرْوِيَّةِ فِي تَوْثِيقِهِ
عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، فَإِنَّهَا مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ، وَهُوَ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ
كَذَّابٌ، وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: تَزَكَّهَ ابْنُ مَهْدِيٍّ» (التَّهْذِيبُ ٣/٣٨٣).

وَالْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ: الْانْقِطَاعُ بَيْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ.

أَعْلَهُ بِذَلِكَ كَذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «رِسَالَةِ الْغِنَاءِ» (ص: ٤٣٤ -
مَجْمُوعَةُ رِسَائِلِهِ)، فَقَالَ: «وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَمْ يَزُوْا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
الْحَنْفِيَّةِ كَلِمَةً وَلَا أَذْرَكَ».

وَكَذَلِكَ أَعْلَهُ بِهِذَا الْعَلَانِي فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» (ص: ٣٢٨)
فَقَالَ: «مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ هُوَ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ، وَذَلِكَ مُرْسَلٌ، لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ
سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيَّ لَمْ يُذْرَكَ».

تَنْبِيهَاتُ:

الْأَوَّلُ: قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ»: «هَذَا حَدِيثٌ مَقْطُوعٌ، فَإِنَّ
مُحَمَّدًا لَمْ يَرِ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ».

قُلْتُ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «مَقْطُوعٌ» أَي: مُنْقَطِعٌ، فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي كَلَامِ
بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ تَسْمِيَةُ الْمُنْقَطِعِ مَقْطُوعًا، وَيُفْهَمُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ، أَمَّا
الْإِصْطِلَاحُ فَقَدْ جَرَى عَلَى إِطْلَاقِ لَفْظِ (الْمَقْطُوعِ) عَلَى قَوْلِ مَنْ دُونَ
الصُّحَابِيِّ.

وَقَوْلُهُ: «فَإِنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَرَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ» عَنْهُ بِهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْوَاقِعَ فِي إِسْنَادِ الثَّرْمِذِيِّ؛ لِأَنَّهُ سَأَقَهُ مِنْ طَرِيقِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ خَطَأً كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَصَوَابُهُ ابْنُ عَلِيٍّ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ، وَإِسْنَادُهُ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ أَصَحِّ أَسَانِيدِهِ، لَوْ ثَبَّتَ إِلَيْهِ.

الثَّانِي: أَعْلَى ابْنُ حَزْمٍ الْخَبِيرَ بِفَرَجٍ وَمَنْ دُونَهُ فِي الْإِسْنَادِ الَّذِي وَقَعَتْ بِهِ الرُّوَايَةُ لِابْنِ حَزْمٍ (لَا حَقَّ بِنُ الْحَسَنِ، وَضِرَارُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ الْحِمَاصِيِّ)، فَقَالَ فِيهِمْ: «مَجْهُولُونَ».

وَأَقُولُ: أَمَّا لَاحِقُ بْنُ الْحَسَنِ فَإِنَّهُ كَذَّابٌ أَفَّاكَ، وَأَمَّا ضِرَارُ فَذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُفَرَّجِ الثَّبَاتِيِّ فِي «الْحَافِلِ ذَيْلِ الْكَامِلِ» (كَمَا فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (٢٠٣/٣)، وَحَكَى قَوْلَ ابْنِ حَزْمٍ فِيهِ: «لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ» وَقَالَ عَقِبُهُ: «وَهُوَ كَمَا قَالَ».

قُلْتُ: لَكِنَّ الْحِمَاصِيَّ ثَوَّبَعَ عَلَيْهِ عَنِ الْفَرَجِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِ، فَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى الْفَرَجِ وَحْدَهُ.

الثَّلَاثُ: قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ» قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ».

قُلْتُ: الْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الدَّارَقُطْنِيُّ هُوَ الْآتِي.

٤٨ - وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، مَرْفُوعاً:

«إِذَا عَمِلْتَ أَمْتِي خَمْسَ عَشْرَةَ خُصْلَةً حَلَّ بِهَا الْبَلَاءُ: إِذَا . . . الْفَقِيرُ دُولًا، وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا، وَالزُّكَاةُ مَغْرَمًا، وَأَطَاعَ الرَّجُلُ أَمْرَانَهُ، وَيَرُّ

صَدِيقُهُ، وَجَفَا أَبَاهُ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَأَكْرَمَ الرَّجُلُ مَخَافَةَ شَرِّهِ، وَكَانَ رَعِيْمُ الْقَوْمِ أَرْذَلَهُمْ، وَلَبَسُوا الْحَرِيرَ، وَاتَّخَذُوا الْمَعَازِفَ وَالْقِيَانَ، وَشَرَبُوا الْخُمُورَ، وَلَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا، فَلْتَتَوَقَّعْ عِنْدَ ذَلِكَ رِيحاً وَخَسْفاً وَمَسْخَافاً.

حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ يَوْسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبُ الْهَمْدَانِيُّ فِي «زِيَادَاتِهِ» عَلَى «جُزْءٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ لَالٍ» (ق: ١١٧/ب) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ تُرْكَانَ إِمْلَاءَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِ مِثَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدَانَ سَنَةِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِ مِثَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَضِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمِّهِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ نَظِيفٌ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، لَكِنْ هَذَا الرَّجُلُ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَلَمْ أَجِدْ مِنْ ذَكَرَ فِي ذُرِّيَةِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ مَنْ يُسَمَّى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّمَا أَبْنَاؤُهُ فِيمَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: سَعِيدٌ، وَقَيْسٌ، وَمُحَمَّدٌ، وَأَمَامَةُ (الطَّبَقَاتُ، ص: ٣٣٨ - الْقِسْمُ الْمُتَمِّمُ)، فَهُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ.

وَحَدِيثٌ يَوْجَدُ لِلْمَدَنِيِّينَ بِمَثَلِ هَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَائِشَةَ (يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْهَا) أَيْنَ ذَهَبَ عَنْ مِثْلِهِ حِفْظُ الْأَقْطَارِ، لِيَفُوزَ بِحِفْظِهِ مَنْ لَا يُدْرَى أَخْلُقَ أَمْ لَمْ يُخْلَقْ؟!

وَعَلِمْتُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ حَكْمَ الدَّارِقُطْنِيِّ بِأَنَّ هَذَا غَيْرُ
مَحْفُوظٍ.

٤٩ - وَرَوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«يَكُونُ فِي أَمْتِي خَسَفٌ وَقَذْفٌ وَمَسْخٌ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
مَتَى؟ قَالَ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْمَعَازِفُ وَالْقَيْنَاتُ، وَاسْتَحَلَّتِ الْخَمْرُ».
ضَعِيفٌ جَدًّا مِنْ حَدِيثِ سَهْلٍ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (رقم: ٤٥٢) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ
الْمَلَاهِي» (رقم: ١) وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (رقم: ١٠٤٣) وَالطَّبْرَانِيُّ
فِي «الْكَبِيرِ» (١٨٤/٦ - ١٨٥ - رقم: ٥٨١٠) وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ»
(٢٧٢/١٠ - ٢٧٣) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ
أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، بِهِ مَرْفُوعاً.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (رقم: ٤٠٦٠) مِنَ الطَّرِيقِ نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ اقْتَصَرَ
عَلَى أَوَّلِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ جَدًّا، مِنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَهُ
أَحَادِيثٌ لَا تُحْتَمَلُ مِنْهُ، لِئِنَّ بَعْضَهُمْ فِيهِ الْعِبَارَةُ، لَكِنْ لَمْ يَوْثِقَهُ أَحَدٌ،
وَلَمْ يَكُنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ مَعَ نِكَازَةِ حَدِيثِهِ، وَإِنَّمَا أَتَى مِنْ جِهَةٍ أَنَّ
الْحَدِيثَ لَمْ يَكُنْ صِنَاعَتَهُ، وَكَانَ عَالِماً بِالتَّفْسِيرِ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «كَانَ فِي نَفْسِهِ صَالِحاً، وَفِي الْحَدِيثِ
وَاهِيًا» (الجرح ٢/٢٣٣).

وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يَخْتَجُّ أَهْلَ الثَّبِيتِ بِحَدِيثِهِ؛ لَشُوءِ حِفْظِهِ لِلْأَسَانِيدِ، وَهُوَ رَجُلٌ صَنَاعَتُهُ الْعِبَادَةُ وَالتَّقَشُّفُ وَالْمَوْعِظَةُ وَالزُّهْدُ، لَيْسَ مِنْ أَهْلِ أَحْلَاسِ الْحَدِيثِ الَّذِي يَحْفَظُ الْأَسَانِيدَ» (صَحِيحُهُ ٢٣٣/٣).

وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ: «كَانَ يَمُنُّ يَقْلُبُ الْأَخْبَارَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ: مِنْ رَفَعَ الْمَرَاثِيلَ، وَإِسْنَادِ الْمَوْقُوفِ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ» (الْمَجْرُوحِينَ ٥٧/٢).

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: «حَدِيثُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي النِّهَايَةِ مِنَ الضَّعْفِ» (شَرْحُ الْمَشْكَلِ ٦٧/٧).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رَوَى عَنْ أَبِيهِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً، لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأَمَّلَهَا مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ أَنَّ الْحَمْلَ فِيهَا عَلَيْهِ» (الْمَدْخَلُ إِلَى الصَّحِيحِ، ص: ١٥٤).

قُلْتُ: وَحَسْبُكَ فِي شَأْنِهِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: حَدَّثَكَ أَبُوكَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ سَفِينَةَ نُوْحٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَصَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ^(١).

وَقَدْ أُوْرِدَتْ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مَا يُغْنِي عَنْ مِثْلِ هَذَا الْإِسْنَادِ، مِمَّا صَحَّ بِهِ الْمَتْنُ، وَلَوْ كُنْتُ أَسْتَجِيزُ الْإِعْتِبَارَ بِأَحَادِيثِ الْمَتْرُوكِينَ لَذَكَرْتُ هَذَا الْإِسْنَادَ ضَمَّنَ الطَّرِيقِ الشَّوَاهِدِ لَصَحَّةِ الْمَتْنِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، وَلَكِنَّ هَذَا طَرِيقٌ لَا يَجْرِي عَلَى الْأَصُولِ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٤٤٣/٥) وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (٥٣٧/١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَى الشَّافِعِيِّ. وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي «آدَابِ الشَّافِعِيِّ» (ص: ٢٢٩).

٥٠ - وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعاً:

«يَنْسَخُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قُرْدَةً، وَطَائِفَةٌ خَنَازِيرَ، وَيُخَسِّفُ بَطَائِفَةً، وَتُرْسَلُ عَلَى طَائِفَةِ الرِّيحِ الْعَقِيمِ؛ بَأْتُهُمْ شَرِبُوا الْخَمْرَ، وَلَبَسُوا الْحَرِيرَ، وَاتَّخَذُوا الْقِيَانَ، وَضَرَبُوا بِالْذُّفُوفِ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ الْإِسْنَادُ جُلْداً.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاهِي» (رقم: ٦) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ أَبُو طَالِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، بِهِ مَرْفُوعاً.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ صَدُوقٌ فِيمَا يَزُودُهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ، ضَعِيفٌ فِي غَيْرِهِمْ، وَلَسْتُ أَدْرِي شَيْخَهُ مِنْهُمْ أَمْ لَا؛ لِأَنِّي لَمْ أَعْرِفْهُ، وَإِسْمَاعِيلُ مَدْلُسٌ أَيْضاً، وَلَمْ يُبَيِّنْ سَمَاعَهُ.

وَعَبَّادُ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ، لَمْ أَجِدْ فِي الثَّقَلَةِ مَنْ يُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (٣٥/٢/٣) فَقَالَ: «عَبَّادُ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي حَازِمٍ، رَوَى عَنْهُ هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَخُلَيْدُ بْنُ حَسَّانٍ، حَدِيثُهُ فِي الْبَصْرِيِّينَ»، وَنَحْوَهُ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٨٤/١/٣)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحاً وَلَا تَعْدِيلاً، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (١٤٣/٥) فَهُوَ مَسْتَوْرُ الْحَالِ، فَإِنْ كَانَ هُوَ الَّذِي فِي هَذَا الْإِسْنَادِ فَيَعُدُّ إِدْرَاكُهُ عَلِيًّا، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ أَيْضاً، وَإِنْ كَانَ آخَرَ - وَهُوَ الْأَشْبَهُ - فَهُوَ مَجْهُولٌ.

فحاصلُ القولِ في إسنادهِ الروايةُ: أنه من روايةِ مدلسٍ عن مجهولٍ عن مجهولٍ مشكوكٍ في اتصاله، وبعضُ هذا يُسقطُ الخبرَ.

٥١ - وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مَرْفُوعاً:

«لَيَكُونَنَّ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ خُسْفٌ وَقَذْفٌ وَمَسْخٌ؛ وَذَلِكَ إِذَا شَرِبُوا الخُمُورَ، وَاتَّخَذُوا الْقَيْنَاتِ، وَضَرَبُوا بِالْمَعَارِفِ».

حديثٌ واهي الإسنادُ جداً.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رقم: ٧) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو هَارُونُ بْنُ عَمَرَ الْفَرَشِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْخَصِيبُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْهَذَلِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، بِهِ مَرْفُوعاً.

قلتُ: هَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

الْهَذَلِيُّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، وَالْخَصِيبُ لَمْ أَجِدْهُ.

وَرَوَاهُ مُبَارَكُ بْنُ سَحِيمٍ أَحَدُ الْمَتْرُوكِينَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعاً: «سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ خُسْفٌ وَمَسْخٌ وَرَجْفٌ وَقَذْفٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٣٦/٧ رقم: ٣٩٤٥) وَالْبَزَّازُ (رقم: ٣٤٠٤ - كَشَفُ الْأَسْتَارِ) وَالذَّانِي فِي «السُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْفَتَنِ» (رقم: ٣٣٨).

قَالَ الْبَزَّازُ: «مُبَارَكٌ لَهُ مَنَاقِبٌ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهَا، وَمَا سَمِعَ شَيْئاً مِنْ مَوْلَاهُ» يَعْنِي عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ صُهَيْبٍ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِي إِسْنَادِ أَبِي يَعْلَى: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ»، فَهَذَا مِنَ الْبَزَّازِ تَهْمَةٌ لِمُبَارَكٍ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ لَيْسَ بِثِقَةٍ.

وَلَهُ سِيَاقٌ آخَرُ عَنْ أَنَسٍ هُوَ الْآتِي بَعْدَهُ.

٥٢ - وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً:

«لَيَبِيتُنَّ رِجَالٌ عَلَى أَكْلِ وَشُرْبٍ وَعَزْفٍ، يُضْبِحُونَ عَلَى أَرَائِكِهِمْ
مَنْسُوخِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ١٥) - وَمِنْ
طَرِيقِهِ: ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ فِي «التَّرْغِيبِ» (رَقْم: ١٢٣٢) - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو
إِسْحَاقَ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَحَدٍ وَلَدِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَعَنْ
غَيْرِهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، مَرْفُوعاً بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ شَرَحْتُ أَمْرَهُ قَرِيباً عِنْدَ الْحَدِيثِ (رَقْم: ٤٩)
وَأَنَّهُ ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ جَدًّا، وَزَادَ هُنَا أَنَّ أَبَهُمْ شَبَّخِيهِ.
وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ضَعِيفٌ فِي غَيْرِ مَا رَوَاهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ؛
لَأَنَّهُ اتَّفَقَ صَحِيحٌ حَدِيثُهُ.

٥٣ - وَرَوَى عَنْ أَبِي إِمَامَةَ مَرْفُوعاً:

«يَبِيتُ قَوْمٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى طَعَامٍ وَشُرْبٍ وَلَهْوٍ، فَيَضْبِحُونَ قَدْ
مَسَّخُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ، وَلَيُصْبِحُهُمْ خُسْفٌ وَقَذْفٌ حَتَّى يُصْبِحَ النَّاسُ
فَيَقُولُونَ: خُسِفَ اللَّيْلَةُ بِدَارِ فُلَانٍ، خُسِفَ اللَّيْلَةُ بِبَنِي فُلَانٍ، وَلَيُرْسَلَنَّ
عَلَيْهِمْ حَاصِبًا: حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، كَمَا أُرْسِلَتْ عَلَى قَوْمِ لُوطَ: عَلَى
قَبَائِلَ فِيهَا، وَعَلَى دُورٍ فِيهَا، وَلَيُرْسَلَنَّ عَلَيْهِمُ الرِّيحُ الْعَقِيمُ الَّتِي أَهْلَكَتْ

عاداً، بشرزهم الخمر، وأكلهم الرِّيا، وأنخاضهم القينات، ولُبسهم
الحرير، وقطيعتهم الرِّجَم.

حديث ضعيف.

أخرجه الطيالسي في «مُسْنَدِهِ» (رقم: ١١٣٧) وأحمد (٢٥٩/٥) وابن
أبي الدنيا في «دَمُ الملامي» (رقم: ٣) والحاكم (٥١٥/٤) رقم: (٨٥٧٢)
والخراطي في «مساوي الأخلاق» (رقم: ٢٨٢) والبيهقي في «الشعب»
(١٦/٥) رقم: (٥٦١٤) وابن عساكر في «تاريخه» (٢٨٣/٢٥ - ٢٨٤) جميعاً
من طريق جعفر بن سليمان، قال: حدثنا فرقد السَّبخي، قال: حدثني
عاصم بن عمرو البجلي، عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ، به.

السياق لابن أبي الدنيا، والباقون بنحوه، وبعضهم يختصره.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٠٦/٨ - ٣٠٧ رقم: ٧٩٩٧) من
طريق الصَّعِقِ بن حزن، قال: حدثنا فرقد، بإسناده به مختصراً.

ووقع في سياق إسناده أحمد - ومن طريقه: ابن عساكر
(٢٨٤/٢٥) - عن جعفر بن سليمان قال:

أتيت فرقداً يوماً، فوجدته خالياً، فقلت: يا ابن أم فرقد،
لأسألك اليوم عن هذا الحديث، فقلت: أخبرني عن قولك في
الحَسَفِ والقَذَفِ، شيءٌ تقولُهُ أنت أو نأثرُهُ عن رسول الله ﷺ؟ قال:
لا، بل أثرُهُ عن رسول الله ﷺ، قلت: ومنَ حَدَّثَكَ؟ قال: حدثني
عاصم بن عمرو البجلي، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ. وحدثني
قتادة، عن سعيد بن المسيَّب. وحدثني به إبراهيم النخعي، أن
رسول الله ﷺ (فذكر الحديث).

وروايته عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أيضاً مقرونةً بروايةِ عاصمٍ، عند ابنِ أبي الدنيا.

قلتُ: جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ هُوَ الضُّبَعِيُّ ثَقَّةٌ جَيِّدُ الْحَدِيثِ، والطَّرِيقُ إِلَيْهِ ثَابِتَةٌ، وَقَدْ حَفِظَ لَفَرْقَدٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثَلَاثَةٌ أَسَانِيدٌ، هِيَ:

١ - عاصمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجَلِّي، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢ - قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣ - إِبْرَاهِيمُ التَّخَمِيُّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والإِسْنَادُ الثَّانِي رَوَاهُ عَنْ جَعْفَرٍ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْجُسَمِيُّ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا، وَسَيَّارُ بْنُ حَاتِمٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالْجُسَمِيُّ ثَقَّةٌ، وَسَيَّارُ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضِ اللَّيْنِ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، حَدَّثَنَا فَرْقَدُ السَّبَخِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» (رَقْم: ١٦١) - وَعَنْهُ: أَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (١٢٥/١ - ١٢٦) - قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَمَّالُ الْأَصْبَهَانِيُّ الْفَقِيهُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، بِهِ. قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَزَوْهُ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا فَرْقَدٌ، وَلَا عَنْ فَرْقَدٍ إِلَّا جَعْفَرٌ، وَلَا عَنْ جَعْفَرٍ إِلَّا أَبُو دَاوُدَ، تَفَرَّدَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ».

قلتُ: وَقَدْ قَالَ فِيهِ أَبُو الشَّيْخِ: «ثَقَّةٌ» (طَبَقَاتُ الْأَصْبَهَانِيِّينَ ٣٩٤/٢)، وَكَذَلِكَ شَيْخُ الطَّبْرَانِيِّ صَدُوقٌ فَاضِلٌ.

فهذا إسنادٌ جيّدٌ إلى فَرْقَدٍ أيضاً كالأسانيدِ المتقدّمة، وفيه: أنَّ فَرْقَدًا كَانَ يوصلُهُ من هذا الوجهِ مرّةً ويُرْسِلُهُ مرّةً.

وَرَوَاهُ صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى الدَّقِيقِيُّ، فَقَالَ: عَنْ فَرْقَدِ السَّبَخِيِّ:

١ - حَدَّثَنَا أَبُو مُنِيبٍ الشَّامِيُّ، عَنْ أَبِي عَطَاءٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢ - وَحَدَّثَنِي شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَنَمٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣ - وَحَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجَلِيٍّ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤ - وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَوْ حَدَّثْتُ عَنْهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

هَكَذَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «رَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٣٢٩/٥) قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ الْكُوسَجِ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، بِهِ.

قُلْتُ: فَزَادَ لَهُ إِسْنَادَيْنِ آخَرَيْنِ، وَخَالَفَ فِي إِسْنَادٍ، وَصَدَقَةُ ضَعِيفٌ، وَلَوْ سَلِمَ الثَّقَلُ هَكَذَا عَنْ فَرْقَدٍ، فَهُوَ مِنْ اضْطِرَابِهِ الْوَاضِحِ، كَمَا سَيَبَيِّنُ مِنْ شَرَحِ حَالِهِ.

وَهَذِهِ الْأَسَانِيدُ لَوْ نَظَرْنَا إِلَيْهَا دُونَ مِرَاعَاةِ حَالِ فَرْقَدٍ، فَإِنَّ أَحْسَنَهَا وَأَسْلَمَهَا إِسْنَادُهُ إِلَى أَبِي أَمَامَةَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَعَاصِمُ بْنُ عَمْرِو صَدُوقٌ فِيهِ لَيْنٌ، لَا يَقْرُومُ حَدِيثُهُ مَقَامَ الْحُجَّةِ، عَلَى أَنَّ فَرْقَدًا رُبَّمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مِنْ قَوْلِهِ مَوْقُوفًا وَدُونَ وَاسْطَةٍ.

كما أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ١٤) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَوْلَهُ .
وَإِسْنَادُهُ إِلَى فَرْقَدٍ لَا عِلَّةَ لَهُ، وَعَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ هَذَا هُوَ أَخُو عَزْرَةَ، ثَقَّةٌ .

وَأَمَّا سَائِرُ الْأَسَانِيدِ، فَإِسْنَادُهُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَدْ عَلِمْتَ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ .
وَإِسْنَادُهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ مُعْضَلٌ، فَإِبْرَاهِيمُ تَابِعِيُّ صَغِيرٍ لَيْسَ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ الصُّحَابَةِ، فَأَدْنَى مَا يَسْقُطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلَانِ .

وَأَمَّا إِسْنَادُهُ إِلَى عُبَادَةَ، فَضَعِيفٌ، أَبُو مُنِيبٍ هُوَ الْجُرَشِيُّ الْأَحْدَبُ صَوْلِيحٌ لَا بَأْسَ بِحَدِيثِهِ، لَكِنْ شَيْخُهُ أَبُو عَطَاءٍ هُوَ الْيَحْبُورِيُّ، شَامِيٌّ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْكُنَى» (ص: ٦٠) وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٤/١٧٢/٤) وَابْنُ جِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (٥/٥٨٧)، وَلَمْ يَذْكُرُوا عَنْهُ رَاوِيًا غَيْرَ أَبِي مُنِيبٍ، فَهُوَ مَجْهُولٌ، وَلَا يُدْرَى إِنْ كَانَ أَدْرَكَ عُبَادَةَ أَمْ لَا .

وَأَمَّا إِسْنَادُهُ عَنْ شَهْرِ فَهُوَ مَرْسَلٌ، فَابْنُ عَشْمٍ تَابِعِيُّ، وَسَبَقَ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ أَنْ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا مِنْ رَوَايَتِهِ .

فَهَذِهِ أَسَانِيدُ فَرْقَدٍ لَيْسَ مِنْهَا إِسْنَادُ سَالِمٍ .

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا نَقْوِي بَعْضَهَا بِبَعْضٍ حَيْثُ اجْتَمَعَتْ، وَكُلُّ إِسْنَادٍ مِنْهَا غَيْرُ الْآخَرِ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا لَوْ كَانَ فَرْقَدٌ مِنَ الثَّقَاتِ الْمُتَقِنِينَ الْمُكَثِّرِينَ الْمَعْرُوفِينَ بِحِفْظِ الْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ لِلْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، كَمَا يَقْبَلُ مِثْلُ ذَلِكَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَوْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي أَسَانِيدِ السَّيَرَةِ خَاصَّةً لَا فِي الْأَحْكَامِ، وَلَيْسَ فَرْقَدٌ مِنْ هَذِهِ الْبَابَةِ وَلَا تِلْكَ، بَلْ هَذِهِ الْأَسَانِيدُ عَلَى

هذه الصفة دليل على اضطرابه وعدم حفظه؛ لأن حاله لا تحتمل ذلك.

أما من جهة مقدار ما روى، فقد قال معاصره الحافظ أيوب السخيتاني: «ليس فرقد صاحب حديث» (الجرح ٨١/٢/٣)، ونقل هذا النص الجوزجاني في «أحوال الرجال» (النص: ١٥٣) عن أيوب قال: «لم يكن صاحب حديث، وكان متقشفاً لا يقيد علماً، ذاك لون، والبصر بالعلم لون آخر»، وقال ابن عدي: «كان يعد من صالح أهل البصرة، وليس هو بكثير الحديث» (الكامل ١٤١/٧).

وأما من جهة درجته في الثقل فهذه عباراتهم فيه^(١):

قال أيوب السخيتاني: «ليس بشيء»، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن فرقد السبخي؟ فقال: «ليس هو بقوي في الحديث»، قلت: هو ضعيف؟ قال: «ليس هو بذاك»، وقال المروزي عن أحمد: «رجل صالح، وحديثه ليس بذاك»، وقال أبو طالب عن أحمد: «رجل صالح، ليس هو بقوي الحديث، لم يكن صاحب حديث»، وقال الجوزجاني: سمعت أحمد يقول: «يزوي عن مرة

(١) مستفادة من: العلل، لأحمد (٣٨٤/١)، العلل، رواية المروزي (النص: ٨٣)، التاريخ الكبير، للبخاري (١٣١/١/٤)، التاريخ الأوسط له (٤٦٠/١)، العلل الكبير، للترمذي (٩٧١/٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٢/٢/٣)، أحوال الرجال، للجوزجاني (النص: ١٥٣)، الطبقات الكبرى، لابن سعد (٢٤٣/٧)، المجروحين، لابن حبان (٢٠٥/٢)، الضعفاء، للنسائي (النص: ٥١٤)، السنن، للدارقطني (٢٥٩/٤)، الإرشاد، للخليلي (٩٥٦/٣)، تهذيب الكمال، للمزي (١٦٧/٢٣)، كشف الأستار، للهيثمي (٣٦٧/١)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣٨٤/٣).

منكرات»، وفَسَّرَ ذَلِكَ الْجَوْرَ جَانِيً بِقَوْلِهِ: «وَصَدَقَ أَحْمَدُ، كُوفِي»^(١) كَيْفَ صَارَ عِنْدَهُ عَنْ مُرَّةٍ أَحَادِيثَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصُّدِّيقِ مَرْفُوعَةً لَمْ يَشْرِكْهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ؟»، وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِذَلِكَ»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِثَقَّةً»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ مَنَاقِيرُ»، وَقَالَ مُرَّةٌ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا مَنْكَرَ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْبَرَّازُ: «سَيِّءُ الْحَفِظِ»، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانٍ: «مَنْ عُبِّدَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَقُرَّائِهِمْ، وَكَانَ فِيهِ غَفْلَةٌ وَرَدَاءُ حَفِظٍ، فَكَانَ يَهُمُّ فِيمَا يَرَوِي، فَيَرْفَعُ الْمَرَاسِيلَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، وَيُسْنِدُ الْمَوْقُوفَ مِنْ حَيْثُ لَا يَقْهَمُ؛ فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ وَفُحِّشَ مُخَالَفَتُهُ الثَّقَاتِ، بَطَلَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ، وَأَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَفِي رَوَايَةٍ عَنِ النَّسَائِيِّ: «لَيْسَ بِثَقَّةً».

قُلْتُ: فَهَذِهِ عِبَارَاتٌ هِيَ غَايَةُ فِي الْإِفْصَاحِ عَنْ حَقِيقَةِ أَمْرِ فَرْقَدٍ فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلرَّوَايَةِ، وَوَقَعَتِ الْمَنْكَرَاتُ فِي حَدِيثِهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، فَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ مِنْ حَدِيثِهِ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتِ؟ نَعَمْ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّهُ فَرَّغَ لَهُ مِنَ الْأَسَانِيدِ وَأَتَى لَهُ بِطَرِيقٍ لَوْ أَتَى بِهَا مِنْ هُوَ مَعْرُوفٌ بِالثَّقَّةِ لَا وَرَدَتْ رِبِيَّةٌ فِي حَدِيثِهِ، حَتَّى يُعْرَفَ بِالْإِتْقَانِ وَالْعِنَايَةِ بِالطَّرِيقِ، فَكَيْفَ إِذَا أَتَى بِهَا مِنْ هُوَ كَفَرَقَدٍ؟

(١) كَذَا قَالَ، وَفَرْقَدٌ بَصْرِيٌّ، لَكِنْ قِيلَ: نَسَبُهُ (السُّبْحِيُّ) إِلَى سَبْحَةَ الْبَصْرَةِ، وَقِيلَ: إِلَى سَبْحَةَ الْكُوفَةِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ سَبْحًا أَوْ تَحْرِيفًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فلا تردّد أنّ هذا من تَخْلِيْطِهِ واقعٌ بسببِ ما حَكَيْتُهُ عن أَهْلِ الْعِلْمِ فِي شَأْنِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ يُتَّفَقْ عَلَى تَضْعِيفِهِ، فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْهُ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، مُسْكِنٌ» (الْعِلَلُ ٢٨/٣)، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الدَّارِمِيِّ: «ثِقَةٌ» (تَارِيخُهُ، النَّصُّ: ٦٩٣)، كَذَلِكَ قَالَ الْعِجْلِيُّ: «لَا بَأْسَ بِهِ» (الثَّقَاتُ، النَّصُّ: ١٤٧٧).

قُلْتُ: أَمَّا تَعْدِيلُ ابْنِ مَعِينٍ هَذَا فَمَعَارِضُ بِتَضْعِيفِهِ الْمُتَقَدِّمُ، وَتَرْدُّدُ عِبَارَتِهِ إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى التَّرْجِيحِ يُسْقِطُ الْاعْتِمَادَ عَلَيْهَا، وَيُعْتَبَرُ مِنْ كَلَامِهِ بِمَا وَافَقَ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَادِ.

وَأَمَّا تَعْدِيلُ الْعِجْلِيِّ فَلَيْسَ بِعُمْدَةٍ عِنْدَ الْمَخَالَفَةِ.

فَحَاصِلُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لضعفِ قَرْقَدٍ فِي نَفْسِهِ، وَلِاضْطِرَابِهِ فِي أَسَانِيهِ.

وَكَانَ فَرْقَدٌ رُبَّمَا جَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ نَفْسِهِ، كَمَا أَخْرَجَهُ الْهَيْثُمُ الدُّورِيُّ فِي «دَمِّ اللُّوَاطِ» (رَقْمٌ: ١٢٢).

فَعَجَبًا بَعْدَ ذَلِكَ لِلْحَاكِمِ فِي قَوْلِهِ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ لَجَعْفَرٍ، أَمَّا فَرْقَدٌ فَلَمْ يُخْرَجْ»؛ يَعْنِي لَيْسَ فَرْقَدٌ مِنْ شَرْطِ مُسْلِمٍ، فَهَذَا الْحُكْمُ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ مِثَالٌ مِنْ أَمْثَلَةِ الْخَلَلِ فِي أَحْكَامِ الْحَاكِمِ عَلَى أَحَادِيثِ «الْمُسْتَدْرَكِ».

وَسَكَتَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ» فَلَمْ يَتَعَقَّبِ الْحَاكِمُ فِي شَيْءٍ، مَعَ أَنَّ رَأْيَهُ فِي فَرْقَدٍ التَّضْعِيفُ.

وَأَعْلَهُ ابْنُ حَزْمٍ بِفَرْقَدٍ، فَقَالَ فِي «الْمَحَلِيِّ» (٥٨/٩ - ٥٩):

«ضَعِيفٌ»، وكذا بالرَّأوي عنه عنده (الحارث بن نَبهان) فقال: «لا يَكْتَبُ حديثُهُ».

قلت: هُوَ مُتَابِعٌ، تَابَعَهُ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَغَيْرُهُ.
وكذا أَعْلَهُ بِعَاصِمِ بْنِ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ رَاوِيهِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، بَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ.
وأقول: هُوَ مَعْرُوفٌ.

وذكر الحديث ابنُ طاهر في «كتاب السَّماع» (ص: ٨١) من طريقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ رَجُلٍ غَيْرِ مُسَمًّى عَنْ فَرْقَدٍ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، وَقَالَ بَعْدَهُ: «وَالرَّجُلُ الْمَكْنَى عَنْ اسْمِهِ هُوَ زِيَادُ بْنُ زِيَادٍ الْجَصَّاصُ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ».

قلت: كذا زَعَمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنَدَهُ، وَلَا أَدرِي مِنْ أَيْنَ أَتَى بِهِ، وَلَوْ جَوَّزْنَا مَا قَالَ فَإِنَّهُ مُتَابِعٌ عَنْ فَرْقَدٍ^(١).

٥٤ - وَرَوَى عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ مُرْسَلًا:

«لَيْتُؤَفَّكُنَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ قَرَدَةٌ، وَقَوْمٌ خَنَازِيرٌ، وَلَيُضْبِحُنَّ فَيَقَالُ: خُسْفٌ بَدَارِ بَنِي فَلَانٍ، وَدَارِ بَنِي فَلَانٍ، وَيَبْيِثُنَا الرَّجُلَانِ يَمْشِيَانِ يَخُسِفُ بَأَحَدِهِمَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَبِمَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «بِشُرْبِ الْخُمُورِ، وَلِبَاسِ الْحَرِيرِ، وَالضَّرْبِ بِالْمَعَارِفِ وَالزَّمَارَةِ».

حديثٌ مَنكُورٌ.

(١) تنبيهان:

الأول: عَزَا ابْنُ الْقَيْمِ الْحَدِيثَ فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (٢٦٢/١) لِلتُّرْمِذِيِّ، وَهُوَ وَهْمٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَثْمَةِ السُّتَةِ.

والثاني: وَعَزَا الْأَلْبَانِيُّ الْحَدِيثَ فِي «الصَّحِيحَةِ» (رقم: ١٦٠٤) لِلطَّلِبَالِسِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ»، وَجَعَلَهُ مِنْ (مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ) وَهُوَ غَلَطٌ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْكِتَابَيْنِ مِنْ (مُسْنَدِ أَبِي أَمَامَةَ).

«جُزْئُهُ» (ق: ٧٧/أ - ب) - ومن طَرِيقِهِ: الشَّجَرِيُّ الرَّيْدِيُّ فِي «أَمَالِيهِ» (٢٥٣/٢) - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ الْخَرَّازُ - وَاسْمُهُ خَالِدُ بْنُ حَيَّانَ - ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، عَلْتُهُ الْإِنْقِطَاعُ بَيْنَ مَكْحُولٍ وَعَلِيٍّ، وَمَرَاسِيلُ مَكْحُولٍ فِيهَا مَنَاقِبُ كَثِيرَةٌ، وَيُحْتَمَلُ مِنْ مَرَاسِيلِهِ عَنِ الشَّامِيِّينَ مَنْ تَأَخَّرَ مَوْتُهُ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَأَمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلِيٍّ فَقَطْعٌ لَا يُرْجَى وَضْلُهُ.

وَفِي خَالِدِ بْنِ حَيَّانَ لَيْنٌ مَعَ صَدَقِهِ، لَكِنَّ الْعِلَّةَ فِيمَا أَرَى هِيَ الْإِنْقِطَاعُ، كَمَا بَيَّنْتُ، كَمَا أَشْكُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَدْلُسًا، وَكَأَنَّ جَمَاعَةَ أَلْفَ أَحَدُهُمْ هَذَا السِّيَاقَ، ثُمَّ سَرَقَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَحَدَّثَ كُلُّ مَنْهُمْ بِهِ بِإِسْنَادٍ لَهُ مَعَ بَعْضٍ تَغْيِيرٍ فِي سِيَاقِهِ، فَانْظُرْ مَا بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ أَحَادِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَحَدِيثَةِ الثَّالِيَةِ مِنَ التَّنَاسُبِ.

٥٦ - وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:

لَمَّا حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَاعِ، أَخَذَ بِحَلَقَتَيِ بَابِ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» فَقَالُوا: كُنَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَلِكَ أَبَاؤُنَا وَأُمَّهَاتُنَا، ثُمَّ بَكَى حَتَّى عَلَا انْتِحَابُهُ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي أَخْبَرْتُكُمْ بِأَشْرَاطِ الْقِيَامَةِ، إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ الْقِيَامَةِ: إِمَاطَةُ الصَّلَوَاتِ، وَاتِّبَاعُ الشَّهَوَاتِ، وَالْمِيلُ مَعَ الْهَوَى، وَتَعْظِيمُ رَبِّ الْمَالِ».

قَالَ: فَوُتِبَ سَلْمَانُ، فَقَالَ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَائِنْ؟

قَالَ: «إِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، عِنْدَهَا يَذُوبُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ كَمَا يَذُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ؛ مِمَّا يَرَى وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُغَيِّرَ».

قال سلمان: بأبي أنت وأمي، وإن هذا لكائن؟
قال: «إي، والذي نفسي بيده، إن المؤمن ليمشي بينهم يومئذٍ بالمخافة».

قال سلمان: بأبي أنت وأمي، وإن هذا لكائن؟
قال: «إي والذي نفسي بيده، عندها يكون المطر قَيْظًا، والولدُ غَيْظًا، وَتَقْبِضُ اللَّثَامُ قَيْضًا، وَيَغْبِضُ الْكِرَامُ غَيْضًا».

قال سلمان: بأبي أنت وأمي، وإن هذا لكائن؟
قال: «إي، والذي نفسي بيده، لِلْمُؤْمِنِ يَوْمَئِذٍ أَذَلُّ مِنَ الْأَمَةِ، فعندها يكون المنكرُ معروفًا، والمعروفُ منكراً، وَيُؤْتَمَنُ الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ الْأَمِينُ، وَيُصَدَّقُ الْكَذَّابُ، وَيُكَذَّبُ الصَّادِقُ».

قال سلمان: بأبي أنت وأمي، وإن هذا لكائن؟
قال: «إي والذي نفسي بيده، عندها يكون أمراءُ جَوَرَةٍ، ووُزَرَاءُ فَسَقَةٍ، وَأَمَنَاءُ خَوْنَةٍ، وإِمَارَةُ النِّسَاءِ، وَمُشَاوَرَةُ الْإِمَاءِ، وَضُعُودُ الصُّبْيَانِ الْمَنَابِرِ».

قال سلمان: بأبي أنت وأمي، وإن هذا لكائن؟
قال: «إي، والذي نفسي بيده، يا سلمان، عندها يليهم أقوامٌ إن تَكَلَّمُوا قَتَلُوهُمْ، وإن سَكَتُوا اسْتَبَاحُوهُمْ، وَيَسْتَأْثِرُونَ بِفَيْئِهِمْ، وَيَطَاوِنَ حَرِيمَتَهُمْ، وَيَجَارُ فِي حَكِيمِهِمْ، يليهم أقوامٌ جُثَاهُمْ جُثَا النَّاسِ^(١)، وَقُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ، لَا يُوقِرُونَ كَبِيرًا، وَلَا يَزَحْمُونَ صَغِيرًا».

(١) جاء ضمن السياق العبارة التالية: «قال القاضي أبو الفرج: هو هكذا في الكتاب، والصواب: جُثَّتْهُم جُثَّتُ النَّاسِ»، وأبو الفرج هو المعافى مخرج هذا الخبر.

قَالَ سَلْمَانُ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَاثِنٌ؟

قَالَ: «إِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، يَا سَلْمَانُ، عِنْدَهَا تُرْخَرَفُ
المساجدُ كَمَا تُرْخَرَفُ الكنائسُ والبُيُوعُ، وَتُحْلَى المصاحفُ، وَيُطِيلُونَ
المنابرَ، وَتَكْثُرُ الصُّفُوفُ، قُلُوبُهُمْ مُتَبَاغِضَةٌ، وَأَهْوَاؤُهُمْ جَمَّةٌ، وَالسُّنَنُ
مُخْتَلَفَةٌ».

قَالَ سَلْمَانُ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَاثِنٌ؟

قَالَ: «إِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، عِنْدَهَا يَا ابْنِي سَبِيٌّ مِنَ الْمَشْرِقِ
يَلُونَ أُمَّتِي، فَوَيْلٌ لِلضُّعَفَاءِ مِنْهُمْ، وَوَيْلٌ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ».

قَالَ سَلْمَانُ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَاثِنٌ؟

قَالَ: «إِي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، عِنْدَهَا يَكُونُ الْكَذِبُ ظَرْفًا، وَالرِّكَاءُ
مَغْرَمًا، وَتُظْهَرُ الرِّشَاءُ، وَيَكْثُرُ الرِّبَا، وَيَتَعَامَلُونَ بِالْعِبْنَةِ^(١)، وَيَتَّخِذُونَ
المساجدَ طُرُقًا».

قَالَ سَلْمَانُ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَاثِنٌ؟

قَالَ: «إِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، يَا سَلْمَانُ، عِنْدَهَا تُتَّخَذُ جُلُودُ
الْثُمُورِ صِيفَاقًا، وَتُنَحْلَى ذُكُورُ أُمَّتِي بِالذَّهَبِ، وَيَلْبَسُونَ الْحَرِيرَ،
وَيَتَهَيَّأُونَ بِالذَّمَاءِ، وَتُظْهَرُ الْخُمُورُ وَالْقَيْنَاتُ وَالْمَعَازِفُ، وَتُشَارِكُ الْمَرْأَةُ
رُؤُوسَهَا فِي التَّجَارَةِ».

قَالَ سَلْمَانُ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَاثِنٌ؟

(١) العينة: يَبَيْعُ فاسدٌ، صورته: أَنْ يَبَيْعَ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً بِشَمْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى،
ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَهَا بِهِ (النهاية لابن الأثير ٣/٣٣٣).

قَالَ: «إي، والذي نفسي بيده، يا سلمان، عندها يَطْلُعُ كَوْكَبُ الذَّنْبِ، وَتَكْثُرُ السَّيْجَانُ، وَيتَكَلَّمُ الرُّؤَيْصَةُ».

قَالَ سَلْمَانُ: وَمَا الرُّؤَيْصَةُ؟

قَالَ: «يتَكَلَّمُ فِي الْعَامَّةِ مَنْ لَمْ يَكُنْ يَتَكَلَّمُ، وَيُخْتَضِّعُ الرَّجُلُ لِلسُّنَّةِ، وَيَتَغَنَّى بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَتَّخِذُ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ، وَتُبَاعُ الْحُكْمُ، وَتَكْثُرُ الشَّرْطُ».

قَالَ سَلْمَانُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَائِنْ؟

قَالَ: «إي، والذي نفسي بيده، عندها يَحُجُّ أَمْرَاءُ النَّاسِ لَهَوًا وَتَنْزَهًا، وَأَوْسَاطُ النَّاسِ لِلتَّجَارَةِ، وَلِقَرَاءِ النَّاسِ لِلْمَسْأَلَةِ، وَقُرَاءَةُ النَّاسِ لِلزَّيَاةِ وَالسُّنْعَةِ».

قَالَ سَلْمَانُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَائِنْ؟

قَالَ: «إي، والذي نفسي بيده، عندها يُغَارُ عَلَى الْغُلَامِ كَمَا يُغَارُ عَلَى الْجَارِيَةِ الْبَكْرِ، وَيُخْطَبُ الْغُلَامُ كَمَا تُخْطَبُ الْمَرْأَةُ، وَيُهَيَّأُ كَمَا تُهَيَّأُ الْمَرْأَةُ، وَتَنْشَبُ النِّسَاءُ بِالرِّجَالِ، وَتَنْشَبُ الرِّجَالُ بِالنِّسَاءِ، وَيَكْتَفِي الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ، وَتَرْكَبُ ذَوَاتُ الْفُرُوجِ السُّرُوحَ، فَعَلِبَهُنَّ مِنْ أَمْتِي لَعْنَةُ اللَّهِ».

قَالَ سَلْمَانُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَائِنْ؟

قَالَ: «إي، والذي نفسي بيده، عندها يَظْهَرُ قُرَاءَةُ عِبَادَتِهِمُ التَّلَاوُمَ بَيْنَهُمْ، أَوْلَئِكَ يُسَمَّوْنَ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاءِ: الْأَنْجَاسُ الْأَرْجَاسُ».

قَالَ سَلْمَانُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنَّ هَذَا لَكَائِنْ؟

قال: «إي، والذي نفسي بيده، تَشَبَّبُ المشيخة».

قال: قلت: وَمَا تَشَبَّبُ المشيخة؟

قال: - أحسبه ذهب من كتابي: «إنَّ الحُمْرَةَ، هذا الحَرْفُ وحده - خِضَابُ الإسلام، والصُّفْرَةَ خِضَابُ الإيمان، والسَّوَادَ خِضَابُ الشَّيْطَانِ».

قال سلمان: بأبي أنت وأمي، وإنَّ هذا لكائن؟

قال: «إي، والذي نفسي بيده، عندها يُوضَعُ الدِّين، وتُزْفَعُ الدُّنْيَا، وَيُشَيَّدُ البناء، وتُعْطَلُ الحدود، وَيَمِينُونَ سُتِّي، فعندها يا سلمان لا ترى إلَّا ذَمًّا، ولا يَنْصَرُّهُمْ الله».

قال: بأبي أنت وأمي، وَهُمْ يَوْمئِذٍ مُسْلِمُونَ، كيف لا يُنْصَرُونَ؟

قال: «يا سلمان، إنَّ نُصْرَةَ الله الأَمْرُ بالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وإنَّ أَقْوَاماً يَذْمُونَ الله تعالى، وَمَذْمُتُهُمْ لِيَأْهَ أَنْ يَشْكُوهُ، وَذَلِكَ عِنْدَ تَقَارُبِ الْأَسْوَاقِ».

قال: وَمَا تَقَارُبِ الْأَسْوَاقِ؟

قال: «عِنْدَ كَسَادِهَا، كُلُّ يَقُولٍ: مَا أَبِيعُ وَلَا أَشْتَرِي وَلَا أَرْبِخُ، وَلَا رَازِقٌ إِلَّا اللهُ تَعَالَى!».

قال سلمان: بأبي أنت وأمي، وإنَّ هذا لكائن؟

قال: «إي، والذي نفسي بيده، عندها يَعْقُ الرَّجُلُ وَالذِّينَةَ، وَيَجْفُو صَدِيقَهُ، وَيَتَحَالَفُونَ بغيرِ الله، وَيَخْلِفُ الرَّجُلُ مَنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَخْلَفَ، وَيَتَحَالَفُونَ بِالطَّلَاقِ، يا سلمان، لا يَخْلِفُ بِهَا إِلَّا فَاسِقٌ، وَيَفْشَرُ المَوْتُ: مَوْتُ الْفَجَاءَةِ، وَيَخْذُلُ الرَّجُلَ سَوْطُهُ».

قَالَ سَلْمَانُ: بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي، وَإِنْ هَذَا لَكَائِنْ؟

قَالَ: «إِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، عِنْدَهَا تَخْرُجُ الدَّابَّةُ، وَتَطْلُعُ الشَّسْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَيَخْرُجُ الدُّجَانُ، وَرِيحُ حَمَرَاءَ، وَيَكُونُ خَسْفٌ وَمَسْخٌ وَقَذْفٌ، وَيَاجُوجُ وَمَاجُوجُ، وَهَذُمُ الكَغْبَةِ، وَتَمُورُ الْأَرْضُ، وَإِذَا ذَكَرَ الرَّجُلُ رُؤْيِي».

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو الْفَرَجِ الْمُعَاوِي بْنُ زَكَرِيَّا الْجَرِيرِيُّ فِي «الْجَلِيسِ الصَّالِحِ الْكَافِي وَالْأَنْبِيَاءِ النَّاصِحِ الشَّافِي» (٦٧/٣ - ٧٠) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدِ أَبِي الْحَسَنِ التُّرْمُذِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْخَوَاتِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمِ الْخَشَابِ مَوْلَى لَبْنِي شَيْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا الْخَبَرُ كُنْتُ قَدْ كَرِهْتُ كِتَابَتَهُ بِتَمَامِهِ، ثُمَّ كَتَبْتُهُ عَلَى مَقْصُصٍ، وَكُنْتُ فِي التَّأْلِيفِ الْأَوَّلِ أوردتُ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَاذِفِ، دُونَ سَائِرِهِ، وَلَكِنْ رَأَيْتُ فِي إِيرَادِهِ تَحْقِيقَ فَائِذَتَيْنِ لِلنَّاظِرِ فِيهِ:

إِحْدَاهُمَا: دَفَعُ مَظَنَّةَ الْاسْتِثْنَاءِ بِبَعْضِ مَضْمُونِهِ فِي غَيْرِ بَابِ الْمَعَاذِفِ، إِذْ لَا يُحَقِّقُ إِبْرَازِي الْحَكَمَ عَلَى بَعْضِهِ شُمُولَ ذَلِكَ الْحَكَمِ لِسَائِرِهِ.

وِثَانِيهِمَا: الْاسْتِدْلَالُ بِتَمَامِ السِّيَاقَةِ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ مَصْنُوعٌ، لَا يَلِيقُ تَرْكِيبُ عِبَارَاتِهِ وَطَوَّلُ صِيَاقِهِ بِأَنْ يَكُونَ صَادِرًا عَنْ أَوْتِي جَوَامِعِ الْكَلِمِ ﷺ.

وَلَا زَالَ يَزْدَادُ عَجَبِي مِنْ طَائِفَةِ تَنْسَبِ لِلْعِلْمِ تُضْمَنُ هَذَا الْحَدِيثَ

وَشِبْهَهُ كُتِبَها دُونَ بَيَانٍ، بَلْ رُبَّمَا أوردوهُ للاستِدلالِ، فلا حَوْلَ ولا قوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَحَزَنْتُ مِنْ مِثْلِ الشَّيْخِ حُمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يوردَهُ فِي كِتَابِهِ «إِتِّحَافَ الْجَمَاعَةِ بِمَا جَاءَ فِي الْفِتَنِ وَالْمَلاحِمِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ» (٢٢/٢ - ٢٥) ثُمَّ يَكْتَفِي بِالْقَوْلِ: «هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَفِي بَعْضِ سِيَاقِهِ لُكَّارَةٌ، وَلِبَعْضِهِ شَوَاهِدٌ، وَقَدْ ظَهَرَ مُصَدِّقُ بَعْضِ مَا ذُكِرَ فِيهِ».

بِهَذَا اكْتَفَى الشَّيْخُ، وَهِيَ عِبَارَةٌ لَيْتَهُ مَهُونَةٌ مِنْ شَأْنِ الضَّعْفِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِهِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَشَبْهُ هَذَا، مَعَ أَنَّ ظَاهَرَ الْأَمْرِ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَنَّى النَّظَرَ فِي دَرَجَاتِ الْأَحَادِيثِ.

وَأَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ مِنْ شَيْخِ الْمَعَاذِيِّ إِلَى ابْنِ جَرَنِجٍ بَيْنَ مَجْهُولٍ لَا يَعْرِفُ، أَوْ مَتْرُوكٍ كَذَّابٍ هَالِكٍ.

فَشَيْخُ الْمَعَاذِيِّ ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (١٩٨/٢) بِرِوَايَةِ الْمَعَاذِيِّ وَحْدَهُ عَنْهُ، وَسَكَتَ عَنْهُ.

وَإِبْنُ مَيْسَرَةَ، وَالْخَوَاتِمِيُّ وَابْنُ مَخْلَدٍ لَا يَعْرِفُونَ.

وَأَمَّا الْخَشَّابُ فَهُوَ سَلِيمُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «قَدْ رَأَيْتُهُ بِمَكَّةَ، لَيْسَ يَسْوَى حَدِيثُهُ شَيْئًا، وَكَانَ يُتَّهَمُ بِرَأْيِ جَهَنَّمَ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةِ الدُّورِيِّ: «كَانَ جَهْمِيًّا خَبِيثًا»، وَقَالَ: «لَيْسَ بِثَقَّةٍ»، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مُحَرَّرٍ: «كَذَّابٌ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مَنَكَّرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «عَامَّةٌ مَا يَرَوِيهِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ»، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانٍ: «يُرْوَى عَنِ الثَّقَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ

الَّذِي يَتَخَايَلُ إِلَى الْمَسْتَمْعِ لَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ صِنَاعَتُهُ أَتَاهَا مَوْضُوعَةً، كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ كَانَ جَهْمِيًّا خَبِيثًا^(١).

قُلْتُ: فَحَسْبُكَ هَذَا الرَّجُلُ لِسُقُوطِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

٥٧ - وَرَوَى عَنْ عُمَى السَّعْدِيِّ، قَالَ:

خَرَجْتُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ حَتَّى قَدِمْتُ الْكُوفَةَ، فَإِذَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلَ الْكُوفَةِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَأَرَشِدْتُ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ فِي مَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي جِئْتُ أَضْرِبُ إِلَيْكَ أَقْبَسَ مِنْكَ عِلْمًا، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ بَعْدَكَ، فَقَالَ لِي: مِمَّنِ الرَّجُلُ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: مِمَّنْ؟ قُلْتُ: مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ بَنِي سَعْدٍ، فَقَالَ لِي: يَا سَعْدِيُّ، لَا حَذَرٌ فِيكُمْ بِحَدِيثِ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى قَوْمٍ كَثِيرَةٍ أَمْوَالُهُمْ، كَثِيرَةٌ شَوْكَتُهُمْ، تُصِيبُ مِنْهُمْ مَالًا ذَبْرًا - أَوْ قَالَ: كَثِيرًا - ، فَقَالَ: «مَنْ هُمْ؟»، فَقَالَ: هُمْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ بَنِي سَعْدٍ مِنْ أَهْلِ الرَّمَالِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا بَنِي سَعْدٍ عِنْدَ اللَّهِ دُونَ حَظِّ عَظِيمٍ».

سَلَّ يَا سَعْدِيُّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هَلْ لِلسَّاعَةِ مِنْ عِلْمٍ تُعْرِفُ بِهِ السَّاعَةَ؟ وَكَانَ مُتَكِنًا فَاسْتَوَى جَالِسًا، فَقَالَ: يَا سَعْدِيُّ، سَأَلَنِي عَمَّا سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِلسَّاعَةِ مِنْ عِلْمٍ تُعْرِفُ بِهِ السَّاعَةَ؟ فَقَالَ لِي:

(١) انظر هذه النصوص في الأصول الثمانية: العلل (النص: ٥٧٢٦)، تاريخ يحيى بن معين (النص: ٢١٧٨، ٣٣٧٥)، معرفة الرجال، لابن محرز (٥٨/١)، الجرح والتعديل (٣١٥/٢)، الضعفاء، للسنائي (النص: ٢٥٦)، الكامل، لابن عدي (٣٣٩/٤)، المجروحين، لابن جبان (٣٥٤/١).

«يا ابن مسعود، إِنَّ للسَّاعَةِ أعلاماً، وإنَّ للسَّاعَةِ أشرطاً، ألا وإنَّ من أعلام السَّاعَةِ وأشرطها: أن يكونَ الولدُ غَنِيظاً، وأن يكونَ المطرُ قَنِيظاً، وأن تَفِيضَ الأَشْرَارُ قَيْضاً، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن يَصْدَقَ الكاذِبُ، وأن يَكْذَبَ الصَّادِقُ، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن يُؤْتَمَنَ الخائِنُ، وأن يُخَوَّنَ الأمينُ، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن تُواصَلَ الأطباقُ، وأن تُقَاطَعَ الأرحامُ، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن يَسُودَ كُلُّ قَبِيلَةٍ مُنَافِقُوهَا، وكلُّ سُوْقٍ فُجَّارُهَا، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن تُزْخَرَفَ المساجدُ، وأن تُخْرَبَ القلوبُ، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن يكونَ المؤمنُ في القَبِيلَةِ أَذَلَّ من الثَّقَدِ، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن يَكْتَفِيَ الرِّجَالُ بالرِّجَالِ، والنِّسَاءُ بالنِّسَاءِ، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن تُكْتَفَى المساجدُ، وأن تَغْلُو المنابرُ، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن يُغَمَّرَ خَرَابُ الدُّنْيَا، وَيُخْرَبَ عِمْرَانُهَا، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن تَظْهَرَ المعازِفُ والكِبَرُ، وَشُرْبُ الخُمُورِ، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها الشُّرْطُ والغَمَارُونَ واللَّمَّازُونَ^(١)، يا ابنَ مَسْعُودٍ، إِنَّ من أعلامِ السَّاعَةِ وأشرطها أن يَكْثُرَ أولادُ الرِّثَاءِ».

قلتُ: أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهَمَّ مُسْلِمُونَ؟ قَالَ: نعم، قلتُ: أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالْفَرَّانُ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ؟ قَالَ: نعم، قلتُ: أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَتَى ذَاكَ؟ قَالَ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُطَلَّقُ الرَّجُلُ الْمَرَأَةَ ثُمَّ يَجْحَدُ طَلَاقَهَا، فَيُقِيمُ عَلَى قَرْجِهَا، فَهُمَا زَانِيَانِ مَا أَقَامَا.

(١) كَذَا الْبَيَّازَةُ.

حَدِيثُ مَوْضُوعٍ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٨١/١٠ - ٢٨٣ رَقْم: ١٠٥٥٦) وَ«الْأَوْسَطُ» (٤٤٠/٥ - ٤٤٢ رَقْم: ٤٨٥٨) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَسْكَرِيُّ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ مِسْكِينٍ الْأَسْوَارِيُّ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ قُضَّالَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عُتَيِّ السَّعْدِيِّ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ النَّجَّارِ فِي «ذِيلِ تَارِيخِ بَغْدَادَ» (كَمَا فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» ٢٥٨/٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ قَانِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، بِإِسْنَادِهِ بِهِ بَعْضُ الْإِخْتِصَارِ، وَسَقَطَ مِنْهُ ذِكْرُ عُتَيِّ السَّعْدِيِّ.

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ وَاهٍ، وَالْخَبَرُ مَوْضُوعٌ كَذَبٌ، آفَتُهُ سَيْفٌ هَذَا، لَمْ يَرِدْ فِيهِ غَيْرُ الْجَرْحِ، فَأَجْمَلَ الدَّارَقُطْنِيُّ فَقَالَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ» (الْعِلَلُ ٢١٩/١)، وَفَسَّرَ ابْنُ جِبَّانٍ فَقَالَ: «يَأْتِي بِالْمَقْلُوبَاتِ وَالْأَشْيَاءِ الْمَوْضُوعَاتِ، لَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَبْثَاتِ فِي الرُّوَايَاتِ عَلَى قُلَّتِهَا» (الْمَجْرُوحِينَ ٣٤٧/١).

وَشَيْخُهُ مُبَارَكُ بْنُ قُضَّالَةَ صَدُوقٌ عَلَى لَيْسٍ فِيهِ، وَكَانَ يُدْلَسُ تَدْلِيسًا فَاحِشًا، فَمَا لَمْ يَقُلْ: (حَدَّثَنَا) فَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جَدًّا، وَلَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْخَبَرِ: (حَدَّثَنَا)، عَلَى أَنِّي لَا أَرَى الْخَبَرَ يَبْلُغُهُ أَضَلًّا؛ لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ حَالِ سَيْفٍ.

٥٨ - وَرَوَى عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ مَرْفُوعًا:

«مِنْ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ خَصْلَةً: إِذَا رَأَيْتُمُ النَّاسَ أَمَاتُوا الصَّلَاةَ، وَأَضَاعُوا الْأَمَانَةَ، وَأَكَلُوا الرِّبَا، وَاسْتَحْلَوْا الْكَذِبَ، وَاسْتَخَفُّوا بِالْأَمْوَالِ، وَاسْتَعْلَوْا الْبِنَاءَ، وَبَاعُوا الدِّينَ بِالدُّنْيَا، وَتَقَطَّعَتِ الْأَرْحَامُ، وَكَوُنَ الْحُكْمُ ضَعِيفًا، وَالْكَذِبُ صِدْقًا، وَالْحَرِيرُ لِبَاسًا، وَظَهَرَ الْجَوْرُ، وَكَثُرَ

الطَّلَاقُ، وَمَوْتُ الْفُجَاءَةِ، وَاتُّمِنَ الْخَائِنُ، وَخَوَّنَ الْأَمِينُ، وَضَدَّقَ الْكَاذِبُ، وَكُذِّبَ الصَّادِقُ، وَكَثُرَ الْقَذْفُ، وَكَانَ الْمَطَرُ قَيْظًا، وَالْوَلَدُ غَبِظًا، وَفَاضَ اللَّثَامُ قَيْضًا، وَغَاضَ الْكَرَامُ غَيْضًا، وَكَانَ الْأَمْرَاءُ فَجَرَةً، وَالْوُزَرَاءُ كَذْبَةً، وَالْأَمْنَاءُ خَوْنَةً، وَالْمَرْفَاءُ ظَلَمَةً، وَالْقُرَاءُ فَسَقَةً، وَإِذَا لَبَسُوا سُوكَ الضَّيَانِ، قُلُوبُهُمْ أَتْنٌ مِنَ الْجَيْفَةِ، وَأَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ، يُغْشِيهِمُ اللَّهُ فِتْنَةً يَتَهَاوُونَ فِيهَا تَهَاوُكَ الْيَهُودِ الظَّالِمَةِ، وَتَظْهَرُ الصَّفْرَاءُ - يَعْنِي الدَّنَائِيرَ - ، وَتُطْلَبُ الْبَيْضَاءُ - يَعْنِي الدَّرَاهِمَ - ، وَتَكْثُرُ الْخَطَايَا، وَتَغْلُ الْأَمْرَاءُ، وَحُلِيَّتُ الْمَصَاحِفِ، وَزُخْرِفَتِ الْمَسَاجِدُ، وَطُوِلَتِ الْمَنَائِرُ، وَخَرِبَتِ الْقُلُوبُ، وَشَرِبَتِ الْخُمُورُ، وَعُطِّلَتِ الْحُدُودُ، وَوَلَدَتِ الْأُمَةُ رِبَّهَا، وَتَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ وَقَدْ صَارُوا مَلُوكًا، وَشَارَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فِي التَّجَارَةِ، وَتَشَبَّهَ الرُّجَالُ بِالنِّسَاءِ وَالنِّسَاءُ بِالرُّجَالِ، وَحَلَفَ بِاللَّهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَشْهَدَ، وَتَقَلَّمَ لِلْمَعْرِفَةِ، وَتَفَقَّهَ لَغِيَرِ الدِّينِ، وَطَلَبَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ، وَاتَّخَذَ الْمَغْنَمَ دَوْلًا، وَالْأَمَانَةَ مَغْنَمًا، وَالرُّكَاةَ مَغْرَمًا، وَكَانَ زَعِيمُ الْقَوْمِ أَرْذَلَهُمْ، وَعَقَّ الرَّجُلُ أَبَاهُ، وَجَفَا أُمَّهُ، وَبَرَّ صَدِيقَهُ، وَأَطَاعَ زَوْجَتَهُ، وَعَلَّتْ أَصْوَاتُ الْفَسَقَةِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاتَّخَذَتِ الْقَبِيلَاتُ وَالْمَعَاذِفُ، وَشَرِبَتِ الْخُمُورُ فِي الطَّرِيقِ، وَاتَّخَذَ الظُّلُمُ نَعْرًا، وَبِيعَ الْحُكْمُ، وَكَثُرَتِ الشُّرَطُ، وَاتَّخَذَ الْقُرَّانُ مَزَامِيرَ، وَجُلُودُ السَّبَاعِ صِفَاقًا، وَالْمَسَاجِدُ طُرْقًا، وَلَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا، فَلْيَتَّقُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحًا حَمْرَاءَ، وَخَسْفًا، وَمَسْخًا، وَآيَاتِ .

حَدِيثٌ مَنَكْرٌ .

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٣/٤١٠ - ٤١١ رَقْمٌ : ٤٤٤٨) -
وَمِنْ طَرِيقِهِ : ابْنُ بَلْبَانَ فِي «الْمَقَاصِدِ السَّنِيَّةِ» (ص : ٣٦٤) - مِنْ طَرِيقَيْنِ

عن إبراهيم بن محمد، حدثنا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عن فَرَجِ بْنِ فَضَّالَةَ،
عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ، عَنِ حُذَيْفَةَ، بِهِ.

قال أبو نُعَيْمٍ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، لَمْ
يَزِرْهُ عَنْهُ فِيمَا أَعْلَمُ إِلَّا فَرَجُ بْنُ فَضَّالَةَ».

قُلْتُ: وَهُوَ مِنْكَرُ الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ مَا يَزِرْهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ لَا يُعْتَبَرُ
بِهِ، وَعَنْهُمْ ضَعِيفٌ يُغْتَبَرُ بِهِ، كَمَا شَرَحْتُ أَمْرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي هَذَا
الْفَصْلِ، وَشَبَّحَهُ هُنَا مَكِّيٌّ.

وَسُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ضَعِيفٌ.

وَمُطَهَّهٌ سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ حُذَيْفَةَ بَعِيدَةٌ جَدًّا، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ
عَائِشَةَ وَقَدْ عُمِّرَتْ بَعْدَ حُذَيْفَةَ زَمَانًا، إِذْ تَوَفَّيَتْ سَنَةَ (٥٧)، وَتَوَفَّيَ
حُذَيْفَةَ سَنَةَ (٣٦).

كَمَا أَنَّ رَاوِيَهُ عَنْ سُؤَيْدٍ وَقَعَ فِي «الْحَلِيَّةِ» تَسْمِيَةً جَدُّهُ: (عَوْنًا)،
وَحُذِفَ فِي كِتَابِ ابْنِ بَلْبَانَ، وَأَحْسَبُهُ تَحَرُّفَ عَنْ (عُرْفَةَ)، فَإِنَّ الْخَبَرَ
مِنْ رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ عَنْهُ، وَفِي شُيُوخِهِ مَنْ يُسَمَّى جَدُّهُ بِهَذَا، وَهُوَ مُتَرَجِّمٌ
فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (١٥٥/٦)، وَسَكَتَ عَنْهُ الْخَطِيبُ.

٥٩ - وَرَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا:

«تَكُونُ الْعِبَادَةُ اسْتِطَالَةً عَلَى النَّاسِ، يُزْخَرُونَ الْمَسَاجِدَ، وَيُطَوَّلُونَ
الْمَنَارَاتِ، وَيُحْلَوْنَ الْمَصَاحِفَ، وَيُشِيدُونَ الْقُصُورَ، وَيَتَّخِذُونَ الْقَيْنَاتِ
وَالْمَعَازِفَ، وَيَأْكُلُونَ الرُّبَا، وَيَأْخُذُونَ الرِّشَاءَ، وَيُظْهِرُونَ الرِّئَا، وَيَكْتَفِي
الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُنَلَّى لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا».

حَدِيثٌ مِنْكَرٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ أَبُو الْحَسَنِ الشَّجَرِيُّ الزُّبَيْدِيُّ فِي «أَمَالِيهِ» (٢/٢٧١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الشَّيْخِ الْأَضْبَهَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَجَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ^(١)، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ حُدَيْفَةَ، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِتْنَةً تَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، قَالَ: فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ هَذَا هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الْقُرَشِيُّ، كُوفِيٌّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِثِقَةٍ:

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «خَرَّفْنَا حَدِيثَهُ» وَلَمْ يَرْضَهُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْهُ: «مَرَّفْنَا حَدِيثَهُ»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «كُتِبْنَا عَنْهُ عَنْ لَيْثِ عَجَائِبَ، وَخَطَطْتُ عَلَى حَدِيثِهِ» وَضَعْفُهُ جَدًّا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، هُوَ ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «الضَّعْفُ عَلَى حَدِيثِهِ وَرَوَايَتِهِ يَبِينُ»، وَقَالَ ابْنُ جَبَّانٍ: «كَانَ مِمَّنْ يَنْفَرِدُ عَنِ الثَّقَاتِ بِالْأَشْيَاءِ الْمَقْلُوبَاتِ الَّتِي إِذَا سَمِعَهَا مَنِ الْحَدِيثِ صِنَاعَتُهُ عَلِمَ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ أَوْ مَقْلُوبَةٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ بِحَالٍ»^(٢).

(١) فِي الْأَصْلِ: دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، وَهُوَ تَخْلِيفٌ.

(٢) انْظُرْ تَصَوُّصَهُمْ هَذَا فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ: الْعِلَلُ، لِأَحْمَدَ (الْثَّص: ٥٨٦٤)، سَوَالَاتِ الْأَجَرِيِّ لِأَبِي دَاوُدَ (الْثَّص: ١٨٦)، مَعْرِفَةُ الرُّجَالِ، لِابْنِ مُعَرِّزٍ (٢١٢/٢)، التَّارِخُ الْكَبِيرُ، لِلْبُخَارِيِّ (٢١٧/١)، الْكُنَى، لِمُسْلِمٍ (٤١/١)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٦٩/٤)، الْكَامِلُ، لِابْنِ عَدِيٍّ (٥١٠/٧)، الْمَجْرُوحِينَ، لِابْنِ جَبَّانٍ (٢٨٧/٢)، تَارِخُ بَغْدَادَ، لِلخَطِيبِ (١٩٣/٣).

قلتُ: فأما يحيى بن معين، فإنه لم يظهر له ما ظهر لهؤلاء الأعيان، فقال في رواتي الدورى وأبي داود: «ليس به بأس» (تاريخه، النص: ٢٣٣٢، سؤالات الأجرى، النص: ١٨٦).

وجاء عنه رحمه الله ما يؤيد أنه لم يطلع على ما أطلع عليه غيره من أمره، فقال ابن الجنيدي في «سؤالاته» (النص: ٨٨٧): «قلتُ ليحيى: محمد بن كثير الكوفي؟ قال: ما كان به بأس . . . قلتُ: إنه روى أحاديث منكرات؟ قال: ما هي؟ قلتُ: عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن الثعمان بن بشير، يرفعه: «نَصَرَ الله امرأ سَمَعَ مَقَاتِي فَبَلَغَ بها. وبهذا الإسناد مرفوع: «اقرأ القرآن ما نهاك، فإذا لم يَنْهَكَ فَلَسْتَ تَقْرَأُ». فقال: مَنْ رَوَى عنه هذا؟ فقلتُ: رجلٌ من أصحابنا، أعني له: محمد بن عبد الحميد الحميدي، فقال: هذا عسى سَمِعَهُ من السُّنْدِيِّ بنِ شاهك، وإن كان الشَّيْخُ رَوَى هذا فهو كَذَّابٌ، وإلا فإني رأيتُ حديثَ الشَّيْخِ مُسْتَقِيماً».

قلتُ: كذلك في الإسنادِ دونَ هذا الرجل من لا يُعرَفُ، فالبَجلُ لم أجد مَنْ ذَكَرَهُ.

وأحمد بن جعفر بن نصر هو الجمال، رازي، ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٣٨/٣)، ولأبي الشَّيْخِ عنه رواية في «طبقات الأصهبائين»، وروى عنه غيره، فهو مستور.

٦٠ - وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً:

«لَا بُدَّ مِنْ خُسْفٍ وَمَسْخٍ وَرَجْفٍ»، قالوا: يا رَسُولَ الله، في هذه الأُمَةِ؟ قال: «نعم، إذا اتَّخَذُوا الْقِيَانَ، وَاسْتَحْلَوْا الرِّزْنَ، وَأَكَلُوا الرِّبَا،

وَأَسْتَحْلُوا الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ، وَلَبَسَ الْحَرِيرُ، وَكَتَفَى الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ،
وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ النَّجَّارِ فِي «تَارِيخِهِ» (كَمَا فِي «الْكَنْزِ» ٥٧٩/١٤، ٦٢٣
عَنْ «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» لِلْسُّيُوطِيِّ) - مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً.

قُلْتُ: الْحُكْمُ بِالضَّعْفِ الْمَجْرُودِ أَدْنَى مَا يُقَالُ فِي أَحَادِيثٍ يَنْفَرِدُ
بِخَرِيجِهَا ابْنُ النَّجَّارِ وَنَحْوُهُ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ ضَعْفٌ لَا يُدْعَى فِي
مِثْلِهِ صِلَاحِيَّةُ الْحَدِيثِ لِلإِعْتِبَارِ؛ لَكُونِهِ فِي الْعَادَةِ مِنْ قَبِيلِ الضَّعْفِ
الشَّدِيدِ.

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْنَادِ الْحَدِيثِ لِأَنَاقِشُهُ، وَإِنَّمَا التَّعْوِيلُ فِي الْحَكْمِ
الْمَذْكُورِ عَلَى أَمْرَيْنِ:

الأول: مَا ثَبَتَ لِي بِالدرَاسَةِ الْمُسْتَفِيضَةِ أَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ، كِتَابُ
ابْنِ النَّجَّارِ وَفَرْدَوْسُ الدَّيْلَمِيِّ وَتَفْسِيرُ ابْنِ مَرْدُويِهِ وَشَبِيهَاتِهَا، إِذَا تَفَرَّدَتْ
بِخَرِيجِ حَدِيثٍ، فَنِسْبَةُ صِلَاحِيَّةِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ لِلإِعْتِبَارِ لَا تُكَادُ تُذَكَّرُ،
فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتاً لِدَاوِيهِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ عَامَّةَ تِلْكَ التَّفَرُّدَاتِ مَنَاقِبُ
وَمَوْضُوعَاتٍ، وَهَذِهِ النُّتِيجَةُ كَالْقَاعِدَةِ الَّتِي لَا أَرَى جَوَازَ الْعُدُولِ عَنْهَا
فِي أَيِّ حَدِيثٍ يُعْزَى إِلَى هَذِهِ الْكُتُبِ وَلَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِهَا.

والثَّانِي: مَا صَرَّحَ بِهِ الْحَافِظُ جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ مِنْ تَوْكِيدِ هَذَا
الْأَمْرِ، مَعَ مَا عُرِفَ مِنْ تَسَاهُلِهِ الشَّدِيدِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّهُ
قَالَ فِي دِيبَاجَةِ كِتَابِهِ «جَمْعِ الْجَوَامِعِ» بَعْدَ ذِكْرِهِ «ضَعَفَاءَ الْعُقَيْلِيِّ،
وَكَامِلِ» ابْنِ عَلَدِيِّ، وَ«تَارِيخِي» الْخَطِيبِ وَابْنِ عَسَاكِرَ: «وَكُلُّ مَا عَزَى

لهؤلاء الأربعَةِ، وللحكيمِ التَّزْمِذِي في نَوَادِرِ الْأُصُولِ، أو للحاكمِ في تاريخه، أو لابنِ النَّجَّارِ في تاريخه، أو للدَّيْلَمِي في مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ، فهو ضَعِيفٌ، فَيُسْتَعْنَى بِالْعَزْوِ إِلَيْهَا أو إلى بَعْضِهَا عن بَيَانِ ضَعْفِهِ».

قلتُ: وعليه، فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ هَذَا ضَعِيفٌ عَلَى أَقْلِ الدَّرَجَاتِ، والاعتبارُ به مَوْقُوفٌ عَلَى النَّظَرِ فِي إِسْنَادِهِ، عَلَى أَنَّ لَنَا بِحَاجَةِ لِلاعتبارِ به، فَإِنَّ مَا تَضَمَّنَهُ بِخُصُوصِ الْخَسَفِ وَالْمَسْخِ عَلَى اتِّخَاذِ الْقِيَانِ وَاسْتِباحَةِ الزُّنَا وَالْحَرِيرِ، تَقَدَّمَ بَيَانُ ثُبُوتِ الرِّوَايَةِ بِهِ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ.

٦١ - وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

«أَوَّلُ مَنْ يَتَّبَعُهُ - يَعْنِي الدَّجَالُ - سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْيَهُودِ عَلَيْهِمُ السَّبِجَانُ - وَهِيَ الْأَكْسِيَّةُ مِنْ صُوفٍ أَخْضَرَ، يَعْنِي بِهِ الطَّيَالِسَةُ - ، وَمَعَهُ سَحَرَةُ الْيَهُودِ، يَغْمَلُونَ الْعَجَائِبَ وَيُرَوْنَهَا النَّاسَ فَيُضِلُّونَهُمْ بِهَا، وَهُوَ أَعْوَرُ مَسْخُوحُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى، يُسَلِّطُهُ اللَّهُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَضْرِبُهُ فَيُخَيِّبُهُ، ثُمَّ لَا يَصِلُ إِلَى قَتْلِهِ، وَلَا يُسَلِّطُ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَكُونُ آيَةُ خُرُوجِهِ: تَرَكُّهُمْ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَهَاوُنًا بِالْأَمْوَالِ، وَضَبُّعُوا الْحُكْمَ، وَآكَلُوا الرِّبَا، وَشِيدُوا الْبِنَاءَ، وَشَرِبُوا الْخُمْرَ، وَاتَّخَذُوا الْقِيَانَ، وَلَبَسُوا الْحَرِيرَ، وَأَظْهَرُوا بَرَّةَ آلِ فِرْعَوْنَ، وَنَقَضُوا الْعَهْدَ، وَتَفَقَّهُوا لِفِرِّ الدِّينِ، وَزَيَّنُوا الْمَسَاجِدَ، وَخَرَّبُوا الْقُلُوبَ، وَقَطَعُوا الْأَرْحَامَ، وَكَثُرَتِ الْقُرَاءُ، وَقَلَّتِ الْمَقَاهِئُ، وَعُطِّلَتِ الْحُدُودُ، وَتَشَبَّهَ الرِّجَالُ بِالنِّسَاءِ، وَالنِّسَاءُ بِالرِّجَالِ، فَتَكَافَأَ الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ، بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الدَّجَالَ، فَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُنْتَقَمَ مِنْهُ، وَيُنْحَازَ الْمُؤْمِنُونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْزِلُ أَخِي عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى جَبَلٍ أَفِيقٍ، إِمَاماً هَادِياً وَحَكَمًا عَادِلًا، عَلَيْهِ بُرُوسٌ لَهُ، مَرْبُوعُ الْخَلْقِ، أَصْلَبُ، سَبَطُ الشَّعْرِ، يَبْدُو حَزْبَةً، يَقْتُلُ الدَّجَالَ، فَإِذَا قَتَلَ الدَّجَالَ تَضَعُ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، وَكَانَ السَّلَامُ، فَيَلْقَى الرَّجُلَ الْأَسَدَ فَلَا يُهَيِّجُهُ، وَيَأْخُذُ الْحَبَّةَ فَلَا تَضُرُّهُ، وَتُنْبِتُ الْأَرْضُ كَنْبَاتِهَا عَلَى عَهْدِ آدَمَ، وَيُؤْمَنُ بِهِ أَهْلُ الْأَرْضِ، وَيَكُونُ النَّاسُ أَهْلَ مِلَّةٍ وَاحِدَةٍ».

حَدِيثٌ مُوَضَّوعٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٥٠٤/٤٧ - ٥٠٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حُذَيْفَةَ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرٍ، صَاحِبِ كِتَابِ «الْمَبْتَدَأِ»، قَالَ: أَنْبَأَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ سَاقِطٌ بِمَرَّةٍ، أَفْتُهُ أَبُو حُذَيْفَةَ هَذَا صَاحِبُ كِتَابِ «الْمَبْتَدَأِ» وَغَيْرِهِ، وَهُوَ كَذَّابٌ وَضَّاعٌ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الثَّقَاتِ، وَفِي الْإِسْنَادِ عِلَلٌ سِوَاهُ، لَكُنْهَا قَوْفُهُ، وَالْحَمْلُ فِي الْخَبَرِ عَلَيْهِ قَبْلَ بُلُوغِ تِلْكَ الْعِلَلِ، وَذَكَرَ فِي الْخَبَرِ مَا هُوَ مَحْفُوظٌ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ، كَطَرَفٍ مِنْهُ فِي شَأْنِ الدَّجَالِ وَقَتْلِهِ عَلَى يَدِ الْمَسِيحِ بْنِ مَرْيَمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٦٢ - وَزَوَّيَ عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعاً:

«إِذَا اسْتَعْمَلْتَ أُمَّتِي خَمْساً نَعَلْتَهُمُ الدَّمَارَ: إِذَا ظَهَرَ فِيهِمُ التَّلَاحُّنُ، وَلُبَسَ الْحَرِيرُ، وَاتَّخَذُوا الْقَبِيَّانَ، وَشَرَبُوا الْخَمْرَ، وَاكْتَفَى الرُّجَالُ بِالرِّجَالِ، وَالنِّسَاءُ بِالنِّسَاءِ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٣٧٧/٤) رَقْم: ٥٤٦٧ مِنْ

طريقِ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبِ بْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ، حَدَّثَنَا
الْفَضْلُ بْنُ عَمِيرَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ وَاوٍ جِدًّا.

عَمْرُو مَتْرُوكٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ.

وَشَيْخُهُ الْفَضْلُ بْنُ عَمِيرَةَ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (٥/٩) فَلَمْ
يُصِبْ، إِذْ ذَكَرَهُ السَّاجِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» وَقَالَ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ،
وَعِنْدَهُ مَنَاقِبُ» (تهذيب التهذيب ٣/٣٩٣)، كَمَا ذَكَرَهُ فِيهِمُ الْعُقَيْلِيُّ،
وَقَالَ: «عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَّاهٍ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ» (الضُّعْفَاءُ لَهُ
٣/٤٤٣)، وَتَعَقَّبَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (٣/٣٥٥) بِقَوْلِهِ: «بَلْ هُوَ مَنَكُرُ
الْحَدِيثِ»، وَأَوْرَدَ لَهُ حَدِيثًا مَنَكُرًا حَمَلُ فِيهِ عَلَيْهِ.

وَلَعَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ مُتَابِعٌ.

فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ» (٤/٣٧٧ رَقْم: ٥٤٦٨) وَالذَّيْلَمِيُّ
فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ» (١/٦٦ - زَهْر) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ نَضْرِ
الْبُزْجَانِيِّ الشَّهِيدِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ
عَمِيرَةَ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَتَابَعَةُ تَذْفَعُ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحُصَيْنِ التُّهْمَةَ بِهَذَا
الْحَدِيثِ إِنْ كَانَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ مَحْفُوظَةً، فَعُمَرَ ثَقَّةٌ، لَكِنْ
الرَّوَايَةُ عَنْهُ لَمْ أَعْرِفْهُ، وَلَهُ ذِكْرٌ فِي «الْأَنْسَابِ» لِلْسَّمْعَانِيِّ (٢/٣٥٦).

وَلَوْ ثَبَّتَ الْإِسْنَادُ إِلَى عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ فَيَنْتَقِي مُعَلَّلًا بِالْفَضْلِ بْنِ عَمِيرَةَ.

وَلثَابِتٌ مُتَابِعٌ عَنْ أَنَسٍ، هُوَ عُرْوَةُ بْنُ رُوَيْمٍ، لَكِنْ مِنْ وَجْهِ وَاوٍ.

فأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٥٣/٢ رَقْم: ١٠٩٠) وَ«مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ» (٢٩٧/١ رَقْم: ٥١٩) وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيبَةِ» (١٣٢/٦ - ١٣٣ رَقْم: ٨٠٦٩) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ» (٣٧٧/٤ رَقْم: ٥٤٦٩) وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَتَّقِ وَالْمَفْتَرِقِ» (١٥٦٤/٣ رَقْم: ١٠٠٨) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي جَعْفَرِ الثَّقَلِيِّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرِ الرَّقْلِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ رُوَيْمٍ، عَنْ أَنَسٍ، بِهِ.

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَزِرْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ إِلَّا عَبَّادُ، تَفَرَّدَ بِهِ الثَّقَلِيُّ».

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ أَنَسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ».

قُلْتُ: وَعَبَّادُ هَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا، كَانَ بَعْضُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الثَّقَادِ قَدْ حَسَّنُوا الرَّأْيَ فِيهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ مِنْهُمْ انْكَشَفَ لَهُمْ أَنَّ الرَّجُلَ وَاوٍ.

فَأَمَّا مَنْ حَسَّنَ الرَّأْيَ فِيهِ فَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ.

قَالَ يَحْيَى فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ: «ثِقَّةٌ»، وَقَالَ فِي رَوَايَةِ الدُّوْرَقِيِّ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «كَانَ ثِقَةً لَا بَأْسَ بِهِ»^(٢).

أَمَّا سَائِرُ الثَّقَادِ فَعَلَى جَرِّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَرَّحَهُ جَرَحًا شَدِيدًا وَقَسَّرَ.

فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «زَعَمُوا أَنَّهُ ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «فِيهِ

(١) تَارِيخُ يَحْيَى (النُّصْر: ٥٢٩٧)، تَارِيخُ عُثْمَانَ الدَّارِمِيِّ (النُّصْر: ٤٩٤)، الْكَامِلُ، لِابْنِ عَدِيٍّ (٥٤٣/٥).

(٢) سَوَالِاتُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (النُّصْر: ١٥٧).

نَظَرًا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ (وَفِي مَوْضِعٍ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ)، ظَنَنْتُ أَنَّهُ أَحْسَنُ حَالًا مِنْ عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ الْبَصْرِيِّ، فَإِذَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَسَأَلَهُ الْبَرْدَعِيُّ: «عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّمْلِيُّ وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ الْبَصْرِيُّ؟ فَقَالَ: «كِلَاهُمَا وَاهِيَانِ فِي الْحَدِيثِ، وَهُمَا فَاضِلَانِ مُتَعَبِدَانِ»، وَقَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثَقَةٍ».

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ بَعْدَ أَنْ أوردَ مِنْ رَوَايَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثٍ: «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا لِعَبَّادِ الرَّمْلِيِّ هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظَاتٍ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ عَبَّادِ الْبَصْرِيِّ».

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يوثِّقُهُ، وَهُوَ عِنْدِي لَا شَيْءَ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الثَّيِّبِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: طَلَبَ الْحَلَالَ فَرِيضَةً بَعْدَ الْفَرِيضَةِ. وَمَنْ رَوَى مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الثَّوْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بَطَلَ الْاِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ فِيمَا يَرَوِي مَا لَا يَشَبَّهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ».

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً، وَهُوَ صَاحِبُ حَدِيثٍ: طَلَبَ الْحَلَالَ فَرِيضَةً بَعْدَ الْفَرِيضَةِ»^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ مَعْرُوفٌ بِهِ،

(١) انظر هذه النصوص في الأصول الثلاثة: العلل، لأحمد (النص: ٢٠٢٦)، التاريخ الكبير، للبخاري (٤٣/٢/٣)، العلل، لابن أبي حاتم (رقم: ١٥٢٩)، الجرح والتعديل، له (٨٥/١/٣)، أسئلة البردعي لأبي زُرْعَةَ (٣٨٥/٢)، الضعفاء للنسائي (النص: ٤٢٨)، الكامل، لابن عَدِيٍّ (٥٤٤/٥)، المجروحين، لابن حِبَّانَ (١٦٩/٢ - ١٧٠)، المدخل إلى الصحيح، للحاكم (ص: ١٧٨)، تهذيب الكمال، للمزي (١٥٢/١٤).

وَالرَّوَايَةُ إِلَيْهِ بِهِ صَحِيحَةٌ، وَفَوْقَهُ إِسْنَادٌ مِنْ أَصَحِّ الصَّحِيحِ، فَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَيْهِ وَحْدَهُ.

فحاصلُ هذا: أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ بِثَقَّةٍ، خَفِيَ أَمْرُهُ عَلَى ابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ الْمَدِينِيِّ وَعَلِمَهُ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَفِي كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ أَمْرِهِ فِي الضَّعْفِ لَمْ تَكُنْ بَادِيَةً لَهُمْ أَوَّلَ الْأَمْرِ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُمْ ذَلِكَ.

وعليه، فروايته لَيْسَتْ فِي مَوْضِعٍ مَا يَصْلُحُ لِلإِعْتِبَارِ، وَطَرِيقٌ عَلَى هَذَا الشَّحْرِ مِنَ الْوَهَاءِ لَا تُقَوِّي مِثْلَهَا، بَلْ هَذَا التَّمَطُّ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ: لَا يَزِيدُهُ تَعَدُّ الطَّرِيقِ إِلَّا وَهْنًا؛ لِأَنَّ الْغَرَائِبَ تُرْعَبُ مِنْ قَبْلِ الْمَجْرُوحِينَ، فَيَتَدَاوَلُونَهَا بَيْنَهُمْ.

فانظر بعدَ هذا إلى ضَعْفِ قَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ بَعْدَ إِبْرَادِهِ الْحَدِيثَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ عَنْ أَنَسٍ: «إِسْنَادُهُ وَإِسْنَادُ مَا قَبْلَهُ غَيْرُ قَوِيٍّ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ضُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ أَخَذَ قُوَّةً».

فإِنَّ الْقُوَّةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ عِنْدَمَا تَتَعَدَّدُ الطَّرِيقُ إِذَا سَلِمَتْ مِنْ مَتْرُوكٍ أَوْ مُتَّهَمٍ بِكَذِبٍ، وَكَانَ الْمُتَنُّ يُعْرَفُ مِنْ وَجْهِ صَالِحٍ، لَيْسَ فِيمَا هُوَ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ^(١).

٦٣ - وَرَوَى عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا:

«مَا مِنْ عَبْدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا وَيَجْلِسُ عِنْدَ رَأْسِهِ وَعِنْدَ رِجْلَيْهِ ثَنَتَانِ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ، تُغْنِيَانِهِ بِأَحْسَنِ صَوْتٍ سَمِعَهُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ، وَلَيْسَ بِمَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ، وَلَكِنْ بِتَمْجِيدِ اللَّهِ وَتَقْدِيسِهِ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

(١) انظر تحقيق ذلك في كتابي: تحرير علوم الحديث (١٠٨٧/٢ - ١١٠٠).

أَخْرَجَهُ جَعْفَرُ الْفَرِزَابِيُّ (كما في «حادي الأزواح» لابن القيم، ص: ٢٥١، و«النهاية» لابن كثير ٣/٢٠٢) والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (١١٣/٨ رقم: ٧٤٧٨) و«مُسند الشاميين» (٢/٤٢٣ رقم: ١٦١٨) وأبو نُعَيْم في «صفة الجنة» (٣/٢٨٢ رقم: ٤٣٤) والبيهقي في «البعث والشُّور» (رقم: ٣٧٩) وابنُ عَسَاكِرٍ في «تاريخه» (١٦/٢٩٥) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشَقِيِّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، مَرْفُوعاً بِهِ.

تَابِعَهُ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، بِإِسْنَادِهِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «صفة الجنة» (٣/٢٨٣).

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ شَامِيٌّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، يُعْتَبَرُ بِمَا وَافَقَ الثَّقَاتِ مِنْ حَدِيثِهِ، وَتَفَرَّدَهُ مِنْكَرٌ.

رُوي عن أحمد بن حنبل: «ليس بشيء»^(١)، وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء» ومرة: «ضعيف»، وقال علي بن المديني: «كان ضعيفاً»، وقال أبو حاتم: «يروي أحاديث مناكير»، وقال يعقوب بن سُفيان: «ضعيف الحديث»، وفي موضع آخر: «في حديثه لين»، وقال أبو داود: «ضعيف»، وقال النسائي: «ليس بثقة»^(٢).

(١) أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٣/٤٢٣) بإسنادٍ ضَعِيفٍ.

(٢) انظر هذه التَّصَوُّصَ في الأصولِ الثَّلاثَةِ: تاريخ يحيى بن معين (النُّص: ٥١٠١، ٥١٣٥)، سؤالات ابنِ أبي شَيْبَةَ لابنِ المَدِينِيِّ (النُّص: ٢٢٧)، الجرح والتَّعْدِيلُ (٣٥٩/٢/١)، المَعْرِفَةُ والتَّأْرِيخُ، ليعقوب بن سُفيان (٢/٤٥٠، ٤٥٤)، سؤالات الأَجَرِيِّ لأبي داودَ (النُّص: ٤، ١٦)، الضُّعْفَاءُ، للنسائي (النُّص: ١٧٦).

قلت: فهذه عبارات مُطَبِّقَةٌ على تَضْعِيفِهِ، وفيها ما يُشْعِرُ بَأَنَّ الضَّعْفَ من أَجْلِ وجودِ المنكَرَاتِ في حديثه، لكن ليسَ فيها أَنَّ ذلكَ كَثُرَ منه، فَحَدِيثُهُ لم يَزَلْ صالحاً عِنْدَ الموافَقَةِ، لَكُنْهُ منكَرٌ عِنْدَ عَدَمِهَا.

لِذَلِكَ لَيِّنَ فِيهِ الجَرَحَ ابنُ حِبَّانَ وابنُ عَدِيٍّ، فقالَ ابنُ حِبَّانَ: «كَانَ صَدُوقاً فِي الرِّوَايَةِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُخْطِئُ كَثِيراً، وَفِي حَدِيثِهِ مَنَاقِبٌ، لَا يُعْجِبُنِي الاِحتِجَاجُ بِخَبَرِهِ إِذَا انفَرَدَ عَنِ أَبِيهِ، وَمَا أَقْرَبَهُ فِي نَفْسِهِ إِلَى التَّعْدِيلِ، وَهُوَ مِمَّنْ اسْتَخِيرَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ» (المجروحين ١/٢٨٤).

وقالَ ابنُ عَدِيٍّ بعدَ أن سَأَلَ لَهُ جُمْلَةَ أَحَادِيثَ: «ولِخَالِدِ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَعِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْهُ كِتَابٌ مَسَائِلُ عَنْ أَبِيهِ، وَعِنْدَ هِشَامِ بْنِ خَالِدِ الْأَزْرَقِيِّ عَنْهُ كِتَابٌ، وَأَبُوهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ فَقِيهٌ دَمَشْقِيٌّ وَمُفْتِيهِمْ، وَلَهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ، وَلَمْ أَرَ مِنْ حَدِيثِ خَالِدٍ هَذَا إِلَّا كُلُّ مَا يُحْتَمَلُ فِي الرِّوَايَةِ، أَوْ يَرَوِيهِ ضَعِيفٌ عَنْهُ فَيَكُونُ الْبَلَاءُ مِنَ الضَّعِيفِ لَا مِنْهُ» (الكامل ٣/٤٢٧).

قلت: وما حَكَاهُ غَيْرُ ابنِ عَدِيٍّ مِنْ عِلَّةٍ جَرَحَهُ أَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ مِنْ تَسْهِيلِ ابنِ عَدِيٍّ وَمِنْ تَعْدِيلِ غَيْرِهِ.

وقد رَوَى ثَوْبِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الْمَصْرِيِّ وَأَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ، فِي «تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرَ» (٢٩٧/١٦) بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ فِي ذِكْرِ نَفَرٍ ثَقَاتٍ: بُلْغَنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رَشْدِينَ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ: خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ ثَقَّةٌ؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ.

قلت: هَذَا دَلِيلٌ مِنْ حَكْيٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ وَأَبِي زُرْعَةَ

توثيقه، ولا ينبغي إطلاق ذلك، فأما توثيق أبي زُرعة فلا يصلح أن يُحكى عنه كقول مُنشأ من جهته، وأما أحمدُ فالإسنادُ إليه بلاغٌ، ثم هو من رواية ابنِ رَشْدِينَ وهو ضَعِيفٌ مَثَمٌ، فلا يصحُّ.

وحكى ابنُ شاهينَ في «الثقات» (النص: ٣١٥) عن عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ: «ثقة صادق».

وهذا إن صحَّ فعُثْمَانُ في الميزانِ مَقْبُولُ القولِ في الجرحِ والتعديلِ، لكنَّه لا يوزَنُ بمن تقدَّم أو ببعضهم، خصوصاً مع وُضوحِ سببِ الجرحِ.

نعم، قالَ أبو زُرعةَ الرَّازِيُّ أيضاً: «لا بأسَ به» (الجرح ٣٥٩/٢/١)، فهذا تعديلٌ معتبرٌ في الأصلِ، لكنَّه حينَ عارضَ التَّجْرِيحَ المفسِّرَ، فالعبرةُ بالجرحِ.

أما الحكايةُ المرويةُ عن يحيى بنِ معينٍ في اتِّهامِهِ فلا أراها تصحُّ، فقد أخرجها ابنُ عساکرَ (٢٩٧/١٦) قال: وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ الرَّازِيُّ - فساق بإسناده - إلى أحمدَ بنِ أَبِي الْحَوَارِيِّ قال: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: «بالعراقِ كِتَابٌ يَنْبَغِي أَنْ يُدْفَنَ، وَبِالشَّامِ كِتَابٌ يَنْبَغِي أَنْ يُدْفَنَ، فَأَمَّا الَّذِي بِالْعِرَاقِ فَكِتَابُ التَّفْسِيرِ عَنِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَمَّا الَّذِي بِالشَّامِ فَكِتَابُ الدِّيَاتِ لَخَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، لَمْ يَرْضَ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى أَبِيهِ، حَتَّى كَذَبَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، قال أحمدُ بنُ أَبِي الْحَوَارِيِّ: «وَكُنْتُ قَدْ سَمِعْتُ مِنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ كِتَابَ الدِّيَاتِ، فَأَعْطَيْتُهُ لِابْنِ عَبْدِوَسِّ الْعَطَّارِ فَقَطَّعَهُ وَأَعْطَى النَّاسَ فِيهِ حَوَاتِجَ».

قلت: أورد ابن عساكر هذه الحكاية بدون إسناد فيما بينه وبين أبي الحسين الرازي، وهو محمد بن عبد الله بن جعفر، ولم يدركه ابن عساكر، ثم لو صح هذا الثقل ففيه مجازفة، تجد في كلام ابن عدي المتقدم ما يدل على بطلانها، والله أعلم.

فحاصل الأمر: أن الرجل لم يبلغ الترك، إنما هو ضعيف، ولا ينبغي أن يقبل حديثه منفرداً، فقول العراقي في «تخريج الإحياء» (٥٤١/٤): «أخرجه الطبراني بإسناد حسن» ليس بحسن.

وزوي الحديث من وجه آخر عن أبي أمانة:

فأخرجه أبو نعيم في «صفة الجئة» (٢٨٣/٣ - ٢٨٤) من طريق إسحاق بن عبد الله بن كيسان، عن أبيه، عن أبي غالب، عن أبي أمانة، مرفوعاً بنحوه.

قلت: لكن هذه متبعة لا يفرح بها، فإسحاق هذا منكر الحديث، ليس بثقة، قال البخاري في ترجمة أبيه عبد الله بن كيسان: «له ابن يسمى إسحاق، منكر الحديث» (التاريخ الكبير ١٧٨/٣) وفي تحريف تصويبه من «تهذيب الكمال» ٤٨١/١٥ وغيره، وهذه العبارة أرجح أنها في إسحاق لا في أبيه، فإن ابن حبان أورد عبد الله في «الثقات» (٢٣/٧) وقال: «يتقى حديثه من رواية ابنه عنه»، وفي هذا أن ما وجد من المنكرات في حديث عبد الله، فإنما هو فيما إذا روى عنه ابنه خاصة.

يؤكد أنه البخاري قد خرج لعبد الله في «الأدب المفرد» (رقم: ٤١٩)، وما كان ليخرج له لو كان هو المراد بهذا الوصف؛ لما علم من كونه من الفاظ التجريح الشديدة.

كما أنَّ حالَ عبدالله لا تَحْتَمِلُ ما رواه ابنُه عنه من المنكَراتِ،
فإنَّ أسوأَ أحوالِه أنَّه لَينَ الحديثِ، لم يَكُنْ بالقويِّ فيه، يُعْتَبَرُ به فيما
وافَقَ فيه الثَّقَاتِ.

قالَ أبو حاتمِ الرَّازِيُّ: «ضَعِيفُ الحديثِ» (الجرح ١٤٣/٢/٢)،
وقالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بالقويِّ» (الضُّعْفاءُ له، النُّصْر: ٥٤٣)، وقالَ
العُقَيْلِيُّ: «في حديثه وَهْمٌ كَثِيرٌ» وقالَ: «وكانَ الغالبُ على حديثِ
عبدالله بنِ كَيْسَانَ هذا الوَهْمُ» (الضُّعْفاءُ له ٢٩٠/٢ - ٢٩١)، واستدلَّ
لذلكَ بشيءٍ من حديثِه، وبعضُ ما ذكره معروفٌ من روايةِ ابنِه عنه.

وكذلكَ أوردَه ابنُ عديٍّ في «الكاملِ» (٣٨٥/٥ - ٣٨٧) وأوردَ له
منكَراتٍ، أنكرُها من روايةِ ابنِه عنه، وقالَ: «ولعبدالله بنِ كَيْسَانَ عن
عكرمةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أحاديثٌ غيرُ ما أَمْلَيْتُ غيرُ محفوظةٍ، وعن ثابتٍ
عن أَنَسٍ كذلكَ».

وأما ابنُ حَبَّانَ فَإِنَّه أوردَه في «الثَّقَاتِ» في موضعين، فأَمَّا الأوَّلُ
فَذَكَرْتُ قولَه منه آنفًا، وأما الثاني فقالَ فيه: «يُخْطِئُ» (٥٢/٧)، وقد
احتجَّ به في مواضعٍ من «صحيحه»، وكذا شيخُه ابنُ حُزَيْمَةَ في
«صحيحه» (رقم: ١٠٦٣).

وقالَ الحاكمُ: «من ثقاتِ المِراوِزَةِ، يُجَمَعُ حديثُه» (المستدرَك
٢٦١/١، ٣٢٤).

فحاصلُ القولِ في هذا الطَّرِيقِ: وهاوِهُ، من أَجلِ إِسحاقَ.

٦٤ - وَرَوَى عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قالَ:

قالَ رجلٌ: يا رَسولَ الله، أَنِي الجَنَّةُ سَماعٌ؟ قالَ: «نَعَمْ»، قالَ:

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيُوحِي إِلَى شَجَرَةِ الْجَنَّةِ: أَنْ أَشْفِلِي عِبَادِي الَّذِينَ شَغَلُوا أَنْفُسَهُمْ بِذِكْرِي عَنِ الْمَعَارِفِ وَالْمَزَامِيرِ، فَتَسْمِعُهُمْ بِأَضْوَاتِ مَا سَمِعَ الْخَلَائِقُ مِثْلَهَا بِالنَّبِيِّ وَالْقُدِّيسِ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ الدُّيْلَمِيُّ (١٢٦/٤ - زَهْر) مِنْ طَرِيقِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ نَضْرِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ وَاوٍ جَدًّا.

أَفْتَهُ نَضْرُ بْنُ طَرِيفٍ، وَيَكْنَى أَبُو جَزِيٍّ، الْقَصَابُ الْبَاهِلِيُّ، بِضَرِيٍّ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

وَفِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ شَيْخُ الْمَعْتَزَلَةِ، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مُحَلًّا لِلتُّهْمَةِ، إِذِ الرَّوَايَةُ شَيْءٌ وَالرَّأْيُ شَيْءٌ آخَرٌ.

كَمَا فِيهِ مَنْ لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ.

وَتَوَارَدَ عَلَى رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ بَعْضُ الْمَجْرُوحِينَ وَالْمَجْهُولِينَ، وَكَأَنَّهُمْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَسْرِقُهُ مِنْ بَعْضٍ:

فَأَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «تَوَادِرِ الْأَصُولِ» (رَقْمٌ: ١٣١٩ - تَنْقِيحُ الثَّقُولِ)، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ سَعِيدِ الرَّاسِبِيِّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَرَادَةَ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ الْعِجْلِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِإِسْنَادِهِ، بِهِ نَحْوُهُ.

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ» (٢٧٥/٣ رَقْمٌ: ٤٢٧) مِنْ نَفْسِ هَذَا الطَّرِيقِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ اللَّفْظَ مُحَلًّا الشَّاهِدِ، إِنَّمَا ذَكَرَ نَحْوًا مِمَّا سَيَأْتِي مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ سَمْعُونٍ لِلْحَدِيثِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بَدَلًا مِنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ، وفيه ذِكْرُ خَيْلِ الْجَنَّةِ وإِبِلِهَا، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «الْحَدِيثُ بَطُولُهُ»،
يُشِيرُ إِلَى هَذَا الْجُزْءِ الَّذِي خَرَجَهُ الْحَكِيمُ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ لَا يَصِحُّ.

مُوسَى بْنُ سَعِيدٍ الرَّاسِبِيُّ مَجْهُولٌ، لَمْ يُتَرْجَمْ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ
الرُّجَالِ، وَوَجَدْتُ لَهُ رِوَايَةً عِنْدَ أَبِي الشَّيْخِ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٢١٨/١)،
مِنْ نَفْسِ طَرِيقِ الْحَكِيمِ إِلَيْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
وَمُتَابِعُهُ ابْنُ عَرَادَةَ بَصْرِيُّ ضَعِيفٌ.

وَالْقَاسِمُ شَيْخُهُمَا هُوَ ابْنُ مُطَيْبٍ، بَصْرِيُّ قَلِيلُ الْحَدِيثِ، قَالَ ابْنُ
عَدِيٍّ فِي تَرْجُمَةِ (الْحَسَنِ بْنِ عَمْرِو الْعَبْدِيِّ): «الْقَاسِمُ بْنُ مُطَيْبٍ عَزِيزُ
الْحَدِيثِ» (الْكَامِلُ ١٧٦/٣)، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانٍ: «يُخْطِئُ عُمَرُ بْنُ يَرْوِي عَلَى قَلَّةِ
رَوَايَتِهِ فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ» (الْمَجْرُوحِينَ ٢١٣/٢)، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «كُوفِيٌّ
ثَقَّةٌ» (الْعِلَلُ ١٤٣/٥) مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَخَالَفَةِ لِأَصْحَابِ الْأَعْمَشِ فِي حَدِيثِ
رَوَّاهُ مَوْقُوفاً وَزَفَعَهُ هُوَ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ»، فَكَيْفَ
وَثْقَهُ؟ إِذْ هَذَا التَّرْجِيحُ حَكَمٌ مِنَ الدَّارِقُطَنِيِّ بِخَطِّئِهِ فِي الرِّوَايَةِ.

وَأَقُولُ هُنَا مِنْ حَيْثُ التَّأْصِيلُ: إِذَا كَانَ الرَّاوي قَلِيلَ الْحَدِيثِ
نَادِرَهُ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ يُخْطِئُ، فَهُوَ مَجْرُوحٌ بِذَلِكَ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ
يُعْتَبَرَ بِحَدِيثِهِ إِذَا وَافَقَ الثَّقَاتَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ لِمَا رَأَيْتُ
مِنْ تَوَارِدِ الْعِلَلِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَوْ سَلِمَ إِلَى الْقَاسِمِ هَذَا كَانَتْ
النَّتِيجَةُ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ، وَمَا تَفَرَّدَ بِهِ الضَّعِيفُ فَمَنْكَرٌ.

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ ابْنُ سَمْعُونٍ فِي «الْأَمَالِيِّ» (٤٧/١ ب - ٤٨/١)
قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

مِهْرَان، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُشَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِثَّةَ دَرَجَةٍ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَإِنَّ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ أَوْسَطُهَا، وَأَعْلَاهَا سَمَاءٌ، وَعَلَيْهَا يَوْضَعُ الْعَرْشُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمِنْهَا تَفْجَرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ» قَالَ رَجُلٌ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِيهَا خَيْلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ فِيهَا لَخَيْلًا مِنْ يَاقوتَةٍ حَمراءَ، تَدْفُ بِهِمْ بَيْنَ خِلَالِ وَرَقِ الْجَنَّةِ، يَتَزَاوَرُونَ عَلَيْهَا»، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: بِأَبِي وَأُمِّي، هَلْ فِيهَا إِبِلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ فِيهَا لِإِبِلًا مِنْ يَاقوتَةٍ حَمراءَ، رِحَالُهَا الذَّهَبُ، مُحَفِّينَ نَمَارِقَ الدَّبِيجِ، تَدْفُ بِهِمْ بَيْنَ خِلَالِ وَرَقِ الْجَنَّةِ، يَتَزَاوَرُونَ عَلَيْهِ»، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: بِأَبِي وَأُمِّي، هَلْ فِيهَا صَوْتٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيُوحِي إِلَى شَجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ: أَنْ أَسْمِعِي عِبَادِي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ شَغَلَهُمْ ذِكْرِي فِي الدُّنْيَا عَنْ عَزْفِ الْمَزَاهِرِ وَالْمَزَامِيرِ، بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ».

قُلْتُ: فَجَعَلَهُ حَفْصٌ هَذَا مِنْ مُسْنَدِ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْقَنَادِ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (١٩٩/٨) وَسَمَّى أَبَاهُ عُمَرَ، لَكِنْ أَطْلَعَ الدَّارُقُطْنِي عَلَى مَا خَفِيَ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ أَمْرِهِ، فَقَالَ: «مَتْرُوكٌ» (سُؤَالَاتُ الْبَرْقَانِيِّ، النَّصُّ: ١٢٠)، وَذَكَرَ رَوَاتَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَعْنِي الْعُمَرِيَّ، وَذَكَرَ ابْنُ حَبَّانَ رَوَاتَهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، وَذَكَرَا جَمِيعاً رَوَايَةَ ابْنِ رُشَيْدٍ عَنْهُ، وَأَنْتَ تَرَاهُ هُنَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِلَا وَاسِطَةٍ، فَارَاهُ مَنْقُطَعاً أَيْضاً؛ لِأَنَّ طَبَقَتَهُ دُونَ إِدْرَاكِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

٦٥ - وَرُوِيَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مَرْفُوعاً:

«مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى صَوْتِ غِنَاءٍ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ أَنْ يَسْتَمَعَ الرُّوحَانِيِّينَ فِي الْجَنَّةِ»، قَالَ: وَمَنِ الرُّوحَانِيُّونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «قُرَاءَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ.

أَخْرَجَهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْثَوَادِرِ» (رقم: ٥٨٩ - تنقيح الثُّقُول) وَالْوَاهِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ» (٤٤١/٣ - ٤٤٢) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَوْسُفَ الْفَارَابِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ وَلَدِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ وَاهِ بِمَرَّةٍ، إِنْ سَلِمَ إِلَى حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو فَهُوَ مِمَّا صَنَعَتْ يَدَاهُ، فَقَدْ كَانَ قُبْحُهُ اللَّهُ كَذَاباً مَفْضُوحاً.

وَمَنْ فَوْقَهُ إِسْنَادٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ.

وَالرَّائِي عَنْ حَمَّادِ عَبْدِ الْمَجِيدِ هُوَ هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ.

٦٦ - وَرُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعاً:

«إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ قَالَ اللَّهُ: أَيُّنَ الَّذِينَ كَانُوا يُتْرَهُونَ أَسْمَاعَهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ عَنْ مَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ؟ مَيِّزُوهُمْ، فَيَمَيِّزُونَ فِي كُتُبِ الْمَسْكِ وَالْعَتَبِرِ، ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ: أَسْمِعُوهُمْ تَسْبِيحِي وَتَمْجِيدِي، قَالَ: فَيَسْمَعُونَ بِأَصْوَاتٍ لَمْ يَسْمَعْ السَّامِعُونَ بِمِثْلِهَا قَطُّ».

حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ» (١/١٣٨ - ١٣٩ - زَهْر) قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ دَوْسٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْكَسَّارِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ،

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَزْجَوَيْهِ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
الْغِفَارِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهِ مَرْفُوعاً.

قلت: وهذا إسنادٌ تالفٌ جداً، إن ثبتَ إلى الغِفَارِيِّ هذا فَالْحَمْلُ
فيه عَلَيْهِ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ بَعْضَ مَنْ فِي الطَّرِيقِ إِلَيْهِ.

فَعَبْدُوسُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ، كَانَ مُتَقَنًا^(١).

وَشَيْخُهُ ابْنُ الْكَسَّارِ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الدِّيَّانِيُّ رَاوِي «سُنَنِ
النَّسَائِيِّ» عَنْ ابْنِ السُّنِّيِّ، وَهُوَ صَدُوقٌ صَحِيحُ السَّمَاعِ^(٢).

لَكُنِّي لَمْ أَهْتَدِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسَفَ وَلَا شَيْخِهِ.

وَسَلَمَةُ هُوَ ابْنُ شَيْبٍ أَحَدُ الثَّقَاتِ.

وَالْغِفَارِيُّ سَاقِطٌ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ
حَبَّانَ: «كَانَ مَمَّنْ يَأْتِي عَنِ الثَّقَاتِ الْمَقْلُوبَاتِ، وَعَنِ الضُّعَفَاءِ
الْمَلْزُقَاتِ»، وَسَاقَ لَهُ حَدِيثاً مَوْضُوعاً، ثُمَّ قَالَ: «كَأَنَّ الْقَلْبَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ
عَمَلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو أُمِّيلٌ» يَعْنِي الْغِفَارِيُّ هَذَا، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ:
«عَامَّةٌ مَا يَرْوِيهِ لَا يُتَابَعُهُ الثَّقَاتُ عَلَيْهِ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «يُرْوَى عَنْ
جَمَاعَةٍ مِنَ الضُّعَفَاءِ أَحَادِيثٌ مَوْضُوعَةٌ، لَا يَرْوِيهَا عَنْهُمْ غَيْرُهُ»^(٣).

(١) سِيرَ أَعْلَامُ الثُّبُلَاءِ، لِلذُّهَبِيِّ (٩٧/١٩).

(٢) سِيرَ أَعْلَامُ الثُّبُلَاءِ (٥١٤/١٧).

(٣) انْظُرْ هَذِهِ النُّصُوصَ فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (رَقْم: ٤٨٤٦)،
الْمَجْرُوحِينَ، لِابْنِ حَبَّانَ (٣٧/٢)، الْكَامِلَ، لِابْنِ عَدِيٍّ (٣١٩/٥)، الْمَدْخَلَ إِلَى
الصَّحِيحِ، لِلْحَاكِمِ (ص: ١٥١).

قلت: وإثما صحَّ هذا من قولِ مُحَمَّد بن المنكدر:

فأخَرَجَه أبو القاسمِ البَغَوِيُّ في «الجَعْدِيَّاتِ» (رقم: ١٧٥٨) وابنُ أبي الدُّنْيَا في «دَمِّ المَلاهي» (رقم: ٧١) و«صِفَةُ الجَنَّةِ» (رقم: ٢٦٩) ونُعَيْم بنُ حَمَّاد في «زَوَائِدُ رُفَيدِ ابنِ المَبارِكِ» (رقم: ٤٣) وأبو نُعَيْم في «الحَلِيَّةِ» (١٧٦/٣ رقم: ٣٦١١) من طُرُقٍ عن مالِكِ بنِ أَنَسٍ، عن مُحَمَّد بنِ المنكدرِ، قال:

إذا كانَ يَوْمُ القِيامَةِ نادى مُنادٍ: أينَ الَّذِينَ كانوا يُنْزَهُونَ أَنْفُسَهُم عنِ اللَّهْوِ ومَزاميرِ الشَّيْطانِ؟ أَسْكِنُوهُمْ رِياضَ المَسكِ، ثُمَّ يقولُ لِلْمَلائِكَةِ: أَسْمِعُوهُمْ حَمْدِي وَتَنائِي، وأَعْلِمُوهُمْ أن لا خَوْفَ عَلَيهِم ولا هُم يَحْزَنُونَ.

قلت: وهذا مقطوعٌ صَحِيحُ الإسنادِ، لَكُنْه رُبَّما كانَ من أخبارِ أَهْلِ الكِتابِ.

وتابعَ مالكا عليه: مُسْلِمُ بنُ خَالِدٍ.

أخَرَجَه البَغَوِيُّ في «الجَعْدِيَّاتِ» (رقم: ١٧٥٩).

وهذانِ الرَّجَهانِ دالَّانِ بَلَا مِرْيَةٍ أنَّ الحديثَ لا يَصُحُّ رَفْعُهُ، وإثما هذا أَصْلُهُ.

٦٧ - وَرَوَى عن أبي هُرَيْرَةَ وابنِ عَبَّاسٍ مَرْفوعاً:

«عَشْرَةُ أَضْفافٍ من أَمْتِي لا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِم يَوْمَ القِيامَةِ، ولا يَكَلِّمُهُم، وَلَهُم عَذابُ أَلِيمٌ، إِلَّا أن يَتُوبُوا وَيَتَّقُوا: المَثَلُذَوْنَ بِالقَهْوَاتِ، وَاللَّاعِبُونَ بِالشَّاهَاتِ، وَالضَّارِبُونَ بِالكُوبَاتِ، وَاللَّاهُونَ بِالْعَرْطَبَاتِ،

وَالْمَانِعُونَ الزُّكُوتَ، وَالْعَامِتُونَ^(١) الْأَمَانَتِ، وَالنَّائِمُونَ عَنِ الْعَمَلَاتِ
الْغَدَوَاتِ^(٢)، وَالْعَشَارُونَ فِي الطَّرَقَاتِ، وَالطَّالِبُونَ الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَاتِ،
وَالرَّاضُونَ بِالْمَنْكَرَاتِ.

حَدِيثُ مَوْضُوعٍ.

أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ» (٣٠٢/٢ - زَهْر) قَالَ:
حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ السَّرَّاجُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا
يُوسُفُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْخُوارِزْمِيُّ، حَدَّثَنَا مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ السَّلْمِيُّ،
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ السُّفْيَانِيِّ، حَدَّثَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا خَبَرٌ مَوْضُوعٌ مُخْتَلَقٌ، قَاتَلَ اللَّهُ وَاضِعَهُ، وَإِسْنَادُهُ هَارٍ،
مُسَلَّسٌ بِالْكَذَّابِينَ:

يُوسُفُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْخُوارِزْمِيُّ، أَوْزَدَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ لَهُ
حَدِيثًا فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (رقم: ٥٨٧) مِنْ طَرِيقِ الْحَافِظِ أَبِي سَعِيدٍ
مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرِو الثَّقَافِ، قَالَ الثَّقَافُ بَعْدَهُ: «هَذَا حَدِيثٌ
مَوْضُوعٌ، وَضَعَهُ يُونُسُ بْنُ الْخُوارِزْمِيِّ».

وَشَيْخُهُ السَّلْمِيُّ الْهَرَوِيُّ الْمَسْمُومِيُّ بِمَأْمُونٍ، مَا كَانَ بِشَقِيٍّ وَلَا
مَأْمُونٍ، بَلْ هُوَ كَذَّابٌ خَبِيثٌ لَا حَيَاءَ عِنْدَهُ، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «كَانَ
دَجَالًا مِنَ الدَّجَاجِلَةِ، ظَاهِرُ أَحْوَالِهِ مَذْهَبُ الْكُرَامِيَّةِ^(٣)، وَبَاطِنُهَا مَا لَا

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ الْمَعْتَمَدُ، وَلَعَلَّهَا مِنْ عَنَتِ الْحَاجَّةِ وَأَعْتَمَتِ إِذَا تَأَخَّرَتْ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا: وَالْغَدَوَاتِ.

(٣) الْكُرَامِيَّةُ: طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالَةِ يُنْسَبُونَ إِلَى (مُحَمَّدِ بْنِ كُرَّامِ السَّجِسْتَانِيِّ)، =

يُوقَفُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، يَزُوي عن هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَشُبُوحَ لَمْ يَزَهُمْ، إِنَّمَا وَقَعَتْ عِنْدَهُ كِتَابٌ عَنْ هَؤُلَاءِ، فَحَدَّثَ بِهَا مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، قُلْتُ لَهُ يَوْمًا: مَتَى دَخَلْتَ الشَّامَ؟ قَالَ: سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِثْنِينَ، فَقُلْتُ: فَإِنَّ هِشَامَ بْنَ عَمَّارٍ الَّذِي تَرَوِي عَنْهُ مَاتَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِثْنِينَ، فَقَالَ: هَذَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ آخَرُ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «خَبِيثٌ كَذَّابٌ، يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً»، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: «خَبِيثٌ وَضَّاعٌ، يَرَوِي عَنِ الثَّقَاتِ بِالْمَوْضُوعَاتِ . . . مِثْلُهُ يَسْتَحِقُّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَمِنَ الرَّسُولِ وَمِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّعْنَةَ»، وَذَكَرَ هُوَ وَالْحَاكِمُ مِنْ وَضْعِهِ: «يَكُونُ فِي أُمْتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ أَضْرُ عَلَى أُمْتِي مِنْ إِبْلِيسَ، وَيَكُونُ فِي أُمْتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو خَنِيفَةَ، هُوَ سِرَاجُ أُمْتِي» يَرُوهُ عَنِ الْجُوبَارِيِّ الثَّالِي ذِكْرُهُ^(١).

وَشَيْخُهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ السُّفْيَانِيِّ، كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُوبَارِيُّ، نُسِبَهُ بَعْضُهُمُ الشَّيْبَانِيَّ، فَكَأَنَّهُ تَحَرَّفَ، أَوْ صَنَعَ لَهُ الرَّاوي عَنْهُ هَذِهِ النُّسْبَةَ، وَالْجُوبَارِيُّ هَذَا بَلِيَّةٌ مِنَ الْبَلَايَا الْعِظَامِ، قَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «يَضَعُ الْحَدِيثَ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «كَذَّابٌ»، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانٍ: «دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَالَةِ، كَذَّابٌ، يَرَوِي عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَوَكَيْعٍ وَأَبِي ضَمْرَةَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَيَضَعُ عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يُحَدِّثُوا،

= وَكَانَ يَرَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلُ اللِّسَانِ دُونَ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ الْإِلَهَ جِسْمٌ لَا يَشَبُّ الْأَجْسَامَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الضَّلَالِ، هَلَكَ ابْنُ كُرَّامٍ هَذَا سَنَةَ (٢٥٥).

(١) انْظُرْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ فِي الْأَصُولِ الثَّالِيَةِ: الْمَجْرُوحِينَ، لِابْنِ جِبَّانٍ (٤٥/٣)، الْمَدْخُلُ إِلَى الصَّحِيحِ، لِلْحَاكِمِ (ص: ٢١٥)، الضُّعْفَاءُ، لِأَبِي نُعَيْمٍ (النُّص: ٢٤٧).

وقد رَوَى عن هؤلاء الأئمة أَلْفَ حَدِيثٍ ما حَدَّثُوا بشيءٍ منها، كانَ يَضَعُها عليهم، لا يَحِلُّ ذَكَرُهُ في الكُتُبِ إِلَّا على سَبِيلِ الجَرَحِ فيه، وقالَ الدَّارَقُطَنِيُّ: «كَذَّابٌ دَجَّالٌ خَبِيثٌ، وَضَاعٌ لِلْحَدِيثِ، لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ولا يُرَوَى»، وقالَ الحَاكِمُ: «كَذَّابٌ خَبِيثٌ، قد وَضَعَ على رَسولِ اللَّهِ ﷺ أَحاديثَ كَثِيرَةً في فَضائلِ الأَعْمَالِ وَغَيرِها، لا تَحِلُّ كُتْبُهُ حَدِيثُهُ ولا رِوَايَتُهُ بِرُوحِهِ»^(١).

قُلْتُ: فَحَدِيثُ يَأْتِيكَ عن مِثْلِ هؤلاء، فَهَلْ تُرى يَحِلُّ لَكَ أنْ تَحْكِيَهُ دونَ أنْ تُبَيِّنَ أَمْرَهُ؟ ثُمَّ إنْ جازَتْ لَكَ حكايتُهُ بهذا الشَّرْطِ فَهَلْ يَحِلُّ لَكَ أنْ تَذْكُرَهُ في جُمْلَةٍ ما تَسوقُهُ من أدلَةٍ تَريدُ بها تَقْرِيرَ حَكَمٍ في الدِّينِ؟ غُفْرانَكَ رَبَّنَا!!

٦٨ - وَرَوَى عن ابنِ عَبَّاسٍ:

أَنَّ ضِرَارَ بْنَ الْأَزْوَريِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا أَسْلَمَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَنشَأَ يَقُولُ:

تَرَكْتُ القِدَاحَ، وَعَزَفَ القِيَا	نِ، وَالْحَمَرَ، تُضَلِيَّةً وَابْتِهَالًا
وَكَرِّيَ المَحْبِرَ ^(٢) في غَمَرَةٍ	وَجَهْدِي على المَسلِمينَ القِتالًا
وَقَالَتْ جَمِيلَةٌ بَدَدْتَنَا	وَطَرَحَتْ أَهْلَكَ شَتَّى شِمَالًا
فَيَا رَبَّ لا تُغْبِنُنْ صَفَقَتِي	فَقَدْ بَغَتْ أَهْلِي وَمَالِي بِدَالًا

(١) انظُرْ هذِهِ التُّصَوِّصَ عن هؤلاء الثُّقَاقِ في الأَصُولِ الثَّالِيَةِ: أحوالِ الرُّجَالِ، لِلجَوَازِجَانِي (النُّص: ٣٨٠)، الضُّعَفَاءُ، لِلنَّسَائِي (النُّص: ٦٩)، المَجْرُوحِينَ (١٤٢/١)، سَوَالِاتِ السُّلَمِيِّ لِلدَّارَقُطَنِيِّ (النُّص: ٥٦)، المَدْخُلُ إلى الصُّحُوحِ، لِلحَاكِمِ (ص: ١٢٠).

(٢) المَحْبِرُ: اسمُ قَرْيَةٍ، أَفادَهُ ابنُ قَاطِعٍ في (مُعْجَمِ الصُّحَابَةِ) (٣٠/٢).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عُيِّنَتْ صَفَقَتُكَ يَا ضِرَارُ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٣٨/٣) رَقْم: (٥٠٤٢) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

سَكَتَ عَنْهُ الْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ الذَّهَبِيُّ.

قُلْتُ: وَلَمْ يُصِْبْ، وَإِنَّمَا هُوَ سَنَدٌ ضَعِيفٌ؛ لِعَلَّتَيْنِ:

الْأُولَى: عَنَعَنُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَكَانَ مَدْلَسًا مَشْهُورًا بِذَلِكَ، فَاجْتَرَأَ التَّدْلِيسَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ حَتَّى يَقُولَ: حَدَّثَنَا.

وَالثَّانِيَّةُ: ضَعَّفَ دَاوُدَ بْنُ الْحُصَيْنِ فِي عِكْرِمَةَ خَاصَّةً.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «مَا رَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ فَمُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَمَالِكٌ رَوَى عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ غَيْرِ عِكْرِمَةَ» (الجرح والتعديل ٤٠٩/٢/١)، وَقَالَ أَيْضًا: «مُرْسَلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيِّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ» (المعرفة والتاريخ ٤٧/٣)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «أَحَادِيثُهُ عَنْ عِكْرِمَةَ مَنَاكِيرُ، وَأَحَادِيثُهُ عَنْ شَيْوِخِهِ مُسْتَقِيمَةٌ» (تهذيب الكمال ٣٨١/٨).

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ ثَلَاثِينَ مِنْ لَيْتِهِ أَوْ ضَعْفَهُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَتَقَنَ مَا حَمَلَ عَنْ عِكْرِمَةَ، فَوَقَعَتِ الْمَنَاكِيرُ فِي رَوَايَتِهِ عَنْهُ، أَمَّا إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ عِكْرِمَةَ فَهُوَ صَدُوقٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ.

وَلِلْخَبَرِ طَرِيقَانِ آخَرَانِ عَنْ ضِرَارٍ نَفْسِهِ:

الأوّل: عن أبي وائل، عن ضِرَارِ بْنِ الْأَزْوَري، بنحوه، دونَ البيتِ الثالثِ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٢٥٦/٢٧) رَقْمًا: ١٦٧٠٣) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٥٥/٨) رَقْمًا: ٨١٣٢) وَالْحَاكِمُ (٦٢٠/٣) رَقْمًا: ٦٦٠٢) وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِقَةِ الصُّحَابَةِ» (١٥٣٥/٣) رَقْمًا: ٣٨٩٢) وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٣٨٥/٢٤) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْبَاهِلِيِّ الْأَثَرَمِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقَارِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، بِهِ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (١٢٧/٨): «فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَثَرَمِ وَهُوَ مَثْرُوكٌ».

قُلْتُ: نُسِبَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ هَذَا فِي إِسْنَادِ عَبْدِ اللَّهِ: (الْبَاهِلِيِّ الْأَثَرَمِ)، فَأَحْدَثَ إِشْكَالًا عِنْدَ الْهَيْثَمِيِّ، فَأَوْرَدَ الْخَبَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ «الْمَجْمَعِ» (٣٩٠/٩ - ٣٩١) وَقَالَ: «وَقَالَ فِي الْإِسْنَادِ: مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْبَاهِلِيِّ، وَالضَّعِيفُ قُرَشِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: اتَّفَقَ مَنْ عَزَوْتُ الْحَدِيثَ إِلَيْهِمْ عَلَى لِقَبِهِ (الْأَثَرَمِ)، لَكِنْ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ: (الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ)، وَالْمَتَكَلَّمُ فِيهِ نُسِبَ (الْقُرَشِيُّ الْبَصْرِيُّ)، وَيَلْقَبُ (الْأَثَرَمِ) أَيْضًا، وَاسْمُهُ: (مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ)، فَالْإِشْكَالُ فِي نَسَبِ الْقَبِيلَةِ، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعَجِيلِ الْمَنْفَعَةِ» (١٨١/٢) تَبَعًا لِلْحُسَيْنِيِّ فِي «الْإِكْمَالِ»، وَلَمْ يُبَيِّنْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي بِالتَّأَمُّلِ وَالِاسْتِقْرَاءِ بِأَكْثَرٍ مِنْ قَرِينَةٍ أَنَّهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ:

فمن ذلك أنه ليس في الرواة من طبقته من يُشارِكُه في اسمه واسم أبيه ولقبه وبلده.

ومن ذلك أن الطبراني خَرَجَ حديثه هذا عن شيخه محمد بن محمد التَّمَارِ البصري، وكان قد خَرَجَ في موضع آخر من «المعجم الكبير» (٢٣٢/١ رقم: ٧٥١) من روايته عن التَّمَارِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَثَرُمُ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبَعَانًا وَجَارَهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ».

وهذا الحديث أوردَه ابنُ أبي حاتم في «العلل» (رقم: ٢٢٩٤)، وقال: «رواه محمد بنُ سعيد بن زياد الأثرُم عن هَمَام . . . فذكره بالإسناد، وقال: قال أبي: «هذا حديث منكرٌ جدًّا، ومحمد بنُ زياد الأثرُم لئِنَ الحديث».

قلت: وترجم له في «الجرح والتعديل» (٢٦٤/٢/٣) فقال في اسمه: «محمد بنُ سعيد بن زياد القرشي أبو سعيد البصري الأثرُم» وذكر روايته عن هَمَام وغيره.

وهذا هو المجروح، فتأكد أنه رجلٌ واحدٌ، اختلف في نسبة قبيلته.

وقال فيه أبو حاتم أيضاً وقد سمع منه ولم يحدث عنه: «منكر الحديث، مضطرب الحديث، ضعيف»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، كتب عنه بالبصرة، وكتب عنه أبو حاتم ببغداد، وليس بشيء» قال ابنُ أبي حاتم: «وترك حديثه، ولم يقرأ علينا» (الجرح

٢٦٥/٢)، وقال موسى بن هارون الحمالي الحافظ: «مات بالبصرة،
أراه يكذب» (الكامل ٥٥١/٧).

ويقال له أيضاً «الكرزي» وقد سكن بغداد.

فحاصل القول في هذا الطريق للحديث: أنه ضعيف جداً.

ورواه غسان بن مالك السلمي قال: حدثنا سلام بن سليم، عن
عاصم، عن أبي وائل، به مرسلًا.

أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٩/٢).

قلت: غسان هذا قال فيه أبو حاتم: «ليس بقوي، يئن في حديثه
الإنكار» (الجرح ٥٠/٢/٣)، وشيخه هو سلام بن سليمان، لكن هكذا
جاء في كتاب ابن قانع.

وقال بعضهم عن عاصم: عن أشياخ قومه عن ضرار.

أخرجه أبو نعيم في «المعرفة» (١٥٣٥/٣) رقم: ٣٨٩١ وابن
عساكر (٣٨٥/٢٤ - ٣٨٦) من وجهين واهيين.

ولهما أيضاً بإسناد مجهول معضل لا يستفَع به.

والثاني: عن ماجد بن مزوان، حدثنا أبي، عن أبيه، عن ضرار،
به مغلط.

أخرج الطبراني في «الكبير» (٣٥٦/٨) رقم: ٨١٣٣ وابن
الأعرابي في «المعجم» (رقم: ١٩٠١) وأبو نعيم في «المعرفة»
(١٥٣٤/٣ - ١٥٣٥) رقم: ٣٨٩٠ وابن عساكر (٣٨٦/٢٤، ٣٨٧) من
طريق عن يعقوب بن محمد الزهرري، حدثنا عبد العزيز بن عمران،
حدثنا ماجد، به.

قلت: وهذا الإسناد أوهى من الذي قبله، يعقوب ضعيف الحديث، وعبد العزيز متروك الحديث ليس بثقة، ومن فوقه لا يعرفون.

فحاصل القول في هذا الحديث: أنه لا يصح من وجه، وأحسن هذه الطرق طريق ابن إسحاق، وهو إسناد ضعيف لا يعتبر به.

٦٩ - وروى عن أنس بن مالك، قال:

جاء النبي ﷺ فدخل إلى بستان، فأتى آت فدق الباب، فقال: «يا أنس، قم فافتح له وبشره بالجنة، وبشره بالخلافة من بعدي»، قال: قلت: يا رسول الله، أعلمه؟ قال: «أعلمه»، فإذا أبو بكر، رحمه الله عليه، قلت: أبشِر بالجنة، وأبشِر بالخلافة من بعد رسول الله ﷺ، ثم جاء آت فدق الباب، فقال: «يا أنس، قم فافتح له وبشره بالجنة، وبشره بالخلافة من بعد أبي بكر»، قلت: يا رسول الله، أعلمه؟ قال: «أعلمه»، قال: فخرجت فإذا عمر، رحمه الله عليه، قلت له: أبشِر بالجنة، وأبشِر بالخلافة من بعد أبي بكر، قال: ثم جاء آت فدق الباب، فقال: «يا أنس، قم فافتح له، وبشره بالجنة والخلافة من بعد عمر، وأنه مقتول»، قال: فخرجت، فإذا عثمان، قال: قلت: أبشِر بالجنة، وأبشِر بالخلافة من بعد عمر، وأنت مقتول، قال: فدخل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، لِمَ؟ والله ما تَغْنِثُ، ولا تَمْنِثُ، ولا مَسِنْتُ ذَكْرِي بيمينِي مُثْلَ بايَعْتَكُ، قال: «هُوَ ذَاكَ يا عثمان».

حديث موضوع.

وسياقه من حديث أنس غريب جداً، ولو صح لكان نصاً قاطعاً في أمر الخلافة.

وله عن أنسٍ ثلاث طُرُق:

الطريق الأولى: عن المختار بن قُلُقُلٍ عنه، ورواه عنه ثلاثة نفر:

١ - عبد الله بن إدريس.

أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٤٥/٧ - ٤٦ رقم: ٣٩٥٨) و«معجم شيوخه» (رقم: ٢٠٤) - وعنه: ابن عدي في «الكامل» (١٤٤/٥) وابن حبان في «الثقات» (٣٢٢/٨) والخطيب في «تاريخه» (٣٤٠/٩) وابن حجر في «اللسان» (١٩٣/٣) - وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم: ١١٥٠، ١١٦٨، ١١٧٠) - ومن طريقه: أبو نعيم في «دلائل النبوة» (رقم: ٤٨٨) - قال: حدثنا أبو بهز صفور بن عبد الرحمن ابن بنت مالك بن مغول، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس به.

قلت: صفور بالصاد المهملة وقاف، ويقال: بالسین بدل الصاد، كوفي نزل واسط، ليس بثقة ولا مأمون، قال الحافظ صالح جزرة: «عبد الرحمن بن مالك بن مغول من أكذب الناس، وأبو بهز ابنه كان أكذب من أبيه» (تاريخ بغداد ٣٤١/٩)، وقال أبو يعلى: «كان ضعيفاً» (الكامل ١٤٤/٥) قال ابن عدي: «وكان أبو يعلى ينسبه في هذا الحديث بعينه إلى الضعيف، وأظن أن ابن المثنى (يعني أبا يعلى) كان قد سمعه، وبلغه أن هذا الحديث يرويه عن مختار بن قُلُقُلٍ عبد الأعلى بن أبي المساور، وأنكره من حديث ابن إدريس عن مختار، إذ لم يحدثه عن ابن إدريس غير صفور؛ هذا لأن ابن إدريس أخذ ثقات الناس، ولا يَحْتَمِلُ أن يروي مثل هذا عن المختار، وعبد الأعلى بن أبي المساور يَحْتَمِلُ أن يرويه؛ لأنه ضعيف».

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «كَذِبٌ، هَذَا مَوْضُوعٌ، لَمْ يَكُنْ عِنْدَ ابْنِ إِدْرِيسَ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ عَنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَنَسٍ فِي الْأَشْرَبَةِ»، كَمَا سَثَلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَدِيثٍ آخَرَ رَوَاهُ الصَّفَرُ عَنْ ابْنِ إِدْرِيسَ؟ فَقَالَ: «مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْتَاجُ أَنْ يُقْلَعَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَضْرَاسٍ» (تَارِيخُ بَغْدَادٍ ٣٣٩/٩، ٣٤٠)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «حَدَّثَ بِحَدِيثٍ كَذِبٍ» وَسَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ (الْمِيزَانُ ٣١٧/٢).

وَقَصَّرَ ابْنُ حَبَّانَ جَدًّا حِينَ أوردَهُ فِي «الثَّقَاتِ» (٣٢٢/٨)، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: «فِي قَلْبِي مِنْ حَدِيثِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «اللسان» (١٩٣/٣) بَعْدَ ذِكْرِهِ رِوَايَةَ صَفَرٍ، وَاتِّبَاعَهَا بِرِوَايَةِ بَكْرِ وَعَبْدِ الْأَعْلَى الثَّالِثَيْنِ: «فَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّفَرَ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، أَوْ بَكْرٍ، فَجَعَلَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ لِيُرْوَجَ لَهُ، أَوْ سَهَا، وَإِلَّا لَوْ صَحَّ هَذَا لَمَا جَعَلَ عُمَرُ الْخِلَافَةَ فِي أَهْلِ الشُّوَرَى، وَكَانَ يَعْهَدُ إِلَى عُثْمَانَ بِلَا نَزَاعٍ».

وَأَمَّا ابْنُ طَاهِرٍ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي «كِتَابِ السَّمَاعِ» (ص: ٨٨ - ٨٩) وَقَالَ: «وَالصَّفَرُ هَذَا لَمْ أَرُ لَهُمْ فِيهِ كَلَامًا، وَرَأَيْتُهُ ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَشْيَاءَ لَمْ يَأْتِ بِهَا غَيْرُهُ، مِنْهَا أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ وَبِالْخِلَافَةِ. وَهَذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ، فَأَوْجَبَ تَرْكَ حَدِيثِهِ».

قُلْتُ: عَلِمْتُ كَلَامَهُمْ فِيهِ، وَتَصْرِيحَهُمْ بِكَذِبِهِ وَوَضْعِهِ.

لَكِنْ الْعَجَبُ أَنَّ يَخْفَى حَالَهُ عَلَى النَّاقِدِ الْكَبِيرِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ وَلَدَهُ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٣١٠/١/٢) قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ؟ قَالَ: «لَا». وَنَقَلَ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (٤٥٢/١/٢):

سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقُلْتُ: مَا حَالُهُ؟ فَقَالَ: «هُوَ أَحْسَنُ حَالًا مِنْ أَبِيهِ»،
ثُمَّ قَالَ: سُئِلَ أَبِي عَنْهُ؟ فَقَالَ: «صَدُوقٌ».

فَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ قَائِلًا: «مَنْ أَيْنَ جَاءَ الصَّدُوقُ؟» (الميزان ٣١٧/٢).

قُلْتُ: عُنْتُرُ الْحَافِظِ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى رِوَايَتِهِ مِثْلَ هَذَا
الْحَدِيثِ، وَلَا فَيْتَبَعِدُ عَنْ مَنْهَجِهِ فِي التَّنْقِيهِ وَصَفُهُ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ مَعَ عِلْمِهِ
بِرِوَايَتِهِ مِثْلَ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢ - عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ أَبِي الْمَسَاوِرِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «تَارِيخِهِ» - كَمَا فِي «اللِّسَانِ» (١٩٣/٣)
وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» (١٤٦/٣٩) - مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْهُ، بِالْحَدِيثِ دُونَ
قَوْلِ عُثْمَانَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَقِبَهُ: «لَكِنَّ ابْنَ أَبِي الْمَسَاوِرِ وَاهٍ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ لَيْسَ بِثِقَةٍ،
بَلْ قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي عَنْ الْأَثْبَاتِ مَا لَا يُشِبُّهُ حَدِيثُ
الثَّقَاتِ، حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا الْمُبْتَدِئُ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ عَلِمَ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ»
(المجروحين ١٥٧/٢)، وَهَذِهِ تَهْمَةٌ بِالْكَذِبِ، لَيْسَ هَذَا الرَّجُلُ يَبْعِدُ عَنْهَا.

وَلَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ إِسْنَادٌ آخَرٌ، فَرَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
حَاطِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحْصِرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، فَذَكَرَ مَعْنَى
الْحَدِيثِ، مَعَ حِكَايَةِ أَنَّ الْمَبْعُوثَ كَانَ زَيْدًا لَا أَنْثَى، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبِشَارَةَ
بِالْخِلَافَةِ.

أَخْرَجَهُ خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (ص: ١٠٣) -
(١٠٤) وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ عَسَاكِرَ (١٤٩/٣٩).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَالِلِ الثَّبُوتِ» (٣٨٩/٦ - ٣٩٠) وَابْنُ عَسَاكَرٍ
أَيْضاً (١٥٠/٣٩ - ١٥١) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى .

وَأَعْلَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِهِ، فَقَالَ عَقِبَهُ: «عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ أَبِي الْمَسَارِيرِ
ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ» .

قُلْتُ: فِي وَصْفِهِ بِالضَّعِيفِ الْمَجْرُودِ تَهْوِينٌ لِأَمْرِهِ، كَيْفَ وَقَدْ اتَّفَقُوا
عَلَى أَنَّهُ مَتْرُوكٌ مِنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَاتَّهَمَهُ ابْنُ حِبَّانَ؟

٣ - بَكْرُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ .

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (رَقْم: ١٥٧٣ - كَشَفُ الْأَسْتَارِ) وَابْنُ حِبَّانَ فِي
«الْمَجْرُوحِينَ» (١٩٥/١ - ١٩٦) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعُلَلِ
الْمُتَنَاهِيَةِ» (٢٠٤/١) - وَخَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي «فَضَائِلِ الصُّحَابَةِ» (ص:
١٠١) وَابْنُ عَسَاكَرٍ (١٤٤/٣٩ - ١٤٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ
الدَّبَّاسِ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ الْمُخْتَارِ، بِهِ دُونَ قَوْلِ عُثْمَانَ فِي آخِرِهِ .

قَالَ الْبَزَّازُ عَقِبَهُ: «إِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ بَكْرِ بْنِ الْمُخْتَارِ، وَلَمْ
يُتَانِعْ عَلَيْهِ» .

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ» وَأَعْلَاهُ بَكْرُ .

قُلْتُ: بَكْرٌ هَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا مِنْكَرُ الْحَدِيثِ، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ:
«مِنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، يَزْوِي عَنْ أَبِيهِ مَا لَا يَشْكُ مِنَ الْحَدِيثِ صِنَاعَتُهُ
أَنَّهُ مَعْمُولٌ، لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِغْتِيَارِ» .

الطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ: أَبُو رُوَيْبَةَ عَنْ أَنَسٍ .

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (رَقْم: ١٥٧٢ - كَشَفُ الْأَسْتَارِ) وَخَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي

«فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ» (ص: ١٠٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو عُتْبَةُ، عَنْ أَبِي رُؤَبَةَ، بِنَحْوِهِ دُونَ قَوْلِ عُثْمَانَ.

قَالَ الْبَزَّازُ بَعْدَهُ: «لَا نَعْلَمُهُ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا هَذَا، وَالْآخَرُ مَا حَدَّثَنَا» فَذَكَرَ رِوَايَةَ الْمُخْتَارِ، ثُمَّ قَالَ: «وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ فَلَيْسَا بِالْقَوِيَيْنِ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى أَبُو رُؤَبَةَ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا هَذَا».

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ وَاهٍ، عُتْبَةُ أَبُو عَمْرِو هَذَا هُوَ عُتْبَةُ بْنُ يَظْقَانَ الرَّاسِبِيُّ، بَصْرِيُّ لَيْسَ بِثِقَةٍ، قَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ» (تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٢٦/١٩)، وَقَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ: «لَا يُسَاوِي شَيْئًا» (الْجَرَحُ ٣٧٤/١/٣)، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «مَتْرُوكٌ» (السُّنَنُ ٢٨١/٤)، وَلَا يُنَاضِرُ هَذِهِ الْجُرُوحَ الْبَلِیْغَةُ ذَكَرَ ابْنُ حِبَّانَ لَهُ فِي «الثَّقَاتِ» (٢٧١/٧).

وَهُوَ نَفْسُهُ الَّذِي تَرَجَّمَ لَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» مَرَّةً أُخْرَى (٣٧٥/٣) فَقَالَ: «عُتْبَةُ، رَوَى عَنْ أَبِي رُؤَبَةَ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، رَوَى عَنْهُ الْفَرَاتُ بْنُ خَالِدٍ الرَّازِيُّ»، فَقَدْ ذَكَرَ رِوَايَةَ فَرَاتٍ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ يَظْقَانَ أَيْضًا، فَالتَّحْقِيقُ أَنَّ التَّرْجَمَتَيْنِ لِنَوَاحِدٍ، وَعَلَى ذَلِكَ دَلٌّ صَنِيعُ الْمَرْيُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ».

وَشَيْخُهُ أَبُو رُؤَبَةَ، مَجْهُولٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٣٧٢/٢/٤) بِرِوَايَتِهِ عَنْ أَنَسٍ، وَرِوَايَةُ عُتْبَةَ عَنْهُ.

وَقَدْ كَانَ أَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُ هَذَا الْإِسْنَادِ فِي التَّأْلِيفِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ مِنَ التَّحْرِيفِ فِي الْكِتَابَيْنِ الْمَخْرُجِ مِنْهُمَا الْحَدِيثُ، حَيْثُ تَحَرَّفَ (رُؤَبَةَ) إِلَى (زُوقٍ)، فَحَسِبْتُهُ أَبَا زُوقٍ عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ، وَلَمْ أَكُنْ مُصَيِّبًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى فَضْلِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا.

الطريق الثالثة: المبارك بن قُلْفَلٍ أخو المختار، عن أنس.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكَرَ (١٤٦/٣٩) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي سَهْلٍ نَجِيبٍ بِنِ
مَيْمُونِ الْهَرَوِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ مَنصُورُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنُ أَحْمَدَ
الدَّهْلِيِّ الْخَالِدِيُّ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ الْمُبَارَكِ التُّسْتَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شُعْبَةَ
الذَّارِعُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ
الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو حُصَيْنٍ، عَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ قُلْفَلٍ، بِهِ.

قلت: هذا إسنادٌ ساقطٌ بمرّةٍ؛ لعلل:

الْخَالِدِيُّ الْمَذْكُورُ لَيْسَ بِثِقَةٍ، اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو سَعِيدٍ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِدْرِيسِيُّ: «كَذَّابٌ، لَا يُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَتِهِ»، وَقَالَ
الْخَطِيبُ: «حَدَّثَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْخُرَّاسَانِيِّينَ بِالْغُرَائِبِ وَالْمَنَاكِيرِ»
(تاريخ بغداد ٨٤/٣١ - ٨٥)، وَقَالَ الدَّهْبِيُّ: «غَيْرُ ثِقَةٍ» (سير أعلام
النبلاء ١١٥/١٧).

وَشَيْخُهُ التُّسْتَرِيُّ مِثْلُهُ أَوْ أَشَدُّ، فَقَدْ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ
جَدًّا، كَانَ يُتَّهَمُ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْخَطِيبُ: «صَاحِبُ مَنَاكِيرَ»
(لسان الميزان ١٩٢/٣ - ١٩٣)، وَقَالَ الدَّهْبِيُّ: «زَوَى خَبْرًا مَوْضُوعًا
عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي بَسْنَدٍ كَالشَّمْسِ» (الميزان ٤٨٠/١).

وَالذَّارِعُ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ كَعْبٍ الذَّارِعُ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ
صَالِحِ بْنِ شُعْبَةَ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ، مَتَرَجِّمٌ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ»
(٣٧/٥)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

وَحَمَّادٌ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ حَمَّادِ الْأَعْوَرِ الْوَاسِطِيِّ، ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ

في «تاريخه» (١٦٠/٨) وسَكَتَ عنه، وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ ضَعِيفٌ سَيِّءُ
الحِفْظِ، والمَبَارَكُ لم أعرفهُ.

فالْخِلَاصَةُ وَهَاءُ جَمِيعِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ،
وَالنَّكَارَةُ الْبَيِّنَةُ مِنْ جِهَةِ الْمَتَنِ.

وَقَوْلُ عُثْمَانَ: «مَا تَغْنَيْتُ» إِلَى آخِرِهِ، سَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ
عَنْهُ دَوْنُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِيهِ ذِكْرٌ.

٧٠ - وَرَوَى عَنْ أَبِي بَرَزَةَ قَالَ:

كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَسَمِعَ صَوْتَ غِنَاءٍ، فَقَالَ:
«انْظُرُوا مَا هَذَا؟»، فَصَبَعْتُ فَنَظَرْتُ، فَإِذَا مُعَاوِيَةُ وَعَمْرُو يُغَنِّيَانِ،
فَجِئْتُ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَرْكَسْهُمَا فِي
الْفِتْنَةِ رُكْسًا، اللَّهُمَّ دَعْهُمَا إِلَى النَّارِ دَعَا».

حَدِيثٌ مُوَضَّوعٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (١٠١/٣) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ
الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (رَقْم: ٨٣٣) - قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ
أَبُو يَغْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ
يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ، بِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ طَاهِرٍ فِي «كِتَابِ السَّمَاعِ» (ص: ٨٦)، وَأَعْلَاهُ بِيْرُودُ بْنُ
أَبِي زِيَادٍ، فَقَالَ: «وَيَزِيدُ هَذَا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، كَانَ الْكَذْبَةُ يُلقِّنُونَهُ عَلَى
وَفْقِ اعْتِقَادِهِمْ، فَيَتَلَقَّيْنَهَا، وَيُحَدِّثُ بِهَا ضَعْفَةَ أُمَّةِ أَهْلِ الثَّقَلِ».

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ
كَانَ يُلقِّنُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَيَتَلَقَّنُ، قَالَ عَلِيُّ وَيَحْيَى: لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ،

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: اِزِمْ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: كُلُّ رَوَايَاتِهِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ (يَزِيد) مِنْ «الْمِيزَانِ» (٤/٤٢٤)، وَقَالَ: «غَرِيبٌ مُنْكَرٌ»، وَكَذَلِكَ فِي «السُّيَرِ» (٦/١٣١) وَقَالَ: «مُنْكَرٌ».

قُلْتُ: هَذَا الْحَدِيثُ بَاطِلٌ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى يَزِيدَ، مَعَ أَنَّ دَوْنَهُ فِي الْإِسْنَادِ شَيْخُ ابْنِ حَبَّانَ أَبِي يَعْلَى بْنِ زُهَيْرٍ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْلَى بْنِ الْفَضْلِ الْأَبْلِيِّ، مِنْ شُيُوخِ ابْنِ حَبَّانَ فِي «الصَّحِيحِ» وَغَيْرِهِ، وَهُوَ صَدُوقٌ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «مَا كَانَ بِهِ بَأْسٌ، قَدْ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثٍ»، وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفُ بِ«ابْنِ غُلَامِ الزُّهْرِيِّ»: «اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمرِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَتَيْنِ.. وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ فِتًى مِنْ أَهْلِ حِرَّانَ يَفْهَمُ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ عَلَوَانَ حَدِيثُ ابْنِ الرَّدَّادِ» (سُؤَالَاتُ حَمْزَةِ السُّهْمِيِّ، النَّصْر: ٨٣).

وَوَقَعَ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ذِكْرُ كُنْيَتِهِ وَإِسْقَاطُ اسْمِهِ، مِمَّا يُوْهِمُ أَنَّ يَكُونُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ؛ لِأَنَّ ابْنَ حَبَّانَ مَعْرُوفٌ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ.

وَلَا أَرَى الْحَمْلَ فِي هَذَا الْخَبَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ حَبَّانَ حَافِظٌ نَاقِذٌ لَا أَحْسَبُهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِي يَعْلَى هَذَا شَيْءٍ مِمَّا أَخْطَأَ فِيهِ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ فِي يَزِيدَ، فَمَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ عَدَمِ صَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ مِنْ قِبَلِهِ صَوَابٌ، لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ إِطْلَاقِ الطَّعْنِ عَلَيْهِ وَكَأَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُ الْجَرْحِ لَيْسَ بِعَدْلٍ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ «الْمَوْضُوعَاتِ» وَ«الْعِلَلِ» يَصْنَعُ مِثْلَ هَذَا كَثِيرًا: يَذْكُرُ

الجزخ ويسكت عن التعديل، والله ﷻ أمر بالعدل والإنصاف، والكلام في يزيد ليس على ما ذكره ابن الجوزي قولاً واحداً، على أنه ذكر عن ابن عدي ما لم أجده عنه في ترجمة (يزيد) في «الكامل» إنما فيه (١٦٦/٩): «من شيعه أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه».

أما سائر أهل العلم، فهذه عباراتهم في يزيد:

قال تلميذه محمد بن فضيل: «كان من أئمة الشيعة الكبار»^(١).

وقال شعبة بن الحجاج: «كان رفاعاً» أي: يرفع الموقوف، وقال عبد الله بن المبارك: «ازم به»، وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن بالحافظ»، وقال: «حديثه ليس بذلك»، وقال يحيى بن معين: «ليس بذلك»، وقال في موضع آخر: «لا يحتج بحديثه»، وقال ابن الجني: قلت ليحيى: يزيد بن أبي زياد حجة؟ قال: «لا، ليس بحجة، ضعيف الحديث»، وقال في رواية الدارمي: «ليس بالقوي»، وقال البخاري: «صدوق، ولكنّه يغلط»، وقال مرة: «تغير بأخرة»، وقال محمد بن سعد: «كان ثقة في نفسه، إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال أبو زرعة: «كثير، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال يعقوب بن سفيان: «داعية أهل الكوفة، وهو ثقة، إلا أنه كبر وتغير حفظه»، وقال أبو داود: «ثبت، لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحب إلي منه»، وقال العجلي: «ثقة جائز الحديث، وكان بأخرة يلقن»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الدارقطني: «لا يخرج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيراً».

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٦٤/٩) بإسناد صحيح.

وَيَتَلَقَّنُ إِذَا لُقِّنَ»، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ: «كَانَ يَزِيدُ صَدُوقًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَبِرَ سَاءَ حِفْظُهُ وَتَغَيَّرَ، فَكَانَ يَتَلَقَّنُ مَا لُقِّنَ، فَوَقَعَ الْمَنَاكِيرُ فِي حَدِيثِهِ مِنْ تَلْقِينٍ غَيْرِهِ إِثَاءً وَاجَابَتِهِ فِيمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ؛ لِسُوءِ حِفْظِهِ، فَسَمَاعٌ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ دَخُولِهِ الْكَوْفَةَ فِي أَوَّلِ عُمُرِهِ سَمَاعٌ صَحِيحٌ، وَسَمَاعٌ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي آخِرِ قُدُومِهِ الْكَوْفَةَ بَعْدَ تَغْيِيرِ حِفْظِهِ وَتَلْقُّنِهِ مَا يُلْقَّنُ سَمَاعٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ»^(١).

قُلْتُ: قَبُولُ يَزِيدَ لِلتَّلْقِينِ بِسَبَبِ تَغْيِيرِهِ فِي آخِرِ عُمُرِهِ هُوَ السَّبَبُ فِي اتِّفَاقِ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ عَلَى جَرِّهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُثْنِ عَلَيْهِ أَحَدٌ ثَنَاءً مُطْلَقًا، إِنَّمَا الشَّانُ كَمَا رَأَيْتُ حَتَّى فِي عِبَارَاتٍ مِنْ وَثْقِهِ، فَإِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي شَأْنِهِ، لَكِنْ آفَتْهُ التَّغْيِيرُ وَقَبُولُ التَّلْقِينِ، سِوَى عِبَارَةِ أَبِي دَاوُدَ، مَعَ إِشْعَارِهَا بِتَلْيِينِهِ، كَمَا تَرَى جَرَّحَ الْجَمِيعَ مِنْ قَبِيلٍ مَا يُحْتَمَلُ، فَلَمْ يُسْقِطْ أَحَدٌ حَدِيثَهُ مُطْلَقًا، حَتَّى عِبَارَةُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَإِنَّهَا يُمَكِّنُ حَمْلَهَا عَلَى سَبَبِ الْجَرَحِ الْمَذْكُورِ.

وَتَجَدُّ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يَجْعَلُهُ لَيْسَ فِي مُحَلِّ الضَّابِطِ الْمُتَقِنِ مُطْلَقًا، حَتَّى قَبْلَ التَّغْيِيرِ وَقَبُولِ التَّلْقِينِ، فِعْبَارَةُ شُعْبَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ

(١) انْظُرْ تَصَوُّصَهُمْ هَذِهِ فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ: الْعِلَلُ، لِأَحْمَدَ (النُّص: ٧٠٨، ٣١٨٠)، تَارِيخُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (النُّص: ١٧٥٢، ٣١٤٤): سَوَالَاتُ ابْنِ الْجُنَيْدِ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (النُّص: ٨٨٣)، تَارِيخُ عُثْمَانَ الدَّارِمِيِّ (النُّص: ٢٥٠، ٨٧٨)، الْعِلَلُ الْكَبِيرُ، لِلرَّمْزِيِّ (٢/٨٣٥، ٩٧٢)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٢/٢٦٥)، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، لِابْنِ سَعْدٍ (٦/٣٤٠)، الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ، لِيَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ (٣/٩٤)، سَوَالَاتُ الْأَجْرِيِّ لِأَبِي دَاوُدَ (النُّص: ٤٩٣)، الثَّقَاتُ، لِلْعِجْلِيِّ (النُّص: ٢٠١٩)، الضُّعْفَاءُ لِلنَّسَائِيِّ (النُّص: ٦٨٢)، ضَعْفَاءُ الْمُعْقِلِيِّ (٤/٣٨٠)، الْمَجْرُوحِينَ، لِابْنِ جِبَّانَ (٣/١٠٠)، سَوَالَاتُ الْبِرْقَانِيِّ لِلدَّارِقُطْنِيِّ (النُّص: ٥٦١).

سَيِّءُ الْحَفِظِ، وَشُعْبَةُ قَدِيمٌ قَدْ رَوَى عَنْ يَزِيدَ، وَهُوَ يَصِفُ ذَلِكَ مِنْ
حَالِهِ، وَكَأَنَّ قَوْلَ الْبُخَارِيِّ: «صَدُوقٌ يَغْلُطُ» تُنَزَّلُ عَلَى هَذَا أَيْضًا.

فحاصلُ أمرِهِ: أَنَّهُ صَدُوقٌ فِي الْأَصْلِ فِي حَدِيثِهِ لَيْنٌ، تَغَيَّرَ فِي آخِرِ
عُمُرِهِ فَلَقِّنَ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَتَلَقَّنَهُ، وَحَدَّثَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهِ،
فمَثَلُهُ إِذَا رَوَى مَا يُعَرَّفُ مِنْ حَدِيثٍ غَيْرِهِ، وَلَهُ أَصْلٌ مَعْلُومٌ مِنْ نَقْلِ
الثَّقَاتِ، فَهُوَ صَالِحٌ صَدُوقٌ، وَإِنْ تَفَرَّدَ بِمَا يُحْتَمَلُ مَعْنَاهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ
يُعْتَبَرُ بِهِ، وَإِنْ تَفَرَّدَ بِمَا يُخَالَفُ الْمُحْفَظَ فَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ تَضَمَّنَ الطَّعْنَ عَلَى رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ ﷺ، يَتَّفَقُ الطَّعْنُ عَلَيْهِمَا مَعَ مَا وَضَعَهُ الْوَضَّاعُونَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ
مِمَّنْ كَانَ يَتَلَقَّنُ يَزِيدُ مَا لَقْنُوهُ إِثَاهُ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ الشَّيْعَةِ فِي الْكُوفَةِ
كَمَا قَالَ ابْنُ قُضَيْلٍ.

وفيه من المخالفة لَهْدِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ما لا يخفى، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ
يُعْهَدْ مِنْهُ وَهُوَ الرَّحِيمُ بِأَمَّتِهِ الْخَرِيسُ عَلَيْهِمْ أَنْ دَعَا عَلَى أَحَدٍ مِنْ
أَصْحَابِهِ أَوْ حَتَّى عَلَى الْمَنَافِقِينَ بِمِثْلِ هَذَا.

ومن ذلك تَفَرُّدُهُ بِرَوَايَةِ حَدِيثِ الرَّايَاتِ السُّودِ الَّتِي تَنْصُرُ الْمَهْدِيَّ
تَخْرُجُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ، وَلِبَيَانِهِ مَوْضِعَ آخِرِ.

ومن ذلك ما حَكَاهُ الْإِمَامُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَقَدْ كَانَ سَمِعَ مِنْهُ
بِمَكَّةَ حَدِيثَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ
يَدَيْهِ، قَالَ: «فَلَمَّا قَدِمْتُ الْكُوفَةَ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ وَزَادَ فِيهِ: (ثُمَّ لَا
يَعُودُ)، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ لَقْنُوهُ، وَكَانَ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ أَحْفَظُ مِنْهُ يَوْمَ رَأَيْتُهُ
بِالْكُوفَةِ، وَقَالُوا لِي: إِنَّهُ قَدْ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ» (المعرفة والتاريخ ٨١/٣).

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «إِنَّمَا لُقِّنَ يَزِيدُ فِي آخِرِ عُمَرِهِ (ثُمَّ لَمْ يَعُدْ) فَتَلَقَّه، وَكَانَ قَدْ اخْتَلَطَ» (السُّنَنُ ٢٩٤/١).

قُلْتُ: وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُفِ» (٢٣٢/١٥ - ٢٣٣) وَأَحْمَدُ وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣/٣٣ - ٢٤ رَقْم: ١٩٧٨٠) وَأَبُو يَعْلَى (٤٢٩/١٣ - ٤٣٢ رَقْم: ٧٤٣٦، ٧٤٣٧) وَالْبَزَّازُ (رَقْم: ٢٠٩٣ - كَشَفُ الْأَسْتَارِ) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ قُضَيْلٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَبُّ هَذِهِ الدَّارِ أَبُو هِلَالٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرَزَةَ قَالَ:

كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَسَمِعَ رَجُلَيْنِ يَتَغَتَّيَانِ، وَاحِدُهُمَا يُجِيبُ الْآخَرَ، وَهُوَ يَقُولُ:

لَا يَزَالُ حَوَارِيُّ تَلَوُحِ عِظَامُهُ رَوَى الْحَرْبُ عَنْهُ أَنْ يُجَنِّ فَيَقْبَرَا
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرُوا مَنْ هُمَا؟»، قَالَ: فَقَالُوا: فُلَانٌ، وَفُلَانٌ،
قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَزْكِسْهُمَا رُكْسًا، وَدَعْهُمَا إِلَى النَّارِ دَعَا».

وَفِي لَفْظِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ لِأَبِي يَعْلَى:

أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعُوا غِنَاءً، فَتَشَوَّفُوا لَهُ، فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَمَعَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُحْرَمَ الْخَمْرُ، فَاتَاهُمْ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: هَذَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ، الْحَدِيثُ.

قُلْتُ: وَفِي هَذَا تَرْكُ تَسْمِيَةِ الرَّجُلَيْنِ الْمَدْعُورِ عَلَيْهِمَا.

وَلَمْ يَزَلْ لِلْحَدِيثِ عِلَتَانِ: جَهَالَةُ حَالِ ابْنِ الْأَحْوَصِ وَأَبِي هِلَالٍ الَّذِي سَقَطَ أَوْ أَسْقَطَ مِنْ إِسْنَادِ ابْنِ جِبَّانَ الْأَوَّلِ.

وأبو هلالٍ هذا نُسِبَ في روايةِ البزارِ: (العُكِّي)، وقال: «غيرُ معروفٍ».

وأقول: ذكره ابنُ أبي حاتم (٤٥٤/٢/٤) وذكر أنه روى عن عليٍّ، وعنه أبو بُرْدة بنُ أبي موسى، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابنُ عبد البرِّ في «الكُنَى» (١٦٠٤/٣) ونسبه (العُكِّي)، ونقل عن عليٍّ بن المديني قولَه: «كانَ أبو هلالٍ العُكِّي يُقدِّمُ عُثْمَانَ، ويُنالُ من عليٍّ، وكانَ رَجُلٌ سُوءٌ مُتَّهَمٌ في دينه»، كذا ذكر، والله أعلم.

وورَدَ من حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ، وسُمِّيَ فيه مُعاويةَ وعُمرو بن العاص.

أخرجه الطَّبْرانيُّ في «الكبير» (٣٨/١١ رقم: ١٠٩٧٠) قال: حدثنا أحمدُ بنُ عليٍّ الجازوديُّ الأصبهانيُّ، حدثنا عبد الله بنُ سعيد الكِنديُّ، حدثنا عيسى بنُ سَوَادَةَ النُّخعيُّ، عن لَيْثٍ، عن طائوسٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه، قال:

سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ رَجُلَيْنِ وَهُمَا يَقُولَانِ:

وَلَا يَزَالُ حَوَارِيُّ يَلُوحُ عِظَامُهُ زَوَى الْحَرْبَ عَنْهُ أَنْ يُجَنَّ فَيُقْبَرَا فَسَالَ عَنْهُمَا، فَقِيلَ: مُعَاوِيَةُ، وَعُمَرُو بْنُ الْعَاصِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَزْكُسْهُمَا فِي الْفِتْنَةِ رُكْسًا، وَدَعْهُمَا إِلَى النَّارِ دَعَا».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (١٢١/٨): «فِيهِ عَيْسَى بْنُ سَوَادَةَ النُّخَعِيُّ كَذَّابٌ».

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَقَدْ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «الْيَسَّ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ»، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «كَانَ كَذَّابًا، قَدْ رَأَيْتُهُ وَكُتِبَتْ عَنْهُ» (تاريخ

بغداد ١١/١٥٧)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ» (الجرح ٣/٢٧٧)، وَهُوَ كُوفِي نَزَلَ الرَّيُّ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْبَيْهَقِيُّ فَقَالَ: «مَجْهُولٌ» (السُّنَنُ ٤/٣٣١)، كَمَا أَنَّهُ لَمْ تَظْهَرْ حَقِيقَتُهُ لِابْنِ حِبَّانَ فَذَكَرَهُ فِي «الثَّقَاتِ» (٧/٢٣٦)، وَلَا لِشَيْخِهِ ابْنِ خُزَيْمَةَ، فَأُورِدَ لَهُ حَدِيثًا فِي «الصَّحِيحِ» (رقم: ٢٧٩١) وَقَالَ: «إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ، فَإِنَّ فِي الْقَلْبِ مِنْ عَيْسَى بْنِ سَوَادَةَ».

كَذَلِكَ فِي الْإِسْنَادِ لَيْثٌ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

وَلِلْقَصَّةِ طَرِيقَانِ آخَرَانِ:

الأول: عَنْ شُقْرَانَ، قَالَ:

بَيْنَا نَحْنُ لَيْلَةً فِي سَفَرٍ، إِذْ سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتًا فَقَالَ: «مَا هَذَا؟»، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا مُعَاوِيَةُ بْنُ الثَّائِبِ وَعُمَرُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ الثَّائِبِ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ رَافِعٍ يَقُولُ:

لَا يَزَالُ حَوَارِيُّ تَلُوحُ عِظَامُهُ رَوَى الْحَرْبُ عَنْهُ أَنْ يَمُوتَ فَيُقْبَرَا
فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَرْكَسْهُمَا رَكْسًا، وَدَعْهُمَا
إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ»، فَمَاتَ رِفَاعَةُ قَبْلَ أَنْ يَقْدُمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ ذَلِكَ السَّفَرِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ قَانِعٍ فِي «مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (٢/٢٣ - ٢٤) وَابْنُ عَدِيٍّ (٥/٦) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ طَاهِرٍ فِي «السَّمَاعِ» (ص: ٨٦) - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ أَبُو الْعَبَّاسِ الثَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُمَرَ مَوْلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ صَالِحِ شُقْرَانَ، بِهِ.

سَيَاقُهُ لِابْنِ قَانِعٍ، وَفِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ تَحْرِيفٌ فِي السَّنَدِ وَالْمَعْنَى.

قلت: إسناده واه جداً، شُعَيْبٌ تحَرَّفَ في كتاب ابنِ قانع إلى (سعيد)، وهو شُعَيْبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو الْعَبَّاسِ الثَّمِيمِيُّ، وَقَعَ مَكْنِياً بِذَلِكَ أَيْضاً فِي «الضُّعْفَاءِ» لِلْعُقَيْلِيِّ (٢٣٦/٤)، كُوفِيٌّ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: «رَأَوْنَاهُ كُتِبَ سَيْفٌ عَنْهُ، فِيهِ جَهَالَةٌ» (الميزان ٢/٢٧٥)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «لَهُ أَحَادِيثٌ وَأَخْبَارٌ، وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَعْرُوفِ، وَمَقْدَارُ مَا يَرَوِي مِنَ الْحَدِيثِ وَالْأَخْبَارِ لَيْسَتْ بِالكَثِيرَةِ، وَفِيهِ بَعْضُ النَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ فِي أَخْبَارِهِ وَأَحَادِيثِهِ مَا فِيهِ تَحَامُلٌ عَلَى السَّلَفِ» (الكامل ٥/٧).

وَسَيْفُ بْنُ عَمْرٍ هَذَا هُوَ الْأَسِيدِيُّ الضُّبِّيُّ الثَّمِيمِيُّ، أَحَدُ أَعْمَدَةِ تَوَارِيخِ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصُّحَابَةِ عليه السلام، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِثِقَةٍ، شَأْنُهُ كَالْوَاقِدِيِّ وَأَبِي مُخَنِفٍ لَوْطُ بْنُ يَحْيَى مِنَ الْهَلَكَى وَالْمُتَّهَمِينَ.

قَالَ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ: «يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَكَانَ قَدْ أَتَاهُمْ بِالزُّنْدَقَةِ»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ مَرْءَةُ: «فَلَسَ خَيْرٌ مِنْهُ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، يُشَبِّهُ حَدِيثَهُ حَدِيثُ الْوَاقِدِيِّ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَذَكَرَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ فِي «بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ»، وَقَالَ: «حَدِيثُهُ وَرَوَاتُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «أَتَاهُمْ بِالزُّنْدَقَةِ . . . يَرَوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ»، وَذَكَرَ لَهُ الْعُقَيْلِيُّ حَدِيثاً، وَقَالَ: «لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ حَدِيثِهِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «بَعْضُ أَحَادِيثِهِ مَشْهُورَةٌ، وَعَامَّتُهَا مَنَكْرَةٌ لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهَا، وَهُوَ إِلَى الضُّعْفِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الصُّدْقِ»، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «أَتَاهُمْ

بالزُّنْدَقَةِ، وَهُوَ سَاقِطٌ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «مُتَّهَمٌ فِي دِينِهِ، مَرْمِيٌّ بِالزُّنْدَقَةِ، سَاقِطُ الْحَدِيثِ، لَا شَيْءَ»^(١).

قُلْتُ: أَفْتَرَى بَعْدَ هَذَا يَسُوعُ التَّهْوِينُ مِنْ جَرَحِهِ بِقَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «تَقْرِيبِهِ» (النُّص: ٢٧٢٤): «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، عُمْدَةٌ فِي التَّارِيخِ، أَفْحَشُ ابْنُ حَبَّانَ الْقَوْلَ فِيهِ؟» فَالْاِكْتِفَاءُ بِوَصْفِهِ بِالضَّعْفِ تَخْفِيفٌ لِلْحَقِيقَةِ، ثُمَّ كَوْنُهُ عُمْدَةٌ فِي التَّارِيخِ فَلَيْسَ فِي كَلَامٍ مِنْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ كَانَ بِالْمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ السُّقُوطِ فِي نَقْلِ الْأَخْبَارِ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ نَقْلِهِ حَدِيثًا فِي حُكْمٍ أَوْ فِي سِيرَةٍ أَوْ فِي أَثَرٍ، إِنَّمَا يَسُوعُ التَّسْهِيلُ فِي التَّارِيخِ وَشِبْهِهِ فِي رَوَايَاتٍ مِنْ عُرِفُوا بِاللَّيْنِ فِي نَقْلِهِمْ وَكَانَ ضَعْفُهُمْ مِنْ قَبْلِ سَوَاءِ الْحَفِظِ وَلَمْ يَزَلْ وَضُفَ الصُّدْقُ ثَابِتًا لَهُمْ، ثُمَّ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ اتِّهَامَ هَذَا الْأَخْبَارِيِّ الْقِصَاصِ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ ابْنُ حَبَّانَ، بَلْ هُوَ مَسْبُوقٌ إِلَيْهِ، فَسَقَطَ كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ، وَعِبَارَةُ الذَّهَبِيِّ أَحْسَنُ تَحْقِيقًا، فَإِنَّهُ قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ فِي الضُّعْفَاءِ» (٢٩٢/١): «مَتْرُوكٌ بِاتِّفَاقٍ»، وَلَمْ يَسْتَنْ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ الرَّائِي عَنْ شُعَيْبٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِيانَ الْمَعْرُوفُ بِ(مُشْكَدَانَةَ).

وَقَدْ رَكَنَ السُّيُوطِيُّ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، فَقَالَ فِي «الَلَّاكِي الْمَصْنُوعَةِ»

(١) هَذِهِ النُّصُوصُ عَنِ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ: تَارِيخُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (النُّص: ٢٢٦٢)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٥٧٩/٢/١)، ٢٧٨/١/٢، وَ ١٣٦/٢/٣، وَ ٤٧٩/١/٤)، أَمْسَلَةُ الرَّدِّعِيِّ لِأَبِي زُرْعَةَ (٣٢٠/٢)، الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ (٣٩/٣، ٥٨)، سَوَالَاتُ الْأَجَرِّي لِأَبِي دَاوُدَ (النُّص: ٢١٦)، الضُّعْفَاءُ، لِلنَّسَائِيِّ (النُّص: ٢٧١)، الْمَجْرُوحِينَ (٣٤٥/١، ٣٤٦)، الضُّعْفَاءُ، لِلدَّقِيلِيِّ (١٧٥/٢)، الْكَامِلُ، لِابْنِ عَدِيٍّ (٥٠٧/٤)، سَوَالَاتُ الْبَرْقَانِيِّ لِلدَّارِقُطْنِيِّ (النُّص: ٢٠٠)، الْمَدْخَلُ إِلَى الصَّحِيحِ، لِلْحَاكِمِ (ص: ١٤٥)، الضُّعْفَاءُ، لِأَبِي نُعَيْمٍ (النُّص: ٩٥).

(٤٢٧/١): «وهذه الرواية أزال الإشكال، وبيئت أن الوهم وقع في الحديث الأول في لفظة واحدة، وهي قوله: (ابن العاص)، وإنما هو ابن رفاعه أحد المنافقين، وكذلك معاوية بن رافع أحد المنافقين»، كذا قال! فصدق سيفاً المتهم في نقله، فاثبت شخصيتين ربما لم تخلقا أصلاً، واستساع نقل المتهم في دينه وحديثه في نسبة هذه الحكاية إلى النبي ﷺ، وتبعه على هذا من لا تحقيق عنده من المحشين للكتب في زماننا، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

الطريق الثانية: عن المطلب بن ربيعة قال:

بينما رسول الله ﷺ في بعض أسفاره يسير في بعض الليل، إذ سمع صوت غناء فقال: ما هذا؟ فنظر فإذا رجل يطارح رجلاً بالغناء:

لا يزال حوارِي تلوح عظامه زوى الحرب عنه أن يجن فيقبرا
فقال: «اللهم أركسهما في الفتنة ركساً، ودعهما في نار جهنم دُعاً».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٨/٨ رقم: ٧٠٧٦) قال: حدثنا محمد بن حفص بن عمرو، قال: حدثنا إسحاق بن الحارث الرازي، قال: حدثنا عمرو بن عبد الغفار الفقيمي، قال: حدثنا نصر بن أبي الأشعث، وشريك، وأبو بكر بن عياش، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن المطلب، به.

قلت: وهذا إسناد تالف، فإن كان محفوظاً إلى نصر ومتابعيه عاد إلى يزيد بن أبي زياد، وقد تقدم بيان أمره.

ولست أراه يبلغ يزيد، فإن الفقيمي هذا قد قطع الطريق دونه،

وهو كوفي، قال علي بن المديني: «كَانَ رَافِضِيًّا، رَمِيَتْ بِحَدِيثِهِ وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْهُ شَيْئًا»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «تَرَكْتُهُ لِلرَّفِضِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: «مَتْرُوكٌ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «لَيْسَ بِالثَّبَتِ بِالْحَدِيثِ، حَدَّثَ بِالْمَنَاقِيرِ فِي فَضَائِلِ عَلِيٍّ»^(١).

قُلْتُ: الرَّجُلُ مَتْرُوكٌ مَنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَصُحَّ أَنَّ ابْنَ عَدِيٍّ اتَّهَمَهُ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ، بَلْ عِبَارَتُهُ هِيَ الَّتِي ذَكَرْتُ، وَإِنَّمَا اتَّهَمَ ابْنَ عَدِيٍّ فِي آخِرِ تَرْجُمَتِهِ أَحَدَ الرُّوَاةِ عَنْهُ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفٍ الْعَطَّارُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَذَلِكَ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ شَيْخُ الطَّبْرَانِيِّ وَيُقَالُ لَهُ: (ابْنُ بَهْمَزْد)، وَشَيْخُهُ، لَا يُعْرَفَانِ.

فَخُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي طَرِيقِ هَذَا الْخَبَرِ: وَهَاءُ جَمِيعِهَا، وَعَدَمُ صَلَاحِ شَيْءٍ مِنْهَا لِقَوِيَةِ الْآخَرِ، مَعَ شِدَّةِ التَّكَارَرِ فِي مَثْنِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ مُرْتَضَى الزُّبَيْدِيُّ فِي «شَرْحِ الْإِحْيَاءِ» (٥٢١/٦) فِي السِّيَاقِ الْأَوَّلِ لِلْحَدِيثِ: «هَذَا الْحَدِيثُ يُقْطَعُ بِكَذِبِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا يَدْعُو عَلَى أَصْحَابِهِ بِالنَّارِ، لَا سِيَّمَا وَهُمَا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ».

٧١ - وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ:

بَسَسَ الْبَيْتُ بَيْتَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالْغِنَاءِ، وَبَسَسَ الْبَيْتُ بَيْتَ لَا يُعْرَفُ

(١) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٤٦/١٣)، الضعفاء، للعقيلي (٢٨٦/٣)، الكامل، لابن عدي (٢٥١/٦)، تاريخ بغداد، للخطيب (٢٠٢/١٢).

إِلَّا بِالشَّرَابِ، وَبَشَسَ الْبَيْتُ بَيْتٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالْفِسْقِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَنْ تَغَيَّرَ إِبْلِيسُ، ثُمَّ زَمَرَ، [ثُمَّ حَدَا]، ثُمَّ نَاحَ». حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ.

وَلَمْ أَفِئْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْإِسْنَادِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ.

وَوَجَدْتُ الْإِمَامَ أَبَا حَامِدٍ الْغَزَالِيَّ أَوْرَدَ الْمَرْفُوعَ مِنْهُ فِي «الْإِحْيَاءِ» (٢٨٥/٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي «تَخْرِيجِهِ»: «لَمْ أَجِدْ لَهُ أَضَلًّا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْفِرْدَوْسِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَلَدُهُ فِي مُسْنَدِهِ»، وَذَكَرَ نَحْوَ هَذَا الشَّيْخُ مُرْتَضَى الزُّبَيْدِيُّ فِي «شَرْحِهِ» (٥١٨/٦) نَقْلًا عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ.

قُلْتُ: لَكُنِّي وَجَدْتُهُ فِي «أَمَالِي» أَبِي طَالِبٍ يَحْيَى بْنِ الْحَسَنِ الزُّبَيْدِيِّ (ص: ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ، بِهِ.

وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْكِتَابِ الْمُسَمَّى بِ«مُسْنَدِ زَيْدٍ» مِنْ كُتُبِ الزُّبَيْدِيَّةِ (ص: ٤٢٣).

وَهَذَا الْمُسْنَدُ يَزُودُهُ عَنْ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَبُو خَالِدٍ الْمَذْكُورُ.

وَالْإِسْنَادُ سَاقِطٌ بِمَرَّةٍ، وَهَذَا الْكِتَابُ لَا يَصُحُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَلَا يَحِلُّ الْاعْتِمَادُ عَلَى مَا فِيهِ، فَإِنَّ أَبَا خَالِدٍ رَاوِيَهُ عَنْ زَيْدٍ وَاسْمُهُ: عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْقُرَشِيُّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، يَضَعُ الْحَدِيثَ، أَصْلُهُ كُوفِيٌّ: قَالَ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ: «كَانَ فِي جَوَارِنَا يَضَعُ الْحَدِيثَ، فَلَمَّا قُطِنَ

به تحوّل إلى واسطٍ»، وقال أبو عوَّانة اليشكري: «ليس بشيءٍ، متروك الحديث»، وقال أحمد بن حنبل: «ليس بشيءٍ، متروك الحديث»، وقال: «ليس يسوّى حديثه، ليس بشيءٍ»، وقال: «كذاب . . . يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة، يكذب»، وقال يحيى بن معين: «كذاب»، وفي موضع آخر: «غير ثقة ولا مأمون»، وقال إسحاق بن راهويه: «يضع الحديث»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يُستغل به»، وقال أبو زرعة: «يضع الحديث» قال ابن أبي حاتم: ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: «اضربوا عليه»، وقال الجوزجاني: «غير ثقة»، وقال أبو داود: «ليس بشيءٍ»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات حتى يسبق إلى القلب أنّه المتعمّد لها من غير أن يدلس»، وأورد له ابن عدي عجائب من الكذب، وقال: «وعامة ما يرويه موضوعات»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»، وقال الحاكم: «راوية زيد بن علي، حدّث عنه وعن حبيب بن أبي ثابت وغيرهما بأحاديث موضوعة»^(١).

(١) هذه النصوص عن الأصول الثالّة: العلل، لأحمد بن حنبل (النص: ٣٣٠، ٣٦٣٥، ٤٥٤٩)، تاريخ يحيى بن معين (النص: ١٥٠٢، ١٨٢٥)، تاريخ عثمان الدارمي (النص: ٥٦٨)، من كلام أبي زكريّا يحيى بن معين (النص: ٢٣١)، التاريخ الكبير، للبخاري (٣٢٨/٢/٣)، التاريخ الأوسط، له (٤٥٣/١)، الجرح والتعديل (٢٣٠/١/٣)، أحوال الرجال، للجوزجاني (النص: ٧٨)، سؤالات الأجرّي لأبي داود (النص: ١٦٧)، الضعفاء، للنسائي (النص: ٤٧٣)، المجروحين (٧٦/٢)، الكامل، لابن عدي (٢١٧/٦، ٢٢٤)، ضعفاء العقيلي (٢٦٩، ٢٦٨/٣)، سنن الدارقطني (١٥٦/١، ٣٦٤)، المدخل إلى الصحيح، للحاكم (ص: ١٥٨).

وهذا الحديث جاء عن هذا الهالك من طريقتين:
 الأول: حُسَيْنُ بنِ عَلْوَانَ، عندَ أَبِي طَالِبٍ المذكور.
 وحُسَيْنٌ هذا كَذَّابٌ معروفٌ يَضَعُ الحديثَ وَضْعاً دُونَ حَيَاءٍ.
 والثَّانِي: إِبْرَاهِيمُ بنُ الزُّبَيْرِ قَانٍ، وَهُوَ رَاوِي «مُسْنَدِ زَيْدٍ» عنه.

وإِبْرَاهِيمُ هذا صَدُوقٌ حَسَنُ الحديثِ، لَكِنِ الرَّاوي عنه وَهُوَ
 نَضْرُ بنُ مُزَاحِمٍ أَبُو الْفَضْلِ الْمِنْقَرِيُّ، قالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «وَاهِي
 الحديثِ، مَتْرُوكُ الحديثِ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ:
 «رَوَى عَنِ الضُّعَفَاءِ أَحَادِيثَ مَنَاقِبَ»، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: «غَالٍ فِي مَذْهَبِهِ،
 غَيْرُ مَحْمُودٍ فِي حَدِيثِهِ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «كَانَ يَذْهَبُ إِلَى التَّشْيِيعِ، وَفِي
 حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ وَخَطَأٌ كَثِيرٌ»^(١).

قلتُ: فَقَاتَلَ اللَّهَ الْعَصِيَّةَ لِلْبِدْعِ، كَمْ تَحُولُ بَيْنَ الْحَقِّ وَكَثِيرٍ مِنَ
 النَّاسِ، إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ حِينَ رَأَوْا مَا بَهَرَ أُولَى الْأَبَابِ مِنْ مَصْنُفَاتِ
 أئِمَّةِ السُّنَّةِ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَالصَّحِيحَيْنِ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ،
 وَغَيْرِهِمَا مِنْ دَوَائِنِ السُّنَّةِ الْعَظِيمَةِ، عَمَدَ أُولَئِكَ إِلَى إِخْرَاجِ مَا صَنَّفَهُ
 لَهُمُ الْكَذَّابُونَ، وَزَعَمَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ أَنَّ هَذَا مَا صَنَّفَهُ مَنْ يَنْسُبُونَ لَهُ مِنَ
 الْأئِمَّةِ، وَمَا دَرَى أَكْثَرُهُمْ أَنَّهُمْ يَنْسُبُونَ إِلَى أُولَئِكَ الْأئِمَّةِ الْكَذِبَ، وَأَهْلُ
 الْهُدَى لَا يَفْرَقُونَ فِيمَا يَرُدُّونَهُ مِنْ أَخْبَارِ الْكَذَّابِينَ وَمَصْنُفَاتِهِمْ بَيْنَ مَنْ
 يَكْذِبُ لِنُصْرَةِ الْحَقِّ وَمَنْ يَكْذِبُ لِإِبْطَالِهِ وَرَدِّهِ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْكَذِبِ
 نَفْسِهِ، وَلَا بَيْنَ مَنْ يَكْذِبُ لِعَلِيٍّ وَمَنْ يَكْذِبُ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ،
 أَوْ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيْهِمْ، فَالْكَذِبُ مُرَدُّودٌ، وَأَهْلُهُ سَقَطَةُ النَّاسِ.

(١) انظر: المخرج والتعديل (٤٦٨/١/٤)، الضعفاء، للعُقَيْلِيُّ (٣٠٠/٤)، تاريخ بغداد،
 للخطيب (٢٨٣/١٣).

٧٢ - وَحَكِي مَرْفُوعاً:

«اسْتِمَاعُ الْمَلَاهِي مَعْصِيَةٌ، وَالْجُلُوسُ عَلَيْهَا فِسْقٌ، وَالتَّلَذُّدُ بِهَا كُفْرٌ».

كَذَبَ لَا أَصْلَ لَهُ.

أوردَهُ صَاحِبُ «الْفَتَاوَى الْبَرْزَانِيَّةِ» (٣٥٩/٦) وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الثَّابُلَسِيُّ فِي «إِبْطِصَاحِ الدَّلَالَاتِ» (ص: ٣١، ٣٤) مَعَزَوْا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ دُونَ تَخْرِيجِ عَلَى مَا جَرَتْ عَلَيْهِ عَادَةٌ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ.

وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ، غَيْرَ أَنِّي وَجَدْتُ الْحَافِظَ الْعِرَاقِيَّ قَالًا: «وَلَأَبِي الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثٍ مَكْحُولٍ مُرْسَلًا: الْاسْتِمَاعُ إِلَى الْمَلَاهِي مَعْصِيَةٌ، الْحَدِيثُ» نَقَلَهُ عَنْهُ الشَّيْخُ مُرْتَضَى الزَّيْبِيدِيُّ فِي «شَرْحِ الْإِحْيَاءِ» (٤٧٢/٦).

قُلْتُ: وَمَرَّاسِبُلُ مَكْحُولٍ لَوْ صَحَّتْ إِلَيْهِ فِيهِ وَاهِيَةٌ، فَكَيْفَ وَعِلْمُ حَقِيقَةِ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ فِي عِلْمِ اللَّهِ؟! وَسِيَاقَةُ لَفْظِهِ أَشْبَهُ بِعِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ وَمُتَوَنِّهِمْ، لَيْسَ عَلَيْهَا نُورُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ.

٧٣ - وَرُوِيَ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ مَرْفُوعاً:

«أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلِحُونِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَأَهْلِ الْكِتَابِينَ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ مِنْ بَغْدِي قَوْمٌ يُرْجِعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ وَالرَّهْبَانِيَّةِ وَالنُّوحِ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ».

حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص: ١٦٥) وَابْنُ تَصْرٍ فِي



هذا الْفَصْلُ مَعْقُودٌ لِتَحْقِيقِ الْقَوْلِ فِي الْمَوْقُوفَاتِ عَلَى الصَّحَابَةِ،
مِمَّا تَدَاوَلَتْهُ كُتُبُ السَّمَاعِ وَبُحُوثُهُ وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ لِلذَّمِّ الْمَوْسِقَى وَالْغِنَاءِ،
وَلَمَّا كَانَتْ عِدَّتُهَا لَيْسَتْ بِالكَثِيرَةِ؛ فَقَدْ سُفِّتُهَا فِي هَذَا الْفَصْلِ بِتَخْرِيجِهَا
وَبَيَانِ دَرَجَاتِهَا مِنْ غَيْرِ فَضْلِ لِصَحِيحِهَا عَنْ سَقِيمِهَا، غَيْرَ أَنِّي أَجْمَعُ مَا
كَانَ عَنْ صَحَابِيٍّ مُعَيَّنٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ عَلَى التَّوَالِي.

وَتَقْدَمُ ضِمْنَ الْفَصْلِ الثَّانِي بَعْضُ الْأَثَارِ، أَسْقَطْتُ ذِكْرَهَا مِنْ هَذَا
الْفَصْلِ تَحَاشِيًا لِلتَّكَرُّارِ، هِيَ الثَّالِثَةُ، وَقَدْ سَبَّكْتُهَا بِرَقْمٍ تَسْلِسِلِيٍّ مَعَ آثَارِ
هَذَا الْفَصْلِ يَبْدَأُ بِهَا:

١ - أَمْرُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «الْغِنَاءُ يُنْبِئُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِئُ
الْمَاءُ الزَّرْعَ»، تَقْدَمُ عِنْدَ الْحَدِيثِ (رَقْمُ: ١)، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

٢ - وَعَنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ: «إِذَا رَكِبَ الرَّجُلُ الدَّابَّةَ فَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ
رَدَفَهُ الشَّيْطَانُ»، فَقَالَ لَهُ: تَعَنَّ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ قَالَ لَهُ: تَمَنَّ، تَقْدَمُ عِنْدَ
الْحَدِيثِ (رَقْمُ: ٣٥)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

٣ - وَأَمْرُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «يَا نَوْفُ، لَا تَكُونَنَّ شَاعِرًا، وَلَا
عَرِيفًا، وَلَا شُرْطِيًّا، وَلَا جَابِيًّا، وَلَا عَشَارًا، فَإِنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَامَ

في ساعة من الليل فقال: إنها ساعة لا بدعو عبد إلا استجيب له فيها،
إلا أن يكون عريفاً، أو شريطياً، أو جابياً، أو عشاراً، أو صاحب
عزطبة، وهي الطنبور، أو صاحب كوبة، وهي الطبل، تقدم عند
الحديث (رقم: ٣٨)، ولا يصح.

كما تقدمت ثلاثة آثار أخرى، هي من قبيل ما لا يقال من قبل
الرأي، فبابها اللحاق بالمرفوعات على قاعدة من يرى أن ما تضمن
الإخبار عن المغيبات فله حكم المرفوع، وهي حديث عبدالله بن بسر
(رقم: ٤٣)، وحديث عبدالله بن عباس (رقم: ٦١)، وحديث عائشة
(رقم: ٤٥) من الفصل الثاني.

كما أتته إلى خبرين آخرين يذكرا في هذا الباب بتبيين خاص:

الأول: أورد ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (٢٤٣/١) أثراً عن ابن
عباس، فقال: «وقال رجل لابن عباس عليه السلام: ما تقول في الغناء؟
أحلل هو أم حرام؟ فقال: لا أقول حراماً إلا ما في كتاب الله، فقال:
أفحلل هو؟ فقال: ولا أقول ذلك، ثم قال له: أرايت الحق والباطل
إذا جاء يوم القيامة، فأين يكون الغناء؟ فقال الرجل: يكون مع
الباطل، فقال له ابن عباس: اذهب فقد أفتيت نفسك».

هكذا أورد ابن القيم، رحمه الله، وسكت عنه، ولم يعزه، وقد
جهدت لأجد مخرجه، فلم أهد إليه.

ووجدت ابن أبي الدنيا أخرج في «دم الملاحى» (رقم: ٤٥) -
ومن طريقه: البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٢٤/١٠) وابن عساكر في
«تاريخه» (١٨٥/٤٩) - قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، وأبو خيثمة،
قالا: حدثنا يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، قال:

سَأَلَ إِنْسَانٌ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الْغِنَاءِ؟ فَقَالَ: أَنْهَكَ عَنْهُ،
وَأَكْرَهَهُ لَكَ، قَالَ: أَحْرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: انْظُرْ يَا ابْنَ أَخِي، إِذَا مَيَّرَ اللَّهُ ﷻ
الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، فِي أَيُّهُمَا تَجْعَلُ الْغِنَاءَ؟

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ لَيْتَنِي، يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ هُوَ الطَّائِفِيُّ صَدُوقٌ حَسَنُ
الْحَدِيثِ، صَحِيحُ الْكِتَابِ، إِلَّا إِذَا رَوَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَإِنَّهُ لَيْسَ
بِالْقَوِيِّ عَنْهُ.

وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ تَابِعِيٌّ.

وَالثَّانِي: وَجَدْتُ فِي كَلَامِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ هَذَا الْأَثَرُ: «الْغِنَاءُ رُقِيَّةُ
الرِّزْقِ» مَنَسُوباً إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَهَذَا غَلَطٌ، إِنَّمَا هُوَ مَشْهُورٌ مِنْ
كَلَامِ الْإِمَامِ الْفَضْلِ بْنِ عِيَّاضٍ.

كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ٥٦).

وَأَعْلَمَ أَنِّي غَنَيْتُ بِتَخْرِيجِ هَذَا الْفَصْلِ؛ لِمَا تَدَهَّبُ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْمَوْقُوفِ، وَلَثَلَا يُسْتَدْرَكُ عَلَيَّ مَا يُعَدُّ
أَدَلَّةً عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَإِنْ كُنْتُ لَا أَرَاهُ كَذَلِكَ، إِنَّمَا الدَّلِيلُ نُصُوصُ
الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَمَا بُنِيَ عَلَيْهَا.

تحرير القول في الآثار المقصودة بهذا الفصل

ذَكَرُ الرِّوَايَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ﷺ:

٤ - عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ:

تُبْتُ أَنْ عُمَرَ كَانَ إِذَا اسْتَمَعَ صَوْتًا أَنْكَرَهُ وَسَأَلَ عَنْهُ، فَإِنْ قِيلَ:
عُرْسٌ أَوْ خِتَانٌ، أَقْرَأَهُ.

أثر ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٩٢/٤) قَالَ: ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٥/١١) رَقْم: (١٩٧٣٨) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٩٠/٧) - عَنْ مَعْمَرٍ، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (٤١٥/٥) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ هِلَالٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، أَنَّ عُمَرَ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لِانْقِطَاعِهِ بَيْنَ ابْنِ سِيرِينَ وَعُمَرَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ عَدَمِ سَمَاعِهِ مِنْ عُمَرَ.

وَوُجِدَتْ الْأَثَرُ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ (٣٤٧/٤) رَقْم: (١٨١٤) مَعْرُوءًا إِلَى مُسَدِّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ، بِهِ.

هَكَذَا وَقَعَ فِي مَطْبُوعَةِ النُّسخَةِ الْمُسَنَّدَةِ مِنْ «الْمَطَالِبِ»، وَفِي أَصْلَيْنِ خَطَّيْنِ رَجَعْتُ إِلَيْهِمَا، فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا - وَهُوَ مَا أَشْكُ فِيهِ - فَهُوَ اخْتِلَافٌ عَلَى أَيُّوبَ، أَرَى الرَّاجِحَ فِيهِ رِوَايَةَ ابْنِ عُليَّةَ وَمَعْمَرٍ وَعَاصِمٍ عَنْهُ عَلَى رِوَايَةِ حَمَّادٍ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، وَإِنْ سَلَّمْنَا تَرْجِيحَ رِوَايَةِ حَمَّادٍ؛ فَإِنَّهَا تَنْقُلُ الْانْقِطَاعَ لِيَكُونَ بَيْنَ أَيُّوبَ السُّخْتِيَانِيِّ وَابْنِ عُمَرَ، فَهُوَ لَمْ يُدْرِكْهُ.

ذَكَرَ الرِّوَايَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، رضي الله عنه:

٥ - عَنْ أَبِي ثَوْرٍ الْفَهْمِيِّ، قَالَ:

قَدِمْتُ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَبَيَّنَا أَنَا عَنْدهُ قَالَ: لَقَدْ اخْتَبَأْتُ عَنْدهُ

رَبِّي عَشْرًا: إِنِّي لَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا تَعْنَيْتُ، وَلَا تَمْنَيْتُ، وَلَا
وَضَعْتُ يَمِينِي عَلَى فَرْجِي مُنْذُ بَايَعْتُ بِهَا حَبِيبِي، وَلَا مَرَّتْ بِي جُمُعَةٌ
مُنْذُ أَسْلَمْتُ إِلَّا وَأَنَا أُعْتِقُ فِيهَا رَقَبَةً، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ فَأُعْتِقُهَا بَعْدَ
ذَلِكَ، وَلَا كَذَبْتُ (وَفِي رِوَايَةٍ: وَلَا زَنْيْتُ) فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ قَطُّ.
أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (٤٨٨/٢) -
(٤٨٩)، وَعُمَرُ بْنُ شُبَّةٍ فِي «تَارِيخِ الْمَدِينَةِ» (١١٥٦/٤ - ١١٥٧) وَالتَّطَبُّرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٤١/١) (رقم: ١٢٤) وَابْنُ عَسَاكِرَ (٢٧/٣٩ -
٢٨، ٤٢٣ - ٤٢٤) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهْيَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي
يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْمَعَاوِرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُزَيْرٍ الْقَهْمِيَّ يَقُولُ: فَذَكَرَهُ.
وَفِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ عِنْدَ ابْنِ شُبَّةٍ وَابْنِ عَسَاكِرَ نَحْوُهُ:

لَقَدْ ائْتَمَمْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنَتِهِ، ثُمَّ تَوَقَّيْتُ فَأَنْكَحَنِي
الْآخَرَى، وَاللَّهُ مَا زَنْيْتُ وَلَا سَرَقْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ . . . وَلَقَدْ
جَمَعْتُ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

أَبُو نُزَيْرٍ الْقَهْمِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ.
وَيَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو مَصْرِيٌّ صَدُوقٌ.
وَابْنُ لَهْيَعَةَ إِذَا رَوَى عَنْهُ مُتَّبَعٌ فَهُوَ ثَبَتٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ عَلَى أَقْلِ
الْأَحْوَالِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْأَثَرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عِنْدَ ابْنِ شُبَّةٍ، وَهُوَ
ثَبَتٌ فِيهِ، وَأَبُو الْأَسْوَدِ النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ، وَهُوَ مِنْ
أَثْبَاتِ أَصْحَابِهِ، وَكَذَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عِنْدَ يَعْقُوبَ وَابْنِ
عَسَاكِرَ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعِينَ.

وَصَحَّحَ الْأَثَرُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ فِي «تَرْهَةِ الْأَسْمَاعِ» (ق):
٧/ب).

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٨٦/٩): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ
الْمَقْدَامِ بْنِ دَاوُدَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ ابْنُ ذَقِيقٍ الْعِيدِي فِي الْإِمَامِ: وَقَدْ وَثَّقُوا».

قُلْتُ: الْمَقْدَامُ هَذَا هُوَ أَبُو عَمْرٍو الرُّعَيْنِيُّ، ظَهَرَ لِي بَعْدَ التَّحْقِيقِ أَنَّهُ
صَالِحُ الْأَمْرِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ عَلَّامَةٌ فَقِيهٌ مَالِكِيٌّ، وَمَا أُوْرِدَ عَلَيْهِ مِنَ
الْمِطَاعِنِ فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ الْجَرَحِ الْمُبْهَمِ، أَوْ هُوَ مُبَيَّنٌ غَيْرُ قَادِحٍ، أَوْ الْحَمْلُ
فِيهِ عَلَى مَنْ هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنْهُ فِي الْإِسْنَادِ، وَلَوْلَا الطُّوْلُ لَشَرَحْتُ ذَلِكَ،
وَلَا ضَرُورَةَ مُقْتَضِيَةً، إِذْ شَيْخُهُ النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ تَرَبَّعَ عِنْدَ مَنْ سَمِيتُ.

وَأَخْرَجَ الْأَثَرُ: ابْنُ أَبِي عَمَرَ الْعَدَنِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (كَمَا فِي «مِصْبَاحِ
الرُّجَاجَةِ» لِلْبُوصَيْرِيِّ ١/١٣٣) وَابْنُ مَاجَةَ (رَقْمٌ: ٣١١) مِنْ طَرِيقِ
الصَّلْتِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ صُهَيْبَانَ، سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ:
مَا تَغَيَّبْتُ وَلَا تَمَثَّلْتُ وَلَا مَسِسْتُ ذَكَرِي بِيَمِينِي مُنْذُ بَايَعْتُ بِهَا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَالصَّلْتُ بْنُ دِينَارٍ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ.

وَرُويَ هَذَا الْمَعْنَى كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ الْوَجْهِينِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَالْأَوَّلُ
أَحْسَنُهَا.

ذَكَرَ الرَّوَايَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، ﷺ:

٦ - عَنْ أَبِي الصُّهْبَاءِ الْبَكْرِيِّ:

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَهُوَ يُسَالُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَمَنْ أَلْبَسَ

مَنْ يَشْتَرِ لَهَوَ الْحَدِيثِ يُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِمَرِّ عِلْوٍ ﴿٦﴾ [القمان: ٦]؟ فَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ: الْغِنَاءُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، يُرَدِّدُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٦١/٢١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٩/٦)
وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ٢٦) وَالْحَاكِمُ (٤١١/٢) رَقْم:
(٣٥٤٢) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٢٣/١٠) وَ«الشُّعَبُ» (١/١٩١/٢)
وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضُحِ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (٣١٢/٢) وَابْنُ
الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْيِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٣١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ حُمَيْدِ الْخَرَّاطِ،
عَنْ عَمَّارِ الدُّهْنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي الصَّهْبَاءِ الْبَكْرِيِّ، بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

حُمَيْدُ الْخَرَّاطُ هُوَ ابْنُ زِيَادٍ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: ابْنُ صَخْرٍ، كُنْيَتُهُ:
أَبُو صَخْرٍ، مَدَنِيٌّ سَكَنَ مِصْرَ، لَا بَأْسَ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ ابْنِ زِيَادٍ
وَابْنِ صَخْرٍ، وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي أَنَّ (ابْنَ صَخْرٍ) تَحْرِيفٌ عَنْ (أَبِي صَخْرٍ).
وَعَمَّارُ الدُّهْنِيُّ هُوَ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَكُنْيَتُهُ:
أَبُو مُعَاوِيَةَ، بَجَلِيٌّ، كُوفِيٌّ ثَقَفٌ.

وَأَبُو الصَّهْبَاءِ هُوَ صَهْبَيْبُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، بَصْرِيٌّ، وَقِيلَ:
مَدَنِيٌّ، صَدُوقٌ، جَيِّدُ الْحَدِيثِ.
وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ».

٧ - وَهْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ:

لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَسْتَلْقِي عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ يَرْفَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى
الْأُخْرَى، ثُمَّ يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ بِالْغِنَاءِ وَيَدْعُ الْقُرْآنَ.

أَثَرٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢٧٩/٤ رَقْم: ٥١٠٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، فَذَكَرَهُ.
قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ الْأَعْمَشِ وَابْنِ مَسْعُودٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يُذَكِّرْهُ.

ذِكْرُ الرِّوَايَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، ﷺ :

٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ﴾ قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً تُغْنِيهِ لَيْلًا وَنَهَارًا.
أَثَرٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

أَوْزَدَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (ص: ٣٦٣) قَالَ: قَالَ ثَوَيْزُ بْنُ أَبِي فَاخَتَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.
قُلْتُ: ثَوَيْزُ وَاهٍ جَدًّا، كَذَبَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَوَهَّاءُ غَيْرُهُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُعَلَّقٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ» (٢٧٩/٤ رَقْم: ٥١٠٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ ثَوَيْزٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ:

فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ﴾ قَالَ: رَجُلٌ يَشْتَرِي جَارِيَةً تُغْنِيهِ لَيْلًا وَنَهَارًا.

قُلْتُ: هَكَذَا جَعَلَهُ ثَوَيْزُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهِ.

٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ :

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهَرَ الْكَذِبِ﴾ قَالَ : هُوَ الْغِنَاءُ وَأَشْبَاهُهُ .

أَثَرٌ حَسَنٌ .

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣١٠/٦) وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ»
(رقم : ٧٨٦ ، ١٢٦٥) وَابْنُ جَرِيرٍ (٦١/٢١) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ
الْمَلَاهِي» (رقم : ٢٧) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٢١/١٠ ، ٢٢٣) وَابْنُ
الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص : ٢٣١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ
السَّائِبِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، بِهِ .

قُلْتُ : وَهَذَا إِسْنَادٌ لَيْنٌ .

عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ ، وَقَدْ
رَوَى هَذَا عَنْهُ : مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ ،
وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ ، وَلَيْسَ فِي هَؤُلَاءِ مِنْ
عَرِفَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ ، بَلْ صَرَّحَ بَعْضُ الثَّقَاتِ أَنَّهُمْ رَوَوْا عَنْهُ
بَعْدَ أَنْ اخْتَلَطَ ، سِوَى مَنْصُورٍ ، وَلَيْسَ بِأُولَى مِنْهُمْ ، فَإِنَّهُمْ أَوْثَقُ مِنْهُ
وَأَعْلَى .

لَكِنْ لَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى بِمَعْنَاهُ يَلْبِغُ بِهَا رُتَبَةُ الْحَسَنِ :

فَأَخْرَجَ الْأَثَرُ ابْنُ جَرِيرٍ (٦١/٢١ - ٦٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ،
عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ :

هُوَ الْغِنَاءُ وَالِاسْتِمَاعُ لَهُ ، يَعْنِي قَوْلُهُ : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهَوَ
الْحَدِيثِ﴾ .

قلت: وابن أبي ليلى اسمه محمد بن عبد الرحمن، ضعيف الحديث لسوء حفظه، والحكم هو ابن عتيبة لم يسمع من مفسم إلا خمسة أحاديث، ليس هذا منها.

وانظر الأثر التالي.

١٠ - وعن ابن عباس:

﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ قَالَ: شراء المغنية.

أثر ضعيف.

أخرجه ابن جرير (٦٢/٢١) قال: حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا أبي، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، أو مفسم، عن مجاهد، عن ابن عباس، به. قلت: وهذا إسناده ضعيف.

ابن وكيع هو سفيان، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن، وهما ضعيفان.

تابع ابن وكيع: أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٩/٦) قال: حدثنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مفسم، عن ابن عباس، قال: الغناء، وشيئ المغنية.

قلت: وليس فيه ذكر مجاهد، والحكم لم يسمع من مفسم هذا الأثر، وانظر ما ذكرته آنفاً عند الأثر السابق.

١١ - وعن ابن عباس:

﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال: سبيل الله: قراءة القرآن، وذكر الله إذا ذكره، وهو رجل من قریش اشترى جارية مغنية.

أثر ضعيف جداً.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ (٦٣/٢١) قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ. قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ مَسْلُوسٌ بِالضَّعْفَاءِ.

مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ صَدُوقٌ فِيهِ لَيْنٌ. وَأَبُوهُ سَعْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَهْمِيٌّ لَيْسَ أَهْلًا لِلرَّوَايَةِ. وَعَمُّهُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ ضَعِيفٌ جَدًّا لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَأَبُوهُ الْحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيُّ ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَأَبُوهُ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ ضَعِيفٌ مَشْهُورٌ.

وَأُورِدَ الشُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (٥٠٤/٦) عَنْ جُوَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ قَالَ:

أَنْزَلْتُ فِي التُّضَرِّ بْنِ الْحَارِثِ، اشْتَرَى قَيْنَتَهُ، فَكَانَ لَا يَسْمَعُ بِأَحَدٍ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ إِلَّا أَنْطَلَقَ بِهِ إِلَى قَيْنَتِهِ، فَيَقُولُ: أَطْعِمِيهِ وَأَسْقِيهِ، وَعَغِّيهِ، هَذَا خَيْرٌ مِّمَّا يَدْعُوكَ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَأَنْ تُقَاتِلَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَتَزَلَّتْ.

قُلْتُ: هَكَذَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجُوَيْرٌ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ صَاحِبُ «التَّفْسِيرِ» لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَلَا يَزُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا، وَالْخَبَرُ مُنْكَرٌ.

١٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

﴿وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ﴾ قَالَ: هُوَ الْغِنَاءُ بِالْجُمَيْرِيَّةِ، اسْمُدِّي لَنَا: تَعَنَّى لَنَا.

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص: ٣٤٢) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاهِي» (رَقْم: ٣٢) - وَمَنْ طَرِيقَهُ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٢٣/١٠) وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ» (ص: ٢٣١) - وَالْبِزْزَارُ (رَقْم: ٢٢٦٤ - كَشَفُ الْأَسْتَارِ) وَابْنُ جَرِيرٍ (٨٢/٢٧) مَنْ طَرِيقٍ عَنِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

وَلَفَظَ الْبِزْزَارُ: ﴿وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ﴾ ❶ قَالَ: الْغِنَاءُ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٥٥/٢) وَابْنُ جَرِيرٍ (٨٢/٢٧) كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقٍ مَعْمَرٍ، عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شُرُوسٍ، وَعِنْدَ ابْنِ جَرِيرٍ: عَنْ قَتَادَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

فِي قَوْلِهِ: ﴿سَيِّدُونَ﴾ ❷ قَالَ: هُوَ الْغِنَاءُ، كَانُوا إِذَا سَمِعُوا الْقُرْآنَ تَعَنَّنُوا وَلَعِبُوا، وَهِيَ بَلَعَةٌ أَهْلُ الْيَمَنِ، يَقُولُ الْيَمَانِيُّ إِذَا تَعَنَّى: اسْمُدَّ.

قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ بِإِسْنَادِ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ، حَسَنٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ شُرُوسٍ، إِذِ التَّحْقِيقُ فِي أَمْرِ هَذَا أَنَّهُ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَأَخْطَأَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ مَعْمَرَ كَذَبَهُ، وَإِنَّمَا وَقَعَ ذَلِكَ بِسَبَبِ التَّحْرِيفِ لِقَوْلِ مَعْمَرٍ ^(١).

١٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

الرُّشُوءُ فِي الْحُكْمِ سُخْتٌ، وَمَهْرُ الْبَيْعِ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَثَمَنُ الْفِرْدِ، وَثَمَنُ الْخَنْزِيرِ، وَثَمَنُ الْخَمْرِ، وَثَمَنُ الْمَيْتَةِ، وَثَمَنُ الدَّمِ، وَعَسَبُ

(١) انظر تعليلي على كتاب «الأسامي والكنى» للإمام أحمد بن حنبل (القص: ٢٦٨).

الْفَحْلِ، وَأَجْرُ النَّائِحَةِ وَالْمَعْنِيَةِ، وَأَجْرُ الْكَاهِنِ، وَأَجْرُ السَّاجِرِ، وَأَجْرُ الْقَائِمِ، وَتَمَنُّ جُلُودِ السَّبَاعِ، وَتَمَنُّ جُلُودِ الْمَيْتَةِ، فَإِذَا ذُبِغَتْ فَلَا بَأْسَ بِهَا، وَأَجْرُ صَوْرِ الثَّمَانِيلِ، وَهَدِيَّةُ الشَّفَاعَةِ، وَجَعِيلَةُ الْعَزْوِ.

أَثَرُ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِ» (رقم: ٧٤٥ - كتاب التفسير) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ (١٢/٦ - ١٣) - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ عَقِبَهُ: «هَذَا مُنْقَطِعٌ بَيْنَ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ».

قُلْتُ: أَمَّا الْوَقْفُ فَلَيْسَ عَلَّةً إِسْنَادِيَّةً، إِنَّمَا هُوَ عَلَّةٌ حَكْمِيَّةٌ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا لِدَاثِهِ، وَإِنَّمَا الْعَلَّةُ الْإِسْنَادِيَّةُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْانْقِطَاعِ، فَإِنَّ حَبِيبًا لَمْ يُدْرِكْ ابْنَ عَبَّاسٍ، كَمَا أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ مَدْلُسٌ مَعْرُوفٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَمَاعَهُ.

وَاللَّفْظَةُ الْأَخِيرَةُ «وَجَعِيلَةُ الْعَزْوِ» هَكَذَا وَقَعَتْ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي أَصْلِ «سُنَنِ» سَعِيدٍ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ الْفَاضِلُ سَعْدُ الْحُمَيْدُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْكِتَابِ، لَكِنَّهُ غَيَّرَ اللَّفْظَ إِلَى «وَجَعِيلَةُ الْغَرَقِ» اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى رَوَايَةِ الْخَطَّابِيِّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٤٧٣/٢) لِبَعْضِ الْخَبَرِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ، وَفِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَفَسَّرَهَا الْخَطَّابِيُّ بِقَوْلِهِ: «هِيَ مَا يُجْعَلُ لِلْغَائِصِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَتَاعِ الَّذِي غَرِقَ فِي الْبَحْرِ»^(١)، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) انْظُرْ قَوْلَهُ بِتَمَامِهِ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٤٧٥/٢).

١٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

الذُّفُّ حَرَامٌ، وَالْمَعَارِزُ حَرَامٌ، وَالْكُوبَةُ حَرَامٌ، وَالْمَزْمَارُ حَرَامٌ.
أَثَرٌ فِيهِ نَظَرٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٢٢/١٠) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ
مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ
الْكُوفِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ نَظَرٌ.

رِجَالُهُ مَعْرُوفُونَ غَيْرُ أَبِي هَاشِمٍ فَإِنِّي لَمْ أَعْرِفْهُ، وَقَدْ احْتَمَلْتُ فِي
التَّالِيفِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ أَبَا هَاشِمٍ سَعْدُ السَّنْجَارِيِّ، وَهُوَ جَزْرِيٌّ، رَوَى
عَنْ ابْنِ عُفَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْهُ عَلِيُّ بْنُ بَدِيمَةَ، وَخُصَيْفٌ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ
الْجَزْرِيُّ، وَهَلَالُ بْنُ خُبَّابٍ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «بَصْرِيٌّ ثِقَّةٌ»، وَقَالَ
الْعَجَلِيُّ: «تَابِعِيٌّ ثِقَّةٌ»، هَكَذَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «بَصْرِيٌّ»، وَفِي هَذَا
الْإِسْنَادِ: «الْكُوفِيُّ»، وَذَكَرَ ابْنُ جَبَّانٍ أَنَّهُ سَكَنَ دِمَشْقَ^(١).

هَكَذَا وَقَعَتْ أَنْسَابُ أَبِي هَاشِمٍ هَذَا إِنْ كَانَ وَاحِدًا، فَعَجِبْتُ أَنْ
يَكُونَ كُوفِيًّا بَصْرِيًّا جَزْرِيًّا دِمَشْقِيًّا مَعَ نَذَرَةٍ أَنْ تَقَفَ لَهُ فِي الْكُتُبِ عَلَى
رِوَايَةٍ!

وَأَنَا فِي شَكٍّ شَدِيدٍ أَنْ يَكُونَ أَبُو هَاشِمٍ الْكُوفِيُّ الَّذِي فِي هَذَا
الْإِسْنَادِ هُوَ ذَاتُهُ الَّذِي يُعْرَفُ بِسَعْدِ السَّنْجَارِيِّ، وَلِعَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ

(١) تَرْجَمْتُهُ فِي: التَّارِخِ الْكَبِيرِ (٦٦/٢/٢ - ٦٧)، الْكُنَى، لِمُسْلِمِ بْنِ الْحُجَّاجِ
(٨٧٤/٢)، الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (٩٨/١/٢)، الثَّقَاتِ، لِلْعَجَلِيِّ (النَّص: ٥٧٣)،
الثَّقَاتِ، لِابْنِ جَبَّانٍ (٢٩٦/٤).

رواية عن جماعة من الكوفيّين، فكونه روى عن أبي هاشم سعدٍ السُّجاريّ لا يعني أنّ سعداً هذا يُنسبُ كوفياً كذلك.

فهذه النسبة (الكوفي) هي سبب تردّد النّظر، وقد بذلتُ أقصى الجُهد للوقوف على حقيقة أمره، فكانَ حاصلُهُ قوّة الميلِ إلى أنّه رجلٌ آخر لا يُعرفُ، والله أعلم.


١٥ - وعن ابن عباس:

قَوْلُهُ: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، وكانَ حينَ ذَهَبِ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ارتدُّ فِثَامٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ، وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ، فَلَمَّا رَجَعَ اللَّهُ إِلَى سُلَيْمَانَ مُلْكَهُ، وَقَامَ النَّاسُ عَلَى الدِّينِ كَمَا كَانَ، وَإِنَّ سُلَيْمَانَ ظَهَرَ عَلَى كُتُبِهِمْ، فَذَفَنَهَا تَحْتَ كُرْسِيِّهِ، وَتَوَفَّى سُلَيْمَانَ حَدَنَانٌ ذَلِكَ، فَظَهَرَ الْجِنُّ وَالْإِنسُ عَلَى الْكُتُبِ بَعْدَ وَفَاةِ سُلَيْمَانَ، وَقَالُوا: هَذَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ نَزَلَ عَلَى سُلَيْمَانَ أَخْفَاهُ مِنَّا، فَأَخَذُوهُ فَجَعَلُوهُ دِينًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَأٌ مِنْ أَلَدِينَ آوُوا إِلَى الْكِتَابِ كَتَبَ اللَّهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]، وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ الَّتِي كَانَتْ الشَّيَاطِينُ تَتْلُو، وَهِيَ الْمَعَازِفُ وَاللَّعِبُ وَكُلُّ شَيْءٍ يَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ.

أثرٌ ضعیفٌ جداً.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٨٥/١ - ١٨٦) قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عَمِّي الْحُسَيْنُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

قلتُ: وهذا إسنَادٌ مُسَلَّسٌ بِالضُّعْفَاءِ، مِنْ أَوْعَافٍ مَا يُزَوَّى بِهِ
التَّفْسِيرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، تَقَدَّمَ تَقْدُّهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَثَرِ (رقم: ١١).

وَذَكَرَ الرُّوَايَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ،  :

١٦ - عَنْ نَافِعٍ :

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مَرَّ عَلَيْهِ قَوْمٌ مُخْرِمُونَ وَفِيهِمْ رَجُلٌ يَتَعَنَّى، فَقَالَ: أَلَا
لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ، أَلَا لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ.

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رقم: ٤٣) - وَمِنْ
طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٦٨/٥) - قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ،
وَأَبُو خَيْثَمَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:
حَدَّثَنِي نَافِعٌ، بِهِ.

قلتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

١٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ:

مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِجَارِيَةٍ صَغِيرَةٍ تَتَعَنَّى، فَقَالَ: لَوْ تَرَكَ الشَّيْطَانُ أَحَدًا
تَرَكَ هَذِهِ.

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (رقم: ٧٨٤) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا
فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رقم: ٤٤) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٢٣/١٠)
وَالشُّعْبُ «٢٧٩/٤» (رقم: ٥١٠٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، بِهِ.

قُلْتُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَالْمَاجِشُونُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ.

ذَكَرَ الرَّوَايَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، ﴿١٨﴾ :

١٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو:

قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا لَفْظُ
وَالْقَبِيرِ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَمِ وَجَسَدٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿١٩٠﴾
[المائدة: ٩٠]، قَالَ: هِيَ فِي السُّورَةِ: إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْحَقَّ لِيُذْهِبَ بِهِ
الْبَاطِلَ، وَيُبَيِّطَ بِهِ اللَّعِبَ، وَالزُّفْنَ، وَالزُّمَارَاتِ، وَالْمَزَاهِرَ، وَالْكَثَارَاتِ،
وَالنَّصَاوِيرَ، وَالشُّعَرَ، وَالْخَمَرَ، فَمَنْ طَعِمَهَا أَقْسَمَ بِيَمِينِهِ وَعِزَّتِهِ لِمَنْ
شَرِبَهَا بَعْدَمَا حَرَّمْتُهَا لِأَغْطِشُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ تَرَكَهَا بَعْدَمَا حَرَّمْتُهَا
سَفَيْتَهُ إِيَّاهَا مِنْ خَطِيرَةِ الْقُدْسِ.

أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١٩٦/٤) رَقْم: (٦٧٤٤)
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٢٢/١٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٢٧٦/٤) - وَمِنْ طَرِيقِهِ:
الْبَيْهَقِيُّ - عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، بِهِ مُخْتَصَرًا.


قُلْتُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهَلَالُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ هُوَ هَلَالُ بْنُ
عَلِيٍّ بْنِ أَسَامَةَ.

وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَلَامٍ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، بِمَعْنَاهُ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٣٨٨/٢).

قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

وَهَذَا مِمَّا تَلَقَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، يُؤَكِّدُهُ أَنَّهُ جَاءَ
أَيْضًا مِنْ قَوْلِ كُتُبِ الْأَخْبَارِ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٣/١٠): «وَرَوَاهُ زَيْدُ بْنُ
الْحُبَابِ، عَنْ أَبِي مَوْدُودِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ كَعْبٍ».

ذَكَرَ الرُّوَايَةُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، :


١٩ - عَنْ جَابِرٍ:

فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦]،
قَالَ: هُوَ الْغِنَاءُ وَالِاسْتِمَاعُ لَهُ.

أَثَرٌ ضَعِيفٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ (٦٢/٢١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، قَالَ:
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَابُوسِ بْنِ أَبِي ظَلْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، عَلَيْهِ قَابُوسٌ؛ فَإِنَّهُ سَيِّئُ الْحَفِظِ، فِي
حَدِيثِهِ لَيْنٌ.

ذَكَرَ الرُّوَايَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، :

٢٠ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ:

أَنَّ أَبَا ذَرٍّ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ، فَلَمَّا حَضَرَ إِذَا هُوَ بِصَوْتٍ، فَرَجَعَ،
فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَدْخُلُ؟ فَقَالَ: أَسْمَعُ فِيهِ صَوْتًا، وَمَنْ كَثُرَ سَوَادًا كَانَ مِنْ
أَهْلِهِ، وَمَنْ رَضِيَ عَمَلًا كَانَ شَرِيكَ مَنْ عَمِلَهُ.

أَثَرٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ (رقم: ٤٢ - زوائد «الزُّهْد» رواية نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ)
قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعُمٍ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، ابْنُ أَنْعُمٍ لَمْ يُدْرِكْ أَبَا ذَرٍّ، ثُمَّ
هُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا مِنْكَرُ الْحَدِيثِ، فَهَاتَانِ عَلْتَانِ، زُدَّ عَلَيْهِمَا أَنَّ نُعَيْمَ بْنَ
حَمَّادٍ ضَعِيفٌ، رَوَى مُنْكَرَاتٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِ.

ذِكْرُ الرِّوَايَةِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رضي الله عنه:

٢١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ:

أَخْبَنُ الْكَسْبِ كَسْبُ الرُّمَارَةِ.

أَثَرُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «دَمِّ الْمَلَاهِي» (رقم: ٦٨) قَالَ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ أَبِي رَوْحٍ، عَنْ
أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

عَلَّتُهُ أَبُو رَوْحٍ هَذَا، وَاسْمُهُ: خَالِدُ بْنُ مَخْدُوحٍ، أَوْ: ابْنُ مَفْدُوحٍ،
وَأَكْثَرُ كُتُبِ الرِّجَالِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ وَاسِطِيٌّ، مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ
بِثَقَّةٍ، كَانَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ سَيِّدُ حُقَاطِ أَهْلِ وَاسِطَ يَزِمُهُ بِالْكَذِبِ، وَخَلَفَ
أَنَّهُ لَا يَزُوي عَنْهُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مُنْكَرُ
الْحَدِيثِ جَدًّا، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ:
«لَيْسَ بِثَقَّةٍ، وَلَا يَكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ: «يُقَلَّبُ الْأَخْبَارَ حَتَّى
صَارَ مِمَّنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأَثَارِ»^(١)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «عَامَّةُ مَا يَزُويهِ

(١) وَغَفَلَ فَأَوْرَدَهُ فِي «الثَّقَاتِ» (٢٠٦/٤).

مناكير، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «هُوَ عَنْدهُمْ مُتَكَّرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ جَدًّا»، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَذَكَرَهُ السَّاجِيُّ وَالْعَقِيلِيُّ وَابْنُ الْجَارُودِ وَغَيْرُهُمْ فِي «الضُّعْفَاءِ»^(١).

وإِنَّمَا سَقْتُ هَذَا التَّفْصِيلَ فِي شَأْنِهِ؛ لِثَلَا يَخْصُلَ اغْتِرَارٌ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَقِّقُ كِتَابِ «تَحْرِيمِ الثُّرَدِ» لِلْأَجْرِيِّ فِي اسْتِذْرَاكِهِ عَلَى الْكِتَابِ (ص: ٣٨٦) مِنْ أَنَّ أَبَا رُوحَ الْمَذْكُورَ هُوَ شَيْبُ بْنُ نُعَيْمِ الْوُحَاظِيِّ، وَهُوَ ثَقَّةٌ، فَهَذَا وَهَمٌّ مِنْه أَدَاهُ إِلَى الْحُكْمِ بِثُبُوتِ الْأَثَرِ.

كَمَا أَنَّ لَهُ وَهْمًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَبَا أَسَامَةَ الرَّائِي عَنِ أَبِي رُوحَ هُوَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دِينَارِ النَّخَعِيِّ الرَّقِّيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدِ الثَّقَةِ الْمُتَقَنِّ، وَهُوَ الْمَتْبَادِرُ حَالِ إِبْطَالِ هَذِهِ الْكُتَيْبَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ، أَمْرٌ يَعْرِفُهُ صِغَارُ طَلَبَةِ الْحَدِيثِ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!!

ذَكَرَ الرِّوَايَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، ﷺ :

٢٢ - عَنْ أُمِّ عَلَقَمَةَ مَوْلَاةِ عَائِشَةَ :

أَنَّ بَنَاتِ أَخِي عَائِشَةَ، ﷺ، خُفِضْنَ^(٢)، فَأَلِمْنَ ذَلِكَ، فَقِيلَ

(١) تَرْجَمْتُهُ مِنْ: الشَّارِيعِ الْكَبِيرِ، لِلْبُخَارِيِّ (١٧٢/١ - ١٧٣)، الْأَوْسَطِ، لَهُ (٧٤/٢)، الضُّعْفَاءُ الصَّغِيرِ، لَهُ (ص: ٤١)، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٣٥٤/١/٢)، مَقْلَعَةُ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص: ٢٤)، الْكُنَى، لَهُ (٣١٤/١)، تَارِيخُ وَاسِطٍ، لِيَحْتَمِلَ (ص: ٦٠)، الضُّعْفَاءُ، لِلنَّسَائِيِّ (النُّص: ١٨١)، وَالْعَقِيلِيُّ (١٥/٢)، الْكَامِلُ، لِابْنِ عَدِيٍّ (٤١٩/٣)، الْكُنَى، لِلدُّوْلَابِيِّ (١٧١/١)، الْمَجْرُوحِينَ، لِابْنِ جِبَّانٍ (٢٨١/١)، الضُّعْفَاءُ، لِلدَّارِقُطْنِيِّ (النُّص: ٢٠٠)، الْكُنَى، لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٦١٨/١)، الضُّعْفَاءُ، لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢٥٠/١)، وَلِلذَّهَبِيِّ (ص: ٨٣)، الْمَغْنِي، لَهُ (٢٠٦/١)، الْمِيزَانُ، لَهُ (٦٤٢/١)، اللَّسَانُ، لِابْنِ حَجَرَ (٣٨٦/٢ - ٣٨٧).
(٢) خُفِضْنَ: خُتِنَ.

لعائشة: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا نَدْعُو لَهُنَّ مَنْ يُلْهِيهُنَّ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَتْ^(١): فَأَرْسِلْ إِلَى فُلَانٍ الْمَغْنِيِّ، فَأَتَانَهُمْ، فَمَرَّتْ بِهِ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي الْبَيْتِ، فَرَأَتْهُ يَتَغَنَّى وَيُحَرِّكُ رَأْسَهُ طَرَبًا، وَكَانَ ذَا شَعْرِ كَثِيرٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَفْ، شَيْطَانُ! أَخْرِجُوهُ، أَخْرِجُوهُ، فَأَخْرَجُوهُ.

أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (رقم: ١٢٤٧) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٢٢٣/١٠ - ٢٢٤) وَالسِّيَاقُ لَهُ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الْأَشَّجِ حَدَّثَهُ، أَنَّ أُمَّ عُلَقَمَةَ مَوْلَاةَ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُ صَحِيحٍ، رِجَالُهُ ثِقَاتُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرُ أُمِّ عُلَقَمَةَ، وَاسْمُهَا مَرْجَانَةٌ، فَإِنَّمَا عُلِّقَ لَهَا الْبُخَارِيُّ.

وَهِيَ مَدَنِيَّةٌ تَابِعِيَّةٌ ثَقَّةٌ، رَوَتْ عَنْ عَائِشَةَ وَمُعَاوِيَةَ، وَعَنْهَا ابْنُهَا عُلَقَمَةُ بْنُ أَبِي عُلَقَمَةَ، وَبُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ، وَهُمَا ثَقَاتَانِ مِنْ رِجَالِ الشُّعْبَيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «مَوْلَاةُ عَائِشَةَ، رَوَتْ عَنْ عَائِشَةَ، وَرَوَى عَنْهَا ابْنُهَا عُلَقَمَةُ بْنُ أَبِي عُلَقَمَةَ أَحَادِيثَ صَالِحَةً»، وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: «مَدَنِيَّةٌ تَابِعِيَّةٌ ثَقَّةٌ»، وَذَكَرَهَا ابْنُ حَبَّانَ فِي «ثِقَاتِ التَّابِعِينَ».

وَعُلِّقَ لَهَا الْبُخَارِيُّ فِي (كِتَابِ الْخِيَضِ) وَ(الصُّومِ) مِنْ «صَحِيحِهِ»، وَرَوَى لَهَا الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهَا

(١) هِيَ أُمُّ عُلَقَمَةَ رَاوِيَةُ الْأَثَرِ عَنْ عَائِشَةَ.

عَلَقْمَةُ عَنْهَا^(١)، كَمَا خَرَجَ لَهَا التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» حَدِيثًا، وَقَالَ فِيهِ:
«حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٢)، وَخَرَجَ لَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ فِي
«صَحِيحَيْهِمَا»^(٣)، وَصَحَّحَ لَهَا الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»^(٤).

قُلْتُ: لَكُنْ فَرَّقَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» بَيْنَ (مَرْجَانَةٍ) وَ(أُمِّ
عَلَقْمَةٍ)، فَأَوْرَدَهُمَا فِي «فَصْلِ النُّسُوءِ الْمَجْهُولَاتِ»، قَالَ فِي (مَرْجَانَةٍ):
«تَفَرَّدَ عَنْهَا وَلَدَهَا عَلَقْمَةُ بْنُ أَبِي عَلَقْمَةٍ»، وَقَالَ (٦١٣/٤) فِي (أُمِّ
عَلَقْمَةٍ): «لَا تُعْرَفُ»، وَسَاقَ حَدِيثَهَا الْمَذْكُورَ.

وَهَذَا التَّفْرِيقُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا مَعْنَى لَهُ، وَلَيْسَ لِلذَّهَبِيِّ سَلَفٌ فِيهِ،
بَلْ كَلَامُهُمْ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ، فِي كَلَامِ ابْنِ سَعْدٍ وَابْنِ حِبَّانَ وَغَيْرِهِمَا
مَا يُفِيدُ صَرَاحًا أَوْ إِشَارَةً أَنَّهُمَا وَاحِدَةٌ، فابْنُ سَعْدٍ ذَكَرَ أَنَّ أُمَّ عَلَقْمَةَ
مَوْلَاةٌ عَائِشَةُ، هِيَ الَّتِي رَوَى عَنْهَا وَلَدَهَا عَلَقْمَةُ، وَسَمَّاها ابْنُ حِبَّانَ:
(مَرْجَانَةً)، وَهِيَ ذَاتُهَا الَّتِي رَوَى عَنْهَا بُكَيْرٌ هُنَا فَوَصَّفَهَا بِكُونِهَا «مَوْلَاةً
عَائِشَةً»، فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا يَخْتَاجُ إِلَى بُرْهَانٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ.

أَمَّا مَا حَكَمَ بِهِ الذَّهَبِيُّ مِنْ جَهَالَتِهَا، فَلَيْسَ بِصَوَابٍ كَذَلِكَ؛ لِمَا
قَدَّمْتُ، وَحَسْبُكَ تَوْثِيقُ ابْنِ سَعْدٍ وَغَيْرِهِ، وَتَخْرِيجُ مَالِكٍ لَهَا فِي
«الْمَوْطَأِ» وَلَمْ تُنَجَّرْخَ، وَأَحْوَالُ النِّسَاءِ الرَّاوِيَاتِ لَا يُطْلَبُ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ
ذَلِكَ، فَقَدْ غَلَبَ عَلَيْهِنَّ السُّتْرُ وَالسَّلَامَةُ، وَلَمْ يُعْرَفَنَّ بِالْكَذِبِ فِي

(١) انظر «الموطأ» (رقم: ١٥٠، ٢٥٩، ٦٥٠، ٩٥٦، ١٠٣٣، ٢٦٥١، ٢٧٥٣).

(٢) جامع الترمذي (رقم: ٨٧٦).

(٣) انظر «صحيح ابن خزيمة» (رقم: ٣٠١٨)، و«صحيح ابن حبان» (رقم: ٢٣٣٨، ٣٧٤٨).

(٤) انظر «المستدرک» (٤٨٨/١) رقم: ١٧٩٤، ١٥٨/٢ رقم: ٢٦٦٩.

الحديث، فكيف إذا اشتهر أمر تلك الراوية وعُرف حالها، واحتج بها
الكبارُ الثاقدونَ كأُمِّ علقمة هذه؟^(١).



(١) تُرجمتها من: طبقات ابن سعد (٤٩٠/٨)، الثقات، للعجلي (النص: ٢٣٦٤)،
ولابن جبان (٤٦٦/٥)، تهذيب الكمال (٣٠٤/٣٥، ٣٧١)، تهذيب التهذيب
(٦٨٨/٤، ٦٩٩)، فتح الباري (٤٢٠/١ : ١٧٤/٤ - ١٧٦)، تغليق التعليق
(١٧٦/٢ - ١٧٧، ١٨١/٣).

خلاصة البحث

بَعْدَ هَذَا الاسْتِعْرَاضِ الْمُسْتَقْصِي لِمَا يَتَّصِلُ بِقَضِيَّتِي الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ، مِنْ جِهَةِ أَدْلَتِهَا وَحُكْمِهَا، فِي بَابَيْنِ مُفْصَلَيْنِ، آتَى عَلَى التَّنْبِيهِ بِإِيجَازٍ عَلَى أَهَمِّ مَا خَلَصَ مِنْ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ بِخُصُوصٍ هَاتَيْنِ الْقَضِيَّتَيْنِ:

١ - انْتِفَاءُ وَجُودِ إِجْمَاعٍ عَلَى حُكْمِ الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ اجْتِمَاعاً وَافْتِرَاقاً.

٢ - انْتِفَاءُ وَجُودِ نَصٍّ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَكَلَّمَ عَنْهُمَا.

٣ - انْتِفَاءُ وَجُودِ نَصٍّ ثَابِتٍ مِنَ السُّنَنِ قَاطِعٍ بِمَنْعِ الْمَوْسِيقَى أَوْ الْغِنَاءِ.

٤ - لَا يَوْجَدُ فِي مَذَاهِبِ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي تَحْرِيمِ الْمَوْسِيقَى أَوْ الْغِنَاءِ، بَلْ عَنْ طَوَائِفَ مِنْهُمْ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ وَالْإِذْنُ فِيهِ، إِنَّمَا بَدَتْ بِوَادِرِ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ فَيَمْنُ بَعْدَهُمْ دُونَ صَرَاحَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ.

٥ - نِسْبَةُ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ بِإِطْلَاقِ قَوْلٍ وَاحِداً إِلَى الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ أُمَّةِ الْمَذَاهِبِ السُّنِّيَّةِ فِي شَأْنِ الْمَوْسِيقَى أَوْ الْغِنَاءِ لَيْسَ دَقِيقاً.

٦ - مَوْضُوعُ هَاتَيْنِ الْقَضِيَّتَيْنِ عَائِدٌ إِلَى الْأَضَلِّ فِي الْعَادَاتِ وَالْأَشْيَاءِ، وَالْمُتَقَرَّرُ بِأَدْلَتِهِ مِنَ الْأَصُولِ أَنَّهُ الْإِبَاحَةُ، لَا يُضَرَفُ عَنْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ.

٧ - الأَصْلُ فِي الْأَصْوَاتِ وَالْكَلامِ الْحَلُّ آدَاءً وَاسْتِمَاعاً، كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّرْتِيبِ الْحَلُّ، وَالصَّوْتُ الْحَسَنُ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ نِعْمَةً.

٨ - كُلُّ مَا وَرَدَ فِي ذِمِّ الْمَوْسِيقَى أَوْ الْغِنَاءِ مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ مَتَعَلِّقٌ حَسِبَهُ أَدْلَةً، فَيَقِلُّ فِيهِ الصَّرِيحُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، وَهَذَا الْقَلِيلُ لَا يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ، وَبِنَاءِ حُكْمٍ عَلَى رَوَايَةٍ لَا تَصُحُّ مِمَّا لَا يَحِلُّ.

٩ - مَا حَسِبَهُ الْمَانِعُونَ أَدْلَةً مِنْ ثَابِتِ السُّنَنِ، فَلِئِنَّ يَرْجِعُ فِي التَّحْقِيقِ أَدْلَةً عَلَيْهِمْ لِإِبْطَالِ دَعْوَاهُمْ، بَلْ فِي السُّنَةِ الصَّحِيحَةِ نُصُوصٌ عِدَّةٌ جَارِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ، مُوجِبَةٌ لِلْقَوْلِ بِإِبَاحَةِ الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ.

الْحُكْمُ فِي الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ تَاوِيلًا:

١ - آلَاتُ الْمَوْسِيقَى كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ الْإِسْلَامِ فِي مُجْتَمَعِ الْعَرَبِ، وَنَقِيتَ فِيهِ بَعْدَهُ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ وَاحِدٌ صَحِيحٌ لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا فِي الْمَنْعِ مِنْهَا.

٢ - الْأَصْوَاتُ الصَّادِرَةُ مِنْ آلَاتِ الْمَوْسِيقَى حَلَالٌ فِي الْأَصْلِ، لَا يُخْرِجُهَا عَنْ ذَلِكَ إِلَّا اسْتِعْمَالُهَا وَسِيلَةً لِلْمَعْصِيَةِ.

٣ - الْمَقْيَاسُ الضَّابِطُ لِمَا يُبَاحُ مِنَ الْغِنَاءِ: أَنْ يَكُونَ بِكَلَامٍ مُبَاحٍ فِي نَفْسِهِ، كَأَنْ مَقْرُونًا بِالْمَوْسِيقَى أَوْ مُفْرَدًا عَنْهَا.

٤ - اسْتِعْمَالُ الْمُبَاحِ فِي مَعْصِيَةٍ يُحَوِّلُ حُكْمَ الْإِبَاحَةِ إِلَى الْمَنْعِ فِي ذَلِكَ الظَّرْفِ، لَا مُطْلَقًا.

٥ - لَا تَفْرِيقَ فِي حُكْمِ الْإِبَاحَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، فِي الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ.

٦ - سَمَاعُ الذُّكُورِ غِنَاءُ الْإِنَاثِ، أَوِ الْعَكْسُ، لَا حَرَجَ فِيهِ لِذَاتِهِ، وَتَبَيَّنَتْ فِيهِ أُدْلَةٌ.

٧ - احْتِرَافُ الْمَوْسِيقَى وَالْغِنَاءِ مُبَاحٌ، وَتَعَلُّمُ ذَلِكَ مُبَاحٌ، إِذَا لَا أَضْلَ لِمَنْعٍ مَا كَانَ مُبَاحًا فِي أَصْلِهِ.

وَيَتَفَرَّعُ عَنْهُ: أَنَّ امْتِهَانَ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى أَوْ هَوَايَتَهُمَا أَوْ اسْتِمَاعَهُمَا، لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِمَجْرُودِهِ سَبَبًا لِلطُّغْيَانِ فِي عَدَالَةِ فَاعِلِهِ.

٨ - التَّلَاهِي بِالْأَنَاشِيدِ سُمِّيَتْ (إِسْلَامِيَّةً) أَوْ (وَطْنِيَّةً) أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، مُبَاحٌ جَائِزٌ، مَقْرُونًا بِأَصْوَاتِ الْمَوْسِيقَى أَوْ مُفْرَدًا عَنْهَا، مَا دَامَ بِعِبَارَاتٍ مَشْرُوعَةٍ فِي نَفْسِهَا.

أَمَّا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْفَافِ الطَّقْدِيسِ وَالنَّاءِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، فَالاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ مَشْرُوعٌ مَحْبُوبٌ، وَالتَّغْنِي بِأَدَائِهِ مُبَاحٌ كِبَاحَةِ التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ، لَكِنْ يُلَاحَظُ أَنَّهُ عِبَادَةٌ وَلَيْسَ لَهْوًا؛ لِذَا لَا تُفَرَّقُ مَعَهُ الْمَوْسِيقَى مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا مَلَاهٍ، وَالْمَلَاهِي لَا تَكُونُ وَسَائِلَ لِلْعِبَادَةِ، كَمَا كَرِهَ الْبُوقُ وَالنَّاقُوسُ لِلنَّدَاءِ بِهِمَا لِلصَّلَاةِ، وَاسْتَعِضَ بِالْأَذَانِ.

٩ - الْمَوْسِيقَى فِي زَمَانِنَا حُكْمُهَا غَيْرُ خَارِجٍ عَمَّا تَقَدَّمَ، وَالْغِنَاءُ كَذَلِكَ، وَالْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا يَنْعَاطَاهُ النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ عَائِدٌ إِلَى مُفْرَدَاتِ الْقَوْلِ، إِلَّا أَنْ يَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى الْحَرَامِ فَيَحْرُمُ، فَإِنْ اقْتَرَنَ مَعَهُ مَنْظَرٌ مُحَرَّمٌ، كَعَوْرَةِ مَكْشُوفَةٍ، كَانَ الْمَنْعُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى ذَلِكَ الْمَنْظَرِ لَا إِلَى نَفْسِ الْغِنَاءِ أَوْ الْمَوْسِيقَى.

وأخيراً أُخْتِمُ بهذه الكلمات:

الأولى: الغناء والموسيقى لهو، الأضلُّ أن يُؤخَذَ منه ما يحقُّ مصلحةً معتبرة، كإظهارِ الفرحِ المشروع، أو دفعِ السَّامةِ والمللِ، فإن كَثُرَ صَدُّ عن راجِحِ الخيرِ بحسبه، والمباحُ رُفِعَ فيه الحَرَجُ ما لم يَغْلِبِ واجِباً أو مَندوباً، أو يوقِفَ في محَرَّمٍ أو مَكْرُوهٍ، فإن صارَ إلى ذلك انتقلَ عن الإباحةِ إلى حُرْمَةٍ أو كَرَاهَةٍ.

الثانية: خُرُوجُ كثيرٍ من النَّاسِ بهذه المِلاهي عن حَدِّ المباحِ فيها لا يُبْطِلُ أَضْلَ حُكْمِهَا، إِنَّمَا يُنْكَرُ من صَنِيعِهِمْ ما تَجَاوَزُوا بِهِ الْقَدْرَ المشروعَ، ولا يَجُوزُ أن يُجْعَلَ من تَغْيِيرِ الزَّمَانِ أو سُوءِ الاستِعمالِ ذَرِيعَةٌ لِتَحْرِيمِ المباحِ، وإيقافُ النَّاسِ على أَضْلٍ حُكْمِ الشَّرْعِ ائْبَرُ لِدِمَّةِ العالمِ وإن وافَقَ هَوَى عِنْدَ صاحبِ شَهْوَةٍ، فإن الإِفْتِمَ لا يَأْتِي من جِهَةٍ فَعَلَ الحلالِ، وإِنَّمَا من الوُقُوعِ في الحرامِ.

الثالثة: طَرِيقُ مَعْرِفَةِ الحَلَالِ والحَرَامِ وشَرائِعِ الإسلامِ إِنَّمَا هُوَ الْكِتَابُ والسُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ، على أَصُولٍ بَيِّنَةٍ وَقَوَاعِدَ جَلِيَّةٍ، لا يُغَرَفُ ذَلِكَ بِالْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ والمَوْضُوعَةِ، ولا الآراءِ العَرِيَّةِ عن البرهانِ، أو القائمةِ على غيرِ أساسٍ، وإلَّا لَقَالَ مَنْ شَاءَ ما شَاءَ، وَلَفَسَدَ على النَّاسِ دِينُهُمْ، وهذه قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ رَأَيْتُ كَمْ لَعِبَ فِيهَا بِاطِلُ الْأَخْبَارِ وَضَعِيفُ الْأَنْظَارِ بِمَذَاهِبٍ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وإِنَّمَا الْعِصْمَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فيما بَلَغَ عن رَبِّهِ تعالى.

هذه الخُلاصَةُ من هذا البَحْثِ لا تَأْتِي على مُرادِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ حَسْبِي أَنِّي لَمْ أَسْتَغْرِضْ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَوْؤِ أدَلَّةِ الشَّرْعِ وَبَرَاهِينِهِ، مُسْتَهْدِياً بِمَنَاهِجِ الْأَصُولِ وَالنَّظَرِ مِمَّا اتَّحَاكَمَ مَعَ مُخَالَفِي إِلَيْهِ.

فَإِنْ أَخَذْتَ عَلَيَّ فِي شَيْءٍ فَلْيَكُنْ بِحُجَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ
الصَّحِيحَةِ أَوْ أَضَلِّ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ، لَا بَرَاءِي، فَالرَّأْيُ يَغْلِبُ الرَّأْيَ بِحُجَّتِهِ،
وِغَايَةُ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ حَالٌ صَاحِبِهِ أَنْ يُعْذَرَ بِقَدْرِ اجْتِهَادِهِ وَيُثَابَ بِحُسْنِ
قَضَائِهِ، وَالْكَمَالُ لَيْسَ وَضَفَاءً لِي وَلَا لَكَ، وَقَدْ التَّمَسْتُ لَكَ الْعُذْرَ مَعَ
خِلَافِي لِرَأْيِكَ وَرَدِّي لَهُ.

وَبِاللَّهِ عَلَيْكَ، لَا تُحَاكِمْنِي إِلَى رَأْيِ الْقَلَّةِ وَالْكَثَرَةِ، وَلَا لِمَا
شَاعَتْ بِهِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْفَتَوَى، فَمَا هَذَا بِمَفْرَعِ الْمُشْبِعِينَ، إِنَّمَا هُوَ
حَالُ التَّابِعِينَ! وَحَسْبُكَ!

وَبِاللَّهِ عَلَيْكَ، لَا تَقُلْ لِي: رَأْيُكَ فَتَنَةٌ، فَالْفِتْنَةُ فِي خِلَافِ مَا جَاءَ
بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ
تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وَقَدْ حَاكَمْتُكَ وَنَفْسِي
إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَمَا وَجَدْتُ الرَّأْيَ مَا تَرَى، وَالفِتْنَةُ فِي
كِتْمَانِ حُكْمِ الشَّرْعِ وَتَغْطِيَتِهِ ظَنًّا أَنْ بَيَانَتِهِ تُفْتِنُ الْعَامَّةَ.

وَاللَّهُ ﷻ وَخَذَهُ أَسْأَلَ الْمَغْفِرَةَ لِمَا زَلَّ بِهِ الْفِكْرُ وَاللِّسَانُ، وَطَعْنِي
بِهِ الْقَلَمُ وَالْيَتَانُ.

كَمَا أَسْأَلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَقْبَلَ مِنِّي جُهْدِي فِي هَذَا الْكِتَابِ،
وَكَذَلِكَ مِمَّنْ أَعَانَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِي وَإِخْوَانِي، وَأَنْ يَكُونَ وَسِوَاهُ مِنْ
أُبْحَانِي تِمَازِجَ تُخْتَذَى لِمَرَاجَعَةٍ كَثِيرٍ مِنْ قَضَايَا هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالرُّؤْيِ إِلَى
الْأَصُولِ لَا إِلَى الْخِلَافِ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.